

الجزء الرابع  
من حاشية العلامة الصبان على شرح  
العلامة الأشموني على ألفية  
الامام ابن مالك في النحو  
والصرف نفعا لله  
بهم والمسلمين  
آمين

وبها مشه شرح العلامة الأشموني مع بعض تقريرات  
للعالم العلامة الشيخ احمد الرفاعي أحد اكابر علماء  
السادة المالكية بالازهر حفظه الله

﴿ الطبعة الأولى ﴾

﴿ بالمطبعة العسكرة الشرفية سنة ١٣١٩ هجرية ﴾  
﴿ على صاحبها افضل الصلاة وأزكى التحية ﴾



## ﴿عوامل الجزم﴾

(بلاولام طالماضع خرما  
\* في الفعل) طالماحال  
من فاعل وضع المستتر  
وجزم ما فاعله أي  
تجزم لا واللام الطليبتان  
الفعل المضارع أما لا  
فتكون للنهي نحو لا  
تشارك بالله والدعاء نحو  
لا تؤاخذنا وأما اللام  
فتكون الأمر نحو لم ينفق  
والدعاء نحو وليقض  
عليك ربك وقد دخل  
تحت الطلب الأمر  
والنهي والدعاء والاحترار  
به عن غير الطليبتين  
مثل لا التنافية والزائدة  
واللام التي ينتصب بعدها  
المضارع وقد أشعر كلامه  
أنهم لا يجوز أن فعل  
المتكلم وهو كذلك

(قوله لأنها) علة التسمية  
لا تقتضيها فلا يقال أنها  
موجودة في النواصب أو  
يقال المراد مع عدم  
الحركة دائماً  
(قوله والتقدير) دير  
المناسبات لقوله أولاً الجزم  
الح أن التقديران رابطة  
أو ربطته لا ينفلت تأمل

## بسم الله الرحمن الرحيم

## ﴿عوامل الجزم﴾

الجزم في اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفاً وانما علمت الجزم  
لما فصله السيرافي فقال إن أصل الجوازم وعلمت الجزم لأنه لما طال مقتضاها يعني الشرط والجزاء  
انقضت القياس تخفيفه والجزم اسقاط ثم جعل عليهم لأن كلامهم ما ينقل الفعل فان تنقله إلى الاستقبال  
أي إلى التعيين له ولم إلى الماضي وكذلك لما واللام الأمر تجزمت لأن أمر المخاطب أي كاضرب موقوف  
أي معنى فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لأنه مثله في المعنى وحملت عليه الالف النهي من حيث كانت ضرورة  
لها وفيه نظير من جهة جعل الاعراب على البناء وقد أنكر على ابن النحيط مثله أنه حفيد وأوجب بانه  
لا يضرب جعل الاعراب على البناء فيما ذكر لئلا يكون فرعاً عنه في الفعل وسكت السيرافي عن بقية أدوات  
الشرط لأنها ضمنيت معنى ان (قوله لا) جوازين عصفور والابدي حذف مجزومهما مع انقائهما الدليل نحو  
اضرب زيد ان أساء أو افلاعه (قوله طالبا) أي أمر أو ناهياً أو داعياً أو ملتمساً (قوله والطليبتان) لكن اللام  
الطلب الفعل ولا الطلب الترك والمراد الطليبتان أصالة والافلام قد يراد بهما أو بمحكيها التلخيص نحو فليمدد له  
الرحمن مدداً والتهديد نحو ومن شاء فليكفر ولا قد تستعمل في التهديد كقولك لعبدك لا تطعني وأما  
ليكفر وأما آتيناهم وليتمتعوا فيجتمل اللامان فيه التعليل فيكون ما بعدهما منصوباً أو اتهدد فيكون  
مجزوماً (قوله للنهي) ولا لئتماس كقولك لمساوياً لا تفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه (قوله لا الأمر)  
ولا لئتماس كقولك لمساوياً لا تفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه (قوله لا الأمر)  
والنهي أي في لا والدعاء أي فيهما (قوله والاحترار به) أي بالطلب (قوله مثل لا التنافية) وأما تجوز  
الكوفيين الجزم في المنفي بلا الصالح قبلها كالحكاية الفراء عن العرب ربطت الفرس لا ينفلت برفع  
ينفلت وجزمه فعلى توهم وتقدير جملة شرطية والتقدير ربطت الفرس لا في أن لم أر بطة ينفلت قاله الدماميني  
(قوله واللام التي ينتصب بعدها المضارع) هي لام كي ولام المحوود (قوله وقد أشعر كلامه الخ) أي حيث  
قال طالبا لان الإنسان لا يطلب من نفسه أي الغالب فيه ذلك فاندفع تنظيرهم (قوله فعلى المتكلم) أي

ق لا ونذر قوله لا أعرف من ربر باحو رامداهما \* مردفات على أعقاب أكوار وقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعلم لها ابدأ ما دام فيها  
الجراضم نعم ان كان للفعل جازية كثيرة نحو لا أخرج ولا أخرج لان المنهى غير المتكلم وأما اللام فجزمها الفاعل المتكلم مبنين للفعل جازية  
السعة لكنه قليل ومنه قوموا فالصل لكم وتحمل خطاياكم وأقل منه جزمها فاعل الفاعل ٣ مخاطب كقراءة أبي وأنس فبذلك

قلت فرحوا وقوله عليه  
الصلاة والسلام لتأخذوا  
مصافكم والاكثر  
الاستغناء عن هذا الفعل  
الامر (تبيينات \* الاول)  
زعم بعضهم ان أصل  
لا الطلبية لام الامر  
زبدت عليها ألف  
فانفتحت وزعم بعضهم  
أنها لا النافية والجزم  
بمدها بلام الامر مضمرة  
قبلها وحذفت كراهة  
اجتماع لامين في اللفظ  
وهما ضعيفان \* الثاني  
لا يفصل بين لا ويجزومها  
وأما قوله وقالوا أختنا  
لا تخشع اظالم \* عزيز  
ولا ذاهق قومك نظم  
فضرورة وأجاز بعضهم  
في قليل من الكلام نحو  
لا اليوم تضرب \* الثالث  
حركة اللام الطلبية الكسر  
وقعها لغة ويجوز  
تسكينها بعد الواو والفاء  
وتم وتسكينها بعد الواو  
والفاء أكثر من تحريكها  
وليس بضعيف بعد ثم  
ولا قليل ولا ضرورة  
خلافاً لمن زعم ذلك  
\* الرابع تحذف لام الامر  
ويبقى عملها وذلك على  
ثلاثة أضرب كثير مطرد  
وهو حذفها بعد امر  
يقول نحو قل لعمري

الممدوع بالهمزة والمبدوع بالنون تصریح (قوله ونذر قوله الخ) أفاد أنه لا يقاس على ما مع منه لانثرا ولا نظاما  
(قوله لا أعرفن الخ) الر برب القطيع من البقر شبه النساء به في حسن العيون وسكون المنى وحوار صفتها  
جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومداها مرفوع مجوز أو أرا ديبها العيون  
لانها ماضع الدمع ومردفات حال من ربر باو الا كوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداة والاعقاب  
جمع عقب وعقب كل شيء آخره اه عيني ويصح جعل مردفات صفة ثانية لرب باو والمردفات المركبات  
خلف الراكب (قوله الجراضم) تعريض بما و به رضى الله تعالى عنه والجراضم بضم الجيم الا كوال واسع  
المطن وكان معاوية كذلك عيني (قوله نعم ان كان) مقتضى الظاهر ان يقول كانا أي فعله لا المتكلم الا ان  
يقال أفرد لئلا يربل بالمذكور (قوله لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم  
(قوله فجزمها الفاعل المتكلم الخ) سكت عن المبنى للفعل لفهمه بالاولى سم (قوله فلا صل لكم) قال يس  
وتنه غيره كالبعض أي لاجلهم والفساء زائدة اه وفيه ان الفاء محتمل ان تكون عاطفة جملة على جملة  
وان الاولى كون اللام للتعدي لان الصلاة بمعنى الدعاء بخير كما هتات تعدي باللام فاعرفه (قوله وأقل منه جزمها  
الخ) وذلك لان له صيغة تخصه وهي فعل الامر واختص مخاطب بالامر بالصيغة وغيره بالامر باللام لان امر  
المخاطب أكثر استعانة الافكان التخفيف فيه أولى (قوله فعل الفاعل المخاطب) أما المبنى للفعل نحو لست كرم  
ياز يد بضم الياء وفتح الراء فانه كثير لان الامر فيه للغائب فارضى (قوله فافتحت) أي وجدت لها سبب  
ذلك معنى وهو طلب الكف (قوله مضمرة قبلها) أي ليستسلط الامر على النقي فيكون نهياً وفيه أن النهى طلب  
الكف لا طلب النقي بمعنى الانتفاء (قوله وهما ضعيفان) لما فهم ما من التكلف بلا حاجة ولما مر في الثاني  
(قوله وقالوا أختنا الخ) أي بأختنا لا تخشع الخ والشاهد في فصل لا انانية من مجزومها وهو نظم يعفون نظم  
وهذا ذو حق قومك كذا في العيني وفي كون حق مفعولاً ثانية اخفاء ولعله منصوب بنزع الخافض أي ولا نظلم  
هذا في أخذ حق قومك منك فتأمل (قوله نحو لا اليوم تضرب) أي من كل تركيب فصل فيه بين لا ويجزومها  
بالظرف أو الجار والمجرور (قوله حركة اللام الطلبية الكسر) أي حملاً على لام الجبر لانها أختها في  
الاختصاص بنوع وعملها فيه فان قلت لام الجبر تفتح مع المضمر فلاحتمل على لام المضمر في الفتح قلت لان  
مدخول لام الامر هو المضارع وهو شبه باسم الفاعل الذي هو من الاسم المظهر دما ميني (قوله وفتحها  
لغة) أي لغة سليم كما في المفتي قيل انما تفتح على هذه اللغة ان فتح نالها بخلاف ما اذا كسر نحو لتبين أوضم  
نحو لتكرم سيوطي (قوله وايس) أي التسكين بضعيف نعم الكسر بعد ثم أجود من الاسكان فارضى (قوله  
كثير مطرد الخ) كذا في التسهيل وغيره وقال السيوطي الأصح أن جواز الحذف مختص بالشعر مطلقاً (قوله  
نحو قل لعمري الخ) كون الجزم في هذه الآية بلام مقدرة هو اختيار المصنف وذهب أكثر المتأخرين الى كونه  
في جواب قل وقد أشبعنا الكلام على ذلك في الباب السابق (قوله قلت لبواب الخ) لديه خبر مقدم ودارها  
مبتدأ مؤخر والشاهد في تبين أصله لتأذن تحذف اللام وكسر حرف المضارعة اه سم أي لان كسره لغة معينة  
بنقص صلها في كتب التمهيد زاد البعض فانتقلت الهمزة بياها وهو مسلم ان الرواية والافال انقلاب غير  
لازم (قوله قال المصنف الخ) دفع به الاعتراض على قوله في الاختيار بانه لا يصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع  
في الاختيار (قوله وليس مضطر التمكنه الخ) لا يأتي على قول غير المصنف ان الضرورة ما وقع في الشعر  
مما لا يقع مثله في النثر وان كان للشاعر عنه مندوحة وكذا قوله بعد لان الاجز الخ لا يأتي على قول غيره (قوله  
من أن يقول ايذن) قيل هذا مختص من ضرورة لضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل ورد بان قوله

الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد قول غير امر كقوله قلت لبواب لديه دارها تبين فاني جؤها وجارها قال  
المصنف وليس مضطر التمكنه من أن يقول ايذن قال وايس لقائل أن يقول هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مسحقاً للرفع  
فسكن اضطراراً لان الاجز له قصد الرفع لوصول اليه مستغنياً عن الفاء فكان يقول تبين فاني وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف  
دون تقديم قول بصيغة أمر ولا يخلافه كقوله محمد تغذ نفسك كل نفس \*



إذا ما خفت من أمرنا لا وقوله فلا تستطع متى بقائي ومدني \* ولما يكن ليكن الخبر منك نصيب انتهى و (هكذا يرمي) أي لم يلمحز من المضارع  
مثل لا واللام الظليتين نحو لم يلد ولم يولد ونحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولم يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم

قلت الخ بيتان لا بيت مصرع فالهزة في أول بيت لا في حشوه سلمنا أنه بيت مصرع فالبيت المصرع أو المقفى  
يعامل معاملة بيتين قال الدماميني ولذا لا ذلك لم يكن للصدر روى كما للجزء اه بل قال بعضهم لا ضرورة وان  
لم يكن البيت مصرعاً لما ذكره المبرد في كتاب الكامل أن النصف الأول موقوف عليه أي وإن لم يكن البيت  
مصرعاً أو مقفى قال الشاعر  
لأنسب اليوم ولا خلة \* اتسع الخرق على الرافق  
فاستأنف اتسع لكون النصف الأول موقوفاً عليه قال وهذا كثير حسن غير معيب اه (قوله تعالى) التماس  
بفتح الفوقية فالمراد بالفساد وقيل المقدوم والداوة عني (قوله فلا تستطع الخ) يخاطب به الله سبحانه  
موتة عني (قوله وهكذا يرمي) أشار بتقديم الواو إلى أن قوله يرمي ولما معطوف على قوله ولا يلام وقوله  
هكذا أي حاله كونه ما كالمذكور في وضع الجزم به في الفعل وهو وحشو (قوله بمصاحبة الشرط) أي يجوز  
مصحبه (قوله وجواز انقطاع الخ) أي يجوز أن ينقطع وأن لا ينقطع ومن غير المنقطع لم يلد ولم يولد الخ  
وهذا الجواز ثابت للم في الجملة والافتقار يكون نفياً واجب الاتصال بالحال كافي لم يزل ولم يبرح ولم ينفك  
أفاده الحقيدي (قوله فان كنت ما كولا الخ) قيل كتبه عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه متمثلة به إلى  
على كرم الله تعالى وجهه بدعوه إليه حين حاصر الخوارج وقومهم أنه باغراء على وهو لشاعر جاهلي يلقب  
بالمزقي لأجل هذا البيت (قوله والفصل) أي وجواز الفصل (قوله فذلك الخ) امر بنا بتجاذبنا وجهه يدرك  
المراء أي الجدال خبر تكن والظرف الفاصل بين لم يحجزوه ما يتعلق بيذكر الأصل ولم تكن في الناس  
يدرك المراء إذا نحن امترينا (قوله فاصححت معانيها الخ) المعاني بالغين المبحمة جمع معني وهو الموضع الذي كان  
غنيابه أهله والقفار جمع قفر مفازة لنبات فيها ولا ماء والرسم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لا صفا  
بالأرض اه شئني والشاهد في فصل لم يحجزوه ما هو وتوهم والأصل كان لم توهم الدارسون أهل من  
الوحش (قوله بخلاف لا) فان الغالب نفي المستعمل (قوله لولا فوارس الخ) الفوارس جمع فارس على غير  
قياس وذهل بضم الذال المبحمة هي من بكر وأسر الرجل بالضم رهطه والصليفاء بضم الصاد المهملة وبالفاء  
والمداسم موضع اه عني والذي في المعنى نعم بضم النون وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع أسرهم عطفاً على  
فوارس وجره عطفاً على نعم أو ذهل ويوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء في الأصل  
مصرع الصليفاء وهي الأرض الصلبة والظرف متعلق بخبر فوارس المحذوف أي موجود يوم الصليفاء ولا  
يصح تعلقه بل يوفون لانه جواب لولا وما في خبر الجواب لا يتقدم عليه كذا في الشئني وغيره (قوله بجواز حذف  
محجزوها) أي لدليل كافي المعنى والتسهيل قال أبو حيان إنما انفردت بذلك عن لم اتركها من لم وماذا كان  
ما عوض عن المحذوف وقال غيره لان منبها وهو قد فعل بجوز أن يقتصر فيه على قد كقوله وكان قد كذا في  
الجمع (قوله لجئت الخ) شاهد على جواز حذف محجزوها ولما لم يدل البيت على كون الحذف محجزوها والوقف  
عليها الاختيار احتاج إلى قوله وقول الخ وبد حال من التاء والهاء في فلم يحجبه لاسكت (قوله أي ولما) كن بدا  
قبل ذلك) أي قبل مجي قبرهم والظاهر أن قول هذا البيت بعدمضي مجي قبرهم بداً أي يكون فيه مخافة  
لما تقدم من وجوب اتصال نفي منفيها بحال التكامل (قوله قراءة من قرأ) أي من السبعة وان كلاماً بشديد  
نون ان وميم لما قال ابن الحاجب لما هذه حازمة حذف نعلها والذقة يرميها ملو يدل على تقدم ذكر السبعة  
والاشقياء ويجازاتهم قال ابن هشام الأولى أن يعذر لما يوفوا عما لهم أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيفوفوها وجه  
رجحانه أمران أحدهما أن بعده لم يوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أي الآن وأنما استقع والثاني  
أن منفي لما توقع الثبوت والاهمال غير متوقع الثبوت اه ولما منع أن يمنع أنه يلزم في منفي لما أن يكون  
متوقع الثبوت سلمنا لا يمكن لأنسلم أن الاهمال غير متوقع الثبوت بل هو متوقع الثبوت لا الكفار ولذا  
كانوا يسترسلون في الأفعال القبيحة ظناً منهم أن يتركوا سدي ويقولون غوث ونحبا وما نحن

ومشـ تر كان في الحرفية  
والاختصاص بالمضارع  
والنفي والجزم وقلب  
معنى الفعل للمضي  
وتفرد لم بمصاحبة الشرط  
نحو وان لم تفعل فما  
بلغت رسالتهم وجواز  
انقطاع نفي منفيها عن  
الحال بخلاف لما فإنه يجب  
اتصال نفي منفيها بحال  
النطق كقوله فان كنت  
ما كولا فكن خيراً كل  
\* والافاد كني ولما أحرق  
ومن ثم جاز لم يكن ثم كان  
وامتنع لم يكن ثم كان  
والفصل بينها وبين  
محجزوها اضطراراً لقوله  
فذلك ولم اذا نحن امترينا  
\* تكن في الناس يدرك  
المراء وقوله فاصححت  
معانيها فقارار رسومها  
\* كان لم سوى أهل من  
الوحش توهم وانها قد  
تأني فلا يحزم بها قال في  
التسهيل جملة على لا وفي  
شرح الكافية جملة على  
ما هو أحسن لان ما تنفي  
الماضي كثير بخلاف  
لا وأنشد الاخفش على  
اهلها قوله لولا فوارس  
من ذهل وأسرتهم يوم  
الصليفاء لم يوفون بالجار  
وصرح في أول شرح  
التسهيل بان الرفع لغة  
قوم وتفرد لما بجواز  
حذف محجزوها والوقف

عليها في الاختيار كقوله فجئت قبرهم بداً ولما فناديت القبور فلم يحجبه أي ولما  
أكن بداً قبل ذلك أي سيدا وتقول قارب المدينة ولما أدخلها وهو أحسن ما خرج عليه وقراءة من قرأ وان كلاماً ولا يجوز ذلك  
في لم وأما قوله



أحفظ وديعته التي استودعتها يوم الاعاز بان وصلت وان لم فضرورة وبكون منفياً يكون قريمان الحال ولا يشترط ذلك في منفى لم  
تقول لم يكن زبدى العام الماضي مقبلاً ولا يجوز زلما يكن وقال المصنف كون منفى لما يكون قريمان الحال غالب الا لازم بكون منفياً  
يتوقع ثبوته بخلاف منفى لم لا ترى أن معنى بل لما يذوقوا عذاب أنهم لم يذوقوه الى الآن وأن ذوقهم له متوقع قال الزنجشيري في ولما يدخل  
الاعان في قلوبكم ما في لسان من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى وهذا بالنسبة الى المستقبل فاما بالنسبة الى الماضي  
فهما سياتيان في التوقع وعدمه مثال التوقع ما لي قت ولم تنم أو ولما تقم ومثال عدم التوقع ٥ أن تقول ابتداء لم يقم أو لم يقم

وتنبيهات \* الاول قال

في التسهيل ومنه لم ولما

أختار معنى من الجواز

فقد لما يقوله أختار

احترازاً من لما معنى

الاومن لما التي هي حرف

وجود لوجود وكذلك

فصل الشارح فقال

أختار بقولي أختار من

لما الحينة ومن لما معنى

الا هذا كلامه وانما لم

يقم هذا ما نذكره وكذا

فصل في الكافية لان

هاتين لا يليهما المضارع

لان التي معنى الا لا تدخل

الاعلى جلة اسمية نحو ان

كل نفس لما عليها حافظ

في قراءة من شدد الميم

أو على الماضي لفظاً لا

معنى نحو أنشدك الله

لما فعلت أي الانعت

والمعنى ما أسالك الانعتك

والتى هي حرف وجود

لوجود لا يليها الماضي

لفظاً ومعنى نحو ولما جاء

أمرنا نجيها ودأوا ما قوله

أقول لعبد الله ما سقاؤنا

ونحن بوادي عبد شمس

وهاشم

فقد تقدم الكلام عليه في

باب الاضافة وتسمية

بمعنيين فهم متوقعون الاهال برأيهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفي  
المتكلم شيئاً بلما بناء على توقع غيره لثبوته كما أن قد تكون لتوقع المتكلم وتوقع غيره دما معنى (قوله  
استودعتها) بالبناء للجهول كما قاله العيني وقوله يوم الاعاز بروي بالعين المهملة والراء المهملة وبالعين  
المهملة والراء المهملة أي الابعاد اه قصر ج (قوله وبكون منفياً يكون قريمان الحال) أي يكون  
انتماء منفي أي بالنظر الى ابتداءه لما عرفت أنه يحتمل أن تكون متصلة بالحال والمراد بالحال زمن التكلم  
كما مر (قوله يتوقع ثبوته) أي ينتظر وهو غالب في لسان من غير الغالب ندم ابليس ولما نفعه الندم قصر ج  
(قوله ولما يدخل الاعان في قلوبكم) جملة مستأنفة أو حال من الضمير في قولوا وليست تكرر اربعه بقوله  
لم تؤمنوا الا فائدة قوله لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وفائدة قوله ولما يدخل الخ توقيت قول ما أمر وأن يقولوه  
نقله شيخنا عن بعضهم وانما يظهر التوقيت على الحال المستأنفة كمنع عماره البضاوى ونصها ولما يدخل  
الاعان في قلوبكم توقيت اقوله فانه حال من ضميره أي ولكن قولوا أسلمنا ولم نطاع قلوبكم أسلمناكم بعد  
(قوله دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد) أي لان التوقع في كلامه تعالى يحمل على التحقيق وهذا على  
أن التوقع من المتكلم وقد مر عن الدماميني أنه يكون من غيره (قوله ولم تقم أو ولما تقم) أي مع أي كنت  
متوقفاً من ذلك فمما مضى القيام كما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب (قوله أختار) أي نظيرتها في  
الامور الخمسة المتقدمة (قوله التي هي حرف وجود لوجود) انما يظهر على القول بانها حرف وهو خلاف  
مذهب المصنف كما ستعرفه ويمكن اجراؤه على القول بانها ظرف بحل الحرف مراد به مطلق الكلمة والقول  
بانها حرف قال الدماميني هو مذهب سيبويه ورجحنا ما ذهبنا إليه تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على  
موته وقوله تعالى فلما أحسوا بأسنا اذا هم منها برخصون اذا ما بعد ما للنافية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها  
اجاعهم على زيادة أن بعد ما ولو كانت ظرفاً والجملة بعدها في محل خفض بالاضافة لزم الفصل بين المضاف  
والمضاف اليه بان اه (قوله لا يليهما المضارع) أي وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة الى الاحتراز  
عنهما (قوله الافعلك) أي الآن تفعل فالماضي في لما فعلت بمعنى المستقبل ولهذا قال الشارح الماضي  
لفظاً لا معنى (قوله فقد تقدم الخ) حاصله أن وهي فعل بمعنى سقط مفسر بفعل محذوف رفع سقاؤنا على  
الفاعلية وشم فعل أمر من شمت البرق اذا نظرت اليه ولا يستعمل الا في البرق كما قاله الفارسي وهو وفاعله  
مقول القول (قوله لما هذه) أي التي هي حرف وجود لوجود (قوله وعند ابن خروف) بل وسيبويه  
على ما مر (قوله أن النصب بلم لغة) جزم به السبوطي (قوله أوم) بالجرب بدل من بوى ويجوز بناؤه  
على الفتح (قوله على أن الفعل مؤ كذا الخ) قال الدماميني أو على أن الفتح اسماع لفتح قبلها أو بعدها  
وخرج في المعنى النصب في لم يقدر على أنه نقلت حركة هزة أم الى راء يقدر الساكنة ثم أبدلت الهمزة الساكنة  
ألفاً ثم الالف همزة متحركة لا لتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اسماع لفتح الراء كما في ولا الضالين فيمن  
هز وعلى ذلك قولهم المرأة والكماة لالف وقوله كأن لم ترا قبل أسرا عانياً ولكن لم تحرك الالف فيمن لعدم  
التقاء الساكنين وبيان ذلك في تران أصله ترى حذفت الالف للجاز ونقلت حركة الهمزة الى الراء

الشارح لما هذه حقيقة هو مذهب ابن المراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أي انها ظرف بمعنى  
بمعنى اذ هو أحسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة وعند ابن خروف أنها حرف \* الثاني حكى اللحياني عن بعض العرب أنه  
ينصب بلم وقال في شرح الكافية زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اعترا راء بقراءة بعض السلف ألم نشرح لك صدرك بفتح الخاء  
و يقول الرازي في أي يوم من الموت أفر \* أوم لم يقدر أم يوم قدر وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤ كذا بالنون الحفيفة وفتح  
لها ما قبلها ثم حذفت ونوبت هذا كلامه وفيه شذوذ أن توكيد المنفى لم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين \* الثالث الجمهور على أن  
لما مركبة من لم

أبدلت ألفا قال الدماميني وعلى هذا تكتب ألف ترا الف لا ياء (قوله وما) أي الزائدة كما في الجمع (قوله تدخل  
 همزة الاستفهام الخ) والاكثر كونها للنقد برأي جمل الخطاب على الاقرار أي على الاعتراف بالحكم الذي  
 يعرفه من اثبات كافي لم تشرح لك صدرك أوفني كافي أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله  
 لأجله على الاقرار بما يلي الهمزة دائماً والاوردمثل هاتين الآيتين وقد تجي عنه بيرة كالاستفهام نحو ألم بأن  
 للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والنويع نحو أولم نعمركم ودخوها على لم أكثر (قوله وازع) أي زاجر (قوله  
 إلى ما يجزم فعلين) أي غالبوا والافقد يجزم فعلاً ولا وجه له كما إذا كان الجزاء جملة مقرونة بالفاء وإذا الفجائية فان  
 محلها جزم على ما في المغنى من التفصيل بين أن يكون الجزاء لشرط غير حازم مطلقاً أو حازم ولم يقتصر بالفاء  
 ولا بأذا الفجائية فلا يكون له محل نحو لو قام زيد لقيام عمرو ونحو ان يقيم أقم لظهور الجزم في لفظ الفعل وان قلت  
 قلت لأن الذي في محل جزم الفعل لا الجملة بأسرها وأن يكون الجزاء لشرط حازم وقد اقترن بالفاء وإذا الفجائية  
 فيكون في محل جزم لأنه لم يصدر بمفرد يفسر الجزم لفظاً أو محلاً لكن قال الدماميني وأقره الشافعي الحق أن  
 جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها أو ما جزم ويذرهم من قوله تعالى  
 فلا هادي له ويذرهم على قراءة الجزم بفحرف شرط مقدّر حذف لدلالة ما تقدم عليه أي وإن يفعل ذلك يذرهم  
 والمحكوم على محله بالجزم على القول به مجموع الفاء وإذا وما بعدهما كما في المغنى في غير موضع وفي الكشف  
 لأن المجموع هو الذي لو وقع موقعه ما هو مصدر مضارع جزم وعلى ما في المغنى مع القول بأن جملة جواب اسم  
 الشرط الواقع به متداهي خبره تكون جملة الجواب في نحو من يقيم فاني أكرمه محل جزم رفع باعتبارين  
 وفي نحو من يقيم أكرمه محل رفع ولا محل لها باعتبارين اهـ ملخصاً وقد يجزم فعلاً واحداً كما إذا كان  
 فعل الشرط ماضياً وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كاسياً في التحقيق في نحو قوله مريد  
 وإن أكثر ماله لم يكثر ماله وإن أكثر ماله وان أكثر ماله محذوف للدلالة عليه بقولنا زيد بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيها  
 أي أن لم يكثر ماله وإن أكثر ماله وان أكثر ماله محذوف للشيء ونقيضه معاً بل المراد انعمم كافي الدماميني وقد يكون المحذوف  
 الواو ومطوفاً كما في قوله تعالى فذكر أن نفعت الذ كرى أي وإن لم تنفع على أحد أو وجه فسهذ كرهافي  
 المغنى (قوله واجزم بان) ذكر هنا ورودان شرطية وفي باب ان وأخواتها ورودها مخففة من الثقيلة وفي فصل  
 أدوات النفي العامة عمل ليس ورودها نافية وزائدة وهذه هي أوجهها الأربعة المشهورة قال في المغنى  
 وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كافي فذكر أن نفعت الذ كرى وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ  
 التعليمية وجعل منه اتقوا الله أن كنتم مؤمنين ولتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله وحديث وأنا إن شاء الله  
 بكم لاحقون وقول الشاعر

أنغضب إن اذنا قتيبة خزاناً \* جهاراً ولم تغضب لقتل ابن حازم

في رواية من كسر همزة أن أي أغضبت جهاراً القطع اذني قتيبة ولم تغضب لما هو أعظم وهو قتل ابن حازم وأوجب  
 بان أن قد يتوفاً بها للشرط المحقق أنه كنه كالتيبيج في الآية الأولى كما تقول لا ينسلك إن كنت ابني فافعل كذا  
 وكنه العباد كيفية اخبارهم عن الامر المستقبل في الثانية وكالتيبيج في الحديث وأما البيت فاما على إقامة  
 السبب مقام المسبب والاصل انغضب أن يفخر مقتدر بسبب خروجه فيما مضى اذني قتيبة واما على معنى التبيين أي  
 انغضب ان يتبين خزانة قتيبة فيما مضى فالشرط غير محقق على الوجهين اهـ بتلخيص وايضاح وفي حاشية  
 السيوطي على المغنى الجواب عن أكثر أدلتهم بأن ما شأنه أن يكون متردداً فيه بين الناس حسن تعلية بيان من  
 الله ومن غيره سواء كان معلوماً للمكالم أو للسامع أم لا (قوله أي) كما تأتي شرطاً تأتي استفهاماً بمعنى من أين نحو  
 أي لك هذا وبني كيف نحو أي يحيى هذه الله وبني متى فتكون ظرف زمان نحو فأتوا حرككم أي شتم  
 على أحد أو وجه قال الشهاب في حواشي البضاوي أحراز المفسرون وجوه أي كلها في هذه الآية واعتراضه  
 أبو حنيفة بأنه لا يصح كونها شرطية لأنها لا تميز طرف مكان فتقتضي إباحة الانيان في غير القبل ولأنه لا يعمل  
 فيما قبلها الصادر عنها والاستفهامية لأنها لا يعمل فيما قبلها ولأنها لا تميز ما بعد ما نحو أي لك هذا وهذه

وما قيل بسببها الرابع  
 تدخل همزة الاستفهام  
 على لم وما فيصير أن لم  
 وأما يأتيين على عملهما  
 نحو لم أنشرح لم يجز  
 يتما ونحو قوله قلت  
 أما أصبح والشيب وازع  
 \* ولما فرغ مما يجزم فعلاً  
 واحداً انتقل إلى ما يجزم  
 فعلين فقال (واجزم بان  
 ومن وما ومهما \* أي  
 متى أيان أين اذما \* وحيثما  
 أي) فهذه إحدى عشرة  
 أداة كلها تجزم فعلين  
 نحو وان تسبوا ما في  
 أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم  
 به الله واما ينزغ فاستعد  
 الشيطان نزغ فاستعد  
 بالله ونحو من يعمل سوءاً  
 يجزيه

ونحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وقوله \* أرى العمر كزنا فاصلا كل ليلة \* ومائة قص الأيام والليالي تقدر ونحو وقالوا ما نأثنا من آية  
لتسهر نائمنا فنحن لك بمؤمنين وقوله ومهما يكن عند امرئ من خليقة \* وان خالها تخفى ٧ على الناس تعلم ونحو وأيا ما تدعوا

فله الأسماء الحسنى وقوله  
في أي نحو عيلوا دينة على  
ونحو قوله متى تأنه تعشو  
الى ضوء ناره \* ونحو خبرنا  
عندها خبر موقد وقوله  
متى ماتتني فدين  
ترجف \* روانف ألبتلك  
ونستطارا ونحو قوله  
\* أنا نؤمنك تامن  
غيرنا واذا \* لم تدرك  
الامن من مالم تزل حذرا  
وقوله \* فايان ما تعدل به  
الريح تنزل ونحو وقوله  
أين تصرف بنسب العدا  
تجدنا \* تصرف العيس  
نحوها لا تلاقى ونحو قوله  
تعالى أينا نكروا نؤيدركم  
الموت وقوله صعدة نابتة  
في حائر \* أينا الرمح تميلها  
تمل ونحو قوله وانك اذا ما  
تأت ما أت أمر \* به  
تلف من آياه تامر آتيا  
ونحو قوله حيثما تستقم  
يقدر لك الله فخا على  
عابر الا زمان وقوله خليلي  
أني تاتاني تاتيا \* أخا غير  
ما يرضيكما لا يحاول (وحرف  
اذما) أي اذا حرف  
(كان) معنى وفاقا لسيبويه  
لا طرف زمان زيد عليها  
ما كما ذهب اليه المبردي  
أحد قوله وابن السراج  
والفارسي (وباقى الادوات  
اسما) أما من وما ومتى  
وأى وأمان وأين وأنى  
وحيثما فيما تفاق وأما  
مهما فبلى الأصح وتنقسم

مفتقرة لما قبلها فهي مشككة على كل حال ثم استظهر أنها شرطية جوابها مقدر رأى أنى شئت فأثروا نزل فيها  
تعميم الاحوال منزلة الظرفية المكانية والجواب عن اعتراض الشرطية أن جوابها مقدر كما قال لتقديم دليله  
وما أوجته من جوازه في غير القبل تأباه وقوله حث لان الحث لا يكون الا حيث يثبت البذر وعن اعتراض  
الاستفهام باله لما خرج عن حقيقة جازم عمل ما قبله فيه ونحو كان ماذا كما صرح به النحاة وأهل المعاني اه  
لخصا (قوله وما تفعلوا من خير) أى وشرفقيه اكتفاء (قوله وقالوا ما نأثنا من آية) الضمير ان في به وبها  
عائدان كما قال الزمخشري على مهمما على اللفظ في الاول والمعنى في الثاني لانها بمعنى الآية والاولى كما في  
المعنى أن يعود ضمير بهاء الى الآية ومن آية حال من الهاء في به واطلاق الحال على الجار والمجرور وتسمي  
اذا الحال في الحقيقة المتعلقة المحذوف فلا يرد أن جعله حالا من الهاء في به يستلزم كون العامل فيه تات لان  
العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم بان اللغوا لا يقع حالوا لصفة ولا خبر او ما في فنانحن لك  
بمؤمنين مجازية ومؤمنين في محل نصب خبرها لان الخبر لم يجرى في التنزيل مجردا من الباء بعدما لا منصوبا  
(قوله من خليقة) أى طبيعة بيان لها ما يمكن تأمله و رابط الخبر الجملة الضمير في يكن ويجوز غير ذلك كما  
سيأتى وقوله خالها أى ظنها وتعلم جواب مهما (قوله أيا ما تدعوا) أى أى اسم تسموه قايما واقعة على اسم مفعول  
ثان لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة والمفعول الاول محذوف (قوله في أي نحو) أى جهة (قوله تعشو) مرفوع  
في موضع الحال أى عاشما من عشا اذا أتى نار ابر جوعتدها خبر اعني (قوله فدين) حال من الضمير المستتر  
والياء في تلقى وقوله روانف برأيت من فقاء جمع رانفة وهي كما في القاموس أسفل الالة اذا كنت قائما وقوله  
ونستطارا يقال استطير فلان أى اذا دعروا فزع (قوله تصرف بنا) أى البنا والعداة بضم العين جمع عاد  
والعيس ابل بيض بشقرة (قوله صعدة الخ) أى تلك المرأة في اللين والاعتدال كالصعدة أى الرمح المستوي  
والخائر بالخاء والراء المهملة متين مجتمع الماء (قوله نجاحا) أى ظفرا يابا مقصود وقوله في عابر الا زمان العابر بطاقي  
على المستقبل والماضى والمراد هنا الاول كما قاله العيسى والدما ميني والشعبي (قوله معنى) فهي لمجرد التعليق  
(قوله وباقى الادوات اسما) تفصيل اعراب أسماء الشروط على ما في الجمع وغيره أن يقال اذا وقعت  
الاداة الشرطية بعد حرف جار أو مضاف فهي في محل جر ونحو عما تسأل أسأل وغلام من تضرب تضرب  
والافان وقعت على زمان أو مكان فظرف فهي في موضع نصب على الظرفية ونحو متى تقم أقم وأينما تكدونوا  
يدرككم الموت أو على حدث فمفعول مطلق نحو أى ضرب تضرب تضرب والافان وقع بعدها فعمل لازم نحو  
من يقم أقم معه فبدا خبره فعل الشرط وفيه ضميرها لان قولك من يقم لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك كل  
من الناس يقوم وقيل هو والجواب لان الكلام لا يتم الا بالجواب فكان داخلا في الخبر وقيل الجواب لان  
القائدة به تتورد بانه اجنبي من المبتدا وفيه نظر وبان توقع الفائدة عليه من حيث التعليق لامن حيث  
الخبر به أو متعديا وقع عليها نحو من يضرب زيد اضربه ومن تضرب اضربه فمفعول به أو واقع على ضميرها نحو  
من يضرب زيد اضربه ومن تضربه اضربه أو متعديا نحو من يضرب زيد اخاه فاضربه فاشغال فيجوز في  
أداة الشرط أن تكون في موضع رفع على الابتداء وأن تكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر  
بعدها ومثاله في هذا التفصيل أسماء الاستفهام (قوله اتعمم اولى العلم) أى لاولى العلم عموما وكذا يقال فيما  
بعده (قوله وهي موصولة) حال من فاعل تدل أى لتعمم مدلولها في حال الموصولة ومايس استئنافا حتى  
يفيد أنها حال الشرطية موصولة اه سم ولعل الشارح انما قال ذلك ولم يقل لتعمم غير العاقل ليجرى  
كلامه على القول بوضع ما في غير العاقل والقول بوضعها ما بعدهم ويجم العاقل (قوله مهمة في زمان  
ال ربط) أى لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط (قوله ومهما بمعنى ما) وقيل أعم منها  
(قوله أنها تكون حرفا) زاعم ذلك هو السهيلي قال هي في قوله ومهما يكن عند امرئ البيت حرف

هذه الأسماء أي ظرف وغير ظرف فغير الظرف من وما ومهما فن لتعمم اولى العلم ومالتعمم ما تدل عليه وهي موصولة وكلتاها مهممة  
في أزمان الربط ومهما بمعنى ما ولا يخرج عن الاسمية خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا ولا عن الشرطية خلافا لمن زعم



أنها تكون أسنة ما ولا تجر باضافة ولا بحرف جرح لاف من وما ذكر في الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد بردان نظري في زمان وقال في شرح الكافية جميع النحويين يجمعون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما نظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب وأنشد أبياتاً منها في ما قول الفريزق وما تحي لأرهب وان كنت جارماً \* ولوعدا عدائي على لهم دخلاً وقيل ابن الزبير \* فأنهى لانسام حياة وان تم \* فلا خير في الدنيا ولا العيش أجمعاً وفي مهم ما قول حاتم وانك مهم ما تعط بطنك سؤله \* وفرجك لا لانتهمسي الذم أجمعاً وقول طفيل الغنوي نبئت أن أباشتم يدي ٨ \* مهم ما يمش يسمع عالم يسمع قال ابنه ولا أرى في هذه الآيات صحة لانه يصح

بدليل أنها لا محل لها ولم يعد عليها ضمير ورد بانها ما خبر يكن وخليفة اسمها ومن زائدة وامامتدا واسم يكن ضمير يعود عليها وعند امرئ خبرها ان جعلت يكن نافضة أو الضمير في يكن فاعلهما وعنده امرئ ظرف لغو متعلق بيكن ان جعلت تأمة ومن بيان لها ما على وجهي كونهما مبتدأ (قوله أنها لا تكون أسنة ما) زاعم ذلك هو المصنف وجماعة قالوا هي في قوله \* مهم ما إلى اللبلة مهم ما إليه \* مبتدأ أولى الخبر وأعيدت الجملة توكيداً وأجيب بأنه محتمل ان التقدير مهم ما اسم فعل ثم استأنف استغفاراً ما عارحدها (قوله ولا تجر باضافة) فلا يقال جهة مهم ما تكن أكن (قوله وما تحي لأرهب) أي لا أخف وان كنت جارماً أي مذنباً وقوله دخلاً لا ذكر للدخول صاحب القاموس معاني منها الغدر والخديعة (قوله لانه يصح تقديرها بالمصدر) أي وحده من غير تقدير الظرف والتقدير أي الحياة تحي وأي إعطاء تعط وأي عيشة تعش فوضع ما ومهما في هذه الآيات نصب على المعنوية المطلقة (قوله معني لم يكن) وهو الشرط (قوله وقيل أنها بسيطة) هو المختار لانه لم يعم على التركيب دليل قاله أبو حيان اه سم قال الدماميني وينبغي لمن قال بالبساطة ان يكتبها بالياء لمن قال أصلها ما ما ان يكتبها بالالف اه وكن قال أصلها ما ما من قال أصلها ما وما قال في الهمع وألفها على البساطة قيل تأنيث وقيل الخاف (قوله فالزمانى متى وأيان الخ) ظاهراً لطلاته أن أيان لا تختص بالمستقبل وهو صريح تشبيل السكاكى والقزوينى بآيان حيث والذى في التسهيل وكلام آبي حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى آيان يبعثون فلا يقال آيان خرجت قاله الدماميني (قوله حيث وأذ) قال الدماميني غي أعاد حيث زيادة ما فهم ما لكفه ما عن الاضافة فيمتا في الجزم بهما وانما لم تجتمع الاضافة والجزم لان المضاف إليه حال محل الاسم فهو واجب الجرح فكيف يجوز اه وقال الفارضى زيدت ما عوضاً عن الجملة التي تضاف اليها اذ وحيت اه وقيل فرقا بين حالة خومها او حالة عدمه (قوله فاما ترين) بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفقودة (قوله أسيف) أي ذواسف وخزن وقوله يقوم مقامك أي في الصلاة وقوله لا يسمع الناس أي لمكانه كأي الفارضى (قوله يعني متى) تفسير للضمير في ولا تهمل (قوله لم يذكر هنا الخ) قال في الهمع ولا يجوز المسبب عن صلة الذى وعن صفة النكرة الموصوفة وأجازه الكوفيون تشبيهاً بجواب الشرط فيقال الذى يأتيني أحسن اليه وكل رجل يأتيني أكرمه واختاره ابن مالك (قوله أما اذ الخ) قال أبو حيان واذا استعماله اذا شرط أهمل تكون مضافة للجملة بعده أم لا قولان وينبغي على ذلك الخلاف في العامل فيما فن قال أنها مضافة أهمل فيها الجزاء ولا بد من منع ذلك أهمل فيها الشرط كسائر الأدوات اه وظاهره أن الخلاف في الاضافة وعدمها جار فيها وان كانت جازمة وهو خلاف ما في المعنى من أنه اذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الاضافة والجزم كما مر قريباً عن الدماميني وفائدة الخلاف أن نحو اذا جاء زيد فانا أكرمه جملة اسمية ان قلنا ان عامل اذا جوابها أي ما في جوابها من فعل أو شبهه لان صدر الكلام جملة اسمية واذا وما أضيف اليه في رتبة التأخير كما في يوم تسافر أنا تسافر وان قلنا فعل الشرط واذا غير مضافة فالجملة فعلية قدم ظرفها كما في متى تقوم فانا أقوم قال الشننى والقائل بالاول لم يعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعده ما في ما قبلها الان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذى له المصدر نحو ذلك (قوله لا يجوز بها الألف الشعر) لانها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع والشرط مقتضى

تقديرها بالمصدر انتهى وأصل مهم ما ما الاولى شرطية والثامنة زائدة فتقل اجتماعهما فإبدات ألف الاولى ماء هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أصلها ما بمعنى أكف زيدت عليها ما لحدث بالتركيب معني لم يكن وأجازه سيبويه وقيل أنها بسيطة وأما أي فهي عامة في ذوى العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف إليه فان أضيفت الى ظرف مكان فهي ظرف مكان وان أضيفت الى ظرف زمان فهي ظرف زمان وان أضيفت الى غيرهما فهي غير ظرف وأما الظرف فنقسم الى زمانى ومكانى فالزمانى متى وأيان وهما لتعميم الأزمنة وكسرهازة آيان لنفسه سليم وقرئ بها شاذاً والمكانى أين وأنى وحيثما وهي لتعميم الامكنة وتنبهات \* الاول في هذه الأدوات في لحاق ما على ثلاثة أضرب ضرب لا يجوز الا

مقترباً لها وهو حيث واذا كما اقتضاه صنيعه وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ما وضرب لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وأى وأجازه الكوفيون في من وأنى وضرب يجوز فيه الامران وهوان وأى ومتى وأين وأيان ومنع بعضهم في آيان والصحيح الجواز \* الثاني ذكر في الكافية والتسهيل أن ان قد تهمل جلا على لو كقراءة طحمة فاما ترين بياء ساكنة ونون مفتوحة وأن متى قد تهمل جلا على اذا ومثل بالحدث ان أبا بكر رجل أسيف وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وفي الارتشاف ولا تهمل جلا على اذا خلافاً لمن زعم ذلك يعني متى \* الثالث لم يذكر هنا من الجوازم اذا وكيف ولو اما اذا فاشهور أنه لا يجوز بها الألف الشعر لاني قليل

من الكلام ولا في الكلام اذا زيد بعدهما ما خلا فالاعمال ذلك وقد صرح بذلك في الكافية فقال وشاع جزم باذا جلا على \* متى وذاني النثر  
بسمعلا وقال في شرحها وشاع في الشعر الجزم باذا جلا على متى فن ذلك انشاد سيبويه ٩ ترفع على خندق والله يرفع على \* نارا

اذا جحدت نيرانهم فقد  
وكا نشاد الفراء استغن  
ما اغناك ربك يا غني \*  
واذا تصمك خصاصة  
فحمل ولكن ظاهر  
كلامه في التسهيل جواز  
ذلك في النثر على قلة  
وهو ما صرح به في  
التوضيح فقال هو في النثر  
نادر وفي الشعر كثير  
وجعل منه قوله عليه  
الصلاة والسلام على  
وفاطمة رضي الله عنهما  
اذا اخذتما مضاجعكما  
تكبرا اربعا وثلاثين  
الحديث وأما كيف  
فيجازي بها معنى لا عملا  
خلافا للوفيين فانهم  
أجازوا الجزم بها قياسا  
مطلقا وافقهم قطرب  
وقيل يجوز بشرط اقترانها  
بما \* وأما لو ذهب قوم  
منهم ابن السجري الى  
أنها يجوز بها في الشعر  
وعليه مشي المصنف في  
التوضيح ورد ذلك في  
الكافية فقال وجوز  
الجزم بها في الشعر \* ذو  
حجة ضعفها من يدري  
وتأول في شرحها قوله  
\* لو يشاطر بها ذومعة  
\* وقوله تامت فؤادك  
\* لو يحزنك ما صنعت \*  
احدى نساء بني ذهل ابن  
شيبان وقع له في التسهيل  
كلاما من أحدهما يقتضي  
المنع مطلقا والثاني

لجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه (قوله من الكلام) أي النثر (قوله خندق) بكسر الخاء المعجمة  
والذال وبالفاء وزن زبرج لقب امرأة اسمها البلى قاله شيخنا السيد بن خندب بفتح الميم وكسرها (قوله  
وكا نشاد الفراء) لوقال وانشاد الفراء عطفًا على انشاد سيبويه لكان مناسبًا (قوله خصاصة) أي فقر فحمل  
يروي بالحاء المهملة وبالجم (قوله معنى لا عملا) لمخالفتها الأدوات الشرطية بوجوب موافقة شرطها لجوابها قالوا  
ومن وزودها شرطًا يتفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها  
وهذا يشكل على إطلاقهم وجوب مماثلة جوابها الشرطية فاما أن يمنع كونها فيما ذكر شرطية أو بقية  
إطلاقهم بما اذا كان شرطها غير المشيئة والارادة (قوله مشي المصنف في التوضيح) كتاب للمصنف ألفه في  
أعراب مشكلات البخاري (قوله وتأول في شرحها قوله لو يشاطر) سيذكر الشارح في فصل لوان البيت  
الأول جاء على لغة من يقول في شيء يشاء يشاء بالالف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العلم والخاتم وان الثاني  
سكن فيه الفعل تخفيفًا كقراءة أبي عمرو بنصركم ويشمركم وهذا التأويل يجي في الأول أيضا وفي  
بعض النسخ تمام البيت وهو \* لاحق الأطال نهـ بدو نخصل \* قال الشنفي والمبغة النشاط وأول جرى  
الفرس واللاحق الضامر والأطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وهي الناصرة فاستعمل  
الشاعر الجمع فيما فوق الواحد دون بدو بفتح النون وسكون الهاء أي جسم ونخصل بضم الخاء المعجمة وفتح  
الصاد المهملة جمع خصلة وهي القطعة من الشعر اهـ وقوله والمبغة النشاط الذي في القاموس ما ع الفرس  
يمع جرى اهـ وفي بعض النسخ منعة بالنون بدل التحفة أي قوة والضمير في يشار يرجع الى الفارس  
الذكر في البيت قبله والذي رأيته في المعنى وشرح شواهد له لسبب وطاري به بضمير مذكر يرجع الى  
الفارس قال السيبوطي أي لو يشاطر فخرس له ذومعة الخ فيافي نسخ من تانيث الضمير المجرور بالباء  
غير صواب (قوله تامت فؤادك الخ) يقال تامه الحب وتيمه أي أذله (قوله المنع مطلقا) أي في النثر  
والشعر (قوله فعلمين مفعول مقدم ليقضين كما يفيد من قول الشارح أي تطلب هذه  
الأدوات فعلمين والجملة مسنة لأنه لا نعت لقوله اسمها لا يهاهه أن اذا ما وان لا يقتضيان فعلمين وعلى الأعراب  
المذكور فاجزم في قوله سابقا واجزم بان الخ محذوف المفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة اللازم ويصح جعل  
فعلمين مفعوله وجملة يقتضين نعت لفعلمين والرابط محذوف أي يقتضين ما وعليه فقول سابقا وحرف اذا  
الخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدأ وسوق الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل خبره قدم  
أو خبر لمحذوف أي أحدهما شرط وجملة المبتدأ والخبر على كل مسنة لأنه وجملة يتلو الجزء اما مسنة لأنه أو خبر  
ثان على جعل شرط مبتدأ أو صفة ثانية على جملة خبر المحذوف والرابط محذوف أي يتلو وفي بعض النسخ  
شرط بالانصب على المفعولية ليقضين بناء على أن فعلمين مفعول لا ليجزم لانه يقتضين وأن يقتضين مسنة لأنه  
لأنعت لفعلمين ولا يصح جعله بدلًا من فعلمين لأن التابع غير مستوف للتبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان  
مستوفيا نحو اقيمت الرحاين زيد او عمر او بقر بالمقام على هذا الوجه التام يعلم ما في كلام البعض من  
القصور والابهام واعلم أن جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع غير دعاء ولا ذي تنفيس مثبت أو منفى  
بلا أول أو بفعل ماض عار من قد ونفي ودعاء وجود ولو كان الفعل مضارعًا لنفسه فعل نحو وان أحدهم  
المشركين استبحارك وكونه في هذه الحالة مضارعًا دون ضرورة نحو \* ولديك ان هو يستزك نزيدي  
والاختيار أن يكون عند الأضمار والنفس بمر ماضيا أو مضارعًا معروبا ولم وكذا تقدم الاسم عند  
الأضمار والتفسير مع غير ان ضرورة في الأصح نحو \* فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن \* وقوله  
\* أينما الریح تهبها غل \* وجوزها الكسائي اختيارا مع من وأخواته كذا في الجمع (قوله يتلو الجزء)  
شرطه الافادة تكبر المبتدأ فلا يجوز ان يعمد زيد يقيم فان دخله معنى يخرجها من الافادة جاز ومنه فن كانت  
هجرة الى الله ورسوله فهجرت الى الله ورسوله سيبوطي (قوله وجوابا وسما) قال أبو حيان التميمية بهـ ما

(٢ - ص ٢٠٠ - رابع)

(شرط قديم يتلو الجزء) أي يتبعه الجزء (وجوابا وسما) أي علم يعني يسمى الجزء جوابا أيضا

ظاهره موافقة ابن السجري (فعلمين يقتضين) أي تطلب هذه الأدوات فعلمين

وانما قال فعلين ولم يقل  
جملتين للتنبيه على أن  
حق الشرط والجزاء أن  
يكونا فعلين وان كان  
ذلك لا يلزم في الجزاء  
وأفهم قوله يتلو الجزاء أنه  
لا يتقدم وان تقدم  
على أداة الشرط شبهه  
بالجواب فهو دليل عليه  
وليس إياه هذا مذهب  
جمهور البصريين ومذهب  
الكوفيين والمبرد وأبو  
زيد يدالي أنه الجواب نفسه  
والصحيح الأول وأفهم قوله  
يقترضين أن أداة الشرط  
هي الجازمة للشرط  
والجزء مع الاقتضاءها  
لها أما الشرط فنقول  
الاتفاق على أن الأداة  
جازمة له وأما الجزاء  
ففيه أقوال قيل هي الجازمة  
له أيضا كما اقتضاه كلامه  
قيل وهو مذهب المحققين  
من البصريين وعزاه  
السيرافي إلى سيبويه وقيل  
الجزم بفعل الشرط وهو  
مذهب الاخفش واختاره  
في التسهيل وقيل بالأداة  
والفعل معا ونسب إلى  
سيبويه والخليل وقيل  
بالجواب وهو مذهب  
الكوفيين (وما ضيق أو  
مضارعين \* تلقيم ما) أي  
تجدهما (أو متخالفين) هذا  
ماض وهذا مضارع فتال  
كونهما مضارعين وهو  
الأصل نحو وان تعودوا  
نعد وماضين نحو وان  
عدم عدنا وماضيا مضارعا  
نحوم من كان يريد حث  
الإيجرة بترده في حزمه

بجاز فان الجزاء الثواب أو العقاب على فعل والجواب ما وقع في مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل  
الثاني في ترتيبه على الأول الجزاء والجواب سمي جزاء وجوابا اه ملخصا قال سم دعوى التجوز صحيحة  
باعتبار اللغة وأما باعتبار الاصطلاح فهي ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية (قوله وانما قال  
فعلين) أي اعتبارا بالمستند فقط ولم يقل جملتين أي كما قال في التسهيل اعتبارا بجموع المستند والمستند اليه  
للتنبيه على أن الخ أي ولان التعبير بجملتين يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع أنه ليس كذلك (قوله أنه  
لا يتقدم) كذا مع موله الآن يكون الجواب مرفوعا نحو خير ان أتيتني تصيب وسوغ ذلك أنه ليس فعل  
جواب بل في نية التقديم والجواب مخذوف اه سيوطي وفي الفارسي مانصه أجازا الكسائي والفراء تقديم  
معمول الجزاء على أداة الشرط فنحو - بر ان تكرمني نصب وأجازا الكسائي تقديم معمول الشرط فنحو زيدا  
ان أقيمت فأكرمه والمعمد خلاف ذلك كما سبق في الاشتغال اه (قوله وان تقدم على أداة الشرط الخ) قال  
في التسهيل ولا يكون الشرط حينئذ أي حين حذف الجواب وقدم دليله غير ماض إلا في الشر كقوله  
\* ولذلك ان هو يستزك مزيد \* وان كان غير ماض مع من أو ما أو أي وجب في السعة جعلها موصولة  
واعطاءها حكم الموصول فنقول أعط من يد طي زيدا وأحب ما يحبه وأكرم أيهم يحبك برفع الفعل والنجى  
بالعائد وكون الجملة لا محل لها ما في الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا ان أضيف اليهن اسم زمان  
نحو أتدكر اذمن ياتينا تاتيه لان اسماء الزمان لا تنضاف إلى جملة مصدرية بل فكذا المصدرية بما تضمنت معانها  
كن خلافا للزيادة حيث يجوز في هذه الصورة الجزم اختيارا ويجب ما ذكره من مطلقا سعة أو ضرورة تلاهن  
ماض أو مضارع اثر هل لان هل لا تدخل على ان فكذا ما تضمن معنى ان بخلاف الهمزة فيجوز مع الجزم  
على الأصح نحو امن ياتك تاته لدخولها على ان أو اثر ما لتنافية أو باب كان أو باب ان وأما قول الاعشى  
ان من يدخل الكعبة يوم \* يلق فيها جاحذا وراو ظبا

فعلى تقدير ضمير الشأن وانما وحيت موصوليتها بعد هذه العوامل لان اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم  
الاجزاء وأثره ان كان المخففة أو اذا الفجائية غير مضمرة بعدهما مبتدأ فان أشهر جازا الجزم تقول رأيت زيدا فاذا  
من ياتك يكرمه أي فاذا هو وزيد جميل الاخلاق امكن من يزده يمنه أي لكن هو اه مع زيادات من  
الدمامي - نى والهمع (قوله فنقول الاتفاق الخ) حكى في التصريح قولان بالشرط والجواب تجازا وهو  
منع الاتفاق المذكور فافهم (قوله وأما الجزاء الخ) حاصل ما ذكره فيه أربعة أقوال وبقي قولان  
أحدهما ما في الفارسي عن المازني أن الشرط والجزاء مبنيان مطلقا حتى في نحو ان تقم أقم لان المضارع  
انما أعرب لوقوعه موقعا الاسم وهو متعذر هنا ونقض بل أن ضربا اذ لا يقع الاسم هنا ايضا مع أن الفعل  
معرّب ثابته ما احكامه في التصريح أنه ما تجازا (قوله هي الجازمة له ايضا) اعترض بان الجازم كالجار  
ذلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنامية بعدد عمل الاو يخالف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم  
لما كان اتعليق حكم على آخر عمل فيه ما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كعمولى  
ظن ومفاعيل أعلم تصریح (قوله بفعل الشرط) لانه مستدع له بما أحدهم في الاداة من معنى  
الاستلزام ورد باستقراء عمل الفعل الجزم دما ميني (قوله معا) أي لا ارتباطها ما وحرف الشرط ضعيف  
كالجار لا يقدر على عملين وجوابه مرانفا (قوله بالجوار) ردبانه قد يكون بينهما ما مع مولات فاصلة  
فلا نحو وتصريح (قوله وماضيين) أي لفظا لا معنى لان هذه الادوات تقلب الماضى للاستقبال شرطا  
أو جوابا بسواء في ذلك كان وغيره على الأصح بدليل وان كنتم جنبا فاطهروا الآية وقال ابن الحاجب قد  
يستعمل الفعل الواقع شرطا لان أرغبره في مطلق الزمان مجازا نحو وان تؤمنوا وتؤمنوا تؤتكم أجوركم ونحو  
ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يكفر عنه سيئاته فيدخل الماضى والمستقبل كذا في الدما ميني وزعم  
المبرد وتبعه الرضى أن كان تبقى على المضى اقوتها فيه كافي ان كنت قلته فقد علمته ويجب بان المعنى ان  
أكن موصوفا بأن قلته فيما مضى وسواء في ذلك أيضا الجواب المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة وغيره على  
الأصح وقال المصنف تبعه للجزولى ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو



عليه الصلاة والسلام من  
يقم ليلة القدر إيماناً  
واحساناً يغفر له مومناً  
قول عائشة رضي الله عنها  
ان أبابكر رجل أسيف  
مقي بمقامك رقي ومناه  
ان نشأ نزل عليه من  
السماء آية فظلمات لان  
تابع الجواب جواب  
وقوله من يكذبني بسبي  
كنت منه \* كالتشبا بين  
حلقه والوريد \* وقوله ان  
تصبرمونا وصلناكم وان  
تصلوا \* ملائم أنفس  
الاعداء رهابة \* وقوله ان  
يسمعوا سبه طاروا بها  
فرحوا \* معنى وما يسمعون  
من صالح دفنوا \* وأوردته  
الناظم في ترجمته عشرة  
شواهد شعرية (وبعد  
ماض رفعت الجزاء حسن)  
كقوله وان أتاه خليل  
يوم مسغبة \* يقول  
لأغائب مالي ولا حرم \* وقوله  
ولا بالذي ان بان عنه  
حبيبه \* يقول ويخفي  
الصبراني لجازع ورفع  
عند سيبويه على تقدير  
تقدمه وكون الجواب  
محدوفاً ومذهب الكوفيون  
والمهراني أنه على تقدير  
الفاء ومذهب قوم الى أنه  
ليس على التقديم  
والتاخير ولا على حذف  
الفاء بل لما لم يظهر لاداة  
الشرط تأثير في فعل  
الشرط لكونه ماضياً  
ضعفت عن العمل في  
الجواب \* تنبيهان

ماضي اللفظ والمعنى نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان في حقه قد من دبر في كذبت أي فقد كذبت  
قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة  
إليه مستقبلاً فيقول ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي ان يسرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل  
ومثله وان يكذبوك فقد كذبت رسل أي فتسل فقد كذبت قال وانما سمي المذكور جواباً لانه معن عنه ومفهم  
له كذا في الجمع وتأوله بعضهم بان المراد ترتيب الاخبار بسرة أخيه في الزمن الماضي على سريته في الزمن  
المستقبل وترتيب الاخبار بكذبها في الزمن الماضي على قد قيضه من دبر في الزمن المستقبلي قال الدماميني  
والاصل عدم تكرار المشروط بتكرار الشرط ما لم يقتض العرف ذلك كما في وان كنتم جنباً الآية وكما في اذا قمتم  
الى الصلاة الآية اهـ واعلم ان الاحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ثم ماضيين للشاكلة  
في عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى أعني  
من عدم التأثير الى التأثير وأما عكسه فخصه الجهور بالضرورة وسيطوي عن أبي حيان (قوله وخصه  
الجهور بالضرورة) لان اعمال الاداة في لفظ الشرط ثم الجحى بالجواب ماضياً كهيئة العامل للعمل ثم قطعه  
اهـ حفيد (قوله إيماناً) أي تصديقاً بما نأحق وطاعة واحساناً أي طمأنينة لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه (قوله لان  
تابع الجواب جواب) قد يقال نعمت في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويجاب بان هذا خلاف الأصل ولذا لم  
يغفر مطلقاً بل في مواضع مخصوصة سمى (قوله كنت منه) بفتح التاء لانه مدح شخصه وان شجاعته  
الشين المحمودة والجحى ما ينشأ في الخلق من عظم أرغبره والوريد عرق غليظ في العنق عيسى (قوله ان  
تصبرمونا) من الصبر وهو القطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده في القاموس والارهاب الاخافة (قوله ان  
يسمعوا سبه) بضم السين وتشديد الموحدة ما يسب به من العيوب وفي بعض النسخ شبهة بياء مخففة فهمزة  
(قوله وبعد) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المقدر بان والفعل جائر اذا كان ظرفاً وبصح جعله حالاً من  
الجزاء وان لم يذكر وهو ما ذكر ومن احتمال كونه لغواً متعلقاً بحسن ضعيف معنى فتأمل (قوله ماض) أي  
لفظاً ومضى كما سيذكره (قوله وان أتاه خليل) أي فقير من الخلة بفتح الخاء وهي الحاجة يوم مسغبة أي  
محتاج وفي رواية يوم مسئلة أي سؤال وقوله حرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملة أي ممنوع (قوله ورفع عنه  
سبويه الخ) فعلى مذهب سيبويه يكون المرفوع مستأنفاً لدليل الجواب لان نفسه فلا يجوز جرم ما عطف عليه  
ويجوز ان يقصر ناصباً لما قبل الاداة نحو زيد ان أتاني أكرم وهو على قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب  
فيجوز جرم ما عطف عليه ويمتنع التفسير ضرورة أن ما بعد فاء الجواب لا يمكن تسلطه على ما قبل الاداة فلا  
يفسر عملاً عليه فهذه ثمره الخلاف أفاده الدماميني وانما جاز جرم المعطوف على الجواب على قول المبردان  
على قوله مجزوم محلاً كما صرح به الفارسي وظاهر هذا الكلام أن الذي في محل جرم هو الفاعل فقط وبرده أنه  
لامانع من ظهور جزمه فكيف يجعل محلاً ولهذا كتب الشنواني بهامش الدماميني مائنه محل جواز الجزم  
على قول المبردان قدرا العطف على الجملة وأما قدرا العطف على الفعل فقط فلا وجه لجواز الجزم اهـ يعني  
الجواب وسيأتى أن التحقيق كون المرفوع خبراً مبتدأً محذوفاً والجملة جواب الشرط وسيأتى الكلام على  
القول الثالث (قوله على تقدير الفاء) أي لتقوم في افادة الابطاء مقام جرم الجواب فيصح رفعه وترك جزمه  
استغناء عنه بما لفظه هذا ما ظهر ثم رأيت الفارسي علل تقدير الفاء بقوله لانه أي الفعل يرفع بعد الفاء أي لكونه  
حينئذ خبراً مبتدأً محذوفاً والجواب هو الجملة الاسمية قال في التسهيل وان قرن أي المضارع الواقع في حيز  
الجواب بالفاء رفع مطلقاً قال الدماميني أي سواء كان الشرط ماضياً نحو ومن عاد فيقيم الله منه أو مضارعاً  
نحو فن يؤمن بربه فلا يخاف وهو اذ ذاك خبر مبتدأ محذوف والجملة اسمية ولذلك دخلت الفاء اهـ (قوله لما لم  
يظهر الخ) قضيته أن المضارع المبنى كالماضي فاذا وقع شرطاً جاز رفع الجواب وقد يفرق بان شأن المضارع  
التأثير لظا سمى (قوله ضعفت عن العمل في الجواب) فالمراد نفس الجواب من غير تقدير الفاء فالاقوال  
ثلاثة وكلام المصنف يحتتم الثاني والثالث قال الحفيد يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولاً  
لاداة الشرط لفظاً ولا تقديماً اهـ وتكون الاداة عليه لا عمل لها في الجزاء أصلاً صرح به الرضي فعلم أنه

وقد يشمله كلامه \* الثاني ذهب بعض المتأخرين الى أن الرفع أحسن من الجزم والاصواب عكسه كما أشعر به كلامه وقال في شرح الكافية  
الجزم مختار والرفع جائز كثير (ورفعه) أي رفع الجزاء (بعده مضارع وهن) أي ضيف من ذلك قوله بأقرب بن حابس بأقرب \* انك ان بصريح  
أخوك تصريح وقوله فقلت تحتل ١٢ فوق طوقك انها \* مطبوعة من يأتها لا يضيرها وقراءة طلحة بن سليمان أئمتا تكتونا

بدر كالموت وقد أشعر  
كلامه به بأنه لا يختص  
بالضمر ورة وهو مقتضى  
كلامه أيضا في شرح  
الكافية وفي بعض نسخ  
التسهيل وصرح في  
بعضها بأنه ضمر ورة وهو  
ظاهر كلام سيبويه فإنه  
قال وقد جاء في الشعر وقد  
عرفت أن قوله بعده مضارع  
ليس على إطلاقه بل محله  
في غير المنفى بل كما سبق  
تنبهات \* الأول  
اختلاف في تخرج الرفع  
بعده المضارع فذهب المبرد  
الى أنه على حذف الفاء  
مطلقا وفصل سيبويه  
بين أن يكون قبله ما يمكن  
أن يطلعه منه نحو وانك في  
البيت فالأولى أن يكون  
على التقديم والتأخير  
وبين أن لا يكون فالأولى  
أن يكون على حذف  
الفاء وجوز العكس  
وقيل إن كانت الاداة  
اسم شرط فعلى اضممار الفاء  
الفاء والأفعلى التقديم  
والتأخير \* الثاني ابن  
الانباري يحسن الرفع  
هنا إذا تقدم ما يطلب  
الجزء قبل أن يقطع لهم  
طعاما ملك أن ترزنا ناكل  
تقديره طعاما ملكنا كل أن  
ترزنا \* الثالث ظاهر  
كلامه موافقة المبرد

على الثالث بمنع جزم المعطوف وبيتنح التفسير لان الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه (قوله  
وقد يشمله كلامه) بان براد الماضي لفظا أو معنى (قوله كما أشعر به كلامه) حيث قال حسن ولم يقل أحسن  
(قوله بعده مضارع) أي غير منفي بل كامر وسماي (قوله وهن) سبأني أنه مقيد بما لا يتم بتقديمه على أن ما يطلب  
الجزء (قوله فقلت تحتل الخ) الخطاب للجنى وضمر انها المقر به مطبوعة أي جملة من الطعام وقوله لا يضيرها  
أي لا يضيرها كذا في العيون قال شيخنا السيد مطبوعة بالعين المهملة كما في البهوتى اه ويشهد له قول  
القاموس طبع الدوله ملاها كطبعها واوله المعنى لا يضيرها بكثرة النقص لقوة امتلائها وكان مقصود  
الشاعر رطوبة نفس الجمل الحامل على التجدد على حمله وتنشيطه على ذلك (قوله وقراءة طلحة) هذه القراءة  
تمنع اختصاصه بالضمر ورة (قوله على حذف الفاء مطلقا) أي سواء كان قبله ما يطلبه أولا كانت الاداة اسم  
شرط أولا أو ردى التصريح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاء الجواب مع غير القول مختص  
بالضمر ورة ولك دفعه به بان ذلك فيما لا يصلح لما اشرف الاداة الكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح فتأمل  
(قوله وفصل سيبويه الخ) قال شيخنا انظر لم يخالف سيبويه هذا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق بين الماضي  
والمضارع اه ولعل الفرق أن الماضي لم يؤثر فيه الاداة الجزم احتج الى جعل الكلام على التقديم والتأخير  
وتقدير جواب يظهر فيه أثرها اذا نطق به وفاء محتملة في الجملة بخلاف المضارع لتأثيره فيه فحصل الوفاء بذلك  
فتأمل (قوله نحو ما في البيت) أي البيت الأول لان ان يمكن أن تطلب الجزاء خبرها (قوله فالأولى أن  
يكون على التقديم والتأخير) انصف طلب الاداة للفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه غيرها (قوله وجوز  
العكس) يفهم منه بالأولى أنه يجوز أيضا كونه على التقديم والتأخير مطلقا وكونه على حذف الفاء مطلقا لان  
في العكس مخالفة الأولى في القسمين وفي هذين الوجهين مخالفة الأولى في قسم واحد (قوله ان كانت الاداة  
اسم شرط فعلى اضممار الفاء) أي ويكون المرفوع الجواب ووجه ضعف طلب الاداة الجزم الجواب بسبب  
عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى ان فعل ما في توجيه البعض ذلك بقوة طلب الاداة وكونها اسما  
(قوله ما يطلب الجزاء) قال شيخنا يحتمل أن الجزاء بالنصب مفعول بطلب وعليه فيقرأ في المثال طعاما بالرفع  
على الابتداء وجملة نا كل خبر أي والرباط محذوف فطعاما طلب الجزاء لان المبتدأ عامل في الخبر ويحتمل  
أن الجزاء بالرفع فاعل والمفعول محذوف أي ما يطلبه الجزاء قبل ان فيقرأ طعاما بالنصب مفعول نا كل  
فيكون طعاما مفعولا للجزء اه وانما أوجب على نصب الجزاء رفع طعاما وعلى رفعه نصب طعاما  
بفاع على المتبادر من طلب لفظ للفظ من كون الطعام عاملا والمطلوب معمولا فلا فلو جعل الطلب شاملا لطلب  
المعمول العامل لان يعمل فيه لم يجب ما ذكر (قوله قول ان) ظاهره أن غير ان ليس كان في ذلك فليتنامل  
(قوله موافقة المبرد) فيه نظروا وان سكتوا عنه لاحتمال كلام المصنف مذهب المبرد والمذهب الثالث من  
مذاهب الرفع بعد الماضي كامر (قوله ويحتمل أن يكون سماه) أي على جملة غير جواب جزاء باعته بالاصل  
الخ أي فيوافق كلامه جميع المذاهب (قوله واقرن بفاحتما) خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية  
والتعقيب والجزاء متسبب عن الشرط ومقتب عنه أفاده في التصريح وصرح في المعنى بان المحل للجوع الفاء  
وما بعدها ويسقتني من وجوب القرن بالفاء اذا صدر الجواب به مزه الاستفهام سواء كان جملة فعلية أو اسمية  
فلا تدخل الفاء سابقه على الهمزة وان دخلت مسبوقة بها كما في قوله تعالى أفن حق عليه كلمة العذاب  
أنا أنت تنقذ من في النار وخصت الهمزة بعدم دخول الفاء عليها دون أخواتها كهل ومن لم يراعها وقوة  
صدارتها في الهمزة يجوز دخول الفاء عليها لعدم عراقته (قوله الجملة الاسمية) أورد عليه نحو وان أطعمتهم  
انكم لم تشركون وأجاب الرضي بان القسم مقدر قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلالة

لنسميته المرفوع جزاء ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعته بالاصل  
وهو الجزم وان لم يكن جزاء اذا رفع (واقرن بفاحتما) أي وجوبا (جوابا لوجهل شرط لان أو غيرها) من أدوات الشرط (لم ينجح)  
وذلك الجملة الاسمية

لنحو وان عسل تجير فهو على كل شيء قدير والطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ونحو ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخف ظمأ ولا هضم في رواية ابن كثير وقد اجتمعت على قوله تعالى وان يخذلكم فخذلكم من بعد ورائي فعلمنا ان نحو ان ترفي أنا قل منك ما لا ولدنا فسي ربي أو مقر ون بعد نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل أو تنفيس نحو وان خفتم عيلة

فـ وف بفتحكم الله أولان

نحو وما تفعلوا من خير

فلن تكفروا أو ما نحو فان

توليتهم فاسألتكم من أجر

وقد حذف للضرورة

كقوله \* من يفعل

الحسنات الله يشكرها \*

وقوله ومن لا يزال ينقاد

لنبي والصبا \* سيل في على

طول السلامة نادما قال

الشارح أوردور ومثل

للسدور بما أخرجه

الخازي من قوله صلى

الله عليه وسلم لا يبن

كعب فان جاء صاحبها

والا استمع بها وعن المبرد

اجازة حذفها في الاختيار

وقد جاء حذفها وحذف

المتن في قوله بنى ثعل من

يشكع العـ نزلت \* وانما

وجب قرن الجواب

بالفاء فيما لا يصلح شرطا

لعل الارتباط فان مالا

يصلح للارتباط مع

الاتصال أحق بان لا يصلح

مع الانفصال فاذا قرن

بالفاء علم الارتباط أما اذا

كان الجواب صالحا لعله

شرطا كما هو الأصل لم

يحتج الى فاعقترب بها

وذلك اذا كان ماضيا

متصرفا مجردا من قد

وغيرها أو مضارعاً مجردا

أو متصفاً بلا أولم قال

الشارح ويجوز اقترانه بها

فان كان مضارعاً رفع

جواب القسم عليه لـ كن من غير اعتبار لوجود الفاء وعدمها فلا يقال الجواب المذکور للقسم بلا فاء فيدل على جواب للشرط مثله بلا فاء فيعود الابراد لا يقال لو كان القسم مقدرًا ثبتت اللام الموطئة له لتدل عليه \* لانا نقول ذكر هذه اللام عند حذف القسم أكيد لا واجب كما قاله الأسقاطي على ابن عقيل ثم رأيت الشافعي صرح به ويكني دالا على القسم عدم الفاء في الجواب وقول بعضهم ان الجواب في الآية للشرط على تقدير الفاء مردود لان تقديرها انما يجوز في الضرورة أو ما زيادة البعض أن جملة القسم وجوابه جواب الشرط فيرد هان الفرض تقدير القسم قبل الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين أجزاء جوابه وهو ممنوع ووجهه ما ذكره الشارح من المواضع التي يجب فيها الفاء سبعة نظمها بعضهم في قوله

طلبية واحدة وبجاءد \* وبما ورد في بيان وبالنفيس

زاد السكال بن الهمام تصديره برب وبالقسم والدنو شري تصديره مادة شرط نحو وان كان كبر عليك اعراضهم الآية (قوله نحو وان عسل تجير الخ) ذكر في المعنى أن التحقيق في مثل من كان بر جوا فاء الله فان أجل الله لآت كون الجواب محذوفاً لان الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء وجد ال جاء أو لم يوجد فالأصل فليبادر لعل فان أجل الله لآت وحينئذ يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع أن الله على كل شيء قدير وسواء من بخرأولا وكأنه مشي مع بعض القوم على الظاهر كما أفاده الدمامي في واستشكل في حاشيته على المعنى ذكره من أمثلة ذلك وان عسل تجير وان تجهر بالقول أي فاعلم أنه غفي عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبك أي فتصبر فقد كذبت رسل ونحو ذلك مما فعل الشرط فـ مضارع بانهم نصوا على أن الجواب لا يحذف الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ويجاب بان محل هذا اذا لم يسهل شي مسـ الجواب وهذه المواضع التي فيها فعل الشرط مضارع فيها شيء ساد مسـ الجواب (قوله وقد اجتمعت) أي الاسمية والطلبية (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم) أي في شأن اللفظة وجواب الشرط الاول محذوف للعلم به أي فاده اليه (قوله بنى ثعل) أي يابني ثعل من يشكع العنـ تحتية فتون ساكنة فكاف مفتوحة فـ من مهملة أي يجهد هاجلبا (قوله مع الاتصال) أي باداة الشرط بان يقع شرطا مـ (قوله وغيره) كما النافية وان وحرور التنفيس (قوله أو متصفاً بلا) أو رده بعضهم على الضابط الذي ذكره المصنف من جهة أنه صالح لان يحل شرطا ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء واجيب بان لا تستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة لجرد النفي فعلى التقدير الاول لا يصلح مجامعتها الحرف الشرط فـ الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها الحرف الشرط فتتم الفاء اه دما يعني وعندى في كل من الايراد والجواب نظرا لما ايراد فلان مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء في الصالح لعدم جوازها حتى يتوجه ما لا يردوا الجواب فلانه قد يمنع عدم مجامعة الحرف الشرط على تقدير كونها لنفي المستقبل ويمنع تفرع منع الفاء على مجامعة الحرف الشرط في تقدير كونها لجرد النفي لان الفاء قد تجوز مع الصالح وقد يجب كما سيأتى عن مـ فتدبر (قوله ويجوز اقترانه) أي الجواب الصالح لان يكون شرطا بصورة الاربع قال الأسقاطي ظاهره جواز اقترانه بها اذا كان مضارعا متصفاً بـ وكلام الكافية والجائفي يخالفه اه (قوله فان كان مضارعا رفع) هذا في غير المقرون بل لانه تجزئ (قوله وذلك نحو قوله تعالى الخ) اسم الإشارة راجع الى اقتران الجواب بالفاء (قوله أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء) أي وهو في المضارع مخالف للواقع على التحقيق كما سيأتى وأما قول شيخنا أي ويلزم عليه أنه تقاض الضابط الذي ذكره المصنف وهو أن الفاء تدخل على ما لا يصلح شرطا ففيه أن الضابط الذي ذكره المصنف انما هو لو جوب الفاء لافي الجواز الذي كلام ابن الناطم فيه (قوله والتحقيق حينئذ) أي حين اذ قرن الجواب الصالح بالفاء أن الفعل أي اذا كان مضارعا بقرينة ما سيذكره الشارح

وذلك نحو قوله تعالى ان كان قبضه قد من قبل فصدقت وقوله ومن جاء بها السبعة دكبت وقوله فن يؤمن بر به فلا يخاف بخسا ولا رهقاه هذا كلامه وهو معرض من ثلاثة أوجه الاول أن قوله ويجوز اقترانه بها يقتضى ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدأ محذوف والجواب جملة اسمية قال في شرح السكاكية



مضارع لان الفاء على ذلك  
التقدير زائدة في تقدير  
السقوط لكن العرب  
الترقت رفع المضارع  
بمدها فلم أنها غير زائدة  
وأنها داخلية على مبتدأ  
مقدور كما تدخل على مبتدأ  
مصرح به الثاني ظاهر  
كلامه جواز اقتران  
الماضي بالفاء مطلقا  
وليس كذلك بل الماضي  
المتصرف المجرد على  
ثلاثة أضرب ضرب  
لا يجوز اقترانه بالفاء وهو  
ما كان مستقبلا معني ولم  
يقصد به وعد أو وعيد  
نحو ان قام زيد قام عمرو  
وضرب يجب اقترانه بالفاء  
وهو ما كان ماضيا لفظا  
ومعني نحو ان كان قبضه  
قدم قبل فصدقت وقد  
معه مقدرة وضرب يجوز  
اقترانه بالفاء وهو ما كان  
مستقبلا معني وقصد به  
وعد أو وعيد ونحو ومن  
جاء بالسيئة فكبت  
وجوههم في النار قال في  
شرح الكافية لانه اذا  
كان وعدا أو وعيدا حسن  
أن يقدر ماضى المعنى  
فهو عمل معاملة الماضى  
حقيقة وقد نص على هذا  
التفصيل في شرح الكافية  
الثالث أنه مثل ما يجوز  
اقترانه بالفاء بقوله تعالى  
فصدقت وليس كذلك بل  
هو ومثال الواجب كإمر  
تنبه به هذه الفاء  
السبب الكائنة في نحو  
يقوم زيد فيقوم عمرو وتعينت هنا لئلا للتشريك وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد السبب

في الماضي (قوله فان اقترن) أى الجواب الصالح للشرطية (قوله وقبني) أى يجب كما يؤخذ من السياق  
(قوله خبر مبتدأ) الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لان الجواب على هذا جملة اسمية وانما جعلها أن  
المصنف فيما نقله الشارح عنه حائرا لانه لم يقل يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف فدعوى البعض تعدا لشئنا  
أنها على هذا حائرة لادليل عليها مع كونها خلاف المتبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها اشكل عليها  
تصريحهم بوجوب الفاء في الجملة الاسمية فيحتاج الى التحمل بان الجواز بالنظر الى ظاهر اللفظ من عدم  
التقدير وصلاحيه الجواب لمباشرة الاذاعة فعليك بالانصاف (قوله وحرم الفعل ان كان مضارعا) أى حرمه  
رجحانا لا وجوبا لما مر أن رفع الجواب المضارع جائز بحسن بعد فعل الشرط الماضى وبضعف بعد فعل  
الشرط المضارع (قوله على ذلك التقدير) أى تقدير كون مدخولها هو الجواب وهذا التقدير ان كان قد قدم  
في كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا اشكال في الاشارة بذلك والا كانت باعتبار فهم التقدير  
من قوله ولو لا ذلك لحكم بزادة الفاء اذ معناه ولو لا جعل الفعل خبر مبتدأ محذوف لانفس الجواب لحكم  
الح (قوله كما تدخل على مبتدأ مصرح به) لشئنا والى بعض هذا كلام رد دنا قريبا (قوله جواز اقتران  
الماضى) أى المتصرف المجرد من قد وعيد وهو قوله مطلقا أى سواء كان مستقبلا معني أو لا قصد به وعد  
أو وعيد أولا (قوله على ثلاثة أضرب) اذ لاحظته مع ما تقدم في المضارع المجرد والمقرون بلا ولم يظهر  
لك أن مفهوم قوله لجعل شرطا الخ فيه تفصيل وهو أنه تارة يجوز ان وجهان كما في المضارع المقرون بلا ولم  
والجرد والماضى المستقبل معني وقصد به وعد أو وعيد وتارة تمتنع الفاء وتارة تجب كما في الضرب الاول  
والثاني من هذه الاضرب الثلاثة سم (قوله لا يجوز اقترانه بالفاء) جعل منه الجاهى كالكافية المضارع  
المنق (قوله وهو ما كان مستقبلا معني) لانه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال  
فاستعنا فيه عن الرابطة جامى (قوله وهو ما كان ماضيا لفظا ومعني) يؤخذ مما مر عن الجاهى تعليل وجوب  
الفاء في هذا بعدم تأثير حرف الشرط فيه لالفاظا ولا معنى فاحتج الى الرابط وعلى سم الوجود فيه بعدم  
صلاحيته لان يجعل شرطا وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية للمصنف وهو ينافى ما مر عن سم من  
التفصيل في مفهوم قول المصنف لجعل شرطا الخ وينافى كون كلام الشارح فيما يصلح لان يجعل  
شرطا وكان وجه عدم الصلاحيه أنه على تقدير قد فتأمل وبعبارة التسهيل وقد يكون الجواب ماضى اللفظ  
والمعنى مقرر ونا بالفاء مع قد ظاهرة أى نحو ان كنت قلما فقد علمته أو مقدرة أى نحو ان كان قبضه الآية  
قال الدمامي وهذا لا يتمشى للمصنف مع القول بان الشرط سبب والجزاء مسبب اذا الشرط مستقبلي واجاب  
ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بان الجزاء قسمان أحدهما أن يكون مضمونه مسيما عن مضمون الشرط  
نحو ان جئتني أكرمك والثاني أن لا يكون مضمون الجزاء مسيما عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار  
به مسيما نحو ان تكرمنى فقد أكرمك أمس والمعنى اعتمدت على باكر املك اياي فاننا ايضا اعتمد عليك  
باكر اى اياك والآتيان المتلوثان من هذا القبيل فلا اشكال وقال الرضى لانه سلم أن الشرط سبب والجزاء  
مسبب دائما وانما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سبيما ام لا كقولك ان كان النهار  
موجودا كانت الشمس طالعة (قوله لفظا ومعني) بناء على جوازه بلا تأويل وتقدم ما فيه عند قول الناظم  
وماضيين أو مضارعين الخ (قوله وقد معناه مقدرة) لتقر به من الحال الاقرب الى الاستقبال من الماضي  
(قوله حسن أن يقدر ماضى المعنى) أى ما الغنى في تحقق وقوعه وان كان مستقبلا في الواقع قاله الاسقاطى  
وبه تعلم ما في صنيع البعض من دعوى ما لغيره له وقوله فهو عمل معاملة الماضى حقيقة أى الماضى لفظا  
ومعنى أى عمل معاملة في مجر دالاتيان بانفائه وان كان الاتيان بهما في الماضى حقيقة على سبيل الوجوب  
وفي هذا على سبيل الجواز والخاص أن الاتيان في هذا بانفائه نظر الى تقديره ماضى المعنى فهو عمل معاملة  
الماضى حقيقة ونزكها نظر الى كونه في الواقع مستقبلي المعنى فهو عمل معاملة المضارع المستقبلي فاعرفه (قوله  
الثالث أنه مثل ما يجوز الخ) يجب بان الجواز في ذلك في مقابلة الامتناع الذى عبر عنه الشارح ابن الناظم  
بالخلو فيصدق بالوجوب كريا (قوله هذه الفاء) أى في الاصل فلا ينافى قوله بعد وتعينت هنا الخ وقوله فاء

(وتخالف الفاء إذا المفاجأة) في الربط إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة في ولم يدخل عليها أن (كان مجدا إذا لنا مكافأة) وإن نصبهم سنة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون لأنها ما في عدم الابتداء بها أو جودها يحصل ما يحصل الفاء من بيان الارتباط فاما نحو أن عصى زيد فويل له ونحو أن قام زيد فعمرو قثم ونحو أن قام فان عمرا قائم فبئس من فيها الفاء وقد أنهم كلامه أن الربط بأداة نفسها لا بالفاء قدرة قبلها خلافا لمن زعموا أنها ليست أصلا في ذلك بل واقعة موقع

الجواب \* تنبيهان \*  
 الأول \* أعطى القيود  
 المشروطة في الجملة بالمثل  
 لكنه لا يعطى اشتراطها  
 فكان ينبغي أن يبينه \*  
 الثاني ظاهر كلامه أن إذا  
 ربط بها بعد أن وغيرها  
 من أدوات الشرط وفي  
 بعض نسخ التسهيل وقد  
 تنوب بعد أن إذا المفاجأة  
 عن الفاء فخصه بان وهو  
 ما يؤذن به غيبه له قال  
 أبو حيان ومورد السماع  
 أن وقد جاءت بعد إذا  
 الشرطية نحو فإذا أصاب  
 به من يشاء من عباده إذا  
 هم يستبشرون (والفعل  
 من بعد الجزاء) وهو أن  
 تأخذ أداة الشرط جوابها  
 (أن يقترب بالفاء أو الواو  
 بثلاثين) أي حقيق  
 فالجزم بالعطف والرفع  
 على الاستثناف والنصب  
 بان معصية وجوبا وهو  
 قليل قرأ عاصم وابن عامر  
 بحسبه كما به الله في غير  
 بالرفع وأقيم بالجزم وابن  
 عباس بالنصب وقرئ  
 بهن من يضال الله فلا  
 هادي له ويذرهم في  
 طغيانهم وان تحقروا  
 وتؤثروا القراء فهو خير

السبب أي التي تعطف الجمل لأداة السببية وقوله لا للتشريك أي في الأعراب والالجزم ما به هالفظان  
 كان مضارعا ولا في المعنى والأداة الجواب شرط فلا تكون عاطفة وبه صرح في المغنى في فهمي كالفاء في نحو  
 أحسن زيد إليك فاحسن إليه أذلو جعلت في هذا المثال عاطفة للزعم عطف الانشاء على الخبر (قوله وتخالف  
 الفاء الخ) الفاء مفهولة تخلف وإذا فاعله وإضافة إذا إلى المفاجأة من إضافة الدال إلى المدلول (قوله ولم  
 يدخل عليها أن) بكسر الهمزة وتشديد النون وعبارة الفارسي ولم يدخل عليها ناسخ وهي أعم (قوله لنا) أي  
 منا (قوله في عدم الابتداء بها) وفي إقضاءها التعقيب حفيد (قوله لا يجوز الجمع بينهما) لأنهما عوض عن  
 الفاء خلافا لمن منع ذلك اه تصرع ويرد نحو فإذا هي شاخصه أبصار الذين كفر والآن بحجاب غما قاله  
 الاسقاطي على ابن عقيل أن محل المنع من الجمع إذا كانت إذا عوضا عن الفاء في الربط لا مجرد التوكيد كما في  
 الآية (قوله أعطى القيود الخ) أي أعطى اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو الكمال بدليل  
 قوله لكنه الخ وقوله في الجملة أي المصدرة إذا المفاجأة وقوله لكنه لا يعطى اشتراطها فيه أن المصنف كثيرا  
 ما يعطى الاشتراط بالتسهيل (قوله وفي بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد أن الخ) كلام التسهيل هذا في الشروط  
 الجازمة فلا يرد قول أي حيان جاء الربط بأداة القياسية بعد إذا الشرطية (قوله ومورد السماع أن وقد جاءت  
 الخ) فضيحه أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل الآن يقال المراد ومورد السماع أن وإذا كما  
 يؤخذ مما بعده وهذا كانه أن كان قوله وقد جاءت الخ من كلام أبي حيان وهو مقتضى صنيع غير واحد  
 فان كان من كلام الشارح رد على أبي حيان فالامر ظاهر (قوله والفعل) مبتدأ أو فن خبره وجواب الشرط  
 محذوف للضرورة لأن شرط حذف الجواب اختيارا مضى الشرط لفظا ومعنى وبصح جعل فن خبر مبتدأ  
 محذوف والجملة جواب الشرط وحذف الفاء للضرورة وجلة الشرط وجوابه خبر مبتدأ كما تقدم بسطه أول  
 الكتاب عند قول المصنف والامر أن لم يكتف بالذوق محل فيه هو اسم (قوله من بعد الجزاء) وجملة اسمية كما في  
 النص صريح وهو واضح لانها في محل جزم ومثاله الآية الثانية والثالثة (قوله وهو أن تأخذ الخ) لاحاجة إليه  
 بل وهو غير مناسب إذا الجزاء هو الجواب كما تقدم في النظم لا تأخذ الأداة الجواب (قوله بثلاثين) كافي  
 شرح الشذور جزمه قوى ونصبه ضعيف ورفعه جائز سيوطي (قوله فالجزم بالعطف) على الجزاء لانه مجزوم  
 لفظا ومحلا (قوله والرفع على الاستثناف) صريحه أن الفاء يستأنف بها كالواو وفي المغنى أنه قيل بذلك ورده  
 فلا يرجع وحينئذ يكون مراده بالاستثناف عدم العطف على الجواب فتكون للعطف على مجموع الشرط  
 والجواب (قوله فان يهلك أبو قابوس الخ) تقدم الكلام عليه في باب الصفة المشبهة (قوله فاشبهه الواقع بعده)  
 أي بعد الجزاء (قوله فانه يمنع النصب) وقياس ما يأتي عن الكوفيين من جوازه بعدهما فيما إذا وقع المضارع  
 بعدهما بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضا وان لم يسمع زكريا (قوله وجزم أو نصب) في الشذور والجزم قوى  
 والنصب ضعيف وفي شرح الكافية نحوه اه سيوطي قال في النص صريح والنصب في مسألة التوسط أمثل  
 منه في مسألة التأخير لأن العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فيكون قريبا من الاستفهام  
 والامر وانتهى ونحوها اه وجزم مبتدأ وقوله أو نصب عطف عليه وقوله لفعل خبر وقال الشيخ خالد  
 تنازه جزم ونصب والخبر هو جملة أن بالجملة ا كتمت فاع الجواب المحذوف والخبر محذوف نقدره جاز

لكم وكفر وقد روى بهن تأخذ من قوله فان يهلك أبو قابوس يهلك \* ربيع الناس والبلد الحرام  
 \* أحجب الظاهر ليس له سنام وانما جازا النصب بعد الجزاء لأن معصيته لم يتحقق وقوعه فاشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام ما إذا كان  
 اقتران الفعل بعد الجزاء بتم فانه يمنع النصب ويجوز الجزم والرفع فان توسط المضارع المقرن بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء  
 فالوجه جزمه ويجوز النصب والى ذلك الإشارة بقوله (وجزم أو نصب لفعل)

أثرها أو أو وان بالجملة ان كتفا) فالجزء نحو انه من يتق ويصرف ان الله لا يصح احر المحسنين وهو الاشهر ومن شواهد النصب قوله \* ومن  
 يقترب منا ويخضع نوره ولا يجوز الرفع لانه لا يصح الاستثناء قبل الجزاء والحق الكوفيون ثم بالقاء والواو اجازوا النصب بعدها واستندوا  
 بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته ١٦ مهاجر الى الله ورسوله ثم يذكره الموت وزاد بعضهم نو (والشرط يغني عن جواب

قد علم) أي بقوله بنحو  
 فان استطعت أن تبني  
 نفعاً في الأرض الآية  
 أي فافعل وهذا كثير  
 ويجب ذلك ان كان الدال  
 عليه ما تقدم مما هو جواب  
 في المعنى بنحو وانتم  
 الاعلون ان كنتم مؤمنين  
 أو ما تأخر من جواب  
 قسم سابق عليه كما سأتى  
 (والعكس) وهو ان يغني  
 الجواب عن الشرط (قد  
 يأتي) قليلاً (ان المعنى فهم)  
 أي دل الدليل على  
 المحذوف كقوله فطافها  
 فليست لها بكف \* والاول  
 مفسر قل الحسام أي  
 والانطلاق عليه وقوله  
 متى تؤخذوا قسرا فظنة  
 عامر \* ولا ينج الا في  
 الصفاد يزيد ارادني  
 تنفقوا تؤخذوا وتطيرون  
 \* الاول \* أشار بقدي الى  
 أن حذف الشرط أقل  
 من حذف الجواب كما  
 نص عليه في شرح الكافية  
 لكنه في بعض نسخ  
 التسهيل سوى في الكثرة  
 بين حذف الجواب  
 وحذف الشرط المنفي  
 بلا نافية ان كما في البيت  
 الاول وهو واضح فليكن  
 مراده هنا أنه أقل منه في  
 الجملة \* الثاني قال في  
 التسهيل ويحذفان

اه وتقدم الجواب المحذوف فهو جازئ (قوله اثرها) في وضع الصفة للفعل (قوله اكتفا) بالف الاطلاق  
 وبالنسبة للفعل على الصواب كما قاله الشيخ خالد أي حوط بالجملة أي أي توسط بين ما خلا فافعل شرح  
 الشاطبي أنه مبني للفاعل (قوله ولا يجوز الرفع) اجازة ابن خروف مع الواو وخاصة على أن الفعل خبر محذوف  
 والجملة حال أفاده الشاطبي (قوله لانه لا يصح الاستثناء) قال الاسقاطي هلا جاز على الاعتراض فانه يجوز  
 الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالقاء والواو كما صرح به في المغني وانظر لم امتنع الاستثناء  
 بين الشرط والجزاء دون الاعتراض اه ويظهر أنه لا شعاعا الاستثناء بتسام الكلام قبله دون الاعتراض  
 (قوله وزاد بعضهم أو) لم يذكر زيادة ثم أو الا في ما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعمارة السيوطي  
 في جمع الجوامع تقتضي عدم الفرق قال الدماميني في شرح المعنى وهو الظاهر (قائه) اذا عرى الفعل  
 من الماعاطف أعرب بدلان جزم كما في قوله متى تأتينا تلم بنا في ديارنا \* تحذف حطه اجزلا وانارنا تاجعا  
 وحالا ان رفع كما في قوله متى تأتته توشوا الى ضوء ناره \* تحذف خبر ناره عند ما خبر موقد  
 أفاده الغارضي (قوله والشرط) أي الماضي ولودعني فان كان مضارعا غير منفي لم يغني عن الجواب الا في  
 الشعر كما سأتى وقوله يغني عن جواب أي يذكر دون الجواب سواء أشعر بالجواب كما في فان استطعت أن  
 تبني نفعاً في الأرض أو لا كما في قولك ان جاء في جواب أنكر من زيد (قوله ويجب ذلك) أي الاستغناء عن الجواب  
 (قوله كما سأتى) وقد يغني عن جواب الشرط خبر ذي خبر متقدم على أداة الشرط نحو وان ان شاء الله لمهتدون  
 أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط كقوله \* في ثعل من ينكح امرئ ظالم \* قاله الشارح على التوضيح وكأنه اعترف في  
 الثاني كون الجواب بظلم مقدر وقد يقال الجواب نفس فهو ظالم تحذف بعض الجواب كما مر في الشرح فليس  
 من حذف الجواب لدليل فتأمل وعمارة المغني حذف جملة جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو كتفها  
 ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني نحو هو ان فعل ظالم وان ان شاء الله لمهتدون اه (قوله  
 مفرقك) بفتح الميم والراء بفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر (قوله متى تؤخذوا  
 قسرا) أي قهرا والظنة بكسر الظاء التهمة والصفاد بكسر الصاد المهملة ما يؤتق به الاسير وفي هذا البيت رد  
 على من شرط في حذف فعل الشرط أن تكون الاداة ان وزعم أنه لا يحفظ الاقيها اه زكريا وقد  
 جوز بعضهم في وما يكمن نعمة في الله أن تكون ما شرطية حذف فعل شرطها والاصل وما يكمن بكم الخ  
 (قوله تنفقوا) بالنسبة للفعل أي توجدوا (قوله لكنه في بعض نسخ التسهيل الخ) عبارة يحذف الجواب  
 كثير القربنة وكذا الشرط المنفي بلا نافية ان اه ومفهومه أن الشرط اذا كان مثبتا ومتفيا لم لا يكثر حذفه  
 وهو كذلك (قوله أنه أقل منه في الجملة) أي في بعض الصور وهو ما بعد المنفي بلا نافية ان وقد يقال لاجابة  
 الى ذلك لان الكلام في حذف الشرط وحده كله لان هذا هو القليل كما سيذكره الشارح وليس المحذوف في  
 البيت الاول الشرط كله لان لامن الشرط وهي لم تحذف فتأمل (قوله ويحذفان الخ) فتبقى حذف الاداة  
 وحدها قال السيوطي لا يجوز حذف أداة الشرط وان كانت ان في الاصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم  
 وجوز بعضهم حذف ان فيرفع الفعل وتدخل القاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى تحسبونها من بعد  
 الصلوة فيقسمان بالله وقد وقع لشيخ الاسلام في شرح منهجه تقدير لولو الشرطية فيحذفها في المتن ويذكرها  
 في الشرح فليست نظره لانه سئل في ذلك قال شيخنا وقد يقال كلامهم في الادوات الحازمة فلا ينافي حذف غير  
 الحازم كاو (قوله بجوازه في الاختيار على قلة) ايد السيوطي في الجمع هذا القول بأن الحذف ورد في عدة  
 من الآثار (قوله مع غير ان) كذا في الجمع وغيره وأورد عليه ما حكاه ابن الانباري عن العرب كما في التصريح  
 من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا وما في حديث أبي داود من فعل فقد أحسن ومن لا فلا قال ابن رسلان

بعد أن في الضرورة يني الشرط والجزاء كقوله قالت بنات العجم يا سلمى وان \* كان فقيرا معدا قالت وان  
 التقدير وان كان فقيرا معدا مرضته وكلامه في شرح الكافية يؤذن بجوازه في الاختيار على قلة وكذا كلام الشارح ولا يجوز ذلك أعني  
 يحذف الجزأين معاً مع غير ان \* الثالث انما يكون حذف الشرط قليلا



والكن الله قتلهم وقوله تعالى فأنته هو الولي تقديرة أن أرادوا وليا بحق فأنته هو الولي بالحق لا ولي سواه وقوله تعالى بأعبادي الذين آمنوا أن أرضي واسعة فأبى فأعبدون أصـله فإن لم يتأت أن تخلصوا العبادة لي في أرض فأبى في غيرها فأعبدون وكذا أن حذف بعض الشرط نحو وان أحد من المشركين استجارك ونحو ان خيرنا خير (واحد في اجتماع شرط) غير امتناعي (وقسم جواب ما خرب) أي منهم ما استغنا عن جواب المتقدم (فهو) أي الحذف (ما تزم) نحو ان القسم يكون مؤكدا باللام أو ان أو منفيا وجواب الشرط مقرون بالقائه أو مجزوم فقال تقدم الشرط ان قام زيد والله ان لم يقم زيد ان لم يقم أو يقوم والله ان لم يقم زيد ما يقوم عمرو وأما الشرط الامتناعي نحو لو لو لولاه فانه يتعين الاستغناء بحوايه تقدم القسم أو ناخر كقوله فاقسم لو أندي الندي سواده \* لما صحبت تلك المسالات عامر وكقوله نص على ذلك في الكافية

وغيره فيه شاهد على جواز حذف فعل الشرط المنفي بلا بعد من الشرطية وأنا أقول كلام الشارح وغيره في حذف الشرط والجواب ما بينهما مهموما أو رد ليس كذلك لبقاء لا في كل من الشرط والجواب كما مر (قوله إذا حذف وحده كله) برفع كله تأكيد للضمير في حذف والمراد إذا حذف جميع أجزاء الشرط أي جميع أجزاء جملة فعل الشرط أي الجملة التي فيها فعل الشرط (قوله فان حذف مع الأداة الخ) هذا محتمل زقوله وحده وقوله وكذا أن حذف بعض الشرط هذا محتمل زقوله كله (قوله نحو وان أحد من المشركين استجارك) اعترضه البعض بأن المحذوف في الآية الشرط بتمامه لا بعده لانه الفعل لا جملة الفعل والفاعل ويدفع بأن المراد بالشرط في قوله انما يكون حذف الشرط قليلا الخ جملة فعل الشرط أي الجملة التي فيها فعل الشرط كما أسلفناه فلا اعتراض ومن التمثيل بالآية يعلم أن المراد بالكثير في قوله فهو كثير ما يصح بالواجب فان الحذف فيها واجب للمعويض عنه بنفسه بعده (قوله غير امتناعي) أي غير دال على امتناع لامتناع كل أو على امتناع لوجود كل ولا فانه يتعين ذكر جوابه ما تقدم أو تأخر أو القرينة على هذا الاستثناء ذكر هذا الحكم قبل لو لولا فشرع بان مراده بالشرط الشرط غير الامتناعي وسبب الشرح إلى ذلك وشمل الشرط غير الامتناعي الشرط غير الجازم كذا وان لم يذكر ما المصنف هنا بخصوصه (قوله وقسم) ولو مقدر أو مثله الحفيد بقوله تعالى وان أطعتموهم انكم مشركون قال فالقسم مقدر قبل ان وقول بعضهم لو كان مقدر أو جبت اللام الموطئة تنبيهها عليه مردود بان دخولها أكذلا وواجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير انفاء مردود بانه مختص بالشرع (قوله يكون مؤكدا باللام) أي وحدها وهو قليل أو مع نون التوكيد وهو كثير وهذا في المثبت المضارع أما الماضي فان كان متصرفا فتارة يقرن باللام وتارة بقرينة ما وهو الغالب وتارة بمجرد وان كان غير متصرف قرن باللام فقط وأما الجملة الاسمية فتقسم بقرينة باللام وهو الأكثر أو بان فقط أو باللام فقط ونذر تجردها منهم ما أفاده الفارسي وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور ما سكن في خاتمة الباب الخامس من المعنى أن حق الماضي لفظا ومعنى المتصرف المثبت المحجب به القسم أن يقرن باللام وقد ثبت قال وقيل في قتل أصحاب الأخدود أنه جواب القسم على ضمها للام وقد جعلا حذفا للفظ وقال

حلفت طمأنا بالله حلفه فاجر \* لنا وما إذا كان من حديث ولاصال

فأضمر قد وفي حرف القاف من الباب الأول أن ابن عصفور فصل فلو جهما ان كان الماضي قرين بيا من الحال وان كان بعيدا جى باللام وحدها ثم ما انتصاه كلام الفارسي السابق من أن للمضارع المثبت الواقع جوابا للقسم حالين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين وان تبعه في ذلك شيخنا والبعض لان مذهب البصريين وجوب اللام والنون ومذهب الكوفيين جواز تأنيدهم كما صرح بذلك الشارح في باب نون التوكيد فذلك مضارع المثبت على الأول حالة واحدة وعلى الثاني ثلاث حالات فأعرف ذلك وما ذكره من ندور تحيد الجملة الاسمية من أن واللام هو ما ارتضاه أبو حنيفة والذي في المعنى أنه مع قلته مخصوص باستطالة القسم كقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ونقل الدماميني عن ابن مالك أنه حسن مع الاستطالة قليلا بدونها كقوله أبي بكر والله أنا كنت أظلم منه يعني من عمري تفاقم جرى بينه ما ثم الكلام في جواب القسم غير الاستعطاف في جواب الاستعطاف لا يكون إلا جملة انشائية كما في المعنى كقوله \* ربك هل ضمنت إليك ربيا \* وقوله \* بعيشك يا سلمى ارحمني ذا صبا \* قال الشمني قال ابن جني القسم جملة انشائية يؤكدها جملة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم الغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو الاستعطاف (قوله أو ان) أي سواء قرن خبرها باللام أولا كما يؤخذ من الأمثلة (قوله أو منفيا) أي بما أو ان أولا وشذرن المنفي بما باللام كقوله

أما والذي لوشاء لم يخلق الوري \* لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي

وشذني الجواب بلم أو ان أفاده الفارسي (قوله لو أندي الندي الخ) كلام المعنى يفيد أن أندي بالنون لا بالباء كما توجهه البعض ففسره بأن ظهر وعلى أنه بالنون يكون بمعنى أحضر قال في القاموس بدأ القوم حضروا اه



قواعد ابن هشام وفي بعض النسخ يستز يد بالرفع وهو الذي بخط الشارح (قوله والجملة القسمية) أي مع جوابها وقوله هي الجواب أي جواب الشرط (قوله ما أعطيته مع اللفظ بها) أي من كون الجواب للقسم وجملة القسم وجوابه جواب الشرط (قوله إذا توالى الخ) أي نقول محذوف أي فنقول إذا توالى الخ وقد وجد لفظ فنقول في خط الشارح وقوله شرطان أي أو أكثر فخوان أعطيتك أن وعدتك أن سالتني فعبدي حر (قوله فالجواب لا ولهما) هو الأصح وجواب ومابه محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه ومنه من جعل الجواب للآخر وجواب الأول الشرط الثاني وجوابه وجواب الشرط الثالث أن كان وجوابه وهكذا على اضممار الفاء فإذا قل أن جاء زيد أن أكل أن ضحك فعبدي حرق في الإصح الضحك أول ثم الأكل ثم المحيى فان وقعت على هذا الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله عكسه فان وقع المحيى ثم الأكل ثم الضحك لزم العتق وعلى أن الجواب للأول ينبغي محيى فعل الشرط الثاني ماضيا لما مر لا على مقابله إذ على مقابله لا حذف اه سيوطي وقوله وجواب ما به أي بعد الأول محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه أي وتقديره في البيت الذي أورده الشارح أن تذر وافتان تستغيثوا بنجد وادعوا بقول السيوطي المذكور تعلم أن قول الشارح والثاني مقيد للأول بخلاف الإصح المذكور وبه صرح شيخنا السيد بهيعة لم يأت كلام شيخنا افتان مل ومن فروغ المسئلة ما إذا قل لا مرأته أن أكلت أن شربت فانت طالق فلا تطلق على الأصح إلا إذا شربت ثم أكلت لأن التقدير عليه أن شربت فان أكلت فانت طالق فالشأن أول والأول ثان وعلى مقابله لا تطلق إلا إذا أكلت ثم شربت لأن التقدير عليه أن أكلت فان شربت فانت طالق فالأول أول والثاني ثان واعلم أن تصحيح الأول هو على مذهب أصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله الشافعي ووجهه ابن الحاجب بأنه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معا أو لا أو ردعا ملان على معمول واحد ولا لغيرهما ولا لزم ذكر ما لا يدخل له في ربط الجزاء وترك ما له دخل ولا للثاني لأنه يلزم حينئذ أن يكون الثاني وجوابه جواب الأول فجب الفاء والفاء واحدة فهنا إذا وضروا فتمت بين أن يكون جوابا للأول ويكون الأول وجوابه دليل على جواب الثاني قال الدماميني ومذهب مالك الإطلاق سواء أتت بالشرطين مرتبين كما هي اللفظ أو عكست الترتيب قال وبعض أصحابنا يوجه ذلك بأنه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر

كيف أصبحت كيف أمسيت مما \* يغرس الود في فؤاد اللييب

ثم قال ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين يعني مذهبي الشافعية والمالكية في وقوع الإطلاق فعملها المجموع الأمرين مع أنه يمكن أن يكون جواب الأول محذوف والدلالة جواب الثاني ولا محذوف في حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثاني فتأمل اه قال الشافعي وجه اشتراطهم لوقوع الإطلاق بمجموع الأمرين أنهم لو أوقعوا الإطلاق أيهما كان بناء على إمكان كون جواب الأول محذوف فامدوا عليه بجواب الثاني لزم إيقاع الإطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع اه بحذف (قوله كقوله أن تستغيثوا الخ) وكقوله تعالى ولا ينفقكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم وكقوله تعالى ان وهبت نفسك للنبي ان أراد النبي الخ كذا قالوا قال الدماميني بعد نقله جعل الآية الأولى من هذا القبيل مانصه قال ابن هشام وفيه نظر إذ لم يتوال في الآية شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول فينبغي أن يقدرا إلى جانبه ويكون الأصل أن أردت أن أنصح لكم فلا ينبغي نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم وأما أن يقدرا الجواب بعدهما ثم يقدرا بذلك مقدما إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له اه وكذا يقال في الآية الثانية (قوله) ليس من قاعدة توالى الشرطين قوله تعالى ولا رجال مؤمنون إلى قوله لو تزلزلوا بعدتنا وان اقتضاه كلام المغني والكان بعد بنا جواب أول ولا جوابا لدليله على جواب أو المحذوف على قاعدة توالى الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدماميني واسطة تظهر ما ذكره الرخصي من جعل جواب أول محذوف لدلالة الكلام عليه وإنما معني لولا كراهة أن تكونا ساوئتين بين ظهراني المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكم مكره ومشفقة كما كف أيديكم عنهم (قوله ان تذر وادعوا) أي تفرغوا والمعاقل جمع معقل كجلس وهو المجأ (قوله ومثل له بقوله تعالى

والجملة القسمية حينئذ هي الجواب وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتهما أعطيته مع اللفظ به افتان تقم بعلم الله لازورنك على تقدير فاعلم الله ولم يذكر شاهدا وينبغي أن لا يجوز ذلك لأن حذف فاعجب جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا في الضرورة الثالث لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فقد ذكره مختصرا إذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لا ولهما والثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله ان تستغيثوا بنجان تذر واتجدوا \* منا معاقل غزانا كرم وان توالى باعطف فالجواب لهما معا كذا قاله المصنف في شرح الكافية ومثل له بقوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم الآية

وقال غيره ان ثوالى الشرطان بظلف بالواو فالجواب نعم انخوان تاننى وان تحسن الى احسن اليك او باو فالجواب لاحد هـ انخوان خاثر بد  
او ان جاءت هـ ندا كرهه اوفا كرهها ٢٠ او بالفاء فنصواعلى ان الجواب للثانى والثانى وجوابه جواب الاول وعنى هذا

فاطلاق المصنف محمول

على العطف بالواو

فصل او في اعلم ان

لوانى على خمسة اقسام

\* الاول ان تكون

للعرض محمول وتزل عندنا

فتصيب خبرا ذكره فى

التسهيل \* الثانى ان

تكون للتقليل نحو

تصدقوا ولو بظلف

محرق ذكره ابن هشام

اللخمي وغيره \* الثالث

ان تكون للتمنى نحو

تأبنا فهدنا قيل ومنه

لوان لنا كره وهذا انصب

فكون فى جوابها

واختلف فى لوهذه فقال

ابن الصائغ وابن هشام

الخضراوي هى قسم

براسها الاحتجاج الى

جواب الجواب الشرط

ولكن قد يؤتى لها بجواب

منصوب بجواب ليت

وقال بعضهم هى لو

الشرطية اشرى بت معنى

التمنى بدليل انهم جمعوا

لها بين جوابين جواب

منصوب بعد الفاء

وجواب باللام كقوله

فلونيش المقابر عن كليب

فيخبر بالذائب اى زبر

يوم الشعنين اقرعينا

وكيف لقاء من تحت

القبور \* وقال المصنف

هى لو المصدرية اغنت

عن فعل التمنى وذلك انه

الخ فى هذا التمثيل نظر اذ ليس فيه ثوالى اذ انى شرط كما هو موضوع الكلام لا العطف ايس على نية تكرار  
العامل (قولا وقال غيره الخ) فى نقل كلام غير المصنف اشارة الى الاعتراض على كلام المصنف فى شرح  
الكافية من وجهين من حيث اطلاق العطف ومن حيث التمثيل (قوله فالجواب لهما) يلزم عليه اجتماع  
مؤثرين على اثر واحد الا ان يقال هما فى حكم المؤثر الواحد فتم امل (قوله او بالفاء) اى او ثوالى الشرطان  
بالفاء فهو معطوف على بظلف لا على بالواو لان الفاء هنا ليست عاطفة (قوله فاطلاق المصنف) اى فى قوله  
فى شرح الكافية وان ثوالى بظلف فالجواب لهما معا

### فصل لو

(قوله على خمسة اقسام) بل ستة سادسها التحضيض نحو لو تأمر فتطاع كما فى جمع الجوامع وشرحه (قوله  
تصدقوا ولو بظلف محرق) المعنى تصدقوا بما تبسرو من قليل او كثير ولو بلغ فى القلة الى الظلف مثلا فانه  
خير من العدم وهو بكسر الظاء المجعولة للمقرر والغنى كالخافر للفرس والخلف للعمل وقيد بالاخر اى  
الشيء كما هو عادة العرب لان الذى قد لا يؤخذ وقد يبرمه اخذه فلا ينفع به بخلاف المشوى كذا فى المحلى  
(قوله ذكره ابن هشام اللخمي وغيره) قال فى المغنى وفيه نظر قال الدماميني وجه النظر ان كل ما ورد  
شاهدا على التقليل يجوز ان يكون لوفيه معنى ان والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو (قوله لو تأبنا  
فهدنا) قال شيخنا محمل كونها فى المثال للتمنى اذا كان المخاطب ما يوس الا تيان الى المتكلم او متعسره عادة  
اه ووجهه ان التمنى طلب لا طمع فيه او ما فيه عسر (قوله لو اننا كرهه) اى رجعة الى الدنيا (قوله  
ولهذا انصب فنكون لادليل فيه لجواز ان يكون النصب فى نكرونة مثله فى \* وليس عبادة وتقرعنى \* فهو  
بان مضمره جواز او ان والفعل فى تاويل مصدرة معطوف على كرهه ولهذا قال قيل ومنه (قوله واختلف  
فى لوهذه) لم يتعرض ليكون القسمين الاولين محتاجان الى جواب اول او ما قاله ابن الصائغ وابن هشام  
الخضراوي يظهر فى لوانى للعرض ولوانى للتحضيض وانظر لوانى للتقليل على رأى ابن هشام اللخمي هل  
لها جواب مقدرا ولا جواب لها (قوله هى قسم برأسها) اى مغايرة للو الشرطية والمصدرية كما فى ذكرها (قوله  
ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب) اى وقد لا يؤتى لها بجواب أصلا كما فى قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا  
لمشوبة من عند الله خير فان الشارح سيصرح فى آخر الباب بان لو هذه الآية للتمنى ولا جواب لها أصلا  
وان قوله لمشوبة من عند الله خير مستأنف او جواب قسم محذوف (قوله فلونيش المقابر) قاله مهمل حين  
أخذ بثأر أخيه كليب وقوله فيخبر بالبناء للفعل وقوله بالذائب اى فى الموضع المسمى بالذائب وفتح الدال  
المجعولة فنون وفى آخره مباءة موحدة وفيه خبر كليب فالباء فى الذائب ظرفية كذا قال الدماميني والشمى والعيسى  
وقوله اى زبرنا ذائب فاعل يخبر به حذف الموصوف والاصل زبر اى زبروا زى زبروا زى فى الاصل من يكثر  
زيارة النساء لقب به كليب لانه كان يكثر زيارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمر وقوله يوم الشعنين  
متعلق بخبر اى يوم الشعنين قال العيني واراد بالشعنين شعنا وشعينا ابني معاوية بن عمرو اه والذى  
قاله الدماميني والشمى معاوية بن عامر وأضيف اليوم لهما لظهور ربطهما فيه أو لغير ذلك كما قاله الدماميني  
ثم بحث فى الاستشهاد باليتين باحتمال ان نصب يخبر بان مضمره والمصدر المنصب مخبر ما معطوف على  
مصدره متصدا من فعل الشرط اى لو حصل نيش فاخبر كما قاله فى نحو ان تانى فتكرمنى آتاك نصب  
تكرم (قوله فى معنى التمنى) اى لمعنى هو التمنى وقوله فقال اى المصنف معطوف على او رد (قوله دلالة  
لوعليه) اعل وجهه دلالة بها عليه انها جعلت عند حذف فعل التمنى كالعوض منه او كثره مصاحبة فاعل التمنى  
بحيث صارت شعرة عنه تحذفه (قوله او انها حرف وضع للتمنى) قال لدماميني الظاهر ان هذا الوجه هو  
مراد الخشري وما أورده عليه من استلزامه منع الجمع بينهما وبين فعل التمنى لا يرد عليه فانها عند مجامعتها

لفعل

او رد قول الخشري وقد تبنى لو فى معنى التمنى نحو لو تانى فتحدثى فقال ان اراد

ان الاصل وددت لو تانى فتحدثى تحذف فعل التمنى دلالة لوعليه فاشبهت ليت فى الاشعار بمعنى التمنى فكان لها جواب بجوابها فيصح او  
انها حرف وضع للتمنى كليت فمنوع



لاستلزامه منع الجمع بينهما وبين فعل التمني كما لا يخفى به وهو بين آيت وقال في التسهيل بعد ذكر المصدرية وتغني عن التمني فيه نصب نفسها  
الفعل مقر ونا بالفاء وقال في شرحه أشرف إلى نحو قول الشاعر مرينا إليهم في جوع ٢١ كانا جبال شروري لوتعان فتهدنا

قال ذلك في تهدنا أن  
تقول نصب لانه جواب  
تم انشائي بجواب ليت  
لان الاصل وددنا لوتعان  
لخذف فعل التمني لدلالة  
لوعليه فاشبهت ليت في  
الاشعار بمعنى التمني  
دون لفظه فكان لها  
جواب بجواب ليت  
وهذا عندى هو المختار  
ولك أن تقول ليس هذا  
من باب الجواب بالفاء  
بل من باب العطف على  
المصدر لان لو والفعل في  
تاويل مصدر هذا  
كلامه ونص على أن لو في  
قوله تعالى لو أن لنا كرة  
مصدرية واعتذر عن  
الجمع بينها وبين أن  
المصدرية بوجهين  
\* أحدهما أن التقدير  
لوثبت أن والآخر أن  
تكون من باب التوكيد  
\* الرابع أن تكون  
مصدرية بمنزلة أن لأنها  
لاتنصب وأكثروا وقوع  
هذه بعدود أو يودون يود  
لونها من فيدهنون يود  
أحدهم لويهمرو من  
وقوعها بدونها ما قول  
قتيلة \* ما كان ضرك لو  
مننت ورجعا \* من القى  
وهو المقيظ المحقق وقول  
الاعشى ورجعا فات  
قوما جل أمرهم \* من  
الثاني وكان الحزن

أفعل التمني تكون المصدرية مساوية للدلالة على التمني فلا يمنع الجمع اذ ذلك ولا اشكال لكن يحتاج  
هذا إلى ثبوت أن الزخشي يوافق على مجيء المصدرية اه (قوله لاستلزامه منع الجمع الخ) أي والجمع  
ليس بمنوع بدليل يود أحدهم لويهمرو أنفسهم (قوله وقال في التسهيل الخ) لما ادعى الشارح أن المصنف  
قال في المصدرية أغنت عن فعل التمني ولم يكن في عبارة المصنف السابقة التي حكاه عنه الشارح تصريح  
بكون لويهمرو مصدرية وإن كان يستفاد منها ذلك لأن الشرطية لا تقع بعدود أو يود على الراجح أي عبارة  
التسهيل أصح احتما في كونها مصدرية (قوله وتغني عن التمني) أي عن فعله (قوله شروري) بفتح الشين  
المجمعة وضم الراء الأولى وفتح الثانية اسم موضع وقوله فتهدنا من تهد إلى العدو أي نهض (قوله انشائي)  
صفة لازمة (قوله دون لفظه) أي لفظ التمني أي مادته وحرفه أي كل من ليت ولوفيه ومعنى آتني دون  
حرفه وهذا أحسن من قول شيخنا وأبعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست موضوعة للتمني (قوله  
بل من باب العطف على المصدر) أي محدد العطف والافاء الواقعة في الجواب لعطف المصدر أيضا  
لكن مع كونها فاء الجواب (قوله في تاويل مصدر) والتقدير في البيت وددنا أعانتها فهو دها أي نهوضها  
(قوله ونص على أن لو الخ) هذا أيضا تقوية لنقل الشارح عن المصنف أن لو التي للتمني مصدرية ووجه  
التقوية أن لو في الآية للتمني على ما ذكره سابقا بقوله ومنه لو أن لنا كرة وقد نص المصنف على أنها  
مصدرية فتكون لو التي للتمني مصدرية (قوله أن التقدير لوثبت أن) وحينئذ فلا جمع (قوله والآخر) أي  
رده (قوله بعدود أو يود) لو قال بعدد الموده لكان أحسن كوددت وأجبت (قوله قتيلة) تصغير قتلة  
بالقاف والتاء الفوقية بنت النضر بن الحرث تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباهما النضر صبرا  
بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبارا للجهم على العرب ويقول محمدا إنكم يا خبار  
عاديث وودوا أنا آتكم ما خبار الأكامرة والقيامة فيز يدب ذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمعها النبي صلى  
الله عليه وسلم قال لوسمعتها قبل أن أقتله ما قتلتها اه تصریح وقال العيني أن الميت قالته قتيلة بنت الحرث  
من قصيدة ترقى بها أحباها النضر بن الحرث كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب عنقه بالصفراء حين قتل  
من بدر ويقال لما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لوسمعتها قبل أن أقتله ما قتلتها اه وهو يخاف  
قول التصريح حين قتل أباهما الخ قال الشمني قال السهيلي والصحيح أنها بنت النضر بن الحرث لا أخته ثم قال  
الشمني وأسبغت قتيلة يوم الفتح (قوله ما كان الخ) قال الشمني ما نافية أو استفهامية اه قال في التصريح والمقيظ  
بفتح الميم اسم مفعول من غاظه والمحقق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحققه بالخاء المهملة أي غاظه  
فهو توكيد للمقيظ اه قال السنوافي ولو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي ما كان منك ضرك  
على الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضررك والجملة خبر  
كان واسمها ضمير الشأن اه وعلى كونها استفهامية فهي في محمل نصب على المفعولية المطلقة بضررك  
والمعنى أي ضررك كان ضرك بقي أنه يحتمل أن تكون لشرطية خذف جوابها العلم من أول الكلام وحينئذ  
دلا شاهد فيه فتدبر (قوله من التاني) من تعليلية لفات (قوله وأكثروا لم يثبت وروى المصدرية) ويقولون  
في نحو يود أحدهم لويهمرو أنها شرطية وإن مفعول يود وجواب لو محذوفان والنقد يدير يود أحدهم التعمير  
لويهمرو أنفسهم لسنة لسر ذلك ولا يخفى ما في ذلك من التكاف معني (قوله فعطف يدهنوا الخ) كذا في المغني  
قال الدماميني والذي يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمره جواز أو المجموع منها ومن صلها مهطوف  
على المجموع من لو وصلت فالتقدير ودوا أدهانك فادهانهم اه وناقشه الشمني فقال لا نسلم أن ضمها  
أن بعد الفاء هنا جاز لان ذلك إذا كان العطف على اسم ليس في تاويل الفعل نحو

\* لولا توقعه متفارضا فيه \* حتى لو كان العطف بها على اسم في تاويل الفعل نحو انظر في غضب زيد الذباب  
لويهمروا واكثرهم لم يثبت وروى المصدرية ومم ذكرها الفراء أبو علي ومن المتأخرين التبريزي وأبو القاء وتبعهم المصنف  
وعلاقتها أن يصلح في موضعها أن يشهد لأثبتين قراءة بعضهم ودوا لونها من فيدهنوا بوجه حذف النون فعطف يدهنوا بالنصب  
على ندهن

لما كان معناه أن تذهن وتشكل عليهم دخولها على أن في نحو وماعلمت من سوء ثودلوان بينهم وبينه أمد أمدوا جوابه أن لو انما دخلت  
 على فعل محذوف مقدر به ما تقديره ٢٢  
 تودلوانت أن بينهم وبينه كما أجاب به المصنف في لو أن انما ذكره على رأيه كما سبق وأما

وجوب الرفع وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح بذلك المجموع في تأويل  
 اسم وهو أولى بوجوب الرفع اهـ وقيل النصب على أنه جواب ودلتضاه منه معنى ليت فتحصل في النصب  
 ثلاثة أوجه (قوله لما كان معناه الخ) فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهم واحد كما في المعنى والشعنى  
 لكن لا يعبر في القرآن بعطف التوهم وقيل عطف المعنى بلا حظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجود  
 ان مثلاً في اللفظ لكون الغالب وقوعها في ذلك الموضوع أفاده شيخنا السيد (قوله دخولها على أن الخ) أى  
 لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله (قوله ففيه نظر) هذا النظر لصاحب المعنى وقوله لأن تو كيد المصدر  
 عبارة عن الموصول وهي أحسن وقوله قبل محي أصله قال سم انظر معناه فان ما به سداً أن انما يصلح لها  
 لأن لو فإين صلة لواتي أكدت لوقبل مجيئها إلا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اهـ ومقتضى  
 السؤال والجواب أنه لا صلة للو هنا على جعل ان مؤكدة للو وهو مشكل لأن الموصول الحرفي لا بد له من صلة  
 تذكر اغظا ولو أن المعه وداعطاء المؤكداً بفتح ما يطلبه دون المؤكداً بالكسر كما مر في نحو أنك أتك اللاحقون  
 وعلى مقتضى ما ذكر يكون الامر هنا بالعكس فتفظن (قوله للتعليل في الماضي) أى لتعليل حصول  
 مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي في الماضي ظرف للحصولين وأما نفس التعليل  
 فهو في الحال وقد يشكك كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي أى لو وجوب سبق التعليل  
 عليهم إلا أن برادياً للتعليل بيان أنه كان معلماً اهـ سم أى الاخبار ببيان الجواب كان مربوطاً في النفس  
 بالشرط فالربط النفساني ماضٍ والتعليل اللفظي هو الواقع حالاً فتدبر (قوله في ماضى) متعلق بحصول الذي  
 تضمنه شرط كما عرف (قوله فيما مضى) ظرف للتعليل كما عرف (قوله من تقدير حصول شرطها) قال البعض  
 أى من حصول شرطها المقدر إذ حصول الجواب انما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى اهـ وفيه أن  
 الاشكال باق بحاله لأن حصول الجواب انما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم إلا أن برادياً بحصول  
 الجواب حصوله المقدر وذلك أن تجب بتقديره ضاف أى فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول  
 جوابها (قوله ويلزم) أى من كونها للتعليل كما يؤخذ مما بعده (قوله اذ لو قدر حصوله) قال البعض الأولى بل  
 اصواب اذ لو حصل اهـ أى لانه تعليل للحكم بامتناع الشرط وانما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله  
 ولأن حصوله هو الذي يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان الخ من حصول الجواب وكون لو ليست للتعليل في  
 الماضي بل لايجاب وقوله لكان الجواب كذلك أى حاصله وقوله ولم تكن للتعليل الخ أى لأن الثابت الحاصل  
 لا يعاق (قوله على كل تقدير) أى سواء كان له سبب غير الشرط أولاً (قوله نعم الاكثر كونه متمم) أى لأن  
 الغالب كون السبب الواحد له سبب واحد (قوله لزمت امتناعه) لانه يلزم من انتفاء السبب المنفرد انتفاء  
 مسببه (قوله لكان النهار) أى في عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس الى غروبها (قوله ومنه نعم المرة  
 صهيبة الخ) هو من كلام عمر وعنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهم كافي التصريح قال وانما الوارد  
 أى عنه صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو نعيم في الحلية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبى حذيفة أنه  
 شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه فلا دالة للوفى هذا الاثر على انتفاء الجواب لا انتفاء الشرط حتى يلزم  
 ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن لا انتفاء عصيان صهيبة أسباباً للاجل والحياء والمحبة والخوف  
 فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان  
 لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنفرد بمقتضى لو وهو عدم الخوف أعني بعدم الخوف والحياء والمحبة  
 أو الاجلال فالكلام مسوق لاثبات الجواب وأنه محقق ولا بد لانه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف  
 يخلفه سبب آخر فلو في مثل هذا الاثر لتقرر الجواب وجد الشرط أو فقد وقال في التصريح وانما لم تدل  
 لوعلى انتفاء الجواب ههنا لأن دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دلالة مفهوم  
 الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى واذا تمارض هذان

جوابه الثاني وهو أن  
 يكون من باب تو كيد  
 اللفظ مجرداً عنه على حد  
 فحاجته لا فقيهه نظر لان  
 تو كيد المصدر قبل مجيئ  
 صلته شاذ كقراءة زيد بن  
 علي والذين من قبلهم يفتح  
 الميم الخامس أن تكون  
 شرطية وهي المراد بهذا  
 الفصل وهي على قسمين  
 امتناعية وهي للتعليل في  
 الماضي ومعنى ان وهي  
 للتعليل في المستقبل  
 فإشاراً الى القسم الأول  
 بقوله (لو حرف شرط في  
 ماضى) يعنى أن لو حرف  
 يدل على تعليل فعل  
 بقيل فيما مضى فيلزم  
 من تقدير حصول شرطها  
 حصول جوابها ويلزم  
 كون شرطها محكوماً  
 بامتناعه اذ لو قدر  
 حصوله لكان الجواب  
 كذلك ولم تكن للتعليل  
 في الماضي بل لايجاب  
 فتخرج عن معناها وأما  
 جوابها فلا يلزم كونه  
 متمم على كل تقدير لانه  
 قد يكون ثابتاً مع امتناع  
 الشرط نعم الأكثر كونه  
 متمم حاصله انما تقتضى  
 امتناع شرطها دائماً  
 ان لم يكن لجوابها سبب  
 غيره لزم امتناعه نحو  
 ولو شئت لرفعناه بها  
 وكقولك لو كانت الشمس  
 طالعة لكان النهار

الجديدة في لو ان يقال حرف  
يدل على امتناع تال يلزم  
اثبوت ثبوت تاليه فقيام  
زيد من قولك لو كان زيد  
اقام عمر ومحكوم بانتفاءه  
فيما مضى وكونه مستلزماً  
ثبوت ثبوت قيسام عمر و  
وهل لعمر وقيام آخر غير  
اللازم عن قيام زيد أو  
ليس له لا يتعرض لذلك  
بل الاكثر كون الاول  
والثاني غير واقعين  
انتهى وعبارة سيمويه  
حرف لما كان سيمويه  
لوقوع غيره وهي أعما  
تدل على الامتناع الناشئ  
عن فقد السبب لا على  
مطلق الامتناع على أنه  
مراد العبارة الاولى أي  
ان جواب لومتنع لامتناع  
سيمويه قد يكون ثابتاً  
لثبوت سبب غيره وأشار  
الى القسم الثاني بقوله  
(ويقل \* ان لا يؤاها مستقبلاً  
لكن قبل) أي يقل ايلاء  
لوفلا مستقبلاً المعنى  
وما كان من حقها أن يلها  
لكن ورد السماع به فوجب  
قبوله وهي حيث ثبتت هي ان  
كما تقدم الا أنها لا تجزم  
من ذلك قوله ولولتني  
صد أو نابة دموتنا ومن  
دون رمسينا من الارض  
سبب \* اظل صديقي  
صوتي وان كنت رمسة  
اصد صدي لي لي يمش  
ويطرب \* وقوله لا يملك  
الراحون الا مظهره \*  
خلق الكرام ولولتكون  
عدينا \* واذا اولها حيث مضى أول بالمستقبل نحو ولتجش الذين

المفهوم ان قدم مفهوم الموافقة اه (قوله حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجمهور والمشهور ان المراد بها  
امتناع الجزاء لامتناع الشرط أي ان الجزاء ممتنع في الخارج بسبب انتفاء الشرط في الخارج قال السيرافي  
في حاشيته على المطول في لو اربع استعمالات احدها انه لا تقتضي الامتناع أصلاً بان تستعمل لمجرد الوصل  
والربط كان الوصلية نحو زيد ولو كثر ماله بخيل ثانياً انها للترتيب الخارج حتى فتكون لامتناع الثاني لامتناع  
الاول نحو ولول شاء الله لهدى الناس جميعاً ثالثاً انها للاسناد لال العقل فتكون لامتناع الاول لامتناع الثاني  
نحو لو كان فيها ما آله لا الله لفسد ناراً رابعاً انها البيان استمرار رشي بربطه بابعاد انقيصين كقوله لو لم يخف الله لم  
يهدمه اه بزيادة التمثيل للثاني والثالث (قوله فاسد) أي اذا قطع النظر عن تأويله بما يأتي وقوله لاقتضائه  
أي بحسب الظاهر (قوله العبارة الجديدة الخ) قال الدماميني هي عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة  
سيمويه فان عبارة سيمويه تقتضي أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة الجمهور تقتضي أنه امتناع لامتناع  
وعبارة المصنف تقتضي أن الشرط ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان في عبارة سيمويه  
افرضيان والامتناعان في عبارة الجمهور وحقبة قيان والثبوت في عبارة المصنف فرضي والامتناع فيها حقيقي  
اه وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع في الماضي لما يليه واستلزام ثبوت ثبوت تاليه  
لعدم افادة العبارة الاولى كون الامتناع المدلول لها في الماضي نفيه عليه في المعنى (قوله وكونه مستلزماً) أي  
ومحكوم بكونه الخ (قوله حرف لما كان سيمويه) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع  
الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالاثبات بكان للاحتراز عن اذا وان فانهم لما يقع في المستقبل  
لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن لما فانهم لما يقع لوقوع غيره وبالسبب الدالة على التوقع للدلالة على  
أنه لم يكن حينئذ أيضاً لم يقع في هذه الحالة كما لم يقع في الماضي لضرورة استقباله فهي مصرحة بأنه لم يكن  
وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت فغنى عبارته أن لوتدل مطابقة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع  
الاول وتدل التزاماً على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الاول لان عدم اللازم بوجوب عدم اللازم كذا في  
الدماميني ومنه يعلم أن عبارة سيمويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله  
الشمي عن البدر بن مالك وان أوههم صفيح الشارح خلافه وفي الجمع عن أبي حيان أن سيمويه نظراً الى  
المنطوق وغيره الى المفهوم ونظر الشمني في الاستراز عن اذا وما بان قوله حرف لا يتناولهما فكيف يحترز عنهما  
وقوله ولما أي على القول باسميته قال الشارح على التوضيح واللام في قوله لوقوع غيره للتوقيت أي عند وقوع  
غيره مثلها في قوله تعالى لا يجليها لوقتها الا هو وليست لام الالة الا ترى أنه يصح أن يقال لو أهانتي زيد لا كرمته  
ومن المعلوم أن الالهة ليست علة للاكرام ومثله في المعنى (قوله وهي اغنا تدل الخ) أي لقوله لوقوع غيره  
(قوله على انه) أي الامتناع الناشئ عن فقد السبب وقوله مراد العبارة الاولى هي قولهم حرف امتناع لامتناع  
وحيثئذ فلا تقتضي كون الجواب ممتنعاً في كل موضع فلا فساد (قوله وأشار الى القسم الثاني) وهو كونها معني  
ان بقوله ويقل ايلاء الخ والحاصل أن لو ان كانت امتناعية وليها الماضي لفظاً ومعنى نحو لو جاء زيد أمس  
لا كرمته أومعني فقط كما سيأتي في قوله وان مضارع تلاها الخ نحو لو يجي زيد أمس لا كرمته وان كانت بمعنى  
ان وليها المستقبل لفظاً ومعنى نحو ولولتني أصد أو نابة دموتنا البيت أومعني فقط نحو ولتجش الذين لو تركوا  
الآية (قوله ويقل ايلاءها مستقبلاً) أي يقل أن تستعمل بمعنى ان قبلها المستقبل فلا بد أنها اذا كانت معني  
ان كما هو فرض الكلام كان ايلاءها المستقبل واجباً لا قليلاً لفظاً فتمل (قوله وما كان من حقها أن يلها) أي  
وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى ان فيما فلا يقال اذا كانت بمعنى ان فن حقها أن يلها (قوله ولولتني  
أصد أو نابة الخ) الاصداء جميع صدى كفى وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيره أو الرمس القبر ورتابه  
والسبب كجعفر بهم مثلين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية وقوله اصرت صدى لي في  
قلب والاصل اصدي صوت لي كما قال قبل صدى صوته ويهش بفتح الهاء وكسر الهاء قال في المصباح هش  
الرجل هشاشة من بابي تعب وضرب تبسم وارتاح اه والطرب خفة تأسر ورأوخن والمراد الاول

(قوله لو تركوا) أي شافوا أن يتركوا وأما أولنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات اه معنى وأذره شيخنا والعرض وفيه أن تصحیح الخطاب حاصل بتأويل الماضي بالمستقبل فلا حاجة إلى تأويل الترك بمشارفته لأجل هذا بل لأجل أن مضمون الجواب وهو الخوف إنما يقع منهم قبل الترك بالفعل اذ هم بعده أموات فأعرفه ثم رأيت الدماميني والشمسي نقلوا توجيه هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية المكشاف للتمتاز في مقتصرين عليه فقله الحمد (قوله ولو أن ليلى الإخيلية الخ) بعده تسلمت تسليماً البشاشة أو زقي \* اليها صدى من جانب القبر صائح

سليم تسلیم البشاشه اوزنى \* اليها صدى من جانب القبر صائح

والجندل الحجارة واصفائح الحجارة العراض التي تكون على القبور ووزق الزاى والقاف صاح وتقدم معنى  
الصدى قال زكريا وبمعنى الى ان أوعاطفة اه وفي الاحتمال الاول من التعسف ما لا يخفى ويحتمل أنها معنى  
الواو قال السندوبى ومن اللطائف ما حكى عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقربائها امرأ على قبره  
فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش الله انه لم يكذب فقال لها أليس هو القائل ولو أن ليلى الخ فقالت له تاذنى  
في أن أسلم عليه فقال نعم فقالت السلام عليك يا فتيل الغرام وحليف الوجد والهديام ففر الصدى من القبر  
سقطت ميتة ودقنت عنده فطاع بعد موتها شجران يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارب الأفكار في  
عجيب قدرته اه (قوله لصحة جملة على المضى) اذ يمكن في الآية أن يقال لو علموا فيما مضى أنهم يخلفون ذرية  
ضغائن الخافوا عليهم لكنهم لم يعلموا ذلك اه ذكرى يا قال البعض وانظر كيف الجمل على المضى في البيت السابق  
وهو ولو أن ليلى الخ اه وقد يقال سيذكر الشارح أن الجمل على المضى لا يمكن في مواضع كثيرة مما احتجوا بها  
فلا يمكن منها هذا البيت وذكر الشارح له أنما هو ليكون مما احتجوا به لا يكون ابن النظم صرح فيه بخصوصه  
الجمل على المضى أو يقال ينزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال الميتين فتكون لو فهم الماتة لائق في المضى  
على هذا اتأمله (قوله وما أنت بمؤمن لنا الخ) وإنما لم يكن فيه ذلك لاستحالة أن يراد لو كنا صادقين فيما مضى  
بأنك تصدق لنا لكنا لم تصدق اه شئى وللبدر أن يجعل الآية لقهر الجواب على حذنه المصديب  
لوى لو كان غيره متممين عندك لا تصدقنا فكيف ونحن متممون عندك (قوله ولو كره المشركون) أى ولو يكره  
لدليل قوله قبله ليظهره فالأظهر مستقبل فكذلك الكراهة لانها توجد عنده (قوله ولو أعجبكم) أى ولو  
يعجبكم بدليل ربطه بالمستقبل أعنى لا يستوى وكذا يقال فى ولو أعجبكم ولو أعجبكم وحسنه ووقول  
يخنا والبعض بدليل عطفه على يستوى لا يخفى ما فيه (قوله شدوا ما زرههم) الما زره جمع مئزر وهو  
الزارو شد المئزر هنا كناية عن ترك الجماع شئى وقوله ولو بائت باطهار أى ولو تبئت لانه في حذر اذا التى  
(استقبل) (قوله وهى) أى لو مطلقا متناعية أو بمعنى ان وفى الاختصاص متعلق بما تعلق به الخبر أو بما الكاف  
بافها من معنى التشبيه على خلاف فيها والباء فى بالفعل داخله على المقصور عليه (قوله لا يليها إلا فعل أو  
معمول فعل) أشار به الى أن معنى قول المصنف وهى فى الاختصاص بالفعل أنها لا تدخل الاعلى الفعل لفظا  
وقد يراد من الثانى التمس ولو خاتم من حديد أى ولو كان المتمس خاتما من حديد كما فى المعنى وقوله مضمر  
فى محذوف (قوله لو غيرك قالها) الضمير المنصوب يعود الى كلمة أبى عبيدة وذلك أن عمر رضى الله تعالى عنه  
ما توجه فى زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه فى أثناء الطريق أنه وقع بها واء فاجمع ربه على الرجوع بعد  
أن أشار به جمع من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة أفرار من قدر الله تعالى فقال له عمر رضى الله تعالى عنه  
غيرك قالها يا أباعبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله وجواب لو محذوف أى لم يدتها ولا مجال للتمنى هنا  
بما معنى (قوله أخلاى) بباء مفتوحة فهوم قصر الممدود للضرورة قال التبريزى وأجود من ذلك فى حكم  
عربية أن ينشد أخلاهم مرة مكسورة والاصل أخلاى لخذف ياء الاضافة لدلالة الكسرة عليها والجماع الموت  
معتب بمعنى عتاب (قوله كقول حاتم) أى حين لطمته جارية وهو ما سورتى بعض أشعار العرب وسبب  
لطمته أن صاحبة المنزل أمرته أن يغصداقة لها تأكل دمه فخرها فاقبل له فى ذلك فقال هذا فصدى فلطمته  
بارية فقال لو ذات سوار لطمته تنى وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو

لَوْ تَرَكُوا الْآيَةَ وَقَوْلَهُ وَلَوْ أَنَّ  
 انَّ الشَّرْطِيَّةَ كَذَلِكَ وَأَنْكَرَ  
 ابْنُ الْحَاجِّ فِي نَقْدِهِ عَلَى  
 الْمُقَرَّبِ مَجْحُوعًا لِلتَّعْلِيقِ  
 فِي الْمَسْنُوعِ قَبْلَ وَكَذَلِكَ  
 أَنْكَرَهُ الشَّارِحُ وَتَأَوَّلَ  
 مَا احْتَجَّوْا بِهِ مِنْ نَحْوِ  
 وَلِيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا  
 الْآيَةَ وَقَوْلَهُ \* وَلَوْ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ  
 الْأَخْمَلِيَّةَ سَلِمَتْ \* وَقَالَ  
 لَا حَاجَةَ فِيهِ لِحُجَّةِ جَمَلِهِ عَلَى  
 الْمَضَى وَمَا قَالَهُ لَا يَكُنْ فِي  
 جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ الْحَتَّاجِ  
 بِهَا \* مَا لَا يَكُنْ ذَلِكَ فِيهِ  
 وَصَرَّحَ كَثِيرٌ مِنَ الْفُحُوتِ  
 بِأَنَّهُ لَوْ فِيهِ جَمْعٌ أَنَّ قَوْلَهُ  
 تَعَالَى وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ  
 لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ لَيُظَاهِرَهُ  
 عَلَى الدِّينِ كَلَامُهُ وَلَوْ كَرِهَ  
 الْمُشْرِكُونَ قُلْ لَا يَسْتَوِي  
 الْغَيْبُ وَالظَّاهِرُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ  
 كَثْرَةُ الْغَيْبِ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ  
 وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ  
 حَسَنٌ وَنَحْوُ مَا عَطَوْا  
 السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ  
 وَقَوْلُهُ قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا  
 مَا تَزَرَّهُمْ \* دُونَ النِّسَاءِ  
 وَلَوْ أَنَّ بَاطِلًا رَهِقَ وَهِيَ فِي  
 الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ  
 (كَانَ) أَيْ لَوْ مَثَلُ أَنْ  
 الشَّرْطِيَّةَ فِي أَنَّ الْإِبْرَاهِيمَ  
 الْأَفْعَلَ أَوْ مَمُولُ فَعْلٍ  
 مَعْمُورٌ يَفْسُرُهُ فَعْلٌ ظَاهِرٌ  
 بَعْدَ الْأِسْمِ كَقَوْلِ عَمْرِو  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْ غَيْرَكَ  
 فَالْهِيَ أَبَا عَمِيدَةَ وَقَالَ  
 بِنُصْفِهِمْ لَوْلَا يُلِيهِمْ أَفْعَلَ  
 مَعْمُورًا لَفِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ  
 خَلَّى لَوْ غَيْرَ الْهَامِ أَصَابَكُمْ

محذوف

\* عتبت ولكن ما على الدهر عتب أو نادر كلام كقول حاتم ولذات سوار طمعتي  
والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر بل يكون في فصيح الكلام كقوله نعماً لي لو أنتم غداً كون خرائن رحمة ربّي



جرح  
 يوم الذوى فلو جد كادير بنى  
 وذلك لان لعل لا تقع هنا  
 فلا تشبهه أن المؤكدة اذا  
 قدمت بالتي عنى لعل  
 فالاولى حينئذ أن يقدر  
 الخبر مؤخرأعلى الاصل  
 أى ولو اعانهم ثابت  
 وقال السكوفيون والمبرد  
 والزجاج والزنجشري  
 فاعل ثبت مقدرأ كما قال  
 الجميع فى ما وصلته الى  
 لا كله ما أن فى السماء  
 نجما ومن ثم قال  
 الزنجشري يجب أن  
 يكون خبر أن فعلا لا يكون

ان يكن طبعك الدلال فلو في \* سالف الدهر والسنين الخوالى

﴿ ٤ - (صبيان) - رابع ﴾ عوضا عن الفعل المحذوف ورد ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام وكانوا أعنابا كذلك في الخبر المنشق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله ما أطيب العيش أو أن الفتى حجر \* تنه والحوادث عنه وهو ملم وقوله وأنها عصفورة لحسنها \* مسوقة تدعو عينا أو غما

وردا المصنف قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماء مشتقا كقوله لو أن حيا مدرك الفلاح \* أدركه ملاعب الرماح وقوله ولو أن ما بقيت منى معاق \*  
 معودت ما تاتوا وعودها وقوله ولو أن حيا فانت الموت فاته \* أخو الحرب فوق القارح العدوان (وإن مضارع تلاها مصرفا \*  
 إلى المضى نحو لو بى كفى) أى لو ٢٦ وفى كفى ومنه قوله لو يسعون كما سمعت حديثها \* خرو العزة ركعا وسجودا

الدمامنى على خلافه (قوله ورد المصنف الخ) قال فى المغنى وقد وجدت آية فى التنزيل وقع الخ بر فيها اسما  
 مشتقا ولم يتبينوا لها وهى قوله تعالى ودوا أو أنهم يمدون فى الأعراب ورده الدمامنى بأن لوفى هذه الآية  
 مصدرية لا شرطية لحجتها بعد فعل دال على التمنى صرح بذلك الرضى والكلام فى الواو الشرطية (قوله ملاعب  
 الرماح) هو أبو براء عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الأسنة وغيره الشاعر ليدلى هذا اللفظ عني (قوله  
 ولو أن ما بقيت) بكسر التاء والتمام بعظم المثلثة وتخفيف الميم ثبت ضعیف وتأوّد تعوج وأعمل الضمير فى  
 قوله عودها يرجع إلى ما وثأنيته باعتبار وقوع ما على بقية (قوله فانت الموت) قال البعض من إضافة الوصف  
 لفاعلها أى فانت الموت اه وفيه نظرا لما أولافلان الوصف المتمدى لإيضاف إلى فاعله على ما تقدم فى باب  
 الإضافة وأما ثانيا فلان المناسبات لقوله فاته أخو الحرب أن يكون من إضافة الوصف لمفعوله فتنبه وقوله أخو  
 الحرب أى ملازمها فوق القارح القارس الذى عمره خمس سنين والعدوان بفحمت شديدا العدو  
 (قوله كقوله ولو بشأخ) تقدم فى عوامل الجزم الكلام على هذا الشاهد الذى بعده (قوله وخرج) أى  
 البيت الثانى وقوله سكنت أى أبدلت بالسكون (قوله أما ماض معنى) هو المضارع المقرون بلم ويجب تجرده  
 من اللام لأن اللام لا تدخل على نواف الأما كما فى التصريح (قوله أو وضعا) لوقال لفظا كان أنسب (قوله  
 فاقترانه باللام الخ) قال عبد اللطيف فى باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسوية لأنها تدل على تأخير  
 وقوع الجواب عن الشرط كما ان اسقاطها يدل على التجهيل أى وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة ولهذا  
 دخلت فى جعلناه خطا ما لا فى تأخير جعله خطا ما تشديد اللام قوية أى إذا استوى سوقه وقويت به الاطماع  
 جعلناه خطا ما كما قال تعالى حتى إذا أخذت الأرض زخرفها الآية وحذفت فى جعلناه أجاها إشارة إلى عدم  
 تراخي الجمل أجاها أفاده فى التصريح قال السيوطى وقد يفتن جوابها باذن ويندر كونه تعجبا أو مصدر ارباب أو  
 الفاء اه وقال فى المغنى وورد جوابها الماضى مقرونا بقد وهو غريب (قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام  
 الخ) وارد على قوله جواب لو أما ماض معنى أو وضعا لأنه فى هذا الحديث مستعمل لفظا ومعنى (قوله لو كان لى  
 مثل أحد ذهب ما يسرى الخ) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم مرور الثلاث عليه وعنده منه شئ  
 على تقدير حصول الشرط وليس بمراد فعل لازمة وأما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل  
 فيها الوهم ووقع النفي فى أن لا يمر القيد فبدل التركيب على سرور ومرار الثلاث وليس عنده شئ وهو المراد  
 اه فقهه نظر لان الاعتراض انما هو عطف التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر إلى ما تنفذه لوم  
 النفي أى نفي الشرط وما ترتب عليه فتأمل فانه متين (قوله بجملة اسمية) أى مقرونة باللام كآية أو بالفاء  
 كقوله \* لو كان قتل بإسلام فراحه \* أى بإسلامه فهو راحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيت فى المغنى قال  
 الدمامنى لا يتبين هذا الاحتمال أن يكون راحة عطفها على قتل وجواب لو محذوف أى لثبت ويدل عليه بقية  
 البيت \* لكن فررت مخافة أن أوسرا \* إذ مراده الاعتذار عن القرار بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من  
 ذل الأسر لثبت فى موقف الحرب لكن خاف الأسر المفضى إلى المعرفة والذل ففر (قوله لمشوبة من عند الله خير)  
 أى مما شروا به أنفسهم (قوله وقيل الجملة مستأنفة) فاللام لام الابتداء لا الواقعة فى جواب لو وقوله أو جواب  
 لقسم مقدراى والله لمشوبة (قوله للمنى) أى على سبيل الحكاية أى أنهم يحال يقين المعارف بها إيمانهم واتقاءهم  
 تألفها عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة التمنى حقيقة عليه تعالى أفاده الدمامنى هذا ويجوز أن تكون لو  
 على الوجهين فى المشوبة من عند الله خير شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لا يثبوا

وهذا فى الامتناعية وأما  
 التى يعنى ان فقد تقدم  
 أنها تصرف الماضى إلى  
 المستقبل وإذا وقع بعدها  
 مضارع فهو مستقبل  
 المغنى (تنبهات الأول)  
 لقلبته دخول أو على  
 الماضى لم تجزم وأو أريد  
 بهامنى ان الشرطية  
 وزعم بعضهم أن الجزم بها  
 مطرد على لغة وأجازه  
 جماعة فى الشعر منهم ابن  
 الشجرى كقوله  
 ولو يشأ طار بها ذومعة  
 وقوله  
 تامت فتؤادك لو يحزنك  
 ما صنعت  
 إحدى نساء بنى ذهل بن  
 شيانا  
 وخرج على أن ضمة  
 الأعراب سكنت تخفيفا  
 كقراءة أبى عمرو ينصركم  
 ويشركم ويأمركم والأول  
 على لغة من يقول شايشا  
 بالالف ثم أبدلت همزة  
 ساكنة كما قبل العالم  
 وانخاتم \* الثانى جواب  
 لو أما ماض معنى نحو لو لم  
 يخف الله لم يصمه أو  
 وضعا وهو ما مثبت  
 فاقترانه باللام نحو لو نشاء  
 لجعلناه خطا ما أكثر من  
 تركها نحو لو نشاء جعلناه

أجاها وأما ماضى معا فالامر بالمكس نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ونحو قوله ولو نعطى الخيل لما افرقنا \* ولكن لا خيار مع اللبالي (أما  
 وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخارى لو كان لى مثل أحد ذهبا ما يسرى أن لا يمر على ثلاث وعندي منه شئ فهو على حذف  
 كان أى ما كان يسرى قبل وقد يجب أن لا يجهل اسمية نحو واإنهم آمنوا واقفوا المشوبة من عند الله خير وقيل الجملة مستأنفة أو جواب  
 لقسم مقدرا لوفى الوجهين التمنى فلا جواب لها



ووجوب باحاله من الضمير في ألف وأشار بقوله (وحذف ذي الفاعل في نثر اذا لم يكف قول معها فاذننا) أي طرح الى أنه لا تحذف هذه الفاء الا اذا دخلت على قول قد طرح ٢٨ استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه لخوف ما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم

الشرط فانه ملزوم للجواب واشتغال حيز واجب الحذف بشئ آخر فانه لا يحذف شئ من كلامهم وجوبا لامع قيام غير مقامه ووقوع الفاء في غير موضعها ولذا اغتفر واهنا تقدم ما يمنع تقدمه في غير هذا الموضع اه وقوله تقدم ما يمنع الخ أي نحو فاما اليتيم فلا تقهر (قوله ووجوب احوال) أي على تقدير مضاف أي ذا وجوب أو على تأويله بواجب (قوله فيجب حذفها معه) صريح في أنه لا يجوز ابقاء الفاء مع حذف القول وهو منع جواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لان يكون جوابا بتقدير اقول لكنني كنت اسمع الاعتذار عن المنع المذكور بان منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوي يؤيد هذا النقل - حتى وقفت على هذا القول في جمع المواضع للسيوطي ونضه ويجوز حذفها أي الفاء في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم بعد ايمانكم الاصل فيقال لهم أ كفرتم تحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعتها الفاء في الحذف ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلا وأن الجواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا العذاب تحذف القول وانتقلت الفاء للقول وأن ما بينه ما أي أما والفاء اعتراض اه (قوله فاما القتال الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول هنا لان المعنى ليس عليه ولم يدم صحة الاخبار حينئذ اه وتعليقه باطلان لصحة المعنى والاخبار على تقدير القول هنا لصحة المعنى فواضحة وأما صحة الاخبار فلا شتمال للضمير على إعادة لفظ المبتدأ فهي الرابطة فافهم وقوله سيرامنصوب على أنه اسم لكن وخبرها محذوف أي ولكن لديكم سير أو على المصدرية أي تسبرون سير أو اسم لكن محذوف أي ولم تكن كم كذا في شرح شواهده المعنى للسيوطي وقوله في عراض المواب بالعين المهملة والصاد المجمة أي شتمها وناحتها وقد صحفه من قال جمع عرصه الدار والمواب كب جمع موكب وهم القوم الراسكون على الابل أو الخيل لازمة قاله الشارح والعين في عراض مكسورة كافي القاموس (قوله أوندور) كافي قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كافي أنظر اليه اذ يخدر في الوادي وقول عائشة رضي الله تعالى عنها أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال عاثشة اه بعض النسخ وقد يقال ما جوزه في الحديث الحديث الثاني يجوز في الحديث الاول وقول عائشة وفي بعض النسخ أوندور ونحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى الى آخر ما تقدم وفي بعض النسخ أوندور ونحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل الخ وفي بعض النسخ غير ذلك (قوله كما تقدم في آية المقرة) هي فاما الذين آمنوا فاعلمون الخ ثم اما أن يقدر فيها مجمل أي فيفترق الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصلا كل منها عن الآخر وان لم يكن ثم اجمال (قوله وقد يترك تكرارها) أي في مقام التفصيل (قوله ويدل على ذلك) أي القسم المحذوف ما ذكر في موضعه وهو والراسخون الخ (قوله فكأنه قيل الخ) رد عليه أن هذا يقتضي أن قوله والراسخون هو المقابل سقطت منه أما والفاء لا أنه محذوف للدلالة عليه بقوله والراسخون الخ كما هو مدعاه ولا فتأمل (قوله وعلى هذا) أي كون قوله والراسخون في العلم الخ في موضع القسم الثاني قائما مقامه فالوقف على الله لان الراسخين عليه لا يؤولون فيكون قوله والراسخون في العلم الخ منقطعا عما قبله ويؤيده قراءة ابن مسعودان تأويله الاعتدال الله بأن المناذبة وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون ويؤيده مقابلته أن الراسخ لو لم يعلم المتشابه لم يكن لقيده الرسخ فائدة لا شتمك أهل أصل العلم بل الاسلام مطلقا في هذا الحكم الا أن يقال خص الراسخون بالذكر لانهم أثبت على هذا الحكم قال الشمني قال السعد والحق أنه ان أراد بالمتشابه ما لا سبيل اليه لخلق فالحق الوقف على قوله الا الله وان أراد به ما لا يتبع بحيث يتناول لمجمل

أي فيقال لهم أ كفرتم ولا تحذف في غير ذلك الا في ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرافي عراض المواب أوندور ونحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية المقرة ومنه أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر وأما الغلام وأما الجدار الآيات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو ما يهاج الناس قد جاءكم بهان من ربكم وأنزلنا اليكم نورا مينا فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة

وابتغاء تأويله أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه الى ربهم ويدل على ذلك قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله تعالى والايان بهما واجب فكانه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون وعلى هذا فالوقف على الا الله



وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأمل ما هو قد تأتى في غير تفصيل نحو أما زيد ٢٩ فنطلق وأما التوكيد فنقل من ذكره وقد

أحكم الزمخشري شرحه  
فانه قال فائدة أما في  
الكلام أن تعطف به فضل  
توكيد تقول زيد ذاهب  
فاذا قصدت توكيد ذلك  
وأنة لا محالة ذاهب وأنه  
بصد الذهاب وأنه منه  
عزيمة قلت أما زيد  
فذهاب ولذلك قال  
سيمويه في تفسيره مهما  
يكن من شيء فزيد  
ذهاب وهذا التفسير  
مدل بفائدتين بيان  
كونه توكيدا وأنه في  
معنى الشرط انتهى  
\* تنبيهات \* الأول \*  
ما ذكره من قوله أما  
كهم ما يك لا يريد به أن  
معنى أما كهمي مهما  
وشرطها لأن أما حرف  
فيكيف يصح أن تكون  
بمعنى اسم وفعل وانما  
المراد أن موضعها صالح  
لها وهي قائمة مقامهما  
لتضمنها معنى الشرط  
\* الثاني \* يؤخذ من قوله  
لنلو تولوها أنه لا يجوز أن  
يتقدم الفاء أكثر من  
اسم واحد فلو قلت أما  
زيد بضمه فبلا تأكل لم  
يجز كما نص عليه غيره  
\* الثالث \* لا يفصل بين  
أما والفاء بحمالة تامة  
الان كانت دعاء بشرط  
أن يتقدم الجملة فاصل  
نحو أما اليوم رحل الله  
فالامر كذا \* الرابع  
يفصل بين أما وبين الفاء

والمؤن فالحق العطف اه (قوله وهذا المعنى) أى كواب الذين في قولهم زيد يخ يبعون ما تشابهه معه وغيرهم  
يؤمنون بأنه من عند الله والمشار إليه في آية البقرة يعنى فأمّا الذين آمنوا فمعلوم الخ وغيره بالإشارة لعدم  
صراحة آية البقرة في المعنى المذكور لأن انقسام الناس فيها إلى قسمين في خصوص ضرب المثل بالبعوضة فما  
فوقها وبه يعلم ما في كلام شيخنا من المواحدة ثم هذا يقتضى أن المتبعين للتشابه كفار انصرف آية البقرة بالكفر  
وهو محمول على من وجد منه في اتباعه التشابه وتأويله كفر ولهذا كله قال فتأملها (قوله وقد تأتى في غير  
تفصيل) أى لا فظا ولا تفردا ومن أنتم فيها التفصيل وقد روى نحو أما زيد فقام فقد تكلف (قوله شرحه)  
أى بيانه (قوله فضل توكيد) أى توكيد فاضلا (قوله وأنه بصد الذهاب الخ) هذا يؤهم أن الذهاب لم  
يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذهاب (قوله عزيمه) أى لا بد منه (قوله قلت أما زيد ذاهب) وجه التوكيد  
أن المعنى مهما يكن من شيء فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شيء ما وهو محقق والمعلق على المحقق  
محقق ولذا جرحوا في بعد التالى في الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لأن إطلاق الشرط بالكلية أنسب  
بغرض التأكيد لأنه أعظم تحققا وأيضا لا داعى لتقييد الشرط بعبارة البسملة والجملة بخلاف الجزاء فيدعو  
لتنقيدها بمثال الحديث (قوله في تفسيره) أى تبين حاصل معناه لما تأتى في الشرح (قوله مدل) أى منصح  
(قوله وهي قائمة مقامهما) فذيقال أن المالم تقم الأما مقامهما وما تقدم عن سيمويه في تفسيره أما زيد ذاهب  
لا يدل على قيامهما مقامهما وشرطها لأنه لا حظ لشرط أما المحذوف بعد ذهابها فتمام خبرها في كلام ابن  
الحاجب ما يؤيد هذا البحث حيث قال هي لتفصيل ما في نفس المتكلم من أقسام متعددة ثم قد تذكر الأقسام  
وقد يذكر قسم ويترك الباقي والتزموا حذف الفعل بعدها للجرى على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق  
الظرف إذا وقع خبرا والتزموا أن يقع بينا وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من  
الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها الغرض العوضية وكراهة تلوا الفاء أو التنبية على أن ما بعد أما هو النوع  
المقصود وجنسه بالتفصيل من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع الأمر فوعا على الابتداء  
لأن الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك في مواضع إذا نام أول الأمر بيان التفصيل باعتبار  
الصفة التي ذلك النوع عاينها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به أو مصدرا أو غير ذلك نحو فاما القيم  
فلا تقهر وأما كرام الاميرفا كرم زيدا اه مع بعض زيادة وحذف وصدر عبارة معني على أن التفصيل لازم  
لامادائها وهو خلاف الرابع كما علمت (قوله لتضمنها معنى الشرط) الاضافة للبيان أن أريد بالشرط التعليل  
وحقيقة أن أريد به الاداء ومعناه التعليل وقد بحث في العلة بانها التام في قيام أمام مقام أداة الشرط دون قيامها  
مقام فعله فتأمل (قوله من اسم واحد) أى أو ما هو بمنزلة كجملة الشرط والجار والمجرور وقال الدماميني وإذا  
امتنع الفصل بأكثر من اسم واحد أشكل قول بعضهم في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه  
فيقول ربى أكر من الظرف متعلق به قول لأنه يلزم عليه الفصل بالمبتدأ ومجمل الفعل فتأمل اه واختار  
في موضع آخر تعلقه بمضاف مقدرا أى شأن الانسان لأن نحو الشأن والقصة والخبر والنبا والحديث يجوز  
اعمالها في الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول قال تعالى وهل أنالك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب  
وهل أنالك حديث ضيف ابراهيم المكرم اذ دخلوا عليه يعنى والشئ وما يتعلق به في حكم الشئ الواحد لكن  
يرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الشأن بأنه يقول اذ الذي يقول نفس الانسان فالأولى جعل الظرف حالامن  
الانسان بناء على محيى الحال من المبتدأ أولك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير أن (قوله لا يفصل بين أما  
والفاء بحمالة تامة) هذا مفهوم من التنبيه الثاني وانما أعاده لأجل استثناء الدعائية واحترز بالتامة عن جملة  
الشرط (قوله بشرط أن يتقدم الجملة الخ) وجهه بأن أما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه أن الدعائية  
لا تخصص في الفعلية ميم وقد يجاب بان التسمية أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب (قوله فروح الخ) هذا  
جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول علمه بجوابها هذا مذهب البصريين وحججه أبو حيان وغيره قال  
ابن هشام وانما رتبة كذب ذلك لوجهين أحدهما أن القاعدة أنه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الاجواب

بواحد من أمور ستة \* \* أحدها المبتدأ كالأيات السابقة \* ثانيها الخبر نحو أما في الدار فزيد \* ثالثها جملة الشرط نحو فاما ان كان  
من المقربين فروح وريحان الآيات

واحد كان الجواب لاسمهم الثاني أن شرط أما قد حذف فلو حذف جوابها لم يحصل اجتماعها اه وزعم  
 الاخفش أن الجواب المذکور لا ما واداء الشرط معا واداء على في أحد قوليه ان الفاء جواب ان وجواب أما  
 محذوف وقوله الثاني كالاول أفاده الشمني قال الدماميني ولفاظي أن يقول لأنسلم أن الكلام من باب اجتماع  
 شرطين بعدهما جواب واحد بل ما بعد الفاء جواب ان وان وجوابها جواب أما والفاء داخلة على ان تقديرها  
 والاصل مهم ما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقر بين فجزأه روح فأنيب أما مناسب مهما يكن من شيء  
 وقدم الشرط على الفاء جريا على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتى في ما أن الاولى فاء جواب أما والثانية  
 فاء جواب ان فحذفت الثانية لأنها التي أو حبت النقل ولان الحذف بالثواني أليق (قوله اسم منصوب  
 الخ) قال الرضى ويقدم على الفاء من أجزاء الجزء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطابق والمفعول له  
 وانما جاز هنا عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها مع اعتنا به في غير ما لان الفاء بعد أما من حلقة عن محالها  
 كما تقدم ولان التقديم لا غرض مهمه متبقي ذكرها فلا يلتفت معها الى ذلك المانع الصناعي (قوله لفظا أو  
 محالا) مثال الاول فاما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر ومثال الثاني وأما نعمة ربك فحدث ولذلك  
 قال الآيات (قوله اسم كذلك) أى منصوب لفظا ومحلا ومثالا لآتيان من الاول ومثال الثاني أما لذي  
 بكرمك فاكرمه دماميني (قوله بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه) بان يقال فهديناها ديناها (قوله لأن أما  
 نائية عن الفعل الخ) هذا التعليل أغما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المفعول ولا ينتج وجوب تأخير عن  
 الفاء ولا وجوب تقديمه على مدحوظها وقد عمل الاول بان العامل المقدر هو الجواب في الحقيقة وبأنه لو قدر  
 قبل الفاء وبعد المفعول للزم الفصل بأكثر من واحد والثاني بأن حتى المفسر بفتح السين التقديم  
 على المفسر بكسرها (قوله والفعل لا يلى الفعل) وأما زيد كان يفعل ففي كان ضمير فاعل اه معنى  
 ونظر الدماميني في التعليل بان أمنا نائية عن جملة الشرط لافعله فقط فلم يحاو والفعل بتقدير كونه مقدا مفعلا  
 أى لفصل بالفاعل الموجود تقديره وقد دفع النظر بان الفعل الذى نابت عنه أما ما لم يذكر ضعف مرفوعه  
 عن أن يكون فاصلا بخلاف مرفوع زيد كان يفعل فتأمل (قوله ظرف) بالمعنى الشامل للجور وركا  
 مثل (قوله لما فيها من معنى الفعل الخ) فلى هذا تكون نائية عن فعل الشرط معنى وعملا وعلى الثاني  
 معنى لا عملا (قوله أول الفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه وأما تنويع الخلاف (قوله نحو أما اليوم فانى  
 ذاهب الخ) لا يخفى أن القصد أن الذهاب اليوم والجلوس في الدار فلهذا ما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه  
 ولا يلتفت مع المانع التقديم وان تعدد كونه لأغراض مهمة كما سبق (قوله هذا قول سيبويه الخ) قال  
 الدماميني ادا عرفت أن مذهب الجمهور في نحو أما اليوم فانى ذاهب كون الظرف مع مفعول الفعل الشرط أولا  
 ما كان الفاصل بين الفاء وأما جزأهما في حين فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست منزلة من مركزها الاصل بل  
 هي فيه داخلة على الجواب فتلخص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزأ من الجواب نحو أما زيد فاذاهب  
 اذا التقدير مهمما يكن من شيء فزيد ذاهب وتارة يكون جزأ من مفعولات فعل الشرط نحو أما اليوم فانى ذاهب  
 اذا التقدير مهمما يكن من شيء اليوم وأما الفاء في جميع التراكميات فاعلم تدخل على الجواب كالمثال الاخير أو  
 على شيء منه كالمثال الذى قبله هذا كله على مذهب الجمهور اه (قوله وخالفهم المبرد الخ) أى فقالوا بعمل  
 ما بعد ان فيما قبلها مع أمنا خاصة نحو أما زيد فانى ذاهب قال أبو حيان وهذا المبرور به سمع ولا يقتضيه قياس صحيح  
 قال وقد رجع المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاج رجوعه مكتوب عن سيبويه بخطه  
 اه سيبويه فعلم أن مخالفتهم لم يست في الظرف فقط وان أوهمه صنيع الشارح نعم تخصيص الظرف قول  
 آخر حكاه السيبوطي بعد ذلك قال شيخنا وهل هو أى قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع في المفعول  
 راجعه اه والثاني هو الظاهر والمتعين (قوله سمع) أى على قوله وضعف والراجح الكثير الرفع  
 نقله الرضى عن سيبويه (قوله بالنصب) أى على أنه مفعول للفعل المحذوف الذى نابت عنه أما وهو  
 ذكرت لا بما قياسا على نصب الظرف كما مرأ نقلا لان الحرف لا ينصب المفعول به وان نصب الظرف لنيابة  
 عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك تبع المعنى وغيره وقال الرضى على أنه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى

\* رابعها اسم منصوب  
 لفظا أو محلا بالجواب  
 نحو فاما اليتيم فلا تقهر  
 الآيات خاتمة اسم  
 كذلك معمول المحذوف  
 بفسره ما بعد الفاء نحو  
 أما زيد فاضربه وقراءة  
 بعضهم وأما مود  
 فهديناها اسم بالنصب  
 ويجب تقدير العامل بعد  
 الفاء وقبل ما دخلت  
 عليه لأن أمنا نائية عن  
 الفعل فكأنها فعل  
 والفعل لا يلى الفعل  
 سادسها ظرف معمول  
 لا لما فيها من معنى  
 الفعل الذى نابت عنه  
 أوله فعل المحذوف نحو  
 أما اليوم فانى ذاهب  
 وأما في الدار فان زيدا  
 جالس ولا يكون العامل  
 ما بعد ان لان خبر ان  
 لا يتقدم عليها فكذلك  
 معموله هذا قول سيبويه  
 والمأزني والجمهور وخالفهم  
 المبرد وابن درستويه  
 والفراء والمصنف  
 \* الخامس سمع أما  
 العيب فذو عيب  
 بالنصب وأما قرينها فانما  
 أفضلها وفيه دليل على  
 أنه لا يلزم أن يقدر مهمما  
 يكن من شيء بل يجوز أن  
 يقدر غيره مما يليق  
 بالمحل اذا التقدير هنا  
 مهمما ذكرت

وقلى ذلك فيخرج أما العلم فعالم وأما علمه فعالم فهو أحسن مما قبل أنه مفعول مطلق معمول لمابد الفاعل أو مفعول لأجله إن كان معروفاً وحالاً  
 إن كان منكرًا وفيه دلائل أيضا على أن أما ليست العامة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به \* السادس ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى  
 أما إذا كنتم فاعلمون ولا التي في قول الشاعر \* أبخراشة أما أنت ذاتنفر \* بل هي فيهما كلمتان والتي في الآية أم المنقطعة وما الاستفهامية  
 أدغمت الميم في الميم والتي في البيت هي أن المصداقية وما المزيدي وقد سبق الكلام عليها في باب كان \* السابع قد تبدل ميم أما الأولى بباء  
 استعارة لالتصنيف كقوله رأيت رجلا إذا الشمس غارضت \* فيضحي وأيماء بالشئ فيحصر ٣١ (لولا ولولا زمان الابتداء إذا امتناعا

وجود عقدا) أي لولا  
 ولولا استعمال أحدهما  
 أن يدل على امتناع شئ  
 لوجود غيره وهذا ما أراده  
 بقوله إذا امتناعا وجود  
 عقدا أي إذا ربطا امتناع  
 شئ بوجود غيره ولا زاما  
 بينهما ويقتضيان حينئذ  
 مبتدأ ملتزما فيه حذف  
 خبره غالبا وقد مر بيان  
 ذلك في باب المبتدأ وجوبا  
 بجواب لوم صدره بامض  
 أو مضارع مجزوم بل فإن  
 كان الماضي مثبتا قرن  
 باللام غالبا نحو لولا أنتم  
 لكانا مؤمنين ونحو قوله  
 لولا الاصاخة للوشاة لكان  
 لي \* من بعد سقط في  
 الرضاء رجاء وإن كان  
 منفيا تجزئ منها غالبا نحو  
 ولولا فضل الله عليكم  
 ورحمته ما زكنا منكم من  
 أحد أبدا وقوله  
 والله لولا الله ما اهتدينا  
 وقوله  
 لولا ابن أوس نأى ما ضم  
 صاحبه وقد يقترب بها  
 المنفى كقوله  
 لولا رجاء لقاء الظالمين لما

ذو عبيد علمكم ومعنى أفضلها أغابها في الفضل (قوله وعلى ذلك) أي جواب تقدير ما يليق بالحل (قوله فهو  
 أحسن الخ) أي لا طارده في كل موضع وأصله الفعل في العمل (قوله مفعول مطلق الخ) فإنه لا يتأتى في نحو أما  
 العلم قد وعلم أو فانه عالم أو فاعلم له لوجود المانع من عمل ما بعد تالي الغاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور  
 وفيه ما مرد ما بيني (قوله أو مفعول لأجله) أي للفعل المحذوف والتقدير مهم ما ذكرت أحد الأجل العلم وقوله  
 وحال أي من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهم ما ذكرت شيئا حال كونه علما لكن تقدير المفعول على هذا  
 معرفة أولى لا يكون صاحب الحد معرفة (قوله ليست العامة) أي فيما بعدهما مطلقا لأن الأصل في العامل  
 الاطراد وأما لا تجعل في المفعول به فالظاهر أن غيره كذلك (قوله التي) اسم ليس لأنه أتت أما (قوله أم المنقطعة)  
 أي لجحد الاضراب وتسميته المنقطعة على رأي الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون أم التي لجحد الاضراب  
 متصلة ولا منقطعة كما سلف (قوله وما الاستفهامية) أي التي استفهم بها واحدا هان جعلت ذا موصولة أو مع ذا  
 إن ركبت ذامع ما وجعل المجموع اسم استفهام (قوله الأولى) نعمت ميم (قوله عارضت) أي ارتفعت بحيث  
 تقابل الرأس فيضحي بفتح الحاء المهملة مضارع ضحي بكسر هاء فصحى أي برز ويحصر بالخاء المعجمة وفتح  
 الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد أي ألمه البرد في اطرافه اه شئني فضبط البعض يحصر بالخاء  
 المهملة خطأ وكذا ما اقتضاه ضحيه من أن قول أبي العلاء امرئ

لواختصرتم من الاحسان زرتكم \* والمذهب يهمل للافراط في الخصر

بالحاء المهملة خطأ وانما هو بالخاء المعجمة \* فائدة قد تحذف أ ما أو يطرد ذلك قبل الامر والنهي نحو وربك  
 فكبر وثيابل فطهر والرجاء فغير ذلك فليحذف أو لا زيد اقضرب ولا زيد اقضرب به بتقدير ما انظر  
 حاشية السيوطي على المعنى (قوله الانتداء) أي المبتدأ كما يشير إليه الشارح والاقف في عقد اللثنية (قوله  
 ولا زاما) عطف تفسير على ربطا (قوله في باب المبتدأ) أي عند قول المصنف وبسبب لولا غالبا الخ (قوله لولا  
 الاصاخة) بصاد مهملة رضاء معجمة أي الاستماع وقوله في الرضاء معلق بقوله رجاء (قوله وإن كان منفيا) هذا  
 مقابل قوله فإن كان الماضي مثبتا فالضمة في قوله وإن كان منفيا يرجع الى الماضي ومن المعلوم ان لم لا تدخل  
 على الماضي فقول البعض تبعا للشيخنا قوله وإن كان منفيا أي بغير لم فإن كان منفيا بها امتنع اللام لا موقع له  
 وقيد في الجمع نفي الماضي هنا بل يكون بما هو موطأه رضاء مع الشارح فلا يجوز لولا لا لقت ولا تعدت (قوله  
 وكم موطن الخ) تقدم الكلام عليه في حروف الجر (قوله نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته الخ) أي لفخركم  
 وعاجلكم بالعقوبة (قوله التخصيض) مبالغة الخصر يقال خصره على كذا أي رغبه في فعله فاذا أريدنا كيد  
 الترغيب والمبالغة فيه قيل خصره (قوله الموازنة لها) أي لها (قوله مز) أما من مازع معنى ميز (قوله وهلا)  
 عطف على انه غير الجرح وبالإعادة الجرح جواز ذلك عند الناظم كما مر (قوله أوليها) أي هذه الأدوات الخمس  
 (قوله الفعلا) أي انخرى إذا الطلبي لا يطلب (قوله أي المضارع الخ) قال الفارسي قال سيمويه انها أي  
 الأدوات المذكورة كلها التخصيض سواء ولها ماض أو مضارع أو بوالحسن بن بابشاذان ولهم المستقبل كن

أبقت نواهم لنار وحوالاجسدا وقد يحذف لوم منها الميثبت كقوله لولا زهير جفاني كنت منتصرا وقوله وكم موطن لولاى طمعت كما هو  
 \* بأجره من فنة النبي منوى وإذا دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم والاستعمال  
 الثاني أن يدل على التخصيض فيختصان بالجل الفعلية ويشاركن في ذلك هلا والاموازنة لها والاي التحفيف وقد أشار الى ذلك بقوله (وبهما  
 التخصيض مز وهلا \* الألا وأوليها الفعلا) أي المضارع أو ماضى تأويله نحو ولولا تستغفرون الله ونحو لولا أنزل علينا الملائكة ونحو لوما  
 فأتينا بالملائكة ونحو قوله هلا نسلم أو لا نسلم أو لا نسلم فتدخل الجنة ونحو لا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم

والعرض كالتخصيص الآن العرض طامع بالوزن والتخصيص طامع بالبحث (وقد يلها) أي قد يلي هذه الأدوات (اسم بفعل) خصم  
 \* عاق أو بظاهرة مؤخر) فالأول نحو قولك هلاز يد انضربه فز يد اعاق بفعل مضمر بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر والثاني نحو قولك هلا  
 ز يد انضربه فز يد اعاق بالفعل الظاهر الذي بعده لأنه مفعول له \* التمهيد الأول \* ترده هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم فتخص  
 بالماضي أو ماضى تأويله ظاهر أو مضمر ٣٣ نحو لولا حواء عليه ماربه شهداء فلولوا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ونحو

قوله تعدون عقرا للثيب  
 أفضل مجدكم \* بنى  
 ضو طرى لولا الكمي  
 المقنعا أي لولاه تعدون  
 الكمي بمعنى لولا تعدتم  
 لان المراد تو بجههم على  
 ترك عده في الماضي  
 وانما قال تعدون على  
 حكاية الحال ونحو قوله  
 أثبت بعد الله في القدر  
 موثقا \* فهلا سعيذا  
 انليانة والغدر أي فهلا  
 أسرمت سعيذا الثاني قد  
 يقع بعد حرف التخصيص  
 مبتدأ وخبر فيقدر المضمر  
 كان الشانبة كقوله  
 نبئت ليلى أرسلت  
 بشفاعة \* الى فهلا نفس  
 ليلى شفيعها أي فهلا  
 كان الشان نفس ليلى  
 شفيعها \* الثالث المشهور  
 أن حروف التخصيص  
 أربعة وهي لولا ولوما وهلا  
 والابا للتشديد ولهذا لم  
 يذكر في التسهيل  
 والكافية سواهن وأما  
 أبا التخصيف فهي حرف  
 عرض فذكرها مع  
 حرف التخصيص يحتمل  
 أن يريد أنها قد تأتي  
 للتخصيص ويحتمل أن  
 يكون ذكرها معهن  
 مشاركتها الحسن في

تخصيص الفاعل على الفعل ليعمله فهو لا تضرب اللص وان ولين الماضي كن تو بجا لا تخصيصا لامتناع  
 طلب الماضي نحو لولا تضرب اللص أي لا يثني ماضيه وقال سميويه ان فات الماضي فلا نفوت مثل فعله  
 اه ولا يبعد عندي أنهم بالاشتراك اذا دخلن على الماضي كن تو بجا على ترك الفعل في الماضي وتخصيصا  
 على فعل مثله في المستقبل فتدبر (قوله والعرض كالتخصيص) أي في كون كل طلبا (قوله وقد يلها الخ)  
 قال في المغنى وقد فصلت من الفعل باذوا بآدم عولين له وبجمله شرطية معترضة فالأول نحو ولولا انتم معتموه  
 قلتم فلولا ان جاءهم باسنا تضربوا والثاني والثالث فلولا اذا بلغت الخلقوم الى صادق الماعنى فهلا تراجعون  
 الروح اذا بلغت الخلقوم ان كنتم غير مربوبين وحالتكم انكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب الى المختصر منكم  
 بعلمنا أو باللائكة وليكنكم لان شاهدون ذلك ولولا الثانية تا كيد الاولى اه والقسمان الاولان  
 يشملهما النظم (قوله مضمر) أي محذوف بدل عليه الكلام لفظا نحو هلاز يد اضربه أو معنى نحو هلا  
 زيد اغضبت عليه أي هلا اهنت زيدا وتركت زيدا وقوله أو بظاهر أي مذكور (قوله للتوبيخ) أي  
 اللوم على ترك الفعل والتنديم أي الاتياع في التنديم وجعل شيئا والبعض العطف من عطف المازم على  
 اللازم وجعله من العكس صحيح بل أظهر (قوله تعدون عقرا للثيب) جميع ناب وهي النافعة المسنة وضو طرى  
 بالاضداد المعجمة والطاء المهملة المرأة النجاء والكمي الشجاع المتكفي في سلاحه والمقنع الذي على رأسه  
 بيضة حديد شمني (قوله بمعنى لولا تعدتم) وانما لم يقدر عدهم من أول وهلة لانه لا دليل عليه اذ الفعل  
 المذكور المشعر بالمحذوف مضارع (قوله لان المراد الخ) قال الدماميني يصح أن يراد تخصيصهم على عده  
 في المستقبل وهو متضمن لغو بجههم على تركه في الماضي (قوله في القدر) بكسر القاف سير من جلد غير  
 مدبوغ سم (قوله فيقدر المضمر) أي الفعل المضمر (قوله أرسلت) في محل نصب مفعول ثالث لنبت وقوله  
 بشفاعة أي بدى شفاعة يشفع لها (قوله أي فهلا كان الشان نفس ليلى شفيعها) أي ليحصل اللقاء ولانه  
 لا أكرم عليه من حاجتي يشفع لها عنده بدليل قوله بعد هذا البيت

أأكرم من ليلى على فتبتنى \* به الجاه أم كنت امرأ لا طيعها

نفس مبتدأ وشفيعها خبر أو بالعكس والجملة خبر كان الشانبة المحذوفة وكان هنا معنى يكون لوقوعها بعد  
 حرف التخصيص وانما لم يقدر يكون من أول وهلة لان المعهود في غير هذا الموضع تقدير كان تحمل عليه هذا  
 الموضع وقيل التقدير فهلا تشفع نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس قال في المغنى وشفيعها  
 على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها (قوله ويحتمل أن يكون الخ) استشكل بتساط من التخصيص عليها  
 وأجيب بان المراد من مجموع الأدوات الخمس (قوله وقرب معناه ما من معناه) لاجتماع المعنيين في  
 مطلق الطلب (قوله أصل لولا ولوما الخ) عبارة الفارسي والاحود أن أدوات التخصيص كلها مفردة وقيل  
 مركبة فهلا من هل ولا النافية ولولا ولوما من لو وحرفي النفي والابا للتشديد من أن ولا فقلت الذون لا ما وادغمت  
 وقيل أصلها هلا اه وقال قبل ذلك ألا الخففة بسيطة في التخصيص وقيل مركبة وأما التي للمرض  
 والألا استفتاحية فبسيطة كما سبق في باب لا اه (قوله لولا تقوم) أي تعدل وقوله درء القوم قال في القاموس  
 الدرء الميل والعوج في القناة ونحوها (قوله فتقول بلولم) فتكون لولا امتناعية داخلة على لا النافية وقوله  
 أو تجعل المختصة بالامعاء فتكون لولا امتناعية والدليل على جملها ما بعده من المعنيين السابق وقرن  
 جوابها باللام

في الاخبار بالذي والالف واللام

الاختصاص بالفعل وقرب معناه ما من معناه وبؤيده قوله في شرح الكافية والحق بحر حرف التخصيص في الاختصاص  
 بالفعول الا المقصود بها العرض نحو لا تزورنا (خاتمة) أصل لولا ولوما لو ركبت مع لا وما وهلا مركبة من هل ولا ولا لا يجوز أن تكون هلا  
 فابدل من جاءهم مزه وقد يلي الفعل لولا غير مفهومة تخصيصا كقوله أنت المبارك والميمون سيرته \* لولا تقوم درء القوم لا خاتفا فتقول بلولم أي  
 لولم تقوم أو تجعل المختصة بالإساءة والفعل صلة لان مقدرة على حده تسمع بالعبدي والله تعالى أعلم في الاخبار بالذي والالف واللام



الباء في قوله بالذي بباء السببية لا بباء التعدية فلا دخل لها في الخبر عنه لان الذي يحتمل في هذا الباب ٣٣ مبتدأ لخبرها كما استقف عليه فهو

في الحقيقة مخبر عنه فاذا قيل أخبر عن زيد من قام زيد فالمتى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذي وهذا الدأب وضعه النحويون للتدريج في الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية وبعضهم يسمى هذا الباب باب السبك قال الشارح وكثيرا ما صار الى هذا الاخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة ما تمحنت انتهى والكلام في هذا الباب في أمرين \* الأول في حقيقة ما يخبر عنه والثاني في شروطه وقد أشار الى الأول بقوله (ما قيل أخبر عنه بالذي خبر \* عن الذي مبتدأ قبل استقرار) ماموضوطة مبتدأ وخبر خبرها ومبتدأ أحال من الذي الثاني والذي الأول والثاني في البيت لا يحتاجان الى صلة لانه انما أراد تعليمي الحكم على افظهما لانهما موصولان والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعني الذي خبر عن لفظ الذي حال كونه مبتدأ مستقرا أولا (وما سواها) أي ماسوى

مثلهما التي ومثني الذي والتي وجهها وما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به (قوله للسببية) فعني أخبر عن زيد من قام زيد بالذي أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذي وقال ابن الحارث انما بباء الاستعانة أي أخبر عن زيد متوصلا الى هذا الاخبار المقصود بالذي وقال أبو حيان انها بمعنى عن اه سم وعلى الاخبار عن في قولنا عن زيد متلا بمعنى الباء وأشار في التوضيح الى أنه متعلق بخذوف حال أي معبراً بهذا اللفظ (قوله أخبر عن مسمى زيد بواسطة الخ) يعني أن مسمى زيد مخبر عنه معبراً عنه بالذي وخبر معبراً عنه بزيد (قوله وضعه النحويون الخ) وينوه على أبواب النحويك الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخها وجميع المفعولات وغيرها ككروا الطالب من استحضار الاحكام النحوية وليكون له بالامتحان ملهكة تقوى به على التصريف فانهم اذا قالوا أخبر عن الاسم الغلاني من الجملة الغلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به فلا بد من تذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم هل ذلك الاسم مما يصح الاخبار عنه أو يمنع (قوله للتدريج) أي التمرين والتجريب (قوله) كما وضع التصريفيون الخ فكما يقال على جهة الامتحان للطالب كيف تبقى من قرأ مثل جعفر وما أشبهه يقال كيف يخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه فكما لا يحسن أن يبنى من اللفظة غير ما لا من برع في التصريف لا يعرف حقيقة الاخبار بالذي ونحوه الامن نبغ في علم العربية اه سندوى واذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قرأت والاصل قرأهم من قرأتين فقلت الثانية بياء ثم الاء في الاشياء والظواهر النحوية للسيوطي قال ابن جني قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فاعرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات وهي كيف تبنى من وأي مثل كوكب على قراءة من قرأ قد أفلح بنقل حركة الهمزة على الدال وحذفها ثم تحممه بالواو والنون ثم تضيقه الى نفسك وجوابها أنه في الاصل و وأي نحو كوكب فانقلبت الياء ألفا تحركها وانفتح ما قبلها فصار و وأي ثم نقلت حركة الهمزة الى الواو الساكنة وحذفت فصار ووافتح مع واو ان في أول الكلمة فقلت الأولى همزة فصار و ا فاذا جمعه بالواو والنون قلت أو ون يحذف الالف لالتقاء ساكنين مع واو الجمع كما في مصطفون فاذا أضفته الى نفسك قلت أو ي بحذف نون الجمع للاضافة وقلب واو الجمع بياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداها بالساكن وادغام الياء في الياء اه لمخصا وهذه القصة مما يؤيد عند ابن هشام في المعنى ابن خالويه من النحاة الضعفاء (قوله باب السبك) أي سبك كلام من كلام آخر كما أفاده الشارح على التوضيح (قوله وكثيرا ما صار الى هذا الاخبار) أي لا بقيد كونه عن مسمى امم في تركيب آخر فانهم (قوله لقصد الاختصاص) كفولك الذي قام زيد رداعلى من قال قام عمر وأقال قام زيد وعمر وأزاله للشك الشاك في القائل (قوله أو تقوى الحكم) لان في هذا الاخبار اسنادين الى الضمير والى الظاهر فهو أقوى مما فيه اسناد واحد (قوله أو تشويق السامع) كقول واصف ناقصة صالح عليه الصلاة والسلام

والذي حارت البرية فيه \* حيوان مستحدث من جبال

ابن غازي (قوله قبل) ظاهره وجوب تقديم المبتدأ في هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من النحاة وفي البسيط أن ذلك على جهة الأولى والاحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذي ضرب عمر او على الجواز المبرد أفاده المرادى (قوله وما سواها) أي من بقية الجملة (قوله عائدها خاف معطى التسمية) أي خلف الاسم الذي يكمل به الكلام بعد تركيب الاخبار وكلامه يفيد أن الضمير الذي يخلف اسم المتأخر لا بد من مطابقة لموصول لكونه عائده ويلزم عند الجمهور وروكونه عائده لانه عائده على غائب لان الموصول في حكم الغائب ولو خاف ضمير متكلم أو مخاطب وأجاز بعضهم مطابقة للخبر في التكلم والخطاب كان يقال في الاخبار عن ناء ضربت بالفتح الذي ضربت أنت وعن ناء ضربت بالضم الذي ضربت أنا كما في المرادى وانما منع الجمهور وذلك هنامع نحو يزهم أنت الذي قام وأنت الذي قت لانه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة في المبتدأ وذلك خطأ بخلافه هذا واعلم انه لو كان الاخبار عن زيد من جاز يد وعمر ووجب تركيد الخلف المستتر ليحصل الفصل بينهما وبين المعطوف عليه فيصح العطف تقول الذي جاء هو وعمر و زيد فلنلفظ هو تركيد للضمير المستتر الذي هو خالف وانه لو كان الاخبار عن زيد من مرت بزيد وعمر و احتج الى اعادة الجار في العطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك في العطف على الضمير المحرور تقول الذي مرت به و بعمر و زيد هو كذا

فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ قَاعِلَةٍ أَوْ مَعْوَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا (نَحْوَ الَّذِي ضَرَبَتْهُ زَيْدًا ضَرْبًا زَيْدًا كَانَ قَادِرًا عَلَى اخْتِزَاعِ زَيْدٍ) أَيْ إِذَا قَبِلَ لَكَ أَخْبَرَ عَنْ زَيْدٍ مَنْ  
ضَرَبَتْ زَيْدًا قَالَتْ الَّذِي ضَرَبَتْهُ زَيْدًا فَصَدْرُ الْجُمْلَةِ بِالَّذِي مَبْتَدَأُ وَتَوْخُرُ زَيْدًا وَهُوَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ فَتَعْمَلُهُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي وَتَجْعَلُ مَا بَيْنَهُمَا صِلَةً الَّتِي  
وَتَجْعَلُ فِي مَوْضِعِ زَيْدٍ الَّذِي أَخْبَرَتْ عَنْهُ إِعَادَةً عَلَى الْمَوْصُولِ وَلَوْ قِيلَ لَكَ أَخْبَرَ عَنِ النَّعَامِ هَذَا الْمِثَالُ قَالَتْ الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا أَنَا فَقَالَتْ بِهِ  
مَا ذَكَرَ الْآنَ النَّعَامُ ضَرْبٌ مِنْ صِلَةٍ لَا يَكُنْ تَأْخِيرُهَا مَعَ بَقَاءِ الْإِتِّسَالِ وَإِنْ قِيلَ أَخْبَرَ عَنْ زَيْدٍ قَوْلًا زَيْدًا بُولًا قَالَتْ الَّذِي هُوَ بُولٌ  
زَيْدًا وَعَنْ بُولٍ قَالَتْ الَّذِي هُوَ زَيْدًا بُولٌ (وَبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي \* أَخْبَرَ عَمِيًّا وَفَاقَ الْمَشْبُتَ)

وهو ما قيل لك أخبر عنه  
في التثنية والجمع  
والتأنيث كما تراعى وفاته  
في الافراد والتذكير  
فاذا قيل لك أخبر عن  
الزيد من من نحن - وبلغ  
الزيدان الع - م - رين  
رسالة قلت اللذان بلغا  
الع - م - رين رسالة  
الزيدان أو عن الع - م - رين  
قلت الذين بلغهم  
الزيدان رسالة الع - م - رين  
أو عن الرسالة قلت التي  
بلغها الزيدان الع - م - رين  
رسالة فتع - م - رين  
وتصله لانه اذا أمكن  
الوصل لم يجز العدول الى  
الفصل وحينئذ يجوز  
حذفه لانه عائده متصل  
منصوب بالفعل ثم أشار  
الى الثاني وهو - م - فاني  
شروط المخبر عنه بقوله  
(قبول تأخير وتعريف  
لما \* أخبر عنه ههنا قد  
حتم كذا الغنى عنه  
باجنسي أو \* بضمير  
شروط فراع مارعوا) أعلم  
أن الاخبار ان كان بالذي  
أو أحد فروعها اشترط  
للمخبر عنه تسعة أمور  
\* الأول قوله التأخير

فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم في الدار لانت تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم فيخرج الاستفهام عما له من  
وجوب الصدريه وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط وكل الخبرية وما التجبیه وضمير الشأن فلا يخبر عن شيء منها ما ذكرته  
وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك لأن الضمير المتصل بخبر عنه مع أنه لا يتأخر ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير  
المتفصل كالم \* الثاني قبوله التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتشكيك فلا يصح حمل المضمرة مكانهما لانه ملازم  
للتعريف وهذا القيد لم يذكر في التسهيل \* الثالث قبول الاستغناء عنه بإجني فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بإجني

ضمير كان أو ظاهراً فالضمير كالماء من نحو ز يدضربه لانه لا يستغنى عنه باجنبي فهو و بكونوا خبر عن غم القات الذي ز يدضربه هو  
فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً بفضله وأخرته ثم  
هذا الضمير المتصل ان قدرته رابط بالخبر بالمتدا الذي هو ز يدضربه الموصول بلا عائد ونحزمت قاعدة الباب وان قدرته عائداً على الموصول  
بقي الخبر بالرباط والظاهر كالماء الإشارة في نحو ولما س التقوى ذلك خير وغيره ٣٥ مما حصل به الرباط فانه لو أخبر عنه لم  
يخذ والسابق وكالاسماء

و ناظر الجيش والشمى واللفظ له أى عن ذلك الاسم الذي تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك من الاسماء التي  
لا يجوز اضممارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفاعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثله المماثلة  
والمصادر والصفات المشبهة واسماء الافعال كذا في التصريح وانما لم ينب الضمير عن الاسماء العاملة عمل  
الفعل لان ضميرها لا يعمل عملها واخراجها بالشرط الرابع كما مر أولى من اخرجها بالشرط الثاني كما صنع  
المعنى (قوله قبول الاستغناء عنه باجنبي) أى صحة وضع اجنبى موضعه وهذا يفيد جواز الاخبار عن ضمير  
الغائب الذي يجوز الاستغناء عنه باجنبي وله صورتان احدهما ان يكون عائداً لاسم من جملة أخرى نحو ان  
يدكر انسان فتقول اقيته فيجوز الاخبار عن الهاء فيقال الذي لقيته هو وصرح بذلك المصنف والاخرى ان  
يكون عائداً على بعض الجملة الا أنه غير محتاج اليه للربط فنحزب ز يدغلامه فلا يمنع على مقتضى كلامه  
الاخبار عن الهاء لانه يجوز ان يخلفها الاجنبى نحو الذي ضرب ز يدغلامه هو اه مرادى ويقيد ابضاعدم  
جواز الاخبار عن الضمير قائم اذا لا يستغنى عنه باجنبي لا يجوز زيد قائم عمرو سم (قوله ضمير كان أو ظاهراً)  
نعم في الاسم الذي لا يجوز الاستغناء عنه باجنبي (قوله المتصل الآن) أى بالفعل (قوله وان قدرته عائداً على  
الموصول الخ) ولا يجوز تقديره راجعاً لهما لان الضمير الواحد لا يعود لشئين نعم كان يمكن جعله لاحدهما وتقدر  
عائد الآخر بما يناسب الحال سم (قوله كاسم الإشارة الخ) فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك (قوله  
وغيره مما حصل به الرباط) فلا يخبر عن زيد من زيد ضربت زيد فلا يقال الذي زيدضربه زيد لان زيدا  
رابط (قوله التى هى على البقر) كان المناسب التى اياها على البقر لان الكلاب منصوبة (قوله الاستغناء عنه  
بالضمير) خرج ما لا يجوز اضمماره كالاسماء العاملة عمل الفعل كما مر (قوله لا يجوز ان الاظهار) فتبتدأ رالى  
الذين جواز الاخبار عن مجرور رب لانها تجر الضمير ولكن التحقيق انه لا يجوز لان الضمير حينئذ يعود على  
ما قبل رب وهو الموصول وانما يعود ضمير رب على ما بعده وذلك ليحصل له به ايهام بقرب به من الزكرة فان قلت  
اذا قلت في رب رجل قام الذى ربه قام رجل فانما تجعل المائد ضمير قام لربه قلنا القاعدة في باب الاخبار ان  
الضمير المائد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير آخر ثم ان الضمير فى ربه لا بد له من تمييز ولا تمييز هناك ما معنى (قوله  
أوعن العامل والمعمول معاً) كان عليه أن يز يدوصفة المعمول لان الاخبار عن الثلاثة كما يدل عليه البيان  
الآتى (قوله وعن العامل مع المعمول الذى سرائخ) فانما خلف ضمير مستتر فى سرائخ كان استناره فلا يعدل الى  
الانفصال بتأخيرها الى محله تصريح (قوله فلا يخبر عن لازم النصب) قال المرادى ولا عن لازم الرفع نحو اسم  
الله وفيه نظرا ه زكريا ويحاجب بانه لازم حالا وهو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على الابتدائية  
أو الخيرية فى القسم كان غير متصرف والاخبار يقتضى تصرفه لانه وان لم الرفع على الخيرية الا أنه ليس خبراً  
فى القسم سم (قوله فلا يخبر عن أحد) أى فى نحو ما جاءنى من أحد لانه لو قيل الذى ما جاءنى أحد لم وقوع  
أحد فى الاثبات وهو ممتنع عند الجمهور زكريا (قوله أن يكون فى جملة خبرية) أى ليتأتى الاثبات بصلته للموصول  
كما ذكره الشارح فلا يخبر عن اسم ليت ولعل وخبرهما لم يكونا بعض جملة خبرية نحو قال زيد ليت عمرا  
قائم أولم بكر افاضل فيقال الذى قال زيد ليت قائم عمرو أولم بكر افاضل قائم الذى قال زيد ليت بكر افاضل بكر أو  
لعل بكر افاضل ومما لا يتصور الاخبار عنه معمول لكن لان امكان لا تقع صلة وان كانت خبرية لثلاث لم  
الاستدراك من غير مستدرك (قوله فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية) محله ما لم يكن بعض جملة خبرية ولا اجاز

عن المضاف مع المضاف اليه الذى سره قرب من عمرو والكريم أبوز يدوعن العامل مع المعمول الذى سرأ باز يدقرب من عمرو والكريم  
وعن الموصوف مع صفته الذى سرأ باز يدقرب منه عمرو والكريم \* الخامس جواز استعماله مرفوعاً لا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند  
\* السادس جواز وروده فى الاثبات فلا يخبر عن أحد وديار وعمريب ثلاث يخرج عما لزمه من الاستعمال فى النقي \* السابع أن يكون فى جملة  
خبرية فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية لان الجملة بعد الاخبار تحمل صلة والطلبية لا تكون صلة \* الثامن أن لا يكون فى احدى جملتين

عن المضاف مع المضاف اليه الذى سره قرب من عمرو والكريم أبوز يدوعن العامل مع المعمول الذى سرأ باز يدقرب من عمرو والكريم  
وعن الموصوف مع صفته الذى سرأ باز يدقرب منه عمرو والكريم \* الخامس جواز استعماله مرفوعاً لا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند  
\* السادس جواز وروده فى الاثبات فلا يخبر عن أحد وديار وعمريب ثلاث يخرج عما لزمه من الاستعمال فى النقي \* السابع أن يكون فى جملة  
خبرية فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية لان الجملة بعد الاخبار تحمل صلة والطلبية لا تكون صلة \* الثامن أن لا يكون فى احدى جملتين

الغاء فان كانتا غير  
مستقلتين بان كانتا في  
حكم الجملة الواحدة  
كجملتي الشرط والجزاء  
وكما لو كان العطف بالفاء  
او كان في الاخرى ضمير  
الاسم المخبر عنه جاز  
الاخبار لا تنفاه المحذور  
المذكور ففي نحو وان قام  
زيد قام عمرو وتقول في  
الاخبار عن زيد الذي  
ان قام قام عمرو زيد وعن  
عمرو الذي ان قام زيد قام  
عمرو وفي نحو قام زيد  
فقد عمرو وتقول في  
الاخبار عن زيد الذي قام  
فقد عمرو زيد وعن عمرو  
الذي قام زيد فقد عمرو  
لان ما في الغاء من معنى  
السببية نزل الجملة  
منزلة الشرط والجزاء وفي  
نحو قام زيد وقعد عنده  
عمرو وتقول في الاخبار عن  
زيد الذي قام وقعد عنده  
عمرو زيد وعن عمرو  
الذي قام زيد وقعد عنده  
عمرو وفي نحو وضربني  
وضربت زيد او نحو  
أكرمني وأكرمه عمرو  
تقول في الاخبار عن زيد  
الذي ضربني وضربت زيد  
وعن عمرو الذي أكرمني  
وأكرمه عمرو التاسع  
مكان الاستفاد فلا يخبر  
عن اسم ليس تحتها معنى  
كنو في الاعلام نحو بكر  
من أبي بكر اذا لا يمكن أن  
يكون خبرا عن شيء

الاخبار عنه نحو قال زيد اضرب عمرو ونطوق زيد اضرب عمرو على قياس مامر (قوله مستقلين) أي لا رابط  
لاحداهما بالآخرى مما سياتي (قوله عطف ما ليس صلة الخ) هلا زاد أو العطف على ما ليس صلة بغير الغاء  
ليكون شاملا لما اذا أخبر عن الاسم من الجملة الثانية فنحو عمرو في المثال سم (قوله بغير الغاء) هذا ان لم تجمل الواو  
للحال والاجاز كما في الفارسي (قوله أو كان في الاخرى) أي الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف  
(قوله لا تنفاه المحذور المذكور) وهو عطف ما ليس صلة على ما استقر انه الصلة أو العكس (قوله في نحو الخ)  
تصويرا للاقسام الثلاثة قبله على ألف والنشر المرتب لكن عدد أمثلة القسم الثالث (قوله وعن عمرو الذي قام  
زيد وقعد عنده عمرو) كان الصواب اسقاطه لان المحذور وجوده فيه وهو عطف ما يصلح للصلة بغير الغاء على  
ما لا يصلح لها لان الجملة الاولى ليس فيها عائد أفاده سم ولان فيه خروجا عن المثل له لان المشتمل على الضمير في  
حال الاخبار عن عمرو واسم الجملة الاخرى أي المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف بل الجملة المشتملة على  
الخلف فافهم (قوله وفي نحو ضرب بني الخ) وتقول في الاخبار عن الباء في هذا المثال الذي ضرب به وضرب زيد أنا  
فتأتي بدل كل من الباء والتاء بضمير الغيبة وهو الهاء في الأول والضمير المشتمل في الثاني لانهم ما رجعا للموصول  
وهو غائب وكذا اذا أخبرت عن الغاء اه سم \* واعلم أن هذا المثال وما بعده من أمثلة ما اذا كان في الجملة  
الاخرى ضمير الاسم المخبر عنه لان المراد بالآخرى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف عن الاسم  
الظاهر أهم من أن تكون هذه الجملة المغايرة أولى كهذا المثال أو ثانية كالذي بعده واعتراض البعض على  
الشارح بان الصواب اسقاط المثالين لان كلا من الجملتين بعد الاخبار فيهما عائد كما لا يخفى فلا يكون من كون  
الجملتين في حكم الجملة الواحدة وهو ساقط لان من صور كونهما في حكم الواحدة اشتغال كل على ضمير كما هو صريح  
كلام الشارح سابقا حيث قال فان كانتا غير مستقلتين بان كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملتي الشرط والجزاء  
وكما لو كان العطف بالفاء أو كان في الاخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونهما في حكم الجملة الواحدة صلاحية  
وقوعهما معا صالحة كصلاحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم لتوجه على قوله وفي نحو قام  
زيد وقعد عنده عمرو الخ أيضا اشتغال كل من الجملتين بعد الاخبار عن زيد على ضمير فلا تغفل (قوله فان كان في  
الأولى قال في التسهيل وان كانت الجملة ذات تنازع في العمل لم يغيرا الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام  
والمخبر عنه غير المتميز فيه فان كان ذاتك أي وجد الامران قدم المتنازع فيه معمولا لا الأول المتنازعين وان كان  
قبل معمولا لا الثاني اه قال الدماميني فنقول في الاخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد الضارب زيد والضاربة  
هو أنا قدمت زيد او جعلته معمولا لا الأول لانه كان يطالبه منه صوابا وضربت في الوصف الأول ضمير غائب عوضا  
عن ضمير المتكلم ليصح أن يكون عائدا على ال مستتر الجريان الوصف على من هو له لان أل نفس أنا وفاعل  
الضرب في المعنى أنا ثم جئت بموصول ثان لان أل لا تفصل من صلتها فلا يصح أن تعطف وصفا على وصف هو  
صلة أل وأثبت بدل بياء المتكلم بهاء غائب لتعود على أل وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو الجريان الوصف الثاني  
على غير صاحبه لان أل نفس أنا والذي فعل الضرب الثاني زيد ثم قال في التسهيل وهذا أول من مراعاة  
الترتيب يجعل خبر أول الموصوفين غير خبر الثاني اه قال الدماميني فتقول على هذا في المثال السابق اذا أخبرت  
عن ضمير المتكلم الضارب به أنا وهو الضارب به زيد أنا فأتيت في الوصف الأول بمفعول مضمر يعود على أل وهو الهاء  
وتفصل الفاعل وهو أنا ونجمل خبر أل ضمير امرؤ فوعا منفصلا يعود على زيد وتأتي في الوصف الثاني مكان بياء المتكلم  
بهاء وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر قال وهذا رأي المازني ثم اعترض عليه بما علم عراجمته الثانية  
قال الدماميني قال ابن الصائغ اذا قيل قام وقعد زيد قلت في الاخبار بالذي عن زيد الذي قام وقعد زيد وفي الاخبار  
بال القائم وقعد زيد والعطف على حده في وأقرضوا الله وان شئت كررت قلت القائم والفاعل زيد وكذا الذي  
قام والذي قعد زيد ولا يجوز في قولك الذي يطير في غضب زيد الذباب أن تذكر الموصول فتقول والذي يغضب  
زيد لانك ان جعلت زيد فاعل يغضب خلت الصلة من ضمير وان جعلته ضميرا عن الذي الثانية كنت قد فصلت  
بين الذي الاولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لان الغاء انما يصير الجملتين كالجمل في الجمل الفعلية لا الاسمية



الثاني لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار وقد نبه في شرح الكافية على أنه ذكر زيادة في البيان \* الثاني أوفى قوله أو غيره بمعنى  
الاولى بان لك أن الشروط المذكورة في النظم أربعة وأن الثالث والرابع لا يقتضي أحدهما عن الآخر وقد عطف في الكافية ثلاثة شروط  
بأوفى قال بشرط الاسم مخبر عنه هما \* جواز تأخير ورفع وغنى عنه باجتناب أو بضمير \* أو مثبت أو عادم التذكير مع عدة كلامها في الشرح  
شرطاً مستقلاً \* الثالث سكت في الكافية أيضاً عن الثلاثة الأخيرة وقد ذكرها في التسهيل (وأخبرناه بال) أي الموصولة (عن بعض ما  
\* يكون فيه الفعل قد تقدما) أي يشترط لجواز الاخبار عن ال ثلاثة شروط زيادة ٣٧ على ما سبق في الذي وفروعه

\* الاول أن يكون المخبر  
عنه من جملة تقدم فيها  
الفعل وهي الفعلية والى  
هذا الإشارة بقوله فيه  
الفعل قد تقدما \* الثاني  
أن يكون ذلك الفعل  
متصرفاً \* الثالث أن يكون  
مشتقاً لا يخبر عن زيد من  
قولك زيد أخوك ولأن  
قولك عسى زيد أن يقوم  
ولأن قولك ما قام زيد  
والى هذين الشرطين  
الإشارة بقوله (ان صبح  
صوغ صله منه لال) إذ  
لا يصح صوغ صله لال  
من الجامد ولأن المتني  
ثم مثل لما يصح ذلك منه  
بقوله (كصوغ واق  
من وقي الله البطل) فإن  
أخبرت عن الفاعل  
قلت الواقي البطل الله  
أو عن المفعول قلت  
الواقيه الله البطل ولا  
يجوز ذلك أن تحذف الهاء  
لأن عائد الالف واللام  
لا يحذف الا في الضرورة  
كقوله ما المستفزع الهوى  
محمود عاقبة (وان يكن  
ما رقت صلة ال \* ضمير  
غيرها) أي غير ال (أين  
وانفصل) وان رقت

نظور السببية مع الفعلية وشبه الجملةين اذ ذلك يجملي الشرط والجزاء (قوله معن عن اشتراط الثاني)  
لأن الرابع أخص من الثاني وثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم من غير عكس (قوله لأن ما لا يقبل  
التعريف الخ) المناسب في التعليل أن يقول لأن ما يقبل الاضمار لا يقبل التعريف (قوله معن الواو)  
والقرينة عليه معنوية وهي النظر في المعنى وأن الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فمعن أن أحدهما  
لا يقتضي عن الآخر فكون أو بمعنى الواو سم (قوله أو مثبت) بالرفع عطف على جواز (قوله أو عادم التذكير)  
أي عادم لزوم التذكير وهذا الشرط يعني عنه قوله أو بضمير كما مر أنه اعتذر عنه في شرحها (قوله وأخبرناه  
هنا بال الخ) ذكر الاخفش مسألتين يخبر فيها بالذي \* الاولى قامت جار يئاز بدلا قد تافذا أخبرت  
عن زيد قلت القائم جار يئاز لا القاعد تان زيد ولا تقول الذي قامت جار يئاز لا قد تافدا أخبرت  
بعود من الجملة المعطوفة على الذي \* الثانية يجوز المضرب الوجه به زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه  
زيد فاما المسئلة الاولى فيجوز الاخبار فيها بالذي أيضا عادم من أخبرت بالذي قام أو هو لا الذي قد عدا وقد  
جوز المصنف في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن أن يكونن يتربصن خبر الذين  
لأن النون عائدة للآزواج المضافات في المعنى اضمير الموصول فقدا كتفي في عائدة المبتدأ بر جوع ضمير من الخبر  
الى مضاف في المعنى للبتدأ في الاولى أن يكتفي في عائدة الموصول بر جوع ضمير من الصلة الى مضاف في اللفظ  
الموصول واما الثانية فقال المرادى ينبغي أن يحذف الذي ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل  
المتعدي أي كاصفة وقول ابن غازي ان تشبيه اللازم بالمتعدي خاص بالصافات يدفع بان من حفظ حجة على  
من لم يحفظ فتدبر (قوله عن بعض ما) أي تركيب (قوله لجواز الاخبار عن ال) الموافق لعبارة المصنف  
كغيره الاخبار بال (قوله وهي الفعلية) تفسير خاص بعام لأن الفعلية صادقة بما اذا تقدم على الفعل معمول  
له أو أداة مع أن ذلك مانع من الاخبار بال كما في سم قال فلا يسوغ الاخبار بها في نحو زيد اضرب  
عمرو ولا في نحو ما يقوم زيدوا الاخبار هنا بالذي سائغ فتقول الذي ما يقوم زيد اه واعمل وجه المنع لزوم  
الفصل بالمعول أو الاداة بين ال وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله الواقي البطل الله) ينصب  
البطل على أنه مفعول وجزه على أنه مضاف اليه (قوله أين وانفصل) هذا الاطلاق موافق لقوله في باب  
الابتداء وأبرزته مطلقاً حيث تلا \* ما ليس معناه له محصلاً وقد اختار المصنف في التسهيل جواز عدم الإبراز  
عند أمن اللبس وفاقاً لكوفيين وعلى هذا يقيده هذا الاطلاق بخوف اللبس سم (قوله وان رفعت ضمير ال  
وجب استتاره) بيان لمفهوم ضمير غير هاوسكت عن مخبر الضمير وهو الظاهر قال الشاطبي أما اذا كان ظاهراً  
فلا ضمير فيها كما لو أردت أن تخبر عن عمرو من ضرب زيد بضمير فتقول الضارب به زيد وعمرو قال هنا غير الضارب  
وانما هي لصاحب الضمير المنصوب وهو عمرو وقد جرت الصلة على غير من هي له وهذا شأنه اذا رفعت الظاهر  
أبدوا لا يلزم في ذلك محذور اللبس أو عن زيد من ضرب أخوز بضمير قلت الضارب أخوه عمرو زيد سم (قوله  
وجب استتاره) أي في الصلة (قوله في نحو قولك الخ) وتقول في نحو ضمير بني ان أخبرت عن الفاعل الضارب  
أنت فيسترفعل الصلة لانه لال وأنت خبرها أو عن المفعول فان قلنا بقول الجمهور وأنه يجب كون الخلف  
عائداً مطلقاً قلت الضارب أنت أنا فالهاء مفعول عائدة على ال وأنت مرفوع الصلة أبرز لانه لكونه لغير ال

ضمير ال وجب استتاره في نحو قولك بلغت من أخوك إلى الزيد رسالة ان أخبرت عن المتأخر قلت المبلغ من أخوك إلى الزيد  
رسالة أنا كان في المبلغ ضمير مستتر لانه في المعنى لال لانه خلف من ضمير المتكلم وأل لانه كالم لان خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر  
وان أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال وجب إبراز الضمير وانفصاله لجر بيان رافعه على غير ما هو له تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ  
أنا من مالى الزيد رسالة أخوك وعن الزيد المبلغ أنا من أخوك إليهم رسالة الزيدون وعن الرسالة المبلغ أنا من أخوك الخ  
الزيد رسالة المبلغ حال من الضمير في هذه الامثلة

لأنه فعل المتكلم وال فيه غير المتكلم لأنها نفس الخبر الذي أخرته فأنافعل المبالغ وضغير الغيبة هو العائد وكذا انفعول مع ضمير الغيبة فتقول في الاخبار عن ضمير الغائب الفاعل ٣٨ من نحو زيد ضرب جاريته زيد الضارب جاريته هو في الضارب ضمير آل مستتر

وأنا خبر آل أو بقول غيرهم أنه تجوز المطابقة بين الخلف والخبر عنه في الخطاب ومثله التكلم قلت الضارب أنت أنا (قوله لأنه فعل المتكلم) أي لأن مضمونه وهو التبليغ أولانه متضمن فعل المتكلم (قوله من نحو زيد ضرب جاريته زيد الخ) فان قلت هذا مخالف لظاهر كلامهم من وجهين أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل والثاني قولهم أن الخبر به يكون مبتدأ والخبر عنه يكون خبراً والضمير بها من جملة الخبر فالجواب أنه لا شك لأن معنى تقدم الفعل تقدمه في الجملة التي يقع فيها الاخبار لا تقدمه في أول كل شيء متكلم به وأما الثاني فواضح لأن الضار بها مبتدأ وهو فاعل وجاريته خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره خبر عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرج عن أن يكون مبتدأ قاله ابن هشام (قوله وغيرها) أي الذي وفروعه (قوله وأما الخبر فبغير خلاف) ظاهر سياقه أن مراده خبر كان وعبارة السيموطي في الجمع والاصح حوازا الاخبار عن خبر باب كان الجامد كما يجوز في خبر المبتدأ وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف فتقول الذي كان زيدا أو كانه زيدا أخوك والذي زيده وأخوك والذي أن زيدا وأخوك والذي ظننت زيدا أياه أو ظننته زيدا أخوك ومعه في كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو أن أو ظن وفي مرفوع نحو عسى من جوامد أفعال المقاربة لعدم صحة وقوعها صلة بخلاف المتصرف ككاد فيجوز الذي كاد يضرب عمرا زيد ويجوز في كل من المنعطفين بغير أم وفي باقي التوابع مع المتبوع اه باختصار (قوله والصحيح الجواز) أي جواز الاخبار عن الخبر مطلقا مشتقا أو جامدا وقيد السيموطي بالجامد كما تقدم في عبارته (قوله وعن الظرف المتصرف الخ) وكذا عن المفعول لأجله ويقرن ضمير باللام فتقول الذي ضربت زيدا لأنه التأديب وعن المفعول معه فتقول في الاخبار عن الطيالة من جاء البرد والطيالة التي جاء البرد وياها الطيالة وعن المصدر المخصص لا المؤكد فتقول في قام زيد ديا ما حسنا أو قيام الأمير الذي قام زيد قيام حسن أو قيام الأمير على الاصح في المسائل الثلاث كما في الهمع

### والعدد

هو ما سوى نصف مجموع حاشية القمر يمين أو البعيدتين على السواء كالاثنتين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قبل الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا اللفاظ الدالة على العدد وتصريح (قوله ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم بقل لأن المراد به مجرد لفظه أو لتضمنين قل معنى اذكر وبالتاء متعلق بقل وكذا العشرة واللام بمعنى الى والغاية داخله أو بالرفع مبتدأ وبالتاء متعلقه وقل خبره على تقدير قلته وخرج واحد واثنان وواحدة واثنان فهي جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما في هذا الحكم وتختلفا أيضا في أنها لا تضاف الى العدد فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلين لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما اه توضيح وأما قوله فنه ثلثا حظا فضرورته شاذة والقياس حفظ لثان قاله الشارح (قوله في عدما) أي معدود (قوله في الضد جود) بقي عليه أن يقول وسكن الشين وإنما حذف التاء من عدد المؤنث وأثبت في عدد المذكر لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمر وأمة وفرة فالاصل أن تكون بالتاء متوافق نظرها فاستحب الأصل مع المذكر لتقدم مرتبة وحذفت مع المؤنث فقلت آخر مرتبة تصريح (قوله ولو محازا) راجع لكل من قوله مذكر وقوله مؤنثة ومن المحاز ما في الآية التي مثل بها (قوله هذا إذا ذكر المعدود) أي بعد اسم العدد فلو قدم وجعل اسم العدد صفة جازا إجراء القاعدة ونزها كما لو حذف فتقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي عن التمام فحفظها فانها عز بترشح الكافية للسيد الصفوي (قوله فان قصد ولم يذكر الخ) أطلقه تبع الجماعة وقيد السبكي عا إذا كان المعدود المحذوف لفظ أيام وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب (قوله ويجوز أن تحذف التاء في المذكر) يمكن أن يوجه بان في حذف المعدود ما فيها مناسبات مراعاة الإيحاء في لفظ العدد أيضا اه سم وهل يجوز اثباتها حيث ثبت في المؤنث

تجربانه على ما هو له فان أخبرت عن الجارية قلت زيد الضاربها وجاريته فلا ضمير في الضارب بل فاعله الضمير المنفصل تجربانه على غير ما هو له فحقايقه يجوز الاخبار عن اسم كان بال وغيرها فتقول في نحو كان زيد أخاك الكائن أو الذي كان أخاك زيد وأما الخبر ففيه خلاف والصحيح الجواز نحو الكائنة أو الذي كانه زيد أخوك وإن شئت جعلته منفصلا فقلت الكائن أو الذي كان زيدا وأخوك وعن الظرف المتصرف فجاء مع الضمير الذي يخلقه في كقولك مخبر عن يوم الجمعة من صحت يوم الجمعة الذي صحت فيه يوم الجمعة فان توسعت في الظرف وجعلته مفعولا به على المحاز جئت بخلفه مجردا من في فتقول الذي صحت يوم الجمعة واعلم ان باب الاخبار طويل الذيل فليكنف بما تقدم والله أعلم

### والعدد

(ثلاثة بالناء قل للعشرة في عدما أحاده مذكره في الضد) وهو ما أحاده مؤنثة ولو محازا (جود) من التاء نحو

مضمرها عليهم سبع ليل وثمانية أيام هذا إذا ذكر المعدود فان قصد ولم يذكر في اللفظ فالصحيح أن يكون كاللوح كرفق قول صحت خمسة تر يدأيا وسرت خمسة تر يدأيا إلى ويجوز أن تحذف التاء من المذكر ومنه وأتبعه بست من شوال أما إذا لم يقصد معدود وانما قصد العدد المطابق كانت كلها بالناء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف

لأنها أعلام خلافا لغيرهم وأما ادخال أعلام في قولهم الثلاثة نصف الستة فكذلك هو ٣٩ على بعض الأعلام كقولهم الألهة وهو اسم من

أسماء الشمس حين قالوا  
الالهة وكذلك قولهم  
شعوب والشعوب للمنتفعين  
وهذه لم يشعها كلامه وشمل  
الأوليين في تنبيهات  
\* الأول في فهم من قوله  
ما أحاده أن المعبرين  
الواحد وتأنبه لا تذكري  
الجمع وتأنبه فيقال ثلاثة  
جماعات خلافا للبعدين  
فإنهم يقولون ثلاث  
جماعات فيعتبرون لفظ  
الجمع وقال الكسائي تقول  
مررت بثلاث جماعات  
ورأيت ثلاث محلات بغير  
هاء وان كان الواحد  
مذكرا أو قاس عليه ما كان  
مشكلا ولم يقل به الفراء  
الثاني اعتبار التانيث في  
واحد المعدود أن كان  
اسما فيلفظه تقول ثلاثة  
اشخص قاصد نسوة وثلاث  
أعين قاصد رجال لأن لفظ  
شخص مذكر ولفظ عين  
مؤنث هذا ما لم يتصل  
بالكلام ما يقوى المعنى أو  
يكثريه تصد المعنى فإن  
انصل به ذلك حاز مراعاة  
المعنى فلا أول كقوله  
ثلاث شخص كعبان  
ومعصر \* وقوله  
وان كلابا هذه عشر ابطن  
وأنت برى من قبائلها  
العشر  
وجعل منه في شرح  
الكافية وقطعناهم اثني  
عشرة أسباطا أم قال  
فيذكر أم ترجحكم

نقل الاسقاطي عن بعضهم المنع ومقتضى ما مر عن الصفوى الجواز (قوله لأنها أعلام) أي مؤنثة والظاهر  
أنها أعلام أحناس كإفاله شيخنا وتبعه البعض (قوله فكذلك هو على بعض الأعلام الخ) لعلها في هذه الأعلام  
للح فتكون ال في الثلاثة والستة للوصفية العارضة فتأمل (قوله الألهة) كمبادئة ممنوع من الصرف للعلمية  
والتأنيث (قوله شعوب) يفتح الشين المججمة وضم العين المهملة آخره موحدة من شعب القوم من باب نفع أي  
فرقةم لأنها تفرق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضا فهو من الاضداد كذا في المصباح (قوله وهذه) أي  
صورة عدم قصد معدود لم يشعها كلامه لقوله في عدم أحاده مذكور حديث أضاف المعدود إلى المعدود وقوله  
وشمل الأوليين أي ضرورة ذكر المعدود وصورة حذفه إدم اشتراط التلفظ بالمعدود (قوله وقال الكسائي  
الخ) حاصله أن الكسائي كما يبعد ادبين وانما لم يقل خلافا للبعدين والكسائي مع أنه أحصر لأنه قصد حكاية  
كلام الكسائي (قوله اعتبار التانيث) أي والتذكير بقرينة التمثيل (قوله ان كان اسما) أي جامدا بقرينة  
مقابلته بالصفة فيما يأتي (قوله فيلفظه) ظاهره أن ذلك على سبيل الوجوب ويخالفه ما نقله السيوطي عن  
ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا أو معناه مؤنثا أو بالعكس فإنه يجوز فيه وجهان أحدهم ويخالفه  
أيضا ما في التسهيل وشرحه للدما ميني وعبارة التسهيل تحذف ناء الثلاثة وأخواتها ان كان واحدا المعدود  
مؤنثا المعنى حقيقة أو مجازا قال الدما ميني استفيد منه أن الاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة  
طلحات بالناء ثم قال في التسهيل وربما أول مذكر مؤنث ومؤنث مذكر كخفي بالمعدود على حسب التأويل  
ومثل الدما ميني الأول بخو ثلاث شخص تريد نسوة وعشر ابطن تريد قبائل والثاني بخو ثلاثة أنفس أي  
اشخاص وتسعة وقائع أي مشاهد فتأمل وبما ذكره الشارح رد ما استدلل به بعض العلماء في قوله تعالى ثلاثة  
قرو باربعة شهداء على أن الأقراء الاطهار لا الحبيض وعلى أن شهادة النساء غير مقبولة لأن الحبيض جمع  
حيضة فلأريد الحبيض لثلاث ولأريد النساء لثلاث باربع ووجه الرد أن الاعتبار هنا باللفظ ولفظ قرو  
وشهد مذكر بس (قوله تقول ثلاثة اشخص قاصد نسوة) وكذا إذا كنت قاصدا رجال ولم ينبه على ذلك لأنه  
على الأصل اذ هو جار على اللفظ والمعنى مما قاله الشخص يستوى فيه المذكر والمؤنث وإذا أعيد الضمير عليه انما  
يعود مذكرا فلذلك يؤنث العدد إذا أضيف الى جمعه سواء أريد به مذكر أو مؤنث حفيد (قوله وثلاث أعين  
قاصد رجال) وكذا إذا قصد النسوة ولم ينبه عليه لأنه على الأصل كما مر (قوله ما لم يتصل بالكلام) مراده  
بالكلام ما يشمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس (قوله أو يكثريه الخ) معطوف على يقوى المعنى (قوله حاز  
مراعاة المعنى) في التوضيح أن ذلك ليس قياسا وهو خلاف ما تقدم عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه  
مذكرا أو معناه مؤنثا أو بالعكس يجوز فيه وجهان أي ولولم يكن هناك مرجح للمعنى وخلاف ما تقدم عن  
التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل (قوله كعبان ومعصر) الكعبان الحاربان حين يبدون ثدييهما للثغور  
والمعصر الحاربان أول ما تدرك ومهيت معصر الدخول في عصر الشباب قاله الخليل تصرح (قوله عشر  
أبطن) أي قبائل فاقباس عشرة أبطن لأن البطن مذكر بحسب اللفظ لكنه راى المعنى وهو القبيلة لوجود  
ما يقوى المعنى وهو هذه قبائلها (قوله وجعل منه في شرح الكافية الخ) مبنى على أن أسباطا تعين ويرد عليه  
أنه جمع وتعين مثل هذا العدد مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلا كما سبذ كرهه الشارح (قوله منه) أي عماروى  
فيه المعنى لا اتصاله بما يقوى المعنى لا بقيد كونه مما نحن بصدده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما فافهم (قوله ترجح  
حكم التانيث) ولولا ذلك لقلل اثني عشر أسباطا لأن السبط مذكر أه مرادى أي وواحد واثنيان يذكران  
لأن كبر المعدود يؤنثان لتأنيثه على خلاف قاعدة ثلاثة إلى عشرة كما مر (قوله بدلا من اثني عشرة) أي  
واما صفته والتعريف محذوف أي فرقة وعليه لا يكون ذلك مما نحن فيه لأن المعدود محذوف ومؤنث اللفظ  
والمعنى (قوله ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لأنه كان القياس ثلاث أنفس لأن النفس مؤنثة لكنه راى  
المعنى وهو مذكر كره كثيرا استعمال النفس في الانسان وقوله \* وثلاث ذود الذود من الأبل \* من الثلاثة إلى

التانيث لكنه جعل أسباطا في شرح التسهيل بدلا من اثني عشرة وهو الوجه كما رأيت في الثاني كقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود فان النفس  
يكره استعمالها مع ذواتها وان كان صفة في وصفها المنوي لا بها المنقول عشر أمثالها

العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه (قوله أي عشر حسنات) ولولا ذلك لقبل عشرة لأن المثل مذكر  
 (قوله ربعات) بفتح الباء جمع ربعة يسكنونها يوصف به المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أي  
 لا طويل ولا قصير تصرح (قوله ثلاثة دواب الخ) وقال بعض العرب ثلاث دواب لانها جرت مجرى الاسماء  
 الجامدة مرادى (قوله فالعبرة بمجالهما) أي فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيرا وتأنيدا (قوله عكس ما يستحقه  
 ضميرها الخ) اعترضه شيخنا بان الشارح ذكر في بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتأنيث  
 والتأنيث وظاهره يخالف ما ذكره هنا من أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير وواجب التأنيث وجائزهما ومنشؤه  
 توهيم رجوع الضمير في قول الشارح في بحث الكلام يجوز في ضميره الخ إلى مطلق اسم الجنس الجمعي وليس  
 كذلك بل إلى الكلام كحقيقته هناك وحيدته فلا يخالف أصلا ومن الجائز أن البعض جزم هناك بوجوع  
 الضمير إلى الكلام ورد على من أوجه إلى مطلق اسم الجنس الجمعي حيث قال قوله يجوز في ضميره أي الكلام  
 كما هو الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعي لأن منه ما يجب في ضميره التذكير كالغنم وما يجب فيه التأنيث  
 كالبيط وما يجوز فيه الأمران كالبحر والكلمة فافهمه بعض أرباب الحواشي من رجوع الضمير إلى مطلق اسم  
 الجنس الجمعي وبني عليه ما بنى أي من الاعتراض على الشارح في إطلاقه الجواز غير سديد اه تمسنى هذا  
 هنا فتابع شيخنا في الاعتراض بالتأنيث وزاد في التقول على الشارح حيث قال ما ذكره في اسم الجنس هنا  
 خلاف ما ذكره في بحث الكلام من أن اسم الجنس مطلقا يجوز في ضميره الوجهان اه باختصاره هذا  
 وقال الدماميني نقلا عن ابن هشام المؤنث من اسم الجنس النخل والبيط ولأن التلحظ لهما لاني اما واجب  
 التذكير وهو وستة الموز والغبب والسدر والرطب والقمح والكلمة وما فيه لغتان وهو بقية الالفاظ اه وفيه  
 مخالفة لما روي في الكلام والنخل في كلامه بالخاء المهملة تذكرا بعد ان النخل بالخاء المعجمة فيه التذكير والتأنيث  
 وجه ما ورد القرآن بقي أن ظاهر ضميره أن اسم الجمع مذكر دائما وليس كذلك ففي الجمع أن منه المذكر  
 كقوم ورهط ونفسر والمؤنث كابل وتقدم في بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير كقوم ورهط  
 وواجب التأنيث كابل وخمير وجائزهما كركب وممثل الدما ميني لاسم الجمع المؤنث بالنسوة والابل  
 والذود وفي الفارسي في باب التأنيث أن الابل تذكروا وتؤنث وفي التصريح عن ابن عصفور أنه ان كان لمن  
 يعقل لحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل لحكمه حكم المؤنث كالجمال والباقر اه  
 وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل لأن نحو النساء والنسوة والجماعة أسماء جمع لمن يعقل وليس حكمها  
 حكم المذكر ولأن الجمال مذكر في قول الشاعر \* رعبا الجمال المؤنث فيهم \* وفي الفارسي نقلا  
 عن الصحاح أن قوما ورهطا ونفرا جمعا ولا تمييز بين ذكر وتؤنث فتأمل (قوله ثلاثة من القوم) هذا  
 من اسم الجمع وقوله وأربعة من الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع (قوله بالنساء) كذا في  
 التوضيح وقال ابن المصنف تقول عندي ثلاث من الغنم بحذف التاء لأن الغنم مؤنث اه وهو ما ذكره  
 الجوهرى وغيره وبه يرد كلام الشارح كالتوضيح أفاده ذكر ما يدل له اذ نفشت فيه غنم القوم وفي الفارسي  
 في باب التأنيث أن الغنم تذكروا وتؤنث وهو مقتضى ما نقله الدماميني عن ابن هشام وقد أسلفناه آنفا (قوله  
 التذكير) أي ملاحظة للفظ أو معنى الجمع والتأنيث أي ملاحظة لمعنى الجماعة قال السيوطي والمذكر  
 في وجوب تذكير البعض ووجوب تأنيث البعض وجواز الأمرين في البعض انما هو السماع أي فلا يرد  
 أن الملاحظين مكنتان في الجمع (قوله هذا) أي اعتبارا حال لفظ اسم الجنس واسم الجمع تذكيرا وتأنيدا  
 (قوله مالم يفصل بينه) أي اسم الجنس أو اسم الجمع وهذا الذي صادق بعدم ذكر الصفة أصلا وذكورها مؤخره  
 عنهما (قوله والافالمراعى هو المعنى) أي وجوبه وخالف في الوجوب بعض المتأخرين ولك أن تقول مالم يفرق  
 بين هذا وبين ما روي في الجمع المضاف إليه العدد اذا اتصل به ما يقوى المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم وجوب  
 اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التأخير ذكرها (قوله هو المعنى) أي معنى المعدود (قوله أو يكن)  
 عطف على يفصل (قوله ولا أثر لوصف المتأخر) كذا لا أثر لوصف الذي لا يدل على المعنى نحو ثلاث  
 حسان من البط فان حسانا مشترك بين الذكور والاناث دما ميني (قوله ثلاثة رجلة) بفتح الراء وسكون الجيم

أي عشر حسنات تقول  
 ثلاثة ربعات اذا قصدت  
 رجلا وكذا تقول ثلاثة  
 دواب اذا قصدت ذكورا  
 لأن الدابة صفة في الأصل  
 \* الثالث انما تكون  
 العبرة في التأنيث والتذكير  
 بحال المفرد مع الجمع  
 أمام مع اسمي الجنس  
 والجمع فالعبرة بمجالهما  
 فيعطى العكس عكس  
 ما يستحقه ضميره افتقول  
 ثلاثة من القوم وأربعة  
 من الغنم بالتاء لأنك تقول  
 قوم كثيرون وغنم كثير  
 بالتذكير وثلاث من  
 البط وترك التاء لأنك  
 تقول بط كثيرة بالتأنيث  
 وثلاثة من البقر وثلاث  
 لأن في البقر لغتين التذكير  
 والتأنيث قال تعالى ان  
 البقر تشابه علينا وقرئ  
 تشابهت هذا مالم يفصل  
 بينه وبين العدد صفة دالة  
 على المعنى والافالمراعى  
 هو المعنى أو يكن تأنيثا  
 عن جمع مذكرا فالأول  
 نحو ثلاث انات من الغنم  
 وثلاثة ذكور من البط ولا  
 أثر لوصف المتأخر كقولك  
 ثلاثة من الغنم انات  
 ثلاث من البط ذكور  
 \* والثاني نحو ثلاثة رجلة  
 فرجلة اسم جمع مؤنث  
 لأنه جاء تأنيثا مع تكبير  
 راجل على أرجال

فذكر عدده كما كان يفعل بالمتنوب عنه \* الرابع لا يعتبر أيضا اللفظ المفرد إذا كان علما فتقول ثلاثة الطلحات وخمس الهندات \* الخامس إذا كان في العدد واثنان التذكير والتأنيث كالحال حاز الخذف والاشبات تقول ثلاث أحوال وثلاثة أحوال اه (والمميز جحر \* جمع اللفظ قلة في الاكثر) أي مميز الثلاثة وأخواتها لا يكون الا بحرف ورافان كان اسم جنس أو اسم جمع جرح عن نحو فخذ أربعة من الطير ومرت ثلاثة من الرهط وقد يجرب بإضافة العدد نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيمادون ٤١ خمس ذود صدقة وقوله ثلاثة أنفاس

ونسلات ذود والصحيح قصره على السماع وإن كان غيرهما فبإضافة العدد اليه وحقه حينئذ أن يكون جمعا مكسرا من أبنية القلة نحو ثلاثة أعبد وثلاث أم وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للفرد وذلك إن كان مائة نحو ثلثمائة وسبع مائة وشذ في الضرورة قوله \* ثلاث مشين للملوك وفي بها \* ويضاف لجمع الصحيح في ثلاث مسائل \* أحدها أن يميل تكسر الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات \* والثانية أن يجاور ما أهل تكسيره نحو سنبلات فانه في التنزيل مجاور لسبع بقرات \* والثالثة أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سماعات فيحوز لقلة سماعات ويجوز ثلاث سماعات أيضا بل المختار في هاتين الأخيرتين الصحيح ويتم في الأولى لاهمال غيره فان كثرة استعمال غيره ولم يجاور ما أهل تكسيره لم

أي مشاة قال المرادى ومثله ثلاثة أشياء فوزن أشياء فعلا نائب عن جمع أفعال فاشياء وان كان مؤنثا لكن لما ناب عن جمع مذكر وجب اثبات التأنيث فيه اه وقوله فوزن أشياء فعلا أي بحسب الأصل قبل القلب المكاني إذا أصل أشياء شيئا فاستقلوا هزتين بينهما ألف فقدما الأولى التي هي اللام فصارت أشياء فوزن لفعلاء وهذا هو الصحيح من خلاف فيها (قوله فذكر عدده الخ) يحتمل أن الكاف مخففة من الذكر والمعنى فذكر عدده على الوجه الذي يفعل به مع المتنوب عنه ويحتمل أنها مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده بتذكير العدد هنا جله بالأشياء التأنيث على أن المعدود مذكر (قوله لا يعتبر أيضا الخ) أي كما لا يعتبر لفظ المفرد في اسمي الجنس والجمع وقوله لفظ المفرد أي بل يعتبر معناه (قوله وخمس الهندات) فقد اعتبرت معنى المفرد للفظه الذي هو مذكر وأما قول البعض تبعنا الشيخنا قد يقال هذا فيه مراعاة للفظ والمعنى معا فمنوع (قوله والمميز جحر) أي أن لم يكن موصوفا ولا صفة فالأول نحو أبواب خمسة والثاني نحو خمسة أبواب والاحسن في الثاني أن يكون عطف ببيان لجوده ولم يكن العدد مضافا إلى مستحقه نحو خمسة زيد لأنه قد عرفها وميزها فلا تحتاج إلى تمييز ولم يرد بها حقيقة نحو ثلاثة نصف ستة ووجه الجربائه لما كثر استعماله أثر واجرا المميز بالإضافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين وكونه جمعا للطائفة بين العدد والمعدود وكونه لقلة للطائفة أيضا لقلة المعدود يسر بخذف يسير وقوله والاحسن في الثاني أن يكون عطف ببيان لعله لم يوجب كونه عطف ببيان لامكان تأويل أبواب عشق كان يقال مائة أبواب وقوله لأنه قد عرفها أي لأنه لا يقال خمسة زيد إلا لمن عرف زيدا وخسته كما سبأني عن الدماميني (قوله فان كان اسم جنس الخ) صنيعة يقتضي دخول هذا في المتن وفيه نظر لأنه وإن أمكن حمل الجمع على مفهوم الجمع فيشمل ذلك لكن قوله بلفظ قلة لا يناسب الإجماع سم (قوله من الرهط) هو من الثلاثة إلى العشرة وليس له واحد من لفظه زكر يا (قوله مكسرا) لأن ألفاظ العدد أقرب إلى جمع التكسير لفظا فتحصل المطابقة لفظا (قوله من أبنية القلة) التي هي أفعلة وأفعل وأفعال وفعلة وأما جمعا التصحيح فتحكم ما حكم جمع القلة إلا في هذا الموضع فلا يميز بهما العدد قاله الفارسي وغيره (قوله وثلاث أم) بمدا مزة وتخفيف الميم مكسورة جمع أمه على وزن أفعول وأصله أي قلبت الهجزة ألفا ثم ضمة الميم كسرة ثم أعل اعلال قاض هذا هو الصواب وأخطأ من ضبطه بتشديد الميم (قوله ان كان) أي المميز مائة لأن المائة جمع في المعنى نهرج (قوله ثلاث مشين للملوك وفي بها) تمامه \* ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم \* فثلاث مبتدأ ووجه وفي بهار دائي خبر وأراد بالرداء السيف وقيل هو على حقيقة قلة لأنه يفخر بذلك حيث رهن رداءه بالديارات الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا في المعركة وكانت دياناتهم ثلث مائة بغير فروع رداءه بالديارات الثلاث وقوله وجلت بالتشديد يعني جلست بالتخفيف وفاعله ضمير ردائي وأراد بوجوه الأهاتم أعيانهم والأهاتم جمع أهتم وهم بنو سنان الأهممى بذلك لأنه كسار ثنيته كذا في العيني ومثني بكسر الميم أفصح من ضمها (قوله نحو سنبلات) فلم يقل سبع سنبال لمجاورته لسبع بقرات (قوله بل المختار الخ) اضرب انتمالي عن قوله فيحوز لقلة سماعات (قوله نحو ثلاثة أجدين وثلاث زينات) أي فالسكندر ثلاثة أحامد وثلاث زينات (قوله ولكنه شذ قياسا) بأن خالف القواعد أو بما عاين ندر استعماله في لسان العرب (قوله فان جمع قرء بالفتح الخ) يرد عليه أن الأول ما في المرادى من أن بعضهم ذكر أنه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذا الثاني أن القرء بالفتح بناء قلة مطرد وهو أقر وفان أفعل مطرد في فعل بفتح القاف وسكون العين إذا كان صحيحا كما هنا وعبارة ابن

\* ٦ - (صمان) - رابع \*

يضاف اليه الاقليل نحو ثلاثة أجدين وثلاث زينات وإضافة إلى الصفة عنه ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالاحسن الاتباع على الذمت ثم النصب على الحال ويضاف لانهاء الأكثر في مسئلتين \* أحدها أن يميل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم \* والثانية أن يكون له بناء قلة ولا كنه شذ قياسا أو سما عاين نزل ذلك منزلة المعدوم \* فالأول نحو ثلاثة قرء وفان جمع قرء بالفتح على أقرع شاذ



دينار و ألف عدد وألفا  
أمة وثلاثة آلاف فرس  
(ومائة بالجمع نزار قد  
ردف) في قراءة حمزة  
والكسائي ثلثمائة سنين  
(ونبيه) شذم  
المائة بمفرد منصوب  
كقوله إذا عاش الفتي  
مائةين عاما فلا يقاس  
عليه وأجاز ابن كيسان  
المائة درهما والآلاف  
دينارا (وأحد اذكر  
وصلته بعشر) مجردا  
من التاء (مركبا) لهما  
(قاصد معدود ذكر)  
نحو واحد عشر كوكبا  
وهزة أحد مبدلة من  
واو وقد قبل واحد  
عشر على الأصل وهو  
قليل وقد يقال واحد  
عشر على أصل العدد  
(وقبل لدى التأنيث  
احدى عشره) امرأة  
بأبواب التاء وقد يقال  
واحدة عشرة (والشئ  
فيها عن سبع كسره) أى  
مع المؤنث فيقولون  
احدى عشره وأنتما  
عشرة بكسر الشين  
وبعضهم يفتحها وهو  
الأصل الآن الأنصح  
التسكين وهو لغة الحجاز  
وأما في التذكير فالشئ  
مفتوحة وقد تسكن  
عين عشر فيقال أحد  
عشرو كذلك أخواته  
لتنو إلى الحركات وبها  
قرأ أبو جعفر وقرأه بيرة  
صاحب حفص اثنا عشر

الناظم وإن لم يمل يعنى جمع القلة المفرد المبرز جى به يعنى بالمبرز جمع قلة في الغالب نحو ثلاثة أجبل وخمس  
آ كم وقد يجاء به جمع كثره كقوله تعالى والمطلقات تبرصن بانفسهن ثلاثة قروء مع جى الاقراء اه (قوله  
ثلاثة شسوع) بمجمة فمهمة جمع شسوع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سبور العمل تصريح (قوله ومائة والالف)  
أى هذين الجنس من الشاملين لمفردهما ومثناهما وجمعهما كما يؤخذ من تعدد الامة سواء كان الجمع بصيغة  
الجمع نحو مئى رجل وثلاثة آلاف رجل أو باضافة ثلاثة فيا فوق الهمزة نحو ثلثمائة رجل واحد عشر ألف رجل  
ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتمارا بلفظ مائة ولفظ ألف (فائدة) قال في التسهيل واختص الالف  
بالتيميز به مطلقا ولا يميز بالمائة الأثلاث واحدى عشرة وأخواتها اه نحو مائة ألف واحد عشر ألفا  
وعشرون ألفا واحد وعشرون ألفا وثلاثمائة وخمسمائة واحدى عشرة مائة وخمس عشرة مائة (قوله والالف)  
أل من الحكاية لامن المحكي إذا ليجوز الالف رجل مثلا قال الفارضى وأما دخول أل على المضاف في قول  
أى هريرة رضى الله تعالى عنه فلما قدم جاءه بالالف دينار فقل زائدة وقيل تقديره بالالف ألف دينار فخذف  
ألف وهو بدل من الالف (قوله للفرد أضف) لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة  
والافراد لانها امشتملة عليهم ما أخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر  
مائة وهى تميز عن فرد مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت منه اه تصريح وقوله فاخذت الخ وجهه  
أن هذا أخف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين اه سم وقال الدماميني أما كونه مفردا مع أن  
القساس جمه كما جمهوه في ثلاثه دراهم للعلمة المتقدمة ولانه عدد في معناه كثره فكبره واجمع بميزه لئلا ينعضم  
الثقل اللفظي الى الثقل المعنوي (قوله وفي قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين) أى باضافة مائة الى سنين  
ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذ هى تشير للعشرات كما أن العشرة تشير للأحاد وقيل من وضع الجمع موضع  
المفرد وقر الباقون بنون مائة على جعل سنين بدلا أو عطف بيان لا يميز الثلاث بالزم الشذوذ من وجهين جمع  
تيميز المائة ونصبه قاله الدماميني وقال في التصريح لانه يقتضى أنهم أقل مالم يثووا تسعة مائة قاله الموضع في الحواشي  
اه وسبقه الى هذا أبو الهيثم الزجاج قال ابن الحاجب ووجهه أن مئة المائة واحد من المائة فاذا كان كذلك  
وقلت سنين فيكون سنين واحدة من المائة وهى ثلثمائة وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون تسعة مائة وهذا وارد  
أيضا على قراءة حمزة والكسائي اذ سنين عندهما تميز لا غير وان كان مجرورا ثم أجاب ابن الحاجب بأن ما ذكر  
انما يلزم اذا كان التميز مفردا أما اذا كان جماعا كما هو الأصل لما مر فاقصد فيه كاقصد في وقوع التميز جماعا في  
نحو ثلاثة أثواب ويمكن أن يجاب أيضا بأن المحل لما كان للمفرد لكونه المقيس فيه كان الجمع الحالي في ذلك المحل  
في حكم المفرد بان أراد منه الجنس المتيقن تحققة في واحد فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذور  
فتأمل (قوله اذا عاش الفتي مائتين عاما) تمامه نقد ذهب اللذاذة والفتاء (قوله واحد اذكر الخ) لما تكلم على  
العدد المضاف شرعى في المركب فقال واحد اذكر الخ (قوله مركبا) بكسر الكاف أى حال كونك مركبا ويجوز  
أن يكون بفتح الكاف حالا من عشر أى مركبا مع أى مع أحد انتهى سندوى والى الاول جنح الشارح لكونه  
أنسب بما بعده (قوله وهزة أحد الخ) كذا هزة احدى الا أن الاول شاذ لا يزم غالبا والثانى مطرد على الاصح  
كاشاح وكاف ولهذا ثبت هو على الأصل في احد فقالوا واحد ولم يبنهوا عليه في احدى انتهى تصريح والف احدى  
للتأنيث عند الأكثرين وقيل للاحقاق وزال التنوين في احدى عشر لتركيب فتقول في العطف احدى  
وعشرين بالتنوين نقله ابن هشام وفي الفارضى عن ابن بابشاذ أن أحد المنقلبة هزتها عن واو المسقمة في  
العدد هى التى في نحو قولك كل أحد في الدار وجمعها آحاد وأما التى تستعمل بعد النفي نحو ما جاءنى من أحد  
فهمزتها أصلية غير مبدلة ولا تجمع ولا تستعمل في العدد ولا في التأنيث (قوله احدى عشرة) ولا تستعمل  
احدى الامركبة أو معطوفا عليها أو مضافة نحو وانها احدى الكبرز كرا (قوله وقد تسكن عين عشر) أى في  
المذكر كما صرح به في بعض النسخ قال الدماميني فان قيل كيف جاز تسكين فاء الاسم قلنا اذا جاز تسكين هاء  
هو وهى بعد الواو والفاء فهذا أحدر (قوله لتوالى الحركات) ولا فائدة للمبالغة في الامتزاج دماميني  
(قوله وأما مع غير أحد واحد احدى) أى من اثنين واثنين الى تسعة وتسع وقد ر الشارح اما لأجل الفاء

في قوله فاعل ويحتمل أن الفاعل زائدة قال سم بين المصنف بهذا أي بقوله ومع غير أحد واحد الخ حكم العشرة  
 اذ اركبت مع التسعة فادونها ثم بين بقوله الآتي ولثلاثة وتسعة الخ حكم التسعة وما تحتها اذ اركبت معها العشرة  
 (قوله قصدا) قال شيخنا والبعوض حال بمعنى مقتصدا أي عادلا وهو غير ممتنعين لجواز أن يكون مفعولا مطلقا على  
 حذف مضاف أي فعل قصدا أي اقتصادا بل هذا أولى لما سر غير مرة أن يحكي المصدر حالا وإن كثرة ما يحكي (قوله  
 فحذف التاء في التذكير) كراهة اجتماع علامتي تأنيث فيما هو كالجملة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة (قوله  
 ان ركب) أي مع العشرة (قوله وأول عشرة الخ) اعترض الفارسي وغيره هذا البيت بأنه قد علم من قوله ومع غير  
 أحد واحد إلى آخر البيت فانه علم منه كون اثني عشر واثنتي عشرة وقد يقال انما صرح به دفعا لتوهم أن  
 اثنتين في حال تركيبه مع العقد كالثلاث في فوق في هذه الحالة فيجوز من التاء عند التأنيث وتلقاه عند التذكير  
 قال الدماميني في إحدى عشرة واثنتي عشرة سؤال مشهور وحاصله أن الجمع بين علامتي تأنيث فيما هو كالجملة  
 الواحدة وجوابه أن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولذلك تستغني في جميع التصحيح والتكسير بخلاف  
 التاء اذ قالوا اجلي وجملات وجمالي وجفنة وجفنت وجفان وأما اثنتان فبني على التاء اذ لا واحد له من لفظه  
 فكانت كالاصل (قوله اذا انني الخ) لف ونشر مرتب (قوله تشا) مضارع شاء قصره للضمر ورة وقال المكي  
 ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو خالدة (قوله والياء) أي في اثنتين واثنتين (قوله  
 مطلقا) أي في الاحوال الثلاثة (قوله أما العجز) أي عجز العدد المركب سواء كان اثني عشر واثنتي عشرة  
 أو غيرها (قوله تضمنه معنى حرف العطف) أي الواو اذ الاصل قبل التركيب أعطيت خمسة وعشرة مثلا  
 فحذف الواو وركب العددان اختصارا ودفعنا ما يتبادر من العطف من أن الاعطاء دفعتان قاله الدماميني فان  
 ظهر العطف منع التركيب والبناء لفقد مقتضى كقوله \* كان بها البدر ابن عشر وأربع \* وانظر اذ لميز  
 كيف يكون التمييز حينئذ وزعم أبو حيان أنه أي العاطف لا يظهر الا مع تقدم العقد كالبيت المذكور  
 وليس كذلك فقد أنشد ابن الشجري \* وقربدا ابن خمس وعشر \* اه وقوله وانظر الخ الذي يظهر أن  
 التمييز حينئذ جمع مجزوء كتمييز ثلاثة إلى عشرة ولله بعض اعتراض على هذه العلة لا معنى له فانظره ان أردت  
 التحجب (قوله وأما الصدر الخ) عبارة الفارسي بنى الصدر لانه كجزء الكلمة (قوله فعلة بناءه وقوع العجز  
 منه) أي من الصدر والجار والجحر ومرتبط بوقوع وقوله موقع ناء التأنيث في لزوم الفتح أي فتح ما قبلها  
 وعندى في هذا التعليل نظر من وجوه الاول أنه كان المناسب أن يقول فعلة بناءه وقوعه موقع ما قبل ناء  
 التأنيث في لزوم الفتح كما لا يخفى على الفطن الثاني أن بناءه بمعنى لزومه الفتح فيؤول التعليل إلى تعليل الشيء  
 بنفسه لانه جعل فعلة لزوم الفتح المشابهة بما قبل ناء التأنيث وعلته المشابهة لزوم الفتح لان وجه المشابهة علة لها  
 وعلته العلة علة الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل ناء التأنيث يقتضي البناء للزم بناء صدر المركب  
 المزجي مع أن فتح صدره فتح بنية لافحة بناء كما ساف تحقيقة في محله الآن يجاب عن هذا بأن في تمييزهم ببناء  
 صدر المركب العددي مساحمة لأن فتحه وان كانت فتحه بنية تشبهه فتحه البناء في اللزوم وفيه بعد لا يخفى وذكر  
 يس اعتراضين آخرين حاصل الاول أن سبب البناء منحصري في شبه الحرف فلا يصح تعليله بما ذكر وأجاب عنه  
 بأن المنصهر في شبه الحرف سبب البناء الاصل في اللزوم للكلمة والبناء هنا عارض للكامنتين بالتركيب مفارق  
 بمفارقه وحاصل الثاني أن آخر الصدر صار وسطا والوسط ليس محلا لأعراب ولا للبناء لم يجب عن هذا ويمكن  
 الجواب عنه بما أحسنه عن اعتراضنا الثالث فتأمل قل يس وانما بني على حركة لأن له حالة أعراب وكانت  
 الحركة فتحه لأن هذا الاسم طال بالتركيب فأثر ما خف الحركات (قوله ولذلك) أي لكون علة البناء الوقوع  
 المذكور أعرب صدر الخ أي لان العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما وهي معدومة في اثني عشر واثنتي عشرة  
 فينعدم بناء الصدر وما ذكره من أعراب صدرهما هو الصحيح والقول بينائهم مردود باختلاف باختلاف العوامل  
 وذلك علامة أعرابه (قوله لوقوع العجز الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأنه علم قوله أعرب بقوله لذلك فلا  
 يصح تعليله ثانيا بقوله لوقوع العجز الخ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل اشتمال من قوله لذلك لا شمار

فعلت في العشرة من  
 التجريد من التاء مع  
 المسد كرواياتها مع  
 المؤنث (فأفعل قصدا)  
 والحاصل أن للعشرة في  
 التركيب عكس ما للاحقة  
 فحذف التاء في  
 التذكير وثبت في  
 التأنيث (ولثلاثة وتسعة  
 وما \* بينهما ان ركبما  
 ما قدما) أي في الافراد  
 وهو شوبت التاء مع  
 المذكر وحذفها مع  
 المؤنث (وأول عشرة اثنتي  
 وعشرا \* اثني اذا انني  
 تشا أو ذكرا) فتقول  
 جاءني اثنا عشرة امرأة  
 واثنى عشر رجلا  
 (واليا لغير الرفع) وهو  
 النصب والجحر (وارفع  
 بالالف) كما رأيت وأما  
 الجزء الثاني فانه مبني على  
 الفتح مطلقا (والفتح  
 في جرائ سواها) أي  
 سوى اثنتي عشرة واثني  
 عشر (أف) أما العجز  
 فعلة بناءه تضمنه معنى  
 حرف العطف وأما الصدر  
 فعلة بناءه وقوع العجز منه  
 موقع ناء التأنيث في لزوم  
 الفتح ولذلك أعرب صدر  
 اثني عشر واثنتي عشرة  
 لوقوع العجز منهما موقع  
 النون وما قبل النون  
 محل أعراب لا محل بناء  
 ولوقوع العجز منهما موقع  
 النون لم يضافا بخلاف  
 غيرهما فيقال أحد عشر  
 ولا يقال اثنا عشر

**تنبيهان** \* الأول قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه بل يعين العطف فتقول خمسة وعشرون ولا يجوز \* وخمسة عشرين وأعله للالباس في نحو رأيت خمسة عشر رجلا فإنه يحتمل خمسة عشر من رجلا وقيل غير ذلك \* الثاني أجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فقولون هذه خمسة عشر ٤٤ واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو خمسة عشر (وميز العشرين) وبابه (للتسعين) (واحد)

منكر منصوب (كأربعين حيناً) وخمسين شهراً ويقدم النيف بحالته أي بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث ثم يذكر العطف معطوفاً على النيف فيقال في المذكر ثلاثة وعشرون رجلاً وفي المؤنث تسع وتسعون نجمة (وميزوا مركباً مثل ما \* ميز عشرون) وبابه أي عفر ومنكر منصوب (فسويهم) نحو واحد عشر كوكباً واثنى عشرة عيناً وأما وقطعناهم اثنى عشرة أسباطاً فأسباطا بدل من اثنى عشرة والتميز محذوف أي اثنى عشرة فرقة ولو كان أسباطاً لتمييز لذكر العددان وأفرد التمييز لأن السبط مذكروا زعم الناطق أنه تمييز وأن ذكر أعمارهم حكم التأنيث \* تنبيهات \* الأول يجوز في نعت هذا التمييز منه ما مراعاة اللفظ نحو عندي أحد عشر درهماً ظاهرياً وعشرون ديناراً باصرياً ومراعاة المعنى فتقول ظاهريه وباصريه ومنه قوله فيهما اثنان وأربعون حلوبة \* سودا وخفافة

عليه الوقوع موقع التاء للمبناء بعلمية الوقوع موقع النون للأعراب فتأمل (قوله قد فهم من كلامه) بمعنى قوله وصلته بعشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشيء في مقام البيان يقتضي الحصر (قوله النيف) بفتح النون وتشديد الياء الماكسورة وقد تخفف كمين وأصله نيوف من نأف ينوف إذا زاد وهو من واحد إلى تسعة بإدخال المبداء والغاية أفاده في التصريح (قوله فإنه يحتمل الخ) هذا لما ينتج الاجمال للالباس (قوله إضافة صدر المركب إلى عجزه) فيكون الصدر على حسب العامل والعجز مجرور لا غير ومنه قول الشاعر  
كلف من عنائه وشقوته \* بنت ثمان عشرة من حخته  
بجر عشرة متوناً فاضى (قوله واستحسنوا ذلك إذا أضيف) أي المركب ولا يخفى أن المضاف في الحقيقة إنما هو عجز المركب فالصدر مضاف إلى العجز والعجز مضاف إلى كاف مخاطب ففي عبارته مسامحة (قوله وميز العشرين للتسعين) \* واحد أجاز الفراء جمع تمييزاً بين عشرين كما في الفارسي وأجاز المصنف في شرح التسهيل عندي عشر ونداهم لعشرين رجلاً عند قصده أن لكل واحد منهم م عشر من كافي السبوطي (قوله واحد منكر منصوب) إنما كان مفرداً لأنه ذكر لبيان حقيقة المعدود وهو محصل بال مفرد المكرة التي هي الأصل ومنه بالتعذر بالإضافة مع النون التي في صورة فن الجمع (قوله أي بثبوت التاء في التذكير الخ) محله في غير اثنين واثنين (قوله معطوفاً على النيف) أي بالواو إذا ريد وقوعهما دفعة واحدة والأفلا مانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة وعشرين أو ثم عشرين إذا قصدا الترتيب مع الفور أو التراخي دما ميني (قوله أي مفرد منكر منصوب) إنما كان مفرداً منكر الماسر ومنه بالامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد لوقيل خمسة عشر عبداً مثلاً فاضى (قوله فسويهم) أي المركب والعشرين وبابه وفائده دفع توهم أن المثلية قبله غير نامية وقد يقع تمييز المركب بجمع إذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى وقطعناهم اثنى عشرة أسباطاً لأن المراد وقطعناهم اثنى عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطاً موضع قبيلة وهذا أحد الأوجه في الآية وسيأتي الباقي (قوله بدل) أي بدل كل من كل ولا بد أن المبدل منه في نية الطرح لأنه أغاي وقد يخرج القرآن على غير الغالب كما في قراءة التنوين في ثلثا ثمانين كما مر (قوله لذكر العددان) أي بخذف التاء منهما وقوله لأن السبط مذ كراهة لقوله لذكر العددان (قوله وأفرد التمييز) ذهب الفراء إلى جواز جمعه وظاهر الآية يشهد له أنه تصريح وترك علة قوله وأفرد التمييز وهي كونه تمييز مركب العلمها من قوله وميزوا الخ (قوله رجع حكم التأنيث) هذا توجيه للتأنيث ويمي توجيه الجمع مع أن القياس الأفراد كما مر سم (قوله في نعت هذا التمييز منهما) أي من المركب وعشرين وبابه وقضيته أن تمييز غيرهما لا يجوز في نعته مراعاة المعنى فقول شيخ الإسلام زكريا في تحريره وهي أي الأوسق الخمسة التي هي نصاب زكاة النبات ألف وستمائة رطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعة ثمانمائة وستمائة وانظر هل مثل النعت بقية التوابع وعلى كونها مثل النعت يجوز أن يكون أسباطاً في الآية بدلا من التمييز المحذوف وهو فرقة على مراعاة المعنى فتدبر (قوله فيها) أي الركائب والخاففة بالحاء المججمة واحدة الخوافي وهي مادون الريشات العشر من مقدم الجناح والاحم بالحاء المهملة الاسود عيني (قوله فيستغنى عن التمييز) لأنك إذا قلت عشرك فقد خاطبت من يعرف العشر من المنسوبة إليه ولا تقول عشر وز بدالان يعرف زيد وعشره كما أنك لا تقول غلام زيدالان يعرف الغلام وز بداداميني (قوله الأعداد المركبة) وكذا غير المركبة كما أنه زيد (قوله الاثنى عشر) أي واثنى عشرة (قوله ولا يقال اثنان) ما لم يكن اثنا عشر علماً والاحزان تضيفه بخذف عشر إذا قصدت تذكير العلم لفقد العلة كما في الفارسي (قوله لئلا يلتبس الخ) صريح في جواز أن يقال اثنان في قصد إضافة اثنين بل تركيب أسقاطي

الغراب الاسم \* الثاني قد يضاف العدد إلى مسحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه عشرون زيد ويقع ذلك بجميع الأعداد المركبة الاثنى عشر فيقال أحد عشر وثلثة عشر ولا يقال اثنى عشر لأن عشر من اثنى عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر فلا تجماع بالإضافة ولا يقال اثنان لئلا يلتبس بالإضافة اثنين بل تركيب

في الثالث حكم العدد المميزين في التركيب المذكور هما مطلقا ان وجد العقل نحو عندئذ خمسة عشر عبدا و جارية وخمسة عشر جارية  
وعبدا وان فقد فلا سابق بشرط الاتصال نحو عندئذ خمسة عشر رجلا وناقة وخمس عشرة ناقة ورجلا وثلاثون ان فصلا نحو عندئذ ست عشرة  
ما بين ناقة ورجل أو ما بين رجل وناقة وفي الاضافة لاسبقهما مطلقا نحو عندئذ ثمانية اعدوا وثمان اعدوا ولا يضاف عدد اقل من ستة  
الى مميزين مذكورين وثلاثون لان كلا من المميزين جمع واقل الجمع ثلاثة \* الرابع لا يجوز فصل هذا التمييز وأما قوله على أني بعد ما قدمي  
ثلاثون للهجر حول كميلا فصوره (وان اضيف عدد مركب يبق البناء) في الجزأين ٤٥ على حاله نحو واحد عشر مع أحد عشر

زيدا بفتح الجزأين هذا  
هو الاكثر لان البناء يبق  
مع الالف واللام بالاجماع  
فكذا مع الاضافة  
والثاني انه يعرب بحجزه  
مع بقاء التركيب كبعليكم  
حكا سيبويه عن بعض  
العرب نحو واحد عشر  
مع أحد عشر زيد واليه  
أشار بقوله (وحجز قد  
يعرب) واستحسنه  
الاخفش واختاره ابن  
عصفور وزعم انه الاصح  
ووجه ذلك ان الاضافة  
ترد الاشياء الى اصلها في  
الاعراب ومنع في  
التسهيل القياس عليه  
وقال في شرحه لا وجه  
لاستحسانه لان المبني قد  
يضاف نحوكم رجلا  
عندك ومن لدن حكيم  
خير وفيه مذهب ثالث  
وهو ان يضاف صدره  
الى عجزه من الانشاء  
حكي القراء انه سمع من  
أبي نقعس الاسدي وأبي  
الهيثم العقلي ما فعلت  
خمس عشرة وعشرين  
التسهيل انه لا يقاس  
عليه خلافا للقراء  
وتنبيهات الاول بحال

(قوله المذكور هما مطلقا) أي سبق المذكور أولا وقع الفصل بين أولا (قوله ان وجد العقل) أي في الشئيين أو  
أحدهما وظاهره ترجيح المذكور اذا كان العقل مؤثرا والقياس يقتضي تغليب العقل فتقول أربع عشرة رجلا  
وأمة لان وصف الاثنية مع العقل أرجح من وصف الذكور مع عدم العقل أفاده الدماميني (قوله فلا سابق)  
أي مذكور أو مؤثرا وقوله بشرط الاتصال أي اتصال التمييز بالعدد (قوله وللمؤنث ان فصلا) أي فصل بين  
العدد والتمييز بين لانهما تقتضي التساوي في الحكم فكان الاسبقية منتفية فخرج ما مراعاته كمرعاة  
الشئيين وذلك أن مذكور ما لا يعقل في استعمالهم كالمؤنث حتى انه قد يعود عليه ضميره فاذا جعلنا الحكم  
للمؤنث كما كانا تعتبرناهما بخلاف ما اذا جعل الحكم للذكر كذا في الدماميني (قوله لاسبقهما مطلقا) أي عاقلا  
كان المضاف اليه أولا مذكرا أولا وانما كان كذلك لان المتضايفين كالشيء الواحد فلا ينبغي أن يختلف  
حاله ما كان قبل المعطوف على المضاف اليه مضاف اليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف اليه بواسطة والاول  
مضاف اليه بالمباشرة فكان أولى بالاعتبار وقد أهل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضي أنه  
كالعدد المركب فتقول عندئذ أحد وعشرون عبدا وأمة بتغليب المذكور واحد وعشرون رجلا وناقة  
بتغليب السابق واحد وعشرون بين رجل وناقة بتغليب المؤنث دماميني (قوله وآم) تقدم الكلام عليه  
(قوله وان اضيف عدد مركب) أي غير اثني عشر واثني عشر لما مر من انه مالا يضافان ويستغنى العدد  
المركب اذا اضيف عن التمييز كما سبق (قوله والثاني الخ) مقابل قوله هذا هو الاكثر (قوله كبعليكم) أي  
في بقاء التركيب مع اعراب العجز وان كان بعليكم غير منصرف لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لانه ليس  
بعلم (قوله نحو واحد عشر مع أحد عشر زيد) بفتح دال أحد في المشايين ورفع راء عشر الاول وجر راء الثاني  
(قوله وبحجز) مبتدأ والمسوغ قصد التفصيل فارضى (قوله ترد الاشياء الى اصلها في الاعراب) لا يقال هذا  
يقتضي اعراب الجزء الاول ايضا لاننا نقول المضاف مجموع الجزأين لا الاول فقط ولا الثاني فقط لكن لما  
كان آخر الثاني آخر المجموع المضاف ظهر فيه الاعراب (قوله ومنع في التسهيل القياس عليه) قال بعضهم  
هي لغة ضعيفة عند سيبويه واذا ثبت كونه لغة لم يمنع القياس عليه وان كانت ضعيفة مرادى (قوله لان  
المبني قد يضاف الخ) قد يفرق بين ما بناؤه أصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد  
اليه بادنى ملازمة تصريح (قوله من أبي نقعس) كذا بخط الشارح ويوجد في بعض النسخ نبي وهو تحريف  
(قوله خلافا للقراء) تقدم قيل قول المصنف وميز العشر من الخ نقل الشارح قول القراء عن الكوفيين  
(قوله دون اضافة المجموع) أي الى شئ آخر وفيه أنه اذا اضيف الاول الى الثاني ووجدت الاضافة  
الى شئ آخر كان المضاف الى الشئ الآخر الثاني لا المجموع واذا اضيف المجموع الى شئ آخر لم يكن الاول  
مضافا الى الثاني فتدبر (قوله كاف الخ) يظهر أنه يصح تشديدا لا م كاف على أنه من التكليف وتحققها على  
أنه من الكلف بالتحريك ومن للتعليل والعناء بفتح العين المهملة التعب والشقوة بالكسر الشقاء (قوله  
مطلقا) أي سواء كان المجموع مضافا نحو ثمانية عشر أو لا وفيه ما مر (قوله في ثنائي) أي الواقعة في عدد  
المؤنث (قوله وسكونها) أي كسكونها في معدي كبر وقوله مع كسر النون أي دلالة على الياء وقوله وقبحها  
أي للتركيب هم (قوله وقد تحذف ياؤها) مصب قد التقليلية قوله ويجعل اعرابها على النون

في التسهيل ولا يجوز باجماع ثنائي عشرة الا في الشعرية - في باضافة الاول الى الثاني دون اضافة المجموع كقوله كاف من عنائه وشقوته  
\* بنت ثمانية عشرة من حخته أي من عامه ذلك وفي دعواه الاجماع نظر فان الكوفيين يحجزون اضافة صدر المركب الى عجزه مطلقا كما سبق  
التنبيه عليه الثاني في ثنائي اذا ركب أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله ولقد شربت ثمانية وثمانيا  
\* وثمان عشرة واثنين وأربعا وقد تحذف ياؤها اضافة الافراد ويجعل اعرابها على النون كقوله لها ثانيا أربع حسان \* وأربع فتعزها  
ثمان وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار المنشأت بضم الراء الثالث

أى ولاكثر أن يجرى مجرى المنقوص المصروف فتقول جاء عثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانية أو قد يقال  
 رأيت ثمانى بلاتنوين أشباهته جوارى لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه وان لم يكن جمعا لفظا هو جمع معنى  
 كما أجرى سراويل مجرى سراويل فكذلك البعض على قول الشارح ويجعل اعرابها على النون مانصة أى  
 وحينئذ تكون جارية فى الاعراب مجرى المنقوص المصروف اه غفلة بحبيبة (قوله البضعة وبضع)  
 بكسر الموحدة على المشهور وبعض العرب يفتحها قاله الدماميني وما ذكره الشارح هو الراجح من أقوال فى  
 معنى البضع والبضعة وعليه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل سمياهما أربعة وثمانية  
 وما بينهما وقيل الواحد والعشرة وما بينهما وقيل أربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير ذلك واختلفوا أيضا فيما  
 يصاحبه فالجمهور على أنه يصاحب العشرة والعشرين إلى التسعين فلا يصاحب المائة والالف وقيل  
 لا يصاحب الالف العشرة وهو مردود بخبر قوله صلى الله عليه وسلم لايمان بضع وستون شعبة وفى رواية  
 بضع وستون ونقل القرمانى أنه يصاحب المائة والالف هذا وفى بعض النسخ بدل قوله الثالث البضعة  
 وبضع الخ مانصة الثالث قال فى شرح الكافية ان بضعة قد يراد به واحد فافوقه إلى تسعة هذا قول الفراء  
 وأنه يجرى مجرى تسعة مطلقا أى فى الأفراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه وأن تاءه كماء تسعة  
 فى ثبوت وسقوط نحو لم يثبت بضعة أعوام وبضع سنين وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة  
 وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة وهذا المراد بقولى \* ومطلقا مجراهما مجرى حيث حل \* والاولى أن  
 يراد بضعة من ثلاثة إلى تسعة وبضع من ثلاث إلى تسع فيحمل الثابت المتأعلى الثابت والساقطها على  
 الساقطها اه قال شيخنا وهكذا رأيت بخطه على التوضيح اه وقوله ان تاءه كماء تسعة فى ثبوت وسقوط  
 بيان لما قبله من جريانه مجرى تسعة وقوله فيحمل الثابت المتأعلى الخ أى فيحمل بضعة الثابت المتأعلى ثلاثة  
 مثلا الثابت المتأعلى بضع الساقطها على ثلاث مثلا الساقطها و الفرق فى الجمع بين النيف والبضع بان النيف  
 من واحد إلى تسعة ويكون للذكر والمؤنث بلاهاء ولا يذكرا الجمع عقد نحو عشرة ونيف والبضع من ثلاثة  
 إلى تسعة ويكون للذكر بلاهاء وللمؤنث بدونهما ولا يجب معه ذكر العقد كما فى بضع سنين (قوله وضع من اثنين  
 الخ) ظاهر كلام المصنف أن نحو ثمان وثلاث مصوغ من لفظ العدد سواء كان بمعنى بعض أو بمعنى جاعل العدد  
 الأقل مساويا لما فوقه وهو مسلم فى الذى معنى بعض دون الآخر لانه مصوغ من الثنى مصدّر ثبت الرجل  
 والثلاث مصدر ثبت الرجلين وهكذا كالمسألة أى لا من اثنين وثلاثة الخ وانما قلنا ظاهر كلام المصنف لانه يمكن  
 حمل قوله وان ترد جعل الأقل الخ على معنى وان ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقا من لفظ العدد فاعرفه وقول  
 الشارح وصف ظاهر بالنسبة لما معنى جاعل دون ما معنى بعض لان الذى معنى بعض اسم جامد كما يؤخذ من  
 كلامه بعد اللهم الآن يراد بالوصفية بالنسبة له الوصفية الصورية فتأمل قال فى التصريح الاشتقاق من أسماء  
 العدد سمى لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الاجناس كترت يدها من التراب واستحجر الطين من الحجر  
 (قوله أى فافوقهما) الانسب فرقه أى لفظ الاثنين لانه المصوغ من اللفظ سم (قوله الى عشرة) أى به بياننا  
 للغاية (قوله كفاعل) صفة أو صوف محذوف قدره الشارح وهو مفعول صغ أو الكاف بمعنى مثل وهى  
 اسم مفعول به لصنع كما قاله الشاطبى أفاده سم (قوله من فعلا) فائدة مع ما قبله بيان ان هذا أى فى الجملة  
 وصف لا اسم جامد ولم يكتب بفهم ذلك من ذكر الصوغ لانه قد يراد به اثبات مجرد المناسبة وبيان مطلق  
 الاخذ (قوله وأما واحد) أى واحدة وهذا مفهوما قوله من اثنين فافوق (قوله فليس بوصف) تتبع فيه  
 التوضيح لكن قال الرضى والواحد اسم فاعل من وحيد محذوف أى انفرادا لواحده معنى المنفرد أى العدد  
 المنفرد (قوله لثلاث توهم انه يسلك به الخ) أى فى اثبات التامع التذكير ووجه ذلك فهماع التثنية وكلامه صريح  
 فى مخالفة الوصف للعدد الذى صيغ منه فى التذكير والتثنية وهو مسلم فى غير ثمان وثمانية لموافقته ما فى ذلك  
 لما صيغ منه (قوله وان ترد بعض الذى الخ) أى وان ترد بالوصف بعض العدد الذى يبنى هو منه تضافه أى الوصف  
 اليه أى العدد حالة كون الوصف مثل بعض فى معناه أو فى اضافته الى كله والى هذا من كلام الشارح فالصلة  
 جارية على غير من هى له ومفعول تصنف محذوف ومثل حال من هذا المفعول والمراد بالبعض فى هذا الباب

البضعة وبضع حكم تسعة  
 وتسع فى الافراد  
 والتركيب وعطف  
 عشرين وأخواته عليه  
 نحو لم يثبت بضعة أعوام  
 وبضع سنين وعندى  
 بضعة عشر غلاما وبضع  
 عشرة أمة وبضعة  
 وعشرون كتابا وبضع  
 وعشرون صحيفة ويراد  
 بضعة من ثلاثة إلى  
 تسعة وبضع من ثلاث  
 إلى تسع انتهى (وضع من  
 اثنين فافوق) أى فافوقها  
 (الى \* عشرة)  
 وصفا (كفاعل) أى على  
 وزن فاعل (من فعلا)  
 كعرب نحو ثمان وثلاث  
 ورابع الى عاشر وأما  
 واحد فليس بوصف بل  
 اسم وضع على ذلك من  
 أول الامر (واختمه فى  
 التثنية بالتاء ومعنى  
 \* ذكر ت) أى صغته لذكر  
 (فأذكر فاعلا بغير تاء)  
 فتقول فى التثنية ثمانية  
 الى عشرة وفى التذكير  
 ثمان الى عاشر كما فعل باسم  
 الفاعل من نحو ضارب  
 وضاربة وانما به على  
 هذا مع وضوحه مثلا  
 يتوهم انه يسلك به سبيل  
 العدد الذى صيغ منه  
 (وان ترد) بالوصف  
 المذكور (بعض) العدد  
 (الذى منه بنى \* تصنف  
 اليه مثل بعض



بين) أي كما يضاف البعض إلى كنهه نحو إذا أخرجه الذين كفو وأثنى اثنين لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وتقول ثمانية اثنين وثلاثة ثلاث إلى عشرين وعشرة وعشرون وأما لم ينصب حينئذ لأنه ليس في معنى ما يعمل ولا مفعول فعل فالترتبات اضافته لأن المراد أحد اثنين واحد اثنين اثنين واحد عشر واحد عشر عشرة فتضيفه كما تقول بعض هذه العدد بالإضافة ٤٧ هذا مذهب الجمهور وذهب الاخفش

وقطرب والكسائي وتعلب  
إلى أنه يجوز إضافة الأول  
إلى الثاني ونصبه إياه كما  
يجوز في ضارب زيد  
فيقولون ثمان اثنين وثلاث  
ثلاثة وفصل بعضهم فقال  
يجل ثمان ولا يعمل ثالث  
ومابعده وإلى هذا ذهب  
في التسهيل قال لأن  
العرب تقول ثلثت  
الرجلين إذا كنت الثاني  
منهن ما فن قال ثمان اثنين  
بهذا المعنى عند لان له  
فعل ما ومن قال ثالث ثلاثة  
لم يعذر لأنه لا فعل له فهذه  
ثلاثة أقوال تنبيه  
قال في الكافية وتعلب  
أجاز نحو وربايم أربعة وماله  
متابع وقال في شرحها  
ولا يجوز تنوينه والنصب  
به وأجاز ذلك ثعلب  
وحده ولا حاجة في ذلك  
هذا كلامه فعمم المنع  
وقد فصل في التسهيل  
وخص الجواز بـ ثعلب  
وقد نقله عنه عن  
الاخفش ونقله غيره عن  
الكسائي وقطرب كما  
تقدم اه (وان ترد جعل  
الأقل مثل ما \* فوق)  
أي إذا أردت بالوصف  
المصوغ من العدد أنه  
يجعل ما هو تحت ما اشتق  
منه مساويا له (تحكم)

الواحد لا الأعم وهذه الإضافة غير واجبة إذ يجوز الثاني من الاثنين مثلا ومن قال بوجودها أراد به منع نصب  
الوصف ما بني هو منه كما ستعرفه ومقابل قوله وان ترد الخ ما سأتى من قوله وان ترد جعل الأقل الخ ولله بعض هنا  
كلام حقيق بالطرح (قوله بين) أي ظاهر البهيمية (قوله أي كما يضاف البعض إلى كنهه) فيفيد حينئذ أن  
الموصوف به بعض تلك العدد الممثلة فرباع أربعة معناه بعض جماعة مفعولة في أربعة كما في التوضيح (قوله وأما  
لم ينصب حينئذ) أي حين أذكر يديه بعض ما بني هو منه وقول شيخنا أي حين إذاضيف إلى ما اشتق منه وهو كنهه  
غير ظاهر (قوله لأنه) أي الوصف الذي يعني بعض ما بني هو منه ليس في معنى ما يعمل أي ليس في معنى لفظ  
يجل كصير وجاعل حتى يعمل ولا مفعول فعل أي ولا مشتقان فعل حتى يمكن عمله بل هو مأخوذ من لفظ  
العدد ولو اقتصر الشارح على قوله لأنه ليس في معنى ما يعمل لكفاؤه في تعليل عدم النصب ولكن قصدا لشرح  
تقوية العلة فنذكر (قوله لأن المراد أحد اثنين الخ) أي باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما  
يؤخذ من العنوان أعني لفظ ثاني وثالث وهكذا المطلقا حتى يلزم صحة إرادة الواحد الأول من عشرين عشرة وذلك  
مستبعد جدا أفاده الجاهلي (قوله ونصبه إياه) أي إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى (قوله ثمان اثنين  
وثالث ثلاثة) على أن معناه مئتين اثنين ومئتين ثلاثة سبوطي (قوله وإلى هذا ذهب في التسهيل الخ) تعقبه أبو  
حيان فقال ثبتت الرجلين مخالف لنقل النجاشي هو ليس نصا في ثلثت الاثنين حتى يبين عليه جواز ثاني اثنين  
قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الأفعال وإذا جاز ثبتت الرجلين جاز ثبتت  
الاثنين ولا يتوقف فيه الاظهرى جامد تصريح (قوله لأنه لا فعل له) أي لا يقال ثلثت الثلاثة إذا كنت الثالث  
وقد بناه قول الجمهور ثلثت القوم أثلاثهم بالكسر إذا كنت ثالثهم أو أكلت ثلاثة بنفسك وثلثت الثلاثة  
بالتحقيق أيضا سقاطي (قوله قال في الكافية الخ) غرضه التورك على كلام الكافية وشرحها من وجهين  
مخالفة لنفسه في التسهيل بين ثمان وغيرها واقتصر على المز والتعلب مع أنه منقول عن غيره أيضا (قوله  
وقد نقله فيه) أي التسهيل (قوله مثل ما فوق) أي بدرجته واحدة (قوله المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوله  
الآتي الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد الخ ولعله ذكر هذا متباعدة لظاهر المتن وذلك أي ما يأتي  
استدراك عليه سم (قوله أنه) أي الوصف يجعل ليس خصوص المضارع مراد أو الالتماسات التفصيل الذي  
سبذكره بقوله فان كان بمعنى الماضي الخ (قوله ما هو تحت) أي بدرجته واحدة إذ لا يقال رابع اثنين مع أنه  
يصدق أنه تحت ما اشتق منه حفيد وقوله ما أي العدد الذي هو أي هذا العدد تحت العدد الذي اشتق الوصف  
منه مساويا له أي لما اشتق منه فلم أن صلة ما الأولى جارية على ما هي له صلة ما الثانية جارية على غير ما هي له  
فهى الحقيقة بآراء الغمير دون صلة ما الأولى بعكس ما فعله الشارح فأعرف ذلك (قوله تحكم جاعل) مصدر  
نوعى منصوب على المفعولية المطلقة بأحكام وأما خص التمثيل بجاعل للتنبيه على أن معنى اسم فاعل العدد إذا  
استعمل مع ما تحت معنى جاعل فإذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة ومصيرهم أربعة أفاده المرادى (قوله  
جازت إضافته الخ) إنهم قالوا الإضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فان نصب ما بعده  
على المفعولية وخفضه على الإضافة مستويان أو النصب أكثر قال الرضى وأما قل النصب ههنا لان الأفعال  
والتأثير في هذا المفعول غير ظاهر لا يتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلا وان انضم إليها واحد بل  
يكون المنضم والمنضم إليه معا ثلاثة والتأويل أنه أسقط عن المفعول الأول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين  
وصار يطلق على المجموع اسم الثلاثة فكانه صار المفعول الأول هو المجموع كذا في الدماميني (قوله وأعماله) أي  
بالشروط السابقة في باب اسم الفاعل (قوله حينئذ) أي حين إذا كان بمعنى جاعل (قوله ثلثت الرجلين الخ)

جاعل له أحكما) فان كان بمعنى الماضي وجبت إضافته وان كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وأعماله فتقول هذا  
رابع ثلاثة ورابع ثلاثة أي هذا مصير الثلاثة أربعة وتوثب الوصف مع المؤنث كما سبق فالوصف المذكور حينئذ اسم فاعل حقيقة لانك تقول  
ثلثت الرجلين إذا انضمتم إليهم ما فصرتم ثلاثة وكذلك ربعة الثلاثة إلى عشرة التسعة ففاعل هنا بمعنى جاعل

و جار مجرأ مساواته له في المعنى وانفرد على فعل بخلاف فاعل الذي يراد به معنى أحدا ما يضاف اليه فان الذي هو في معناه لا عمل له ولا تفرع له على فعل فالترتبات اضافته كما سبق في تنبيهات \* الاول في الوصف حيث نذابس مصوغا من الفاظ العدد واغما هو من الثالث والرابع والعشر على وزن الضرب مصدر ثالث وربع وعشر على وزن ضرب ومضارعها على وزن يضرب الاما كان لامه معينا وهو ربيع وسبع وتسع فانه على وزن شفع يشفع \* الثاني لا يستعمل هذا الاستعمال ثانيا فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحد أو أجاز به بعضهم وحكاه عن العرب \* الثالث أنهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للعنيين المذكورين فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالاضافة وهذه رابعة ثلاثا وثلاثين ٤٨ بالأعمال ورابعة ثلاث وثلاثين بالاضافة اه (وان أردت مثل ثاني اثنين \* مركبا لخي بتركيبين) أي اذا أردت صوغ

بتحقيق ثاني ثلاث وربع وعشر كما سيذكره الشارح وكذا أخواتها (قوله و جار مجرأ) أي في العمل (قوله فان الذي هو في معناه) أي فان فاعلا الذي هو في معنى أحدا فالحل للضمير وكأنه لم يقل فانه دفعنا لتوهم عود الضمير على أحد (قوله الوصف حيث نذابس) أي حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله وأجاز به بعضهم الخ) رجه الدماميني وضعف الاول بانه لا مانع من قولك زيد ثان واحد أي ضمير واحد اثنين بنفسه (قوله أفهم كلامه) أي حيث أطلق وقوله للعنيين المذكورين أي كونه بمعنى بهض وكونه بمعنى جاعل وفيه أن صوغ الوصف للمنى الثاني في مثاليه ليس من العدد المعطوف عليه العقد (قوله مثل) مفعول أردت ومركبا حال منه أو مركبا مفعول ومثل حال من مركب لان نمت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا (قوله بمعنى بعض أصله) أي بعض مدلول أصله (قوله ياربوع كلمات مبنية) فيه تغليب اذا اثنا واثنا ليسا مبنيين ومثله يأتي في قوله بعد باقيا بناؤه الخ (قوله والاصل) أي ما حق التركيب أن يكون علمه وليس مراد بالاصل الغالب لما يأتي قريبان أبي حيان (قوله ان يقتصر على صدر الاول الخ) قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعمالا وجائزا فانه اقصر (قوله في عرب الخ) هل يجوز بناؤه بتقدير يحجزه المحذوف هذا محتمل وغيره بعيد سم (قوله ويضاف الى المركب) قال أبو حيان وقياس من أجاز الأعمال في ثالث ثلاثة أن يحجزه هنا على معنى ممتد اثني عشر مثلا سيوطي (قوله في جواب أضف) ما المانع من جعله وصفا للمركب أي مركب واف بما تنوي بان يكون مناسبا لفاعل المذكور ومن جنسه اه سم والفاعل على الاول يحزوم فالبناء اشباع وعلى الثاني مرفوع فالبناء لام الفعل (قوله بالمعنى الاول الذي نوبته) وهو كون المضاف أحد اثني عشر كما ثانيا المرتبة الثانية عشرة لان معنى ثاني اثني عشر ثاني عشر اثني عشر لكن حذف يحجز التركيب الاول اختصارا فاعلم ما في كلام البعض (قوله وفي التأنيت حادية عشرة الخ) في التأنيت حال مما بعده والواو عاطفة حادية عشرة على ثاني عشر ولم يقل وفي التأنيت بحادية عشرة الخ اشارة الى دخوله في الخوف فيكون مشهولا لكلام الناظم (قوله وفيه حيث نذابس) أي حين اذ اذقتهم على صورة التركيب الاول وان شئت قلت حين اذ استعني بحادي عشر ونحوه (قوله وجهان الاول أن يعرب الاول ويبنى الثاني الخ) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها ثلاثة أوجه \* الاول أن يبنى صدره ويحجزه محذوف التركيب الثاني بكما له وأن هذا الباقي هو الاول بكما له والثاني أن يعرب صدره مضافا الى محجزه مبنيا حكاه الخ وهو لا يسبب فرض السكلام وهو والاقتصار على صورة التركيب الاول بان يحذف العقد من الاول والنيب من الثاني لمنافاة الاول من الالوجه الثلاثة ذلك فتأمل (قوله ويبنى الثاني) أي يبقى بناؤه (قوله فبناءه) أي أبقى بناءه (قوله وزعم بعضهم الخ) بهذا الزعم تكون الالوجه ثلاثة لا اثنين (قوله لحلول كل الخ) وجه هذا تقدير ما حذف من كل منهما كما وجهه وابناء الثاني بنية صدره اه سم أي فكان التركيبين باقيا (قوله بانه لا دليل حيث نذابس) أي حين اذ يبين ان وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر اذ

أي اذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب بمعنى بعض أصله كشافي اثنين لخي بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذ كبر وفاعله في التأنيت وصدر ثانيهما الامم المشتق منه وعجزهما عشر في التذ كبر وعشر في التأنيت فتقول في التذ كبر ثان عشر اثني عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وفي التأنيت ثمانية عشرة اثني عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة ياربوع كلمات مبنية وأول التركيبين مضاف الى ثانيهما بالاضافة ثاني الى اثنين وهذا الاستعمال هو الاصل ووراءه استعمال آخران الاول منه ما ان يقتصر على صدر الاول فيعرب لعدم التركيب ويضاف الى المركب باقيا بناؤه والى هذا أشار بقوله (أو فاعلا بحالتيه) يعني التذ كبر

والتأنيت (أضف \* الى مركب بما تنوي يني) يني جواب أضف فهو محزوم اشبهت كسرتة والمعنى انك اذا فعلت ذلك وفي الكلام بالمعنى الاول الذي نوبته فتقول في التذ كبر ثاني اثني عشر الى تاسع تسعة عشر وفي التأنيت ثمانية اثني عشرة الى تاسعة تسع عشرة \* ولثاني منهما ان يقتصر على صورة التركيب الاول بان يحذف العقد من الاول والنيب من الثاني واليه أشار بقوله (وشاع الاستعمال بحادي عشر ونحوه) أي ثاني عشر الى تاسع عشر وفي التأنيت حادية عشرة الى تاسعة عشرة فتذ كر اللفظين مع المذكور وتؤنثهما مع المؤنث وفيه حيث نذابس وجهان \* الاول أن يعرب الاول ويبنى الثاني حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي ووجهه أنه حذف يحجز الاول فاعربه لزوال التركيب ونوى صدر الثاني فيناه ولا يقاس على هذا الوجه لقلمته وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤه وحلوا كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا امر دونه لانه لا دليل حيث نذابس أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين

بختلاف ما إذا أعرب الأول \* والثاني أن تعربهما معاً مقدراً حذف عجز الأول وصدر الثاني لوال مقتضى البناء في ما حذفت فيجوز الأول على حسب العوالم أو يجزأ الثاني بالاضافة أما إذا اقتضت على التركيب الأول بيان استعملت النيف مع العشرة لفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرح الشارح فانه يتعين بقاء الجزأين على البناء في تنبيه بان \* الأول في انما مثل محادى عشر دون غيره ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحداً واحداً على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقالوا حادى عشر وحادية عشرة والاصل واحد واحد واحد نصراً واحداً وحادة فقلت الواو ياء ٤٩ لانكسار ما قبله اقوز منه ما عالف وعالفة وأما ما حكاه الكسائي

من قول بعضهم واحد عشر فشاذهب به على الاصل المرفوض قال في شرح الكافية ولا يستعمل هذا القلب في واحد الا في تنيف أى مع عشرة أو مع عشرين وأخواته \* الثاني لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع الا أن سيويه وجماعة من المتقدمين أحازوه قياساً وذهب السكوفيون وأكثر البصريين الى المنع وعلى الجواز فتقول هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر ولا يجوز أن تحذف النيف من الثاني مع حذف العقدم الأول للاباس ويتعين أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض قال في أوضح المسالك بالاجماع لكن قال المرادى أحاز بعض النحويين هذا أن أحد عشر وثالث اثني عشر

لا يترتب عليه اختلال المعنى (قوله بخلاف ما إذا أعرب الأول) فان اعرابه دليل على ذلك (قوله لوال مقتضى البناء) وهو والتركيب كما في التصريح وهذا لا يلاحظ الحذف أعني عجز الأول وصدر الثاني (قوله أما إذا اقتضت الخ) هذا مقابل قوله أن يقتصر على صورة التركيب الأول الخ وهو هنا ساقط في كثير من النسخ (قوله على التركيب الأول) أى على حقيقة معناه لا صورته فقط (قوله بان استعملت النيف) يعنى الحادى والثانى ونحوهما وقوله ليفيد أى النيف الاتصاف بمعناه أى معنى النيف وقوله مقيداً حال من الضمير في معناه (قوله فائدة التنبيه) الاضافة للبيان (قوله من القلب) أى قلب الواو ياء وقوله وجعل الفاء أى التى هى الواو بعد اللام أى التى هى الدال وهذا العمل قلب مكانى فعلم أن فى الكلمة ألفين (قوله لانكسار ما قبلها) أى مع نظرها لان ناء التانيث في حكم الانفصال والواو اذا نظرت اثر كسرة قلبت ياء لكن يعمل الحادى اعلال القاضى بخلاف الحادية لفتح الياء أفاده في التصريح (قوله وأما ما حكاه) وارد على قوله التزموه (قوله الثاني لم يذكر هنا الخ) هذا يتعلق بجهوم قوله السابق مثل ثاني اثنين سم (قوله هذا رابع عشر ثلاثة عشر) باضافة التركيب الأول برمته الى الثاني برمته مع بناء الكلمات الأربع على الفتح (قوله أو رابع ثلاثة عشر) أى بحذف العقدم التركيب الأول قال شيخنا الظاهر أن الوصف حينئذ يعرب على حسب العوالم اهـ وعندى أنه يجوز بناؤه بنية الجوز كما مر نظيره (قوله للاباس) أى للاباس الوصف بمعنى المصير بالوصف بمعنى بعض كذا فلا فرق بين الاعراب والبناء وهذا أولى من قول التصريح للاباس بما ليس أصله تركيبين فان الالباس على تفسيره يزول باعراب الجزأين أو الأول فقط فان ذلك جائز في الاستغناء بحادى عشر عن حادى عشر أحد عشر مثلاً كما تقدم أفاده سم وتصرف البعض فيه بما كدره (قوله ويتعين) أى فيما إذا أتى بالتركيبين برمتهما أو حذف العقدم التركيب الأول رأى بالتركيب الثاني (قوله في موضع خفض) أى باضافة التركيب الأول أو صدره الى الثاني ومن هنا يعلم أن المركب يكون مصنفاً قال البعض تبعاً لشيخنا وهو مخالف لما تقدم في باب العلم فيما إذا كان الاسم والقلب مركبين أو الأول فقط أى من امتناع اضافة أو لهما الى ثانيهما وقد دفع الخالف بحمل المركب ثم على الاضافى كما يشربه بتسليمهم فلا ينافى ما هنا من اضافة المركب العسدي فتأمل (قوله وهو مصادم لحكاية الاجماع) جوابه أن الاجماع مخصوص بصورة ما اذا بحث بتركيبين لان عمل فاعل انما يأتى مع تنوينه والتنوين منتف مع التركيب فينتعين أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل قاله مكى سم (قوله يعتمد) نعمت الواو أى يعتمد عليها دون غيرهما من حروف العطف (قوله ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب) أى موازن فاعل مع عشرين وأخواته قال ابن هشام في قول الشهد وحادى عشرين شهر جمادى من ثلاث لحذف الواو واثبات النون وذكر لفظ الشهر وهو لا يذكر الا مع رهمنان والربيعين اهـ لكن قال السبوطى والمنقول عن سيده جواز اضافة شهر الى كل الشهر وقال الدمامينى في باب الظرف وهو قول أكثر النحويين (قوله يؤرخ) بالهمزة وبالواو ولذا يقال تاريخ وتاريخ اهـ سبوطى فائدة كانت العرب تؤرخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالأمر المشهور ولم يزلوا

٧ - (صبان) - رابع \* بالتثنية وهو مصادم لحكاية الاجماع (وقبل عشرين اذ كرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالته) من التذكير والتأنيث (قبل واو يعتمد) يعنى أن العشرين وبابه الى التسمين يعطف على اسم الفاعل بحالته فتقول الحادى والعشرون الى التاسع والتسعين والحادية والعشرون الى التاسعة والتسعين ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول حادى عشرين كما تقول حادى عشر الحاق الكل فرع بأصله فانه يجوز أحد عشر بالتركيب ولا يجوز أحد عشر بالتركيب كما مر في تنبيهه كما لم يذكر وافي العشرين وبابه اسماء مشتقا وقال بعض أهل اللغة عشرين وثلاثن اذا صار له عشرين أو ثلاثون وكذلك الى التسعين واسم الفاعل من هذا عشرين وتسعين اهـ خاتمة يؤرخ

كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر النار ينسخ فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة  
وقال قوم من الوفاة ثم اجمروا على الهجرة ثم اختلفوا بماي شهر يمدون فقال بعضهم رمضان وبعضهم رجب  
وبعضهم ذوالحجة ثم اجمروا على المحرم لانه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس النار ينسخ قبل الهجرة  
بشهرين واثنى عشرة ليلة لان قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع  
الأول وقبل المؤرخ بالهجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك الجلال السيوطي في كتابه الشمار ينسخ  
في علم النار ينسخ (قوله باليالي) جمع ليلة واستغنى بجمعها عن جمع ليلة دمايني (قوله لسبقها) أي سبق  
اليالي الايام باعتبار ان شهر ربيع الأول والأربع قرية والقمر انما يطالع ليلته دمايني وقال السيوطي في الجمع لان  
أول الشهر ليلة وأخره يوم ولان الليل اسبق من النهار خلقا كما أخرجه ابن أبي حاتم وأما تأخر ليلة عرفه عن  
يومها فلا مرشحي وهو الاعتداد بالوقوف في ذلك الوقت المخصوص (قوله لأول ليلة منه) اللام بمعنى في أو  
عند اه دمايني وكذا في قوله لنصفه أو لمتصفه أو ان تصافه (قوله أو هله أو مستهله) بضم الميم وفتح الهاء  
اسما زمان على صيغة اسم المفعول من أهل الهلال واستهل منين للفه هول أي أظهر فامراد كتب لوقت اهللال  
هلال الشهر أو استهاله ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين  
فيكون قولهم كتب مستهل كذا بمثابة قولك كتب هلال كذا أي لوقت هلاله دمايني مع حذف بعض زيادة  
(قوله ليلة خلت) اللام فيه وفي أمثاله بمعنى بعد (قوله ثم ثلاث خلون الى عشر) التقدير مع الثلاث الى  
العشر بخلون ومع ما فوقها الى النصف بخلت انما هو على سبيل الاولوية كما يشير اليه الشارح بقوله وقد تخلف  
الحلما تقدم أول الكتاب من أن الانصاف في غير جمع الكثرة لا لا يعقل المطابقة وفي جمع الكثرة لا لا يعقل  
الانفراد وجميع القليلة ما كان من أعداده وكجمع الكثرة ما كان من أعداده ولان تمييز ثلاث الى عشر لما  
كان جمعا ناسه بضمير الجماعة وتغيير ما فوق عشر لما كان مفردا ناسه بضمير الافراد فحفظه وقول الشارح  
الى عشر متعلق بمحذوف أي ويجري على مثل هذا الى عشر وكذا يقال في نظائره (قوله الى النصف من  
كذا) أي الى النصف فيقول للنصف من كذا ولو صرح به لمكان أو ضح (قوله وهو أوجد) أي لكونه أخصر  
(قوله ثم لاربعة عشر بقية) يظهر أن اللام فيه وفي أمثاله بمعنى عند أو في تقدير مضاف أي عند استقبال  
أو في استنقذ الاربعة عشر قال الدمايني وبعضهم يقول لسبب عشرة ليلة مضت فيؤرخ بما مضى لتحققه  
ووجه الأول اعتبار العدد الأقل (قوله الى تسع عشرة) الغاية داخله فيقول ليلة الاحدى عشرة ليلة بقية  
(قوله لعشر بقين) أي بدون تعاقب تغليب التمام الشهر أو ان بقين أي نظرا لاحتمال نقصانه لكن مثل هذا  
يجري في أربعة عشر الى تسع عشرة فتأمل (قوله الى ليلة بقية) وهذا يقال في ليلة التاسع والعشرين وفي  
يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاسية قبل ليلة بقية دمايني (قوله ثم لآخر ليلة منه) وهذه  
ليلة ثلاثين فان مضت وكتب في الثلاثين قبل لآخر يوم منه وإذا كتبت لآخر ليلة أو لآخر يوم علمنا أن الشهر  
كان تاما دمايني (قوله أو سراره أو سره) بفتح السين والراء المهملتين فيهما أو سره كسر سين الأول قال في  
القاموس السرار كسحاب من الشهر آخر ليلة منه كسراره وسره اه فقولك سراره أو سره بمعنى قولك  
لآخر ليلة منه فلا يقال الا اذا كانت السكابة في آخر ليلة وفسرها البعض بجمع الشخا بانقطاع الشهر ومقتضاه  
انه يؤرخ به اذا كانت السكابة في آخر يوم منه لان بفرغه انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ به ما على هذا  
اذا كانت السكابة في آخر ليلة أيضا فيكون في النار ينسخ بهما الشبهة كالنار ينسخ بسنخه أو انسخه كما يأتي  
أول آخره (قوله سنخه أو انسخه) كل منهما ما يقال في ليلة الثلاثين ويوم تسليخها ليالي الشهر وأيامه  
وانسخه ما في ذاتها ما على هذا فيحصر في النار ينسخ بهما الشبهة وانسخه ما في قولك كتب سنخ شهر كذا  
أو انسخه على الظرفية بتقدير مضاف والاصل وقت سنخ أو انسخه لخداف الظرف المضاف وأقيم المصدر  
المضاف اليه مقامه وأما في قولك مهل كذا أو مستهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج الى تقدير مضاف  
لصلاحيه اللفظ للزم من بسلا تقدير افاده الدمايني وفي الجمع يقال كتبت في العشر الأول والاخر لا الاوائل  
والآخر والله أعلم

بالليالي لسبقها الخ  
المؤرخ أن يقول في أول  
الشهر كتب لأول ليلة  
منه أو آخره أو مهله  
أو مستهله ثم يقول كتب  
ليلة خلت ثم ليلتين خلنا  
ثم ثلاث خلون الى عشر  
ثم لحدى عشرة خلت  
الى النصف من كذا  
أو لمتصفه أو ان تصافه  
وهو أوجد من لجنس  
عشرة خلت أو بقيت ثم  
لاربعة عشر بقية الى  
تسع عشرة ثم عشر بقين  
أو ثمان بقين الى ليلة  
بقية ثم لآخر ليلة منه  
أو سراره أو سره ثم لآخر  
يوم منه أو سنخه أو  
انسخه وقد تخلف  
النون التاء بالعكس  
والله أعلم

كم وكان وكذا  
هذه ألفاظ يكتفي بها عن  
العدد ولهذا اورد  
بها باب العدد اما كم  
فاسم لعدد

قبول المحشى وفي الجمع  
الح كذا بالاصل وفي  
العبارة تحريف وصوابها  
يقال كتبت في العشر  
الاوائل والاخر لا الاوائل  
والآخر اه

مبهم الجنس والمقدار وهي على قسمين استهفاهية بمعنى أي عدد وخبرية بمعنى عدد كثير وكل منهما مائة مرة والى تمييز الأولى فميزها كمائة  
عشرين وأخواته في الأفراد والنصب وقد أشار إلى ذلك بقوله (ميز في الاستهفاهية كم يشل مائة ميزت عشرين كم شخصاً عاماً) أما الأفراد  
فلازم مطلقاً خلافاً لكونهم يميزون جمعة مطلقاً فصل بعضهم فقال إن كان ٥١ السؤال عن الجماعات نحوكم غلماً نالك

إذا أردت أصنافاً من  
الغلمان جاز والأفلا وهو  
مذهب الانحس وأما  
النصب ففيه أيضاً ثلاثة  
مذاهب أحدها أنه  
لازم مطلقاً والثاني ليس  
بلازم بل يجوز حرمه مطلقاً  
جاء على الخبرية وأنه  
ذهب الفراء والزجاج  
والسيرافي وعليه جعل  
أكثرهم كعمدة لأباجير  
وخالة والثالث أنه لازم  
أن لم يدخل على كم حرف  
جر وراجح على الجران  
دخول عليه حرف جر وهذا  
هو المشهور ولم يذكر  
سبب وجهه إلا إذا دخل  
عليه حرف جر إلى هذا  
الإشارة بقوله (وأجزان  
تجره من مضمراً \* أن  
وليت كم حرف جر مظهراً)  
فيجوز في بكم درهم  
اشتريت النصب وهو  
الارجح والجرايضاً وبقية  
قولان أحدهما أنه بمن  
مضمرة كما ذكر وهو  
مذهب الخليل وسبب وجهه  
واقراء وجماعة \* والثاني  
أنه بالاضافة وهو  
مذهب الزجاج \* وأما  
الثانية وهي الخبرية  
فميزها يستعمل تارة  
كميز عشرة فيكون جمعا  
بجر وتارة كميز مائة

(قوله مبهم الجنس والمقدار) قال البعض أي عند المتكلم وبين إبهام الأول بالتمييز وإبهام الثاني بالبدل  
التفصيلي نحوكم عبد الله كنت عشرين أم ثلاثين اه وفيه نظر من وجهين الأول أن دعوى إبهام الجنس  
عند المتكلم بالنسبة للاستهفاهية ممنوعة لتعنيته عند البدل أنه لا يميز ودعوى إبهام الجنس  
والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية ممنوعة أيضاً كما هو ظاهر ولو جعل إبهام الجنس والمقدار باعتبار  
السامع قبل الاتيان بما به ذكره كان محججاً الثاني أن دعوى تعيين المقدار بالبدل التفصيلي بالنسبة  
للاستهفاهية ممنوعة أيضاً وان تبع فيها الدماميني كما هو واضح وانما يتعين فيها بالجواب فعليك باتباع الحق  
(قوله بمعنى أي عدد) أي فالسؤال بهما عن كمية الشيء (قوله وخبرية) من الخبرية قسم الانشاء سميت بذلك  
لأن ما هي فيه خبر مرسوق للأعلام بالكثر محتمل للصدق والكذب وفي المقام زيادة كلام ستأتي (قوله في  
الأفراد والنصب) لأنه لم يسمع الا كذلك فإلهة في ذلك السماع كما قاله الدماميني أولان كم الاستهفاهية مقدرة  
بعدد مقرون باستهفاهية فاشبهت بعدد المركب فأفرد بميزها ونصب كم ميزه كما قاله الحادي أولان يميز العدد  
الوسط الذي هو من أحد عشر إلى المائة كذلك فحملت عليه لأنه أعدل فلا تحكم كما أفاده الشنقي ولك نقضه  
بان من العدد الوسط المائة فنأمل (قوله بميزت عشرين) آثر عشرين على أحد عشر لخفة عشرين  
ونقل المركب (قوله كم كم شخصاً عاماً) كم في محل رفع مبتدأ وشخصاً تمييزاً وسمي جلة في محل رفع خبر (قوله  
فلازم مطلقاً) أي سواء أريد به الاصناف أولاً (قوله خلافاً لكونهم يميزون جمعة مطلقاً) نحوكم عبد الله  
ما كنت وجهه البصريون حالاً والتمييز محذوف أي كم نفساً ما كنت حالة كونهم عبيداً أي مملوكين وكذا إذا  
قلت كم لك غلماناً فالتقدير كم نفساً استقر واللك حالة كونهم غلماناً أي خداماً فلو قلت كم غلماناً لم ينش هذا  
التخريج إلا على رأي الانحس في تجوز تركه في حاله على عامها المعنوي كما قاله الدماميني (قوله وفصل  
بعضهم) هو تفصيل حسن (قوله إذا أردت أصنافاً من الغلمان جاز) فالمنعني كم صنفان أصناف الغلمان  
استقر واللك فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لأن عدد آحادهم (قوله أنه لازم مطلقاً) أي سواء  
دخل على كم حرف جر أولاً (قوله وعليه جعل أكثرهم كم عمدة) أي بناء على أنها الاستهفاهية استهفاهية تم  
كلامه يذكره الأشارح (قوله ولم يذكر سبب وجهه) أي فذهب القول الثالث ووجه الجرحين  
نظابق كم وميزها في الجر (قوله مضمراً) ظاهره منع ظهوره من عند دخول حرف الجر على كم وهو المشهور  
لأن حرف الجر الداخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت واعلم أن  
من تدخل على ميم كم الخبرية والاستهفاهية كما قاله ابن المحاسب فشاهد الخبرية نحوكم من ملك  
واستشهد في المطول للاستهفاهية بقوله تعالى سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بيضاء إذ ابه توقف الرضى  
في دخول من على ميم الاستهفاهية وعزوا به من التوقف إلى ابن المحاسب خطأ ودخولها على ميم كم الخبرية  
كثير بخلاف الاستهفاهية (قوله فيكون جمعا الخ) أما أفرادها فلشابهة كالمائة والآلاف في الدلالة على الكثرة  
ومميزها مفرد وأما جمعه فليكون في اللفظ تصريحاً بما يدل على الكثرة (قوله وقد أشار إلى ذلك) أي  
المذكور من الاستعجالين (قوله كم كم رجال أومره) كم مبتدأ والخبر محذوف أي عنده من الأومر فقول  
لحذوف أي ملكك مثلاً ولاور حال مضاف إليه على الصحيح كما استعرفه وأصل مرة مرة نقلت حركة الهمزة للراء  
ثم حذفت الهمزة (قوله بادامكم) أي هلك (قوله غير آثم) أي غير سكران (قوله فقل ان لغة تميم الخ)  
أي والبيت للفرزدق وهو تميمي (قوله نصاب تمييز الخبرية) أي جوازاً كما يصرح به قول التوضيح فقل ان  
تيمماً تميز نصاب تمييز الخبرية (قوله إذا كان مفرداً) كما قال الشلوبين والصحيح أنه يجوز فيه الأفراد والجمع

فيكون مفرداً بجر وراو قد أشار إلى ذلك بقوله (واستعملنا خبراً كعشرة \* أومائة كم رجال أومره) ومن الأول قوله كم مملوك بادامكم  
ومن الثاني قوله كم ليلة قد تيممت غير آثم \* وقوله كم عمدة لأباجير وخالة \* فدعا قد حلت على عشارى ويرى هذا البيت بالنصب والرفع  
أضاً أما النصب فقل ان لغة تميم نصاب تمييز الخبرية إذا كان مفرداً وقيل على تقديرها الاستهفاهية استهفاهية تم كم أي أخبرني بعدد عمالك  
وخالاتك إلا أني كن بخدمني فقد نسيت



وعليم ما فيكم متداخلة قد حلت وأفراد الضمير جـ لا على لفظكم وأما الرفع فعلى أنه متداخلة وإن كان نكرة لأنها قد وصفت بذلك ورفعهاء  
محدوفة مدلول عليها بالمدكرة كما ٥٢ حذف لك من صفة خالة مدلولاً عليها بذلك الأولى والخبر قد حلت ولا بد من تقدير قد حلت أخرى

على هذه اللغة كما في شرح انكافية ونص على ذلك السيرافي مرادى (قوله وعليم) أي الخبر والنصب  
أو على قولي النصب والأول أولى (قوله وأفراد الضمير) أي مع أن مقتضى الظاهر تنقيته (قوله جملة على لفظ  
كم) قد يقال ناء التانيث تنافي هذا الجملة والجواب أن اعتبار لفظ كم من حيث الأفراد لا ينافي اعتبار المعنى  
من حيث التانيث ووجه في التوضيح الأفراد بان التاء للجماعة لأن جمعة وخالة في معنى عجات وخالات (قوله  
كما حذف لك الخ) وعليه يكون في البيت احتمال وجعل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن ليتحاشى  
الموصوفان لا واجب ولم يذكر في الخبر والنصب مع استحسانه فيهما أيضاً لعدم ذكر حديث الوصفية فيهما  
للاستغناء فيهما عن الوصفية وقوله من صفة خالة أي من صفات خالة والمراد بالجمع ما فوق الواحد فافهم (قوله  
والخبر قد حلت) أي خبر المبتدأ الذي هو جمعة وقوله ولا بد من تقدير قد حلت أخرى أي ليكون خبراً عن  
خالة هذا مقتضى صنيعه ويحتمل أن قد حلت المذكرة خبر خالة وقد حلت المحدوفة خبر جمعة (قوله أفراد  
تتميز الخ) أشار به إلى دفع ما يوهجه تقديم المصنف الجمع من رجحانه على الأفراد وإلى أن المصنف إنما قدمه  
اهتماماً به رد على من زعم شذوذه (قوله الخبر هنا الخ) وأما في تمييز الاستفهامية فالصحیح أن الخبر عن  
مقدرة (قوله باضافة كم) أي جملة ما على ما هي مشابهة له من العدد شئ (قوله إذ لا مانع منها) يوهم أن في  
الاستفهامية مانعاً من الإضافة فانظره (قوله أنه بن مقدرة) لأنه لما كثر دخول من على خبر خبرية جاز تركه  
لقوة الدلالة عليه شئ (قوله الاتصال) أي اتصال يميز كم بها (قوله فان فصل) أي بجملة أو ظرف أو جار  
ومحور ورو وقوله نصب أي وجوب أن كان الفصل بجملة أو ظرف أو جار ومحور وما هو برحان أن كان بظرف فقط  
أو جار ومحور ورفض كإسباتي فلم يأت في كلام شيخنا وأبعض (قوله جملة على الاستفهامية) أي في النصب وعمل  
الجملة بقوله فان ذلك أي الفصل جائز في أي في الاستفهامية وإن كان الأولى عدم فصلها (قوله كم دون مية  
الخ) مومة أي مقارفة تميز قال شيخنا رأيت بخط الشارح ضبط الميم الأولى بالفحة اه وكذا في القاموس  
ويقال فعل مجهول أي يفرغ منها وتيممها قصد ها والخبريت بكسر الخاء المجعومة ونشيد الراء آخره فوقية الماهر  
الحاذق (قوله كم يجوز الخ) مقرف تمييز قال ذكر بالمقرف الذي أبوه عجمي وأمه عربية والكريم الذي أبوه  
وأمه عربيان والوضيع الخسيس اه وقال العيني أراد بالمقرف الذي ليس له أصله من جهة الأب (قوله  
سيد) تمييز كم ضخمة الدسيسة بدال وسين وعين مهملات أي عظيم العطية (قوله والصحیح اختصاصه) أي  
الفصل كما يدل عليه قوله ومثله الخ وكما نصح به عبارته في شرحه على التوضيح وعبارة ابن الناطم (قوله وقيل  
ان كان الفصل يناقص جاز) كان مراده بالنقص الغير المستقر كالأمثلة فان الظرف فيها متعلق بـ كـ  
ويؤيده أن الرضى عبر بعدم الاستقرار سم (قوله فضلاً) منصوب على التمييز ويجوز جره على لغة من جر  
التمييز مع الفصل ورفع على الفاعلية لما في كذا العيني والتمييز على الرفع محدوف لدلالة السياق أي كم يوماً  
أو كم ليلة كم منصوبة على الظرفية أو المصدرية حينئذ (قوله تؤم) أي تقصد ومحدود باب كسر الدال الثانية  
كما قاله شيخنا السيد تميز من الحذب وهو ما ارتفع من الأرض وغارها مرفوع به أي على أنه فاعل وأصله غارها  
وهو المكان الغائر من الأرض فحذفت عين الكلمة كما حذفت في رجل شاك أصله شاك كذا في العيني وركب يا  
(قوله تعين النصب) لأن الفصل بالجملة بين المتضايقين لا يجوز البتة وجوزوا الكوفيين بناء على أن الخبر  
عن لا بالاضافة اه سيوطي وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة في الشعر وقد مر عن العيني أنه يجوز  
• كم نالني من فضل على عدم • بحر فضل قال زكريا ومحل تعين النصب فيما لا يحتمل طلب الفعل للتمييز  
مفعولاً ولا لا فيجرب في المطول في بحث حذف المفعول وإذا فصل بين كم الخبرية وجميزها بفعل متعلو وجب  
الاتيان بين ثلثا لئلا يتيسر مفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جناب وعيون وكم أهلكنا من قرية ومحل  
كم ههنا النصب على المفعولية اه (قوله وهو مذهب سيبويه) مقابلة مذهب الكوفيين ومذهب المبرد الذين

لأن الخبر عنه حينئذ  
متعدد لفظاً ومعنى نظير  
زينب وههنا قامت وكم  
على هذا الوجه ظرف  
أو مصدر والتمييز محدوف  
أي كم وقت أو حادثة  
• تنبيهات • الأول •  
أفراد تميز الخبرية أكثر  
وأفصح من جمعه وليس  
الجمع بشاذك كما زعم بعضهم  
• الثاني خبرها باضافة  
كم على الصحیح إذ لا مانع  
منها وقال الفراء أنه بن  
مقدرة أو نقل عن  
الكوفيين • الثالث شرط  
بحر تميز كم الخبرية  
الاتصال فان فصل  
نصب جملة على الاستفهامية  
فان ذلك جائز فيها في  
السنة وقد جاء محجوراً  
مع الفصل بظرف  
أو محجور وركب قوله كم دون  
مية مومة أي هال لها • اذا  
تيممها الخبريت ذوالجلد  
وقوله كم يجوز مقرف نال  
الـ • لا • وكرم بجملة قد  
وضعه وقوله كم في بني  
بكر بن سعد • سيد ضخمة  
الدسيسة ما جند نفاع  
والصحیح اختصاصه  
بالشعر ومثله فصل تمييز  
العدد المركب وشبهه وقد  
مر مذهب الكوفيين  
إلى جواز في الاختيار  
وقيل ان كان الفصل  
يناقض نحوكم اليسوم  
جائع أتاني وكم بك ما خوذ جاءني جاز وإن كان تمام لا يجوز وهو مذهب يونس فان كان الفصل

قدمها  
بجملة كقوله كم نالني منهم فضلاً على عدم أو بظرف وجر ومحور ومما كقوله تؤم سنانا وكم دونه من الأرض محدوده باغارها تعين  
النصب قاله المصنف وهو مذهب سيبويه • الرابع الاستفهامية والخبرية

يتفقان في سبعة أمور ويترقان في ثمانية أمور وفيه اتفاقان في أنهما المسمان ودليله واضح وأنها مسميان وأن بناءهما على السكون وقد سمي  
ذلك في أول الكتاب وأنها مسميان في غير ما قبلهما وأنها مجوز حذف ميمها دليل خلاف لمن منع حذف ميم الخبرية وأنها  
بإزمان المصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر وأما على حد واحد في ٥٣ وجوه الأعراب فكم بقسميهما أن  
تقدم عليهما حرف جر أو

مضاف فهى مجرورة  
والا فان كانت كناية  
عن مصدر أو ظرف فهى  
منصوبة على المصدر أو  
على الظرف والا فان لم  
نلها فعل أو وليها وهو  
لزم أو رافع ضميرها  
أو سببها فهى مبتدأ  
وإن وليها فعل متعد ولم  
يأخذ مفعوله فهى  
مفعولة وإن أخذته فهى  
مبتدأ إلا أن يكون ضميرا  
يعود عليها ففى الابتداء  
والنصب على الاشتغال  
ويترقان في أن تمييز  
الاستفهامية أصله  
النصب وتمييز الخبرية  
أصله الجر وفي أن تمييز  
الاستفهامية مفرد وتمييز  
الخبرية يكون مفردا  
وجما وفي أن الفصل بين  
الاستفهامية وبين  
مميزها جائز في السعة ولا  
يفصل بين الخبرية ومميزها  
إلا في الضرورة على ما مر  
وفي أن الاستفهامية  
لاندل على تكميل  
والخبرية للتكثير خلافا  
لابن طاهر وتلميذه ابن  
خروف وفي أن الخبرية  
تختص بالماضي كرب  
فلا يجوزكم غلمانى  
سأماكم كالأجوز رب  
غلمان سأماكم

قدمناهما (قوله يتفقان في سبعة أمور) بقى أنهما يتفقان في البساطة وفي أن تمييزهما لا يكون منفيا لا يقال  
كم لأرجل جاءك وكلم لأرجل صحت نص عليه سيبويه وأجاز بعض النحويين نبحوز العطف عليه بالنفي مع  
الاستفهامية بس وسياق قول بتركيب كم (قوله ودليله واضح) هو جرهما بالحرف والاضافة نحوكم درهم  
اشتريت وغلام كم رجل ما كت (قوله يجوز حذف ميمها الخ) نحوكم صمت (قوله وأنها بإزمان المصدر)  
أما في الاستفهامية فواضح وأما في الخبرية فبالحمل على رب اه زكروا وجه الحمل أنها لا إنشاء للتكثير كما أن  
رب لا إنشاء للتكثير أو التقليل ولا تنافي بين كونها خبرية وكونها لا إنشاء للتكثير لاختلاف الجهة لأن خبريتها  
باعتبار الكثرة التي توجد في الخارج بدون قول وإنشائها من جهة التكميل الفاعل بذهن المتكلم من غير  
وجوده في الخارج فإذا قلت كم رجال عندي فله جهتان أحدهما التكثير الفاعل بذهن المتكلم الذي لا وجود له خارجا  
ومن هذه الجهة تكون انشائية والآخرى كثرة الرجال المخبر عنهم بأنهم عندك التي توجد خارجا بدون القول  
ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها كدأ في الدماميني  
عن ابن الحاجب بوضوح ثم نقل عن الرضى رده بما حاصله أن ما وجه به الإثبات بطرد في جميع الأخبار فيلزم  
أن تكون انشائية من هذا الوجه ولا قائل به وذلك أن نحوكم يد قائم خبر بلا شك ولا يحتل الصدق  
والكذب من حيث نفس الأخبار الذي هو فعل المخبر لانه أوجد به هذا اللفظ قطعا بل من حيث المخبر به وهو  
ثبوت القيام لذ بد (قوله فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر) قال المراءى وحكى الاخفش أن  
بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فتقبل لا يقاس عليه وأصح حوازا لقياس عليه لانه لغة اه  
وعلماني الفراء عرابيه كم فاعلا في قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلا كمكرا الوجه أن الفاعل مصدر رأى الهدى كذا  
في الفارسي أى ضمير يرجع إلى المصدر رأى أولى الله أى لا يخرج الآية على هذه اللغة مع أنها رديئة كما  
في المغنى غير محقه وأما قوله تعالى أولم يروا كم أهلا كمكرا فيهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون فكم مفعول  
لا أهلا كمكرا والجملة مفعولة لبر وأعلى أنه عانى عن العمل في لفظه وأن وصلته مفعول لأجله لبر وأعلى غير  
ذلك وأما الاستفهامية فقال الفارسي أعلم بعض العرب في الاستفهام ما قبله شذوذا كقولهم ضرب من  
منار قوهم كان ماذا اه ولم ينقل سماع ذلك شذوذا في خصوص كم ففول شيخنا بعد نقل كلام الفارسي  
تلخص أن تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم في جانب الاستفهامية إلا  
بإثبات السماع في خصوصها فتدبر (قوله فكم بقسميهما أن تقدم عليهما الخ) حاصل ما ذكره إحدى عشرة  
صورة ثنتان للجر وثلاث للنصب وخمس للرفع واحدة محتملة للرفع والنصب (قوله أن تقدم عليهما حرف  
جر) نحوكم درهم اشتريت أو مضاف نحو غلام كم رجل عندك (قوله عن مصدر) نحوكم ضربة ضربت  
أو ظرف نحوكم بوصا صمت (قوله فان لم يلهأ فعل) نحوكم رجل في الدار أو وليها وهو لازم نحوكم رجل قام  
(قوله أو رافع ضميرها) أى أو متعد رافع ضميرها نحوكم رجل ضرب عمر أو سببها نحوكم رجل ضرب أخوه  
عمر (قوله وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله) نحوكم رجل ضربت والمراد بالمفعول ما يشمل المفعول الواحد  
والاكثر ليدخل نحوكم تطلعي زيدا (قوله فهى مفعولة) أى مفعولة به (قوله وإن أخذته) نحوكم رجل ضرب  
زيد عمر عندك (قوله إلا أن يكون) أى المفعول ضمير يعود عليها نحوكم رجل ضربته (قوله الابتداء  
والنصب على الاشتغال) والابتداء أرجح دماميني (قوله جاز في السعة) نحوكم عندك عبدا (قوله  
ولا يفصل بين الخبرية والخ) أى إذا كان مميزا مجزوا بالاضافة فلا يرد نحوكم تركوا من جنات  
(قوله بخلافه مع الاستفهامية) والاجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الأعراب ولو رفع  
مطلقا لجاز اه مرادى (قوله لا يقرن بالهمزة) لعدم تضمن المبدل منه معنى الهمزة بخلافه في الاستفهامية

ويجوزكم عبدا سأشتريه وفي أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الكلام مع الخبرية  
لا يستدعي جوابا بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقرن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية فقال في الخبرية  
كم عبيدلى خسون بل ستون وفي الاستفهامية كم مالك أعشرون أم ثلاثون اه

(كلم) يعني هذه أي الخبرية في الدلالة على تكثير عدد منهم الجنس والمقدار (كأين وكذا وينتصب \* تمييز ذين أو به صل من نصب) بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كأي رجل رأيت ومنه قوله \* وكأي لافضلا عليكم ومنه \* قدما ولا تدرين ما من منعم \* وقوله \* اطرد البأس بالرجاء فكأن \* أما حمس مدعس ٥٤ وتقول كأي من رجل لقت ومنه وكأي من نبي قتل دعه ربون كثير وكأي

(قوله أي الخبرية) قيد به مع ذكره بعد أن كأي تأتي للاستفهام نادرا لأن من المشبهة كذا وهي لا تأتي للاستفهام أصلا وليوافق التقييد به في التسهيل والتكافي (قوله في الدلالة على تكثير الخ) مسلم في كأي دون كذا لأنها ليست لكثير بل لعدد منهم قليل أو كثير فلك أن تكفي به ساعن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة (قوله في الدلالة على تمييز ذين) وكان حقهما أن يضافا إليه كما تنصاف كم لكن منع من ذلك أن في آخر كأي تنوين يستحق الثبوت لأجل الحكاية وفي آخر كذا اسم إشارة وهما ما تعان من الإضافة اه دما ميني وقوله لأجل الحكاية أي حكاية الكلمة من كائنات عليه قبل التركيب (قوله أوبه) يعني بتمييز كأي فقط أو التقدير بتمييز ذين بالنظر للمجموع لما يأتي مسم (قوله بخلاف تمييز كم الخبرية) فانه مجرور عند غير تميم وعند تميم مجرور نصبه كما سبق هذا ان اتصل فان فصل فيه ماسر (قوله فتقول كأي من) مفعول رأيت (قوله وكأي) مبتدأ أخبره الظرف وهذا البيت والذي بعده وادان على لغة من قال كأي بالف بعد الكاف فهو مذكور قال في جمع الجوامع وشرحه ولا يجبر عنها أي كأي اذا وقعت مبتدأ لا يحذف فعلية مصدرية بماض أو مضارع فحذو كأي من نبي قتل الخ أي وكأي من آية الخ اه ويرد عليه وكأي لافضلا فان الخبر فيه جار ومجرور وقوله تعالى وكأي من دابة تحمل رزقها الله يرزقها واياكم ان جعل الخبر الجملة الاسمية أعني الله يرزقها فان جعل ل تحمل رزقها الم تراد الآية فتأمل (قوله آما) بوزن فاعل من ألم وحم قدر شمني (قوله رأيت كذا رجلا) فكذا مفعول ورجلا تمييز (قوله أما كأي فانها توافقي كم) أي من حيث هي لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله وافادة التذكير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر والغلبة والنذور بالنسبة إلى كأي لا بالنسبة إلى كم لورودها في أصل افادة التذكير تارة والاستفهام أخرى بقطع النظر عن الغلبة والنذور فتفظن (قوله كأي تقرأ سورة الاحزاب) هل كأي في موضع الحال من سورة وهل يمكن أنه مفعول ثان لتقرأ يعني تعدد اه مسم واستظهر البعض الاحتمال الاول ونسبه أن الحال لا تكون انشاء فالظاهر الثاني وعليه اقتصر شيخنا السيد وقوله آية قال مسم ان كان هو التمييز فادجوار الفصل بين الاستفهامية وجميزها بجملة اه وعبارة الدما ميني على التسهيل كقول أبي بن كعب لعبد الله كأي تقرأ سورة الاحزاب أو كأي تعد سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال أبي ما كانت كذا قاط اه (قوله مركبة) وقبل بسيطة واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب به في اللغات الآتية هج (قوله وكم بسيطة على الصحيح) وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها واسكنت الميم تخفيفا ورده أن الألف لم يبق عليها دليل بخلاف ميم وعم وأنه على تسليبه اغاية سبب كم الاستفهامية دون الخبرية وان كان قد يندرج عن الخبرية بما في قريمة (قوله من كاف التشبيه) وقيل الكاف فيها زائدة لازمة للتشبيه هج (قوله وأي المنونة) أي الاستفهامية كما قاله الفارسي أي والمستملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وان كان أصلها الاستفهامية ما لا شك (قوله لان التنوين الخ) ليس عليه لقوله جاز لتعليقه أولا بقوله ولهذا العامل الواحد لا يعمل بعلمتين الاتباع بل هو خلة لمحذوف أي وانما اقتضى تركيبهما من كاف التشبيه وأي المنونة جواز الوقف عليها بالنون لان الخ وهو هذا معنى قول من قال علة لعلية تركيبها بما ذكر لجواز الوقف عليها بالنون (قوله ولهذا) أي لشبهه بالنون الأصلية (قوله ويردها ماسبي) أي من البيتين (قوله وافادة التذكير) ممنوع كما مر وفي جمع الجوامع وشرحه الجمع وتنصرف أي كذا بوجه الاعراب فتكون في محل رفع ونصب وجر باضافة والحرف ولا تتبع بتابع لافقت ولا غيره (قوله من كاف التشبيه وذا الاشارة)

من آية في السموات والارض يدرون عليها وتقول رأيت كذا رجلا \* تنبيهات \* الاول \* توافقي كل واحد من كأي وكذا في أمور وتختلفا في أمور أما كأي فانها توافقي كم في خمسة أمور وتختلفا في خمسة فتوافقه في الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التذكير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يشبهه الا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف واستدل به بقول أبي بن كعب لابن مسعود كأي تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتختلفا في انهما مركبة وكما بسيطة على الصحيح وتركيبها من كاف التشبيه وأي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب أشبهه بالنون الأصلية ولهذا رسم في المحقق نويا ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو المحذف في الوقف

وفي أن جميزها مجرور بمن غالب حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده ماسبق وفي انها لا تقع لستفهامية عند الجمهور وقيل وقد مضى وفي أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور بجازا بكين تبسيع هذا الثوب وفي أن جميزها لا يقع إلا مفردا وأما كذا فتوافق كم في أربعة أمور وتختلفا في أربعة فتوافقه في الابهام والافتقار الى التمييز وافادة التذكير وتختلفا في أنها مركبة بتركيبها من كاف التشبيه وذا الاشارة ونهاها لزم التصدير فتقول قبضت كذا وكذا درهما وانما لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله

\* عد النفس نعمى بعد مؤسالك ذا كرا \* كذا وكذا الظافه نسي الجهد وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا كذا درهما ولا كذا كذا درهما بدون عطف وذكر الناطم أن ذلك مسموع وله كنه قليل وعبارة التسهيل وقل ورد كذا مفردا ومكررا بلازاو وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جمعها اتفاقا ولا بالاضافه خلافا للكوفيين فانهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاءهم أنه يلزمه بقوله عندى كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما أحد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما أحد وعشرون جملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقه على هذه التفاصيل غير مستثنى الاضافة المبرد والاختف وان كسان والسيرافى وان عصفور وروهم ابن ٥٥ السيد فقل اتفاق الخوئين على اجازة

ما أجاز المبرد ومن ذكر معه وعبارة التسهيل وكفى بعضهم بالمفرد المميز يجمع عن ثلاثة وبابه وبالمفرد المميز مفرد عن مائة وبابه وبالمكر دون عطف عن أحد عشر وبابه وبالمكر مع عطف عن واحد وعشرين وبابه \* الثاني قد بان لك أن قوله أو به يصل من نصب راجع الى تمييز كائين دون كذا فلو قال ككم كائين وكذا ونصبا وقيل كائين بعدهم وجبا \* لكان أحسن من أوجه \* أحدها التنصيص على الخلف السابق \* ثانيها التنبيه على اختصاص كائين بدون كذا \* ثالثها إظهار أن وجود من بعده كائين أكثر من عدمها لجريان خلف في محوها \* رابعها إفادة أن كائين لغة في كائين وفيها خمس لغات أفصحها كائين وفيها قرأ السبعة الا ابن كثير وبلغا كائين على وزن كاعن وفيها قرأ ابن كثير

وقيل الكاف زائدة لازمة وقيل اسم كمل فعلى هذا المحل من الاعراب وعلى غيره لا محل لها كذا فى الجمع (قوله عد النفس نعمى) بضم النون والضمير النعمة وكذا النعمة ما بالفتح والمند والمندى بضم الموحدة وسكون الهمزة والنصر خلاف النعمى وقوله نسي الجهد بفتح الجيم وضمها أى المشقة (قوله لم يقولوا كذا درهما) أى لا تكرار ولا كذا كذا درهما أى بالتكرار من غير عطف (قوله فانهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف الخ) ردبان يحجزها اسم إشارة لا يقبل الاضافة وقد يقال سار كى مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لانه من بعد التركيب معنى لم يكن موجودا له قبل التركيب وقال الخوفا ان المجرور بدل من اسم الإشارة وهو بعد لان كذا صارت كلمة واحدة ولا يبدل من جزء الكلمة ولا تصاف كائين بوجه كما تقدم تعالى له وقضية كلامه كالمقتضى عدم اجازتهم الاضافة مع التكرار أو اللفظ وقال ابن معطى فى شرح الجزولية فلوجردهم مع تكرار كذا بدون عطف لزمه ثلثمائة درهم لانها أقل عددين أضيف ثانبه ما الى المفرد ولو جزم التكرار والعطف لزمه ألف ومائة درهم لاجل العطف وجرا تمييزا وانفراده فيحتمل أن هذا من ابن معطى بحج رد حكم مقتضى القياس اذا لفظ به هذا اللفظ من غير اجازة منه للاضافة ويحتمل أن مذهبه جواز الاضافة ولو مع التكرار أو اللفظ وقد يقال ان التمييز المجرور عند العطف للثاني فقط والاول غاية عن عدمه فيحمل على الواحد دلالة المحقق فيلزمه مائة وواحد أم لو قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد وكذا قال عدد منهم هو درهم (قوله ولهذا) أى القياس على العدد الصريح (قوله قال فقهاءهم) وأما مذهبا معاثر الشافعية فى المنهج وشرحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع بدلا وعطف بيان أن النصب تمييزا أو الجرح لنا أو السكون وقفا أو كذا كذا درهم بالاحوال الاربعة أو كذا وكذا درهم بغير النصب لزمه درهم واحد وكذا وكذا درهما بالاعطف والنصب لزمه درهمان اه (قوله جملا على المحقق) هو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح (قوله وعبارة التسهيل الخ) لم يذكروا فيها كذا درهما كناية عن عشرين (قوله الخلف السابق) أى فى جزم تمييز كائين بن هل هو لازم أو غير لازم (قوله ويليه كائين) قال الخليل الباء الساكنة من أى قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعا وسكنت الهمزة لوقوعها موقعا المباء الساكنة ثم قلبت الباء ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الباء الاخيرة بعد كسرة فاذهب التثنية بعد زوال حركتها كالمفروق شئنى (قوله والثالثة كائين) بهمزة ساكنة فباء مكسورة والاربعة كئى بياء ساكنة فهمزة مكسورة وأصله كائين قدمت الياء مشددة ثم خففت كئيت دما مئى (قوله أعنى المركبة) أى لا المابقة على أصلا من عدم التركيب (قوله وهو الحديث) يعنى اللفظ الواقع فى الحديث عن شئ فعل أو قول قال السيوطى فى الاشباه والنظائر نقله ابن هشام الذى شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح ان كذا المكى بها عن غير العدد انما يتكلم بها من يخبر عن غيرته كرون من كلامه لامن كلام المخبر عنه فلا تقول ابتداء مرت بدار كذا ولا بد او كذا كذا بل تقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنك قال فلان مرت بدار كذا

وهى أكثر فى الشعر من الاولى وان كانت الاولى هى الاصل ومنه البيتان السابقان وقوله وكائين الاباطح من صديق \* برانى لو أصبت هو المصاها \* والثالثة كائين مثل كعين وفيها أقرأ الاعشى وابن محيصن \* والاربعة كئى ثوب كعين \* والخامسة كائين على وزن كمن وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال \* الثالث تانى كذا هذه أعنى المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ويكنى بها عن العرفة والذكرة ومنه الحديث يقال للبعد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا تكون كذا ايضا كئى على أصلها وهو كاف التشبيه وذا الإشارة فيجوز رأيت زيدا فاضلا وعمرأ كذا ومنه قوله وأسلمنى الزمان كذا فلا تطرب ولا أنسى وتدخل عليها التنبيه نحو كذا كذا عرشك

في حكاية في يكتفي عن الحديث أيضا بكت ٥٦ وكيت وذيت وذيت بفتح التاء وكسر ها والفتح أشهر وهما مخففتان من كية وذية وقالوا

على الأصل كان من الامر كية وكية وذية وذية وليس فيهما حينئذ الا البناء على الفتح ولا يقال كان من الامر كيت بل لابد من تكررها وكذلك ذيت لانها كناية عن الحديث والتكرير مشعر بالطول

والحكاية في هذا الباب للحكاية باي وبين والسم بعد من (احل باي) ما لم تذكر سئل \* عنه بهافي الوقف (وحيث تصل) أي يحكي باي وصل ووقفا ما لم تذكر مسد كور مسؤل عنه بها من اعراب وتذكير وانفراد وفروعهما فيقال لمن قال رأيت رجلا أو امرأة وغلامين ورجلتيين وبنين وبنات أو أية وأيتين وأيتين وأبين وأيات هذا في الوقف وكذا في الوصل فيقال أياها هذا وأية يا هذا إلى آخرها أو اعلم أنه لا يحكي بها جمع تصحيح الا اذا كان موجودا في المسؤل عنه أو صا لخالان يوصف به نحو رجل فانه يوصف بجمع التصحيح فيقال رجال مسلمون هذه اللغة الفصحى وفي لغة أخرى يحكي بها ما له من اعراب وتذكير وتانيث فقط ولا يشي ولا يجمع فيقال أنا وأياها هذا لمن

أوبدار كذا وكذا اه (قوله بكيت وكيت وذيت وذيت) وهما مفيان انيائهما ما عن الجمل اه فارضى ولنيائهما عن الجمل جاز أن يعمل فيهما القول وان كانا غير جملة ففتح قول قلت كيت وكيت أو ذيت وذيت فكونان في محمل نصب على المفعولية قال شيخنا والحدكم بالنصب محلا على مجموع الكلمتين أعني كيت وكيت وكذا ذيت وذيت لانهما صارا بايات كيت وكيت بفتح الواو وكيت وكيت بفتح الواو وكيت وكيت بفتح الواو (قوله بفتح التاء وكسرها) أي وضعها كما في التسهيل (قوله كان من الامر الخ) اذا قيل كان من الامر كيت وكيت فكان شائبة خبرها كيت وكيت لانه نائب عن الجملة لانه لا يكون كيت وكيت اسماء كان كالا يكون اسمها جملة قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزأيهما والظاهر أن من الامر تبين تتعلق باعني مقدار دامني (قوله وليس فيهما حينئذ الا البناء على الفتح) أي بخلاف المخففتين ففيهما البناء على الفتح والكسر بل والضم كما مر

والحكاية في لغة المانثة واصفلا حاراد اللفظ المسبوع على هيئته من غير تغيير كمن زيد اذا قيل رأيت زيدا أو ابراد صفة نحو أيلان قل رأيت زيدا وأما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عليها المصنف وسيد كرها الشارح في الخاتمة (قوله احل باي) الباعلا لالة أو ظرفية اه سم وأي المحكي بها الستة هامة وهي معرفة لكن اختلف في حركتها والحروف اللا حقة لها ف قيل اعراب فأي بالرفع مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها الان الاستفهام له المصدر تقديره في قام رجل أي قام أو يامفعول بالفعل محذوف مؤخر عنه الما مر تقديره في ضربت رجلا بالضرب وأي بالجر مجزوف تقديره في مررت برجل باي مررت وكذا يقال في أياين وأيتان وأيون وأيات رفعا وأيين وأيتين وأياين وأيات نصبا وجرأ ويلزم على هذا القول ان ضمنا حرف الجر وقيل حركات حكاية وحروف حكاية فهي مرفوعة بضممة مقصورة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على أنها مبتدأ والخبر محذوف وقيل الحركة والحرف في حالة الرفع اعراب وفي حالتها انصب والجر حركة حكاية وحرف حكاية (قوله ما لم تذكر) احتراز عن المعرفة فانها لا تحكي باي ميم (قوله في الوقف) متعلق باحل (قوله مسد كور) أي سابق في كلام غيرك واحذر ترزبه عن المسؤل بها لئلا تداء فانها حينئذ على حسب العوامل (قوله لمن قال رأيت رجلا الخ) وتقول لمن قال جاء رجل أي بالرفع ومن قال جاء رجلا لان أياين وهكذا (قوله وأيتين) فلو قيل رأيت رجلا وامرأة قيل في السؤال أيا أو أية وهل يجوز أن يشي مع تغليب المذكر شيأ في فيه احتمالا لان عن أبي حيان (قوله وأيات) بكسر التاء نيابة عن الفتح (قوله الا اذا كان موجودا في المسؤل عنه) كما في المثال السابق من بنين وبنات قاله شيخنا ولا يرد عليه أنهم ما في الحقيقة جمع انكسيرا لتغير المفرد فبهما لان المراد بجمع التصحيح هنا الجمع بالواو أو الياء والنون أو الالف والتاء المزدبتين (قوله أو صالحا) أي أو كان هو أي الجمع لا بقيد كونه تصحيحا صالحا لان يوصف به أو يجمع التصحيح فلا يقال أيون أو أيين لمن قال عندي جهمير أو رأيت جهميرا (قوله هذه اللغة الفصحى) أي حكاية ما لم تذكر من الاعراب والتذكير والافراد وفروعهما (قوله لا تشي ولا يجمع) أي لفظة أي (قوله ما لم تذكر) أي من ذكره كور وانما اشترط في لحاق العلامة المذكورة بغير كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهمت عن غيرها ذكرت بعدم من في الاغلب اما محكية أو غير محكية لان الاستفهام عن المعارف ليس في السكثرة مثل الاستفهام عن الذكرات فلم يطلب التخفيف بخذف المسؤل عنه كما في النكرات اسقاطا والمراد بالمتكسر ههنا المنكسر والمائل لان من للعاقل بخلاف المنكسر السابق في أي فان المراد بها ما يجمع المائل وغيره لان أيات تستعمل فيهما وسيد كرا الشارح ذلك (قوله والنون حرك الخ) العطف تفسير لاحل لان حكاية المنكسر بغير في الوقف نفس التعريك والاشباع لا غيرها كما هو العطف أفاده ابن هشام (قوله مطلقا) أي في احوال اعراب المحكي الثلاثة (قوله وأشبع من) فيه إشارة إلى أن الحروف اشباع دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف اجتمعت أولا للحكاية يلزم تحريك ما قبلها وصوته ابن خروف وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين أفاده في التصريح قال ابن غازي فون أشبع من ثقله خففت للوقف ولو



هذا في المفرد المذكور (وقل) في المثنى المذكور (منان ومنين) بعد قول القائل (لي \* الفان بابنين) وضرب حران عبد بن فمنان لحكاية المرفوع ومنين لحكاية الجحور والمنصوب (وسكن) آخرهما (تعديل) وانما حرك في النظم للضرورة (وقل) في المفرد المؤنث (من قال أنت بنت منه) بفتح النون وقلب التاء هاء وقد يقال مننت باسكان النون وسلامة التاء وقل في المثنى المؤنث لمن قال زوجتان مع أمتين أو ضربت حران رقية ميتين فمندان لحكاية الجحور والمنصوب (والنون قبل تالمثنى مسكنه \* والفتح) فيها (نزر) أي قليل وانما كان الفتح أشهر في المفرد والاسكان أشهر في المثنى لان التاء في مننت منطرفة وهي ساكنة للوقوف تحرك ما قبلها التاء ليلتي ساكنان ولا كذلك مندان (وصل التاء والالف \* عين) في حكاية جميع المؤنث السالم فقل ٥٧ (بائر) قول القائل (ذا بنسوة كلف)

منات باسكان التاء  
(وقل) في حكاية جمع  
المذكر السالم (منون  
ومنين مسكنا) آخرهما  
(ان قيل جاقوم لقوم  
فطنا) أو ضرب قوم قوما  
فنون للمرفوع ومنين  
للجحور والمنصوب  
\* تنبيه \* في الحكاية  
بمن لغتان \* احدهما  
وهي الفصحى أن يحكى  
بها ما للسؤل عنه من  
اعراب وافراد ونذكر  
وفروعها على ما تقدم  
ولم يذكر المصنف غيرها  
والأخرى أن يحكى بها  
اعراب المسئول عنه فقط  
فيقال لمن قال قام رجل  
أورجلا أو رجل  
أو امرأة أو امرأتان  
أو نساء ممنون في النصب  
مناف في الجر مني (وان  
تصل فلفظ من لا يختلف  
فقول من يافتي في  
الاحوال كلها هذا  
هو الصحيح وأجاز يونس  
اثبات الزوائد ولا  
فقول من يافتي وتشير

كانت خفيفة بالاصالة لوجب ابدالها الفايص (قوله وقل منان الخ) الظاهر أن منان ومنين ليس اسماء معاير با كلقية وهم أي من التثنية وانما هو لفظ من وهي مبنية لا يمكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال المسؤل عنه وكذا يقال في منون ومنين ومنتان ومنتين ومنات فن في الجميع مع هذه الزيادة اسم مبني في محل رفع وهذه الكلمات ليست مثنى ولا جمع بل على صورته سم وقوله اسم مبني أي على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذي جلبته الحكاية (قوله بابنين) أي مع ابنين أي ولي ابنان وفي نسخة كابنين سم (قوله لحكاية الجحور والمنصوب) واقتصر الناظم في التمثيل على الجحور هنا وفيما يأتي لان المنصوب محمول على الجحور في مثل ذلك (قوله تعديل) أي تقم العدل لان هذا حكم العرب سم (قوله وقل لمن قال أنت بنت منه) وكذا يقال في النصب والجحور ولم يمكن اثبات حرف المد في منه للدلالة على الاعراب لان هاء التأنيث لا تكون في الوقف الاساكنة فاكثروا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب لان الاعراب فرع التأنيث واذا عارضت مراعاة الاصل والفرع كانت مراعاة الاصل أولى كذا ذكر شيخنا وامل معنى ككون الاعراب فرع التأنيث أن الاحتياج الى الدلالة عليه دون الاحتياج الى الدلالة على التأنيث لان التأنيث صفة للدلول والاعراب صفة للدال فتأمل ولو قيل باستحسان الاشارة بالفتن الى حركة الاعراب لم يعد (قوله والنون قبل تالمثنى) وكذا النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك اه فارضى ولم ينبه عليه المصنف لفهمه بالمقايضة من قوله وسكن تعديل (قوله مسكنه) تنبيه باسكانها على أن التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة لها بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى (قوله التاء ليلتي ساكنان) وان كان جائزا في الوقف سم (قوله وان تصل) هذا مفهوم قوله وقفا (قوله وتشير) أي بحركة تاء مننت الى الحركة أي حركة المحكى وقوله في مننت متعلق بتشير ولو قال وتحرك تاء مننت بحركة المحكى لكان أوضح (قوله مقدر اغبر مذكور) تقديره قالوا أنتما فقلت منون أنتم اه ذكر يا عليه يكون المقدر المحكى ضمير افيد كون قبه شذوذا خرو منع صاحب التصريح كونه من حكاية المقدر وادعى كونه حكاية للضمير في أوامره ومردود قال ليس لا يخفى أن قول الشاعر أو الخ حكاية لما وقع له مع الجن وأنه حين اتيانهم قال لهم منون أنتم حين اتيانهم لم يتكلم بقوله أو اناري ثم بقوله منون أنتم لم يتكلم بقوله أو اناري الا بعد قوله منون أنتم حين اتيانهم في التصريح ممنوع منه واضحا (قوله أشمر) بكسر الشين المجهمة وسكون الميم (قوله وبغلاط المنشد الخ) أي بغلاطه من لم يدرا أنه ماروايتان صحيحتان من قصيدتين (قوله عن أبي زيد الانصاري) ليس المراد أنه قائل هذه الابيات لمنافاته ما قدمه من أنها التباطش أو أشمر الغساني بل أبو زيد من روايتها (قوله ونار قد خضأت بعيدوهن) كذا بخط الشارح قال عبد القادر في حاشيته على ابن الناظم خضأت بالحاء والضاد المجهمتين معناه سهرت وأوقدت وبعيد ظرف تصغير بعد والوهن بفتح الواو وسكون الهاء من أول الليل الى ثلثه اشتق من وهن يهن اذا فتر وضعف لهدوء الناس فيه والدار

\* ٨ - (صبان) - رابع \* الى الحركة في مننت ولا تنون وتكسر فون المثنى وتفتح فون الجمع وتنون منات ضمما وكسرا وهو مذاهب حكاة يونس عن بعض العرب وحمل عليه قول الشاعر \* أو اناري فقلت منون أنتم \* وهذا اذا عند سيويه والجمهور من وجهين أحدهما اثبات العلامة وصلوا الآخر تحريك النون وقال ابن المصنف والآخر أنه حكى مقدر اغبر مذكور وقد أشار المصنف الى اليت المذكور بقوله (ونادر ممنون في نظم عرف) وهو تأبط شرابا يقال لشمر الغساني وتماهه \* فقالوا الجن قلت عمو اظلاما \* ويروي عمو اصباحا ويغلط المنشد على احدى الرويتين بالرواية الاخرى وكذلك فعل الزجاجة فغلط من أنشده صبا حار ليس الامر كما يظن بل كل واحدة من الرويتين صحيحة فهو على رواية عمو اظلاما من أبيات رواها ابن دريد عن أبي حاتم السخني عن أبي زيد الانصاري أو لها \* ونار قد خضأت بعيدوهن \* يدار ما أر يد بها مقاما وهي مشهورة وعلي رواية عمو اصباحا من أبيات معروفة

إلى خديج بن سنان العسافي أولها \* أتوانا رى فقلت ميمون أنتم \* فقالوا الجن قلت عواصباها \* نزلت بشعب وادى الجن لها \* رأيت الأمل قد  
نشر الحماها \* قيل وكلا الشعرين أكذوبة ٥٨ من أكاذيب العرب (والعلم الحكيمه من بعد من \* أن عريت من عاطف بها اقترن)

المكان الذي عرس فيه اه اى نزل فيه لالا (قوله الى خديج) بفتح الخاء الموحدة وكسر الدال المهملة (قوله قد نشر الجناحا) اى ظلمته المشبهة بالجناح (قوله والعلم احكيته) اسمها كان او كنية او لقب بدون بقية المعارف لان الاعلام لما كانت كثيرة الاستعمال جاز فيها ما لم يحذف غير الفارضى (قوله من بعد من) ظاهره ان حكاية العلم بعد من لا تتقدم بالوقف وهو قضية اطلاقهم اه سم واقروا شخنا وقد توقف فيه مع قول الشارح في التسمية السادسة الا فى انها ان من تختص بالوقف الا ان يخص الا فى من المحكى بها المذكور وسماى ما يؤيده فنفطن وخرج اى فلا يحكى العلم بعد هاسا كسر المعارف فاذا قيل رايت زيدا او مرت بزيدا قلت اى بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر فى اى فكر هو ان يخالفه الثانى بخلاف من زيدا ومن زيد (قوله من عاطف) اى ضرورة لانه للاستئناف كما قاله بعضهم وفى كلام الرضى انه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه معطف الانشاء على الخبر اذا كان كلام المخاطب خبرا كرايت زيدا قال يس اطلق العاطف وعبارة الشاطبي تدل على اختصاصه بالوارو والفاء وفى شرح اللباب التصريح بانه الوارو والفاء خاصة اه وقال الفارضى انه الواو فقط (قوله وهذه امة الحجازيين) هى احدى اللغتين عندهم لانهم لا يلتزمون الحكاية بل يجوزون الحكاية والاعراب بل يرجحون الاعراب وعلى ابن الناطم الحكاية بدفع توهم ان المسؤل عنه غير الاول وفى حالة الرفع وان اتخذت الحركة فى حالتى الحكاية والاعراب الا ان وقوع الاسم عقب ذكر المحكى بضرورة يدل على ارادة حكاية هذا المذکور وفى الجملة يس (قوله مرفوعا مطلقا) اى فى الاحوال الثلاثة (قوله نعمين الرفع) على انه خبر عن من او مبتدأ خبره من كما فى الفارضى قال سم كان وجه تعين الرفع ان المقصود من الحكاية بيان المراد والعطف يشعر به اه ثم رايت فى الرضى وعبارة اغنا تعين الرفع اتفاقا قال واللبس اذا عطف على كلام المخاطب يؤذن بان السؤال انما هو عن ذكره دون غيره اه قال يس ويستثنى من تعين الرفع نحو قولك من زيدا ومن عمر المن قال رايت زيدا وعمر اى بطل دخول حرف العطف على الثانى الحكاية لانه اغنا بطلها فى الاول ثم رايت بخط الشنوائى نقلا عن ابي حيان صاحب البسيط قال الشنوائى ومنه يؤخذ ان حكاية العلم عن لا تتقدم بالوقف وهو مقتضى اطلاقهم (قوله يشترط الحكاية العلم بمن الخ) ويشترط ايضا ان يكون علما معاقل وان لا يتبع فى حكايته بتابع توكيد او بدل او بيان او نعت بغير ابن مضافا الى علم بخلاف النعت بابتين مضافا الى علم كاسمى اى لانه مع المنعوت كشيء واحد كما فى التصريح وفى العطف الخ لاف الا فى قال فى التصريح وانما اشترطوا انتفاء التابع لانهم استغنوا باطالته عن الحكاية اه اى لان اطالته بالتابع يبينه ثم قال واستثنى عطف النسق على القول بالجواز فيه لانه ليس فيه بيان للتبوع فلا يبين الابا الحكاية (قوله الثانى شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رايت زيدا واباه من زيدا واباه ومن قال رايت اخا زيد وعمر اخا زيد وعمر) اكذابي بعض النسخ ويرد عليه ان اخا زيد لا يحكى لانه غير علم وفى بعض النسخ الثانى شمل كلامه العلم المعطوف والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب يونس وجماعة الى ان عطف احدا الا مبنين على الآخر يبطل الحكاية وذهب غيرهم الى خلافه فيحكيان اذا كانا مباحكى فتقول من زيدا وعمر واذا كان احدهما فقط مباحكى ثبت على ما تقدم واتبعه الآخرون اذ قيل رايت صاحب عمرو وزيدا فلا حكاية وان عكس حكيت وكذا الحكم لو قيل رايت رجلا وزيدا او زيدا ورجلا فلا يحكى فى الاول ويحكى فى الثانى اه وهو الصواب وقوله بنيت على ما تقدم اى اعتمدت على المتقدم من المتعاطفين فان كان مما يحكى جازت حكاية المتعاطفين وان كان مما لا يحكى لم تجز حكايتهم ما (قوله والصحيح المنع) فيجب رفع غلام زيد فى حكاية رايت غلام زيدا او مرت بغلام زيد (قوله لا يحكى العلم موصوفا الخ) اى لا يجوز ان يحكى بصفته بل ان يحكى بذكر صفته كما فى شرح التوضيح للشارح (قوله مضاف) الصواب كما فى بعض النسخ مضافا لان

فَقَوْلُ مَنْ قَالَ جَاءَ زَيْدٌ مِنْ  
زَيْدٍ وَرَأَيْتَ زَيْدًا مِنْ  
زَيْدٍ أَوْ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِنْ  
زَيْدٍ وَهَذِهِ لُغَةُ الْخَازِنِ  
وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَالْإِيجُوكُونُ  
وَلِیَحْيَى بْنِ الْعَالِمِ الْمَسْئُولُ  
عَنْهُ بِهَذَا مِنْ مَرْغُوعَا  
مَطْلُوقَا لِأَنَّهُ مَبْتَدَأُ أَخْبَرِ مَنْ  
أَوْ خَبِرَ مَنْ مَبْتَدَأُ مَنْ فَاَنْ  
اقْتَرَبَتْ بِعَاطِفِ خَبَرِ مَنْ  
زَيْدٌ تَبَعُ الرِّفْعِ عِنْدَ جَمِيعِ  
الْعَرَبِ \* وَتَنْبِيْهَاتُ  
\* الْأَوَّلُ \* يَشْتَرِطُ  
لِلْحَكَايَةِ الْعِلْمُ بِمَنْ أَنْ  
لَا يَكُونُ عَدَمُ الْأَشْرَافِ  
فِيهِ مَتَبَقًا فَلَا يَتِمُّ مَنْ  
الْفَرْزُ دَقِّقًا بِالْجَرْمِ مَنْ قَالَ  
سَمِعْتُ شَعْرًا الْفَرْزُ دَقِّقًا لِأَنَّ  
هَذَا الْأَسْمَ تَبَقُّقًا انْتِفَاءً  
الْأَشْرَافِ فِيهِ \* الثَّانِي  
شَلُّ كَلَامِهِ الْعِلْمُ الْمَطُوفُ  
عَلَى غَيْرِهِ وَالْمَطُوفُ  
عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَفِيهِ خِلَافٌ  
مِنْهُ يُونُسُ وَجَوْزُهُ غَيْرُهُ  
وَأَسْفَحُهُ سَيَمُوهِيَةً يَقَالُ  
مَنْ قَالَ رَأَيْتَ زَيْدًا وَأَبَاهُ  
مَنْ زَيْدًا وَأَبَاهُ وَمَنْ قَالَ  
رَأَيْتَ أَخَا زَيْدٍ وَعِمْرَانُ  
أَخَا زَيْدٍ وَعِمْرَانُ \* الثَّلَاثُ  
أَجَازُ يُونُسُ حَكَايَةُ سَائِرِ  
الْمَعَارِفِ قِيَاسًا عَلَى الْعِلْمِ  
وَالْمَخْرُجِ الْمَنْعِ \* الرَّابِعُ  
لَا يَحْكِي الْعِلْمُ مَوْصُوفًا بِغَيْرِ  
ابْنِ مِضَافٍ إِلَى عِلْمٍ فَلَا  
يَقَالُ مَنْ زَيْدٌ الْعَاقِلُ  
وَلَا مَنْ زَيْدٌ الْأَمِيرُ  
لَنْ قَالَ رَأَيْتَ زَيْدًا الْعَاقِلُ

المراد

اور امتزدا آن الامر و يقال من زين عمر و

فمن قال رأيت زيد بن عمر وعنه الخ ماس فهم من قوله أحكيه أن حركات حركات حكاية وإن أعرابه مقدر وقد صرح به في غرر هذا الكتاب

والجمه وور على أن من مبتدأ والعلم بعده مبتدأ مؤخر (قوله وحركة اعرابه الخ) أعاده مع تقدمه تأييد له بكونه من كلام الجمه وور (قوله مقدره) أى فى الاحوال الثلاثة للثلاثة العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى أن حركته فى الرفع اعراب ولا تقدر اذ لا ضرورة اليه هم (قوله أن من تختص بحكاية العاقل الخ) قد يقال من أين بان هذا الآن يقال بان من هنا بضميمة ما سبق فى باب الموصول أن من للعاقل وأيا بحسب ما تضاف اليه (قوله بخلاف أى) قد يقال هلا وجب فيها الاشباع عند الوقف دفعا للوقوف على متحرك تنسب (قوله على ما سبق) من أن الاشهر فى المفرد الفتح وفى التنثية الاسكان (قوله فالمفوف الخ) قال شيخنا مراده بالمفوف الجملة للحكاية بالقول وفروعه اه ويرد على تقديمه بالجملة ان القول يحكى به لفظ المفرد ايضا نحو قلت زيدا أى هذا اللفظ الآن يقال التقيد بالجملة لانها الغالب (قوله وقوله سمعت الناس الخ) أتى به تنبيها على أنه يحكى بالسماع كما يحكى بالقول (قوله سمعت الخ) سمع الشاعر قوما يقولون الناس يتجمعون غيثارا يرفع الناس على الابتداء الخ يحكى ذلك كما سمع و يتجمعون بنون ثم حيم أى يطلبون وصي دح بصاد همزة فتنحية قدال لفاء مهملة بن بوزن حيدر اسم ناقته وللال اسم المدوح فهذا البيت محل تخلص الشاعر الى المدح (قوله على فسه) بالفاء واصاد المهملة أى فص خاتم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله تعين المعنى على الاصح) أى مع التنبيه على اللحن وانما تعين المعنى صوتا عن اللحن ولثلاثيتهم أن اللحن من المحاكى فاذا قال شخص جاء زيدا بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد لكنه خفض زيدا (قوله ويسمى) أى هذا الاستفهام فى اصطلاحهم بالاستثبات لان السائل طالب للاثبات قال ابن هشام وكذا كل سؤال عن شئ مسبق ذكره فان كانت أى سؤال الاعراب غير مذكور فلا تكاد تفرق الا مفردة مذكورة وشذوقه

بأى كتاب أم بأية سنة \* ترى حبه عار على ونحسب

(قوله وضرب بغير أداة وهو شاذ) محل شذوذه اذا قصد المعنى فان قصد اللفظ بان كان الحكم للفظ دون المعنى فلا شذوذا كما يدل عليه قول المصنف فى الكافية

وان نسبت لأداة حكما \* فاحك أو اعراب واجعلنا اسمها

وقد أوضح الفارضى هذه المسئلة فقال اذا نسب الى حرف أو غيره حكمه ولفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوالم وان يحكى بلفظه فتقول على الاعراب من حرف جربا لرفع وعلى البناء من حرف جربا لكون النون وكذا نحو قام فل فعل ماض فتقول على الاعراب قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلاة والسلام اياكم ولو فان لوتفتح عمل الشيطان فلوا اسم ان قصد فيها الحكاية قاله المصنف فى شرح الكافية ورواه غيره على الاعراب ولفظه اياكم والوقوفان اللوتفتح عمل الشيطان فلما جعلت الاداة اسمها وأعربت دخلت عليها ال والاداة التى تعرب ان أولها بالاسكامة منعها الصرف ان استحققت ذلك أو بلفظ صرفتها فنحو قام اذا عرب فيه وجهان كندان أول بكامة ونحو خرج ان أول بكامة منع لانه رباعى كزيد ونحو ضرب ان أول بكامة منع لانه كسقر وان أول كل بلفظ صرف والاداة التى على حرفين ان أعربت وجب تضعيف الحرف الثانى ان كان ليما فتقول لو حرف امتناع لا امتناع بالرفع وتضعيف الواو وفى حرف جربا لرفع وتضعيف الياء فان كان الحرف الثانى اللين ألقبت الالف الثانية همزة تخلصا من النقاء الساكنين فاذا ضعفت ما التافية قلت ماء حرف نفي بهمزة بعد الالف وان حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تانى بلو وفى وما على حالها اه مخلصا وسأأتى فى باب النسب مز يد كلام (قوله وسأله رجل) أى عن رجلين والجملة حالية بتقدير قد وقوله فقال انهما قرشيان عطف على سأل عطف مفصل على مجمل وهمزة انهما مفتوحة لانها همزة استفهام اجتمعت مع همزة ان فخذت الثانية ويحتمل أن المحذوف همزة الاستفهام والمذكورة همزة ان المكسورة ونظيره فى دخول همزة الاستفهام على ان قوله تعالى قالوا أئمنك لا ت يوسف هذا ما ظهر وقوله فقال ليسا بقرشيان

أداة وهو شاذ كقول بعض العرب وقد قيل له ها تان تمر تان دعنا من تمر تان قال سيويه وسمعت اعرابيا وسأله رجل فقال انهما قرشيان فقال ليسا بقرشيان قال وسمعت عربيا يقول لرجل ساله أليس قرشيا

وغيره \* تانها أن من تختص بالوقف وأى عامة فى الوقف وفى الموصول \* تانها أن من يحب فيها الاشباع فيقال ممنو ومنا ومنى بخلاف أى \* رابها أن من يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العلم وأى تختص بالنكرة \* خامها أن ما قبل فاء التانيث فى أى واجب الفتح تقول أيتها وأيتان وفى من يجب وزا الفتح والاسكان على ما سبق \* خامها على الحكاية على نوعين حكاية جملة وحكاية مفردا فاما حكاية الجملة فضربان حكاية بالمفوف وحكاية مكتوب فالمفوف نحو قوله تعالى وقالوا الحمد لله وقوله سمعت الناس يتجمعون غيثارا \* فقلت أصيدح انتجى بلالا والمكتوب نحو قوله قرأت على فسه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى مطردة ويجوز حكايتها على المعنى فتقول فى حكاية زيد قائم قال قائم قائم زيد فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الاصح وأما حكاية المفرد فضربان ضرب بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأى أو عين وهو ما تقدم وضرب بغير

كان ينبغي حذف الفاء لان مدخولها المفعول الثاني اسمعت أو حال من اعرا بيا على الخلاف (قوله قال ايس  
بقرشيا) كان عليه حذف قال لان الجملة بعده مفعول يقول ويمكن جعله تأكيداً لمفعول

### التأنيث

لو قال التأنيث والتذكير كما في الكافية والتسهيل لكان أحسن لانه نظير قوله المعرب والمبني والنكرة والمعرفة  
والمقصود والممدود اه سيوطي وفيه نظر لان المصنف لم يتكلم هنا على التذكير كيف يذكره في الترجمة  
بخلاف المعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمقصود والممدود فانه تكلم على كل من ذلك (قوله علامة التأنيث)  
أي في الاسم المتكسر كافي التسهيل قال الدماميني احترازاً من المبني بطريق الاصل فانه لم يجهلوا علامة  
تأنيثه ما يذكر بل ربما دلوا على تأنيثه بغير ذلك كالتكسر في أنت والنون في هن ونحوه اه وفيه أنه ان  
أريد تأنيث المدلول ورد نحو طلحة وحزرة اسمي رجاءين وان أريد تأنيث الكسمة ورد نحو ربت وثمت وفتح  
النساء وسكونها فان تأنيثها ما بالنساء مع أنهم ما حرقان ويمكن اختيار الاول ودفع ورود نحو طلحة وحزرة بيان  
مدلولهما في الاصل مؤنث أي قبل جعلهما اسمي رجائي والظاهر أن قول التسهيل في الاسم المتكسر صله  
التأنيث لعلامة أي التأنيث الكاش في مدلول الاسم المتكسر فقد دخل ناء التأنيث المتصلة بالفعل لانه  
يصح في علمها أنها علامة تأنيث مدلول الاسم المتكسر وهو الفاعل فلا يقال التقييد بالاسم بخبرها مع أن  
المقصود دخولها كما صنع الشارح واعلم أن ما فيه ناء التأنيث ومدلوله مذكر كطلحة وحزرة يذكر ولا يؤنث  
نظر اللفظ وشذوذه \* أولئك خليفة ولدت أخرى \* وان افرق بين المذكر والمؤنث ليس في كل اللغات بل  
بعضها لا يفرق فيه بينهم بفرق لفظي كالتركزية والفارسية بل بالقرائن كما قاله سيم وغيره (قوله ناء وألف)  
أني وأنتي لاحد التثنيين اشارة الى أن العلامة تين لا يجتمعان في كلمة واحدة فلا يقال في ذكرى مثلاً  
ذكرى أو أماً علقاة وأرطاة فاللهما مع وجود الناء لا للاحاق فيعترف مع عدمه التأنيث قاله سيم وتبعه شيخنا  
والعض وفيه أن كون الألف عند عدم الناء للتأنيث غير لازم بل هي حينئذ تحتل اللاحاق والتأنيث كما  
سأف (قوله وتختص بالاسماء) أي اذا لحقت آخر أو اذا تخلصت للتأنيث فلا يرد أن الحركة تلحق أول المضارع  
للدلالة على تأنيث الفاعل وعلى المضارعة (قوله وألف قبلها ألف فتقلب هي همزة) يفيد أن ألف التأنيث  
هي الثانية المتقلبة همزة لا الأولى وهو كذلك اه سيم أي على الرابع كما أوضحناه في باب ما لا ينصرف وسأني  
أيضاً قريباً فان قلت اذا كانت ألف التأنيث هي الألف الثانية المتقلبة همزة كانت مفردة وكلام الشارح  
يقضي أنها غير مفردة حيث قابل بها المفردة قلت معنى كونها غير مفردة احتياجها لسبق مثلاً على ما فاعلم  
(قوله وهي الممدودة) قال البصريون هي فرع عن المقصورة والكوفيون هي أيضاً أصل كذا في الهمع (قوله  
واعلم أن النساء أكثر الخ) ولذا قال المصنف ان الناء أصل للألف وقبله بالعكس لان التأنيث بالألف لازم قال  
ابن اياز والذي أرى أن كلامهم مأصل على حدة اسقاطي (قوله فانه تلتبس بغيرها) كالألف اللاحاق وألف  
التكثير (قوله يشبه الساكنة) كثناء قامت هند (قوله وعكس الكوفيون) قال الدماميني نظر الى أن الهاء  
تشبه الألف اه قال الرضي وليس أي قول الكوفيين بشي لان الناء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو  
الوصل لا الوقف (قوله لانه الاصل) لاصالة التذكير دليلان أحدهما أنه ما من مذكر ولا مؤنث الاو يطلق  
عليه شيء وشي مذكر والثاني أنه لا يفتقر الى زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث  
الا في الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جازت كبر ما عتار اللفظ وتأنيثه باعتبار أن كلمة وكذا  
الفعل والحرف وحرف الهجاء يجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وذهب القراء الى أن تذكير حروف الهجاء  
لا يجوز الا في الشبه دما ميني (قوله وفي أسام) جمع أسماء التي هي جمع اسم فهي جمع الجمع (قوله قدروا  
النساء) قال الرضي ولا يقدرون غيرها لان وضعها على العروض والألف كالتحيز وان تحذف وتقدر اه ولما  
من أن النساء أكثر وأظهر دلالته من الألف (قوله ويعرف التقدير) أي تقدير الناء في الاسم قاعدة لا مالا  
يتميز مذكرة عن مؤنثه فان كان فيه الناء فهو مؤنث مطلقاً كالنملة والقملة للتذكر والمؤنث وان كان مجرداً  
من الناء فهو مذكر مطلقاً كالبرغوث للتذكر والمؤنث كاله أبو حيان (قوله بالضمير) أي يعود الضمير على

قال ايس بقرشيا والله أعلم

### التأنيث

(علامة التأنيث ناء أو ألف) فالنساء على قسمين متحركة وتختص بالاسماء كقائمة وساكنة وتختص بالافعال كقامت والألف كذلك مفردة وهي المقصورة كجبت وألف قبلها فتقلب هي همزة وهي الممدودة كحمراء \* واعلم أن النساء أكثر وأظهر دلالة من الألف لانها لا تلتبس بغيرها بخلاف الألف فانه تلتبس بغيرها فاحتاج الى تمييزها بما يأتي ذكره ولهذا قدمها في الذكر على الألف وانما قال ناء ولم يقل هاء لنشمل الساكنة ولان مذهب البصريين أن النساء هي الأصل والهاء المبدلة في الوقف فسرعها وعكس الكوفيون وانما لم يوضع للتذكير علامة لانه الاصل فليس يحتاج لذلك (وفي أسام قدروا النساء كالكتف) واليد والعين وما خذه السماع (ويصرف التقدير بالضمير)

العائد على الاسم (ونحوه كالرفي التصغير) كيدبه الى ما هي فيه حسا والاشارة اليه بذى وما في معناها ووجودها في فعله وسقوطها من تعدده وتأنيث خبره أو نعتة أو حاله والامثلة واضحة (ولا تلي فارقة فعولا \* أصلا ولا المفعول والمفعول) أى لا تلي التاء هذه الاوزان فارقة بين المذكر والمؤنث فيقال هذا رجل صبور ومعهذا ومعهطير وفهم من قوله ولا تلي فارقة أنها قد تلي غير فارقة كقولهم ملولة وفروقة فان التاء فيهما للبالغة ولذلك تلحق المؤنث والمذكر واحترز بقوله ٦١ أصلا عن فاعول بمعنى مفعول فانه قد تلحقه

التاء نحوأ كولة بمعنى مأ كولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة وانما كان فاعول بمعنى فاعل أصلا لان بنية الفاعل أصل وقال الشارح لأنه أكثر من فاعول بمعنى مفعول فهو أصل له (كذلك مفعول) أى لا تلي التاء فارقة فعلا رجل معشم وامرأة معشم (وماتليه \* نال الفرق من ذى) الاوزان الاربعة (فشذوذ فيه) نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة وجمع امرأة مسكين على القياس حكا سيبويه (ومن فاعيل) بمعنى مفعول (كقتيل) بمعنى مقتول وجرع بمعنى مجروح (ان تبع \* موصوفه) غالبا التامتع فيقال رجل قتيل وجرع وامرأة قتيل وجرع واحترز بقوله كقتيل من فاعيل بمعنى فاعل نحو رحيم وظهرت فانه تلحقه التاء فتقول امرأة رحيمه وظهرت فانه تلحقه التاء موصوفه من أن يستعمل

الكلمة مؤنثا ونحو النار وعدوها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب أوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات لتأنيث ضميرها (قوله كالرفي التصغير) نحو عيبنه وأذنبه مصغر عن وأذن من الأعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وغير المزدوج مذكرا كالرأس والقلب اه تصريح وما ذكره اعلى وان أفرد أرباب الحواشي فن المزدوج الحاحب والصدغ والتد والهي والرفق والزند والكوع والكسوع وهى مذكورة كفاي المصباح وقد عدا الفارسي عما يذكر ويؤنث الا بظ وهو مزدوج والعنق واللسان والقفا وهى غير مزدوجة وعدا عما يؤنث الكبد والكركش وهما غير مزدوجين وعنى المصباح مما يذكر ويؤنث العضد وهو مزدوج قال والذراع مؤنث قال الفراء وبعض العرب عكل تذكره فتقول هو الذراع اه قال الدماميني وهذه العلامة معنى التصغير تختص بالثلاثى قال الشاطبي وكذا الرباعي اذا صغر تصغير الترخيم نحو عنيقة في عناق وذرة في ذراع (قوله الى ما هي فيه حسا) متعلق برأى كذا الاسم في حال تصغيره الى اسم تلك التاء فيه لفظا كفاطمة ومعنى رده اليه جعله مثله في ظهور التاء ويحتمل أن معنى كلام المصنف كذا التاء الى الاسم في حال تصغيره بل هذا أسهل مما صنع الشارح (قوله وما في معناها) أى ما في معنى ذى من بقية اشارات المؤنث (قوله ووجودها في فعله) أى الفعل المستند اليه نحو ولما فصلت العير (قوله وسقوطها من عدده) نحو ثلاث قسي (قوله فارقة) حال من فاعل تلي وقوله أصلا حال من فاعول (قوله ومعهذا) هو بالذال المججمة كخير الحديثان في منطقة زكريا (قوله ومعهطير) أى طبيب الرائحة (قوله ملولة) من اللال وهو الساآمة وفروقة من الفرق بفتح الراء وهو الخوف زكريا (قوله فان التاء فيهم ما للبالغة) وقال الرضى للنقل الى الاسم اه ومقتضاه أنهما غلبت عليهما الاسمية وصارا اسمين وقد يتوقف فيه (قوله فانه قد تلحقه التاء) يفيد أن الحاقها به غير واجب بل قليل وقد يتوقف في الغلة (قوله معشم) بعين وشين مجعمتين هو الذى لا ينتهى عما يريد به وهو لشجاعته تصرح (قوله وما) مبتدأ أول وشذوذ مبتدأ ثان والمسوغ وقوعه بعد الفاء وفيه خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الأول (قوله نحو عدو وعدوة) معنى من قام به العداوة فان أريد به من وقعت عليه العداوة فلا شذوذ (قوله وميقان) من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان أى لا يسمع شيئا الا يقنه (قوله ومن فاعيل) متعلق بقتل وكقتيل حال (قوله ان تبع موصوفه) قال ابن هشام لا يريد الموصوف الصناعات بل المعنوية لانك في نحو همد قتيل لا تلحق التاء مع أن قتيل خبر لا نعت سيبوطى (قوله غالبا) أى فى الغالب ويؤخذ من صنيعه أن لحق التاء فعلا بمعنى مفعول خلاف الغالب لاشذوذ بخلاف لحق التاء لاوزان الاربعة الساآة ففشاذا (قوله غير جار) حال مفسرة لاستعمال الاسماء وقوله لدليل متعلق بمنوى (قوله فرار من اللبس) أى لبس المذكر بالمؤنث قال ابن هشام هذا التعليل موجود في بقية الصفات اذا قلت رأيت صبورا أو شكورا أو نحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فان كان ما قالوه فى فاعيل بالقياس فالجميع سواء وان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا شك كالسيوطى (قوله لكان أجودا) أجاب عنه سم بان المراد ببقية موصوفه أن يذكر معه فى الكلام فيكون تابعا له فى المعنى وبانه معهود بالموافقة (قوله ولهذا) أى لكون المدا على علم الموصوف لا التبعية (قوله فان قصدت الوصفية) بان لم يستعمل استعمال الاسماء الجمادة (قوله وعلم الموصوف) يدخل فى ذلك ما اذا علم الموصوف باشارة اليه أو ضمير يعود اليه أو نحو ذلك سم (قوله قال من يحيى العظام وهى رميم) هذا بناء على أن

استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل فانه تلحقه التاء نحو رأيت قتيلًا وقتيلة فرار من اللبس ولو قال \* ومن فاعيل كقتيل ان عرف \* موصوفه غالبا التامتع لكان أجودا يدخل فى كلامه نحو رأيت قتيلًا من النساء فانه مما يحذف فيه التاء لعلم بموصوفه ولهذا قال فى شرح الكافية فان قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء وأشار بقوله غالبا الى أنه قد تلحقه تاء الفرق جملا على الذى بمعنى فاعل كقول العرب بصفة ذميمة وخصلة حميدة كما حل الذى بمعنى فاعل عليه فى التجرد نحو ان رجلا لله رب قال من يحيى العظام وهى رميم (تنبيه) الاصل فى لحاق التاء الاسماء انما هو غير المؤنث من المذكر



وانسانه وغلام وغلامه ونقى وفناء ٦٢ وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات فحور وعرة وفحل ونحلة وامرئ وامرأة وانسان

رميم بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول أى مرموم فارضى (قوله) أى كثر ما يكون ذلك فى الصفات أى المشتركة من المذكور والمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع لعدم الحاجة بأمن اللبس فان قصد معنى الحدوث فالألف لازمة كحاضت فهى حائضة وطالقت فهى طالقة وقد تلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كذا فى التسهيل وشرحه والرضى وتصرف البعض فيه بما كدره (قوله) وهو فى الاسماء قليل (ولا يقاس عليه) (قوله) وانسانه) هـ هذا ليس به ربي بل من تصرف العامة كما استفاد من الصحاح وغيره والعربى أن يقال لالانثى أيضا انسان أفاده سم (قوله) وتكثر زيادة التاء الخ) المراد بزيادة تاء على أصول الكلمة لا استواء وجودها فى الكلمة وعدمها وقد يؤخذ من صنيعه أن التاء فى نحو شجرة ونحلة ليست للتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم أن أريد بالتأنيث المنفى التأنيث الحقيقي لا الأعم فانهما مع كونها للتمييز لى للتأنيث المجازى أيضا بدليل تأنيث ضميرها وصفة وانحوهما وكان اقتصار الشارح على التمييز لانه المقصود ولا نفهام التأنيث من كون الكلام فى تاء التأنيث (قوله) لتمييز الواحد) فتكون داخله على الواحد (قوله) لتمييز الجنس) فتكون داخله على الجنس (قوله) نحو حياء) بفتح الجيم وسكون الواو واحدة بعدها هزة ضرب من الكسرة أجرا انتهى تصريح وما ذكره الشارح من كون حياء وكاءة للجنس وجب وكاءة للواحد هو ما عليه الا كثرون وقيل بالعكس أفاده الدمامينى (قوله) وقلنسو) الذى بخط الشارح فى شرح التوضيح مانعه وقلنسو وأصل قلنسو قلنسو كسرت السين وقلبت الواو ياء اه أى وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وما فى شرح التوضيح هو الصواب الذى لم يذكر فى القاموس سواء وعال تصريفها عما ربته ليس فى الاسماء العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة (قوله) كراوية الخ) وانما أنشوا المذكور لانهم أرادوا أنه غاية فى ذلك والغاية مؤنثة تصريح (قوله) معاقبة ليعاقبها عيل) أى ليعاقبها عوضا منها (قوله) وحجاجة) جمع حجج بحجج معاقبة على الخاء المهمة الساكنة وهو السمد (قوله) أشعثى وأشاعثة) بشين مخممة وعين مهملة وثاء مثلثة التاء للدلالة على أن واحده هذا الجمع منسوب وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال فى النسب الى رجال رجال بل رجلى لحذف ياء النسب ثم جمع وأتى بالتاء بدلا من الياء وانما أبدلت منه التشابه التاء والياء فى كونها مالا واحدة كتمرة وزنجبى وللبالغ ككلامه ودوارى وفى كونها ما يزدان لالمعنى كطلحة وكوسى كذا فى الرضى (قوله) وأزرقى) بزاى فراء فثقاف وقوله ومهلبى بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة والأشعثى والأزرقى والمهلبى منسوبون الى محمد بن عبد الرحمن بن الأشعث بن قيس ونافع الأزرق والمهلب بن أبى صبرة دمامينى (قوله) على تعريب الاسماء المحممة) أى استعمل العرب أياها مع نوع تغيير لها عما كان لها فى الجهمية (قوله) نحو كيلجة) بكاف مفتوحة فتعنية ساكنة فلام مفتوحة فخيم وعبارة السيوطى فى الجمع وكيلجة جمع كيلج لكن ما فى الشرح هو ما فى القاموس (قوله) وموزج) بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاى بعدها جيم اه تصريح (قوله) لجردة كثير حروف الكلمة) أى للتكثير لجردة عما تقدم فلا يأتى أنها فيما يذكر من الأمثلة لتأنيث الكلمة أيضا كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض (قوله) وتنزبه) بزاى بعدون أى تحريك (قوله) كرجل بهمة) بضم الواو واحدة فسكون الهاء ولعل اختصاص المذكور به من حيث الاستعمال والاقامى وهو الشجاعة كما يكون فى المذكور يكون فى المؤنث فذكر بتم رأيت فى الدمامينى ثم قال الدمامينى وانما جاز ذلك لانه صفة مؤنث مقدرا إذا لاصل نفس بهمة كما ذكر حائض نظرا الى أنه صفة مذكرة مقدرا لاصل شخص حائض وان لم يستعملوه (قوله) وخوالة وعمومة) نظر فيه شيخنا وتبعه البعض بان الخوالة والعمومة مصدران لا جعان كما قاله الدمامينى وعندى فى التنظير نظر فقد صرح فى القاموس بانها مجمعا حال وعم أيضا (قوله) فائدة) قال فى الجمع قديدا كالمؤنث وبالعكس جملا على

وشجر وشجرة قد تزداد لتمييز الجنس من الواحد نحو حياء وجب وكاءة وكاءة وكم وكم يميز الواحد من الجنس فى المصنوعات نحو حجر ولبنة ولينة وقلنسو وقلنسوة وسفين وسفينة وقد يجمعها بالالف كراوية لكثير ال راية ولتأكيد المبالغة ككلامه ونسابة وقد تنجى معاقبة ليعاقبها معاقيل كزنا دقة وحجاجة فاذا جى بالياء لم يجابها بل يقال زناديق وحجج فالباء والهاء متعاقبان وقد يجمعها دالة على النسب كقولهم أشعثى وأشاعثة وأزرقى وأزارقة ومهلبى ومهالبة وقد يجمعها دالة على تعريب الاسماء المعجمة نحو كيلجة وكيلجة وموزج وموازجة والكيلجة مقدر من الكيل معروف والموزج النصف وقد تكون لجردة فكثير حروف الكلمة كماهى فى نحو قرية وبليدة وغرفة وسقاية ونجى عوضا من فاء نحو عدة أو من عين نحو إقامة أو من لام نحو سمنة وقد عوضت من مادة تفعل نحو تركية وتنمية وتنزبه وقد تكون

التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكور والمؤنث كبر للعدل القامة من الرجال والنساء وقد قلزم ما يخص المذكور كرجل بهمة وهو الشجاع وقد تنجى فى لفظ مخصوص بالمؤنث لئلا يكتفى بهما كنبه وفناء ومنه نحو حجارة وصقورة ونحوولة وعمومة فانها التأنيث الثانى للاحق للجمع

(وألف التانيث ذات قصر \* وذات مد نحو أنثى الغر) أى غراء والمقصود بهى الأصل فلهذا ثابتهما (والاشتهار فى مبانى الأولى) أى المقصورة (بديه) أى يظهره أو زان \* الأول (وزن) فعلى بضم الأول وفتح الثانى نحو (أربى) للداهية وأدى وشعبى لموضعين وزعم ابن قتيبة أنها الأربعة لها ويرد عليه أنى بالنون لخب بفتح الباء وفتح اللين وجنى لموضع وجعى

٦٣

التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والمدودة وهو الصواب ومنه مع المدودة اسمها خشيشاء للعظم الذى خلف الأذن وصفة ناقة عشراء وامرأة نفساء وهو فى الجمع كثير نحو كرماء ونضلاء وخلفاء \* الثانى فعلى بضم الأول وسكون الثانى ومنه اسماءهمى لنبت وصفة نحو حبلى (والطولى) ومصدر نحو رجعى وبشرى \* الثالث فعلى بفتحين ومنه اسماء بردى لنبس وصفة مشق وأجلى لموضع ومصدر بركى وبشكى وجزى (ومرطى) يقال بشكت الناقة وجزت ومرطت أى أمرعت وصفة كحيدى بفتحين \* عدى التسهيل هذا الوزن من المشترك ومنه مع المدودة قرماء وحنفاء وموضعين وابن دأنا وهى الامة ولا يحفظ غيرها \* الرابع فعلى بفتح الأول وسكون الثانى وقد أشار إليه بقوله (ووزن فعلى جمعا) نحو جرجى (أو مصدر) نحو نجوى (أو صفة) لانتى فعلى (كشعبى) فان كان فعلى اسماء يتعين كون ألفه للتانيث

المعنى نحو قوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود ذكر الأنفس بالحاق التاء فى عددها حلا على الأشخاص وسمع جاءته كلى فاحتملها أنثى السكاب حلا على الصيغة ومن تأنيث المذكور حلا على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى ثم تكن قنتهم إلا أن قالوا فى قراءة من نصب قنتهم خبر تكرر وقوله تعالى قل لا أجد فى أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن تكون مية فى قراءة من قرأتها بالفوقية وميتة بالنصب (قوله وذات مد) يصح عنه دى اجراءه على قول البصرين أن ألف التانيث هى الألف الثانية المنقلبة همزة وعلى قول الزجاج والكوفيين أنها الهمزة من غير انقلاب لها عن ألف فعلى كونها ذات مد على هذين أنها مصاحبة وتابعة له وعلى قول الاخفش أن الألف والهمزة مع التانيث فعلى كونها ذات مد اشتما لها على المد وغاية ما يلزم على هذا أنه أطلق ألف التانيث على المجموع ومثله سهل فحصل بما ذكرنا اندفاع ما ذكره شيخنا والبعض وأقرام من الاعتراض بأن قوله وذات مد يقتضى أن ألف التانيث فى نحو حراء اسم للألف الأولى التى بعدها الهمزة لأن الذى تمدود هذا لم يقل به أحد بل الخلاف منصرف فى الأقوال الثلاثة المذكورة (قوله نحو أنثى الغر) أى نحو اسم أنثى الغر سمى أى ألف اسم الخ (قوله والاشتهار) مبتدأ وفى مبانى الأولى أى الالفاظ التى هى فيها حال من الهاء فى بديه أو من الاشتهار على مذهب سيبويه وبديه الخ خبر وفى كون هذه الأوزان كلها مشتهرة نظرفى التوضيح أن وزن أربى نادر وفى شرحه أنه شاذ وفى شرح العمدة أن معجمى وخليطى وشقارى من الأبنية الشاذة ويحجب بان الحكم بالاشتهار على الأوزان التى ذكرها باعتبار مجموعها لاجمعها أو أراد معانى الأولى ما يكون لها أعظم من أن يكون غيرها أيضا أولا فلا ينافى الاشتراك فى بعضها (قوله أوزان) أى اثنا عشر (قوله وأدى) بالدال المهملة وشعبى بشين مججمة فعلى من مهملة فوحدة (قوله بالنون) أى بعد الراء (قوله وجنى) يحجب فنون ففاء وقوله لموضع تبع فيه التوضيح والصحاح وفى القاموس وشرح الشارح على التوضيح أنه اسم مائة زارة وأن الجوهري وهم فقال اسم موضع (قوله وجعى) يحجب فعلى من مهملة فموحدة وقوله لعظام النمل أى لسكاره فهو جمع عظيم لأعظم كفى التصريح (قوله خشيشاء) بجاء مججمة وشينين مجمعتين وعبارة القاموس الخشيشاء العظم الناتج خلف الأذن وأصلها الخشيشاء وهما خششاوان (قوله بهمى) بالباء الموحدة (قوله بردى) بوحدة فراء دال مهملة (قوله وأجلى) بالميم فاللام وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى كجزمى مرعى لهم معروف (قوله بشكى) بوحدة فشين مججمة فكاف (قوله وجزى) بجمع فميم فزأى (قوله يقال بشكت الناقة الخ) الأفعال الثلاثة على وزن ضرب وقوله أى أمرعت راجع لثلاثة (قوله كحيدى) يقال كحيدى بجاء مهملة فتحمة فدل مهملة أى يحيد عن طله انشاطه ولم يحيد نعمت مذكرة على فعلى غيره كما فى الصحاح والقاموس (قوله قرماء) بقاء فراء قال فى القاموس وقرمى كجزمى وتمد موضع بالياء وخطأ فى موضع آخر الجوهري فى جملة بقاء (قوله وحنفاء) لغة فى جنفى السابق قال الشارح على التوضيح وفيه لغة ثالثة وهى حنفاء كحمرأوز كرفى القاموس له لغات خمسة قال كجزمى وأربى وعدان وكحمرأه (قوله وابن دأنا) بدال مهملة فهمزة فمثلة وعبارة القاموس الدأنا وشرك الامة واتجمع ذات محركة مخففة وابن دأنا لاحق والذاهب الأصول اه (قوله ووزن فعلى) هو من الأوزان المشتركة (قوله ولا قصرها الخ) لا وجه لتخصيص فعلى اسماء بذلك لجر بانه فى فعلى صفة أيضا فانه لا يتعين قصرها بل قد تكون مقصورة كسكرى ومدودة كحمرأه فتأمل (قوله ورضوى) براء فضاء مججمة علم جبل (قوله وعما فيه الوجهان) كون الألف للتانيث وكونها للحاق والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه فن صرف قدر الألف للحاق ومن منع قدرها للتانيث تصريح (قوله أرطى وعلقى وتترى) الأرطى شجر ينبت فى الرمل يدبغ به الأديم والعلى نبت والتترى قال فى القاموس جأوا تترى وينون وأصلها وتترى متواترين (قوله

ولا قصرها بل قد تكون مقصورة كسكلى ورضوى وتكون مدودة كالحواء وهى منزلة من منازل القمر وفيها القصر والمدودة وتكون للتانيث كما مر وللاحاق وعما فيه الوجهان أرطى وعلقى وتترى \* الخامس فعلى بضم أوله وتكون اسماء كسمانى

(وكبخاري) اطائر ينو وجمها كسكاري وزعم الزبيدي انه جاء صفة مفردا وحكى قولهم جعل علادي السادس فعلى بضم الاول وتشديد  
 الثاني مفتوحا نحو (مهمي) للباطل \* السابع فعلى بكسر الاول وفتح الثاني وتسكين الثالث نحو (مطري) ودفعي اضرب بين من المشي  
 \* الثامن فعلى بكسر الاول وسكون الثاني مصدر نحو (ذكرى) وجمها نحو جلى وطربى جمع حجلة وطربان على وزن قطران وهى دويبة  
 تشبه الهرة معتنسة الفسول اثاث طما في الجوع فان كان فعلى غير مصدر او جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث بل ان لم ينون في التذكير فهمي  
 للتأنيث نحو ضري بالهمز وهى القسمة ٦٤ الجائرة والشيزى وهو خشب يصنع منه الخفان والدفلى وهو شجر وان نون

قاله لللاحاق نحو رجل  
 كيهى وهو الموضع بالاكل  
 وحده وعزهى وهو الذى  
 لا يلهو وان كان ينون في  
 لغة ولا ينون في اخرى ففي  
 ألفه وجهان نحو ذفرى  
 وهو الموضع الذى يعرق  
 خلف اذن البعير والاكثر  
 فيه منع الصرف ومنهم  
 أيضا من نون دفرى وعلى  
 هذا فتكون ألفه لللاحاق  
 \* التاسع فعلى بكسر  
 الاول والثاني مشددا نحو  
 هجبرى للعادة (وحثي)  
 مصدر حث ولم يحث  
 الامم صدى (تنبية) عدد  
 هذا الوزن فى التسهيل  
 المشترك وقد جمع منه  
 مع المدودة قولهم هو عالم  
 بدخيلائه أى بامر  
 الباطن وخصه بهاء  
 للاختصاص وفتح براء  
 للفخر ومكيناء للتمكن  
 وهذه الكلمات تمد  
 وتقصر وجعل الكسائي  
 هذا الوزن مقبسا  
 والصحيح قصره على السماع  
 \* العاشر فعلى بضم الاول  
 والثاني وتشديد الثالث  
 نحو حذرى وبزرى من  
 الحذر والتبذير (مع

وكبخاري) اسم طائر لذكور والمؤنث والواحد والجمع وهو أشد الطير طيرا واولدها يسمى النهار وفرخ  
 الكروان يسمى الليل فارضى (قوله جعل علادي) بعين مهملة أوله ودال مهملة قبل آخره كما يحط الشارح أى  
 شديد يوحده فى نسخ علاوى بالواو وهو تحريف من الناسخ (قوله ودفعي) بدال مهملة ففاء ففانق (قوله  
 اضرب بين من المشي) فالاول مشبه فيها بالواو والثاني مشبه فيها اندق واسراع تعبرج (قوله جلى) بجماء مهملة  
 فجمع (قوله وطربى) بظاء مهملة ففاء ففوحدة (قوله جمع حجلة) بفتحات اسم طائر (قوله ضري) بفتحية  
 بعد الضاد المجهمة أو مهمزة وثلاث أوله اذا همز فافاده فى القاموس وبه يعلم أن تقييد الشارح بقوله بالهمز  
 ليس فى محله (قوله والشيزى) بشين مهملة ففتحية فزاي (قوله والدفلى) بدال مهملة ففاء ففلام وقوله  
 وهو شجر عبارة القاموس وهو ثبت مر (قوله كيهى) بكاف ففتحية فصا دهمه ملة ويجوز فتح كانه قال  
 فى القاموس فلان كيهى كيهى وينون وكسرى بالكل وحده ونزل وحده ولا يهمله غيره نفسه اه ومنه  
 يعلم أن كيهى عما فى ألفه وجهان لللاحاق فقط كما صنع الشارح وأقره الحواشى (قوله وعزهى) بعين مهملة  
 فزاي (قوله ذفرى) بدال مهملة ففاء ففوحدة وهو الموضع الخفسه فى القاموس بالعظم الشاخص خلف  
 الاذن من جميع الحيوان (قوله ومنهم أيضا الخ) أيضا مقدمة من تاخير والاصل ومنهم من نون دفرى أيضا  
 وقد يقال كان المناسب حينئذ ان لا يذكر دفرى فى القسم الاول اعنى ما لا ينون عند التذكير فكون ألفه  
 للتأنيث وجه واحد او يقتصر على ذكره فى القسم الاخير اعنى ما ينون فى لغة دون لغة (قوله مصدر حث) أى  
 على غير قياس (قوله حذرى وبزرى) الاول بجماء مهملة وذال المهملة والثاني بوحدة فذال مهملة (قوله  
 سلخفاء) بسين مهملة مضرومة فلام مفتوحة ففاء مهملة ساكنة ففاء فالف التأنيث المدودة دويبة معروفة  
 دمامينى وقضية صنيع الشارح أنه بضم اللام لكن صنيع القاموس يؤيد الاول فتأمل (قوله ليست للتأنيث)  
 لان ألف التأنيث لا يتلوها تاء التأنيث اذ لا يجتمع علامتا تأنيث (قوله مثل بهماة) أى فى اجتماع العلامتين  
 فيه شذوذ وقد تقدم أن مهمي اثبت ألفه للتأنيث وقيل لللاحاق (قوله قبيطى) بقاء فوحدة ففتحية فطاء  
 مهملة ويقال القباطى والقبيط بضم القاف وتشديد الباء فهما والقبيطاء كهمز أقاله فى القاموس وقوله  
 للناطف بنون وطاء مهملة ففاء نوع من الحلو (قوله للغز) بضم اللام وفتح الغين المعجمة وتسكين  
 وبضم تين وفتح تين ويقال لغيزاء كهمز (قوله بخارى) بضم الخاء المعجمة وتشديد الموحدة وقبل آخره زاي  
 وقد تخفف ويقال الخماز والخمازة والخمير قاله فى القاموس (قوله وخضارى) بالخاء والضاد المجهمتين وقوله  
 لطائر عبارة القاموس الخضارى كغزاقى طائر وكالشقارى ثبت اه وبه يعلم ما فى كلام الشارح من الخلل  
 وان أقره الحواشى (قوله واعز اغيره) فاستندارا) بنمى جعل هذه الاضافة على الجنس فلا تقتضى العبارة  
 ثبوت النسبة لكل افراد الغير فان قلت لم يذكرا المصنف نظير ما هنا فى المدودة فقضية أنه لا مستند فيها  
 قلت ذلك غير لازم لجواز أن يكون التخصيص لثمة النادر هنا وقلته هناك أو أن يكون تبهيه مداعلى نظيره  
 هناك اه سم وبحمل الاضافة على الجنس يدفع تنظير الشارح الآتى (قوله كخسرى) بفتح الخاء  
 المعجمة وسكون التختية وفتح السين المهملة وتخفيف الراء (قوله كزوى) بفتح الخاء وسكون الراء وفتح  
 النون بعدها واو مخففة قبل واو أصلية فوزنه فعلى وقيل زائدة فوزنه فعلى (قوله كفعلى) بفتح القاف

اللفرى) وهو وعاء الطلع وهو بفتح الثاني أيضا مع تثنية الكاف (تنبية) حكى فى التسهيل سلخفاء بالمدوح كاه وسكون  
 ابن القطاع فعلى هذا يكون من الاوزان المشتركة وحكى الفراء سلخفاء وطاهره أن ألف السلخفاء ليست للتأنيث الآن يجعل شاذ ما مثل بهماة  
 \* الحادى عشر فعلى بضم الاول وفتح الثاني مشددا نحو قبيطى للناطف (كذلك خليطى) للاختلاط ولغيزى للغز (تنبية) بجمع منه مع  
 المدودة هو عالم بدخيلائه ولم يسمع غيره \* الثانى عشر فعلى بضم الاول وتشديد الثانى نحو بخارى (مع الشقارى) لتبني وخضارى لطائر  
 (واعز) أى انسب (لغيز هذه) الاوزان فى مبانى المقصورة (استندارا) فما ندر فملى كخسرى للخسابة وفعلى كزوى كفعلى  
 (قوله كفعلى) بفتح القاف

وسكون العين المهملة و بعد الواو لام مخففة وعبرة الفارضى كقوله على بقاف وعين مهمة قال الشاعر  
 \* قاربت أمشي القوق على والفجيلة \* اهـ و لكن ما في الشرح هو ما في الهمع والتسهيل وغيرهما (قوله  
 كفوضي) بقاء فتحية فساد من محمدين بينهما واو يقال أمواهم فوضوا ووضوا بينهما بم بالقصر والمد  
 فيهما أي هم شركاء فيها يتصرف كل منهم في مال الآخر فوضي كسكري أيضا ويقال قوم فوضي أي متساوون  
 لا رئيس لهم أو متفرقون أو مختلط بعضهم ببعض كذا في حاشية شيخنا زكاة لعن عبد القادر وعبرة القاموس  
 أمرهم فيضيض فيهم وفيضوضي وعبدان وفيوضي بالفتح أي فوضي اهـ وقال قبل ذلك المفاوضة الاشتراك  
 في كل شيء والمساواة والمجاراة في الأمر اهـ ويؤخذ مما ذكر أن معنى قول المفسر للمفاوضة للمفاوض فيه  
 (قوله كبرحيا) بضم الباء وفتح الراء والحاء المهملة بعدها ألف فثناة تحتية قالف كلمة تعجيب ولم يجر غيرها  
 على وزنها اهـ عبد القادر ويؤخذ منه أن قول المفسر للجب بفتح العين والجيم ويؤيده قول القاموس  
 أبرجه أعجبه اهـ وقول ابن عقيل في شرح التسهيل ومعناه العجب يقال ما أبرح هذا الأمر أي ما أعجبه اهـ  
 لا بضم العين وسكون الجيم بمعنى الكبر كما توجه البعض (قوله كاربعاوى اضرب من مشى الارنب) في كلامه  
 خلل وبيانه أن المفسر يضرب من مشى الارنب اغاها وأربعي وأما ر بعاوى قال الشافعي بضم الهمزة والباء  
 الموحدة وقال المرادى بفتح الهمزة وضم الباء فهي قعدة المتربع وفي القاموس وقعد الاربعاء والاربعاوى  
 بضم الهمزة والباء فيهما أي متر بعا اهـ عبد القادر وعبرة السيوطي في الهمع وأفعلاوى بالفتح وضم العين  
 نحو أربعاوى لقعدة المتربع و بفتح الهمزة قال الدماميني أيضا وقول عبد القادر اغاها وأربعي أي بضم الهمزة  
 وفتح الموحدة كما في ابن عقيل على التسهيل (قوله كرهوى) بفتح الراء والحاء وضم الموحدة وبعدها الواو فوقية  
 اسم للرهبة كرهوى للرهبة (قوله كندقوقى) بفتح الخاء والدال المهملة بينهما نون وضم القاف الاولى  
 وبكسر الخاء وبكسر هاء الدال و بفتح الدال والقاف الاولى مع فتح الخاء وكسر هاء في فونها قولان أصلية فوزن  
 الكلمة فعملواى أو زائدة فوزنها فعملواى اهـ مع عبد القادر باختصار غير محل كما فعل البعض وبه يعلم أن  
 المفسر جري على القول باصالة النون وهو ما يقيد به صنيع القاموس (قوله كهبخى) بفتح الخاء والموحدة  
 والفتح المشددة والحاء المعجمة (قوله كهبىرى) بفتح التختيتين بينهما هاء ساكنة وقيل آخره هاء مشددة وقوله  
 للباطل عبارة القاموس البهري مقصورا مشددا الحاء الكثير والباطل ونبات أو شجر زنته يفعل أو يفعل على أو  
 فعل على (قوله كايحلى) قال الفارضى بكسر الهمزة وتشديد اللام اهـ وقال الدماميني بفتح الهمزة وكسورة فتحية فحيم  
 مكسورة فلام اسم موضع وقال الأصمعي اسم رجل اهـ ونص المرادى في شرح التسهيل على سكون  
 التختية وكسر الهمزة والجيم ويخالف ذلك جعل السيوطي في الهمع وزنه فعلى بكسر الهمزة وفتح العين (قوله  
 ومفعلى) ذكر المفسر منه ثلاثة أوزان الاول بفتح الميم كما يؤخذ من ضبط الدماميني مكورى المفسر بعظيم  
 الازنية بفتح الميم وإن قال بعد ذلك ونقل فيه ضم الميم وكسرها اهـ والثاني بضمها والثالث بكسرها كما يؤخذ  
 من ضبط الدماميني مرقدى بكسر الميم والثلاثة بسكون الفاء وتشديد اللام والاولان منها بفتح العين والآخر  
 بكسرها كما يؤخذ من الدماميني فعلم ما في كلام شيخنا والبعض (قوله ككورى) بتشديد الراء فى الأول والثاني  
 (قوله للعظيم الازنية) وأما غير هذا المعنى فثلث الميم قال في القاموس رجل مكورى ومكور وثلاث  
 ميمها فاحش مكشرا أولهم أو قصر عربى (قوله كمرقدى) بكسر الميم وسكون الراء وكسرة القاف وتشديد  
 الدال المهملة وهذه الكلمة عما إذا شدد قصر وإذا خفف مد قاله الدماميني وفي ابن عقيل على التسهيل أن  
 الميم تفتح أيضا (قوله لكثير الرقاد) الذى فى القاموس الازن قد اد الاسراع ورجل مرقدى كمرعى يسرع  
 فى أموره اهـ (قوله كدودرى) بفتح الدالين المهملتين بينهما واو ساكنة وتشديد الراء (قوله كشصلى)  
 بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام وحكى ابن القطاع فى شينه الكسر  
 والفتح قاله الدماميني وغيره فجعله فى نسخ الشرح بالقاف تعجيب وقوله لجل نبت بكسر الخاء وسكون  
 الميم أى طرحه وفسره به ضمهم بنبات يلتوى على الشجر وذ كر فى القاموس القولين فقال بنبات يلتوى  
 على الشجر أو ثمره وهو حب كالسمسم (قوله كمرحيا) بفتح الميم والراء والحاء المهملة والفتح المشددة

اضرب من مشى الشيخ  
 وفيه - ولى كفوضي  
 وفوعلى كفوضي  
 للمفاوضة وفعلها  
 للجب وأفعلاوى  
 كاربعاوى اضرب من  
 مشى الارنب وفعلواى  
 كرهوى للرهبة وفعلواى  
 كندقوقى لنبت وفعلواى  
 كهبخى لمشية بفتح  
 وبفعلواى كهبىرى للباطل  
 وافعلواى كايحلى لموضع  
 ومفعلى ككورى لعظيم  
 الازنية ومفعلى ككورى  
 لعظيم الرزقة من الدواب  
 ومفعلى كمرقدى لكثير  
 الرقاد وفعلواى كدودرى  
 للعظيم الخصيتين وفعلواى  
 كشصلى لحمل نبت

وفعلها كرمها للرح وقولها لا يكره دأبا وفوقها كولايا وهذا موضعين وفي كون هذه كلها نادرة نظار (لدها) أي لائف التائيب الممدودة  
أوزان مشهورة وأوزان نادرة وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزنا الأول (فعلاء) كيف أتى اسما كعجرا أو مصدرا كرجاء وأجها في  
المعنى كطرفاء أو صفة لائى أفعل كعجرا ٦٦ أو غيره كدعة هطلاء والثاني والثالث والرابع (أفعلاء مثلث العين) كارباء وأرباء

وقوله للرح هو شدة الفرح والنشاط وقيل مرحبا موضع (قوله كبر دأبا) بوحدة مفتوحة كما في القاموس  
والدما ميني وغيرهما فقول البعض عثنة تحتية خطأ ثم رأيت شيخنا واليهض جزماني باب التصغير بما صوته  
عازيا شيخنا ذلك إلى التصريح فراءسا كنهة فدل مهمة مفتوحة فراء فالف فعتية وذ كر ابن القطاع أن وزنه  
فعلاءيا (قوله كولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وقيل آخره تحتية وذ كر المرادى في شرح التسهيل وأبو  
حيان والشمي أن وزنه فعلاءيا كذا في عبد القادر وما نقله عن الجماعة هو ما في الدما ميني أيضا وهو أقرب مما  
قاله الشارح (قوله لدها) من إضافة النوع إلى جنسه فهي على معنى من ومدعنى عمدود أفاده سم وكلام  
الشارح يشعر بأنه من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله كرجاء) بالراء والغين المحجمة مصدر رغب  
اليه إذا أراد ما عنده (قوله أوجها في المعنى كطرفاء) انما قال في المعنى لأن فعلاء كطرفاء ليس من أبنية  
جمع التذكير ولهذا كان الراجح أن طرفاء اسم جنس جئى لاجمع والطرفاء بالطاء الملهمة والراء والفاء  
شجر قال في القاموس وهي أربعة أصناف منها الأبل الواحدة طرفاء وطرفة محركة وبها لقب طرفة بن  
العبد واسمه عمرو اه (قوله أوغيره) أي غير أئى أفعل كدعة هطلاء فانه لا يقال صحاب أهطل  
بل هطل بكسر الطاء وهطل بتشديد ها والدعة المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق وهطلاء متباعدة المطر  
اه ذكر بامع زيادة من عبد القادر وانما لم يقل أوغيره لأن أول بالمد كور (قوله لاربعة من أيام  
الاسبوع) معنى على الراجح أن أول الاسبوع الأحد وأخره السبت وقيل السبت وأخره الجمعة (قوله اجفلى)  
بالجيم والفاء وقوله لدعوة الجماعة أي على العموم إلى الطعام يقال دعوت القوم الجفلى محركة والاجفلى  
بالقصر والاجفلاء بالمد كما ذكره الدما ميني وان اقتصر الشارح على القصر رأى دعوتهم عموما إلى الطعام ويقال له  
النقرى بالنون والقاف والراء محركة أي دعوة قوم على الخصوص (قوله فعلاء) بفتح فسكون ففتح (قوله  
كعجرا) بمن مهمة تقاف فراء فوحدة وقوله لمكان وقيل لائى المقارب فارضى (قوله فرتنى) بفاء فراء  
نفوقية فنون (قوله فعلاء) بكسر الفاء (قوله بعض الأول) أي والثالث (قوله ويجوز في ثالثه الفتح والضم)  
أي على لغة المد كما يستفاد من الجمع وأما على لغة القصر فيجوز تثليث القاف والفاء كما في القاموس فنقول  
القصر فصي بضمها أو فتحها وكسرها قال في القاموس وهي أن يجلس على أليمه ويلصق بطنه بفخذيه  
ويتباط كفيه اه وفي بعض النسخ التعبير بكون بدل يجوز والأولى أولى لأن فتح الثالث وضمه لم يعلم من  
كلام ابن القطاع حتى يعطف على المفعول عليه كما يتبادر من نسخة ويكون الخ ولما مر من أن جواز فتح الثالث  
وضمه على لغة المد لا القصر كما يتبادر من نسخة ويكون الخ (قوله بادولى) بوحدة ودال مهمة ولا م وفي القاموس  
ان في الدال الفتح والضم قال الدما ميني على الضم يكون وزنه مشتركا بين الالفين بدليل عاشوراء (قوله  
كقاصعاء) بقاف ومادوعين مهملة (قوله لجماعة الشيوخ) جمع شيخ وهو من استبان فيه السن أو من  
خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخره أو إلى الثمانين اه قاموس (قوله ومطلق العين) الواو عاطفة  
فعلاء على فعلاء ومطلق العين حال من فعلاء هذا هو المناسب للسياق بخلاف رفع مطلق على أنه خبر مقدم فعلاء  
(قوله برساء) بوحدة وراء وسين مهمة (قوله وبراءة القتال) بوحدة فراء وفي الدما ميني وابن عقيل على  
التسهيل ان البراءة تبريك الأبل لينزل عنها القتال على الارجل (قوله خرازي) بضم خاء مهملة فزاي فالف  
فزاي كما في القاموس وعبارته في مادة خرز بخاء وزا سين معجمات وخرازي كجالي أو كسحاب جبيل  
كانوا يقدون عليه غداة الغارة (قوله قريشاه) بقاف وراء ومثناة بعد الفتح ومثله كريشاه كن بأبدال

وأرباء بفتح الباء وكسرها وضمتها للرباع  
من أيام الاسبوع نعم هو  
بفتح العين من المشترك  
ذكره في التسهيل ومن  
المقصورة قوله لم اجفلى  
لدعوة الجماعة  
(و) الخامس (فعلاء)  
كعجرا لمكان وهو من  
المشترك ومن المقصورة  
فسرتنى اسم امرأة (ثم)  
\* السادس (فعلاء)  
كقصاصاء لاختصاص كما  
حكاه ابن دريد ولا يحفظ  
غيره \* والسابع فعلاء  
بضم الأول كقرفصاء ولم  
يجئ الاسماء وحكى ابن  
القطاع أنه يقال قعد  
القرفصى بالقصر ففعل  
هذا يكون مشتركا  
ويجوز في ثالثه الفتح  
والضم \* والثامن  
(فاعولا) كعاشوراء  
وهو من المشترك ومن  
المقصورة بادولى اسم  
موضع (و) التاسع  
(فاعلاء) كقاصعاء  
لاحدي بابي حجرة البرجوع  
\* والعاشر (فعلاء) بكسر  
الأول وسكون الثاني  
ككبرياء \* والحادي  
عشر (مفعولا)  
كمشيوخاء لجماعة

الشيوخ \* والثاني عشر والثالث والرابع عشر فعلاء وفعلاء وفعلوا وإيها أشار بقوله (ومطلق العين فعلاء)  
والفاء مفتوحة فمن فعلاء فمفعول برساء قال ما أدري أي البرساء هو أي الناس هو وبراءة القتال شدة وقد أثبت ابن القطاع فعلاء  
مقصورة في ألفاظ منها خرازي اسم جبل فعلى هذا يكون مشتركا وفعلاء فمفعول برساء بمعنى برساء وعقريشاه وكريشاه أنواع منه وعنده في  
التسهيل من المشترك ومن المقصورة



وأثبت ابن القطاع فعلى  
بالقصر من ذلك حضوري  
لموضع ودبوق الفة في  
دوقا بالمدود وقوى لقربة  
بالجهرين وقطوري  
قبيلة في جهم وفي شهر  
أمرئ القيس عقاب  
تنوفى وعلى هذا فهو  
مشترك وهو الصحيح  
والخامس عشر والسادس  
عشر والسابع عشر  
فعلاء مثلث الفاء والعين  
مفتوحة فيهما والياء أشار  
بقوله (وكذا مطلقا فاء  
فعلاء أخذا) فالفتح نحو  
حنفاء اسم موضع وقد  
تقدم أن هذا الوزن من  
المشترك والكسر نحو  
سيرة وهو ثوب مخطط  
يعمل من القز والضم نحو  
عشراء ونفساء وقد تقدم  
أنه من المشترك (تنبيه) \*  
كلامه يوم حصر أوزان  
المدودة المشهورة فيما  
ذكره وقد بقي منها أوزان  
ذكرها في غير هذا الكتاب  
منها فاء فعلاء نحو ديكساء  
أقطة من الغنم ويقال فعلاء  
نحو نساء مكان وقعلاء  
كتر كضاء مشية المتجتر  
وفعلاء نحو برنساء بمعنى  
برساء وهم الناس وفعلاء  
نحو وبرنساء بمعنى أيضا  
وفعلاء نحو وطرساء  
للبيلة المظلمة وفعلاء نحو  
خنفساء وعنصلاء وهو  
بصل البر وفعلاء نحو  
مكوكاء ومكوكاء للشر  
والجلبية وفعلاء نحو

القاف كافا (قوله كثرى) بكاف فثلاثة اسم ليزركا في الفارسي (قوله دوقا) ببدال مهملة وموحدة وقاف  
وقوله للذرة بفتح العين المهملة وكسر الدال المججمة (قوله وحروراء) بجاء مهملة فراء فواو فراء فالف وفي  
القاموس أنه قد بقصر (قوله تنسب اليه الحروزية) هم طائفة من الخوارج (قوله حضوري) بجاء مهملة  
فصاد مهملة فواو فراء (قوله ودقوى) ببدال مهملة وقافين يينغ ماواو (قوله وقطوري) بقاء فطاء فواو  
فراء (قوله تنوفى) بفوقية فنون فواو ففاء (قوله وكذا) متعلق بأخذوا مطلقا فاء حال من الضمير في أخذوا  
وفعلاء مبتدأ أو أخذوا خبره (قوله سيرة) بسين مهملة فتحية فراء (قوله كلامه يوم الخ) أى لان الاقتصار في  
مقام البيان يوم الاختصار لا يكون المصنف قدم الخبر وهو لمداه على المبتدأ وهو فعلاء الخ لان تقديم الخبر  
على المبتدأ إنما يفيد حصر المبتدأ في الخبر لا حصر الخبر في المبتدأ نعم قد يعترض على المصنف بان تقديم الخبر  
على المبتدأ يفيد انحصار الاوزان المذكورة في المدودة مع أن منها المشترك بين المدودة والمقصورة كما بينه  
الشارح ويجيب بان المصنف اغاذا كره هذه الاوزان بمدودة وهي بهذه الصفة غير مشتركة وجعل الشارح  
بعضها مشتركا اغاهاو بقطع النظر عن المداد يقال التقديم للوزن لا للحصر فاعرف (قوله ديكساء) قال في  
القاموس بكسر الدال وفتح الياء التحتية اه والكاف مضبوطة بالقلم في النسخ الصحيح منه باسكون فقول  
شيخنا وتبعه البعض أنها بالفتح غير معول عليه ومما يرد أنه يلزم عليه توالي أربع متكررات في الكلمة  
الواحدة وهو مرفوض عندهم فنأمل ثم رأيت الدماميني ضبطها بغير ما عرف ببدال مهملة مكسورة فثلاثة  
تحتية ساكنة فكاف مكسورة فسین مهملة والياء فيه زائدة فوزنه فعلاء رقيق ل أصلية فوزنه فعلاء وقواه  
بعضهم وقوله أقطعة من الغنم عبارة القاموس أقطعة عظيمة من النعم والغنم (قوله يناء) بفتحية مفتوحة  
فنون فوحدة مكسورة فعین مهملة اه دماميني وحكى في أوله الضم أيضا كما في ابن عقيل على التسهيل (قوله  
كتر كضاء) بفوقية مفتوحة فراء ساكنة فكاف مضمومة فصاد مججمة قال أبو حيان والمرادى والشمى  
ويقال تركضاء بكسر التاء والكاف قال في القاموس وعندى أنهم مالركض اه عبد القادر (قوله  
برنساء) بوحدة مفتوحة فراء ساكنة فنون فالف فسین مهملة وقوله برنساء بفتح الموحدة وسكون الراء  
وفتح النون مثل عقرباء قاله في الصحاح ثم ذكر فيه لغات أخرى فانظره (قوله طرساء) بطاء مهملة مكسورة  
فراء ساكنة فقيم مكسورة فعین مهملة (قوله خنفساء) بضم الخاء المججمة والفاء ويقال لها خنفس بفتح الفاء  
وخنفساء بفتح الفاء وضمها كما في القاموس (قوله وعنصلاء) بضم العين والصاد المهملةتين وفتح الصاد  
أيضا ويقال أيضا عنصل كففة فذرع عنصل كعندب أى بفتح الصاد قاله في القاموس (قوله مكوكاء) بفتح  
الميم وسكون العين المهملة وضم الكاف الاولى ومثله بمكوكاء لكن ببدال الميم باء موحدة وقوله للشر والجلبية  
راجع اسكل منهم ما كما يفيد منه كلام القاموس والجلبية بفتح الجيم واللام والموحدة ارتفاع الاصوات (قوله  
مشيخاء) بضم مفتوحة فسین مججمة مكسورة فتحية ساكنة فجاء مججمة وأصله مشيخاء بسكون الشين وكسر  
الياء فأعلل اعلال مبيح وقد ضبطه بالحجاء الدماميني ولم يذكر معناه على هذا الضبط ثم قال وقال ابن  
القطاع السمدى رحمه الله تعالى يقال القوم في مشيخاء بجاء مهملة أى في جند وعزم وفي شرح الكافية  
للمصنف بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى من نطفة أمشاج ووزنه على هذا فعلاء اه وفي القاموس في  
فصل الشين المججمة من باب الحاء المهملة هم في مشيخاء من امرهم ومشيخي أى في أمرهم وتدرونه أو في اختلاط  
اه ولم أر فيه ولا في غيره من كتب اللغة مشيخاء بفتح الشين المججمة بمعنى الاختلاط وانما ذكر في القاموس مشيخاء  
بفتح الميم وسكون الشين وضم التحتية بجمع الشين وقد مثل صاحب الجمع لوزن فعلاء بفتح الميم وكسر  
العين بجر عزة براء فعین مهملة فزاي وهو الرغب الذي تحت شمر الزفر راجعه (قوله وفعلياء الخ) قال  
أبو حيان لم يذكره الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكانهم رأوا أن الياء باء ضم غير فكانه في الأصل بنى على فعلياء  
وان لم ينطق به فيكون كما لو صغرت كبرياء على كبير باء وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وضعا فانه لا يثبت  
بناء أصليا سيموطى (قوله من بقاء) بضم مضمومة فزاي مفتوحة فتحية ساكنة نقاف مكسورة فتحية

مخففة (قوله الاوزان المشتركة الخ) لم يستوفها الشارح فقد تركها من اجماع تقدم التنبيه عليه افعلى بفتح فسكون ففتح كاجعلى بالقصر والمد وفعلى بفتح فسكون كالعويا بالقصر والمد ومما لم يتقدم التنبيه عليه فعليا بفتحين فكسر فشد بدكر كريا بالقصر والمد وبقاعلا بفتحين ثم كسرة كينبا بالقصر والمد كما في الدمامية (قوله وفعلا الخ) بقي عليه فعلا بكسر الاو والثالث وسكون الثاني كالنمدا بالقصر والمد (قوله وقد تقدم التنبيه عليه) اى على المد كور من الاوزان من جهة قصره وءمد وفي بعض النسخ علم او هي اظهر (قوله اهجري) بكسر الهزة والجيم كما في الجمع وغيره وفي القاموس انه قد عدو انه يقال هجيره واهجورته وهجرياؤه (قوله خوزلى) بجاء معجمة مفتوحة فواو ساكنة فزاي مفتوحة فلام مخففة (قوله وحوصلى) بجاء وصاد مهملتين (قوله وفيه على نحو خوزلى الخ) عبارة الدمامية وفعلى كالخيزلى لغة في الخوزلى وكانهم ابدلوا الواو يا تخفيفا هذا المقصود رأما المدود فتخوذا بكساء بفتح الدال والكاف لغة في الديكاء بكسر هاء وقدر اه (قوله وديكساء) بفتح فسكون ففتح (قوله زمكى) بزاي فيم فكاف (قوله جلندى) بجيم مضعومة فلام مفتوحة فنون فدلهمه ملة قال في الجمع اسم ملك اى وصوب في القاموس ضم اللام اذا قصر وان فتحها اذا مد فقط (قوله جخادى) بجيم مضعومة فخاء معجمة فالف فدلهمه ملة كسوة فوحدة وقوله لضرب من الجراد هو الاخضر الطويل الرجلين ويقال له ابو جخادى وابو جخادى ايضا كما في القاموس (قوله واما فعلا الخ) بمعنى ان هذين الوزنين وهما فعلا بكسر الفاء وفعلا بكسر الهمزة الساكنة اوزان المدودة لان الفاء مالا لحاق لاللتا نيت بدليل تنوينهما (قوله كدباء) بعين مهملة فلام فوحدة (قوله وحرباء) بجاء مهملة فراء فوحدة (قوله وسياء) بسينين مهملتين بينهما ما تحته وقوله وهو وحده فقار الظاهر بفتح الفاء وهو كما في القاموس ما انتضد من عظام الصلب من لدن السكاهل الى الجنب (قوله والاشياء) بشينين معجمتين بينهما فتحية وانظر ما وجه قعر يفه دون نظائره وقوله وهو الاشيص اى التمر الذى لم يشتد (قوله كحواء) بجاء مهملة فواو (قوله ومزاء) بيم فزاي (قوله وقوباء) بقاف فواو فوحدة وقوله وهو الحزاز بجاء مهملة مفتوحة فزاي مخففة فالف فزاي واحدة خزاة ويداوى بالرى (قوله وخشاء) بجاء وشين معجمتين وقد أسلفنا من القاموس ان اصل خشاء خشاء وفتح دم في المرح ان الف خشاء لئلا نثبت فتكون الف خشاء ايضا للتأنيث وهذا يخالف ما ذكره الشارح فتأمل (قوله لالحاق بقراطس وقرناس) فيه الف ونشر مرتب والقرطاس اسم للورق والقرناس بقاف مضعومة فراء ساكنة فنون فالف فسين مهملة وتكسر ايضا الفاق قال في القاموس القرناس بالضم والكسر شبه الانف يتقدم من الجبل اه اى قطعة من الجبل متقدمة تشبه الانف في التقدم والبروز

اهجيري واهجيراوهى  
العاده وفوعلى نحو خوزلى  
لضرب من المشى  
وحوصلى للموصله وفيه على  
نحو وخيزلى بمعنى  
خوزلى وديكساء عهنى  
ديكساء وفعلى بكسر الاول  
والثانى وتشديد الثالث  
نحو زمكى و زمكاء لمنبت  
ذنب الطائر وفعلنى بضم  
الاول وفتح الثانى وسكون  
الثالث نحو وجلندى  
وجلنداء وفعلالى نحو  
ججخادبى وججخادباء  
لضرب من الجراد واما  
فعلاء كعلاء وهو عرق فى  
العنق وحرباء وهو دويبة  
وسبساء وهو حذافار  
الظهور والشيءاء وهو  
الشيص وفعلاء كحواء  
وهونبت واحده حواءة  
ومزاء وهو ضرب من الخمر  
وقوباء وهو الخـزاز  
وخشاء وهو العظم الناتئ  
خلف الاذن فكل هذه  
الفهال الخاق بقرطاس  
وقرناس لانها منونة

﴿المقصود والممدود﴾

المقصود وهو الذي حرف  
اعرابه ألف لازمة والمدود  
هو الذي حرف اعرابه  
همزة قبلها ألف زائدة  
وكلاهما قياسي وهو وظيفة  
النحوي سماي وهو  
وظيفة اللغوي وقد أشار  
إلى المقصود القياسي  
بقوله (إذا سمع) صحح  
(استوجب من قبل  
الطرف) فهما وكان ذا نظر

الباطن (فهما وكان ذا نظير) من المعتل (كالاصف) مثال للصحيح (فله نظير والمعل الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر)

لنحو جوى جوى وعى عى وهوى وهوى فهذه وما أشبهها مفهومة لأن نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو أسف أسفاً  
 وفرح فرحاً وأشرأشراً علمت في باب أبنية المصادر أن فعل المكسور العين لازم به فعل بفتح العين وأما قوله \* إذا قلت مهلاً غارت  
 العين بالكسرة \* غراء ومدهماد مع نهل \* فغراء مصدر غارت بين الشينين غراء إذا والبت كما قاله أبو عبيدة لا مصدر غارت بالثاني أغرى  
 به إذا تبادت فيه في غضب بك (كفعل) بكسر الفاء (وفعل) بضمها والعين مفتوحة فيهما (في جمع ما كفعله) بكسر الفاء (وفعله) بضمها  
 والعين ساكنة فيهما الأول للأول والثاني للثاني فالأول نحو فريه وفري ومريه ومري ٦٩ والثاني (نحو) الدمية (والدمى) ومديّة  
 ومدى فان نظيرها

من الصحيح قرينة وقرب  
 بكسر الفاء وقسربة  
 وقرب بضمها وهو  
 مستوجب فتح ما قبل  
 آخره وكذا اسم مفعول  
 ما زاد على ثلاثة أحرف  
 نحو ومضى ومقتنى فان  
 نظيرها من الصحيح مكرم  
 ومخترم وهو مستوجب  
 ذلك وكذلك أفضل صفة  
 لفضل كان كالاقصى  
 أو غير تفضيل كاعى  
 وأعشى فان نظيرها من  
 الصحيح الابد والاعمش  
 وكذلك ما كان جمعا للفعلى  
 أنى الاعدل كالعصوى  
 والقصى والذنى والذنى  
 فان نظيرها من الصحيح  
 الكبرى والكبرى والاخرى  
 والاخر وكذلك ما كان من  
 أسماء الاحناس دال على  
 الجمعية بالتجرد من التاء  
 كائنا على وزن فاعل  
 بفتحتين وعلى الوحدة  
 بصاحبة التاء كصفاة  
 وحصى وقطاة وقطافان  
 نظيرها من الصحيح  
 شجرة وشجر ومدر ومدر  
 وكذلك المفعول مدلولاً به  
 على مصدر أو زمان أو

مكان أحسن (قوله جوى جوى) هو الحرقعة من خزن أو عشق (قوله نحو أسف أسفاً) معنى كونه نظيره أنه  
 يوزنه وإن كلاً مصدر وإن فعل كل فعل المكسور العين لازم فليس المراد الزنة فقط (قوله علمت الخ) علة  
 لقوله مستوجب فتح ما قبل آخره (قوله فغراء مصدر غارت الخ) أى فيكون غراء من المدود القيامة لأن له  
 نظير من الصحيح قبل آخره ألف كفتال ويكون غارت في البيت معنى والت وأصله غارت فقلت الماء الفا  
 أهر كها وانفتح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين والباء في الباء كزائدة والنهل بضم الذون  
 وتشديد الهاء معنى الكثيرة كفى العيني وقوله لا مصدر غرت الخ أى كما يؤخذ هذا الانتفاء من وقوعه  
 مصدر الغارت أى فلا يرد على قولنا أن فعل المكسور العين لازم باب مصدره فعل وفي قوله لا مصدر غرت  
 الخ رد لقوله بأنه مصدر غرت بالثاني على غير قياس كما نقله الفارضى وفي القاموس غرى به كرضى غرى  
 وغراء وأوع به كغرى به ومضمومتين وعلى هذا القول الذى رده الشارح يكون غراء في البيت  
 منصوباً على المصدرية لفعل محذوف معطوف على الفاعل المذكور وفيه تصف لا ينجى (قوله كفعل الخ)  
 قال ابن هشام كان حقه أن يقول وفعل بالواو وعطف على قوله كالأسف قال وكأنه بتقدير وكفعل لحذف العاطف  
 اه سبوطى قال سم وفيه نظر ظاهر لأن قوله كفعل تمثيل لقوله فلنظيره المفعول الآخر وقوله كالأسف تمثيل  
 للاسم الصحيح في قوله إذا اسم كما قال الشارح فكيف يعطف أحدهما على الآخر اه وبه تعلم أن الواو التي  
 قدرها الشارح في بعض النسخ قبل قوله كفعل للعطف على قوله نحو جوى الخ لا على قول المصنف كالأسف  
 (قوله الأول للأول الخ) أى فكلام المصنف على الألف والنشر المرتب (قوله نحو فريه الخ) القرينة الكذبة  
 والقرينة من المرء وهو الجدل (قوله الدمية) بضم الدال المهملة وهى الصورة من الصاج ونحوه والصنم كذا في  
 الصحاح والقاموس والمراد بها هنا الصورة وربما تستعار للذات الجسمية (قوله ومديّة ومدى) المديّة السكين  
 (قوله الابد والاعمش) نشر على ترتيب ألف فان الابد راجع للأقصى والاعمش راجع للاعشى (قوله  
 أنى الاعدل) احتريزه من نحو بهى لبنت وحبلى وصفة فان مأخذ قصر نحو هبها السماء دما مئى (قوله  
 كائنا على وزن فاعل) حال من الضمير فى دالاً أو خبر ثانٍ كان وفى كلامه إظهاراً للمتلقي العام والجمهور على  
 امتناعه فله جرى على مذهب ابن جنى المحوز لا لظاهر (قوله ومدر) بفتحتين وهو كما في المصباح التراب  
 المتبدد (قوله نحو ملهى ومسى) بفتح أول كل منهما (قوله نحو مري ومهى) بكسر أول كل منهما (قوله وهو  
 وعاء الهدية) هذا يقتضى أن مهى اسم مكان لا اسم آلة ويمكن أن يكون اسم مكان واسم آلة باعتبارين  
 فنأمل (قوله فان نظيرها من الصحيح مخصف ومغزل) الأول اسم آلة لخصف بالحاء المعجمة والصاد المهملة  
 والفاء وهو الخرز والثاني اسم آلة للغزل فان قلت نظيرها أيضاً محرات ومجرات ونحوها فان الآلة كما تاتى  
 على مفعول تاتى على مفعول فهلا مدمرى ومهى فالجواب أنه راجح النظر إلى نحو مخصف ومغزل لأمرين  
 الأول أن نحو مري ومهى أشبهه بنحو مخصف ومغزل كما هو ظاهر الثاني أن جى الآلة على مفعول أكثر من  
 مجيئها على مفعول (قوله وما استحق الخ) أفاد أن المدود قيماها واهم مهموز له نظير من الصحيح أى غير  
 المهموز مستوجب ذلك نظير ألفاظ زائدة قبل آخره وقوله ألف مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة  
 ربعة وقوله كارعوى أى انكف وقوله وكارتأى أى تدبر (قوله كصدر فعل) بفتح العين مخففاً ومضارعاً بفعل

مكان نحو ملهى ومسى فان نظيرها من الصحيح مذهب ومصح وكذلك المفعول مدلولاً به على آلة نحو مري ومهى وهو وعاء الهدية  
 نظيرها من الصحيح مخصف ومغزل ثم أشار إلى المدود القيامة بقوله (وما استحق) أى من الصحيح (قبل آخر ألف \* فالدنى نظيره) من  
 المعتل (حتماعرف) وذلك (كمصدر الفعل الذى قد بدئنا \* بهمز وصل كارعوى) ارعوا (وكارتأى) ارتبأ وكاستقصى استقصا  
 فان نظيرها من الصحيح انطلق انطلاقا واقتدارا واستخرج استخراجا ومصدر أفعلى اعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم  
 أكراما كمصدر فعمل دال على صوت أو مرض

كالغاء والثاء والشاء فان نظيره من الصمغ البغام والدوار وكغمال مصدر فاعل نحو والى ولا وعادى غدا فان نظيره من الصمغ صارب ضربا وقاتل قتالا وكغرد أفعله نحو كساء وكسوة ورداء وأردية فان نظيره من الصمغ حرار وأجرة وسلاح واسلحة ومن ثم قال الاخفش ارحية وأفمية من كلام المولدين لان رحي وقفامة صوران وأما قوله \* في الالة من جمادى ذات أندية \* لا يصير الكسب من ظلماتها الظنبا \* والمفرد ندى بالقصر فضر ورة وقيل جمع ندى على نداء بكمل وجمال ثم جمع نداء على أندية ونبعده أنه لم يسمع نداء جملا وكذا ما صيغ من المصادر على فعال ومن الصفات ٧٠ على فعال أو مفعال لغرض المبالغة كالنداء والعداء والمطاع لان نظيره من الصمغ التذكار

بضمها (قوله كالرغاء) بضم الراء وتخفيف الغين المجهمة والثاء بضم المثلثة وتخفيف الغين المجهمة والشاء بضم الميم وتخفيف الشين المجهمة والاولان دالان على الصوت الان الرغاء صوت ذوات الخف والثاء صوت الشاة من ضان أو معز والثالث دال على المرض لانه استطلاق البطن وأفعال الثلاثة رغا وثقا ومشي كدعا (قوله البغام) بضم الموحدة وتخفيف الغين المجهمة وهو صوت الظبية والدوار بضم الدال المهملة وتخفيف الواو وهو دوران الرأس (قوله حرار وأجرة) قال شيخنا كذا في النسخ والذي بخط الشارح في شرح النوضج حرار وأجرة وسلاح واسلحة اه وما في نسخ الشارح صحيح أيضا اذا الحرار بكسر الحاء المهملة جمع بضم الحاء كحرار أو جمع حرة بفتح الحاء وهي الارض ذات الحجارة السود وجمع الجمع أجرة أو بكسر الجيم جمع حرة بفتحها وهي الاناء المعروف وجمع الجمع أجرة (قوله ومن ثم) أى من أجل ان مفرد أفعله من المعتل بمد وقياسا (قوله المولدين) بفتح اللام وهم الذين عرب بينهم غير محضنة (قوله والمفرد ندى بالقصر) أى وجهه القياسي أنداء (قوله ثم جمع نداء) أى المكسور والمدود على أندية كحمار وأجرة فيكون أندية جمع الجمع (قوله على فعال) أى بفتح التاء وسكون الفاء ماضي (قوله ومن الصفات) احتراز عن مفعال المراد به الالة (قوله كالنعداء) مصدر عداء والعداء كثير العدوى الجري (قوله والمهذار) بالذال المجهمة أى كثير المهذار في منطقته (قوله كالخجا كالخذا) نشر على ترتيب الالف فالخج مقصور ولا غير والخذا بمد ولا غير كما ذكره الموضع وغيره فنصير المصنف الخذا للضرورة وما يوجد في بعض نسخ الشارح من ذكر الخجا والخذا في المقصور والمدود من تصريف النساخ فاحذره فالصواب ما في بعض النسخ من الاختصار في المقصور على ذكر الخجا وفي المدود على ذكر الخذا (قوله فن المقصور سمعا الفتى الخ) فهذه ونحوها وان كان لها موازن من الصحيح كمنب وبطل هي مقصورة سمعا لان موازنها المذكور ليس نظيره اذ لم يحتمل ما في مصدر به ولا جمع ولا آلية ونحو ذلك كما اجتمع فتح والجوى والاسف ونحو المرمى والمغزل ونحو الدمي والغرف (قوله وقصر ذى المداخ) قال الشاطبي لم يذكر النظم كيفية القصير ولا ما الذي يحذف والقياس حذف الالف قبل الآخر اه باختصار قالهم ولم يبين ما يفعل بعد حذف ما قبل الآخر فهل تبدل الهززة التي هي الآخر ألفا أو ترجع الى أصلها الذي انقلب عنه هو والالف في حصره ولا م الالكامة في نحو كساء وحيا اذا أصلها كساو وحياى لكن تقرأ الالف بعد ال جوع اليه في القسم الاول وتبدل اللام ألفا في القسم الثاني فيه نظر اه (قوله مجمع عليه) أى على جوارحه (قوله اذا الأصل القصير) بدليل أن المدود لا تكون ألفه الزائدة والالف المقصورة قد تكون أصلية والزائدة خلاف الأصل (قوله فهم مثل الناس الخ) أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يصغر بونه أى يصغر بونهم المثل في كل خير والذي نعت بمثل وأهل عطف على مثل وقوله من حادث وقديم أى في زمن حادث وزمن قديم (قوله وأنت) قال شيخنا الذي بخط الشارح فقلت اه والتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة وقوله مشهولة هي الجر اذا كانت باردة الطعم قاله العيني (قوله والافراج) بالقاف وهو الفرس الذي يبلغ خمس سنين العداء شديد العدو وكل طمرة بكسر الطاء الههله وكسر الميم وتشديد الراء أى فرس طويل القوائم وقوله ما ان الخ ان زائدة للتوكيد والافعال بفتح القاف والذال المجهمة والفاء والشاهد في قصر العداء للضرورة (قوله والعكس وهو المد المقصور) لم يبين كيفية المد فهل معناه

والخماز والمهذار (والعادم النظير ذاقصم وزا \* مدبقة كالخجا كالخذا) العادم مبتدأ أو بقل خبره وذاقصم وذام مدح لان من الضمير المستتر في الخبر وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوي وفيه ما عرف في موضعه والمعنى أن ما ليس له نظير اطر دفتح ما قبل آخره فقصره سمعى وما ليس له نظير اطر د زيادة الف قبل آخره فده سمعى فن المقصور وسمعا الفتى واحدا الفتيان والسمعا الضوء والثرى التراب والنجاء العقل ومن المدود سمعا الفتاء حادثة السن والسنة الشرف والثراء كثرة المال والخذا النمل وقصر ذى المداضطرار اجمع عليه) لانه رجوع الى الأصل اذا الأصل القصير ومنه قوله لا بد من صنعوا ان طال السفر \* وقوله فهم مثل الناس الذي يعرفونه \* وأهل الوفا من حادث وقديم \* تنبيه \* منع القراء

قصر ماله قياس يوجب مدته نحو فعلاء أفعل فقول المصنف وقصر ذى المداضطرارا مجمع عليه معنى في الجملة ويرد مذهب الفراء وقوله وانت لو باكرت مشهولة \* صفرا كاون الفرس الاشقر وقوله واقارح العداء وكل طمرة \* ما ان ينال بالطويل قد اطفا (والعكس) وهو المد المقصور اضطرارا (بخلاف يقع) فتنهجه وهو البصرين مطلقا وأجازهم والكرهين مطلقا وقيل الفراء فاجاز مد لا يجزى المد الى ما ليس في أنفسهم فيجوز مد مقل بكسر الميم فيقول مقول لا يوجد جفتاح ويتبع مد مقل لعدم مفعال بفتح الميم وكذا يدلى بكسر اللام فيقول لحداء لوجود جبال ويمنع في الحى بضم اللام لانه ليس في

أنيمة الجوع الانادرا والظاه وجوازه فاعلموا روده من ذلك قوله والمرء يبله بلاء السربال \* تعاقب الالهلال بعد الالهلال وقوله سبعة نيتي الذي أغناك عني \* فلا تقري يوم ولا غناء وليس هو من غانيته اذا فخرته بالغنى ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع كما قيل لا تقترانه بالفقر وقوله بالاك من تمر ومن شيباء ينسب في المسعل واللاه \* ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ٧١ ابن ولاد وابن خروف وزعم ابن سيمويه

استدل على جوازه في الشعر بقوله ورعاً مدوا فقالوا ما نابير قال ابن ولاد في زيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء في تنبيه الكلام في هذه المسئلة هو الكلام في صرف ما لا ينصرف للضرورة وعكسه

كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا انما اقتصر عليهما للوضوح تثنية غيرهما وجه آخر مقصور تنى احواله ياء ان كان عن ثلاثة مرتباً ياء كان أصله أو أو أو أو

كان نحو حبل ومعطى أو خامساً نحو ومصطفي وجبارى أو سادساً نحو مستدعى وقبعثرى تقول حبلان ومصطفيان وجباريان ومستدعيان وقبعثريان وشذ من الرباعي قولهم اطرفي الالهة مذروران والاصل مذروران لانه تثنية مذكرى في التقدير ومن الجاسي قولهم قهقران وخوزلان بالخذف في تثنية قهقرى وخوزلى (كذا الذي الياء أصله) أي أصل ألفه (نحو القى) قال تعالى ودخل منه السجن فثيان وشذ

أنه يزداد همزة في الآخر فيصير ممدوداً أو ممتداً أنه يزداد ألف قبل الآخر ثم يبدل الآخر همزة وهذا أوفق بقولهم الممدود ما آخر همزة قبلها ألف زائدة ادعى الأول لا يكون ما قبل الهمزة ألفاً زائدة مطابقة لقديمه يكون كافى فعلى وقد تكون أصلية ككافى جوى ومستدعى (قوله بلاء السربال) بكسر الباء أما الباء بفتح الباء فممدود أصالة لا ضرورة (قوله وليس هو) أي غناء الذي في البيت من غانيته أي جزئياً من جزئيات مصدر غانيته اذا فخرته بالغنى بالقصر وقوله ولا الخ أي ولا جزئياً من جزئيات الغناء بالفتح أي مع المد بمعنى النفع هكذا ينبغي تقرير العبارة ومراد الشارح بذلك رد تأويل المانعين من المد المقصور ضرورة بان ما في البيت مصدر غانيت أو بالفتح والمد بمعنى النفع فلا يكون من مد المقصور (قوله لا تقترانه بالفقر) لأنه لا يلقى (قوله بالاك الخ) بالتنبيه ولك خبرية تدل على أن ذلك شيء من ومن للميان والشيباء شيبين مجتمعين أو لاهما كسورة بينهما مخفية وهو الشيب أي القم الذي لم يشدد وينسب بفتح الشين المحجمة أي يعلق والمسعل موضع السعال من الخلق واللاه جمع لها كالحصى جمع حصاة مده للضرورة واللاهة الهمزة مطبقة في أقصى سقف الحنك كذا في الفارسي مع زيادة من العنبي وهذا البيت يرد على الفراء الفصل لان الشاعر مد اللاه للضرورة مع كونه يخرج المد عن النظر اذ ليس في الجوع فعل بالفتح (قوله كزيادة هذه الباء) أي فثبت الجواز بالسماع كما مر وبالقياس على الاشباع الجائر للضرورة بالاجماع قاله الشاطبي (قوله الكلام في هذه المسئلة الخ) يعني أن قصر المقصور للضرورة كصرف ما لا ينصرف للضرورة وفي الجواز بالاجماع وفي مد المقصور للضرورة ثلاثة أقوال الجواز مطلقاً والمنع مطلقاً والافتصايل بين ما يخرج الى عدم النظر فيمنع وما لا يجوز كما أن الأقوال الثلاثة في منع صرف المصروف للضرورة

#### كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا

يجر جمعهما عطفاً على تثنية وتصحيحاً تميز بحول عن جمع أي وكيفية تصحيح جمعهما أو مصدر في موضع الحال من جمع أي مصححاً (قوله وانما اقتصر عليهما) أي المقصور والمدود (قوله لوضوح الخ) ولم يذكر هنا جمعهما تكسير الالهة عقد لجمع التكسير باباً فذا نسب ذكر فيه سم (قوله ان كان عن ثلاثة مرتباً) لان ما زاد على الثلاثة من ذوات الياء يرد الى أصله وما زاد عليهم من ذوات الواو يرد الفعل فيه الى الياء نحو ألهمت واستدعيت واصطفيت فلذلك جعل الاسم الزائد على الثلاثة في التثنية ياء وان كان من ذوات الواو قاله الشارح على التوضيح (قوله وقبعثرى) هو الجمل الضخم والفصيل المهزول اه قاموس قال سم هلاق الشارح أم سابعاً نحو أربعاوى (قوله اطرفي الالهة) بفتح الهمزة كافي التصريح (قوله مذروران) بكسر الميم وسكون الذال المحجمة أما المدري بالمهملة فشي كالمسألة يصلح به قرن النساء نطق به هكذا بصيغة الافراد فاذ تثنيته اقلت مدر بان على الاصل وأما مذر وان الذي نحن فيه فبني على صيغة المثنى قاله الدماميني (قوله في التقدير) انما قال ذلك لما علمت من أنه موضوع على صيغة المثنى ولم ينطقوا به بقدر والظرف متعلق بتثنية ومعنى كونها تقديرية أنها واقعة على مفرد مقدر ونهى أن يصح تثنية صورته كافي كلام شيخنا فالتثنية التثنية لا بد لها من مفرد مستعمل (قوله وقولهم قهقران وخوزلان) والقياس قهقران وخوزليان سم (قوله بالخذف) أي بخذف الياء (قوله حبلان) والقياس حبلان لان ألفه يبدل من ياء تقول حبلت المكان أحجيه حجاب (قوله والخامد) المراد به ما ليس له أصل معلوم يرد اليه ويدخل فيه ما ألفه أصلية وما ألفه مجعولة الاصل كما قاله شيخنا وقوله الذي أميل أي قبل الامالة ووجه قلب ألفه ياء أن الامالة انحاء الالف الى الياء (قوله اذا سمى بهما) أي ليصح تثنيتهما وصفهما بالقصر اذا التثنية والقصر من خصائص الاسماء التمكنة كما مر وهما قبل التسمية بهما اسمين متمكنين بل متى اسم مثنى وبلى حرف (قوله تقلب واوا الالف) اعتبار الاصل حقيقة أو حكماً مع خفة

قولهم في حبلان بالواو (والجاء الذي أميل كنى) وبلى اذا سمى بهما فانك تقول في تثنيتهما ماميتان وبلدان (في غير هذا) المذكور أنه تقلب ألفه ياء (تقلب واوا الالف) وذلك شأن \* الاول أن تكون ألفه نائمة بدلاً من واو نحو عصا وقفاوم اللغة في المن الذي يوزن به فتقول عصوان وقفاون ومنه ان قال وقد أعددت له هذا عندى \* عصا في رأسها من واحد



بالباء مع أنه من الرضوان والشأن أن تكون غير مبدلة ولم تزل نحو الألف الأصلية واذا تفتت ول إذا سميت بهم ما ألوات وأذوات  
 تنبيهان الأول في الألف التي ليست مبدلة وهي الأصلية والمراد بهما كانت في حرف أو شبهه والمجهولة الأصل ثلاثة مذاهب الأول  
 وهو الأشهر وأن يمتد بها إلى الألف فأن أميلا تنبأ بالياء وان لم يعلأ فبالواو وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا والثاني أن أميلا قلبا بالياء في  
 موضع ما تنبأ بالياء والألف بالواو وهذا اختيار ابن عصفور وبه جزم في الكافية فعلى هذا ينبغي على وإلى ولدى بالياء لا انقلاب ألفهن بباء مع  
 الضمير وعلى الأول يشن بالواو والألف عن الاخفش والثالث الألف الأصلية والمجهولة بقلبان بباء مطلقا الثاني قد يكون للألف أصلان  
 باعتبار التثنية فيجوز فيها وجهان كرحى فانها بائية في لغة من قال رحيت وواو في لغة من قال رحوت فلن ثناءها أن يقول رحيان ورحوان  
 والياء أكثر (وأولها ما كان قبل قد ألف) ٧٢ أي أول الواو المنقلبة اليها الألف ما ألف في غير هذا من علامة التثنية المذكورة في باب

الثلاثي اه سم وقوله حقيقة أي كما في القسم الأول أو حكما أي كما في القسم الثاني (قوله أن تكون غير  
 مبدلة) أي عن حرف معلوم بعينه فدخلت المجهولة الأصل كما هو مقتضى ضميمه بعد (قوله ولم تزل) أي لم تقبل  
 الأمالة (قوله التي ليست مبدلة) أي عن أصل معلوم بأن لا تكون مبدلة بالسكابة أو تكون مبدلة عن أصل  
 مجهول عينه (قوله ما كانت في حرف) كدلى أو شبهه كتي وظاهر كلام ابن المصنف أن التي في حرف وشبهه من  
 المجهولة الأصل أيضا سم (قوله والمجهولة الأصل) عطف على الأصلية كما يدل عليه قول الشارح بعد  
 والثالث الألف الأصلية والمجهولة الخ ومثل المرادى المجهولة الأصل بنحو الدوا وهو الله وقال لأن ألفه لا يدري  
 أهى عن باء أو واو اه وانما قال عن باء أو واو لما قاله ذكر بأن الألف في الثلاثي المعرب لا تكون إلا منقلبة  
 عن أحدهما (قوله ثلاثة مذاهب) بل أربعة باعتبار ما قبلها أو أميلا أو لا كما في الجمع (قوله حالهما) أي الأصلية  
 والمجهولة (قوله الألف الأصلية والمجهولة) لا حاجة إلى التصریح به ما هنا لأن الكلام ليس إلا فيهما وقوله مطلقا  
 أي سواء أميلا أم لا قلت ألفه بباء في موضع أم لا (قوله رحيت) أي أدت الرحى (قوله ما كان قبل) يعني في  
 باب المعرب والمبني قد ألف من ألف ونون مكسورة في حالة الرفع وباء مفتوحة ما قبلها ونون مكسورة في حالة الجر  
 والنصب (قوله أي أول الواو) فيه قصور إذا لم يحكم المذكر لا يختص بالواو بل يجري في الياء المنقلبة اليها الألف  
 أيضا فكان الأولى أن يقول أي أول اللفظة المنقلبة اليها الألف من باء أو واو أفاده سم وكلام الغارضي بقيد رجوع  
 الضمير من أولها إلى الألف المنقلبة ياء أو واو وبه صرح الشيخ خالد في أعرابه وما قاله سم أظهر (قوله  
 عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المججمة وهي التي لا تنصرف ليل أو تنصرف نارا تنصرف  
 بحذف الهززة والألف معا) أي الألف التي قبل الهززة لوقال بحذف الألف والهززة معا كان أوضح وان  
 كانت الواو لا تقتضي ترتيبا (قوله ونحو) مبتدأ خبره بواو وهمز (قوله وهما) أي العصبان المدلول عليهما  
 بقوله عصبية (قوله وقرناس) تقدم الكلام عليه آخر باب التأنيت (قوله نعم الأرجح في الأول الاعلال)  
 تشبيها له بزمته بمزة جزماء من جهة أن كلاما مبدل من حرف زائد تنصرف (قوله وفي الأخيرين التصحيح)  
 لأن الهززة فيهما ما أقرب إلى الأصلية لكونها بذلا عنهما سم (قوله مطلقا) أي في الثلاثة (قوله الآن  
 سيبويه الخ) أي لكن سيبويه الخ ودفع به هذا قولهم استواء الثلاثة في قلب القلب (قوله ثنانيا) بكسر  
 التاء المثناة (قوله تقديرا) انما قال ذلك لأنه لم يسمع لثنائين مفرد وتقدير الجمع معنى مقدر أحوال  
 من ثناء أو على نزع الخافض معمول للتثنية كما مر (قوله وغير ما ذكر الخ) وتلخص أن المدود أربعة أضرب  
 لأن هزته أما أصلية أو مبدلة من أصل أو من باء الخاق أو من ألف التأنيت هـ ذاهو التحقيق وان أفاد  
 كلام ابن الناظم خلافه (قوله نحو قرء) بهم القاف وضاء بهم الواو كلاهما بوزن رمان (قوله الناسك) أي  
 المتعبد وقوله الوضئ أي الحسن الوجه (قوله مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه) وسيجمله في قوله تنبيه جملة

الأعراب (وما كصحراء)  
 مما هزته بدل من ألف  
 التأنيت (بواو ثنيا) نحو  
 صحراوان وصحراوان  
 بقلب الهززة واو وزعم  
 السرا في أنه إذا كان قبل  
 ألفه واو يجب تصحيح  
 الهززة لئلا يجتمع واوان  
 ليس بين ما الألف  
 فتقول في عشواء  
 عشوا أن بالهمزة  
 ولا يجوز عشواوان وجوز  
 الكوفيون في ذلك  
 الوجهين وشذ جريان  
 بقلب الهززة بياء وجرا أن  
 بالتصحيح كما شذ قاصمان  
 وعاشوران في قاصماء  
 وعاشوراء بحذف الهززة  
 والألف معا والجيب  
 الجارى على القياس  
 قاصماوان وعاشوراوان  
 (ونحو علياء) وقو بياء هما  
 هزته بدل من حرف  
 الالتحاق والعلاء عصبية  
 العنق وهما علياوان  
 بينهما مثبت العرف  
 والقواء داء مع صرف  
 ينشرو وينسج ويصا لج

بالرقي وأصلها ما عليا وقو بياء زائدة لفتحهما بقرطاس وقرناس ونحو (كساء) مما هزته بدل من أصل هو واوا  
 أصله كساو (و) نحو (حيا) مما هزته بدل من أصل هو ياء إذا أصله حيائي بقى (بواو أو هز) فنقول علياوان وكساوان وحيواوان وعليا آن  
 وكسا آن وحيا آن نعم الأرجح في الأول الاعلال وفي الأخيرين التصحيح هكذا ذكر المصنف وفاقا لبعضهم ونص سيبويه والاختش  
 وتبعهما الخزولي على أن التصحيح مطلقا حسن الآن سيبويه ذكر أن القلب في التي للالحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما  
 في القلة وشذ كساوان بقلب الهززة بلاء كشذ ثنانيا لطر في العقال قالوا عقل بعيره ثنانيا والقياس ثنناوين أو ثننايين لانه تثنية ثناء على وزن  
 كساء تقديرا (وغير ما ذكر) من المهموز وهو ما هزته أصلية أي غير مبدلة من شيء نحو قرء وضاء (صحج) في التثنية فتقول قرآن وضاء آن  
 والقرء الناسك والوضئ الوضئ وشذ قرأوان بقلب الهززة لأصلية قرأوا (وما شذ) في تثنية المتعبد ورو المدود مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه

(على نقل قصر) فلا قياس عليه **تثنية** كجمله ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء الأول قولهم مذروا والقياس مذروا بان كما تقدم وعلة تصحيحه **ألم** يستعمل الامثني فلما زمت التثنية صارت الواو كأنها من حشو الكلمة ومثله في المدود ثمانية كالقسهيل وصحوا ومذروا وثاني **تصحیح** نقاوة وسقاية لازوم على التثنية والتأنيث يعني أنه لم ينطق بمذروا وثاني الامثني ولم ينطق بشقاوة وسقاية التأنيث فلما بنيبت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حشوا وبما دعاهما التطرف فلم يقلان حكى أبو عبيد عن أبي عمرو ومذروا مفردا وحكى عن أبي عبيد مذروى ومذروا بان على القياس **الثاني** خوزلان وقهقران وقاس عليه الكوفيون **الثالث** رضيان وقاس عليه الكسائي فأجاز تثنية رضى وعلام من ذوات الواو المكسور الأول والمضمومة بالياء والذي شذ من ٧٣ المدود خمسة أشياء الأول جمران

بالصحیح حكى القياس أن الكوفيين أجازوه **\* والثاني** جمران بالياء وحكى بعضهم أنها لغة فزارة **\* والثالث** نحو قاصعان بحذف الهزة والالف وقاس عليه الكوفيون **\* والرابع** كسايان وقاس عليه الكسائي ونقله أبو زيد عن لغة فزارة **\* والخامس** قراوان نقبل الأصلية واوا وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه لم يسمع (وأحذف من المقصور في جمع على **\* حد المثنى** ما به تكلا) يعني إذا جمعت المقصور الجمع الذي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذف ما تكمل به وهو الالف لانقاء الساكنين (والفتح) أي الذي قبل الالف المحذوفة (أبني مشعرا) أحذف وهو الالف نحو وانتم الاعلون وانهم عندنا المصطفين **\* التثنيات** **\* الأول** أنهم اطلاقه أنه لا فرق

ما شذ الخ (قوله وعلة تصحيحه) أي عدم تغييره عما نطقوا الى ما هو لقياس والافلا تصحيح فيه فليست هذه العلة علة انطقتهم بخلاف القياس لانها لا تصلح علة كما لا يخفى على المتيقظ ويظهر لي في علمه أن يقال لما أرادوا فرض المفرد والافتقار على استعمال المثنى خالفوا القياس والتزموا الواو بتغييرها بخلافه على الفرق بين تثنية ماله مفرد تحقيقا وماله مفرد تقدير افتدبر (قوله ومثله) أي في مخالفة القياس وعدم استعمال مفردة (قوله تصحيح شقاوة) بفتح الشين المحجمة وسقاية بكسر السين المهمة أي والقياس لولا التأنيث ابدال الواو والياء هزة ولذا حذفوا التأنيث والواو اشقاء وسقاء (قوله أبو عبيد) هذا بلا تأنيث بخلاف الآتي فانه بالتأنيث فهم اثنان كما يحط الشارح (قوله من ذوات الواو) حال من رضا وعلا (قوله المكسور الأول) لا يصح أن يكون بالإضافة على أنه نعمت حقيق لذوات الواو وجوب مطابقة النعت الحقيقي لمنعوتة تذكريا وتأنيثا ولأن يكون برفع الأول نائب فاعل المكسور والرابط محذوف أي الأول منها على أنه نعمت سببي لأنه يمنع منه قوله والمضمومة بالإضافة الى الضمير فمعين أن يكون نعتا للواو بتقدير مضاف أي المكسور أول كلمته فلم يأتى في كلام البعض فنقطان (قوله في جمع) أي في حال ارادة جمع اسم منه (قوله على حد المثنى) أي ط يقه في أنه أعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف بالإضافة ذكر يا (قوله لانقاء الساكنين) أي الالف المقصورة وواو الجمع أو يائه (قوله والفتح أبني) وانما لم يبقوا الكسر في المنقوص مشعرا لنقله أه سم أي لنقله قبل الواو (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبني شاطبي (قوله وانتم الاعلون الخ) والاصل الاعلون والمصطفون قلبت الواو الالف لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذف لانقاء الساكنين وقول شيخنا الاصل الاعليون والمصطفين سهو (قوله زائدة) كجملتي مسمى به وقوله غير زائدة كالمصطفى أي في ذى الالف الزائدة وغيره (قوله ونقله المصنف عنهم الخ) الضمير في قوله ونقله يرجع الى ما ذكر من الضمير قبل الواو والكسر قبل الياء في ذى الالف الزائدة لا بقيد كونه جائزا لما أفاده عبد القادر المكي من أن نقل المصنف ذلك عنهم على سبيل الوجوب لا الجواز كما هو ظاهر كلام ابن المصنف وكلام والده في شرح التسهيل الذي نقله عنه الشارح لكن الوجوب في غير الابعجي لان غيره هو الذي تعلم زيادة ألفه الزائدة وهذا بخلاف نقل غير المصنف عنهم الجواز (قوله في ذى الالف الزائدة) أي بخلاف الأصلية فيجب بقاء الفتح قبلها عندهم لان الاعتناء بالأصل أشد من الاعتناء بالزائد (قوله نحو حبل مسمى به) أي مذكر أما غير المسمى به مذكر فجمعه بالالف والتاء لا بالواو والياء والنون (قوله فان كان) أي المقصور (قوله فان الحكم فنهما) أي في التثنية والجمع فيه أي في المدود والظرف الثاني حال من ضمير التثنية والجمع فلا يعترض بان في عبارته تعاقب حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بهامل واحد (قوله ويجوز الوجهان) أي التصحيح الذي هو الهز والواو (قوله كان ينبغي الخ) وجه ترك المصنف ذلك أنه لم يتعرض في هذا الباب لغیر المقصور والمدود (قوله وكسرها) عطف على الضمير المستتر في تحذف لوجود الفصل بقوله في هذا الجمع أو هو بالنصب مفعول معه والإضافة في كسرها لا في ملاسة لان الكسرة لما قبلها الالف وظهر كلامه أن الكسر يحذف ولو مع ياء الجمع وأن الكسرة

١٠ - (صيان) - رابع \*

فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسرها قبل الياء مطلقا ونقله المصنف عنهم في ذى الالف الزائدة نحو حبل مسمى به قال في شرح التسهيل فان كان اجمعيا نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها **الثاني** انما لم يذكر حكم المدود اذا جمع هذا الجمع احواله على ما علم في التثنية فان الحكم فيه ما فيه على السواء فنقول في وضوء وضؤون بالتصحيح وفي حمراء حمرا لمذكر حمرا وون بالواو ويجوز الوجهان في نحو عليه وكساء على مذكر **\* الثالث** كان ينبغي أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف في هذا الجمع وكسرها فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء نحو جاء القاضون وزايت القاضين

(وان جمعه) أى المقصور (بناء و ألف \* فالألف قلبها فى التثنية) الألف مفعول به لأقلب مقصدا وقام انصب على المصدر يعنى  
أن المقصور اذا جرح بالالف والناء قلبت ألفه مثل قلبها اذا تثنى فتقول حبلات ومصطفيات ومستديعات

٧٤

مع بانه غير الكسرة السابقة وهو تكاف دعاليه توافق الكسر مع الباء والضم مع الواو فى الاجتلاب ويمكن  
أن يكون قول الشارح وكسرها أى مع الواو وقوله ويكسر ما قبل الباء أى يبقى على كسره (قوله وان جمعه  
بناء و ألف الخ) تقدم من فى باب العرب والمبنى التكم على ما يجمع بالالف والناء قياسا وكان المناسب  
للمصنف التكم عليه هنا وفى باب العرب والمبنى (قوله أى المقصور) تبس فيه المكودي والشاطبي  
قال خالد بن رجماد الى الاسم المختتم بالالف مطلقا مثل المقصور والمدود وطابق قوله فى الترجمة وجمعهما  
تصيحما (قوله فقول حبلات الخ) أى فى جمع حبل ومصطفاة ومستديعات وقفاة متى اسمها لاني سميت  
متى وانت خبير بان الكلام فى المقصور ومصطفاة ومستديعات وقفاة ليست منه لانه كما مر ما حرف اعرابه  
ألف لازمة وحرف اعراب ما ذكر الناء لا الالف فالتشديد بمصطفيات ومستديعات وقفيات خروج عن  
الموضوع الآن يقال المراد ما حرف اعرابه ولو بحسب الأصل أى بحسب التذكير قبل الحذف الناء فتدبر  
(قوله مسمى بها) أى عتي (قوله بالباء) متعلق بقول (قوله ايضا) أى كما أن حكم المقصور اذا جرح هذا الجمع  
الحكمه اذا تثنى (قوله فلم يذ كر ها) أى لم يذ كر حكم جمعها حاله على ذلك أى على حكمها اذا تثنى وفيه أنه لم  
يذ كر حكم تثنية المقصور فاحالة حكم جمعها على حكم تثنيتها حاله على غير مذ كر الالف يقال أنه لظهوره  
فى حكم المذكور فتدبر (قوله وان كان ذلك) أى حكمه اذا جرح حكمه اذا تثنى (قوله لاختلاف حكمه الخ) لأن أن  
تقول المنقوص كذلك لانه يحذف آخره فى جمع المذكور ويبقى فى جمع المؤنث كما فى التثنية فتأمل سم  
(قوله وناء ذى الناء) ولوعوضا عن أحد أصول الكلمة كما فى بقى وعدة لكن تارة يرد الموضع عنه فى الجمع كما  
فى أخوات وسنوات وهنات ونارات كما فى بنات وهنات وعداء وذوات (قوله أى ما آخره ناء من المقصور  
وغيره) فيه أنه لاني من المقصور آخره ناء وأما توهم كون نحو فناء مقصورا فباطل لما تقدم أن المقصور  
ما حرف اعرابه ألف لازمة ويمكن الجواب بما مر ولوقال ما آخره ناء سواء كان قلبها ألف أو لا كان أحسن  
(قوله لا يجمع بين علامتى تأنيث) يدل على أن الناء فى جمع المؤنث علامة تأنيث سم (قوله نحو بناءة)  
بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهى موزنة بدل من واو قال الجوهري النبوة والنبأوة ما ارتفع من  
الأرض وما مضى عبد القادر المكي لها بفتح النون وسكون الواو الموحدة بعدها هزة فقاء تأنيث وهى الصوت  
الحقى فلاوافق قول الشارح واذا كان قلبها هزمة تلى ألفا زائدة مع أنها بضمة لا يجوز فيها البدل الهزمة واو  
كما قاله الاسقاطى (قوله ونباوات) أى برد الهزمة الى أصلها وهو الواو ويقال فى نحو بناءة بفتح الواو  
وتشديد النون مؤنث بناءة بنا آت وبنباوات برد الهزمة الى أصلها وهو الباء لانه من بنى بنى كما فى التصريح  
(قوله والسالم العيين) أى من الاعلال والضعيف والثلاثى نعت للسالم واسمها حال واقتباع مفعول ثان لان  
ومفعوله الأول السالم وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاءه مفعوله الثانى والباء فى بناءة فى والمعنى أعط  
الاسم الثلاثى السالم العيين اتباعا لعينه لانه فى الحركة التى شكلت بها الفاء وذكره غير الفاء لئلا يظن بالحرف  
ولم يبرز الضمير مع جريان الصلة على غير ما هو له لامن اللبس وفى كلامه حذف العائد المحرور ومع عدم مماثلة  
جاءه بخارا موصول معنى ومنه معلقا وهو نادر كما سلف فى باب الموصول (قوله مؤنثا) قيل لا حاجة اليه اذا الكلام  
فى المؤنث لانه المقسم وهو مبنى على ربط قوله والسالم العيين الخ بقوله وناء ذى الناء لانه تجميعه فيكون  
المعنى والسالم العيين من ذى الناء وهذا أمر لا دليل عليه بل عنقه قوله \* محتمة بالناء أو مجردة فلهذا قال  
مؤنثا فتدبر (قوله تتبع عينه فاءه) أى جواز فى مكسور الفاء ومضمومة هاو وجوبا فى مفتوحة ها كما يؤخذ  
بما أتى فأنزل فى كلام المصنف مستعمل فى الوجوب والجواز معا (قوله مطلقا) أى فتحة أوجهة أو كسرة  
(قوله خمسة) بل ستة باعتبار تضعيف سلامة العين شرطين أن لا يكون معتلها وأن لا يكون مضعفها (قوله نحو  
جنة الخ) الجنة بالفتح البستان وبالكسر الجنون والجن وبالضم الوقاية (قوله فلبس فيه الاليسكين) لان

وقفيات ومعتبات فى جمع  
سنى مسمى بها أنى بالياء  
وتقول فى جمع عصا ولا  
واذا مسمى بهن أناث  
عصوات والوات واذا  
بالواو لماعرفت فى المثنى  
(قوله بنى به) حكم المدود  
والمنقوص اذا جمعها هذا  
الجمع حكمهما اذا تثنى  
أوصاف لم يذ كر ها حاله  
على ذلك وانما ذكر  
المقصود وان كان كذلك  
لاختلاف حكمه فى جمعي  
التصحيح كما عرفت (وناء  
ذى الناء الزمن تجميعه) ناء  
مفعول بالزمن وتجميعه  
مفعول ثان أى ما آخره  
ناء من المقصور وغيره  
تحذف ناءه عند جمعه  
هذا الجمع لئلا يجمع بين  
علامتى تأنيث ويسأل  
الاسم بعد حذفها معاملة  
العبارى منها فتقول فى  
مسئلة مسلمات واذا كان  
قلبها ألف قلبت على  
حذف قلبها فى التثنية  
فتقول فى فتاة فتيات وفى  
قناة قنوات وفى معطاة  
معطيات واذا كان قلبها  
هزمة تلى ألفا زائدة  
سمحت ان كانت أصلية  
نحو قراءة وقرأت وراز  
فيها القلب والتصحيح ان  
كانت بدلا من أصل نحو  
نباءة فيقال نبسات  
ونباوات كما فى التثنية

نحريك

(والسالم العيين الثلاثى اسمان تل \* اقتباع عين فاءه بما شكل \* ان ساكن المعين

مؤنثا) نعى أن ما جمع بالالف والناء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عنه فاءه فى الحركة مطلقا والشرط المذكور خمسة \* الأول  
أن يكون سالم العين واحترز به عن شيتين أحدهما التشديد نحو حنة وحنة وحنة فليس فيه الاليسكين

والآخر ما عنه حرف علة وهو ضربان ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة نحو نارة ودولة فلهذا بقي على حاله وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة وهذا فيه لغتان لغة هذيل فيه الاتباع واغمة غيرهم الاسكان وسبأ في ذكره \* الثاني أن يكون ثلاثيا واحترز به من الزاي نحو جعفر وخرق وقسطق أعلاما لأن فانه يبقى على حاله \* الثالث أن يكون ايماء واحترز به من الصفة نحو ضمة وحلوة وحلوة فليس فيه الاتسكين \* الرابع أن يكون ساكن العين واحترز به من متحركها نحو شجرة ونبقة وسمرة فانه لا يغير نغم يجوز الاسكان في نحو نباتات وسمرات كما كان جائزا في المفرد لأن ذلك حكم تجدد حالة الجمع \* الخامس أن يكون مؤنثا واحترز به من المذكر نحو بكر فانه لا يجمع هذا الجمع فلا يكون فيه الاتباع المذكر ولا يشترط للاتباع المذكور أن يكون فيه ناء التأنيث كما أشار الى ذلك بقوله (مختتما بالياء أو مجردا) فمثال المسنك للشرط المذكورة مختتما بالياء حذفة وسدرة وغرفة ومثاله مجردا من ادعدو وهند وجل فتقول في جمعها الجمع المذكور حذفات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجلات (وسكن التالي غير الفتح أو \* ٧٥ حذفة بالفتح في كلا قدر ووا) أي يجوز في العينين بعد

الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الاتباع وهما الاسكان والفتح في نحو سدره وهند من مكسور الفاء وغرفة وجل من مضمومة ثلاث لغات الاتباع والاسكان والفتح \* تنبيهان \* الاول أشار بقوله فكلما قدر ووا الى أن هذا اللغات مقولة عن العرب خلافا لمن زعم أن الفتح في نحو غرفات إنما هو على أنه جمع غرف وربان العدول الى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع الجمع ورده السبأ في بقولهم ثلاث غرفات بالفتح \* الثاني أفهم كلامه أن نحو دعدو وحذفة لا يجوز نسكينة مطلقا واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام

تحرز بك العين يستلزم الفاعل المؤدى الى الثقل (قوله وحذفة) بكسر الجيم مؤنث جلف وهو الزجل الجاني (قوله فليس فيه الاتسكين) لأن الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتحمّل الضمير اه فارضى ومحل التسكين في جمع الصفة ما لم تحرك عينها والاحركت عين الجمع كما يؤخذ مما أجاب به فيما يأتي عن لبيات أفاده سم (قوله فانه لا يغير) بل تبقى عينه على حركتها الثابتة لها في المفرد وانما جازا الاسكان في نحو سمرات ونبقات لجواز ذلك في المفرد تخفيفا من ثقل الصفة والكسرة لأن ذلك حكم تجدد في حالة الجمع أفاده الشارح على التوضيح ثم رأيت في بعض نسخ الشارح بعد قوله فانه لا يغير ما نصه نعم يجوز الاسكان في نحو نباتات وسمرات كما كان جائزا في المفرد لأن ذلك حكم تجدد حالة الجمع (قوله غير الفتح) بالنصب على المفعولة أو الجر على الاضافة (قوله ورده السير في الخ) هذا رد ثلث للزعم المذكور وجه الرد أنه لو كان غرفات يضم العين وفتح الراء جمع الجمع والفتح فيه لكونه أصليا في مفردة لا لتخفيف لما قبل ثلاث غرفات لأن لفظ ثلاث ظاهر في الأحاد الثلاثة وأقل ما يصدق عليه جمع الجمع نسة أحاد أفاده سم (قوله لا يجوز تسكينه) بل يجب فتحه اتباعا للقاء فراقين الصفة والاسم وانما كانت الصفة بالاسكون ايق لتقلها باقتضاءها الموصوف ومشايتها الفاعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف دما ميني (قوله مطلقا) أي معتل اللام أو لاشبه الصفة أولا (قوله وشبهه الصفة) أي في الجري على الموصوف كما يفهمه قول الفارضى وتسكن العين أيضا في شبه الصفة نحو امرأة كنية ونساء كلمات ذكره في التسهيل (قوله اتباع نحو ذروة وزينة) أي اتباع جمع نحو الخ أي الاتباع فيه (قوله كما في نحو) أي كالاتباع في جمع نحو ذروة بكسر الدال المعجمة وضمها كما في القاموس وهي أعلى الشيء وزينة ضم الزاي وسكون الموحدة وفتح التهمة وهي حفرة الأسد (قوله جروه) هي بكسر الجيم لا غير وأما قول التصريح وشذجرات بالكسر في الراء اتباعا للجمع على احدى اللغات فعلى احدى اللغات يرجع الكسر الراء لا الكسر الجيم فقول الاسقاطي بكسر الجيم على احدى اللغات نأى عن عدم فهم عبارة التصريح والجر والانتى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء (قوله شرط الخ) وهو أن لا تكون اللام واو أو في اتباع الكسرة ولا ياء في اتباع الضمة سم (قوله والفتح) أي تخفيفا ولا يضر كون الماء أو الواو متحركة مفتوحة أو مغلقة في هذه الامثلة لأن الالف الساكنة التي بعدها كفت الاعلال كما سبأ في محله (قوله في نحو خطوة وديمة) أي من كل اسم لاه واو بعد ضمة أو ياء بعد كسرة (قوله اتباع الكسر مطلقا) أي قبل الياء أو قبل غيرها (قوله الجواز مطلقا) أي فيما يجمع وما لم يجمع قبل الياء أو غيرها مما سوى الواو (قوله لم يخلفوا) بجمعهم لاه ساكنة وفاء مكسورة

كظلمات وشبه الصفة نحو أهل وأهلان فيحوز فيهما التسكين اختصارا (ومنعوا اتباع) الكسرة فيما لاه واو واتباع الضمة فيما لاه ياء كما في (نحو ذروه وزينة) لاستئصال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ولا خلاف في ذلك (وشذجرات بكسر الجيم) أي بكسر الراء وهو في غاية الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو \* تنبيهات \* الاول فليظهر أن لاتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الشرط السابقة \* الثاني فهم من كلامه جواز الاسكان والفتح في نحو ذروه وزينة أفهم يتعرض لمنع غير الاتباع وبه صرح في شرح الكافية \* الثالث فهم منه أيضا جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة وديمة ومنع بعض البصريين الاتباع في نحو لحية لأن فيه توالي كسرتين قبل الياء وعليه مشى في التسهيل ومنع الفراء اتباع الكسرة مطلقا فيما لم يسمع والصحيح الجواز مطلقا قال ابن عصفور كما لم يخلفوا باجتماع ضميتين والواو كذلك لم يخلفوا باجتماع كسرتين والياء (ونادر أو ذواضطرار غير ما قدمته أولا ولا ناس انتمى) أي ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو ما نادروا ما ضرورة وأما لغة قوم من العرب فمن النادر قول بعضهم

كلمات بالفتح حكاه أبو حاتم وقياسه الاسكان لانه صفة ولا يقياس عليه خلافا لقطر وب ولا حجة في قولهم لحيات وزينات في جمع لحيمة وورقة لان من العرب من يقول لحيمة وورقة فاستغنى بجمع المفتوح من جمع الساكن ومن النادر ايضا قول جمع العرب عيرات بكسر العين وفتح الماء جمع عبر وهي الابل التي تحمل الميرة والعير مؤنثة وذهب المبرد والراجح الى انه عيرات بفتح العين قال المبرد جمع عبر وهو الحمار وقال الزجاج جمع عبر الذي في الكنف أو القدم وهو مؤنث ومنه ايضا جرات كما تقدم ومن الضرورة قوله وحملت زفرات الضحى فاطقتها وما لي بزفرات العشى يدان وقول الراجح \* فتستريح النفس من زفراتها \* وقياسه الفتح ومن المنتهى الى قوم من العرب الاتباع في نحو بيضة وجوزة من المعتل الهمزة فانها لغة هذيل ومنه قول شاعرهم \* أخو بيضات رائح متاب وبلغتهم قرى ثلاث عوراتكم ومن المنتهى الى قوم ايضا نحو ظبيات واهلات باسكان العين كما تقدم **في التنقية والجمع بالالف** والتاء من المحذوف اللام ما يتم في الاضافة وذلك نحو قاض وشج وأب وأخ وحجم ومن الأسماء الستة تقول قاضيان وشجيان وأبوان وأخوان وحجوان وهنوان كما تقول هذا قاضيك وشجيك وأبوك وأخوك وجوك وهنوك وشذابان وأخان وما لا يستم في الاضافة لا يتم في التنقية وذلك نحو اسم وابن وبند ودم وحر وغد وفسم فتقول اسمان وابنان ودمان وحران وغان وفسان كما

أى لم يبالوا (قوله كلات) جمع كلة وهي التي جاوزت ثلاثين سنة تصريح (قوله في جمع لحيمة) بالام مثلية وجمع ساكنة وباء واحدة قال في القاموس اللحيمة مثلية الاول واللحيمة محركة واللحيمة بكسر الجيم واللحيمة كغنية الشاة قل منها والعزيرة ضد أوحاص بالهمزة والجمع لحيات ولحيات وقد لحيبت ككرم ولحيبت تاجيها اه (قوله وورقة) بفتح الراء وسكون الواو المعتدل الذي لا طويل ولا قصير (قوله عيرات بكسر العين) أى المهمة وفتح الماء أى والقياس تسكين الماء لان مفردة معتل العين مكسور الفاء فليس في عينه الا التسين وفيه شذوذ آخر وهو الجمع بالالف والتاء لان مفردة ليس مما يجمع همها قياسا (قوله الميرة) بكسر الميم وهو الطعام الجلوب (قوله جمع عبر وهو الحمار) وعلى هذا ايضا الفتح نادر لان اتباع العين للقاء انما هو في المؤنث والعير بمعنى الحمار ذكر (قوله جمع عبر الذي في الكنف أو القدم) أى العظيم للناتئ الشاخص في وسطهما اه دما ميني وعلى هذا فليس فتح الماء من النادر بل من المنتهى لقوم لانه حينئذ كميضة وجوزة (قوله ومن الضرورة) أى الحسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والنذر كرفع الجمع والتأنيث أولى لثقلهما (قوله وحملت زفرات الضحى الخ) الزفرات جمع زفرة وهي خروج النفس بانين تصريح (قوله أخو بيضات الخ) تمامه \* رفيق بمسح المنكبين سبوح \* أخو بمعنى صاحب أى هو صاحب أى كصاحب بيضات مدح جملة بما ذكره من وصفه لذكر النعام المسمى بالظالم أى جملى في سرعة سيره كالظالم الذى له بيضات يسير لادونها البصل اليها ومانتقر رجليه ردتا لمطم من قال ان البيت في وصف الظالم ورائع من راح اذا ذهب وسار بالليل ومثاقوب من تأوب اذا جاء أول الليل ورفيق بمسح المنكبين أى عالم يخبر بكه ما في السبر وسبوح أى حسن الجرى اه ذكر يابعض اختصار ورفيق من الرفق (قوله وبلغتهم قرى) أى شاذا كما قاله شيخنا السيد (قوله والجمع بالالف والتاء) كسنة وسنوات وكان الانسب ذكر مثال له (قوله من المحذوف اللام) بيان لما يتم مقدم عليه مشوب بتهيهض (قوله يدان) يصح فتح الدال وسكونها بشاء على القواين فى أصل يدو يدو يدى هل هو بفتح الدال أو سكونها وقوله محمل بضم الميم وفتح الحاء المهملة ونشديد اللام المكسورة كما نقله شيخنا عن شرح نوابغ النخشى للسيد ودوفى المصباح حلمته بان تشديد نسبة الى الحلم وباء الفاعل سمي الرجل اه وفي الصحاح أنه اسم لغيره ايضا وفي القاموس حلمه تحليمه ما وحلما كما كذا باجده حليما أو امره بالحلم

### ﴿جمع التذكير﴾

(قوله هو الاسم الدال الخ) قال البعض تبعنا شيخنا قد يقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون مانعا فان أخرج بان تغييره لا آخر واحدة لاصيغته وردد صنوان فى صنوا لأن يقال ذلك التغيير فى نية الانفصال لانه اعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتامل اه وقوله ذلك التغيير أى الذى فى جمع المذكر السالم وقوله فى نية الانفصال أى فكأنه لم يلحق جمع المذكر السالم تغيير أصلا وقوله لانه اعراب الكلمة أى لاجل اعرابها أى واعرابها عارض عليها الامتناع قال البعض ومع هذا فالتعريف صادق على جمع المؤنث السالم اه وأنا أقول الماء فى قوله بصورة بقاء الآلة كما يفيد كلام الشارح بعد وحينئذ لا يرد الجمعان لان التغيير فيه ما لا يدخل له فى الدلالة على الجمعية بل الدال ما يلحقه من الزيادة وان لم يزلها التغيير لا يقال بحدثة صنوان لان الدلالة فيه على الجمعية بما يلحقه من الزيادة لانا نقول دلالة على الجمعية بالصيغة التى منها تلك الزيادة (قوله الى ستة اقسام) بقى سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط وكان لم يذكر عدم وجوده فتدبر (قوله كصنو

تقول اسمك وابنيك ويدك ودمك وحرك وغدك وفمك وشذفموان وفميان وأما قوله \* يديان بيضاوان عند محمل \* وقوله \* جرى الدميان بالخبر اليقين \* فضرورة ﴿جمع التذكير﴾ جمع التذكير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظا أو نونة تدبر أو قسم المصنف التغيير لفظا هو الى ستة اقسام لانه اما بزيادة كصنو



وصنوان أو بنقص كخمسة ونحتم أو تبدل شكل كاسد وأسد أو بز ياد أو تبدل شكل كرجل ورجال أو بنقص أو تبدل شكل كفضيب  
ونضب أو بن كغلام وغلمان وانما قلت بصورة تغيير لان صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد  
والتغيير المقدر في نحو فلك ودلاص وهجان وشمل للخلف قبل ولم يرد غير هذه الأربعة وذكر في شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوي  
الجافي فهذه الالفاظ الخمسة على صيغة واحدة في المفرد والجمع ومذهب سيبويه انها ٧٧ جوع تكثير فيقدر زوال حركات المفرد

وتبدلها بحركات مشعرة  
بالجمع ففلك اذا كان  
مفردا كقفل واذا كان  
جمعا كبدن وعفتان اذا  
كان مفردا كسرطان  
واذا كان جمعا كغلمان  
وكذا باقية ودعاه الى ذلك  
أنهم ثنوها فقالوا لا كان  
ودلاصان فلم أنهم لم  
يقصدوا بها ما قصدوا  
بنحو جنب مما اشترك  
فيه الواحد وغيره  
قالوا هذا جنب وهذا  
جنب وهو لا جنب  
قالوا فرق عنده بين  
ما يقدر تغييره وما لا يقدر  
تغييره وجود الثنية  
وعندها وعلى هذا مذهب  
المصنف في شرح  
الكافية وخالفه في  
التسهيل فقال الأصح  
كونه يعني باب فلك اسم  
جمع مستقيا عن تقدير  
التغيير وتنبه به لا يرد  
على التعريف المذكور  
نحو جففات ومصطفين  
فان التغيير فيهما لا يدخل  
له في الدلالة على الجمعية  
فان تقدير عدمه لا يخل  
بالجمعية واعلم ان جمع  
التكثير على نوعين جمع  
قله وجمع كثرة فمدلول

وصنوان) اذا خرج ثلثتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنتان صنوان بكسر النون  
غير منون والجمع صنوان بغير يك النون بحسب العامل منونة (قوله أو بين كغلام وغلمان) فان غلمانا  
زيد في آخره ألف وتون ونقص منه الألف التي بين اللام والميم في غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان عينه  
(قوله غير الحركات التي في المفرد) أي وانما يكون التغيير حقيقة اذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم  
تبدلت قاله شيخنا وتبعه البعض دفعا لقولهم لك أن تقول هذه المغايرة لا تمنع تغيير صيغة الواحد حقيقة بل  
تحققه فعمل الأوجه أن يقال لان لفظ الجمع غير لفظ المفرد اه وفي الذفع نظرا فأمل (قوله ودلاص) بدل  
وصادمه ملتين أي راق يقال للواحد والجمع من الدروع (قوله وهجان) يقال للواحد والجمع من الابل  
(قوله للخلف) أي الطبيعية (قوله عفتان) بعين مهملة ففاء ففوقية وحكى ابن سيده ناقة كزاز ونوق كزاز أي  
مكتنزة اللحم وزاد ابن هشام امام تقول هذا امام وهو لا عامام وهذا امام فان كان الالفاظ سبعة (قوله  
كقفل) أي أن حر كانه لا دلالة لها على الجمعية هو كذا يقال فيما بعد (قوله وكذا باقية) فانها في حالة الأفراد  
نظير لحام وفي حالة الجمع نظير كرام (قوله ودعاه) أي سيمويه الى ذلك أي كونها جوع تكثير ولم تكن  
مما اشترك فيه الواحد وغيره بجنب (قوله مستغنيا عن تقدير التغيير) أي كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ  
حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا يبينه وبين الجمع دما معنى (قوله فان التغيير فيهما) أي بغير يك ثاني  
الاول وحذف ألف الثاني (قوله فان تقدير عدمه لا يخل بالجمعية) لانك لو قلت جففات سكون الفاء  
ومصطفين لتحقق الجمعية أيضا قال شيخنا السكت في كلام ابن هشام في القطر وكلام الشيخ خالد ما يقتضي  
أن مثل جففات وحملات جمع تكثير فليراجع (قوله فمدلول جمع القلة الخ) فذكر في السعد المتنازلي بين  
جمي القلة والكثرة بان جمع القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الى ما لا يتناهى فالفرق  
بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ بخلاف ما ذكره الشارح فيل فعلى ما فرق به السعد تكون التسمية  
من جانب القلة عن الكثرة لا العكس اه ذكر يا قال ابن قاسم وعن أطنب في أن كلاما من الجمعية يطلق  
حقيقة على الثلاثة ونحوها وفي رد ما يخالف ذلك الشمس الاصـ بهاني في شرح المحصول وعلى ما ذكر عن  
السعد والاصـ بهاني يندفع ما ورد على قول الفقهاء في أن بدرهم أنه يقبل نفسه بثلاثة من أن دراهم  
جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل التفسير بالمجاز مع امكان الحقيقة (قوله الى عشرة) بادخال الغاية كما  
يعلم مما بعده (قوله مجازا) أي ان كان للمفرد الجمعيان أما اذا لم يكن له الا جمع قلة أو جمع كثرة فلا يجوز لانه  
حينئذ من قبيل المشترك كما سيأتي في قول المصنف وبعض ذي بكثرة وضعافى وكما يصرح به كلام الرضى وغيره  
وعلى هذا أيضا يندفع الإيراد المتقدم على الفقهاء في الاقرار بدراهم نعم يبقى الإيراد في الاقرار بجمع  
كثرة لمفرد جمع قلة أيضا كالشباب والسيوف في دفع عمار عن السعد والاصـ بهاني (قوله أقله) نون  
للضرورة لانه غير منصرف للعلمية على الوزن والتأنيث اه خالد وأفل أيضا غير منصرف للعلمية ووزن  
الفعل قال في التصريح وانما اختصت هذه الاوزان الأربعة بالقلة لانهما نصرا على لفظها نحو كياك  
وأجيسال وأحيمره وصيغة تخالف غيرهما من الجمع وتصغير الجمع يدل على التقليل اه وعلى الرضى  
بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة واثارها فيـه على سائر الجمع وان وجدت (قوله ثم فعله) ثم بمعنى الواو  
وقوله ثم أفعال ثمت لغة في ثم (قوله جوع قلّه) اعترض بان جوع من أبنية جمع الكثرة وهو هنا واقع على

جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة الى عشرة ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة الى ما لا يتناهى له ويستعمل كل منهما موضع  
الآخر مجازا كما سيأتي وللأولى أربعة أبنية وللثاني ثلاثة وعشرون بناء وقد بدأ بالاول فقال (أفعلة أفعل ثم فعله \* ثمت أفعال جوع قلّه)  
أي كاسلحة وأفلس وفتية وأفراس وتنبهات الاول يذهب الفراء الى أن من جوع القلة فعل نحو ظلم وفعل نحو نزع وفعله نحو قدرة  
وذهب بعضهم الى أن منها فعله نحو بركة نقله ابن الدهان وذهب أبو زيد الانصاري الى أن منها أفعلاء نحو وأصداء نقله عنه أبو زكريا  
التبريزي والصحيح أن هذه كلها من جوع الكثرة الثاني يذهب ابن السراج الى أن فعله اسم جمع لا جمع تكثير وشبهته

أنه لم يشاركه الثالث بشارك هذه الآية في الدلالة على القلة جمع التثنية والرابع إذا قرن جمع القلة بال التي للاستغراق أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة نحو أن المسامحة والمسامحة وقد جمع الأمرين قول حسان لنا الجفونات الغر يلمن في الضحى \* وأسافنا قطرن من نجدة دما ٧٨ (و بعض ذى بكثرة وضعافى) أى بعض هذه الآية يأتى فى كلام العرب للكثرة

أربعة ألفاظ فكان المناسب التعبير ببناء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين الأول أن مفرد جوع لم يجمع جمع قلة وحيدة فاستعمال جوع فى القلة حقيقة \* الثانى أن القليل من هذه الألفاظ وأماموز وناها فكثرة فالتعبير بجمع الكثرة بهذا الاعتبار (قوله أنه لم يطرد) أى فى زنة مفرد مخصوص بكثرة أخواته بل هو مقصور على السماع (قوله بشارك هذه الآية الخ) فيكون استعمالها فى القلة حقيقة بما وافق الكثرة بخاربا واستظهر الرضى تبعاً لابن خروف أن جمى التصحيح لم يطلق الجمع من غير نظر إلى قلة أو كثرة فيصالحان لماولى بهما السوء وأما قول البعض الظاهر ما أشار إليه الشارح لأن اللفظ إذا دار بين الجواز والاشتراك كان الجواز أولى ففاسد لأن ما ذكره فى الاشتراك اللفظى والاشتراك هنا معنوى فليس كذلك بالانصاف (قوله أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة) أى ما يدل الإضافة إليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جماعاً لان الإضافة إلى المعرفة نعم ما لم توجد فيه تخصيص فاندفع ما ذكره شيخنا (قوله انصرف بذلك إلى الكثرة) استشكه أبو حيان بما حاصله أنه وضع للقبيل وهو من ثلاثة إلى عشرة فإذا اقترن بأداة الاستغراق ينبغي أن يكون الاستغراق فيها وضع له فجمع القلة بعد احتمالها سادون العشرة بصير بأداة الاستغراق متعينا للعشرة ثم أجاب بما حاصله أنه وضع بوضع آخر مع أداة الاستغراق للكثرة قال البعض وقد يقال دلالة على الكثرة حينئذ بالوضع لا بال الإضافة وهو خلاف ما تدل عليه عبارتهم اهـ وهو ساقط لأن معنى كون الدلالة بال أو الإضافة توفيقا على وجود أحدها يكون الواضع شرط فى دلالة جمع القلة على الكثرة وجود أحدها أو معناه أن وجود أحدها علامة لتأه على كون هذا الجمع للكثرة لأن الواضع وضعه مع أحدها للكثرة وكل من المعنيين لا ينفى كون الدلالة وضعية كما هو واضح (قوله لنا الجفونات) جمع جفنة بفتح الجيم وهى القصعة والغرض الغين المجمة جمع عراء وهى البيضاء عني (قوله وبعض ذى) أى بعض موزونات ذى (قوله جاء وضعاً) أخذه من القعيدة فى المقابل ولولم يقيد به بل عم بان قال وضعاً واستعماله لم يرد على المصنف ما ذكره الشارح فى التنبيه الثانى (قوله كالصفي) أصله صغرى اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالساكون فقلت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسرت الفاء للأنسية زكريا (قوله لقرينة) وهى إضافة الثلاثة إليه فى الآية ما مبنى (قوله وأصفاء) بهمزة آخره على وزن أفعال وما يوجد فى بعض النسخ من هاء آخره فتحريف كما لا يخفى (قوله أن اصطلاح النحويين) لعل المراد اصطلاح أكثرهم والافساسل كما المصنف طريقة جماعة عنهم كما أفاده السيوطى (قوله وعكس المصنف واصطلاح على أن يذكر الجمع) أى أو لا لورتبة فقط كما فى قوله لعل اسمها الخ لكن ما ذكره الشارح عن المصنف أعلى لأنه قد قيد كرا مفرد أو لا لظا ورتبة كما فى قوله فعل وفعلة فعال لهما (قوله ولكل وجه) وجهه الأول أن المفرد سابق على الجمع فى الوجود ووجه الثانى أن الجمع هو المقصود بالذات لأن الكلام فيه (قوله يعنى أن أعلا) كان عليه منع صرف أفعل للعلمية على الزنة ووزن الفعل كما مرفاعه (قوله فتقول فى هذه) أى فى جمع هذه (قوله واكف) أصله أكف فقلت ضمة الفاء الأولى وأدغمت (قوله وأدل وأظي) أصلهما أدلو وأظي فقلت ضمة اللام والياء وكسرة الواو ياء وحذفت الياء الأصلية فى أظي والمقلبة فى أدلو على حذف فى قاض أو غاز وقالوا فى أمة بفتح الهمزة والميم أم بهمزة فأنف ذميم مكسورة منونة وأصل أمة أموة فهو على وزن فعل لأن الهاء فى تقدير الانفعال فاذ الجمع على أفعل كان أصله أموة بهمزة ما كنة بعد مفتوحة فاندلت الثانية عدا كما فى آخرهم فعل به ما فعل بادل فارضى ملخصا (قوله فلعلامة الاسمية) فى هذا الجواب دون أن يقول بشذوذ إشارة إلى أن كل وصف غلبت عليه الاسمية اطر فيه هذا الجمع سم (قوله وشذوفا) أى لا استعماله للكثرة استعماله فى القرآن وأعينهم تفيض

(كار جـ ل) فى جمع رجل فانهم لم يجمعوه على مثال كثرة ونظيره عنق وأعناق وفؤاد وأفئدة (والعكس) من هذا هو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضعاً (كالصفي) جمع صفة وهى الصخرة النساء وكرجل ورجال وقلب وقلوب وصرد وصردان وتنبهان \* الأول كما يبنى أحدهما عن الآخر وضعاً كذلك يبنى عنه أيضاً استعمالاً لتعريفه مجازاً نحو ثلاثة قروء \* الثانى لبس الصفي مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جميع القلة حكى الجوهرى وغيره صفة وأصفاء وأعلم أن اصطلاح النحويين فى الجمع أن يذكر وا المنزلة ثم يقولون يجمع على كذا وكذا وعكس المصنف واصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يطرد فى كذا وكذا ولكل وجه \* وقد شرع فى ذلك على طريقة المذكورة فقال (لعل اسمها صغى) لعل اسمها صغى \* ولرباعى

اسماً أيضاً يجمع ليعنى أن أفعل أحدهما جوع القلة يطرد فى نوعين من المفردات \* الأول ما كان على فعل بشرطين أن يكون من اسماً وأن يكون صحيح العين فمثل نحو فلس وكف ودلو وظي ووجه فنقول فى هذه أفلس وأكف وأدل وأظي وأوجه واحترز بقوله اسماً من الصفة فنحذف على أفعل وأما عبدوا وعبد فلعلامة الاسمية ويقول صغى عينا عن معتل العين نحو باب وبيت وثوب فلا يجمع على أفعل وشذوفاً قولهم أعين وقياساً وسماعاً قوله لكل دهر قد لبست أثواباً وقوله كأنهم أسيف يفيض عانية \* والثانى ما كان رباعياً

باربعة شروط أن يكون اسما وأن يكون قبل آخره مدة وأن يكون مؤنثا وأن يكون بلا علامة وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله (أن كان) أي الاسم الرابحي (كالعناق والذراع في \* مدون تأنيث وعد الاحرف) ففعل ذلك نحو عناق وذراع وعقاب وعين فيقال فيها أعنتي وأذرع وأعقب وأعين فان كان الرابحي صفة نحو شجاع أو بلا مدة نحو خنصر أو مذكر نحو حمار أو بلا علامة التأنيث نحو صحابة لم يجمع على أفعل ويندر من المذكر طحال وأطحل وغراب وأغرب وعناد واعتدو حنين وأحن وأنيب وأنيب ونحوها \* تنبيهات \* الأول في ما ذكرته من الشروط وغيرها ما أخذ من كلامه ففهم من تنبيهه ما لعناق والذراع أن حركة ٧٩ الأولى لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرهما التثنية

ولا غيرهما التثنية  
بالفتوح والمكسور وفهم  
من اطلاق قوله في مدان  
الالف وغيرها من احرف  
المدنى ذلك سواء وفهم  
الشرط الرابع وهو التمرى  
من العلامة من قوله وعد  
الاحرف اذ لا لاغرض  
التثنية على ذلك لم تكن  
له فائدة لانه صرح أولا  
بالرابحي \* الثاني مما حفظ  
فيه أفعل من الاسماء فعل  
نحو جمل وأجمل وفعل  
نحو ضبع وأضبع وفعل  
نحو قفل وأقفل وفعل  
نحو قسرت وأقسط  
وفعل نحو ضلع وأضلع  
وفعله نحو وكأ وك  
وفعله نحو نعمة وأنعم وفي  
فعل مطلقا أي اسما وصفة  
نحو ذئب وأذئب وجلف  
وأجلف فلا يقاس عليها  
ولم يسمع في فعل بكسر الفاء  
والعين ولا في فعل بضم  
الفاء وفتح العين الا قوطم  
ربيع وأربع \* الثالث  
ليس التأنيث محججا  
لا طراد أفعل في فعل  
نحو قدم خلافا ليوئس  
ولا في فعل نحو قدر

من الرفع وتلذا العين (قوله كالعناق) بفتح العين المهملة وهي أنثى المعز (قوله وعقاب) بضم العين المهملة (قوله فيقال فيها) أي في جمعها (قوله طحال) بكسر الطاء (قوله وعناد) بضم العين المهملة فتحة آخرة دال مهملة كسحاب العدة بضم العين كافي القاموس (قوله وأنيب) بضم الهمزة وهومن القصبة والرح كدبها اه دمايني ونظر في التمثيل به بانه جناسي والكلام في الرابحي (قوله ونحوها) كشهاب وأشهب (قوله وغيرها) أي كاطلاق حركة الأولى واطلاق المد (قوله نحو قسط وأقسط) صوابه نحو عنق وأعنتي لان القسط ساكن الراء لا مضى ومهما اه شنوا في (قوله نحو ضلع) بكسر الصاد المهملة وفتح اللام وقد تسكن اللام وهي مؤنثة كذا في القاموس (قوله نحو وكأ) هي ما ارتفع من الارض وأكمد الهمزة وأصله أأكمهم من ثمانية ثمانية ساكنة فقلت ألفا (قوله وفي فعل مطلقا) أي وحفظ في فعل وحالف الشارح الاسلوب فلم يقل وفعل بالرفع عطف على فعل في قوله من الاسماء فعل تنبيه على رجوع قوله مطلقا إلى فعل فقط (قوله الا قوطم ربيع وأربع) راجع للثاني والرابع بضم الراء وفتح الواو ففتح الفصم يمل بفتح في الربيع كافي القاموس (قوله نحو قدر) بكسر القاف وسكون الدال المهملة (قوله ولا ما فعله) أي ما قبل فعل بكسر ففتح أي ما ذكر قبله في التنبيه الثاني وهو أوزان الستة (قوله وغيرها) مبتدأ وفيه متعلق بطرد من الثلاثي بيان لغیر مشوب ببعض فهو حال منه على مذهبه سيديه أو حال من ضمه غير المستتر في برء وأما جعله بياناً لما حالاً منها كما اختاره شيخنا وخبره الله من فضله نظراً ما أوفلانه ليس المقصود ههنا بيان ما طرد فيه أفعل لانه تفهم بل بيان غيره لانه المتكلم عليه هنا وأما ثانياً فلان ما طرد فيه أفعل ليس الثلاثي فقط كما علم سابقاً تدبروا مما حال من غير أوضه يره أو من الثلاثي وبأنه لمتعلق ببردو برذر غير (قوله وهو فعل الصحيح العين) فيه حوازة لان الضمير راجع الى الاسم الثلاثي الذي اطرديه أفعل وهو غير مرد كور في عبارته وان أرجع الى قول المصنف ما أفعل فيه مطرد لم تفكك عبارة الشارح ولو قال وهو غير فعل الصحيح العين يراجع الضمير الى الاسم الثلاثي الذي لم يطرديه أفعل لكان أولى (قوله فاندرج في ذلك) أي في غير ما أفعل فيه مطرد (قوله نحو باب الخ) ونحو يوم بجمعه أيام وأصله أيام قلبت الواو بياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله وغير فعل) معطوف على فعل وحاصل ما ذكره تسمعه أو زان وعدها في التوضيح ثمانية باسقاط فعل بضم ففتح تبعاً لما في التسهيل من أن جمعه على أفعال شاذ كاسياني (قوله نحو صلب) بضم الصاد المهملة كل ظهر له فقار والغليظ الشديد كذا في المصباح (قوله نحو وعل) بفتح الواو وكسر العين المهملة وهو التيس الجبلي (قوله رطب) في كلام شيخنا فيما يأتي ما نضه رطب عندي سيديه اسم جنس لانه يفتح بالثاء في المفرد تقول رطبته اه وتعمله منقوض بوجوده في الجمع ومفردة نحو تخمة وتخم فالاولى التعليل بتدكير ضمير رطب فافهم (قوله من الوصف) كتحكم وحسن وقوله فانه لا يجمع على أفعال بل نحو هذين الوصفين يجمع على فعال بكسر الفاء كما سيذكره المصنف بقوله فعل وفعله فعال لما قال الشارح اسمين كانا أو وصفين (قوله محاسياً في التنبيه عليه) أي في التنبيه الثالث (قوله ونادرا) أي شاذ في فعل نحو رطب

ولا في فعل نحو ضلع ولا قبله نحو قدم وضبع وغول وعنق خلافا للبراء (وغير ما أقبل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال برء) يعني أن أفعالا يطردي في جمع اسم ثلاثي لم يطرديه أفعل وهو فعل الصحيح العين فاندرج في ذلك فعل المعتل العين نحو باب وثوب وسيف وغير فعل من أوزان الثلاثي وهي فعل نحو حرب وأحارب وفعل نحو صلب وأصلاب وفعل نحو جل وأجمل وفعل نحو وعل وأوعال وفعل نحو عضد وأعضاد وفعل نحو عنق وأعناق وفعل نحو رطب وأرطاب وفعل نحو بلى وآبال وفعل نحو ضلع وأضلاع واحترز بقوله اسم من الوصف فانه لا يجمع على أفعال الا ما شذ محاسياً في التنبيه عليه \* تنبيهات الأول في جعل في التسهيل أفعالا لثلاثي فعل المعتل العين نحو باب ومال ونادرا في فعل نحو رطب وربيع ولا يضاف فعل نحو بلى وغالب في الباقي

\* الثاني لا يؤخذ من كلامه هنا جمع فعل الصحيح العين على أفعال وقد سمع منه قوله ماذا تقول لأفراخ بنى مرخ زغب الخواصل  
لاماء ولا تهر وقوله وجدت اذا أصلوا خيرهم وزندك أنقب أزنادهما فجمع فرخ على أفراخ وزند على أزنادهما ومذهب الجمهور أنه  
لا ينقاس وعليه مشي في التسهيل ٨٠ وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيماؤه هزة نحو ألفا وواو نحو وهم وظاهر كلامه في

وربح قال شيخنا كن أن يستثنى من كلام المصنف بدليل قوله الآتي وغالبا أغناهم فعلان في فعل قال  
الشارح هناك وأشار بقوله غا إلى ما شذ من ذلك نحو رطب وأرطاب اه وفيه أن مقابل الغالب قليل  
لا شاذ فتأمل (قوله لا يؤخذ من كلامه هنا) أي صريحاً ولا فيؤخذ عنهم المخالفة أنه ممنوع (قوله ماذا  
تقول الخ) الخطأ لم يصر بن الخطأ وكان قد سجن الشاعر الذي هو الخطيئة وأراد بالأفراخ الأولاد  
وذو مرخ عجم ورافعة وحيتن وخاء معجمة واد كثير الشجر وزغب الخواصل بضم الزاي وسكون العين المجمة  
جمع زغباً كحمر وجراء من الزغب بالتحريك وهو أول ما ينبت من الريش والشعر والخواصل جمع  
حوصلة الطير وقوله لاء أي لاء هناك ولا شجر قاله العينى الانفسير الزغب بضم الزاي فعبء القادر والاقول جمع  
زغباء كحمر وجراء وبما ذكر يعلم فساد جعل البعض تبعاً لعمد القادر الزغب بالضم فالكرون جمع زغب  
بالتحريك وفي قول العينى وغيره أي لاء هناك ولا شجر منافاة لنفسه بذي مرخ نواد كثير الشجر فتأمل (قوله  
وزندك) بفتح الزاي وسكون النون وهو العود الاعلى الذى يتدح به النار والزند بالهاء العود الاسفل كذا في  
العينى والتصريح (قوله فجمع فرخ الخ) والقياس فيما أفراخ وفراخ وأزند وزاد (قوله أكثر من أفعال الخ)  
بقتضى أن أفعال في واوى الفاء كثير وهو مناف لقوله آخر أشذ فيماؤه واو وجهه ولعل هذا هو الحامل  
للشارح على قوله هذا لفظه بجر وقه وأما جواب شيخنا عن التناهي بأن أكثر بمعنى كثير فيمنافيه اقترانه عن  
وأما جواب البعض عنه بأن معنى أكثر من أفعال أكثر بالنسبة إليه فغير دافع (قوله ووعر) كصعب وزنا  
ومعنى مصباح (قوله ووعر) بغير معجمة ساكنة وهو الذى يخدم بطعام بطنه (قوله كما عدلوا إليه  
فيما عنيته معثلة) انقل الضمة على حرف العلة (قوله أوجه) أي وكان من القياس جمعه على أفعال لكن المشهور  
كثيراً وجوه واو وجه فالذى يقتضيه صنيعه أن القياس يقتضى جمع وجهه على أفعال لان جمعه على أفعال  
واقع في استعماهم حتى يرد اعتراض البعض تبعاً لشيخنا بأنه لم يسمع أو جاء فتأمل (قوله وفند) بقاء وندال  
معجمة الواحد وجاء القوم فذا ذابا الضم مع التخفيف والتشديد فذا إذا أي فرادى مصباح (قوله نحو هضبة)  
بضاد معجمة ساكنة فوحدة الجبل المنبسط على وجه الارض والاكمة القليلة النبات والمطر وجمعها هضاب  
مصباح (قوله نحو نضوة) بكسر النون وسكون الضاد المجمة الهزيلة من النوقز كريباً (قوله نحو بركة) بضم  
الموحدة وسكون الراء (قوله نحو غرة) بفتح النون وكسر الميم نوع من البسط (قوله وقالوا) أي شذوذاً ووجه  
الشذوذ في حلف وجرانهم واصفان (قوله رقاط) قال في المصباح القمط خرقعة عريضة يشدها الصغير  
وجهه قط مثل كتاب وكتب وقط الصغير بالقمط قطام من باب قتل ثم أطلق على الحمل فقيل قط الاسير  
قطام من باب قتل اذا شديده ورجليه بالحمل اه (قوله وغناء) بغير معجمة معجمة فشاء مثله الهالك من  
ورق شجر يخاط زبد السيل (قوله وأغيد) قال في الصحاح الغيد الغومة ثم قال والاغيد الوسان المائل العنق  
(قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة المرافة الحسنة وذات الحياء والعذراء واللواؤة التي لم تنقب (قوله وذوطة)  
قال الدماميني بذا المعجمة معجمة فواو ساكنة فطامه ملة عنه كبوت صفراء الظاهر اه ومقتضى صنيع  
القاموس أنه بفتح الدال وسكون الواو فقول البعض بكسر الدال المجمة وفتح الواو وغير موافق لواحد من  
الضبطين (قوله اغناهم فع لان الخ) ذكر هذا الجمع هنا مع أنه جمع كثرة لانه لما كان هو المطرد في هذا الوزن  
دون أفعال استدرك به على قوله وغير ما أفعال الخ (قوله في فعل) قال شيخنا والبعض هل يشمل نحو وعر وأدد  
فيجمعان على عمران وادان وأقول صرح الدماميني وابن عقيل على التسهيل بجمع أدد على أدان كما يجمع مرد  
على صردان (قوله في صرد) بالصاد المهملة والراء طائر ضخيم الرأس يصطاد العصفاء قبل وهو أول طير يصام

شرح الكافية موافقة  
على الثاني فانه قال ان  
أفعلاً أكثر من أفعال في  
فعل الذى فاءه واو كوقت  
وأوقات ووصف وأوصاف  
ورقف وأرقاف ووكر  
وأوتار ووعر وأوعار  
ووعد وأوغاد ووههم  
وأوهام فاستثقلوا ضم عين  
أفعال بعد الواو فعدلوا  
الى أفعال كما عدلوا إليه  
فيما عنيته معثلة وكأشذ  
في المفتل أعين وأثواب  
كذلك شذ فيماؤه  
واو وجهه هذا لفظه  
بجر وقه ثم قال ان  
المضاعف من فعل  
كالذى فاءه واو في أن  
أفعالا في جمعه أكثر من  
أفعال كهم وأعمام ووجد  
وأجداد و رب وأرباب  
وبر وأبرار وشت وأشتات  
وفن وأفنان وفذوافذاذ  
هذا ايضا لفظه \* الثالث  
مما حفظ فيه أفعال قليل  
بمعنى فاعل نحو شهيد  
وأشهاد فاعل ونحو  
جاهل وأجهال وفعل  
نحو وجبان وأجبان  
وفعل نحو عدو وأعداء  
وفعله نحو هضبة  
وأهضاب وفعله نحو نضوة  
وأنضاء وفعله نحو بركة  
وأبرك والبركة طائر من  
طيور الماء وفعله نحو غرة

وأغاروا قالوا ايضا حلف وأحلاف وحر وأحرار وقاط وأقاط وغشاء وأغشاء وأغيد وأغيد وخريدة  
وأخراد وواد واداء وذوطة وأواط لضرب من الغنم كب تلح وقالوا ايضا أموت الجمع ميت وميتة وكل ذلك شاذ لا ينقاس عليه (وغالبا  
أغناهم فعلان في فعل كقولهم صردان) أي أن الغالب في فعل بضم الفاء وفتح العين أن يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم في صرد صردان

وفي جرد حزان وفي نثر نثران وأشار بقوله غالباً إلى ما شذ من ذلك نحو رطب وأرطاب في تنبيه المحققين في غير هذا الكتاب على أن هذه الألف  
مطردي في فعل وكلامه هنا غير موفٍ بذلك (في اسم مذكر رباعي عدد ثالث أفعلة عنهم اطردي) أنه لغة مبتدأ أو اطردي خبره وفي اسم وعنه نفعاً فان  
باطرد ويعد في موضع حرف صفة لاسم وثالث صفة لمبدئي أن أفعلة يطردي في جمع اسم مذكر رباعي ٨١ بقبل آخره نحو طعام وأطعمة

ورغيف وأرغفه وعمود  
وأعمدة واحتز بالاسم  
من الصفة وبالمذكر من  
المؤنث وبالرباعي من  
الثلاثي وبالمذكر الثالث  
من العاري عنه فلا يجمع  
شيء من ذلك على أفعلة  
الماشذ من قولهم شحج  
وأشحه وهو صفة وعقاب  
وأعقبه وهو مؤنث  
وقدح وأقدحه وهو ثلاثي  
وجائز وأجدوزة وليس  
مده ثلاثي والجائز الخمسة  
المدودة في أعلى السقف  
ومما شذ من ذلك مما لم  
يستكمل الشروط فيحفظ  
ولا يقاس عليه قولهم شجد  
وأشجده وصلب وأصلبته  
وباب وأبوبة ورمضان  
وأرضه وعيبل وأعولة  
وجزة وأجرة ونضضة  
ونضة وقن وأقنة وخال  
وأخولة وقفا وأقفية  
والجزرة صوف شاة  
مجزوزة والنضضة  
المطرقة القليلة (والزمة)  
أي الجمع على أفعلة (في  
فعال) بالفتح (أو فعال)  
بالكسر (مصاحبي  
تضعيف أو أعالل)  
فالاول نحو نبات وأنبته  
وزمام وأزمة والثاني نحو  
قباء وأقفية وائاء وأفيدة  
وشذ من الاول عنان

لله تعالى (قوله وفي جرد) بالجمع والراء والذال المججمة قال الجوهرى ضرب من الغار (قوله وفي نثر) بالنون  
والعين المججمة والراء جمع نثرة قال الجوهرى كمنزوه وهو طير كالعصافير حمر المناقير اه تصریح وقال ذكر يا  
هو والعصفور (قوله وكلامه هنا غير موفٍ بذلك) فيه أن معنى غلظة وزن جمع في وزن مفرد كونه أكثر فيه من  
غيره وأكثر فيه فسه دليل اطراده فيه فتعليل البعض كلام الشارح بأن الاغناء في الغالب لا يستلزم  
الاطراد مجموع (قوله وثالث صفة مد) غير متعين بل يصح أن يكون مضاعفاً له (قوله وبالمذكر الثالث) كذا  
في نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون ثالث صفة لمد وفي نسخ وبعد الثالث وهي مخالفة لما قدمه وكذا ما في  
نسخ وبالمذكر الثالث ولعل ذلك من مخالفة الإشارة إلى جواز كون التركيب اضافياً (قوله شحج) وقياس  
جمعه أشحج وشحاح (قوله وعقاب) وقياس جمعه أعقب وعقبان (قوله قدح) بكسر القاف وسكون الدال  
المهملة وهو السهم قبل أن يراش وقياس جمعه قدح وأقدح (قوله وجائز) بجمع أوله وزاى آخره (قوله شجد)  
بفتح النون وسكون الجيم وهو ما ارتفع من الأرض (قوله وعيبل) بفتح العين المهملة وتشديد الهمزة  
المكسورة واحد العيال وقياس جمعه عيائل (قوله وحزة) بكسر الجيم (قوله ونضضة) بنون مفتوحة  
وضادين مجتمعين ووجه شذوذ جمعه على أنضه زيادته على أربعة أحرف تصریح (قوله فالاول) وهو  
المضاعف ومضاعف الثلاثي ما كان عنده ولامه من جنس واحد تصریح (قوله نحو نبات) بموحدة  
مفتوحة ففوقيتين متاع البيت (قوله وأنبته) أصله أنبته فالنق مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله  
ثم أدغم أحد المثلين في الآخر وكذا يقال في أزمنة ونحوه (قوله والثاني) وهو معتل اللام بأن تكون لامه ياء أو  
واو (قوله عنان) بكسر العين المهملة ما يقاديه الفرس وبفتحها السحاب كما في المصباح والمراد هنا المكسور  
كما يؤخذ من قول الدماميني في محبث فعل بفتحين ونذر عن جمع عنان بالكسر ووطط جمع ووطاط بفتح  
الواو (قوله وسجاج) بفتح الجاء وكسرها وجميعين العظيم الذي يثبت عليه الحاجب ذكر ذلك الجوهرى ذكر يا  
(قوله بمعنى المطر) أي لا يكون مذكراً (قوله سمي) بضم السين وكسر الميم وتشديد الهمزة كما ضبطه الشارح  
بخطه أصله سموى فعل به ما تقدم في الصفي واعلم أن نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح مما يذكروا ويؤنثون فان  
اعتبر التذكير قبل في جمع القلة أسبلة وأطرقه وأسنة وأسلة وان اعتبر التأنيث قيل في جمع القلة أسبل  
وأطرق وأسن وأسلى والبعير يقع على الذكر والأنثى سمع صرعتني بعير فيقال على الأول أبعرة وعلى الثاني  
أبعير فارضى (قوله وسيأتى تقييد كلامه هنا بما ذكرته في قوله الخ) فهم شحجناوتهم البعض أن مراده بما ذكره  
فيما يأتي اطراد جمع فاعيل وقول المضاعفين كسبر وذلول على فعل بضعين لا على أفعلة ثم اعترض بأنه لا حاجة  
إلى هذا التقييد لاغناء كلام المصنف هنا عنه لأنه قال في فعال أو فعال فكلامه ليس إلا فيما مدته ألف فيخرج  
المضاعف الذي مدته ياء أو واو ويمكن أن يكون مراده بما ذكره هناك جمع عنان على عن وسجاج على سجاج  
ووطاط على ووطط شذوذاً يعني أن ما ذكره المصنف هنا من لزوم أفعلة في فعال أو فعال المضاعفين ليس على  
إطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لو روجعها على فعل بضعين شذوذاً كما يؤخذ من قول المصنف بعد ما لم  
يضاعف في الأعم ذوالألف (قوله لنحو أجر) قال ابن هشام يستثنى منه أجمع واكعب وابتع وأبصع فانهم التزموا  
في جمعها جمع السلامة ولا يجوزون تكسيرا ولم يستثنها المصنف لقلتها سموطى (قوله وصفين متقابلين) أي  
أحداهما المذكر والآخر المؤنث (قوله وصفين منفردين) بأن يكون للذكر أفعال وليس للمؤنث فعلا أو بالعكس  
(قوله لما منع في الخلقة) بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف (قوله للعظيم الكثرة) بفتح الكاف  
وسكون الميم وهي حشقة المذكر (قوله وأدر) بفتح الهمزة المدودة والدال المهملة لعظيم الأدره بضم الهمزة

وعن وسجاج وسجاج ومن الثاني قولهم في جمع سماء بمعنى المطر سمي  
وسمع أيضاً سمية على القياس وسيأتى تقييد كلامه هنا بما ذكرته في قوله مالم يضاعف في الأعم ذوالألف (فعل) بضم الفاء وسكون العين  
جمع كثره وهو على قسمين قياسي وسماعي فالقياسي ما كان جمعا (لنحو أجر وجر) وصفين متقابلين فئة حول فيهما جر أو لأفعل وفعلا وصفين  
منفردين لما منع في الخلقة نحو كثر للعظيم المكرة وأدر



ورثناه وعفلاء فتقول فيها كمر وأدور ونق وعفل فان كانا منفردين لما منع في الاستعمال خاصة فخور رجل آلى وامرأة عجزة اذ لم يقولوا رجل  
 أعجز ولا امرأة ألباء في أشهر اللغات في اطراد فعل حينئذ خلاف نص في شرح الكافية على اطراد وبتبعه الشارح ونص في التمهيد على  
 أن فعله لا في محفوظ واطلاقه هنا يوافق الأول **تنبيهان \* الأول** يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عنيته بباء نحو ربيض لما سبى ذكر في  
 التصريف \* الثاني يجوز في الشعر ضم عينه بثلاثة شروط صحة عينه وصحة لامه وعدم التضخيف كقوله \* وأسكرتني ذوات الاعين النجل  
 \* وهو كثير فان اعتلت عينه نحو ربيض وسودا ولامه نحو عني وعشا أو كان مضاعفا نحو غر جمع أغر لم يحز الضم \* الثالث من قسم السماعي  
 من هذا الجمع قولهم بدنه وبدن وأسند وأسند وسقف ٨٢ وسقف وثني وثني وعفرو وعفرو وعوم وعوم ونم وعجمه وعوم وبزل وعائد

وسكون الدال وهي الخصمية المنتقضة (قوله ورثناه) براء ففوقية نقاف من الرقي بالتعريف وهو أسند اذ الفرج  
 بالجمع (قوله وعفلاء) بعين مبهمة ففقاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شئ يجتمع في قبل المرأة يشبهه الادرة  
 لارجل تصريح (قوله آلى) بهمزة ومدودة ثم الف بعد اللام أي كبير الالية والاصل إلى بهمزتين تافهت ما سكتة  
 ونحبة بعد اللام فقلت الهمزة الثانية ألفا وكذا الخصمية لحر كها وانفتاح ما قبلها (قوله عجزة) بالجمع والزاي  
 أي كبيرة العجز (قوله في أشهر اللغات) وحكي امرأة الباء ورجل أعجز فعني في هذا يقال حال إلى ونساء إلى  
 ورجل أعجز ونساء أعجز تصريح (قوله يوافق الأول) قال المرادى فان خص كلامه بالمتقالبين أخذ من المثال  
 لم يستقم خروج المنفردين لما منع في الخلقة ففهم التعميم اه قال سم وما دعه من عدم الاستقامة بمنوع  
 لانه اذا خص كلامه بالمتقالبين كان في المفهوم تفصيل وذلك جائز اه لكن لا يخفى أن عدم التخصيص أولى  
 (قوله ذوات الاعين النجل) بنون وجيم جمع نجل وهو العين الواحدة (قوله وثني) بكسر المثلثة وفتح النون  
 مع القصر كذا في التصريح والفارسي ثم حكى الفارسي قولاً بانه يشبه الاء التخصمية كصبي والذي في  
 الدماميني أنه بضم المثلثة وكسرها مع اسكان النون فيهما وسيدكر الشارح أنه الثاني في السيادة (قوله  
 وعجمه) بعين مبهمة مفتوحة (قوله وبازل) بموحدة ثم زاي يقال بعير بازل وناقه بازل اذا انشق نابه ما  
 وذلك في السنة التاسعة وور بما كان في الثامنة وقوله وبزل في القاموس أن بازل لا يجمع على بزل ككتب  
 به في بضعتين وهذا بضم الف ماقاله الشارح من جمع بازل على بزل بسكون الزاي يجوز أن يكون سكونها  
 للتخفيف والاصل الضم كسكون كتب ورسول ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض لكن قول الصحاح يجمع  
 حاج على جمع مثل بازل وبزل وعائد وعوذ في كلام الشارح (قوله وعائد) بالفتح والمججمة (قوله وحاج)  
 بحاء مبهمة وجيم مشددة من حج الكعبة (قوله وأطل) بفتح الهمزة والطاء والمججمة ونشد اللام  
 ولأوجه ما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقلمه بالفتح الان يدعى أنه في الاصل وصف  
 فيمنع من الصرف للوصف في الاصل ووزن الفعل (قوله ونقورق) بنون وقفين على وزن صبور (قوله  
 وثره) وأصله ثور فقلت الواو بياء لانكسار ما قبلها (قوله الثاني في السيادة) كالوزر بالنسبة للسلطان  
 (قوله التعريض بقول ابن السراج) انه اسم جمع وقد حصل التعريض بقوله في النظم أول السباب جوع  
 قلة فكأنه خشى هنا الغفلة عن ذلك سم (قوله المنية عليه) يحتمل منها وهو ظاهر ويحتمل من المصنف  
 فالمراد المنية عليه تعريضاً ولا يخفى بعده (قوله من جوع القلة) يفهم منه أنه قال مثل ذلك في بعض جوع  
 الكثرة وهو كذلك كقوله وفعل جمع الفعل عرف (قوله لاسم رباعي) مذكراً كان أو مؤنثاً (قوله بعد)  
 الاء للصاحبة وجملة قد زيد قبل لام نعمت لمد وجلة اعلا لا فقد نعت اللام (قوله في الاعم) أي في الاستعمال  
 الغالب المطرد (قوله نحو قضيب الخ) من هنا وما تقدم يعلم أن نحو قضيب وعمود وجار يطردي جمعه كل  
 من فعل وأفعلة (قوله نحو قذال) المذكور وهو بفتح القاف والذال المججمة جماع مؤخر الخال رأس ومعه قد العذار  
 من الفرس خلف الناصية تصريح (قوله نحو صناع) بفتح الصاد المهملة المرأة المنقعة ما صنعه النساء

وعوذ وحاج وحج وأطل  
 وظل ونقورق ونق  
 والنقورق الضغدة  
 الصياحة والنوم النمام  
 والعمية الخلطة الطويلة  
 والاطل باطن القدم  
 والعائد الناقة القريبة  
 العهد بالنتاج (وقوله  
 جمعا بمن يدرى) ففعله  
 مبتدأ خبره يدرى وجما  
 مفعول ثان يدرى أي  
 من جوع القلة ففعله كما  
 عرفت ولم يطردي شئ  
 من الانية بل محفوظ في  
 ستة أوزان فعيل نحو صبي  
 وصيغة وفعل نحو وفي  
 وفتية وفعل نحو وشيخ  
 وشيخة وثور وثيرة وفعل  
 نحو غلام وعلية وفعل  
 نحو غزال وعزلة وفعل  
 نحو وثني وثنية والثنى هو  
 الثاني في السيادة  
 ومرجع ذلك كله النقل  
 لا القياس كما أشار إليه  
 بقوله بنقل يدرى  
**تنبيهان \* الأول**  
 فائدة قوله جمعا التعريض  
 بقول ابن السراج المنه  
 عليه أول السباب ولذلك

لم يقل مثل هذا في غيره من جوع القلة اذ لا خلاف فيها \* الثاني لو قدم قوله وفعله جمعا ينقل يدرى على قوله فعل لنحو أحر (قوله  
 وحجاء) كان أنسب لتوالي جوع القلة (وفعل لاسم رباعي بعد \* قد زيد قبل لام اعلا لا فقد \* ما لم يضاعف في الاعم ذوالانف) أي من أمثلة  
 جمع الكثرة فعل بضمين وهو يطردي اسم رباعي بعد قبل لانه صحيح اللام وهو المراد بقوله اعلا لا فقد فاعلا لا مفعول مقدم فان كانت  
 مدته بياء أو واوالم بشرط فيه غير الشرط المذكور نحو قضيب وقضيب وعمود وعمود وان كانت ألفا بشرط فيه مع ذلك أن لا يكون  
 مضاعفاً نحو قذال وقذال وجار وجار واحتر زبالا سم عن الصفة قائما لا يجمع على فعل وشذ في وصف على فعال لنحو صناع وصنع وفعل نحو  
 ناقة كاز ونوق كنز وحكي ابن سيده أن من العرب من يقول نوق كذا زبالا لفظ الافراد فيكون من باب دلالة وقد سبى الكلام عليه أول  
 الباب وعلى فعل نحو نون ونون

و بر د عليه فعول لا بمعنى مفعول فموصوفه و غفور فانه يطر د فيه فعل فموصوفه و غفور و سياتي في التنبيه عليه واحترزال باعي من غيره فموصوفه  
 و قيل وسور و نحوه فظا و قطمير و عصفور فانه لا يجمع على فعل شئ منها واحترزال مدع عن الخالي منه فانه لا يجمع على فعل و شذ غمزة و غم  
 و بكونه قبل الالام من نحو دانق و عيسى و موسى فلا يجمع على فعل و بوجه الالام عن المثلها فموصوفه و كساء فانه لا يجمع على فعل و بعد  
 التضعيف في ذي الالف عن نحو بنات و زمام فان قياسه افعلة كما مر و شذ عنان و عنن و حجاج و حجاج و وطاط و وطط كما اشار اليه بقوله في  
 الاعم و فهم من تخصيص ذلك بذى الالف ان المضاعف من ذى الياء فموصوفه يروذى الواو و نحو ذلول يجمع على فعل نحو سور و ذلل في تنبيهات  
 \* الاول في الفرق في الاسم الرباعي الجامع للشر و طين ان يكون مذكر كما مثل ارم و ثنائيا مثل انا و انا و قلوص و قلص و كلاهما و يطر د فيه  
 فعل \* الثاني مامدته الف على ثلاثة اقسام مفتوح الاول و مكسور و مضموم اما الاول و الثاني ففعل فيهما مطرد و تقدم تمثيلهما  
 و اما الثالث فظا هراطلاقه هراطلاقه هراطلاقه فيه و به صرح في شرح الكافية فانه مثل بقراد و قراد و كراع و كراع في المطرد و تبعه الشارح  
 و ذكر في التسهيل ان فعلا نادرا في فعال وهو الصحيح فلا يقال في غراب غرب ٨٣ ولا في عقاب عقب و اذا قلنا باطراده

في شرط ان لا يكون  
 مضاعفا كما شرط ذلك  
 في اخويه \* الثالث  
 يجب في غير الضرورة  
 تسكين عين هذا الجمع  
 ان كانت واوا نحو سوار  
 و سور من ضمها في  
 الضرورة قوله \* اغرا لثنا  
 احم اللثات \* يحسنها  
 سوك الاسهل \* ويجوز  
 تسكين عينه ان لم تكن  
 واوا و نحو قذل و جروان  
 كانت ياء كسرت الغاء  
 عند التسكين فتقول في  
 سبال سبال و سبال فان  
 كان مضاعفا لم يحز  
 تسكينه لما يؤدى اليه  
 من الادغام و ندرت و لم  
 ذباب و ذب و الاصل  
 ذب \* الرابع فعل يطر د  
 في نوعين احدهما المتقدم  
 والاخر و صف على فعول  
 لا بمعنى مفعول نحو

(قوله و بر د عليه الخ) اجاب عنه سم بان في مفهوم قول المصنف لاسم تفصيلا فلا يعترض (قوله لا بمعنى  
 مفعول) بل بمعنى فاعل كما عبر به ابن المصنف سم (قوله و سياتي في التنبيه عليه) أي في التنبيه الرابع (قوله  
 عنان) بكسر العين المهملة دما معنى (قوله و وطاط) بواو مفتوحة و طاءين مهملتين وهو التضعيف تصرخ  
 (قوله مثل انا) هي انثى الجبر (قوله و قلوص) بفتح القاف الناقصة الشابة (قوله و كلاهما يطر د فيه  
 فعل) المناسب فاء التفرع (قوله فظا هراطلاقه) أي حيث قال لاسم رباعي الخ فانه شامل لمفتوح الاول  
 و مكسور و مضموم و اوحى قال ذو الالف من غير تقييد (قوله فانه مثل بقراد الخ) أي وكل من قراد و كراع  
 مضموم الاول و الكراع بكاف و راء و عين مهملة في الغنم و البقر بمنزلة الوظيف في الفرس و البعير وهو  
 مستدق السابق يذكر و يؤنث و الجمع أكرع ثم أكارع و الكراع ايضا اسم لجساعة الخيل اه ذكر يا  
 (قوله اغرا لثنا) أي أيضا لثنا من الحمة و هي لون بين الذهب و الكنة و دون الحوة كما في القاموس وفيه  
 أن الذهب السواد و الكنة شدة الحرة و الحوة سواد الى خضرة او حرة الى سواد و اللثات جمع لثة و هي  
 اللحمة المركبة فيها الاسنان و السوك جمع سوك و الاسهل بكسر الهمزة و الحاء المهملة بينهما سين  
 مهملة شجر تتخذ منه المساويك (قوله في سبال) بسين مهملة مكسورة كما في خط السبيل و لو كان  
 قال في الصحاح السبال بالفتح ضرب من الشجر له شوك اه و كذا في الدماميني (قوله سبال) أي بضمعين  
 و سبال أي بكسر فسكون (قوله فان كان مضاعفا) مقابل لمحذوف تقديره هذا أي تسكين عين الجمع اذا لم يكن  
 مضاعفا (قوله ذباب) بذال مججمة مضمومة و موحدتين (قوله و لم يذكره) أي النوع الآخر (قوله نحو  
 ضحكة) بضم فسكون وهو من يضحك منه كثر او اما بضم فتفتح فهو من يضحك كثيرا (قوله بهمة) بضم  
 الموحدة الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى زكرا (قوله بهمي) بضم الموحدة و سكون الهاء اسم انثى  
 معروف كما في القاموس (قوله يعني فعلا) تفسير للضمير في شذ (قوله و هو فعلة) أي بضمعين (قوله شلالة)  
 بضم الشين المججمة و الالام الاولى و قوله و هي السريه أي في حاجتها (قوله و جعلوا مكانها فتحة) بواو عندهم  
 في ذلك الاسم و انصفه كما قاله ابو الفتح و الشلو بين (قوله فلهذا نوع رابع) قد يجاب عن هذا الرابع بان  
 الجمع فيه محمول عن اصله تخفيفا و الكلام في الاصل سم (قوله كما قالوا في رؤيا نوبية) بنون ثم موحدة  
 وفيه مع ما قبله لف و نشر مرتب (قوله رؤى) كهدى لانقلاب الياء ألفا التحركها و انفتاح ما قبلها (قوله

صه و روصير فان كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركب و لم يذكره هنا فاهم أنه غير مقيس وليس كذلك (و فعل جمع الفعلية  
 عرف \* و نحو كبرى) أي من أمثلة جوع الكثرة فعل بضم ثم فتح و يطر د في نوعين الاول فعلة بضم الغاء اما نحو غرفة و غر فبان كان  
 صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل و شذ قولهم رجل بهمة و رجال بهم \* الثاني الفعلة أي الافعل نحو الكبري و الكبر فان لم يكن أنثى  
 الافعل نحو بهمي و رجعي لم يجمع على فعل في تنبيهات \* الاول \* أحل بالشرط الاسمية في فعلة و هو شرط كما عرفت و اما الشرط كون فعلة  
 انثى الافعل فاعطاه بالمثل \* الثاني اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين و قال في شرحها بعد ذكرهما و شذ فيما سوى ذلك يعني فعلا  
 و زاد في التسهيل نوعا ثالثا و هو فعلة اسمها نحو جمعة و جمع فان كان صفة نحو امرأة شلالة و هي السريه لم يجمع على فعل و استقل به ضم  
 التميميين و السكيبين ضم عين فعل في المضاعف و جعلوا مكانها فتحة فقالوا جدد و ذلل فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطر د فيه فعل \* الثالث  
 اختلف في ثلاثة أنواع آخرها فاعلى مصدر نحو رجعي و ثانيها ما فعلة فيما ثانيا و اوسا كنة نحو جورة فقامه الغراء في هذين النوعين فتقول  
 في جمعها رجوع و جورة كما قالوا في رؤيا نوبية و رؤى و نوب و غيره

يُجْعَل رُؤْي وُثْب مما يحفظ ولا يقاس عليه \* وثأثها فعل مؤنث نعتي نحو جمل فهذا يجتمع على فعل قيا ساعته المبردة وغيره بقصره على السماع وكلامه في الكافية وشرها يقتضي موافقة المبرد فانه قال فيها \* وهند مثل كسرة في فعل \* وجمل مثل برمة في فعل وقال في شرحها وبلقي فعل وفعل مؤنثين بفعلة وفعلة فيقال هند وهندو جمل وجمل \* الرابع مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم وقرية وقرى وعدو وعدى ونقوى ونقوى وحكى ابن سيبويه في جمع نساء نفسا بالتحفيف ونفسا بالتشديد وعلامة جمعة فعمل الذي له واحد على فعلة أن لا يستعمل الا مؤنثا نص على ذلك سيبويه فربط عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب وأكلت رطباً طيباً وتخم عنده جمع لانه مؤنث اه (ولفعلة فعل) أى من أمثلة جمع الكثرة فعمل بكسر أوله وفتح ثابته وهو مطرد في فعله اسماء تاما كما قيده في التسهيل بذلك نحو كسرة وكسر وحنج ومربة ومري والاحتراز بالاسم عن الصفة ٨٤

يُجْعَل رُؤْي وُثْب (الظاهر ونوباً بالنصب كما في بعض النسخ عطف على مفعول يجعل لكنه رفع رُؤْي وُثْب باعلى حكايتهما حال الرفع (قوله مما يحفظ ولا يقاس عليه) لان رؤيا ليست أنثى أفعال ونوبة مفتوحة الأول والآخر في كلامهم ومثله جمع قرية على قرى (قوله وثأثها فعل) أى بضم فسكون (قوله وعلامة جمعة فعل الخ) هذات ملق بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم أى علامة كونه جعل الاسم جنساً جمعاً (قوله تاماً) أى مشتملاً على جميع أصوله سم (قوله نحو صغرة) بكسر الصاد المهملة وسكون الغين المهملة (قوله في ألفاظ الخ) أى حالة كونها من جملة ألفاظ في معنى من أو الظرفية من ظرفية الجزء في النكل ويصح أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كتاب في اللغة لابن السبيل (قوله صغرة) بكسر الصاد المهملة وملة وتشديد الميم (قوله ذرية) بكسر الدال المعجمة وسكون الزاء وبالوحدة اه قصر مخ وهو لغة في ذرية كذبقة (قوله فان أصله ورق) كذا في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها ورقة وليس بصواب لان الهاء عوض من الواو فلا يجمع بينهما (قوله لم يبق على وزن فعلة) بل ولا كان على وزن فعلة خلافاً لما تقتضيه عبارته في بعض النسخ كما عرفت (قوله الثاني قال في التسهيل الخ) فيه تقييد لكلام الناظم بفعلة التي ليس لها اسم جنس جنى على وزن فعمل بكسر فسكون (قوله وسدر) أى بكسر ففتح أما سدر بكسر فسكون فاسم جنس جنى لا جمع (قوله أى نحو لثة) فان أصله لثى كعنب (قوله وقشع) بفتح مفتوحة فشين مهملة ساكنة تعين مهملة (قوله وهضمة) أسلفنا تفسيرها قيل الكلام على قوله وغاباً أغناهم فعلاً الخ (قوله وهدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة (قوله وصوره) بضم الصاد المهملة (قوله الشوب الخلق) بفتحين أى الباني (قوله لا يكون فعل) أى بكسر ففتح ولا فعال بكسر الفاء (قوله لا مندر كيمار) راجع لقوله ولا فعال فقط قال الدماميني وتخصيص المصنف لفظه يعار بالتمثيل يدل على أنه لم يسمع في فعل (قوله جمع يعر) بفتح التحتية وسكون العين المهملة (قوله وقد يغوب فعل الخ) قال الفارسي ولعل هذا خاص بما لا مباء أو واو (قوله ولحي) أى بضم اللام وكسرت أيضاً على القياس (قوله وصور) أى بكسر الصاد المهملة وضعت أيضاً على القياس (قوله وقوى) أى بكسر القاف وضمت أيضاً على القياس (قوله نحو رام ورماء وقاض وقضاة وغار وغزاة) والأصل فهن رمية وقضية وغزوة نليت الياء والواو لفين تحرهما وانفتاح ما قبلهما أو قيل انها فاعلة بفتح الفاء وان الفتحة حوت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحجها تصرح (قوله وضار) بتحفيف الراءكة أض من الضراوة لا تشديد بها من الضرر والالكان صحج اللام (قوله وبار) أى لانه اسم لا وصف (قوله وهادر) بدال مهملة وقوله وهدره أى بضم الهاء وسبب ذكر الشارح أنه يجمع على هدره بكسرهما أيضاً وفي القاموس أنها تفتح أيضاً فهي مثلية (قوله وهو الراجل الخ) ويطلق أيضاً كافي القاموس على اللبن الذي ختر أعلاه وأسفله رقيق (قوله كاند رغوى الخ) انظر لم يقل وغرى الخ (قوله

للفرد والمثنى والجمع وشد رجل صمة ورجال صهم وامرأة ذرية ونساء ذرب والصمة الشجاع والذرية الحديدة اللسان وبالتام عن نحو رقة فان أصله ورق ولكن حذف فاءه لانه لا يجمع على فعل وانما لم يقيده فعلة هنا بهذين القيدين لقلته مجيئها صفة حتى ادعى بعضهم أنها لم تجئ صفة وان كان الاصح خلافه كما عرفت ولان نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه \* تنبيهات \* الاول \* قاس الفراء فعلة في فعل اسمها نحو ذكرى وذكر وفي فعلة باني العين نحو ضبعة وضبيع كما قاس فعلاً في نحو رؤيا ونوبة وقاسه المبرد في نحو هند كما قاس فعلاً في نحو جمل وقد تقدم ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه \* الثاني قال في التسهيل ويحفظ بهي فعلاً باتفاق في فعلة واحد فعل أى نحو سدره وسدر والموضع من لاه تاء أى نحو وعدو لثة ولثى وفي نحو معدة وقشع وهضبة وقامة وهدم وصوره وذرية وعدو ووحدة أو القشع الجلد الباني والهدم الشوب الخلق \* الثالث لا يكون فعل ولا فعال لما فاءه ما لا مندر كيمار قاله في التسهيل واليه يرجع بعدو وبعرة واليعمر الجدي ر بط في الزبية للأسد (وقد يجي أعجمه) أى فعلة بالكسر (على فعل) بالضم قال في شرح الكافية وقد يغوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالأول كناية وحلى وحلية ولحى والثاني كصورة وضور وقوى (في نحو رام ذواطر أدأى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصفاً لما ذكره عاقل معتل اللام نحو رام ورماء وقاض وقضاة وغار وغزاة وقد أشار إلى ذلك بالتمثيل نخرج نحو مشتر ووادورامية وضاروصف أسد وضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشد كى وكافة بوزن أوهادر وهدره وهو الراجل الذي لا يعنده كاند رغوى وغواة وعمر يان وعرة

عليه \* الثاني قال في التسهيل ويحفظ بهي فعلاً باتفاق في فعلة واحد فعل أى نحو سدره وسدر والموضع من لاه تاء أى نحو وعدو لثة ولثى وفي نحو معدة وقشع وهضبة وقامة وهدم وصوره وذرية وعدو ووحدة أو القشع الجلد الباني والهدم الشوب الخلق \* الثالث لا يكون فعل ولا فعال لما فاءه ما لا مندر كيمار قاله في التسهيل واليه يرجع بعدو وبعرة واليعمر الجدي ر بط في الزبية للأسد (وقد يجي أعجمه) أى فعلة بالكسر (على فعل) بالضم قال في شرح الكافية وقد يغوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالأول كناية وحلى وحلية ولحى والثاني كصورة وضور وقوى (في نحو رام ذواطر أدأى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصفاً لما ذكره عاقل معتل اللام نحو رام ورماء وقاض وقضاة وغار وغزاة وقد أشار إلى ذلك بالتمثيل نخرج نحو مشتر ووادورامية وضاروصف أسد وضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشد كى وكافة بوزن أوهادر وهدره وهو الراجل الذي لا يعنده كاند رغوى وغواة وعمر يان وعرة

وهذه معداة وردي ورداة (وشاخ نحو كامل وكلة) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة فتعج الغافوه ومطر دق ناعل وصف عالمه كرم عائل فتحج  
اللام نحو كامل وكلة وبار وبررة وقد أشار ايضا بالمثل الى الشرط فخرج نحو حذرو وادوحاض وسابق وصف فرس ورام فلا يجتمع شيء  
منها على فعلة وشديد وسادة وخبيث وخبيثة وبر وبررة ونوعا ونعقة وهي الغربان (تنبيه) لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطرد  
فكان الاحسن أن يقول كذلك نحو كامل وكلة (فعلى لوصف كقتيل وزمن \* وهالك وميت به قن) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلى وه  
مطر دق وصف على فاعل بمعنى مفعول دال على هالك أو تجميع أو شئت نحو ققتيل وقتلى وجرحى وأسبر وأسرى ويشمل عليه ما أشبه  
في المعنى من فعل كزمن وزمني وفاعل كهالك وهالكى وفعل كمت وموتى      ٨٥      وفعل لا تعني مفعول كمرىض ومرض

وأفعل كالـحق وحجز  
 وفعلان كسكران وسكرة  
 وبه قرأ حمزة والكسائي  
 وترى الناس سكران  
 وما هم بسكرى وما سوا  
 ذلك محفوظ كقولهم  
 كيس وكيسى فإنه ليس  
 فيه ذلك المعنى وسنار  
 ذرب وأسنه ذربي \* ومنه  
 قوله \* انى امرؤ من  
 عصبه سعلديه \* ذر  
 الاسنة كل يوم تلا  
 (لفعل اسماصح لا  
 فعله \* والوضع فى فعله  
 وفعل قلله) أى م  
 أمثلة جمع الكثرة فعله  
 وهولاسم صحيح اللام  
 فعل كثره بـ انخدر  
 ودرجته وكوز وكو  
 ودب ودبة وعلى فعله  
 وفعل قلبه لافالاول  
 غرد وغردة وزو  
 وزوجته والثانى فـ  
 قرد وقردة وحسـ  
 وحسلة والحسل الضـ  
 وهو محفوظ فى هذين  
 محفظ فى غير ذلك كقولهم  
 اضد الانثى ذكر وذك  
 وقولهم هادر وهـ

وتفرد وحرد وتنبه في التسهيل المقتل اللام منهم ما قبل ما بعده نادرا (فعل وفعله فعال لما) باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو ذهب  
وذهب وصعب وصعب وقصاع وقصدل ونحو (وقل فيماعينه الياهم) أي نحو ضيف وضيف وضيف وضيف (تنبه) قل  
أضافا فاقوا الألباء منهم ما من القليل قولهم في جمع يعر ويعرة يعار كما قدمته وقد ذكره في التسهيل وشرح الكافية (وقل أيضا الفاعل) ما لم  
يكن في لامة اعتلال) أي يطر دفعال أيضا في فعل نحو جبل وجبال وجبل وجبال وانما يطر دفعال في فعل بشرط ثلاثة الأول أن يكون  
صحيح اللام فلا يطر دفي نحو قى والى ذلك أشار بجز البيت والثاني أن لا يكون مضعفا فلا يطر دفي نحو طلل والثالث أن يكون اسما لا صفة نحو  
بطل والى الثاني الإشارة بقوله (أول مضعفا) وأما الثالث فذكره في التسهيل (ومثل فعل ذوالهاء) منه نحو فلة فيجمع على فعال باطراد  
نحو رقة ورقاب ويشترط فيهما ما يشترط في فعل (وفعل مع فعل) أي يطر دفيهما أيضا فعال (فأقبل) نحو قدح وقدح ورح ورحا ويشترط  
لاطراده فهما أن يكونا اسمين كما مثل ٨٦ احترازا من نحو جلف وحلو ويشترط في ثانيهما أن لا يكونا وى العين نحو ولا

بعدوا وساكنة والثاني همزة بعد الراء وضبط الأول في نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثاني بانف  
بعد الراء محذوفة لالتقاء الساكنة مع التنوين بعدها وعلى كل وزن الأول فعول بفتح الفاء والثاني فعمل  
الآن لام الثاني على النسخ الأولى ثابتة وعلى النسخ الأخرى محذوفة لالتقاء الساكنين وأما سرء بوزن  
فعال فجمع سار كما في كلام ابن الناطم لأجمع مر وعرف للاحقة بين كلام الشارح وكلام ابن الناطم (قوله  
وخريدة) بفتح الخاء المججمة يقال امرأته خريدة أي حسنة أو ذات حياء أو عذراء كما تقدم (قوله وخدلة)  
بجاء مججمة ودال مهملة أي بمئة السائقين والذراعين (قوله وضيمه) بضاد مججمة وتحتية وهي العقار  
(قوله نحو بطل) مثال للصفة (قوله منه) أي من فعل أي على وزنه بدون التاء وأشار به إلى أن مراد  
المصنف ذوات التاء الموازن بدونها الفعل لا مطلق ذى التاء ولم يصرح المصنف بذلك تكالا على وضوح  
المراد فاندفع اعتراض ابن هشام بأن ظاهر النظم يقتضي أن ما فيه التاء فهو كفعال في أنه يجمع على فعال  
وان لم يكن بوزن فعل بدون التاء (قوله نحو فعلة) كان عليه أن يقول وهو فعلة (قوله نحو فدرج) بكسر  
فسكون وهو السهم قيل أن يرأس كامر (قوله كدى) هو القفيز الشامي وهو غير المدقوقياس جمعه أمعاء  
(قوله ورد) أي باطراد أخذ من قوله كذلك في أنشائه أيضا الطرد (قوله وأنشيه) اعترضه ابن هشام بأن  
المصنف نطق بفعالان ممنوعان من الصرف وفعلان ممنوعان من الصرف ليس له إلا أنثى واحدة وهي فعلى  
كما أن المصروف ليس له إلا أنثى واحدة وهي فعلة لانه وأجاب بأن مراده فعلان من حيث هو وإنما نطق به  
بمنوعان من الصرف لعلية على الوزن وزيادة الالف والنون وفي بعض النسخ أو أنشيه بأوائى بمعنى الواو (قوله  
نحو خخصان) يقال رجل خخصان الخشاو خخص الخشا أي ضامر البطن (قوله لا بطرد فيها) أي في المذكورات  
(قوله يقتضى الاطراد) وبه صرح في العمدة كما قاله السيوطي (قوله والزمه) أي بالنسبة لصيغ التكسير  
فلانما في التصحيح اه سم ويسبش الشارح اليه (قوله تقي) بالفوقية مجزوم في جواب الامر والياء اشباع  
أي تقي بحق اللغة (قوله انه لا يجوز الخ) أي بخلاف الألفية المتقدمة التي تجمع على فعال فانها تجاوزه إلى  
غيره من صيغ التكسير (قوله كلفحه) بكسر اللام وسكون القاف قال في المصباح اللقحة بالكسر الناقة  
ذات لبن والفتح لغة والجمع فتح مثل سدره وسدر أو قصده وقصع واللقوح بفتح اللام مثل اللقحة والجمع  
لقاح مثل قلوص وقلاص وقال ثعلب اللقاح جمع لقحة اه فعلم أن ما في كلام الشارح قول ثعلب (قوله  
كرى) بضم الراء وتشديد الموحدة ورباب بكسر الراء كانثى واناث وألربى الشاة إذا ولدت أو مات ولدها قال  
في القاموس وجمعها على رباب بالضم نادر قال شيخنا السيد ولا منافاة بينهما وبين ما في الشرح لأن كلا الجمعين  
نادر (قوله كالحجف) أي هزيل (قوله كريبط) أي مربوط (قوله كرمع) بضم الراء وفتح الموحدة التفصيل

وتخاص **تنبية** أنهم بقوله وشاع أنه لا يطر دفيما وهو ما صرح به في شرح الكافية وكلامه في التسهيل ينتج  
 يقتضي الاطراد (والزمه) أي فعلا (في شحوط بل وطويلة تقي) والمراد بنحوهما ما كان عينه واراو لاه صحبة من فاعيل بمعنى فاعل  
 وفعلية انشاء فقول في ما طاول ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز في شحوط بل وطويلة الا الى التصحح شحوط بلين وطويلات **تنبية** قد انصح  
 مما تقدم أن فعلا مطرد في ثمانية أوزان فعل كصعب وفعله كقصصة وفعل كجبل وفعله كرقبة وفعل كدثب وفعل كرمح وفعل وفعلية  
 وشائع في خمسة أوزان فعلا كغضبان وفعل كغشي وفعل كدما مائة وفعل كحسان وفعل كحسانة وفعل كحسانة ومما يحفظ فيه فعول كحرف  
 وحرف وفعله كلفحة ولقاح وفعل كتمر وتمار وفعله كتمر وغار وفعله كعباءة وعباءة وفي وصف على فاعل كصائم وصيام أو فاعلة كصائمة  
 وصيام أو فعل كربي ور باب أو فعلا كجواد وحياد أو فعلا كحسان للمفرد والجمع أو فعل كخير وخيار أو فاعل كاحجف وحجاف أو فعلا  
 كحجاف وحجاف أو فعل كربي ور باب وفي اسم على فعلة كبرمة وبرام أو فعل كربع ور باع أو فعل



كجمد وجاد أو فعلان كسرحان وسراح أو فعل كفصيل وفصال أو فعل كر جل ورجال (ويفعل فعل نحو كبد\* يخص غالبا) أي من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد في اسم على فعل نحو كبد\* وكبد\* وغر وغر\* وأشار بقوله يخص إلى أنه لا يجاوز فعولا إلى غيره من جوع الكثرة غالبا وأشار بقوله غالبا إلى أنه قد يجمع على غير فعول نادرا نحو غر وغر\* وغارا أيضا كما مر (كذلك يطرده في فعل اسم مطلق الفاعل) أي يطرده أيضا فعول في اسم على فعل أو فعل وهو معنى قوله مطابق الفاء نحو كعب وكعوب وجل وجل\* وجند وجند\* واحترز بالاسم عن الوصف نحو صعب وجلف وحاول فلا يجمع على فعول إلا ما شذ من ضيف وضيوف (تنبية) ٨٧ اطراد فعول في فعل مشروط بأن لا يكون عينه واوا

لا يكون عينه واوا كحوض وشذ فوج في فوج ومشروط في فعل أن لا تكون عينه واوا أيضا كحوت ولا لامه باه كدى وأن لا يكون مضاعفا نحو وخف وشذني في ثوى ومنه قالت \* خلت الأياصر أو نثا \* والثوى حفيرة حول الخباء مثلا يدخله ماء المطر وشذ حص وحص\* وص والحص بالمهملتين وهـ والورس (وفعل له) فعل مبتدأ وله خبره والضمير لفعول أي فعل من أفراد فعول نحو أسد وأسود وشجن وشجنون ونذب ونذبون وذكر وذكر\* تنبيهات \* الأول في ترد كلام المصنف في أن فعولا مقبى في فعل أو محفوظ في التسهيل على الأول وفي شرح الكافية على الثاني وبه جزم الشارح وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل فانه لم يذكر في هذا النظم غالبا الا المطر ولما يذكر غيره يشير إلى عدم

يتبع في الريع (قوله كجمد) يجمع مضمومتين وتسكن الميم أيضا السكون جمع الساكن الميم على فعال مطرد كما علم مما مر وبهذا لم يبق كلام البعض من الأيهام والجملة المكان الصواب المرتفع كذا في الصحاح (قوله كسرحان) بكسر السين الذئب (قوله وفعل) الباء داخلته على المقصور علمه (قوله يخص غالبا) لا منافاة بين الخصوصية والغلبة وأن ادعاهما ابن هشام فاعتراضها على المصنف لأن معنى تخصيص فعل بفعول جعله بحيث لا يجاوز إلى غيره من أوزان جوع الكثرة كما قاله الشارح وعدم المجاوزة يستقيم تقييده بالغلبة لا ترى أنه يصح أن يقال زيد لا يفارق عمر أي الغالب (قوله من جوع الكثرة) قيد بذلك لأن نحو كبد يجمع في القلة على أكاد قياسي كما يفيد كلامهم في أفعال حتى الشارح خلافا لما ذكره شيخنا والبعض تبعها للتصريح من أنه غير قياسي وأن قوله من جوع الكثرة ليس بقيد فعمل أن لمرجع من قياسين وهما غر وأغار وجعين سماعين وهما غر وغار هـ أو تحقيق المقام (قوله كذلك يطرده في فعل اسم الخ) يؤخذ من هنا ومن قوله \* فعل وفعله فعال لهما \* أن فعلا المفتوح الفاء الصحيح العين يجمع على فعال وفعل وفي كلام أبي حيان أن العرب إذا جمعتهم على واحد منهما أو على غيرهما من أبنية الجوع اتبع فأن لم يثبت عن العرب فيه شيء جمع على واحد منهما على التخيير ويؤخذ منه أنه إذا سمع فيه غير قياسه امتنع النطق بقياسه وهو أحد قولين في المصدر والوارد على خلاف قياسه وهو نظير ما نحن فيه أفاده ميم (قوله في فوج) هم الجماعة من الناس (قوله وشذني) يضم النون وكسر الهمة وتشديد التهمة أصله نثوى اجتمعت الواو والياء الخ وقوله في ثوى يضم النون وسكون الهمة (قوله أياصر) بتخية وصاد مهملة جمع أبصر وهو جبل قصير يشد في أسفل الخباء إلى وتد (قوله بالمهملتين) أي مع ضم أولاهما وأما اللخص بخاء مهملة مضمومة وصاد مهملة فالبيت من القصب أو البيت يسقف بجشب كالزجاج فيجمع على فعل كالاول ويزيد بفعال فيقال خصوص وخصاص قاله في النقاموس (قوله وهو الورس) ويقال الزعفران صحاح (قوله من أفراد فعول) يعني من مفرداته ولو غير به لكان أوضح (قوله وشجن) بشين مهملة وجم الحاحية حيث كانت والجمع شجنون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان ذكر يا (قوله ونذب) بنون ودال مهملة مفتوحة وتين وموحدة الخطر وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد ذكر يا (قوله ولما يذكر غيره الخ) تركيب فاسد لأن الباء الحفنة لا تدخل الأعلى ماض (قوله يشير إلى عدم اطراده غالبا الخ) وقد لا يشير إلى عدم اطراده كما في قوله بعد وشاع في حوت وقاع فان فعلا نامطرد في نحو حوت دون نحو قاع ولم يشير المصنف إلى عدم اطراد الثاني (قوله أو نحو فل أوندر) كشذ (قوله يعني له فعول) هذا الخ يقتضي أن ضميره لفعل وأن له خبر مبتدأ محذوف أي له فعول وهو خلاف ما قدمه الشارح فتأمل (قوله في الغالب) ينبغي حذفه فان المصنف لم يستعمل مثل هذه العبارة في غير المطر وأصلا فاعرفه فانه مما غفل عنه (قوله على ما هو بين من صنيعه) منه قوله أول الباب لفعل اسم أصبح عينا أفعل فان أفعل مطرد في فعل اسم صحيح العين اتفاقا كما سبق (قوله في نصف) بفتح النون والصاد المهملة المرأة المتوسطة بين الصغير والكبير (قوله في الأوزان الأربعة) صوابه الخمسة (قوله وفي نحو فصل) بفتح الفاء وسكون السين المهملة هو الرجل الرذل الذي لامرؤة له ووجه شذوده كونه صفة (قوله وبدره) بفتح الواو وسكون الدال المهملة عشرة آلاف درهم وقياس جمعها بدار بكسر الواو وحدة (قوله وشعبة)

اطراده غالبا بقدر أو نحو قول أوندر وأما قول الشارح ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال يعني المصنف وفعل له يعني له فعول ولم يفيد باطراد فعل أنه محفوظ ففيه نظر لأن مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف في الغالب في المطر وعلى ما هو بين من صنيعه \* الثاني إذا قلنا أن فعولا مقبى في فعل فذلك بشرطين أن يكون اسماء وأن لا يكون مضاعفا فلا يقال في نصف نصوف ولا في لب لبوب وشذ في طلل طول \* الثالث جعل المصنف فعولا في التسهيل على ثلاث مراتب مقياس في الأوزان الأربعة المذكورة في النظم بشرطها المذكورة مسهرا في فاعل وصفا غير مضاعف كرادولامة العين كقائم نحو شاهد وشهود وفي نحو فصل وفوج وساق وبدره وشعبة

وقته وشاذا في نحو طرف وأنسة وحسن وأسبغة (ولفعل الإعلان حصل) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وهو مطرد في اسم على  
فعل نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وقد تقدم عند قوله \* وغالبا أغناهم فعلان \* في فعل التنبية على أطراده في فعل نحو صر دوسر دان  
(وشاع) أي كثر فعلان (في حوت وقاع مع ماضاهما) من كل اسم على فعل أو على فعل واوى العين فلا قول نحو حوت وحيتان ونون ونونان  
وكوز وكيزان والثاني نحو قاع قيعان ٨٨ وتاج وتيجان وجار وجران تنبيه وهو مطرد في الأول من هذين كما صرح به في شرح الكافية

بشبه المجمة فهي مهملة كما يحط الشارح وهي بضم فسكون القطعة وفي بعض النسخ بسين مهملة مفتوحة  
وقاف ساكنة وهي المجشة وولد النقة أول ساعة يولد وسقوب الابن أرحلها جمع سقوب بفتح فسكون  
فقول البعض وفي نسخة سقبة بسين مهملة فقفاف مفتوحة وهي الرجل خطأ من وجهين فتنبه (قوله وقنة)  
بضم القاف وتشديد النون وهي أعلى الجبل (قوله وشاذا) هذا يقتضي أن الشاذ غير المهموع ويمكن أنه أراد  
بالشاذ ما خالف القياس مع قوله وبالمسوع ما خالف القياس مع كثرة كماله بعض (قوله وأنسة) ضبطه  
الاسقاطي بفتح الهمزة والنون والسین المهملة ضد الوحشة قال شيخنا ورأيت بخط الشارح علامة المد على  
الالف فتكون أنسة كقائمة اه (قوله وحسن) بالهملتين مضموم الأول كالم (قوله وأسبغة) بفتح  
الهمزة وكسر السین المهملة وبعد التخمية نون قال في القاموس القوة من قوى اللوتر وسير من سيرورة فصرف جميعا  
تسعا وعشرا اه والفسح بكسر النون وسكون السین المهملة آخره عين مهملة سير ينسج عر يضاع على هيئة  
أعنة المغال يشد به الرحا قاله في القاموس فقول البعض هي سير من سير الوتر تخيلط (قوله على فعل) أي  
بضم فسكون أو على فعل أي بفتح سين (قوله واوى العين) راجع لكل من فعل بالضم وفعل بفتح سين فالف  
قاع وتاج وحارة قلابة عن واو مفتوحة (قوله وحيتان) أصله حوتان قلابة الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثله  
نينان (قوله ونون) هو الحوت (قوله في الأول من هذين) مفهوما أنه غير مطرد في الثاني وصرح بجمع كلام  
ابن المصنف أنه مطرد فيه أيضا وأما كلام المتن فلا يقتضي الاطراد واداب زعمه بعضهم لما صرح به الشارح  
من أنه لا يلزم من الشيوع الاطراد (قوله وقل في غيرها) أي غير نحو حوت ونحو قاع وأورد عليه ابن هشام أنه  
يدخل في الغير فعلا بالضم وفعل بضم فسكون ففتح مع أن فعلا نامطرد فيه كما ذكره المصنف وأجاب سم بان  
الغیر عام مخصوص بسوى هذين بدليل قوله وللفعال فعلان حصل وقوله وغالبا أغناهم فعلان في فعل  
(قوله قنور) قال في القاموس القنور بالكسر والضم والقنا بالكسر والفتح الكناسة جمعه أنقاء وقنوان  
وقنيان مثلثين اه (قوله وصور) بكسر الصاد المهملة وتضم أيضا لكن جمع المضموم على فعلان مطرد  
كما علم مما مر (قوله وظليم) بفتح الظاء المججمة بفتح السين (قوله وبركة) بضم الموحدة (قوله والقضفة بالفتح) أي  
بفتح القاف وفتح الضاد المججمة وفتح الفاء (قوله لا يطرد في فعل) أي بفتح سين صحح العين أي كماله يطرد في  
فعل بفتح سين معتل العين كقاع وتاج كما تقدم (قوله تخرب) بفتح الخاء المججمة والراء (قوله واخ وأخوان)  
أصل أخ أخو بفتح تين حذف اللام اعتباطا وظاهره أن أخا يجمع على أخوان مطاوعة نقل الفارض عن  
بعضهم أن الأخ في النسب يجمع على أخوة وفي الصداقة على أخوان ولا يرد عليه إنما المؤمنون أخوة لأن  
المعنى كالأخوة أو كلامه أغاي (قوله وتخرب ذكر الحباري) سمي بذلك لكونه في الخراب تصريح (قوله  
وفعلا اسم الخ) اعترضه ابن هشام بأن الوصف الجاري مجرى الاسم كالاسم نحو عبد وعبدان وبان تقييده  
فعلا الساكن العين بالاسمية واطلاقه فعلا ونوعا لا المخرك العين يقتضي عدم اشتراط الاسمية في الأخيرين  
وليس كذلك لا اشتراطها في الثلاثة كما صرح به في التسهيل وشرح العمدة وأجاب سم عن الأول بان قوله  
اسما صادقا بما كانت اسميته بالغالبة وعن الثاني بأنه حذف القيد مما بعد الأول لدلالة القيد الأول عليه  
(قوله وفعل) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله نحو قود) بفتح تين وهو القصاص (قوله لانه صفة)  
عذ الجسب الأصل ثم غلبت عليه الاسمية كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما في شرح الكافية (قوله وقاع)

ما اقتضاء كلام التسهيل  
(وقل في غيرها) أي  
مجيء فعلان في غير ما ذكر  
قليل يحفظ ولا يقاس  
عليه في ذلك في الاسماء  
قنور وقنوان وصور  
وصيران والصور قطع  
بقعر الوحش وغزال  
وغزالان وخروف  
وخرفان وظليم وظلمان  
والظلم ذكر النعام وحائط  
وحيطان ونسوة ونسوان  
وعيد وعيدان وبركة  
وبركان والبركة بالضم  
اسم لبعض طير الماء  
وقضفة وقضفان  
والقضفة بالفتح الامة  
وفي الاوصاف شيخ  
وشبخان وشبحا وشبحان  
تنبيهه مقتضى  
كلامه هنا وفي شرح  
الكافية وعليه مسمى  
الشارح أن فعلا  
لا يطرد في فعل صحح  
العين تخرب وخربان  
وأخ وأخوان ومقتضى  
كلامه في التسهيل  
اطراده فيه والخرب ذكر  
الحباري (وقلا اسما  
وفعلا وفعل غير مع  
العين فعلا شمل) أي  
من أمثلة جمع الكثرة

فعلان بضم الفاء وهو مقس في اسم على فعل نحو بطن وبطنان وظهر وظهران أو فعيل نحو قضيب وقضبان  
ورغيف ورغفان أو فعل صحح العين نحو ذكران وجران وجران وجران بقله اسما نحو ضخم وجيل وبطل وقوله غير مع العين نحو  
قود فلا يجمع شيء منها على فعلان تنبيهات الأول كذا المصنف في شرح الكافية وتبعه الشارح في أمثلة فعل نحو جذع وجذعان  
وذكر في التسهيل أن فعلا يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لانه صفة الثاني اقتضى كلامه أن نحو ذئب وذئبان غير مقس وصرح في  
شرح الكافية بأنه قليل لكنه في التسهيل عدمه من المقس الثالث اقتضى كلامه أيضا أن فعلا مقس في نحو سيف وقوس وقاع

وتغويل لانه لم يشترط صحة الفين الا في الاخير وهو فعل بفتحين \* الراسع مما يحفظ فيه فعلان فاعل كحاجر وحزان وافعل فعلاء كاسر  
وسودان واعى وعيان وفعل كحوار وحوران وزقاق وزقان ذكرهما سيديوه وقصفاً له كة ضفة وقصفاً وفعل كعود وقعدان (واكر  
ونجبل فعلاء كذا لما ضاهاها قد جعلنا) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقبوس في فعليل وصف المند كرعائل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف  
ولامعتل اللام فشمع الذى بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل نحو كرم ونجبل وظريف وما كان بمعنى مفعول نحو سميع بمعنى مسمع و  
كان بمعنى مفاعل نحو خلط بمعنى مختلط فكما انجمع على فعلاء فيقال كرماء ونجلاء ٨٩ وظرفاء وسمعاء وخلطاء وخرج بالوصف

الاسم نحو قضيبة  
ونصب فلا يقال قضيبا  
ولانصاء وبالمذكور  
المؤنث نحو رميم وشريف  
فلا يقال عظام رعماء أو  
نساء شرفاء وأما خلفاء  
فجمع خليفة ونساء سفها  
فبطريقى الجمال على  
المذكور وبالعاقل غيه  
العاقل نحو مكان فسميح  
فلا يقال فى جبهه فصحاه  
وبكونه بمعنى فاعل نحو  
قتيل وخرج فلا يقال  
قتلاء ولا جرحاء وشندوفين  
ودفناء وسجين وسجناء  
وجليب وجلباء وسسته  
وستراء حكا من اللحياني  
وندرأسير وأسرأو يكون  
غير مضاعف نحو شدي  
وابيب فلا يقال شديدا  
واللبياء وبكونه غير  
معتل اللام نحو غنى وولى  
فلا يجمع على فعلاء ونذر  
نقى وتقواء وسخى  
وسخواء ومصرى وسرواء  
وتنبيهات \* الاول  
أشار بذكر المثالين الى  
استواء وصف المدح  
والذم مما استكمل  
الشروط فى الجمع على  
فعلاء \* الثاني قوله كذا

كان ينبغي اسقاطه لان وزنه فعل بفتحين كما مر قال شيخنا الآن يقال النظر هنا لالحال اه وفيه ما فيه (قوله  
وعويل) هو رفع الصوت بالباء كما فى المختار (قوله كحوار) بضم الحاء المهملة وتخفيف الواو قال الجوهري  
وهو ولد الباق ولا يزال حوارا حتى يفصل عن أمه فاذا فصل عنها فهو فصليل (قوله وزقاق) بزى وقافين وهو  
السكة (قوله كعود) هو بالفتح من الابل ما يقتنه هذه الراعى فى كل حاجة قاموس (قوله ولا كرم ونجبل  
فعلاء) يعنى أن فعلاء يطردهما جمع ثمانية شروط أن يكون على وزن فاعل أو فاعل بضم الفاء وأن  
يكون وصفاً لمذكور عاقل وأن يكون بمعنى اسم فاعل وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وأن يدل على  
سجية مدح أو ذم (قوله لما ضاهاها) أى فى اللفظ والمعنى أوفى المعنى فقط كما سيأتى (قوله نحو سميع بمعنى  
مسمع) والىب بمعنى مؤلم (قوله نحو خلط بمعنى مختلط) وجلبس بمعنى مجالس (قوله فبطريقى الجمال على  
المذكور) وقال الفارسي خلفاء جمع خليفة فجمعته خلائف ولم يسمعه سيديويه خليفة قال الفارسي  
ولو سمعه لم يقل ما قال ورد به بعضهم بأن سيديويه سمع خلفاء من يقول خليفة اه دما مبنى وانما ينض الرد  
اذا كان المسوع منهم يلتزمون خليفة ولا يقولون خليفة (قوله فلا يقال قتلاء) أى الاشدوا كما فى التصريح  
(قوله وسجين) بالجمع أى مسجون (قوله وندرأسير وامراء) صنيعة بفتح صى أنه غير شاذ وليس كذلك الآن  
يريد هنا بالاشاذ ما خالف القياس وقد استعمله وبالنادر ما خالف القياس وكثر استعماله فتأمل (قوله  
وهذا) أى الامر الثانى وهو المشابهة فى اللفظ دون المعنى أى شمول كلام الناظم له غير صحيح لما عرفت  
من عدم اطراد جمع فاعل بمعنى مفعول على فعلاء (قوله وخفاف) بضم الخاء المعجمة (قوله وعليه)  
أى على الامر الثالث وهو المشابهة فى المعنى فقط اسكن بقطع النظر عن تشبيهه وبيانه بقوله من كل وصف  
الحل لقل الشارح عنه فيما يأتى أنه اقتصر على فاعل الدال على المدح وحيث أن فى بين كلامه هنا وكلامه  
فيما يأتى هذا وتقديم الجار والمجرور يقتضى أن ابن الناظم حصر المراد بما ضاهاها بما يشابهها فى المعنى  
فقط وهذا يؤدى الى قصور كلام المصنف لعدم شموله على هذا الغير كرم ونجبل مما شابهها فى اللفظ والمعنى  
كظريف ولثيم فانظروا أن الحصر المستفاد من التقديم اضافى أى بالنسبة الى المشابهة فى اللفظ فقط فاعرف  
ذلك (قوله لكته) أى كلام الناظم بوجه أى بقطع النظر عن حمل اسم الناظم بل ومع النظر اليه لىكن يكون  
مراد الشارح كل وصف مشابهة فى المعنى فقط دل على سجية الخ (قوله يجمع على فعلاء) أى بقطع النظر عن  
كون الجمع قياسا أو شاذاً فلا يعنى هذا عن قوله وان ذلك مطرد فيه نعم صنيعة بفتح صى أو ضحية بطلان الاول  
عن بطلان الثانى والامر بالاعكس فافهم (قوله أما الاول) أى أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع  
على فعلاء فواضح البطلان اذ لم يقل أحديان كل وصف مدح أو ذم يجمع على فعلاء لا سيما ولا قياسا (قوله  
وأما الثانى) أى أن ذلك مطرد فيه (قوله أوفعال) أى بضم الفاء بديل قوله كما مثلت أى بصالح وشجاع  
وفاسق وخفاف وما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر فى فاعل وفعل بالضم هو ما رأيت فى التسهيل  
وشرحه لابن عقيل وشرحه لعلى باشا لکن فى النسخة التى شرح عليها الدمامينى زيادة فعال بفتح الفاء كما ضبطه  
الدمامينى ومثله ليجبان وعلى هذه النسخة اقتصر الاسقاطى وتبعه شهابنا والبعض فاعترضوا نقل الشارح  
(قوله وذكر فيه وفى شرح الكافية الخ) لعل الكلام على التوزيع أو المراد بالذكر ما يشمل غير الصريح فانه لم

١٢ - (صبان) - رابع \* لما ضاهاها أى شابهها ما يشمل ثلاثة أمور والمثابهة فى اللفظ والمعنى نحو ظريف  
وشريف وخبيث ولثيم والمثابهة فى اللفظ دون المعنى نحو قتييل وخرج وهذا غير صحيح لما عرفت والمثابهة فى المعنى دون اللفظ نحو صالح  
وشجاع وفاسق وخفاف بمعنى خفيف من كل وصف دل على سجية مدح أو ذم وهذا صحيح أيضا وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم لكنه  
يوهم أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء وان ذلك مطرد فيه وليس كذلك فيما أما الاول فواضح البطلان وأما الثانى  
فان المصنف ذكر فى التسهيل أنه لا يقاس منه الا ما كان على فاعل أو فعال كما مثلت وذكر فيه وفى شرح الكافية أن نحو حبان



والتي بلائها فعل نحو شمال وشمائل وفعل نحو غاب وغمات وفعل نحو وعجائز وفعل نحو وسيد علم امرأة يقال في جملة سمائه  
قال في شرح الكافية وأما فاعل جمع فاعل من هذا القليل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسمائه جمع  
سماه اسم امرأة في تنبيهات \* الأول في شرط هذه المثل المجردة من الماء ٩١ أن تكون مؤنثة فلو كانت مذكرة

تجمع على فاعل الأ  
نادرا كقولهم جزور  
وجزائر وسماء بمعنى  
المطر وسمائي ووضعيد  
ووصائد \* الثاني شرط  
ذوات الماء من هذه المثل  
سوى فاعلة الاسمية كما  
في المثل المذكورة كذا  
في التسهيل وأعله  
للاحتراز عن امرأة  
جبانة وفسروقة وناق  
جلالة بضم الجيم أي  
عظيمة بالجمع هذه  
الأوصاف على فاعل  
وشرط فاعلة أن لا تكون  
بمعنى مفعولة احترازا  
من نحو جريحة وقتيلة  
فلا يقال جرائع ولا قتائل  
وشذوهم ذبيحة وذبايح  
\* الثالث ظاهر كلامه  
هنا وفي الكافية أطراد  
فاعل في هذه الأوزان  
العشرة وذكر في  
التسهيل أن المجردات  
من النساء سوى فاعل  
يحفظ فيها فاعل وأن  
أحقهن به فاعل وأما  
فعل فلم يذكره في  
التسهيل لأنه لم يحفظ  
فيه فاعل كما تقدم وهذا  
يدل على أن فاعل غير  
مطر في الأوزان المجرد  
وتبعه في الارتشاف  
\* الرابع ذكر في

نحو شمال) بكسر الشين مقابل اليمين وبفتح هاء جمع تهب من ناحية القطب وكل يجمع على شمائل كما في  
الشرح والتصريح ويطاق الشمال بالكسر على الطبع أيضا وجمعه شمائل كما في القاموس (قوله من  
هذا القليل) أي قبل المؤنث بدون علامة ظاهرة (قوله فلم يأت اسم جنس) أي جمع اسم جنس (قوله لكنه  
بمقتضى القياس الخ) يؤخذ منه أنه لم يجمع جمعا لعلم مؤنث أيضا وكأنه لم يجوز بمقتضى القياس كونه جمعا  
لفعل اسم جنس مؤنث لعدم فعل اسم جنس مؤنث ودفع الاستدراك ما برهه وقوله فلم يأت اسم جنس من  
أنه أتى سماعا جمع علم مؤنث أو من أنه لا يجوز جمعه جمع علم مؤنث بمقتضى القياس فاندفع اعتراض شيخنا  
وتبعه البعض بأنه لا موقع للاستدراك لأن العلم لم يدخل في اسم الجنس (قوله كقولهم جزور وجزائر) قال  
في القاموس الجزور ابتعير أو خاص بالناق المجزورة اه وقال في المصباح الجزور من الابل خاصة يقع  
على الذكر والأنثى اه وحينئذ فقول الشارح كقولهم جزور رأى واقعا على الذكر لا مطلقا لأن جمع جزور  
واقعا على أنثى على جزائر قيامي فاندفع بذلك اعتراض البعض تمعا لشيخنا لأن في كلام الشارح مؤاخذه  
لأن الجزور يقع على الذكر والأنثى (قوله بمعنى المطر) أي ليكون مذكرا اسم (قوله ووضعيد) الوصيد  
يطاق على معان ذكرها في القاموس منها فناء البيت وعقبته وبيت كالخظيرة من الحجارة وكهف أصحاب  
الكهف والجبل والذي يمتن مرتين (قوله سوى فاعلة) أما فاعلة فجمع على فاعل وإن كانت صفة كطيفة  
وطائف (قوله الاسمية) لم يقيد في التوضيح بالاسمية في ذى النساء ولا في المجرد منها وصرح شارحه بالاطلاق  
(قوله وفسروقة) من الفرق بفتحين وهو الخوف (قوله بضم الجيم) أي وتخفيف اللام كما في القاموس  
(قوله وإن أحقهن) أي المجردات به أي فاعل فعول لكثرة فيه (قوله لأنه لم يحفظ) بالبناء للمعول والضمير  
في لأنه فاعل أول الفاعل والضمير فيه وفي لأنه للمصنف وقول البعض لأنه أي الناطم لم يحفظ فيه فاعل وإن  
كان غير محفوظه كما يؤخذ مما تقدم اه ممنوع كما يخفى على المتيقظ (قوله كما تقدم) أي عن شرح  
الكافية (قوله جرائع) بجمع مضمومة فراء فاف فهمزة مكسورة فضاء مجع وهو العظيم البطن دما ميني  
(قوله وقرباء) بقاء مفتوحة فراء مكسورة فتحمة فتالفة فاف مدودة التمر والبسر الجيدان كما في  
القاموس (قوله وبراء) بفتح الموحدة والراء مع المدالتفات في الحرب صحاح (قوله وجلولاء) بفتح الجيم  
وضم اللام مع المدقربة بناحية فارس صحاح (قوله وخرايبة) بفتح المهملة مفتوحة فزاي فاف فوحدة فحمة  
فهاء تأنث وهو الغليظ إلى القصردما ميني (قوله إن حذف ما زيد بعد لامها) أي لا محباري وخرايبة  
وهما الراء من حباري والموحدة من خرايبة (قوله ضرة) بفتح الضاد المعجمة وهي إحدى زوجتي الرجل  
أوزوجاته (قوله وطنية) بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبة حراء شديدة الحرارة دما ميني (قوله وانما  
قيد حباري وخرايبة الخ) ولعله لم يذكر هذا القيد في قريناء وبراء كاه وجلولاء مع أنها اذا جمعت على فاعل  
حذفت زيادتها الأخيرة لأنه ليس فيها إلا هذا الوجه بخلاف حباري وخرايبة فإن فيها وجهين بينهما الشارح  
أول أن ألف التأنث المدودة ككائه حذفها عند التكسير واضح لا يحتاج إلى بيان (قوله عند حذفها) أي  
الرائدين بعد اللامين وليس مراده حذف الراءين من كل منهما كما برهه قوله الآتي فقط فان حباري لم  
يحذف فيه إلا الراء الثاني وأما الأول أعني الألف فقد قلب همزة بعد ألف فاعل كما سيأتي في قوله

والمذزيد ثالثا في الواحد \* هـ زار يرى في مثل كالفلاذ  
ومثل حباري فساد كخرائب لأنه حذف في خرائب مع الراء الثاني وهو التهمة الهاء (قوله وإن حذف  
الأول) أي الراء الأول من كل منهما (قوله وبالفعل) بكسر اللام وقدمه لأنه أصل فعلى بفتحها (قوله  
التسهيل) أن فاعل أيضا نحو جرائع وقرباء وبراء كاه وجلولاء وحباري وخرايبة إن حذف ما زيد بعد لامها والكو ضرة وطنية وحورة وظاهرة  
الاطراد فيما وزن هذه الألفاظ وانما قيد حباري وخرايبة بحذف ثاني رائدتهما للاحتراز عن حذف أول الراءتين فتقول عند حذفهما  
حباري وخرائب وإن حذف الأول فقط قلت حباري وخرائب اه (وبالفعل والفعل) جمعا صحراء والمذراء والقيس اتبعا أي من أمثلة  
جميع الكثرة الفعل بالسكر والفعل بالفتح ولهما اشتراك وانفراد في اشتراك في أنواع \* الأول فعلا اسم نحو صحراء وصحار وصحاري



علقى وعلاق وعلاقى  
والثالث فعلى اسما  
نحو ذقري وذقار وذقاري  
والرابع فعلى وصفا  
لأننى أفعل نحو حبلى  
وحبال وحبالى والغامس  
فعلا وصفيا لأننى نحو  
عذراء وعذار وعذارى  
وهذه كلها مقبولة كما أشار  
إليه بقوله والقيس  
انتمعا لأفعلاء وصفيا  
لأننى نحو عذراء فان  
الفعالى والفعالى غير  
مقبولين فيه بل محفوظان  
كما نص عليه فى التسهيل  
بجمل ما اقتضاه كلامه  
هنا وفى شرح الكافية  
ويشتركان أيضا فى  
جمع مهري قالوا مهاري  
ومهاري ولا يقاس عليهما  
وينفرد الفعالي بالكسر  
فى نحو حذرية وسعلاة  
وعرقوة والمآقى وفيما  
حذف أول زائديه من  
نحو حببى وعفرفى  
وعدولى وقهوبة وبلهنية  
وقلنسوة وحبارى ونذر  
فى أهل وعشرين وليلة  
وكيكة وهى البيضة  
وينفرد فعلى بالفتح فى  
وصف على فعلى نحو  
سكران وغضبان وعلى  
فعلى نحو سكرى وغضبي  
ويحفظ فى نحو وحيط  
ويتم وأيم وطاهر وشاة  
ورئيس وهى التى أصيب  
رأسها وأعلم أن فعلى  
بضم الفاء فى جمع نحو  
سكران وسكرى راجع

على فعلى بفحوا فى غير بيتيم من نحو قديم وأسير مستغنى عنه  
على غير ذلك مستغنى عنه

علقى) بفتح العين والقاف اسم نبت وأنه للحاق بجعفر (قوله ذقري) بكسر الهمزة وسكون القاف  
الموضع الذى يعرف من قفا البعير خلف الأذن وأنه للحاق بذرهم (قوله لأننى أفعل) كان الأولى أن يقول  
لأننى غير أفعل لشمول عبارته فعلى المذكور كبهى انبت معروف كذا قيل وفيه أن نحو بهى خرج بقوله  
وصفا (قوله وصفيا لأننى) كان عليه أن يقول لأننى غير أفعل لخروج نحو حمرأه لا يقال فيه حمار ولا حمارى  
كما فى المرادى وقد يجاب بأنه حذف من الثانى دلالة الأول عليه (قوله فى جمع مهري) بفتح الميم وسكون الهاء  
قال المرادى أصل المهري بغير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسمًا للنخيل  
من الأبل (قوله ولا يقاس عليه ما) أى على مهاري ومهاري فلا يقال فى قري قار وقارى مثلا (قوله حذرية)  
بجاء مهلة مكسرة ورده فذال محجمة ساكنة فراء مكسورة فحتمية مخففة وهى القطعة الغليظة من الأرض  
والأكمة الغليظة قاموس (قوله وسعلاة) بكسر السين وسكون العين المهملتين قال فى القاموس السعلاة  
والسعلاء بكسرهما الغول أو ساحرة الجن اه وفسره شيخنا وغيره بانخبت الغيلان (قوله وعرقوة) بفتح العين  
المهملة وسكون الراء وضم القاف وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو تصرح (قوله والمآقى) بفتح الميم  
وسكون الهمزة وكسر القاف وهو طرف العين مما يلي الأنف ويقال له الموق والمآقى وأما طرفها مما يلي الصدغ  
فالمخاط قال فى المصباح قال ابن القطاع ما فى العين فعلى وقد غلط فيه جماعة من العلماء فقالوا هو فعلى وليس  
كذلك بل الباء فى آخره للحاق (قوله من نحو حببى الخ) سبع الشارح ابن الناطم فى انفراد فعلى بالكسر  
بحببى ولنسوة وتبع المرادى فى انفراد فعلى بالفتح فى نحو سكران وسكرى قال زكريا وجه الشارح بهى  
ابن الناطم حببى ولنسوة مما اختص به فعلى أى بالكسر مخالف لجعل ابن هشام لهما معا الشتركة فيه فعلى  
وفعالى ولم يختص فعلى أى بالفتح بشئ كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح وذكر المرادى أنه مختص بفعلان  
وفعلى كسكران وسكرى وفيه نظر اه ثم رأيت ما مر عن ابن الناطم لايه فى التسهيل (قوله حببى)  
بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظم البطن وزيد فيه النون والالف  
ليتحقق بسفر رجل فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل فى جمع حببى اه تصرح وفى زكريا  
أنه يقول بهمة بعد الطاء كما يقال بالف بعدها (قوله وعفرفى) بعين مهملة وفتح مفتوحة فى راء ساكنة  
فنون مفتوحة وهى الأسد وأول زائديه النون دما ميمى (قوله وعدولى) بعين ودال مهملتين مفتوحتين  
فواو ساكنة فلام مفتوحة وهى قرية بالبحرين وأول زائديه الواو دما ميمى (قوله وقهوبة) بفتح القاف وهى  
مفتوحة فى فواو ساكنة فوحدة وهى صغير وأول زائديه الواو دما ميمى (قوله وبلهنية) بوحدة  
مضمومة فلام مفتوحة فهاء ساكنة فنون مكسورة فحتمية وهى السعة يقال فلان فى بلهنية من العيش  
أى فى سعة وأول زائديه النون (قوله وقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة ما يلبس  
على الرأس وزيد فيه النون والواو ليحقق بفتح فوحدة وأول زائديه النون تصرح (قوله وكيككة) بكافين  
بينهما تخنية (قوله فى نحو حيط) بجاء مهملة مفتوحة فوحدة مكسورة فطاء مهملة وهو البعير المنتفخ البطن  
لوجع دما ميمى (قوله وأيم) بفتح الهمزة وتشديد التمنية وهو من لازوجه ولا زوج لها دما ميمى (قوله  
وطاهر) بطاء مهملة (قوله وشاة ورئيس) كذا فى غالب نسخ الشارح وفى بعض النسخ وشاة وتيس وكذا وقع  
فى النسخة الواو دما ميمى من التسهيل فقال يقال فى جمع شاة شواهى وفى جمع تيس وهو الذكر من الظبي  
والعز أو ذاته فى التسهيل وشرحه لأن عقيل وشاة رئيس قالوا شياء رأسى والشاة الرئيس التى أصيب رأسها اه  
ولا يعد أن الصواب هذا وما عداه تحريف ويؤيد ذلك أن صاحب القاموس لم يذكر شواهى وتيامى فى جمع  
شاة وتيس وذكر ما نصه وشاة رئيس أصيب رأسها من غم رأسى اه (قوله وفى غير بيتيم) أى وان فعلى  
بضم الفاء فى غير بيتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به عن فعلى بفحوا فى قديم وأسير فعلى بضم الفاء  
مستغنى به عن فعلى بفتح الفاء وانما استثنى بيتيم لأنهم لم يجمعوه على فعلى بضم الفاء (قوله وفى غير ذلك  
مستغنى عنه) أى وان فعلى بضم الفاء فى غير نحو سكران وسكرى ونحو قديم وأسير مستغنى عنه فعلى بفتح

**تنبهات \* الأول \*** انما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعال من نحو حذرت وما به لان الله مستفاد من قوله وهو انما يشبه انطفا وساني  
 بيانه ولكنه اخل بضم الفاء فلم يذكره \* الثاني قالوا في جمع صحراء وعذراء ايضا صحاري وعذارى بان تشديد وساني \* الثالث  
 فعال بالتشديد هو الاصل في جمع صحراء ونحوها وان كان محفوظا لايقاس عليه لان وزن صحراء فعلا لجمع على فعال بل بقلب الالف  
 التي بين اللامين ياء لانكسار ما قبلها وبقلب الالف التانيث وهي الثانية في نحو صحراء ياء وتدغم الاولى فيها ثم انهم آثروا التخفيف فحذفوا  
 احدى اليامين فن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر وهذا هو الغالب ومن حذف الاولى ٩٣ قال الصحاري بالفتح وانما فتح الراء

وقلب الياء الفاء لتسلم من  
 الحذف عند التنوين  
 (واجعل فعالي لغريدي  
 نسب \* جدد كالكرمي  
 تتبع العرب) أي من  
 أمثلة جمع الكثرة فعالي  
 وهول ثلاثي ساكن العين  
 مزيد آخره ياء مشددة  
 اغبر تجد يد نسب نحو  
 كرمي وكرامي وكركي  
 وكركي واحترز بقوله  
 اغبر ذي نسب جدد من  
 نحو تركي فلا يقال فيه  
 تراكي وأما أناسي فجمع  
 انسان لأناسي وأصله  
 أناسين فابدلوا النون ياء  
 كما قالوا ظربان وظرابي  
 وعلامة النسب المتحد  
 حواز سقوط الياء وبقاء  
 الدلالة على معنى مشعور  
 به قبل سقوطها  
**تنبهات \* الأول \***  
 قد تكون الياء في الاصل  
 للنسب الحقيقي ثم يكثر  
 استعمال ما هي فيه حتى  
 يصير النسب منسيا أو  
 كأنسي فيعامل الاسم  
 معاملة ما ليس منسوبا  
 كفولهم في مهري مهاري  
 وأصله البعير المنسوب

الفاء نحو جباطي وبنامي وأيامي (قوله لم يذكر هنا ما ينفرد به فعال) أي بكسر اللام ولم يذكر أيضا ما ينفرد  
 به فعال في بقعها (قوله لان وزن صحراء الخ) تعليل لقوله هو الاصل (قوله فعلا ل) هذا مردود وكذا قوله على  
 فعال بل لان همزة التانيث لا تقابل باللام لانها لازمة ولانه لا يوافق قوله بعدو بقلب الالف التانيث الخ ولو قال  
 لان وزن صحراء فعلا فجمع على فعالي بتشديد الياء بقلب الالف الاولى ياء الخ لاصاب (قوله ومن حذف  
 الاولى الخ) كان تخصيص الفتح بحذف الاولى لان الثانية بحركة فاذا فتح ما قبلها قلبت الفام غير تصرف  
 فيها بتعقيبها عن حالها سم (قوله لغريدي نسب جدد) بان لا يكون فيه نسب أصلا كما علموا قوبا وحولابا  
 وكرمي أوفيه نسب غير مجددي غير المحفوظ الآن لكونه صار منسيا وكأنسي فالتحق بما لا نسب فيه  
 بالكلية كهرى كما سبذ كره الشارح وبتقرير كلامه على هذا الوجه يندفع اعتراض ابن هشام باز مقتضى  
 كلامه أن نحو كرمي فيه نسب غير مجددي مع أنه لا نسب فيه أصلا ولا يحتاج الى تكلف شيخنا والبعض الجواب  
 بان قوله جدد صفة كاشفة (قوله وأما أناسي الخ) قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى أن الياء في أناسي ليست  
 بدلا وأن أناسي جمع انسي وأناسين جمع انسان لذهب الى قول حسن واستراح من دعوى البطل  
 اذا العرب تقول انسي في معنى انسان كما قالوا بحتي وقرى وبخاتي وقاري وكانه يشير الى تناسي النسب  
 في ذلك كما يعلم من قوله في معنى انسان فتأمل سندوبي (قوله لجمع انسان لأناسي) وحينئذ فلا يكون  
 مما نحن فيه لان وزنه حينئذ فعالين بناء على أنه من الانس لا فعلا قال الشيخ خالد ولو كان أناسي جمع  
 انسي لقل في جمع حتى جناني وفي جمع تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد بنه وهذا لا يقول  
 به أحد (قوله فابدلوا النون ياء) ثم ادغموا الياء المبدلة من الف انسان فيها ومن العرب من يقول أناسين  
 وظرابين على الاصل من غير ابدال (قوله ظربان) بالطاء المعجمة على وزن قطران دو بيه معتبة لرجح قيل  
 تشبه الهر وقيل تشبه القرد وقيل تشبه الكلب قاله ابن عقيل في شرح التسهيل قال الجوهري تزعم  
 الاعراب أنها نفس وفي ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحتها حتى يلبى الثوب (قوله على معنى مشعور  
 به) وهو المنسوب اليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور (قوله منسيا) أي اذا لم يلاحظ النسب أصلا  
 أو كأنسي أي اذا لوحظ في بعض الاحيان (قوله وحولابا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مع القصر قال  
 الدماميني اسم موضع وقال في القاموس قريه من عمل النهران (قوله وأنه يحفظ) وان كان هو الاصل  
 فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقا والمرادى (قوله وانسان وظربان) أي على القول بان  
 أناسي وظرابي ليس أصلهما أناسين وظرابين (قوله والمزيد فيه) أي والثلاثي المزيد فيه وقوله غير المحقق بكسر  
 الحاء أي غير الحرف المحقق نائب فاعل المزيد وأخرج به المزيد فيه حرف ملحق كصيرف وصيارف بوزن فاعل  
 وقوله والشبيه به معطوف على الملحق وأخرج به المزيد فيه حرف شبيه بالحرف الملحق كاصبع وأصابع بوزن  
 أفاعل ويظهر لي أن التقييد بغيرها لكونه الغالب في مفردات الجوع السابقة والافتها ما يادته لا لالحق  
 كجوهرو علق فافهم (قوله منها) أي من أمثلة تكثير الثلاثي المجرد الخ (قوله جمع ظئر) بظاء معجمة مكسورة  
 وهزنا كنة الناقة تعطف على ولد غيرها ومنه قيل للمرأة الحاضنة ولد غيرها ظئر ولا رجل الحاضر ولد غيره

الى مـهـره قيلة بالين ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل \* الثاني ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أيضا نحو علماء وقوباء  
 وحولابا وأنه يحفظ في نحو صحراء وعذراء وانسان وظربان \* الثالث هذا آخر ما ذكره في النظم من أمثلة تسكير الثلاثي المجرد والمزيد  
 فيه غير المحقق والشبيه به جملة الانية الموضوعة لكثرة منها أحد وعشرون ياء وزاد في الكافية أربعة أبنية فعالي وفعل وفعل وفعل  
 أما فعال في نحو سكارى وهو لو وصف على فعال لان وفعل وقد تقدم ذكره وأنه يرجح على فعال بالفتح في هذين الوصفين وأما فاعل وفعل بضم  
 الفاء نحو عبيد جمع عبد وظوار جمع ظئر ففيها ما خلا ف ذكر بعضهم أنهم اسما جمع على الصحيح وقال في التسهيل الأصح أنهم ماضيا  
 تسكير لا اسما جمع

فان ذكر قيل فيهما واسم جمع لاجمع كما سبقت في بيانها واما ما في قوله لم يجمع جمالا في محلي جمع محلي ونظري جمع نظري وان مذهب ابن السراج انه اسم جمع لاجمع وقال لاصح في المحلى انه في المحل وذهب الاخفش الى ان نحو ركب وصحب جمع تكسير ومذهب سيديويه انه اسم جمع وهو الصحيح لانه يصغر على اقله ٩٤ وذهب الفراء الى ان كل ماله واحد وفاق في أصل اللفظ نحو ثمر وثمر جمع تكسير

نظر والجمع انما ٣ رمثل جعل واحدا لوربما جاءت المرأة على ظنار بكسر الظاء وضمة هاء كذا في المصباح (قوله فارذ كرفعيل) أي ككاتب وحجج ويؤخذ منه تقييد قوله في التسهيل بجمعة فاعيل بتأنيده والحاصل أن المصنف مشى في التسهيل على التفسيرين المقابل للقول بان فعيل لا اسم جمع مطاوعا قال المرادي وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه جمع تكسير مطاوعا (قوله كما سبقت في بيانها) أي في الخاتمة (قوله جمع محلي) بفتح الحاء المهملة والجمع طائر معروف (قوله وبفعل وشبهه الخ) أي على التفسير الذي سبقت ذكره الشارح وليس المراد نحو يجمع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعال وعلى شبهه (قوله ما فوق الثلاثة ارتقى) شبه الربياعي كجهر وصيرف وأصبح والجناس كسفر جعل وخورنق ومنطلق والسداسي كقهرى ومستخرج والسباعي كاستخراج (قوله كل ما زادت أصوله على ثلاثة) شبه الربياعي المجرد كجهر والمزيد كمدحرج ومندحرج والجناسي المجرد كسفر جعل والمزيد كقهرى فهذه أنواع أربعة بطردها على فعال فالربياعي المجرد لا يحدف منه شيء كجهر ووجه آخر والجناسي المجرد يحدف خامسه كسفر جعل وسفارج نعم ان كان رابه شبه الحروف التي تزداد كفت بالخمار في حذف الرابع والخامس كقرد في قورزاد وفرازق واما الربياعي والجناسي المزيدي فمما يجب حذف زائد هاء حرف واحد أو أكثر مع حذف خامس الثاني فتقول في جمع مدحرج ومندحرج وقهرى مدحرج وقهرى اذا كان زائدا الربياعي المزيدي فله لبناقيل الآخر رابعة فثبت فتقول في جمع عصفور وقرطاس وقنديل عصافير وقرطاس بقالب الواو والاف باء وقنديل كما سبقت في ذلك كاه (قوله من غير ماضى) يجمع اقوله وشبهه كما أشار اليه الشارح (قوله مما استقر تكسيره على غير هذا البناء) أي فعال وشبهه وحجج بموله مما استقر الخ نحو سحابة مما يجمع على فعال ونحو جوهر مما يجمع على فواعل فانهم ما وان كانا ماضى لكنهما استقر تكسيرا على هذا البناء لان فاعل وفواعل من شبه فعال فهو تقييد لمفهوم قول الناظم من غير ماضى أشار الى بعض ذلك ذكر يا (قوله اما الربياعي) أي ما حروفه أربعة لاما أصوله أربعة بتدليل قوله بعد وان كان أي الى ما يزيده أي بسببها وبديل قوله جمع على شبه فعال فان الذي يجمع على شبهه انما هو الثلاثي المزيدي (قوله نحو جعفر) هو النهر الصغير (قوله وزبرج) بزى مكسورة فوحدته ساكنة فراء مكسورة فجمع وهو زهر والسحاب الرقيق الذي فيه حجرة (قوله وورث) بوحدة مضومة فراء ساكنة فثلاثة مضومة فثلاثون قال في القاموس الكف مع الاصابع ومخالب الاسد وهو السبع كالاصبع للانسان وقبيلة اه وما مر من أنه بمثلثة قبل آخره هو ما صرح به ذكر يا وبها رسم في نسخ الصحاح والقاموس وقال في التصريح بمثلثة فوقية قبل آخره وهو غير موقوف به (قوله وسبطر) بسبعة مهملات مكسورة فوحدة مفتوحة فطاء مهملات ساكنة فراء الماضى اللسان كافي القاموس (قوله وبجذب) يجذب وحاء ودال مهملتين وموحدة كجهر والقاصير كما في القاموس ويجذب مضومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضومة ضرب من الجراد أخضر طويل الجناحين والجل الضخم كافي الصحاح وغيره ويجذب مضومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضومة أو مفتوحة الاسد كافي القاموس (قوله نحو جوهر الخ) مقتضى كون الزيادة في هذه الامثلة للالحاق ان يكون وزنها فعال فتجمع على فعال كجهر ووجه آخر فكيف جعل جمعها شبه فعال الان يكون المراد منه فعال مع قطع النظر عن الالحاق اه سم أي لم ينظر الى كون الزيادة للالحاق وانما نظر الى مجرد الزيادة (قوله وصيرف) هو المختار في الامور قاموس (قوله وعاني وعلاق) في ذكر هذا نظر وان اقروا لانه من جملة ماضى واستقر تكسيره على غير هذا البناء ذكر الشارح له سابقا فيما يجمع على الفعال بكسر اللام والفعال بفتحها (قوله نحو اصبع الخ) وزن اصابع افعال ومما جدم فعال وسلام فعال (قوله فيما تقدم استثنائه) وهو باب كبرى وما عطف عليه (قوله ومن جناسي) اعلم ان الربياعي المجرد لما لم يجمع في جمعه على

وليس بصحيح (وبقوله مال وشبهه انطفا \* في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى) أي من أمثله جمع الأكثر فعال وشبهه والمراد بشبهه ما عاثره في العدة والهيئة وان خالفه في الوزن نحو ومفاعيل وفياعل اما فعال فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة واما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثي مزيد الا ما أخرجه بقوله (من غير ماضى) أي وهو باب كبرى وسكرى وأجر وجراء ورام وكامل ونحوها مما استقر تكسيره على غير هذا البناء وقيل قوله ما فوق الثلاثة الربياعي وما زاد عليه اما الربياعي فان كان مجردا جمع على فعال نحو جعفر وجعافر وزبرج وزبارج وورث ووراث وسبطر وسباطر وبجذب وبجذاب وان كان بزيادة جمع على شبه فعال سواء كانت زيادته للالحاق نحو جوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعاني وعلاق أم تكسيره نحو اصبع واصابع ومجدب ومجادب وسلم وسلام ما لم يكن مما تقدم استثنائه واما

الجناسي فهو أيضا ما مجردا فاما كان مجردا فقد أشار اليه بقوله (ومن جناسي \* مجردا الخراف بالقياس) فعال الآخر مفصول مقدم لانف ومن جناسي متعلق بانف وكذلك بالقياس أي انف الآخر أي احذفه من الجناسي المجرد عنه مدحرجه وقباسا ليتوصل بذلك الى بناء فعال فتقول في سفر جعل سفارج

وفي خورنق خوارن ثم ان كان رابع الجناسي شبيها بالرائد لفظا او مخراجا حذفه وابتداء الخامس والى ذلك الاشارة بقوله (والرابع الشبيه بالزبد قد يحذف دون ما به تم العد) أى دون الخامس مثال ٩٥ مارابعه شبيه بالرائد لفظ خورنق فان

الذون من حروف الزيادة  
ومثال مارابعه شبيه  
بالرائد مخراجا فرزق فان  
الدال من مخرج التاء  
وهي من حروف الزيادة  
فلك أن تقول فيها  
خوارق وفرزق لكن  
خوارن وفرزاد أجد  
وهذا مذهب سيبويه  
وقال المبرد لا يحذف  
في مثل هذا الانطامس  
وخوارق وفرزق غلط  
وأجاز الكوفيون  
والأخفش حذف  
الثالث كأنهم رأوه أسهل  
لأن ألف الجمع تحمل محلة  
فقولون خوارن وفرزق  
وأما الجناسي بزيادة فانه  
يحذف زائده آخره  
أو غير آخره نحو سبطرى  
وسبطر وفدوكس  
وفداكس ومخرج  
ودحارج كما أشار إليه  
بقوله (وزائد العادى  
الرباعى أحذفه) أى  
أحذف زائده مجاوز  
الرباعى (ما علم بك لنا  
أثره اللذخما) اللذخما  
فى الذى وهو مبتدأ  
وصلته ختما وأثره ظرف  
هو الخبر أى انما يحذف  
زائد الجناسي اذا لم يكن  
حرف لين قبل الآخر كما  
رايت فان كان كذلك  
لم يحذف بل يجمع على  
فما ليس ونحوه ونحو  
عصفور وعصافير

فهال الى حذف لم يخصه المصنف ببيان ولما احتاج الجناسي المجرد الى حذف ذكره فى قوله ومن خماسي الى  
آخر البتين ولما احتاج المزيد من الرباعى والجناسي الى ذلك أشار إليه بقوله وزائد العادى الرباعى الخ  
وذ كر الحذف فى الثلاثى المزيد فى قوله والسين والتالخ ثم ذكر بعد ذلك الاولى بالحذف من الزوائد  
أفاده سم (قوله وفى فرزق) اسم جنس جمعى لفرزقة وهي القطعة من العجين وقولهم جمع فرزقة  
فيه مسامحة أو مرادهم الجمع المفعول (قوله وفى خورنق خوارن) كذا فى النسخ وأصوابه حذف رنق بالدال  
المهملة مكان الواو كما فى ابن الناطم وشرح التوضيح لأن واو خورنق مزيدة للحاق بكافه والكلام فى جناسي  
الاصول والحذف رنق بالدال المهملة لانه كبرت كفى ذكر يانقلا عن الجوهرى (قوله قد يحذف) أشار بقا الى  
أن حذف الخامس أجد مكانه عليه الشارح (قوله فان الذون) أى من حيث هى لافى المثال بدليل قوله قبل  
شبيه بالرائد (قوله وقال المبرد الخ) ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فان أشبهه نعتين حذفه  
قولا واحدا نحو قد عمل فتقول فى جمعه قد اعم اه تصرخ والقذع بضم القاف وفتح الذال المجهمة وسكون  
العين المهملة وكسر الميم الجمل الضخم كفى القاموس (قوله لأن ألف الجمع تحمل محله) أى فيكون كالحذف  
لعموض (قوله وأما الجناسي بزيادة) لم يرد به الجناسي الاصول بل أعم منه ومن الرباعى المزيد فيه بدليل أمثاله  
فان مخرج رباعى مزيد ولذا مثل به فى التوضيح للرباعى المزيد بدليل أنه جعل ذلك هو المشار إليه بقوله  
وزائد العادى الرباعى وقال فى شرحه وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قد تثرى مما أصوله خمسة وحينئذ  
فقوله بزيادة أى معها أعم من أن تكون الزيادة بواسطة اصر خمسة أو كان خمسة بدونها سم (قوله سبطرى)  
مشبه فيها بتختر واسبطراض طبع وامتدوا لابل أسرع والبلاناسة قامت قاموس (قوله وفدوكس) بفتح  
الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره من مهملة قال فى القاموس هو الاسد والرجل الشديد  
وقال ذكر باهوال عدد الكثير واسم من اسماء الاسد اه وسبق قلم شيخنا فكتب العدد مكان الاسد وتبعه  
البعض والذى فى ز كر باللفظ الاسد كما ذكرنا (قوله العادى الرباعى) أى سواء كانت مجاوزة للرباعى بزيادة  
فقط كما مثله الشارح الثلاثة المتقدمة قريبا أو بزيادة وأصل كعبه تثرى فالمراد بالرباعى هنا ما زادت أصوله  
على ثلاثة بان كانت أربعة أو خمسة والرباعى مفعول العادى أو مضاف إليه (قوله ما لم يك) أى الزائد لينا  
بفتح اللام مخفف لين بتشديد الياء وكسر اللام مع مخالفة الراءية وباحتاج تهيجه الى تكاف تقديره مضاف أى  
ذالين وشرط عدم حذفه أن يكون رابعا كفى التسهيل فلو كان غير رابع كقد وكس وخيسفوج حذف  
وشرط فى العمدة وشرحه أن لا يكون مدغما فيه ادغاما أصليا فان كان كذلك حذف فيقال فى مصوره صاور  
لامصا ويرأغل هذا الشرط فى سائر كتبه ولم ينبه عليه أوجب ان فى شرح التسهيل ولا غيره نقله ثم عن  
السيوطى وأقره ثم قال وقوله ادغاما أصليا أخرج العارض كجبريل تصغير جبرول اه ونقل هذا كله شيخنا  
والبعض وأقره وأنت خبير بان قول المصنف لينا يخرج المدغم فيه لانه ليس لينا لحر كى كما يصرح به أخرج  
الشارح به نحو كنهور وهبيج وحينئذ فلا حاجة الى هذا الشرط ومقتضى ما ذكرناه الحذف فى جمع جبريل  
أيضا وان اقتضى ما ذكره سم الاثبات فاعرف ذلك والخيسفوج ببناء مجمعة مفتوحة ثم فاهه مضمومة ثم  
جيم حب الفطن والخشب البالى والجبرول بيمين وراء ثم لام كعبه فى الارض ذات الحجارة قاله فى القاموس (قوله  
هو الخبر) أى جملة المبتدأ والخبر نعم لينا ومفعول ختم محذوف أى ختم الكلمة (قوله زائد الجناسي) أى  
أى الذى هو رباعى الاصول (قوله بل يجمع على فعاليل) أى بقلب كل من الواو والالف باء لانه كسار ما قبله  
كفى التوضيح (قوله الزائد وخامس الاصول) علم حذف الزائد من هنا وخامس الاصول من قوله السابق  
ومن جناسي الخ وانظر هل يأتى هنا التعبير بين الخامس والرابع بشرطه ولا يعتمد الاثبات فليراجع قاله سم  
وأقره شيخنا والبعض وفيه أن الجناسي فى قول المصنف ومن جناسي فيده بقوله جرد ونحوه تثرى غير مجرد  
الآن اراد العلم بطريق المقايسة (قوله غرنيق) بضم الغين المجهمة وسكون الراء وفتح الذون طير من طيور

وقرطاس وقرطيس وقذبل وقذابل وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قد تثرى مما أصوله خمسة فهذا ونحوه اذا جمع حذف  
منه حرفان الزائد وخامس الاصول فتقول فيه قباعث وشمل قوله لينا ما قبله حركة بجانسة كما مثل وما قبله حركة غير بجانسة نحو غرنيق

الماء طوبى العنق ويقال له غرق كصفور وغرق كقردوس كما في القاموس (قوله وفردوس) هو  
 يستأن يحجم ما في المساتير قاموس (قوله نحو كنور) كسفر جل المترا كم من السحاب والضخم من الرحال  
 قاله في القاموس (قوله ورويه بخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية المفتوحة بعدها هاء مخمصة الغلام  
 المتاع (قوله وخرج ايضا نحو مختار ومنقاد) نظريه سم بأنه يقتضى أن نحو مختار ومنقاد داخل في قوله  
 العادى الرباعى وليس كذلك لانه من الثلاثى المزداد المشار اليه بقول المصنف الآتى والسين والتاء الخ لا من  
 العادى الرباعى الذى الكلام فيه وهو ما زاد على أربعة أحرف وكان رباعى الاصول أو خماسيه فكان الاولى  
 بل الصواب اسقاط ذلك كما فعل المرادى (قوله لماسبق) قال سم انظر فى أى موضع سبق اه قال شيخنا  
 واقره البعض فكان ينبغي للشارح أن يقول لماسبق أى من أن نحو مختار ومنقاد من الثلاثى المزداد  
 المشار اليه بقوله الآتى والسين والتاء الخ اه وأنت خبير بأنه لا يصح أيضا أن يقول لماسبق أى لان المبين بقول  
 المصنف والسين والتاء الخ انما هو حذف الزائد فى الثلاثى المزداد وكلام الشارح الآن فى حذف ألف مختار  
 ومنقاد وهى غير زائدة كما قال فكيف يعلمه بما سأتى من حذف الزائد فتدبر (قوله والسين والتاء الخ) تقدم عن  
 سم أن هذا البيت بيان لما يحذف من مزيد الثلاثى لان مستدعيه كذلك لان أصوله ثلاثة الدال والعين والياء  
 وحذف فى قول الشارح معنى نظرا لان ما ذكره الشارح قاعدة تشمل بعض ما تقدم كالرباعى والخماسى  
 المزددين وهذا البيت لا يدل على هذه القاعدة بل على بعض افرادها فكان الاولى اسقاط معنى ولهذا قال  
 المرادى اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزائد ما يحذف وقد يجاب بان تعليل المصنف بقيد هذه القاعدة  
 (قوله اذ يبنى الجمع الخ) حذف من التعليل شيئا يعلم من قوله والميم أولى من سواه بالبقاء والاصل اذ يبنى الجمع  
 بقاءهم اعم من بقاء أحد هما مع حذف الآخر والميم خلاف الاولى فاندفع ما ورد على التعليل من أن  
 دفع الاخلال يحصل بحذف الميم مع بقاء أحدهما بان يقال سداع أو تداع (قوله ما يحذف بقاءه الخ) بان يخرج  
 عن فعال وفعال وما يشبههما فى العدة والهيئة (قوله عثالى الجمع) كأنه أراد مثالى الجمع وما شابههما فى العدة  
 والهيئة وان خالفهما فى الوزن بدليل الامثلة التى ذكرها فان نحو مداع ليس على فعال ولا على الميم  
 (قوله أبى ماله مزيه) وتحصل المزيه بواحد من سبعة أمور التقدم والحركة والدلالة على معنى وماثلة الاصول  
 وهو كونه لا لحاق والخروج عن حروف سالتونيهما وأن لا يودى الى مثال غير موجود وأن لا يودى حذفه  
 الى حذف الآخر الذى ساواه فى جواز الحذف وردها فى التسهيل الى ثلاثة أمور المزيه من جهة المعنى والمزيه  
 من جهة اللفظ وان لا يغنى حذفه عن حذف غيره والشارح مشى على ما فى التسهيل (قوله فى مستدع) أى  
 فى جميع مستدع (قوله لمنى مختص بالاسماء) لانه اتدل على اسم فاعل سم أى أو اسم مفعول (قوله فى  
 استخراج) أى فى جميع استخراج علما لان المصدر لا يجمع (قوله على سينه) متعلق بتأثر (قوله مرمرى) من  
 أو صاف الداهية يقال داهية مرمرى أى شديدة والمرمرى بالاسم أيضا قاله الجوهرى ووزنه ففعفعل  
 بتكرار الفاء والعين فهو ثلاثى الاصول مزى بفيه كما ذكره الشارح (قوله مرمرى) فيه بقاء الياء مع أنها  
 خامسة فيؤخذ من ذلك أن ما قدمناه من اشتراط كون اللين الذى يبقى رابعة انما هو فى غير ما تكررت فاءه  
 وعينه وبه صرح الفارضى فقال واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقسطوس وعصرفوط فيحذف  
 مع الأخير نحو قراط وعصاف وهذا العمل لا يكون فيما كررت فاءه وعينه كمرمرى وهى الداهية  
 فالميم والراء الثانيتان زائدتان فيقال مرمرى بقاء الياء وان كانت غير رابعة فى مرمرى ولا يجوز أن  
 يجرى مجرى قسطوس وعصرفوط بان يقال مرمرى وان تقول الياء رابعة بعد حذف ما يحذف وهو  
 الميم الثانية قياسا على ما أتى للشارح فى حيزون فاعرفه وقوله كقسطوس الذى فى القاموس قسطوس  
 قال بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العاقرب والناقاة السريسة أو الشديدة اه وبه يعلم  
 ما فى كلام البعض وقوله وعصرفوط بهين مهملة مفتوحة وضاد معجمة ساكنة وفاء معجمة ثم طاء مهملة  
 دوية بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجوارى كما فى القاموس (قوله لان ذلك لا يجهل الخ) لانه اذا كان بين

بأهل يحذف فتقول فيه ما غرائب وفراذيس ٩٦  
 كاهرويهما الخ لان حرف  
 الهمزة حيث لا يس حرف  
 لين وخرج ايضا نحو  
 مختار ومنقاد فانه لا يقال  
 فيه ما مختار ومنقاد  
 بقلب الالف ياء لانها  
 ليست زائدة بل منقولة  
 عن أصل فيقال مختار  
 ومنقاد لماسبق (والسين  
 والتامن كاستدع ازل  
 \* اذ يبنى الجمع بقاءها  
 محل) يعنى أنه اذا كان  
 فى الاسم من الزوائد  
 ما يحذف بقاءه يمشى الى  
 الجمع وهما فعال وفعال  
 فصل الياء بحذفه فان  
 تأتى أحد المثلين بحذف  
 بعض وابقاء بعض أبى  
 ماله مزيه فى المعنى أو  
 اللفظ فتقول فى مستدع  
 مداع يحذف السين  
 والتاء مع لان بقاءهما  
 يحل بنية الجمع وأبقت  
 الميم لانها مزيه فى المعنى  
 عليها المكون زيادتها  
 لمعنى مختص بالاسماء  
 بخلافهما فانهم ايزادان  
 فى الاسماء والافعال  
 وكذلك تقول فى  
 استخراج تخارج  
 فتؤثر تاء استخراج  
 بالبقاء على سينه لان  
 التاء لها مزيه فى اللفظ  
 على السين لان بقاءها  
 لا يخرج الى عدم النظر  
 لان تفاعل موجود فى  
 الكلام كتمثيل بخلاف



في الأصل ولو حذف الراء أو بقيت الميم فقلت مراميس لا وهم كون الائم ربا عيا في الأصل وأنه فعائل لا فعائل (والميم أولى من سواء بالبقاء) لما له من المزية على غيره من أحرف الزيادة وهذا الخلاف فيه إذا كان ثاني الزائدين غير المحق ككون منطقي فتقول في جمعه مطاقي بحذف النون وابقاء الميم أما إذا كان ثاني الزائدين ملحقا كسين معنفس فكذلك عند سيمويه فيقال معنفس وخالف المبرد حذف الميم وأبقى المحق وهو السين لأنه يضاهي الأصل فيقال قعاس ورشح مذهب سيمويه بأن الميم مصدره ٩٧ وهي بمعنى يخض الاسم فكانت أولى بالبقاء

تنبية لا معنى  
بالاولوية هنا رجحان  
أحد الأمرين مع  
جوازهما لأن ابقاء الميم  
فيما ذكر متعين لكونه  
أولى فلا يعدل عنه  
(والهمز والياء مثله)  
أي مثل الميم في كونها  
أولى بالبقاء (ان سبقا)  
أي تصدرا كما في التندد  
وبلندد فتقول في جمعهما  
الأدو بلاد بحذف  
النون وابقاء الهمزة  
والياء لتصدرهما ولأنهما  
في موضع يقعان فيه  
دالين على معنى بخلاف  
النون فانها في موضع  
لاتدل فيه على معنى أصلا  
تنبية ابقاء الميم  
والياء والهمز في المثال  
المذكورة من المزية  
المعنوية (والياء لا الواو)  
أحذف ان جمعتا  
\* كحزبون وعيطموس  
(فهو حكم حتما) فتقول  
خرايين وعطاميس بحذف  
الياء وابقاء الواو فتقلب  
ياء لا تكسر ما قبلها  
وانما أثرت الواو بالبقاء  
في ذلك لأن الياء إذا  
حذفت أغنى حذفها عن  
حذف الواو لبقاءها  
رابعة قبل الآخر فيقل

المكرر من فاصل احتملت أصالتها كمراميس بخلاف ما إذا لم يكن فاصل كمراريس فانه يحكم بزيادة أحدهما (قوله فتقول في جمعه مطاقي) هل يقال في مصطفي ومحتفظ مصافي ومحاظف سم (قوله أما إذا كان ثاني الزائدين) أراد بهما الحرف الملحق وما عداهما من أحرف الزيادة والافالسين في معنفس ليس ثاني زائدين بل ثالث زائد وهما الميم والنون وأحد السينين (قوله ملحقا) يؤخذ من تمثله ومن عبارة الفارسي تقييد المحق بكونه ضعف أصلي وعبارته والمبرد يقول في جمع معنفس قعاس في راعي الأصل وهو قعس فيحذف الميم والنون ويبقى أحد المتلين لأنه وإن كان زائدا هو ضعف حرف أصلي والزائد إذا كان ضعف حرف أصلي يحكم له بما للأصلي كما سيأتي في التصريف فكان أصل معنفس عند قعس كحفر اه (قوله معنفس) أي متأخر إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحذب جوهرى (قوله فيقال قعاس) كذا في بعض النسخ بلاء بين السينين وهو الأشهر وفي بعضها ياء على أنه من يعوضها عما حذف (قوله لا يعني بالاولوية) أي في قوله والميم أولى من سواء بالبقاء وقال السندوني في كلام المصنف على حذف قوله تعالى أحجاب الجنة يومئذ خير مستقرا وقولهم الصيف أحمر من الشتاء اه وقد قيل في نحو الآية وقولهم المذكور انه على فرض وجود أصل الفعل في المفضل عليه فيكون كلام المصنف على فرض استحقاق غير الميم البقاء (قوله لا كونه أولى) أي والعمل بالاولوية هنا واجب (قوله كافي التنددون) بفتح أو وطما وثانيهما وسكون فنهـ ما واهمال دالهما ما وهاهـ في الالد أي الشديدا لخصوصية كافي التصحاح (قوله الأدو بلاد) والأصل الأدو بلاد فدغم أحد المتلين في الآخر (قوله في موضع) وهو الأول وقوله على معنى هو التكم في الهمزة والغنية في الياء (قوله بخلاف النون فانها في موضع لاتدل فيه على معنى) فسر البعض الموضع هنا بالإنشاء وحينه تذيرد على كلام الشارح أن النون في الإنشاء قد تدل على المطاوعة كافي منكم ومنهم فاللافت في تفسيره بما بين ثالث الكلمة ورابعها (قوله من المزية المعنوية) من سببية وانما اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظية أيضا وهي التصدير لأن المعنوية أقوى فهي أحق بالاعتبار متى وجدت (قوله ما كحزبون) مما حذف أحد زائديه مع عن حذف الآخر دون العكس والخيزبون بحاء مهملة مفتوحة فتحية ساكنة فزاي مفتوحة فوحدة مفهومة الحوز والعيطموس بعين وطاء وسين مهملات قال في القاموس التامة الخلق من الابل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العاقر كالعطموس بالضم والناقاة الهرمة والجمع عطاميس وعطامس نادر (قوله لبقاءها رابعة) أي بعد حذف الياء فتكون داخلية في قوله المالم بل إنما اثره اللذخما (قوله ما فعل بواو عصفور) من قلبها ياء (قوله لم يغن حذفها عن حذف الياء) لأنك لو حذف الواو وقلت حياز بن سكون الموحدة أو تحركها لفات صيغة الجمع واحتيج إلى أن تحذف الياء أيضا ويقال خرايين (قوله لأنها ليست في موضع الخ) لما علمت من أن بقاءها مفوت لصيغة الجمع ولو قال الشارح كالمراي لان بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع لكان أوضح (قوله سرندي الخ) السرندي بسين مهملة وراء مفتوحة حتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال في القاموس هو السريع في أموره والشديد والهالدي بعين مهملة ولام مفتوحة حتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال في القاموس الغليظ من كل شيء ويضم وشجر من العضا له شوك واحد بهاء (قوله فتقلب ياء) وتعل الكلمة حينئذ اعلال قاض وغازاه سم (قوله فائدة) لا يجمع جمع تكسير نحو مضروب ومكرم وشذملاعين جمع ملعون ويسمى مفعول للمؤث نحو مرضع ومرضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد ومثل مضروب مخنار ومنقاد فيقال مخنار ون

١٣ - (صبان) - رابع  
بها ما فعل بواو عصفور ولو حذف الواو أو لم يغن حذفها  
عن حذف الياء لأنها ليست في موضع يؤمن الحذف (وخير وافي زائدي سرندي) وهما النون والالف (وكل ماضاهاء) أي شابهه في  
تضمن زائدين للحاق الثلاثي بالجناسي (كالندي) والحنطي والعفري فلان تحذف ما قبل الالف وتبقى الالف فتقلب ياء فتقول مراد  
وعلا دو حباط وعفارولاء عكسه فتقول سراند وعلائد رجحان وعفارن وانما خير وافي هذين الزائدين اثبتا التكافؤ بينهما لأنهما زيدا

مع الحاق الثلاث بالجماعي فلا مزنة لاحدها على الآخر **(خاتمة)** تتضمن مسائل \* الاولى يجوز تعويض ما قبل الطرف مما حذف  
أصلا كان أو زائدا فقول في سفر رجل ومنطلق سفاريح ومطابق وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتي \* الثانية أحاز المكوفيون زيادة الماء  
في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل فيجوزون في جوافر جعافير وفي عصار عصارف وهذا عندهم حازر في الكلام وحذفها من الأول  
ولو أتي معاذيره ومن الثاني وعندهم ففتح ٩٨ الغيب وادفعهم في التسهيل على حذف الألف من واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل

الاشهدون ذلك قوله

\* سوايخ بيض لا يخرقها  
التبيل \* ومذهب المصريين  
أن زيادة الماء في مثل  
مفاعل وحذفها في مثل  
مفاعيل لا يجوز إلا  
للضرورة \* الثالثة قد تدعو  
الحاجة إلى جمع الجمع كما  
تدعو إلى تشبيهه كما يقال  
في جماعتين من الجمال  
جمالان كذلك يقال في  
جماعات جمالات وإذا  
قصده تكسير مكسر نظر  
إلى ما يشاكله من الأحاد  
فيكسر مثل تكسيره  
كقولهم في أعمد أعامد  
وفي أسكنة أسالح وفي  
أقوال أقويل شهورها  
باسود وأسود وأجدة  
وأجاد وأعصار وأعاصير  
وقالوا في مصران مصارين  
وفي غريان غرايين تشبيها  
بسلطين وسراحين وما  
كان من الجوع على زنة  
مفاعل أو مفاعيل لم يجز  
تكسيه لأنه لا نظيره  
في الأحاد فيعمل عليه  
ولكنه قد يجمع بالواو  
والنون كقولهم في  
نوا كس نوا كسون وفي  
أيا من أيا منون أو بالالف  
والتاء كقولهم في حدائد  
حدائد وفي صواحب

ومنقادون ولا يجمع مكسران ذكره الشيخ في العمدة اه فاضى وفيه مخالفة لما أسلفه الشارح أنه يقال محتر  
ومناقد (قول) يجوز تعويض ما قبل الخ أي أن لم يستحقها اللفظ لغير تعويض كما في لغا غير جمع اغيزي فإنه حذف  
ألفه لا تعويض لشبوت بائه التي كانت للفر د كما سيذكره الشارح في التصغير (قوله في مماثل مفاعل الخ)  
المراد مماثل مفاعل ومماثل مفاعيل ما وافقه ما في العدة والهيئة وإن خالفهما في الوزن والافتح ما قرع على وزن  
فعاال لا مفاعل وعصارف على وزن فعائل لا مفاعيل (قوله وحذفها من مماثل مفاعيل) قال بعض المتأخرين  
ينبغي أن يقتضيه ذلك بأن لا يؤدي إلى التقاء مثليين كقوله \* اللابسات من الحرير حلا \* فإنه مخالفة للأصل  
من وجهين فلا ينبغي تجويزه إلا بضطر لمثله دما ميني (قوله في الكلام) أي النثر (قوله معاذيره) لأنه جمع  
معذرة وقياسه معاذر (قوله مفاعيل الغيب) لأنه جمع مفتاح فقياسه مفاعيل بقلب ألفه ماء (قوله واستثنى  
فواعل) أي الوصف بقربته التمثيل بسوايخ فلا يقال في ضارب ضوارب أما الاستم فليس كذلك فقد  
حكى سيبويه عن بعض العرب دوابع وطواييق وخواتيم أفاده الدما ميني ولك أن تعدم وتجعل نحو دوابع  
وخواتيم مما شذم رأي ابن عقيل على التسهيل صدر به هذا الاحتمال الذي قلته فتأمل (قوله سوايخ)  
جمع سابعة وهي الدرع الواحدة دما ميني (قوله لا يجوز إلا الضرورة) والمعاذير والمفاتيح في الآيتين جمعا  
معذرا ومفتح دما ميني (قوله جمالات) ظاهر أنه جمع جمال وقال الفارسي قالوا في جمع جل أجل ثم  
أجمال ثم جامل ثم جمال ثم جمالات فهو جمع جمع جمع الجمع وعن يعقوب أنه قرأ جمالات  
بضم الجيم (قوله وإذا قصد تكسير مكسر الخ) ظاهره أن جمع الجمع غير المستثنى يتقاس وقال أبو حيان  
أن جوع الكثرة لا يجمع قياسا اتفاقا واختلاف في جمع الكلمة قالوا كثرون أنه يتقاس واختار ابن عصفور  
عدم تقاسمه اه دما ميني وكجمع الكثرة في أنه لا يطرده جمعه اتفاقا قسم الجنس الذي لم يختلف أنواعه  
سواء كان له واحد مميز بالتاء أو لا فإن اختلف فالجهور على عدم اطراد جمعه لقلته ما جاء منه والمبرد والرماني  
وغيرهما على الاطراد وأما اسم الجمع فظاهر كلام سيبويه أنه لا يطرده جمعه ومن المسموع عنده قوم وأقوام  
وربط وأراط كذا في الجمع **(فائدة)** قال الجاربردي في شرح الشافية اعلم أن جمع الجمع لا يطلق على  
أقل من تسعة كما أن جمع المفرد لا يطلق على أقل من ثلاثة إلا بحجازا انتهى (قوله إلى ما يشاكله) أي في  
عدة الحروف ومطلق الحركات والسكنات وإن خالفه في نوع الحركة كضمة أعيد مع فتحة أسود (قوله  
وأجدة وأجاد) مقتضى كلامه أن أجدة مفرد ولم أقف عليه والظاهر أنه جمع جراد أو جريد (قوله وأعصار)  
بكسر الهمزة وهو الريح تنير السحاب أو التي فيها نار أو التي تب من الأرض كالهمود ونحو السماء والتي فيها  
العصار وهو القنار الشديد كالهمزة محركة قاموس (قوله في مصران) قال في القاموس المصير كما ميري  
والجمع أمصرة ومصران وجمع الجمع مصارين (قوله تشبيه سلطين وسراحين) نشر على ترتيب ألف أو  
كل راجع لكل كما علم مما كتبهناه على قوله إلى ما يشاكله (قوله على زنة مفاعل أو مفاعيل) زاد في التسهيل أو  
فعله بضم الفاء وفتح العين أو فعله بفتحين قال الدما ميني فا كان موازنا لشيء من هذه الامثلة الأربعة لم يجمع  
اه والمراد بزنة مفاعل أو مفاعيل ما وافقه ما في العدة والهيئة وإن خالفهما في الوزن الاصطلاحى بدليل تمثله  
بنوا كس وحدائد وصواحب (قوله في حدائد حدائدات) كذا في نسخ وفي نسخ خرائد وخرائدات (قوله  
ذواو ابن) لم يقل أو أخ كافي التسهيل لأنه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمى جنس باخي كذا قبل في  
جميع ما لا يقل أخوات كذا (قوله بين اسم الجنس غير العلم الخ) المتبادر أن قوله غير العلم لاخراج اسم الجنس

صواحب ومنه الحديث أنكن لاثنتين صواحبات يوسف \* الرابعة إذا قصد جمع ماصدرة ذو العلم  
أو ابن من أسماء ما لا يقل قبل فيه ذوات كذا وبنات كذا فيقول في جمع ذى القعدة ذوات القعدة وفي جمع ابن عرس بنات عرس ولا فرق  
في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لبون وبين العلم كابن آوى والفرق بينهما أن نائي الجزأين من علم الجنس لا يقبل إلا بمخلاف اسم  
الجنس وإذا قصد جمع علم منقول من جملة كبري نحره توصل إلى ذلك بأن يضاف إليه ذو مجرعا

فيقال هم ذوو برق نحرة وفي التنبيه هذان ذوا برق نحرة ويساوى الجملة في هذا المركب دون اضافة على الصحيح فيقال هذان ذوا سيبويه وهؤلاء ذوا سيبويه وحما ذواهم يد كبر وهم ذو ومعد كبر وما صدع بالجملة المسمى بها يصنع بالثنى والمجموع على حسده اذ اثبتا اوجهما فيقال في تنبيه زيد بن مسمي به هذان ذوا زيد بن كما يقال في تنبيه كلبتي الحدا داهانا ذواتا كلبتين ويقال في الجمع ذوو زيد بن وذوات كلبتين وعلى هذا انفس \* الخامة الفرق بين الجمع واسم الجنس الجمعي ٩٩ من وجهين معنوي واظنى اما المعنوي فهو

أن الاسم الدال على أكثر من اثنين اما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالاعطف واما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه واما أن يكون موضوعا للحقيقة ماغنى فيه اعتبار الفردية فالاول هو الجمع وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال وأسود أم لم يكن كآبيل \* والثاني هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط \* والثالث هو اسم الجنس الجني ويفرق بينهما وبين واحد بالثناء غالبا نحو وتمرة وجوز وجوزة وكلم وكلمة ورباعكس نحو والكم والجبل للواحد والكماة والجماء للجنس وبعضهم يقول للواحد كامة وللجنس كم على القياس وقد يفرق بينهما وبين واحد بياء النسب نحو روم ورومي وزنج وزنجي

العلم وأن قوله وبين العلم معناه وبين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس اعم من أن يكون في اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقربة التقسيم إلى علم جنس وعلم غير جنس وليس المراد باسم الجنس مقابل علم الجنس (قوله هم ذوو برق نحرة) أي أصحاب هذا الاسم (قوله المركب دون اضافة) هو المركب المزجي واما الاضافة فيثني ويكسر صدره (قوله على الصحيح) مقابلة ايقاع التنبيه والجمع على لفظه فتقول سيبويهان وبعلمكان وسيبويهون وبعلم يكون (قوله بالثنى والمجموع على حده) أي مسمى بهما (قوله وعلى هذا انفس) فيقال في تنبيه الجمع مسمى به هذان ذوا زيد بن وفي جمعه هؤلاء ذوو زيد بن (قوله اما ان يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة) لا حاجة الى لفظ مجموع وهذا أسقطه المرادى وان الناظم بل هو مضر لا يهاهه أن الجمع دائما من باب الكل لا الكلية مع أن الغالب كونه من باب الكلية واعتراض عدم القادر التعبير بالوضع في قوم يف الجمع بان ظاهره أن المراد وضع الواضع وليس كذلك لقول المصنف في التسهيل في تعريف الجمع مانصه الجمع جعل الاسم القابل لدليل مافوق اثنين وقوله في شرحه المراد بالجمع تجريد الناطق حالة الاسم لم يوضع عليه ابتداء فذلك يخرج أسماء الجروع ونحوها وقوله في التنبيه ليس المراد بالجمع وضع الواضع بل المراد بالجمع تصريف الناطق بالاسم على ذلك الوجه ويكن دونه بان المراد بالوضع في التمرير الوضع النوعي وهو حاصل من الوضع كما بيناه في محله (قوله ماغنى فيه اعتبار الفردية) أي غير منظوري وضعه الى الفرد كما بسطناه في بحث الكلام وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة كما كثرت استعماله فيمكن الاولى أن يقول معتبرا في استعماله لوضعه ثلاثة أفرادا كثيرا ويراها عليه أنه يصمدق على اسم الجنس الانفرادى ودفع البعض له بان المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين برديان الخارج اغماها وبإجراء التعريف لا يخرج عنه كما صرحوا به (قوله كآبيل) يعني فرق فهو جمع لا واحد من لفظه كما قاله الناظم وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقيل أبول بفتح الهمزة وتشديد الموحدة المضمومة وقيل ابالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة أو تخفيفها وقيل ايبيل بكسر الهمزة والموحدة المشددة وقيل ايمال كدسار وقس في القاموس الاربعة بالقطعة من الطير والخيل والابل (قوله ورباعكس) مقابل للمحذوف بعد قوله بالثناء غالبا تقديره وتكون الثناء في الواحد غالبا نحو عمر الخ وانما حذفته للعلم به من السياق (قوله وبعضهم يقول للواحد كامة الخ) هذا القول في جملة واجب أيضا (قوله وقد يفرق الخ) مقابل لقوله بالثناء غالبا (قوله نحو لبتن) بفتح الباء أما بكسر هاء فاسم جنس جمعي واحد لينة فقول شيخنا بكسر الباء خطأ (قوله وضرب) مثله سائر المصادر (قوله فانه ليس دالا على أكثر من اثنين) أي ولا على اثنين وانما اقتصر على نفي الدلالة على أكثر لانه المعبر في اسم الجنس الجمعي (قوله وعباديد) قال في القاموس العباديد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل والذاهبون في كل جهة والآكام والطرق المعيدة (قوله برمة أعشار) أي مكسرة قطعا (قوله من وصف المفرد بالجمع) تنزيلا لجزاء المفرد منزلة أجزاء الجمع اه دما في قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى ثياب سندس خضر على قراءة جر خضر وقيل اسم جنس جمعي اسندسة واسم الجنس بوصف بالجمع (قوله وان كان له واحد من لفظه فاما أن يميز الخ) عبارة المرادى وان كان له واحد من لفظه فاما أن يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما فان وافقه فيهما اوثنى فهو جمع بقدر تغييره نحو ذلك وان لم يثن فليس بجمع نحو جنب والمصدر اذا وصف به وان وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة فاما أن يميز الخ (قوله بياء النسب) أي بخذف ياء النسب لان تمييز الجمع بخذف ياء النسب التي في واحد منه ولهذا قال

أما اسم الجنس الافرادى نحو لبتن وماء وضرب فانه ليس دالا على أكثر من اثنين فانه صالح للقليل والكثير واذا قيل ضربة فالثناء للتنصيص على الوحدة واما التقضى فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين ان لم يكن له واحد من لفظه فاما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالبا فيه أولا فان كان على وزن خاص بالجمع نحو آبيل وعباديد أو غالبا فيه نحو أعراب فهو جمع واحد مقدرا والافواه اسم جمع نحو رهط وأبيل (قوله فقيل أبول بفتح الهمزة الخ) هو بكسر هاء وتشديد الموحدة مفتوحة كافي القاموس اه

وانما قلنا ان اعرابا على وزن غالب لان افعالا نادرا في المفردات فلو لم يرمه اعشار هذا مذهب بعض النحويين واكثرهم يرى ان افعالا اورث  
خاص بالجمع ويجعل قولهم بركة اعشار من وصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكروا الكافية غير ان الخاص بالجمع وليس الاعراب جمع عرب لان  
العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب ١٠٠ يخص البادين خلافا لمن زعم انه جمعه وان كان له واحد من لفظه فاما ان يميز من واحد

بما النسب نحو روم او  
بناء التانيث ولم يلتزم  
تأنيثه نحو روم اولافان  
منه بما ذكر ولم يلتزم  
تأنيثه فهو اسم الجنس  
الجمعي وان التزم تأنيثه  
فهو جمع نحو تخم وشم  
حكم سيمويه بجمعيته ما  
لان لقب الترمز  
تأنيثه ما والغالب على  
اسم الجنس الممتاز  
واحد ما بناء التذكير  
وان لم يكن كذلك فاما  
ان يوافق اوزان الجموع  
الماضية اولافان وافقها  
فهو جمع ما لم يساو  
الواحد في التذكير  
والنسب اليه فيكون  
اسم جمع فلذلك حكم  
على غزى بانه اسم جمع  
لغالبه يساوي الواحد  
في التذكير وحكم ايضا  
على ركاب بانه اسم جمع  
لركوبه لانهم نسبوا  
اليه فقالوا ركابي والجموع  
لا ينسب اليها الا اذا  
غلبت او اهل واحد  
كل شيئا في بابها وان  
خالف اوزان الجمع  
الماضية فهو اسم جمع  
نحو صخب وركب لان  
فعل ليس من ابناء الجمع  
خلافا لابي الحسن والله  
اعلم بالصواب

### التصغير

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص باني بيانه تصغير (قوله من واحد) لان كلا يغير اللفظ والمعنى وقد  
يبحث في تعليل الشارح بانه انما ينتج ذكر أحدهما عقب الآخر اعم من أن يكون المقدم التكسير أو التصغير ولا  
ينتج تاخرا التصغير عن التكسير ولعل نكتته ان التكسير أكثر وقوعا من التصغير فتقدمه أولى (قوله اذا  
صغرت) أي أردت تصغيره (قوله في تصغير قذى) أي بردا لان الالف الى أصلها وهو الياء ثم ادغام ياء التصغير فيها  
لان التصغير بردا لشيء الى أصلها ومثله في قذى (قوله دنتير) أي بردا الياء الى أصلها وهو النون اذا أصله  
دنا كما يأتي (قوله فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه) مما عمل به ذلك أنهم لما فتحوا في التكسير أول الراء والحاء  
ولم يبق الا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وقوته واثنيته لان ياء التصغير والالف التكسير في نحو مفاعل  
متقابلان تحمل ما قبل الياء على ما قبل الالف اه مرادى مع بعض تغيير وقال بعضهم جعلوا الفتح والالف  
للجمع لثقله فطلبوا فيه اشقة والضم والياء للتصغير لثقله وجعلوا علامة التصغير ياء لما شابهتها الف الجمع في  
اللين وأثر بيتهم الياء من الواو فلو كان أوله مضموما كغراب أو ثانيه مفتوحا كغزال أو ما قبل آخره مكسورا  
كزبرج فهل يقول ان الحركة زالت وجاء غيرها أو الأصلية باقية احتمالا لان ذكرهما أبو حيان وجزم ابن ابياز  
بالأول اه سيموطي ويؤخذ مما جزم به ابن ابياز ان المكبر لو كان على هيئة المصغر كسيطر فانه يصغر به تقدير  
الحركات وبه صرح السهيلي اه تصرخ وسبأني كلام السهيلي قال المرادى وظاهر التسهيل أن مثل  
هذا لا يصغر لانه شرط في المصغر خلوه من صبيغ التصغير وشبهها اه وسبأني في الشرح أيضا ويعبر على  
قول الشارح فلا بد من ضم أوله ما في الجمع عن البصريين من جواز كسر الأول في تصغير ما ثانيه ياء كبيت وشيخ  
وميت الآن يكون الكلام باعتبار الغالب والأصل (قوله وزيادة ياء ساكنة بعده) أي الثاني قال في التسهيل  
يحذف لها أي لاجل تلك الياء أول ياءين ولياها فيقال في تصغيره على على يحذف أول الياءين اللتين  
وايتاها ويقام ياءا وليها من واو وجوبا ان سكنت فيقال في تصغيره نحو زنجيرا وأعلنت فيقال في تصغيره مقام  
مقيم أو كانت لا ما فيقال في تصغيره لدودي واختيارا ان تحركت لفظا في افراد وتكسيرا ولم تكن لا ما فالراجح أن

يقال

ذكر هذا الباب اثر باب التكسير لانها كما قال سيمويه من واحد

لاشتركا كما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها (فملا أحمل الثلاثي اذا صغرت نحو) فليس في تصغير فليس ونحو (قذى في) تصغير (قذى)  
و (فمعل مع فمعل لما فاق) الثلاثي (جعل درهم درهم) وجعل دينار دينار والاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من  
ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده فان كان ثلاثيا لم يغير باكثر من ذلك وان كان رباعيا فصاعد اكسر ما بعد الياء





أنا جديله المحكك وعذيقها المرجب وقوله وكل أناس سوف تدخل بهمهم \* ذو مية تصغر منها الأنامل \* وقوله فو يرق جليل شاخ  
 الرأس لم يكن \* لغة حتى تكمل وقوله لا وردي البصر يوت ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه (وماب) من الحذف (لمنسى الجمع  
 وصل) فيما زاد على أربعة أحرف (به إلى أمثله التصغير وصل) ولله أذف ههنا من ترجيح وتخيير ماله هناك فنقول في تصغير فرزدق فريز بدحذف  
 النامس أو فريز بقذف الرابع لما سبق في قوله والرابع الشبيه بالمرز بدحذف في سبطرى سبطرى وقوف قد وكس فديكس وفي  
 مدرج دحبرج وتقول في صفور وقرطاس ١٠٢ وقنديل وفرردوس وغرنيق عصيفير وقريطيس وقنديل وهو يدس

في القاموس وعاء أداء الرعي أو وعاء أسقاط التاجر شبه به ابن مسعود وديجامع حفظ كل لمانيه (قوله أنا  
 جديله) تصغير جندل بكسر الجيم وسكون الدال المججمة وهو العود الذي ينصب للابل الجربي لتحمل به  
 والمحكك بفتح الكاف الأولى مشددة وهو الذي كثر الاحتكاك به أي أنا من يستشفي برأيه كما تستشفي الابل  
 الجربي بالاحتكاك بهذا العود وقوله وعذيقها تصغير عذيق بفتح العين المهملة وسكون الدال المججمة تلها  
 قاف النخلة والمرج بفتح الجيم المشددة من رجبة أي عظمتها وأمن الرجسة يسكون الجيم وهي أن يبنى  
 حول النخلة الكريمة بحجارة أو خشب إذا خيف عليها أطولها أو كثرة حماها أن تقع وتحوط بشوك لئلا يرقى  
 إليها وأما كان التصغير في ذلك للعظيم لأن المقام للمدح (قوله دويمة الخ) فتصغيرها للعظيم بقرينة  
 وصفها بالجملة بعدها التي هي كناية عن الموت بها (قوله إلى تصغير التحقير) أي كافي دويمة أي أنا بان  
 حلف النفس قد يكون بصغار الدواهي وقوله ونحوه أي كتصغير ما يتوهم أنه كبير الذات كافي جليل  
 أي أنا بان الجليل دقيق العرض وإن كان عالي الشاق المصعد وكافي كنياف وجنديل وعذيق أي أنا بان كثرة  
 المعنى قد تكون مع صغر الذات (قوله من ترجيح) أي تعين لما سرفي التكسير وذلك كافي مسندع وقوله  
 وتخيير أي بن أمرين جازين أعم من أن يكون أحدهما ترجيح كافي فرزدق أو مة ساوونين كافي سرندي  
 وعلمندي كذا قال شيخنا والبعض ويحتمل أنه أراد بالترجيح ما يشمل التعمين والاحسنية وبالتخيير التخيير بين  
 أمرين متساويين في الجواز (قوله فتقول في تصغير فرزدق الخ) كان عليه أن يقول فتقول في تصغير  
 سرفرجل سفيرج لما سبق في قوله ومن نحاسي جرد الخ وتقول في تصغير فرزدق الخ أتم الأقسام (قوله فريز  
 بدحذف النامس) أي وهو هذا أحسن من فريز بقذف الرابع ولوذكر الشارح هذا كان أولى  
 لأنه بدكره تظاهر مقابلة لقوله بعد وتقول في سرندي وعلمندي الخ فتنه (قوله لما سبق في قوله الخ) راجع  
 لجميع ما ذكره من سبطرى إلى هنا (قوله ومقيعس) قال شيخنا انظر هل يأتي هنا خلاف المبرد المتقدم  
 (قوله أوسر يدو عليلد) بدحذف النون وقاب الألف بالواو فوقعها بعد كسرة ولم تصحح ويفتح ما قبلها لأنهما  
 اللذان في سرفرجل كما مر وألف اللاحق لا تبقى في التصغير كما يأتي ثم أعلنت أعلال قاص تصحيح (قوله هاء  
 التانيث) كدخرجة وألفه المدودة كدصعاء وباء النسب كادوي والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا  
 كزعفران وكعبوران سم (قوله بعد أربعة أحرف فصاعدا) انما قيد بذلك لأنه الذي يجمع منتهى  
 الجمع أم نحو سكران فلا وإن كان لا يحذف منه أيضا لالف والنون عند تصغيره (قوله فانهن لا يحذفن في  
 التصغير) فتقول دحبرج وقوفو بصعاء ولويدي وزعفران وعبيدثران بخلاف الجمع فالتقول فيه دحارج  
 وقواصع ولواذع وزعفران وعبار (قوله ولا يعتد بهن) بل يترك على حاله في التكميل ويصغر ما قبلهن كما  
 يصغر غير متم بهن سم (قوله كما يأتي) في قوله وألف التانيث حيث مد الخ (قوله على الوجهين) أي  
 التعويض وعدمه (قوله قال في التسهيل الخ) مراده تقييد كلام الناظم هنا بكلامه في التسهيل (قوله الغير  
 تعويض) كوجودها أو وجود ما انقلب عنه في المكبر (قوله من نحو ما غير في جميع لغزي) أي ومن نحو  
 لغزي في تصغير لغزي ومن نحو حراجم وحريج في جميع الحرفان وتصغيره إذا كان التعويض لا اشتغال  
 محله بالياء المنقلبة عن الألف الكائنة قبل الميم (قوله ولم يحتاج إلى تعويض) بل التعويض غير ممكن

وغرنيق وتقول في  
 قده نرى قبيعت لما سبق  
 في قوله وزائد المعادى  
 الرباعي أحذفه الخ وتقول  
 في مسندع مدح وفي  
 استخرج تخيرج لما  
 سبق في قوله والسبعين  
 والثامن كسندع أزل  
 الخ وتقول في منطلق  
 ومقيعس مطليق  
 ومقيعس وفي الندد  
 ويلند أو يلد ويلند  
 بالادغام لما سبق في قوله  
 والميم أولى من سواءه بالبقاء  
 الخ وتقول في حيزبون  
 وعيطموس خزيبين  
 وعطيس بدحذف الياء  
 وبقاء الواو مقبولة بقاء  
 لما مر وتقول في سرندي  
 وعلمندي مريدو عليلد  
 أوسريد وعليلد عدم  
 المزية بين الزائدين كما  
 سبق في تنبيه  
 يستثنى من ذلك هاء  
 التانيث وألفه المدودة  
 وباء النسب والألف والنون  
 أربعة أحرف فصاعدا  
 فانهن لا يحذفن في  
 التصغير ولا يعتد بهن كما  
 سيأتي (وجائز تعويض  
 بأقبل الطرف) عن  
 المحذوف (إن كان بعض

الانتم فيما) أي الجمع والتصغير (المحذف) رسوا في ذلك ما حذف عنه أصل نحو سرفرجل فتقول في جمعه سفارج وان  
 عوضت قلت سفارج ويحذف من أصل نحو سرفرجل فتقول في جمعه سفارج وان  
 وفي تصغيره مطليق ومطليق على الوجهين وعلم من قوله وحائز أن التعويض غير لازم في تنبيه كما قال في التسهيل وحائز أن تعويض ما  
 حذف بالياء كنه قبل الأخرى لم يستحقه الغير تعويض واحترز بقوله الغير تعويض من نحو لغزا غير في جميع لغزي فانه حذف ألفه  
 ولم يحتاج إلى تعويض لثبوت يائه التي كانت في المفرد (وحائز عن القياس كل ما خالف في البابين) أي باب التكسير وباب التصغير

(حكا رسميا) مما جاءه سهو في حفظ ولا قياس عليه فما جاءه من القياس في باب التصغير قولهم في المغرب مغرب بان وفي الشاء عشيان وفي عشية عشية وفي انسان انسيان وفي بنون ايبنون وفي ليلة ليلية ١٠٣ وفي رجل روجل وفي رجل وفي صبية أصيبية وفي غلابة أغلابة فهذه

الانفاظ مما استغنى فيها  
بتصغيرهم هل عن تصغير  
مستعمل وما جاءه حائدا  
عن القياس في التكسير  
لجاء على غير لفظ واحد  
قولهم رط وأراط  
وباطل وأباطيل وحديث  
وأحاديث وكراع  
وأكارع وعروض  
وأعريض وقطيع  
وأقاطيع فهذه جوع  
لواحدهم هل استغنى  
به عن جمع المستعمل  
هذا مذهب سيبويه  
والجمهور وذهب بعض  
الحنوئين الى أنها جوع  
للتطوق به على غير  
قياس وذهب ابن جني  
الى أن اللفظ يغير الى  
هيئة أخرى ثم يجمع  
فيري في أباطيل أن  
الاسم غير الى اباطيل أو  
أبطول ثم جمع (لتلوي)  
التصغير من قبل علم  
تأنيث أو مدته أي مدة  
التأنيث (الفتح انخم)  
يعني أن الحرف الذي  
بعد باء التصغير ان لم  
يكن حرف اعراب فانه  
يجب فتحه قبل علامة  
التأنيث وفي التأنيث  
التأنيث المقصورة نحو  
قصعة وقصبة ودرجة  
ودرجة وحبلى وحبيلى  
وسلى وسلمى وكذا

وان أوهت عبارة الشارح خلافا لما لا يشغال محلها بالياء التي كانت في المفرد (قوله قولهم في المغرب مغرب بان) وقياسه مغرب وفي الشاء عشيان وقياسه عشية وقول النضر بح قياسه عشى فيه نظر اقول المصنف هو اختم  
بنا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي قال الشارح في الحال كس أو في الأصل كيد أو في الما<sup>٢</sup> وهذا  
نوعان أحدهما كان رباعيا عدة قبل لام معتلة فانه اذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الأصل فيه  
سمي بثلاث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت إحدى الياءين  
الاخريتين على القياس المقر في هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فحذفت التاء اه (قوله وفي عشية عشية) وقياسه عشية  
بجذف إحدى الياءين من عشية لتوالي الأفعال وادغام ياء التصغير في الأخرى كذا في الفارسي  
وغيره والأصل عشية بثلاث ياءات ففعل ما صغر فلم يطلان قول البعض قما سه عشية بثلاث ياءات (قوله وفي  
انسان انسيان) بياء قبل الألف وقياسه انسيان ان اعتبر جمعهم على أناسين وأنسان ان لم يعتبر وهو  
ما سيصرح به الشارح بعد وقال المكوفون انسيان تصغير انسان لان أصله انسيان على وزن افعلان بكسر  
الهمزة والعين واذا صغرا فعلان قيل أفعلان وهو مبنى على قولهم انسان مأخوذ من النسيان فوزنه أفعال  
ومذهب البصريين أنه من الانس فوزنه فعلان أفاد ما غرضي (قوله وفي بنون ايبنون) وقياسه بنون وفي  
ليلة ليلية وقياسه ليلية وفي رجل روجل وقياسه رجيل وفي صبية بكسر الصاد وسكون الموحدة جمع صبي  
أصيبية وقياسه صبية وفي غلابة بكسر الغين الموحدة وسكون اللام جمع غلام وقياسه غلابة (قوله فهذه الانفاظ الخ)  
هذا التفريع لا يناسب المتن لان المتن يقتضي أن مثل هذه الانفاظ شاذ وهذا التفريع يقتضي أنه تصغير  
قياسي لمهمل والمناسب للمتن ما سبقه الشارح عن بعض النحويين وكذا يقال في قوله فهذه جوع الخ (قوله  
بتصغير مهمل) بالاضافة وكذا قوله عن تصغير مستعمل أي فغير بان وما بعده كانه تصغير مغربان وعشيان  
وعشاة بتشديد الشين وانسيان وليلات وراجل وأصيبة وأغلابة وانبون (قوله على غير لفظ واحد) أي على  
غير ما يقتضيه لفظ واحد من المجموع (قوله رط وأراط) وقياسه روط وقول النضر بح وأراط بمنوع لان  
أفعال غير مطرد في فعل الصحيح العين الساكنة وشذأ فراح في فرخ كامر (قوله وباطل وأباطيل) قال الشيخ  
خالد وقياسه بواطل لانه من باب كاهل سم (قوله وحديث وأحاديث) وقياسه احديث وحدث وكذا كراع  
بضم الكاف وهو مستند في الساق وقطيع بفتح القاف (قوله وعروض) بفتح العين وقياسه عراض كعجوز  
وعجائر (قوله وذهب ابن جني الخ) قال الفارسي وهو قريب من الاول (قوله الى هيئة أخرى) أي يجمع على  
ذلك الجمع قياسا (قوله لتلوي التصغير الخ) هذا البيت والذي بعده تقييد لقول المصنف فعمل مع فاعيل لما  
فاق يعني يستثنى من كسر تلوياء تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه الاشياء وزاد الشارح عجز المركب فانه يفتح  
التلوي الذي قبله أيضا وتلوي متعلق بالتحتم ومن قبل الخ حال من تلوي والمراد بلم التأنيث تأوؤه وألفه المقصورة  
(قوله أي مدة التأنيث) الاولى رجوع الضمير الى التأنيث أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله كما قاله سم  
لانه أدل على أن المدة ليست للتأنيث (قوله ان لم يكن حرف اعراب) فان كان حرف اعراب أجرى على  
مقتضى العام هل يمكن كونه حرف اعراب انما يتأني في تصغير الثلاثي لافي تصغير ما فوقه الذي الكلام فيه  
فانه قال شيخنا واليه بعض القيد لبيان الواقع (قوله وألف التأنيث) خرج ما ألفه للتأنيث المقصورة وممدودة  
كعزى وعلماء فيقال في تصغيرهما عزى وعلم بكسر ما بعد باء التصغير مع التنوين كذا قال الفارسي أي  
ومع حذف الياء المنقلبة عن الألف لانتقاء الساكنين وحذف همزة المدودة (قوله أفهم كلامه أن الألف الخ)  
أي لكونه عطفها على علم التأنيث والمطف يقتضي المغايرة (قوله في بابه) أي باب ألف التأنيث أي الباب  
الذي ذكر فيه ألف التأنيث وهو باب ما لا ينصرف وليس المراد باب التأنيث لانه لم يذكر ذلك في باب  
التأنيث بل في باب ما لا ينصرف (قوله أو الألف قبلها) فيه استخدام فانه ذكر ألف التأنيث بمعنى المقصورة

ما قبل مدة التأنيث وهي الألف المدودة التي قبل الهمزة نحو محجرا ومحجرا ومحجرا في تنبيهات الاول في أفهم كلامه أن الألف  
المدودة في نحو جراء ليست علامة التأنيث وهو كذلك عند جمهور البصريين وانما العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة وقد تقدم بيان  
ذلك في بابه ولذلك قال في التسهيل أو ألف التأنيث أو الألف قبلها أو ما قوله في شرح الكافية فان اتصل

لما ناولي الالف علامة تانيث ففتح كغيره وحيلى ونحوه احدث بفتحى أن المدة فى نحو جراه مندرحة فى قوله علامة تانيث فانه قد يجوز فيه  
والحقيق ما تقدم \* الثانى المراد بقوله من قبل علم تانيث ما كان متصلا كما مثل فلوا انفصل كسر على الاصل نحو حدير حة \* الثالث عجز المركب  
منزل منزلة تاء التانيث كما قاله فى التسهيل لحكمه ككها فتقول بعيلك بفتح اللام (كذلك ما مددة أفعال سبق \* أو مدسكران وما به التحق)  
أى يجب أيضا فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير اذا كان قبل مدة أفعال أو مدسكران وما به التحق مما فى آخره ألف ونون زائد نان لم يعلم جمع  
ما هافيه على فعالين دون شذوذ فتقول ١٠٤ فى تصغير أجمال أجمال وفى تصغير سكران سكران لانهم لم يقولوا فى جمعه سكران وكذلك

وأعاد عليها الضمير بمعنى المدودة (قوله قد تجوز فيه) حيث أطلق اسم الشئ على مجاوره (قوله ما كان متصلا)  
أى التلو الذى كان متصلا بعلم التانيث (قوله عجز المركب) أى الذى ليس آخر صدره ياء اذا آخر صدره ياء  
كعديكر ب لا يفتح ما قبل عجزه لانه ليس تلو ياء التصغير بل يبقى على سكونه ويبقى التلو على كسره (قوله  
بعيلك) بفتح اللام ومعد يكر ب يسكون الياء كما مر (قوله أو مدسكران الخ) يؤخذ من تمثله بسكران وما  
التحق به شيطان أحدهما ما ذكره الشارح بقوله لم يعلم جمع ما هافيه الخ ثانيها أن لا يكون ما فيه الالف  
والنون المزيدان جمع كثرة فان كان جمع كثرة كعقبان لم يصغر على لفظه لا بعيلان ولا بعيلين وان كان  
يجمع على عقابين بل يرد الى القلة ثم يصغر فيقال فيه أعيقب ذكره فى التسهيل (قوله وما به التحق) ضابطه  
أن يكون مؤنثه على فعلى فيخرج نحو سيفان مما مؤنثه على فعلا لانه فيقال فى تصغيره سيفين (قوله مما فى آخره  
ألف ونون زائد نان) شامل نحو عمران وعثمان ومروان فيقال فى تصغيرهما عمران وعثمان ومروان وخرج  
ما نونه أصلية فانه يكسر فى تصغيره ما قبل الالف قال الدمامنى نحو حسان اذا أخذته من الحسن فتقول حسين  
بحذف احدى السينين وقلب الالف ياء وادغامها اه قال سيم وانظر لم حذف احدى السينين وهلا بقيت  
وفك ادغامه فقل حسين على فبعيل اه أى كما قيل فى تصغير لغيزى لغيزين (قوله لم يعلم الخ) دخل تحت  
منظومه ثلاث صور أن يعلم جمعه على غير فعالين وأن يعلم جمعه على فعالين شذوذاً وأن لا يعلم شئ ومفهومة صورة  
واحدة وهو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ وقد تعرض الشارح لجميع ذلك الا أنه ذكر صوراً المفهومة  
أثناء صوراً المنطوق (قوله لانهم لم يقولوا فى جمعه سكران) لان الالف والنون فيه شابهات فى التانيث بدليل  
منع النصرف فكما لا يتغير ألفا التانيث لا يتغير ما أشبهها وما لم يكن الالف والنون فى سكران وسلطان  
كذلك حصل التغير تصریح (قوله غرثان) بعين مضممة مفتوحة فراء ساكنة فثلاثه وجمعه غرثانى كسكارى  
من غرث كفرج جاع اه قاموس والظاهر جواز ضم غين غرثانى وفكهوا وان كان الضم أرحج كجوازهما فى سين  
سكارى مع رجحان الضم كما تقدم فى شرح قول المصنف وبالأفعالى والفعالى جمع الخ فاذا تصار البعض على  
الضم تقصير (قوله هل تقلب العرب ألفه ياء) أى يجمعه على فعالين (قوله فاذا حقرت أفعالا) أى صغرته  
(قوله فرقا وبينها) أى بين أفعال بفتح الهمزة وبين أفعال أى بكسرها حيث صغروا الاول على أفعال  
والثانى على أفعال فقالوا فى تصغير أجمال أجمال وفى تصغير أخراج أخيرج ولا حاجة لتقييد أخراج بالعلمية كما  
صنعه شيخنا وتبعه البعض (قوله ولا يكون أفعال الاجمعا) أى فى الحال أو فى الاصل بان يكون علما منقولا من  
جمع فلا تنافي بين هذا وقوله فاذا حقرت أفعالا اسم رجل (قوله هذا كلامه) أى كلام سيمويه (قوله وأسمال)  
بأسين المهملة عطف مرادف يقال عمل الثوب سميلا خلق فهو ثوب أسمال كذا فى القاموس (قوله فان  
فرعنا على مذهب الخ) انما قيد الاختلاف الذى سبكه كره بالثوب ربع على مذهب من أثبت أفعالا فى المفردات  
لان الاختلاف الذى سبكه كره جار فى غير أفعال الجمع من أفعال المفرد كعشار وأفعال اسم رجل بدليل كلام  
بعض شراح تصريف ابن الحاجب ورد السليوبين على أى موسى بكلام سيمويه وأما الاختلاف المتفرع  
على مذهب من لا يثبت أفعالا فى المفردات فليس الا فى أفعال اسم رجل هكذا حقق المقام (قوله انه) أى

ما كان مثله نحو غضبان  
وعطشان فان جمع على  
فعالين دون شذوذ صغر  
على فعالين نحو سكران  
وسر يحين وسلطان  
وسليطين فان ما يجمعان  
على سكرانين وسلطين  
وان كان جمعه على فعالين  
شاذ لم يلفظ الياء بل  
تصغر على فعيلان مثاله  
غرثان وإنسان فانهم  
قالوا فى جمعه ما غرثانين  
وإناسين على جهة الشذوذ  
فاذا صغرا قيل فيهما  
غرثان وإنسان فان  
وردا آخره ألف ونون  
مزيدان ولم يعرف هل  
تقلب العرب ألفه ياء  
أولا جل على باب سكران  
لانه الأكثر \* تنبيه  
أطلق الناظم أفعالا ولم  
يقصد به ان يكون جمعا  
قتل المفرد وفى بعض  
نسخ التسهيل أو ألف  
أفعال جمعا أو مفردا فقال  
الجمع ما ذكر وأما المفرد  
فلا يتصور تمثله على  
قول الأكثرين الامامى  
به من الجمع لان أفعالا  
عندهم لم يثبت فى

المفردات قال سيمويه فاذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت أفعال كما تحقروا قبل ان تكون اسماء فحقير  
أفعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين أفعال لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون أفعال الاجمعا هذا كلامه وقد أثبت بعض النحويين أفعالا  
فى المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار ووثب أخلاق وأسمال وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم فان فرعنا على مذهب  
من أثبت فى المفردات فقطضى إطلاق الناظم هنا وقوله فى التسهيل جمعا أو مفردا أنه يصغر على أفعال ومقتضى قول من قال من النحويين  
أو ألف أفعال جمعا كأي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفعال بالأكسر وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب بقيد بقوله جمعا احترزا  
على ليس يجمع نحو أعشار فان تصغيره أعشير

وقال الشارح أو ألف أفعال جمعا وعلى هذانه بقوله سبق هذا اللفظ فقيد وحل كلام الناظم على التقييد وكأنه جعل سبق قيد الأفعال أي ألف أفعال السابق في باب التكسير وهو الجمع أما تقييد هذه فتدبر فيه أبي موسى ومن واقفه وقال الشلو بن مشير إلى قول أبي موسى هذا خطأ لأن سيمويه قال إذا حذفت ألفا لا اسم رجل قلت فيه أفعال كما تحذفها قبل أن تكون اسمها وأما حل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم لأن قوله سبق ليس حال من أفعال فيكون مقيداً به بل هو صلة ما ومدة معقول لسبق تقدم ١٠٥ عليه والتقدير كذلك ماسبق مدة أفعال

وأضافان الناظم أطلق في غير هذا الكتاب بل صرح بالعميم في بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل كلامه (وَألف التأنيت حيث مـدا \* وتاؤه منفصلين عـدا \* كذا المزيد آخر النسب \* وعجز المضاف والمركب \* وهكذا ياد نافعاً لنا \* من بعد أربع كز عفرانا \* وقد رانفصال ما دل على \* تنشئة أو جمع تصحيح (جلا) بمعنى لا يعتد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية بل تعد منفصلة أي تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغر ما قبلها كما يصغر غير متم بها \* الأول ألف التأنيت المدودة نحو جراء \* الثاني تاء التأنيت نحو حنظلة \* الثالث ياء النسب نحو عبقري \* الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس \* الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك \* السادس الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً نحو زعفران وعبدون واحتر زمان أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان

أفعالاً المفرد يصغر على أفعال وهذا هو الرابع (قوله لأن سيمويه قال الخ) إنما يتجه هذا التعليل إذا كان تقييد أبي موسى بالجمع لاخراج المفرد بناء على الشامل لأفعال المسمى به كما أشرنا إليه آنفاً أخذنا بإطلاق مفهوم تقييده بالجمع والافتقار يقال كلام سيمويه في المفرد الذي كان في الأصل جمعاً كالجمال اسم رجل وكلام أبي موسى في المفرد أصالة كثنوب اسم مال ولا يلزم من تصغير الأول على أفعال كتصغيره قبل التسمية بتصغير الشائني على أفعال فتأمل (قوله وأضافان الناظم أطلق في غير هذا الكتاب) أي كما أطلق هنا (قوله وألف التأنيت حيث مـدا الخ) قال سم ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثمانية من قوله السابق \* وما به لم ينتهي الجمع وصل \* الخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل في الجمع بحذف هذه الأشياء الثمانية لا في التصغير فيرد عليه أن عجز المضاف لم يحذف لأنها ولا هنالك فلا يليق عده في المستثنيات وإنما مقصوده أنه كتنفى مع هذه الأشياء الثمانية بمحصل صيغة التصغير تقدير التقدير انفصال ما يخل بالاصيغة معها وهو أي أعم من أن يكون قد فعل مثل ذلك في الجمع أو لا مـعلوم أن أكثرها وهو السبعة منها لم يفعل مثل ذلك معه في الجمع فيعلم استثناءه من قول المصنف السابق وما به لم ينتهي الجمع الخ فاستثناء السبع مرتب على المقصود من قول المصنف \* وألف التأنيت حيث مـدا \* الخ وعجز المضاف ليس حذفه في الجمع لازماً من كلامه حتى يرد الاعتراض به فأنفذ معافي التوضيح وشرحه وعلى هذا فنقول الشارح الآتي الأول هذا تقييد الخ فيه نظر وكان الأولى أن يقول فيه تقييد فليتام اهـ وليس قوله وألف التأنيت الخ تكراراً مع قوله آتفاناً لوليا التصغير من قبل علم تأنيت أو مدته الخ لأن ذكره هناك من حيث استثناءه من كسر ما بعد ياء التصغير وهما من حيث أنه يصغر الاسم بتقدير دخوله منه وأخرج بقوله حيث مـدا المقصورة لأنها لا تعد منفصلة ولذلك تحذف إذا وقعت خامسة فأكثرت وتبقى إذا كانت رابعة لأنها لا تخل حينئذ بصيغة التصغير ويفتح ما قبلها بالأجل (قوله جلا) يحتمل أنه بمعنى ظهر صفة لجمع تصحيح أحترز به عن نحو سمنين فإن زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى حين التصغير لاسـيما في في الخاتمة أنه لا يقال في تصغير سمنين سمنين بل سمنيات وسماقي وجهه ويحتمل أن جلا بمعنى أظهر عطف على دل وجمع معقول جلا مقدماً عليه (قوله كما يصغر غير متم بها) فلا يعتد بأن ابنه التصغير خرجت عن أصلها اهـ فاضى (قوله عبقري) بعين مهملة مفتوحة فوحدة ساكنة ففأف مفتوحة فراء نسبة إلى عبقري تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب تصريح (قوله تركيب مزج) بخلاف الأسنادي قال الفارسي لأن لاسنادي كما يبط شر الأيصغر وشمل المركب تركيب مزج العددى خمسة عشر فتقول خمسة عشر بتصغير المصدر فقط سواء أردت العدد أو سميت به فارضى (قوله ومسيلمان ومسيلمين) كذا في بعض النسخ وإثبات الألف في الأول يقتضي رفع المتعاطفات وإثبات الياء في الثاني يقتضي عدم رفعها كما أن رسم عبقري بغير ألف بعد الياء التحتية يقتضي عدم النصب و ~~هــ~~ جعل المتعاطفات كلها بالرفع وأجرء مسيلمين على لغة من يجري جمع المذكر السالم مجرى حـين أو بالجر حكايته لحالها في الجر وأجرء مسيلمان على لغة من يلزم المثنى الألف ويوافق هذا ما في أكثر النسخ ومسيلمين ومسيلمين فتأمل (قوله هذا تقييد الخ) تقدم ما فيه (قوله في عدم الاعتداد بهما من كل وجهه) بل من بعض الوجوه كعدم السقوط في التصغير (قوله لأن مذهبه في نحو جلا الخ) فتكون هذه استثناء من قول المصنف وألف التأنيت حيث مـدا (قوله حذف الواو والألف والياء) اعتداداً بألف التأنيت المدودة كما اعتد بالمقصورة في

وقد تقدم ذكرهما \* السابع علامة التثنية نحو مسلمين \* الثامن علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات بجميع هذه لا يعتد بها أو قد رغام بنسبة التصغير قبلها فقول في تصغيرها جراء وحنظلة وعبقري وعبدة شمس وبعلبك أو زعفران وعبقيران ومسيلمان ومسيلمين \* التثنية \* الأول \* هذا تقييد لإطلاق قوله وما به لم ينتهي الجمع وصل وقد تقدم التنبيه عليه \* الثاني \* است الألف المدودة عند سيمويه كما التأنيت في عدم الاعتداد بهما من كل وجهه لأن مذهبه في نحو جلا ولا يوركا وقدر يشاء مما نالته حرفي مـدا حذف الواو والألف وإثباته فيقول في تصغيرها جلا ولا يوركا وقدر يشاء بالخفيف

تخلاف قوله فإنه يقول في تصغيرها مرة بالانشديد ولا يخذف فقد ظهر أن الألف تكتب بهما من هذا الوجه بخلاف التاء ومذهب المبرد إبقاء الألف والألف والياء في جملها وأخويه فيقول في تصغيرها جملها لا وبريكاء وقرشاً بما لا دغام مسوا بين ألف التأنيث وتائه لأن ألف التأنيث المدودة محكوم لها في حكم ما فيه التأنيث ووجه تسميته أن ألف التأنيث المدودة شبيهة بألف التأنيث وشبهها بألف المقصورة واعتبار الشبهين أولى من إبقاء أحدهما وقد اعتبر ١٠٦ الشبه بها لها من قبل مشاركة الألف المدودة لها في عدم السقوط وتقدر الانفصال

بوجه ما فلا غنى عن  
 اعتبار الشبه بالالف  
 المقصورة في عدم ثبوت  
 الواو في جـ لولا وخوها  
 فانها كالف حباري الاولى  
 وسقوطها في التصغير  
 متعين عند بقاء الثانية  
 فكذا تنعين سقوط الواو  
 المذكورة ونحوها في  
 التصغير واعلم أن تسوية  
 النظم هنا بين ألف  
 التانيث المدودة وتاءه  
 تقتضي موافقة المبرد  
 ولكنه صحح في غير هذا  
 النظم مذهب سيمويه  
 الثالث اختلف أيضا  
 في نحو ثلاثين علما وغير  
 علم وفي نحو جدار بين  
 وظريفين وظريفات  
 أعلما بخلافه علامه  
 التثنية وجمع التصحيح  
 والثالث حرف المذهب  
 سيمويه الحذف فتقول  
 ثلثون وجديران  
 وظريفون وظريفات  
 لان زيادته غـ بـ طارئة  
 على لفظ مجرد فعموم  
 معاملة جـ لـ واو ومذهب  
 المبرد ابقاء حرف المد في  
 ذلك والادغام كما يفعل في  
 جـ لـ واو اتفاقا في نحو  
 ظريفين وظريفين  
 وظريفات اذا لم يعلم

أعلاما على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل (وألف التانيث ذوالقصر متى \* زاد على أربعة لن يشبها) ان  
 أى اذا كانت ألف التانيث خامسة فصاعد اُحذف لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فاعيل وفيه عيل لانها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم  
 المنفصل فتة لى فحقوقرى والغبى وبدر اياتى بقر ولغيفز وبريدرفان كانت خامسة وقبلها هاء زائدة جاز حذف الهاء وبقاء ألف  
 التانيث و جازعكس والى هذا أشار بقوله (وعند تصغير حمارى خبر \* بين الحبىرى فادر والحبىر) ومثله قر بثاقول فيه قر ثاقول فثاقول  
 ان حذف الهاء قلت الحبىرى وقر بثاقول حذف ألف التانيث قلت الحبىر وقر بث



بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها (وارد دلاض ثانيا لينة القلب \* فقيمة مضمومة ياء) ثانيا مفعول لارد واولها نعت لثانيا وقلب في موضع النعت لثانيا أيضا يعني أن ثاني الاسم المصغر يرد الى أصله اذا كان لينة مفعولها عن غيره فشم ذلك ستة أشياء: الأول ما أصله واو فان قلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قومة \* الثاني ما أصله واو فان قلبت ألفا نحو ياب فتقول فيه يوب \* الثالث ما أصله ياء فان قلبت واو نحو موقن فتقول فيه ميقن \* الرابع ما أصله ياء فان قلبت ألفا نحو ياب فتقول فيه ييب \* الخامس ما أصله همزة فان قلبت ياء نحو

ذيب فتقول فيه ذويب بالهمزة \* السادس ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط فان أصله ما دناز وقيراط والياء فيها بدل من أول المئين فتقول فيها ما دينبر وقيريط وخرج عن ذلك ما ليس بدينر فانه لا يرد الى أصله فتقول في متعد متعبد بابقاء التاء خلافا للزجاج فانه يرد الى أصله فيقول موبعد والاول مذهب سيمويه وهو الصحيح لانه اذا قيل فيه موبعد أوهم أن مكبره موعد أو موعد وموعده لا يهاجم فيه \* التنبيهات \* الأول مراده بالقلب مطلق الابدال كما عبر به في التسهيل لان القلب في اصطلاح أهل النحويين لا يطلق على ابدال حرفين من حرف صحيح ولا عكسه بل على ابدال حرف علة من حرف علة آخر ويستثنى من كلامه ما كان لينة مبدلا من همزة تلي همزة كالاستثناء في التسهيل كالف آدم وباء أمة فانهما لا يردان الى أصلهما أما

أن قريشا بالقصر والذى قدمه أنها بالمد وهو ما في القاموس فلعل مراده مثله قريشا على قصرها الضمورة أو نحوها وأنه لغة فيها (قوله بقلب المدة ياء) أي في الجباري فقط لأن مدة القريشا ياء فلا تحتاج للقلب (قوله ثانيا لينة) لم يخص في الجمع الزدب لثاني اللين حيث قال يرد الى أصله البديل أن كان آخرهما مفعول أو كان لينة كالمهي أو غير لين كما وسقاء فان ألف مالهى بدل من واو لانه مشتق من اللهو وهمزة ماء بدل من هاء لقولهم مياه وأمواء وهمزة سقاء بدل من ياء لانه مشتق من السقي فيقال مليمى يرد الى ألف الى الواو وقلبها ياء لتطرفها اثر كسرة ومويه وسقي كما يقال في التفسير مالهى ومياه وأمواء وأسقية لان التصغير والتكسير يردان الاشياء الى أصولها فان لم يكن البديل آخر الشرط فيه شرطان أن يكون لينة وأن يكون بدلا من غير همزة تلي همزة كمال وقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ورويان ومويزين وميقن لزال موجب الابدال لان الواو انما أبدلت في مال آخر كما وانفتح ما قبلها وفي قيل وميزان لكسر ما قبلها وفي ريان لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالساكون وانما أبدلت الياء واو في موقن اضم ما قبلها وكقيراط وذيب بالياء فيقال قيريط وذويب بالهمزة فلو كان غير الآخر حرفا صحيحا بدل من صحيح أو من لين لم يرد الى أصله بل تصغر الكلمة على حالها كخمسة وخمسة وثرث وأباف في عياب وأيب وقائم وقويثم بالهمز وكذا لو كان بدلا من همزة تلي همزة كادم فيقال أويديم من غير رد للاف الى أصلها وهو الهمز اه ببعض زيادة واختصار (قوله ولينة نعت لثانيا) قال شيخنا وتبعه البعض ويصح أن يكون مفعولا ثانيا لقلب لانه بتعدي لمفعولين اه وفيه نظرا لقتضائه أن الثاني المردود الى أصله هو المحوّل لينة مع أنه المحوّل اليه كالياء في قيمة لا المحوّل كالواو فتدبر (قوله فتقول فيه ذويب) ووجهه زوال مسوغ البديل وهو سكون الهمزة فاما ميني (قوله فتقول في متعد) وهو اسم فاعل من افتدوا وأصله موفد أبدلت الواو واو وأدغمت التاء في التاء تصريح (قوله بابقاء التاء) أي الأولى المبسلة من الواو التي هي فاء الكلمة وحذف تاء الافتعال سم (قوله فانه يرد الى أصله) لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال تصريح (قوله موعد) أي اسم فاعل أو موعد أي اسم مفعول أو موعد أي مصدر ميمي أو اسم زمان أو مكان (قوله لا يهاجم فيه) أي وان كان فيه اجمال من حيث احتماله أنه تصغير اسم فاعل أو اسم مفعول أو ورد في التصريح أن سيمويه لم يلتفت لالاباس في مواضع كثيرة وقد يقال الموجود في اجمال لا الالباس فتأمل (قوله مراده بالقلب الخ) المحامل له على ذلك تعممه القلب في كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس والافتحان ببقاء القلب على ظاهره اصطلاحا وغاية الامر أنه ترك بعض المسائل سم (قوله من حرف صحيح) كما في دينار وقيراط اه سم وكما في ذيب بناء على أن الهمزة حرف صحيح (قوله ولا عكسه) أي ولا على عكسه كما في متعد (قوله فيصغر على لفظه) فيقال أيمسه ولا يصغر التقاء الساكنين فيه لانه على حده لان الأول حرف لين والثاني مدغم فيه فهو نحو نيسة تصغير خاصة سم (قوله غير محرر) لانه يخرج عنه اللين المنقلب عن صحيح غير همزة كما في دينار والمنقلب عن همزة تلي همزة كما في ذيب مع أنه ما يردان (قوله في نحو شيوخ واو) فيقال شويخ (قوله على جواره) أي جواز الابدال واو في نحو ناب ونحو شيوخ كما هو صريح التسهيل (قوله وهو) أي ما سمع من بويضة بقريضة قوله شاذ المقتضى للسماع فارجاع البعض الضمير الى ما تقدم من قلب ألف ناب وباء شيخ وبوضة واو غير مناسب الا لو سمع القلب في ياء ناب وشيخ ايضا وهو خلاف المتبادر من تعبيره بالاجازة نعم مع في ناب لينة من الابدال نوب كما في الجمع فاعرفه (قوله اسم مقلوب) أي

آدم فتقلب ألفه واو أو أيمه فيصغر على لفظه وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح السكانية وهو يعني لرد مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين غير محرر بل ينبغي أن يقول مبدلا من غير همزة تلي همزة كما في التسهيل \* الثاني اجاز الكوفيين في نحو ناب مما ألفه ياء نوب بالواو واجازوا أيضا ابدال الياء في نحو شيخ واو وافقه في التسهيل على جواز امر جواو يؤيده أنه سمع في بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ \* الثالث اذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا أصله نحو جاة

لأنه من الواجبة فقلب فإذا صغر قيل جوبه دون رجوع إلى الأصل لعدم الحاجة إلى ذلك (وشد في عبد عبيد) حيث صغر وفعل لفظه ولم  
 يردوه إلى أصله وقياسه عوبيد لأنه من عاديه عود فلم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغيره عود بضم العين كما قالوا في جمعه أعياد ولم يقولوا أعواد لما  
 ذكرنا (وحتم) للجمع من ذمال تصغير ١٠٨ علم يعني أنه يجب لجمع التكسير من رد الثاني إلى أصله ما وجب للتصغير فيقال

قلبا ما كانا (قوله لأنه من الواجبة) فاصله وجهه فقلب قلبا ما كانا بيان قدمت العين على الفاء ثم قلبت الفاء  
 ألفا التحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وقياسه عوبيد) قال سم هل يمنع النطق بالقياس اه قال الاسقاطى  
 وقد يخرج على الخلاف في المصدر إذا ورد على خلاف القياس ولم يرد القيامى هل يجوز استعمال القيامى  
 اه وجزم البعض بالمنع أخذ من التعليل بالالباس بتصغيره عود (قوله فلم يردوا الياء) أى إلى أصلها وهو الواو  
 (قوله وحتم للجمع الخ) قال أبو حيان أحال الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة فاعتاد كون على المتقدم  
 في الذكر لأعلى المتأخر اه سيقطى قال سم وهو عجيب لأن الواجب في الحوالة تقدم حكم المحال عليه وهو  
 حاصل هنا (قوله عود الميثاق) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ عهد والاول هو ما في الشواهد لا يعنى  
 وفي قوله الميثاق دون الميثاقى بيا بعد المثلثة موافقة لمذهب الكوفيين من جواز حذف المدة قبل الآخر بلا  
 تعويض الياء عنها في نحو قورطاس وعصفور كما مر (قوله المزيد) يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه حوبى  
 وسيأتى أن تصغيره تصغير ترخيم حبيض اه اسقاطى وقوله فيقال فيه حوبى أى يزداد حمزة إلى أصلها وهو  
 الياء فيصير على مثال فعل هذا هو الصواب وما في كلام البعض مما يخالف ذلك خطأ (قوله صاب) بصاد  
 مهملة وموحدة اسم شجر مر (قوله الألف الثاني المبدل الخ) ومنه أيضا الألف المنقلبة عن واو كباب كما مر  
 فالألف الثانية تقلب عند التصغير واو فى أربعة مواضع كما تقلب ياء فى موضع واحد وهو ما نأنيه ألف منقلبة  
 عن ياء (قوله وكل المنقوص) أى الناقص منه شيء ولو لم يبدل ياء تحذف ليل يشبهه بالياء على ما سيأتى لا المصطلح  
 عليه (قوله وحمل هذا) أى التكميل المذكور (قوله ما لم يحوا الخ) أى ما لم يحو به حذف حرفا زائدا ثالثا  
 غير التاء وقولنا زائدا هو ما يؤخذ من التنبيه الثانى الآتى فى كلام الشارح أى وغيرهزة الوصل ليدخل  
 نحو ابن وسى فى الشرح الاعتذار عن ترك المصنف هذا والنفي صادق بان لا يحوى ثالثا أصلا كيد أو  
 يحوى ثالثا هو ما ذكر كسنة وابن وقول البعض أو يحوى ثالثا غير التاء خطأ كجمل شيخنا النفي صادق بان  
 لا يحوى ثالثا أصلا وهو ثنائى الوضع لأن موضوع المسئلة الاسم المنقوص وغير التاء حال من ثالثا على قاعدة  
 أن نعمت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالها منها (قوله كما) مثال للمقصود ان جعل بمعنى المشروب إلا أن المصنف  
 قصره للضرورة وتنظير فى التكميل ان جعل ما الاسمى والحرفية واعلم أن الشارح أولا جزم بان مراده اسم  
 المشروب حيث قال أصله هو الخ وثانيا جزم بان مراده ما الاسمى أو الحرفية حيث قال وأشار بقوله كما إلى أن  
 الثنائى الخ وثالثا تردد حيث قال الرابع قوله كما الخ فهذا عجيب فليتبأمل سم (قوله فى حذف كل ومنذ أعلاما) أصل  
 حذف كل أو حذف أو كل بهمزتين حذف الثانية التى هى فاء الكلمة فتبعها هزة الوصل لعدم الاحتياج إليها  
 حينئذ وأصل من من من واما قال أعلاما ليصح تصغيرها إذ لا يصغر إلا الاسم المتمكن كما مر (قوله وسه) أصله سته  
 وهو الدبر ويد أصلها يدى بسكون الدال أو فتحها على الخلاف وحاصلها حرج وهو الفرج (قوله ويديه) كذا فى  
 غالب النسخ وفى نسخة ويدي بلاناء والصواب الأول (قوله لم يبعثها) أكونها فى حكم المنفصل (قوله فتقول  
 فيها ما وعيدة وسنية) اعترضوه بان فيه جمع بين العوض والمعوذ عنه وعكس دفعه بان تاء المصغر تحضت  
 لثلاثى لم يبعثها عوضية أصلا فهى ليست التى كانت عوضا بل التى تظهر عنده تصغير المؤنث (قوله  
 وسنية) برد لاه وهى الواو وقلبها ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداها بالساكون ومن جعل لامها هاء  
 صغرها على سنية (قوله فى هار وشاك) اعلم ان أصلها ماهاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزن ما قال  
 وكان القياس قلبها هزة وقد جا على القياس أيضا فقيل هاتر وشاك بوزن فاعل وقال بعضهم حذف الألف

فى ناب وباب وميزان  
 أنياب وأبواب وموازن  
 الأماشد كأعياد وقوله  
 حتى لا يحل الدهر إلا بادننا  
 \* ولا نسأل الأنوم عقد  
 الميثاقى يريد الموائق  
 (تنبيه) هذا الحكم فى  
 التكسير الذى يتغير فيه  
 الأول أما لا يتغير فيه  
 فيبقى على ما هو عليه نحو  
 قيمة وقيم ودعته وديم  
 (والألف الثانى المزيد  
 يجعل \* واو) نحو ضارب  
 وضو رب وماش وموش  
 (كذا ما الأصل فيه  
 يجعل) كالف صاب  
 وعاج فتقول فيه ما صوب  
 \* الأول \* مما يجعل  
 واو أيضا الألف الثانى  
 المبدل من هزة تلى همزة  
 كادم فتقول فيه أو يدم  
 كما تقدم التنبيه عليه  
 \* الثانى حكم التكسير فى  
 ابدال الألف الثانى حكم  
 التصغير فتقول ضو رب  
 وأوادم (وكل المنقوص)  
 وهو ما حذف منه أصل  
 فإن رد اليه ما حذف منه  
 (فى التصغير) لتأتى بنمة  
 فعل وحمل هذا (مالم  
 يحو غير التاء ثالثا كما)  
 أصله هو فتقول فيه مويه  
 برد اللام وكذا تفعل

الزائد  
 فى حذف كل ومنذ أعلاما وسه ويد وحرف فتقول فيها اخيدوا كمل  
 برد الفاء وميندوسية برد العين ويديه وحرف برد اللام وان كان على ثلاثة والثالث تاء التأنيت لم يبعثها ويكل أيضا كما يكل الثنائى نحو عدة  
 وسنة فتقول فيها ما وعيدة وسنية برد فاء الأول ولا م الثانى وان كان للمفرد نون ثالث غير التاء لم يرد اليه ما حذف لعدم الحاجة اليه لأن بنمة فعل  
 يتبأنى بدونه فتقول فى هار وشاك

وميت هو بروشوبك وميت وشدهو بر برد الخذف وأشار بقوله كمال أن الثاني وضع ما يكمل أيضا في التصغير كما يكمل المنقوص ثم وصل إلى بناء فعمل لأن هذا النوع لا يعلم له ثالث يرد إليه بخلاف المنقوص وأجاز في الكنية والتسهيل فيه وجهين أحدهما أن يكمل بحرف علة فتقول في عن وهل مسمى بهما غنى وهلى والآخر أن يجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما غنين وهليل وصرح في التسهيل بأن الأول أولى وبه جزم بعضهم لكنه لا يظهر لهذين الوجهين أثر في ما لا اسمية والحرفية إذا سمى بها ١٠٩ فأنك تقول على التقديرين موى \* تنبيهات \*

الأول إنما قال غير النساء

ولم يقل غير النساء ليشمل ناء بنت وأخت فانها لا يعتد بها أيضا بل يقال بنية وأخية برد الخذف \* الثاني يعني بقوله ثالثا ما زاد على حرفين ولو كان أولا أو وسطا فالأول كقولك في تصغير يرى مسمى به يرى من غير برد اعتداد بحرف المضارعة وأجاز أبو عمرو والمأزني الرد فيقولان يرى ويونس برد ولا يتون على أصل مذهبه في يعيل تصغيره على ونحوه وتقدم مثال الوسط \* الثالث لا يعتد أيضا بمزة الوصل بل برد الخذف مما هي فيه وإنما لم يذكر ذلك لأن ما هي فيه إذا صغر حذف منه فيسبق على حرفين لأن ثالثهما نحو اسم وابن تقول في تصغيرها سمى وبقي بحذف هز الوصل استغناء عنها بتعريك الأول \* الرابع قوله كما أن أراد به اسم الماء المشر وبفهو وتمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه وإن أراد بما الكلمة التي تستعمل

الرائد وقلت الواو ألفا التحركها وانفتاح ما قبلها فوزنهما فعمل بسكون العين باعتبار ما بعده القلب وبكسرهما باعتبار ما قبله وعلى أن الخذف الواو جري الشارح حيث قال وشدهو بر برد الخذف يعني الواو لان الكلام في رد الخذف الأصلي لا الرائد وفيه ما علة ثالثة وهي جعل عينهما ما بعدهما مسمى قلب العين بأوضة اللام كسرة لتناسب الياء فوزنهما فاعل وأعرابهما على هذا أعراب المعتل كداع وغازو على غيره مما تنقذم أعراب الصحيح فحرك الراء والكاف بحركات الأعراب الثلاث وتصغيرهما على هذا في الرفع والجرح هو بروشوبك بكسر الراء والكاف من غير رد الخذف لئلا يلتقي ساكنان هو والتنوين وفي النصب شوي بكسره وعلى أنه هائر وشائل هو بروشوبك بتشديد التختة وعلى غيرهما هو بروشوبك بتخفيف الياء من غير رد الخذف (قوله وميت) بتخفيف الياء وهذه الياء فعل الخذف عين الكلمة (قوله بحرف علة) بأن يزداد عليه ما وقيل أن شئت الحقيقة بما لا ياء فقلت في هل هلى أو وافقت هليو ثم أعلته اعلال سيد وفيه زيادة عمل والأظهر الأول وبه جزم الأبدى واقضاه كلام التسهيل وحجة الثاني أن ما حذف لاه واو أكثر مما حذف لاه ياء تصرح مع بعض زيادة من المرادى (قوله فأنك تقول الخ) لأنك على الوجه الأول أن كملت ياء وجب ادغام المثاني أو بوأو وجب قلبها ياء ثم ادغامها وعلى الوجه الثاني نداد ألف وتبدل ياء وتندغم فيها ياء التصغير وأما ألف ما تبدل واو بكل حال عملا بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واو الخ اه مسمى وفي كلام الفارسي ما يشعر بالفرق حيث قال إذا سمى بحرفين ثانيهما ألف أو واو أو ياء وجب التضعيف في التصغير وغيره فلو سمي شخص بما وجب تضعيف الالف ثم تقلب الالف الثانية هزة لاجتماعهما ساكنتين فيصير ماء فاذا صغر يقال موى بتشديد الياء الأولى ياء التصغير والثانية أصلها الهزة قلت بأجواز اه قوله جواز يقتضي أنه يقال موى بهمزة بعد ياء التصغير فيحصل الفرق (قوله برد الخذف) أى وحذف الناء والاتبان بهاء التأنيت والخذف الواو المقلبة في التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق أحدهما بالساكنون (قوله مسمى به) قيد به لأن الفعل والحرف لا يصغران إلا إذا سمى بهما (قوله من غير رد) أى لعينه وهي الهزة إذا أصله يرى (قوله فيقولان يرى) بهمزة بعد ياء التصغير وتنوين عوض عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين (قوله على أصل مذهبه في يعيل) أى من أثبات الياء وعدم تنوين عوض كما مر في باب ما لا ينصرف فيأبى جسد في بعض النسخ من كتابة يعيل بالياء وما أبى جسد في بعضها الآخر من كتابته بالياء صحيحان لأن الأول على مذهب يونس المحدث عنه والثاني على مذهب غيره الأراجح فما ذكره شيخنا وتبعه البعض من أن معنى قول الشارح ولا ينون أنه لا ينون تنوين الصرف وينون تنوين العوض وما ذكره البعض من أن كتابته يعيل في بعض النسخ بآلية تحريف كلاهما مخطئ منشؤه ألف فله عن مذهب يونس المتقدم في الشرح في باب ما لا ينصرف والله تعالى هو الهادى (قوله ونقدم مثال الوسط) وهو نحو هاروشاك وميت (قوله حذف منه) لأنه يضم أوله فمستغنى عنها تحريك أوله تصرح (قوله كما مر الشرح عليه) أى في قوله أصله موه الخ عقب قول المصنف كما (قوله فهو تنظير) أى في مطلق التكميل والافتكامل المنقوص برد ما حذف منه إليه وهذا لا يعلم له محذوف فيرد إليه أفاده المرادى (قوله حتى يصغر) أى إلى أن يصغر (قوله وجب التضعيف) قال البعض لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظيره اه وقد يقال عدم التنظير لازم على القسم الأول لأن أقل وضع الاسم المعرب على ثلاثة أحرف وهل و بل مسمى بهما محال فان لذلك على أن الثاني وضع إذا سمى به لا يتعين فيه

موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لأن ما اسمية كانت أو حرفية فمن الثاني وضعه لا من قبيل المنقوص فيكون مراده أن نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لأنه منقوص وتام القول في هذا أنه إذا سمى بما وضع ثنائيا فان كان ثانيه صحيحا نحو هل و بل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزداد عليه ياء فيقال هليل أو هلى فان كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير فيقال في لوكى وما أعلا ما لوكى بالتشديد وما ع بالمد وذلك لأنك زدت على الالف ألفا فالتقى ألفان

فأيدت الثانية هزة فاذا صغرنا أعطين حكم دوحى وماء فيقال لوى كما يقال دوى وأصلهما الويو ودويو ويقال دوى ثلاث ياءات كما يقال حتى  
 ويقال موى كما يقال في تصغير الماء المشروب مويه إلا أن هذا الهماء فرددت إليه كما تقدم \* الخامس قال في شرح الكافية وقد يكون المحذوف  
 حرفا في لغة وحرفا آخر في لغة فيصغر تارة برد ١١٠ هذا وتارة برد هذا كقولك في تصغير سنة سنة وسنية وفي تصغير عضه عضه وعضيه

الاعراب بل تجوز فيه الحكة اية فتأمل (قوله فأيدت الثانية هزة) كما قالوا في جراء (قوله أعطين)  
 ماض مجهول مبنى على سكون الياء لانصاله بنون الاناث (قوله دوحى) بفتح واء وواو شديديتا ماض وادو  
 البادية والحي القبيلة تصريحا ودان الدومهملة (قوله وأصلهما الويو ودويو) أى قلبت الواو ياء لاجتماعها  
 مع الياء وسبق احدهما بالياء (قوله ويقال موى) أى بالياء الهمزية ياء وادغام ياء التصغير فيها وتقدم  
 عن الفارضى ما يفيد جواز ابقاء الهزمة بلابدال (قوله في تصغير الماء المشروب الخ) ويقال في تنزيهه ما أن  
 وما وان قرأ الجدرى فالتقى الماء والحسن فالتقى الماوان وجمعه في القلة أمواه اه فارضى أى وفى الكثرة  
 مياه وأصله مواه فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله لاهه هاء) وأصله موه فقلبت الواو ألفا لتحركها  
 وانفتاح ما قبلها ثم الهاء هزة (قوله ومن بترخيم) أى مع ومن موصولة أو موصوفة فتصغر بالرفع واكتفى  
 خبر من أو شرطية فتصغر بالجر وحرك بالكسرة لاتقاء الساكنين واكتفى بحواب الشرط (قوله بالأصل) وهو  
 ما كان في مقابلة الفاء والعين واللام سندوى (قوله المعطفا) قال الشاطبي المعطف في اللغة المعطف وهو الجانب  
 من كل شئ وعطفا الرجل جانباه من لدن رأسه إلى وركبيه وقال المسكودي المعطف بكسر الميم هو الكساء خالدا  
 (قوله يتجر يده من الزوائد) أى الصالحة للبقاء كما في التوضيح ليجرح متدحرج ومخرنجم لامتناع بقاء  
 الزيادة في ما لا خلا لها لئلا عند تصغيره يراد بترخيم أى فلا يسمى تصغيره هاء على دحرج وخرنجم تصغير  
 ترخيم اه ذكر ياء وقوله الصالحة للبقاء أى في تصغيره يراد بترخيم وفى قوله من الزوائد إشارة إلى أن نحو جعفر  
 وسفرجل لا يصغر تصغيرا لترخيم لعدم الزوائد وبه صرح فى التوضيح فلا بد من أسرين أن يكون فى الاسم زيادة  
 وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء فى تصغيره غير الترخيم (قوله حميد) وإن صغرت لا بترخيم قلت فى حميد  
 حويد وفى حميدان حميدان ثبت له جمع على حمادين والاحميدان وفى محمود حميد وفى حميدون حميدون اه  
 فارضى أى وفى حماد حميد وكان على الشارح أن يذكر مع الأسماء الخمسة حمدا فان تصغيره بترخيم أيضا  
 حميد قال خالدا ولم يلتفت للالاماس ثقة بالقراش اه وقال سم وبعه البعض هو من باب الاجمال لا الالباس  
 اه وفيه أن المتبادر من حميد كونه صغرا حمدا وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد الالباس وقد منع التبادر  
 اقالة التسمية فيهم فليبق الامر على الاجمال أو يقال مراد سم أن حميدا محتمل للاسماء الخمسة على السواء  
 فلا ينافى في تبادر غير هامة فتأمل (قوله لحقته التاء) لانه من المؤنث الثلاثى فى المسائل أى اذا صغر تصغير  
 الترخيم كما ستعرفه (قوله زغلاب) بالعين المججمة وفى القاموس أنهم سمو بعلاب كعقاب وغلاب ككتاب  
 غلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام اقتصر شيخنا السيد (قوله الثانى اذا صغرت نحو حائض الخ) لوجه  
 استثناء مما قبله وقال اذا كان وصفا خاصا بالمؤنث فلا تلحقه التاء لكان أنسب (قوله لانها فى الاصل صفة  
 المذكر) والاصل شخص حائض وشخص طالق أى فصغرت عن نحو سوداء وسعداء فى اقتضاء التاء فر وعى فيها  
 الاصل ولولا ذلك للحقته التاء لانه مؤنث ثلاثى فى المسائل وذلك اذا صغر تصغيرا لترخيم فهو كحبة فى أفاده  
 الاسقاطى (قوله فى تصغير ابراهيم واسماعيل) أى تصغير ترخيم (قوله وهو شاذ) أى بانفاق من سيبويه والمبرد  
 وقياسه على رأى سيبويه برهم وعلى رأى المبرد أبير به (قوله لان فيه حذف أصلين) أى والاصول لا يحذف  
 منها أكثر من واحد كما مر (قوله انها أصلية) لان بعدها أربعة أصول ولا تكون الهزمة زائدة أولا فى بنات  
 الاربعة فهو وخامسى فلا يحذف منه فى التصغير الا ما يحذف من نحو سفرجل وهو الخامس شرح التوضيح  
 للشارح (قوله انها زائدة) لانه اسم أعجمى لا يعرف له اشتقاق فيقتدر فيه زيادة الهزمة شرح التوضيح للشارح  
 (قوله أبير به واسماعيل) يحذف الخامس وتعرض الياء عنه (قوله برهم وميميل) يحذف زائدهما (قوله

اه) ومن بترخيم يصغر  
 اكتفى \* بالأصل  
 كالمطيف يعنى المعطفا  
 أى من التصغير نوع  
 سمى تصغير الترخيم وهو  
 تصغير الاسم بتجر يده من  
 الزوائد فان كانت  
 أصوله ثلاثة صغرت على  
 فمیل وان كانت أربعة  
 فعلى فمیل فتقول فى  
 معطف عطف وفى أزهر  
 زهير وفى حامد وجدان  
 وحامد ومحمود وأحمد حميد  
 وتقول فى قرطاس  
 وعصفور فى قرطاس  
 وعصيفر فى تنبيهات  
 الاول كذا اذا كان المصغر  
 تصغيرا لترخيم ثلاثى  
 بالاصول ومسماه مؤنث  
 لحقته التاء فتقول فى  
 سوداء وحبيلى وسعداء  
 وغلاب سويد وحبيلى  
 وسعيدة وغلابية \* الثانى  
 اذا صغرت نحو حائض  
 وطالسق من الاوصاف  
 الخاصة بالمؤنث تصغير  
 الترخيم قلت حبيض  
 ويطبق لانها فى الاصل  
 صفة المذكر \* الثالث  
 حكى سيبويه فى تصغير  
 ابراهيم واسماعيل برهما  
 وميميل وهو شاذ لا يقاس  
 عليه لان فيه حذف  
 أصلين وزائدين لان  
 الهزمة فيها واللام

أصول أمالم واللام فى اتفاق وأما الهزمة ففيه خلاف مذهب المبرد أنها أصلية ومذهب سيبويه أنها زائدة (براه)  
 وينبغى عليها ما تصغير الاسمين غير ترخيم فقال المبرد أبير به واسماعيل وقال سيبويه برهم وميميل وهو الصحيح الذى سمعه أبو زيد وغيره  
 من العرب وعلى هذا ينبغي جمعهم فقال الخليل وسيبويه برهم وميميل وعلى مذهب المبرد أبير به واسماعيل

وحكى الكوفيين براهم وسماعل بغير ياء وبرايمه وسماعله والهاء يدل من الياء وقال بعضهم أباره وأسامع وأجاز ثعلب براه كما يقال في تصغير  
بريه والوجه أن يجمع سلامه فيقال ابراهيمون واسماعيلون الرابع لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام خلافا للفرأء وعلاب وقيل  
وللكوفيين بدليل قول العرب يجري بليق ويدم مصغرا بليق ومن كلامهم جاء بام الريق على أريق قال الأصمعي تزعم العرب أنه من قول  
رجل رأى الغول على جبل أورق فقلبت الواو في التصغير هزة في الحنا من لافرق بين الزوائد التي للحاق وغير هافقة قول في خفندد  
ومعقنس وضفندد خفندد وقيس وضفندد جندف الزوائد للحاق والخفندد الظالم ١١١ السربع والضفندد الضخم الاحق  
(واختم بتا الثالث

ماصغر من مؤنث  
عار) من التاء (ثلاثي)  
في الحال (كسن) ودار  
فتقول في تصغيرهما  
سنة ودورة أوق  
الاصول كيد فتقول في  
تصغيره يدية أوق المائل  
وهذا نوعان أحدهما  
ما كان رباعية قبل  
لام معتلة فانه اذا صغر  
تلحقه التاء نحو وسما  
وسمية وذلك لان الاصل  
فيه سمى بثلاث يات  
الاولى ياء التصغير والثانية  
بدل المدة والثالثة بدل  
لام الكلمة فحذفت  
احدى الياءين  
الاخبرتين على القياس  
المقرر في هذا الباب فيقي  
الاسم ثلاثيا فحققت التاء  
كما تلحق الثلاثي المجرد  
والآخر ما صغر تصغير  
الترخيم مما اصوله ثلاثة  
نحو حبدل وقد تقدم بيانه  
ثم استثنى من الضابط  
المذكور نوعين لا تلحقهما  
التاء أشار الى الاول منهما  
بقوله (ما لم يكن بالتأري  
ذاليس كسجرو بقر) في  
لغة من أنشهما (وخمس)

براه) بكسر الهاء معقونة وأصله براهي بالياء فحذفت لالتقاءها ساكنة مع التنوين ثم أجازته ثعلب براه ان كانت  
بالقياس على برية كما أشعر به كلام الشارح وصرح به الفارسي ورد عليه أنه قياس على شاذ والشاذ لا يقاس  
عليه مع أنه قياس مع الفارق وهو أن التصغير يكون للتخفيف بخلاف الجمع ومع أنه يلزمه أجازة سماع أيضا  
قياسا على سماع وان كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالامر ظاهر (قوله كما يقال في تصغيره) أي تصغير تخيم  
(قوله والوجه أن يجمع سلامه) لعدم الخلاف فيه (قوله جاء بام الريق) بضم الزاء وفتح الموحدة أي  
بالداهية وانظر ما مر جمع الضمير في جاء وله له لرجل ويكون من إقامة ضمير الغيبة مقام ضمير المتكلم ومعنى  
مجيئته بها اخباره برؤيتها والله تعالى أو تكون الاضافة في قول رجل على معنى في أي من قول الناس في  
شان رجل الخ لكن يجمع الأول والاخير قول القاموس رأى رجل الغول على جبل أورق فقال جاء نيام  
الريق على أريق اه فتدبر (قوله أورق) هو من الابل ما في لونه يابض الى سواد وهو من أطيب الابل  
لجلا لعملا وسيرا قاموس (قوله في خفندد) بجاء معجمة فزون فدا ابن مهملتين كس فرجل ومثله ضفندد  
الآن أوله ضد معجمة (قوله الظالم) بفتح الظاء المعجمة وهو ذكر النعام (قوله ثلاثي) خرج نحو سعاد  
وزينب فتصغيرهما سعاد وسعيد بتشديد الياء وزينب واختص ثلاثي المؤنث بالحاق التاء تخفة وعدم طوله (قوله  
بدل لام الكلمة) هي الواو المنقلبة هزة في سماع ولان أصله سماء ولانه من سماء يسمي وقول شيخنا والعض  
أصله سماءي سهو ومثل سماء كساء (قوله فحذفت احدى الياءين الاخبرتين) هي الثالثة لام الكلمة  
غندالجه وور ومقتضى كلام الناظم في التسهيل أنها الثانية المنقلبة عن الالف قاله الشارح على التوضيح  
(قوله على القياس) وهو حذف احدى الياءات الثلاث عند اجتماعها في الطرف وبعدمين الكلمة فلا  
يرد تصغيرهما على مهييم وحى على حي (قوله ذاليس) أي متبادرا منه خلاف المراد (قوله بضع وعشر)  
أي وست وسبع وتسع (قوله وذود) بذال معجمة مفتوحة فواو ساكنة فذال مهملة من ثلاثة أفعلة الى عشرة  
وقيل غير ذلك (قوله وشول) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو اسم جمع شائل وهو من الابل ما أتى عليها  
من حملها او وضعها سبعة أشهر تخفف لبنها وجمع الجمع أشوال وأما شول كك جمع شائل وهي  
الناقة التي تشول بذنها أي ترفعه للقاح ولان لها أصلا كذا في القاموس وغيره والمراد هنا الاول لان  
شولا كركم رباعي والكلام في الثلاثي ولهذا قال البعض قوله وشول جمع شائلة الخ وأما شيخنا السيد فبعد  
تصريحه بفتح الشين ذكر ما لا يناسب الا الثاني وهو خلط (قوله وحرب) قد يقال تصغير حرب مع حقوق التاء  
يوقع في الابس بضم فرحبة الحديد اه سم أي فيكون من النوع الاول (قوله وفرس) قال في القاموس  
الفرس للذكور والانثى وهي فرسة اه فعلم أن الفرس يقع على الذكر والانثى وحدثنى يحتاج المثال الى  
التقييد بالواقع على الانثى (قوله للحديد) اخترز به عن درع المرأة بمعنى قيسها فانه مذكر وجمع درع الحديد  
ادراع وأدرع ودرع وجمع الدرع بمعنى القميص أدرع كذا في القاموس (قوله وعرس) قال في القاموس  
العرس بالكسر امرأة الرجل ورجلها وليدة الاسد ثم قال وبالضم وبضمين طعام الوليمة ثم قال والنسكاح  
اه فعلم أن المناسب هنا العرس بالكسر وان ضبط شيخنا بالضم وضبط البعض له بالضم والكسرين هما  
نظر فتدبر (قوله وعرب) بفتحين وبضم فسكون خلاف العجم (قوله ونصف) بفتحين كما في القاموس

أي فانه يقال فيها شخير وبقيس وخمس بغير تاء ولا يقال شخيرة وبقيرة وخيسمة بالتاء لانه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخسة ومثل  
خمس بضع وعشر فيقال فيها ما بضيع وعشير ولا يقال بضبعة وعشيرة لانه يلتبس بعدد المذكر وأشار الى الثاني بقوله (وشذرك دون لبس)  
أي شذرك التاء دون لبس في ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها وهي ذود وشول وناب لاسن من الابل وحرب وفرس وقوس ودرع للحديد  
وعرس وضحي ونفل وعرب ونصف وهي المرأة المتوسطة بين الصغرى والكبرى وبعض العرب يذكرون الحرب فلا يكونان من هذا  
القبيل وبعضهم ألحق التاء في عرس وقوس فقال عريسة وقوس في السكافية وشرحها وانسهل لاسنة



النوع الأول نحو شهر وخمس \* الثاني لا اعتبار في العلم بالنقل عنه من تذكر وتأنيت بل تقول في ربح علم امرأة ومهجة وفي عين قلم رجل  
عين خلا فالابن الانباري في اعتبار الاصل فتقول في الاول ربح وفي الثاني عينه ويونس يحيزه واحتج لذلك بقول العرب نوبرة وعينه وأذينة  
وفي مهرة وهي اسماء رجال وليس ذلك بحجة لا مكان أن تكون التسمية بهاء ما التصغير \* الثالث اذا سميت مؤنثا لم يثبت وأخت حذف هذه  
النساء ثم صغرت وألحقت ناء التأنيث ١١٢ فتقول بنسبة وأخيه واذا سميت بهاء ما ذكر الم تلحق الناء فتقول بنى وأخى (وندر \* لحاق تأنيما

والنصارى وقال الفارسي بفتح الفون وكسر الصاد المهملة (قوله ويونس يحيزه) أي اعتبار الاصل كما يحيز  
اعتبار الحال (قوله واحتج) بالنساء لاجل قول اللفاعل وعلله ضمير من ذكر من ابن الانباري ويونس (قوله  
اذا سميت مؤنثا لم يثبت وأخت الخ) مثله ما اذا لم يسم بهما أصلا كما في الدماميني وأخا قيد بالتسمية ليغفرق بين  
تسمية المؤنث وتسمية المذكر (قوله في وراء وأمام وقدام الخ) قضيته أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأنه  
على اعتباره لاجل أن يكون في الفارسي عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكورة الا وراء وقدام وعليه يكون  
لحاق الناء اما ما اذا من وجهين كونه مذكرا أو كونه باعيا ولا تصغر الظروف غير المتمكنة كتي وأبن وفي  
الفارسي أيضا عن ابن بابشاذ ولا تصغر عند لان المراد بتصغير الظروف القرب وعند في غاية القرب فلا  
فائدة في تصغيرها قال وكذا لا تصغر عند لا على تقييده وهو أمس لان أمس غير متمكن بما تضمنه من  
معنى الحرف اهـ وقرأ في الباب زيادة بيان (قوله ورثة) بتشديد الياء قبل الهمزة (قوله وقديعة) بوزن  
فيعيلة (قوله حبيزة) بتشديد الياء (قوله باقلاء) بخفيف اللام اذا مدت كما هو الفرض قال في القاموس  
الباقلي وتخفف والباقلاء مخففة مخدودة القول الواحدة بهاء أو الواحدة بالجمع سواء اهـ (قوله وبرنساء)  
هسم الناس كما في التأنيث (قوله مع افروع) حال من الذي والقي وذاي مع بعض الفروع (قوله بكونها  
توصف ويوصف بها) وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فارسي (قوله خولف به الخ) ذكر وجهين للمخالفة وبقي  
ثالث في ذيا وتيا وذيان وتيان وهو وقوع ياء التصغير ثالثة فاقوله بعد في زيادة ثالثة يعني في غير ما ذكر ومن  
المخالفة يعلم أن جعل أمثلة التصغير فعلا وفعلا وفعلا في الالف المتماكنة (قوله فترك أولها) كاللام  
المحركة في الذي والقي على ما كان عليه من الفتح كما في الذي والقي وذا وتيا وضم لآل اللذان واللتين لغية كما في  
التسهيل أو الضم كما في أولى وأولاء (قوله وعوض من ضميه) أي المجتبى للتصغير فلا يرد أن أولياء  
وأولياء يزيد فيهما ألف مع ضم أولهما ولا يجمع بين العوض والمعوض وبين الوردان الضمة فيهما  
أصلية والالف فيهما كما قاله يس عوض عن الضمة التي كان ينبغي أن تكون فيهما حال التصغير ولم تكن  
بل أقيمت الضمة الأصلية فتدبر وهذا التعويض في غير المختوم بزيادة تشبيهة أو جمع أمافيه فلا تعويض  
لأوله بالزيادة تخفف فيه (قوله ووافقت المتماكن الخ) ذكر وجهين للموافقة وبقي ثالث في اللذين  
واللتين والذين وذيان وتيان وهو رد الالف المحذوف من مكبراتها اليها ولا يصح حذفه نائما من الأربع  
الآخيرة لأنه لعله تصريفة وهي توالي آت ثلاث كما سيأتي في الشرح والمخوف لعله كالتأنيث فتأمل (قوله  
وفي تثنيتها) المتبادر من العطف ومن قوله بعد في جمع الذي الخ رجوع الضمير للذي والقي وجهين ثم يكون في  
كلامه تدبر مضاف أي في تثنيتها مصغرها وكذا يقال في نحو قوله بعد في جمع الذي الخ ثم المسرد التثنية  
والجمع الصوريان لما تقدم في محله أن اللذين والذين اسمائني وجمع حقيقة على الأصح من اشتراط الاعراب  
في المثني والجمع بل هما صيغتان موضوعتان للأنثى والجماعة بقي شيء آخر وهو أن المفهوم من هذا أنه يؤخذ  
المفرد المصغر ويثنى ويجمع وليس هذا تصغير المثني والجمع كما هو ظاهر كلام المصنف وكلام الجاربردي  
يفيد ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير على المثني والجمع فتدبر (قوله في جمع الذي اللذين)  
جري فيما قاله على لغة من أعرب الذين رفعا بالواو أو ما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجر ذكر يا  
(قوله كالمقصود) أي في فتح ما قبل علامة الجمع كالمصطفين (قوله ومنشأ الخلاف من التثنية) أي الخلاف  
في الجمع مفرع على الخلاف في التثنية فيكون فيه ما في ما قال في التصريح والذال على القولين مفتوحة (قوله

ثلاثا أكثر) ثلاثا مفعول  
بكثير وهو بفتح الناء بمعنى  
فاق أي ندر لحاق الناء في  
تصغير ما زاد على ثلاثة  
وذلك قولهم في وراء وأمام  
وقدام ورثة بالهمزة  
وأمية وقديعة  
وتثنية كذا أبو عمرو  
أن يقال في تصغير  
حباري وأغبري حبيزة  
وأغبرية فيحاء بالنساء  
عوضا من الالف المحذوفة  
وظاهر التسهيل  
موافقة فانه قال ولا تلحق  
النساء دون شذوذ غير  
ما ذكر الاما حذف منه  
ألف التأنيث خامسة  
أو سادسة ومراده المقصورة  
لقوله بعد ذلك ولا تحذف  
المخدودة فيعوض منها  
خلاف الابن الانباري أي  
فانه يحيز في نحو باقلاء  
وبرنساء بوقلة وبرنسة  
والجميع بوقلة - لاء  
وبرنساء (وصف قروا  
شذوذ الذي التي \* وذا  
مع الفروع منها تالوفي)  
يعني لما كان التصغير  
بعض تصارييف الاسماء  
المتماكنة ناسب ذلك أن  
لا يلحق اسماء غير متمكن  
ولما كان في ذوا والذي  
وقرعهما شبه بالاسماء

المتماكنة بكونها توصف ويوصف بها استيسج تصغيرها لكان على وجه خولف به تصغير المتماكن فترك أولها  
على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمها ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتماكن في زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة ففيل في الذي والقي  
الذي واللتيا وفي تثنيتها ما اللذان واللتان وأما الجمع فقال سيدي به في جمع الذي اللذين رفعا والذين جرا ونصبها بالضم قبل الواو والكسر  
قبل الياء وقال الاخفش اللذين والذين بالفتح كالمقصود ومنشأ الخلاف من التثنية فسيدي به يقول

حذفت ألف اللذان في التثنية تخفيفا وقرابين المتمكن وغيره والاحفش بقوله حذفت لانتقاء الساكنين وقالوا في جمع التي اللتيات وهو جمع اللتيات تصغير التي ولم يذكر سيمويه من الموصولات التي صغرت غير اللذان واللتيات وتثنيتهما وجهه ما وقال في التسهيل واللتيات واللوي يتألف اللاتي واللوي واللويون في اللاتي واللاتين فزاد تصغير اللاتي واللاتين وظاهر كلامه أن اللتيات واللوي يتألفان كلاهما تصغير اللاتي أم اللوي يتألف من ذكره الاحفش وأما اللتيات فأنما هو جمع اللتيات كما سبق فبحوز في جعله تصغير اللاتي ومذهب سيمويه أن اللاتي لا تصغر استغناء بجمع اللتيات وأجاز الاحفش أيضا اللوي في اللاتي غير مهموز وصغروا من أسماء الإشارة ذاتونا ١١٣ فقالوا ذاتونا وفي التثنية ذيان وتبان

وقالوا في أولى بالانصر أوله وفي أوله بالمد أولياءه ولم يصغر وأنها غير ذلك \* تنبيهات \* الأول في أسماء الإشارة في التصغير من التثنية والخطاب ما له في التثنية سبيل قاله في التسهيل \* الثاني قال في شرح الكافية أصل ذيا وتبان ذيا وتبان ذيا وتبان ذيا تأت الأولى عين الكامة والثالثة لامها والوسطى باء التصغير فاستثقل ثوالى ثلاث تأت فقطد التحفيف بحذف واحدة فلم يحذف باء التصغير لدلتها على معنى ولا حذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها فذلو حذفت لم فتح باء التصغير وهي لا تحرك أشبهها بألف التثنية سبيل فتميز حذفت الأولى مع أنه يلزم من ذلك وقوع باء التصغير ثالثة واعتبر أن يكونه عاضدا لما قصد من مخالفة تصغير ما لا يمكن له التصغير ما هو متمكن \* الثالث قول الناظم وصغر واشد ذوالبيت معترض من ثلاثة أوجه \* أولها أنه لم يبين كيفية

حذفت ألف اللذان في التثنية (أى ولم تقلب باء وقوله تخفيفا أى فهى غير معتبرة) (قوله وقرابين المتمكن) (أى الذى تقلب ألفه المحكوم به بباء عند التثنية كجمل (قوله لانتقاء الساكنين) (أى فيون حذفتها لعل تصريفية والمحذوف لعله كالتثنية فكذلك في الجمع عنده فنتبى الفتحه دلالة عليها وقد يقال لا تخفش هل تحلصت من انتقاء الساكنين بقلب الألف باء في التثنية كما هو قياس التثنية ما آخره ألف زائدة وله أن يجيب بالفرق بين المتمكن وغيره ولا يصغر ذلك في كون حذف الألف لانتقاء الساكنين فتأمل (قوله جمع اللتيات) بحذف ألفه لانتقاءها كما كنه مع ألف الجمع (قوله واللوي يتا) بقلب ألف اللاتي وأواو فتحها لأجل بقاء التصغير وحذف الباء الأخيرة وز بقاء ألف التعويض عن الضمة وانما حذفت الباء الأخيرة لأنه لو صغر على التمام وقيل اللوي يتا لزم أن يكون المصغر خماسيا بزيادة الألف في آخره سوى بقاء التصغير وذلك لا يكون في المصغر أفاده سم (قوله واللوي يتا) بقلب ألف اللاتي وأواو فتحها لأجل بقاء التصغير وقلب الهمزة باء وحذف الباء وز بقاء ألف التعويض هذا قياس ما مر في اللوي يتا لكن في الفارسي أن المحذوف من هذه الهمزة (قوله واللوي يتا) أى مطلقا وفى حالة الرفع واللوي يتا في حالة النصب والجر لغتان والياء المشددة بقاء التصغير مدغم في الياء المبدلة من همزة اللاتين قال عبد القادر ورأيت في نسخة محررة من شرح الشافية للمصنف اللوي يتا بانيات الهمزة بعد المشددة المحتية الساكنة (قوله في اللاتي واللاتين) نشر على ترتيب الألف (قوله فتحوز في جعله تصغير اللاتي) لان التثنية بمعنى تصغير اللاتي وهو اللوي يتا (قوله أولياء الخ) ضمة أولياء بالانصر وأولياء بالمد ليست الهمزة المحذوفة للتصغير بل هى الضمة الموجودة حال التكسير كما قاله المشرح على التوضيح (قوله من التثنية والخطاب) كان عليه أن يقول ولا م بعد (قوله بثلاث تأت الخ) تقريره انما يأتى على أن ذات اللاتي وأن أصله ذي بياءين وأن المحذوف منه عينه لا على قول الكوفيين أنه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف زائد لبيان حركة الحرف الأصلي وهو الألف كما لا يخفى ولا على قول السبيل في أنه وضع على أصلين كما لان التثنية وإن كان يكمل في التصغير كما تقدم إلا أن أصل ذياعليه ذويا لا ذيا ولا على القول بأن أصله ذو ولان أصل ذياعليه ذو وبالحذف العين وقلب اللام بباء لاجتماعها مع الياء وسبق احداها بالساكن ولا على القول بأن أصله ذوى لان أصل ذياعليه ذويا بحذف عين الكلمة ولا على أن المحذوف من ذالاه لان المحذوف من ذياعليه اللام وهذا هو تحقيق المقام وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من التسهيل والقصور (قوله فاستثقل ثوالى ثلاث تأت) أو رد عليه شيخنا السيد تصغير على حي مع أن فيه ثوالها وأجاب بأن تصغير اسم الإشارة لما كان على خلاف القياس لم يحتمل فيه ذلك التوالى بخلاف المتمكن (قوله من ثلاثة أوجه) بقى رابع وهو أن قوله وصغر واشد ذى يقتضى أنه لا يقاس على ما جمع منه وليس كذلك بل قاس جمع من كبار النحاة كما زنى وغيره على ما سمع منه وحينئذ لا يوصف بالشذوذ وأجيب عن هذا بأن المصنف لم يتبع القائلين بالقياس بل تبع سيمويه القائل بعدم القياس غزى (قوله لم يبين كيفية تصغيرها الخ) أجيب بأن سكونه عن كيفية التصغير لانه أحال الأمر في ذلك على السماع غزى (قوله بوجه أن في صغر) انما عبر بالإيماء لاحتمال أن معنى قوله منها أى من الفروع لا بقيد التصغير (قوله غيرنا) علل في التوضيح عدم تصغير ذى بالياسه بتصغير ذى لعدم تصغير ذى بالياسه فتعذبه بتصغيرنا (قوله الأربعة) زاد في الجمع المتنادى وأوه فيقال أوبه كما قالوا ويزيدا (قوله والمركب المزجي) ولو عديا (قوله في لغة من

\* ١٥ - (صبان) - رابع \* تصغيرها بل ظاهره بوجه أن تصغيرها كصغير المتمكن نأنيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومها لانهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت نأنيها أن قوله منها تأني بوجه أن في صغر كما صغروا قد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا ما هو المفهوم من التسهيل فانه قال لا يصغر من غير المتمكن الا اذا والذى وفروعها والآتي ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غيرنا \* الرابع لم يصغر من غير المتمكن الا أربعة اسم الإشارة واسم الموصول كما تقدم وأفعل في التعجب والمركب المزجي كجملك وسيمويه في لغة من

لأنها أقام من أغربهم أفلاشكال وتصغيرهما انصغرا المتكسر نحو ما أحسنه وبعلبك وسيمويه **خاتمه** بصغرامم الجمع لشيئته  
 بالواحد فيقال في ركب ركب وفي سرة سرة وكذلك الجمع الذي على أحد أمثلة القلة كقولك في أجال أجيال وفي أفلس أفلس وفي فتية  
 فتية وفي أنجدة أنجدة ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة لأن شئته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فتنافيا وأجاز الكوفيون  
 تصغيره ماله نظير من أمثلة الأحاد فاجاز وأن يقال في رغبان رغبان كما يقال في عثمان عثمان وجعلوا من ذلك أصيلة لأنار عوانه تصغير  
 أصلان وأصلان جمع أصل وما ١١٤ زعموه مردود من وجهين أحدهما أن معنى أصيلان هو معنى أصيل فلا يصح كونه تصغير جمع

بناها) أي بعلبك وسيمويه (قوله وبعلبك وسيمويه) أي تصغير صدرهما كما تقدم (قوله بصغرامم الجمع)  
 كرهط وقوم ونفر فيقال ربهط وقوم ونفر ولا تحقه التاء أن كان لا كميئين وإن جاز تأنيثه بخلاف ذود  
 وأبل فيقال ذوبدة وأبله قاله الجوهري وأما ركب فعلى كونه اسم جمع وهو المشهور وريق ركب وعلى كونه  
 جمع راكب كما عند الأخفش فيرد إلى مفردة ويصغر ثم يجمع فيقال رويكبون كذا في الفارسي وكامم الجمع  
 اسم الجنس الجعي فيقال في قرع ركب في الجمع ويمكن أن الشارح أراد باسم الجمع ما يشمله (قوله فتنافيا) قد  
 يقال لا تنافي لأن الكثرة والقلّة مقلولان بالاشتراك (قوله أنه تصغير أصلان) يضم الهمزة وقوله جمع أصل  
 هو العشي (قوله لأن فعلا) أي بالضم وعلان أي بالكسر ومعنى الجمعين بقرينة التمثيل لا في فلا يرد تكسير  
 عثمان وعمران على عثمانين وعمرانين مع تصغيرهما على فعيلان (قوله وخشمان) في القاموس في فصل الخاء  
 المحجمة من باب الميم والخشام كغراب الاسد والعظيم من اللوف والجمال اه فلعل الخشمان في عبارة  
 الشارح بكسر الخاء المحجمة جمع خشام بضمها كغراب وغربان (قوله وانما أصيلان الخ) يعني أنه تصغير  
 أصل على خلاف القياس (قوله كما وردت جوع الخ) أي كجمع ربهط على أراهط وباطل على أباطيل (قوله  
 رده إلى واحد) فلو كان واحده القياسي ههنا لم يكن له واحد مستعمل بان لم ينطق له بمفرد أصلا  
 لا قياسي ولا غير رد إلى واحد القياسي المهمل فيقال في جاء أخوتك شما طيط جاؤا شما طيطين وفي جاءت  
 جوار بك شما طيط جاءت شما طيطات وإن كان له واحد مستعمل رد إليه لا إلى المهمل القياسي خلافا لابي  
 فيقال في ملاح ومذاكير لحيات وذكريات رد إلى المحذوف كذا في المحمة ومذاكر لا يلزم تصغير لفظ لم تتكلم  
 به العرب من غير داعية إلى ذلك وكان أجاز بدلا لم ينطق له بواحد قياسي جعل الواحد الذي ليس على القياس  
 كالمعدوم فسوى بين ملاح وشما طيط اه هـ مع بهض اختصار ومقاد القاموس ان شما طيط له واحد  
 قياسي مستعمل حيث قال والشما طيط بالضم الطويل والفرقة من الناس وغيرهم كالشما طيط والشما طيط  
 بكسرهم أو قوم شما طيط متفرقة اه واللائق التمثيل بعبيد أو عباد يد في القاموس العبيد والعبيد  
 بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخليل الذاهبون في كل وجه (قوله ثم جمعه بالواو والنون) وأن كان  
 لمذكر عاقل لأنه حينئذ في معنى الصفة وإن كان قبل التصغير لا يجمع بالواو والنون قال الفارسي وهذا العمل  
 لا يكون في نحو سكارى وهو جمع كثره لأن مفردة لا يجمع بواو ونون على المشهور اه ومراده سكارى جمع  
 سكران كزهو ظاهر فلا ينافي أن سكارى جمع سكرى برد إلى مفردة ويصغر ويجمع بالالف والتاء فيقال  
 سكرات كذا في الجمع (قوله غليمون) بتشديد الياء (قوله جازان برد إليه مصغرا) كما جاز أن برد إلى المفرد  
 (قوله فتية) بتشديد الياء (قوله ويقال في تصغير سنين الخ) هذه مسألة مستقبله (قوله ويرده ذاعلامه)  
 أي لكن حذف لأجل علامة الجمع (قوله لم المحذور المذكور) أي الجمع بين العوض وهو الأعراب  
 بالحرف والمعوّض عنه وهو التاء الموجودة بالقوة لوجوده مقتضيا وهو التصغير لكن حذف لفظ العلة وهي  
 وجود علامة الجمع والمحذوف لعله كالنائب (قوله قال في تصغير سنين) أي على وزن فعيل (قوله ويجوز  
 سنين) أي على وزن فاعل بحذف الياء الزائدة بين النونين (قوله أن أصله) أي الثاني أما أصله الأول شنيو

لأن تصغير الجمع جمع في  
 المعنى الثاني أنه لو كان  
 تصغير أصلان لقبيل  
 أصيلين لأن فعلا  
 وفعلا إذا كسر اقبل  
 فمع ما فعالين كصهران  
 ومصارين وخشمان  
 وخشاميين وعقمان  
 وعقابين وغربان وغربان  
 وكل ما كسر على فعالين  
 يصغر على فعالين فبطل  
 كون أصيلان تصغير  
 أصلان جمع أصل وانما  
 أصيلان من المصغرات  
 التي هي بعاء على غير  
 بناء مكبرها ونظيره قوظم  
 في أنسان أنسان وفي  
 مغرب مغربان ولا  
 استبعاد في ورود المصغر  
 على بنية مخالفة لبنية مكبره  
 كما وردت جوع مخالفة  
 أبيتهما الابنية أحادها  
 والحاصل أن من قصد  
 تصغير جمع من جوع  
 الكثرة رده إلى واحد  
 وصغره ثم جمعه بالواو  
 والنون إن كان لمذكر  
 عاقل كقولك في غلمان  
 غليمون وبالألف والتاء  
 إن كان مؤنث أو لمذكر

لا يعقل كقولك في جوار ودرهم جوار برباب ودرهمات وإن كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز أن ترد إليه مصغرا  
 كقولك في فتان فتية ويقال في نصغرسنين على لغة من أعربها بالواو والياء سنيت ولا يقال سنيون لأن أعربها بالواو والياء انما كان عوضا  
 من اللام وإذا صغرت ردت اللام فلو بقي أعربها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع المعوض والمعوّض منه وكذا الأرضون لا يقال في  
 تصغيره الأرضات لأن أعراب جمع أرض بالواو والياء انما كان نحو بضامن التاء فان حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامه ومعلوم  
 أن تصغير الثلاثي المؤنث يرد ذاعلامه فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذور المذكور ومن جعل أعراب سنين على النون قال في تصغيره  
 سنين ويجوز سنين على مذهبه من يرى أن أصله سني بباءين أو لا هاء زائدة والثانية يدل من واو هي لام الكلمة ثم ابتدأت نوناً فكما أنه لو صدرت  
 فقلت

لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام كذا اذا صغر سنيها معقدا كون النون بدلا من الياء الاخيرة فعامل الكلمة بما كان يعامل  
للم تكن بدلا وان جعل سنون علما وصغرا فلا يقال الاسنيون رفعوا وسنين جروا ونصبوا ببرد اللام ١١٥ ومن جعل لامها هاء قال سنيهم

والله أعلم

بالتنسب

هذا هو الاعرف في نزع  
هذا الباب ويسمى أيضا  
باب الاضافة وقد سمع  
سديويه بالتسميته  
ويحدث بالنسب ثلاث  
تغييرات الاول الفظ  
وهو ثلاثة أشياء الحاق  
ياء مشددة آخر المنسوب  
وكسر ما قبلها ونقل  
اعرابه اليها والثاني معنوية  
وهو صيرورته اسمها لما  
لم يكن له والثالث حكمي  
وهو معاملته معاملة  
الصفة المشبهة في رفعه  
المخبر والظاهر باطراد  
وقد أشار الى التغيير  
اللفظي بقوله  
(ياء كيا الكرسي زادو  
للتنسب

وكل ما تليه كسره وجب)  
يعني اذا قصدوا نسبة شيء  
الى أب أو قبيلة أو بلد أو  
نحو ذلك جعلوا حرف  
اعرابه ياء مشددة مكسورا  
ما قبلها كقولك في النسب  
الى زيد بنى تنبيه  
أنهم قوله كيا الكرسي  
أمرين أحدهما التغيير  
اللفظي المذكور والآخر أن  
ياء الكرسي ليست للنسب  
لأن المشبه به غير المشبه  
وقد ينضم الى هذه  
التغييرات في بعض  
الاسماء تغيير آخر أو أكثر  
فن ذلك ما أشار اليه بقوله

فقلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالساكون والى هذا يشير قوله والثانية بدل من واو (قوله  
لحذف الياء الزائدة) أي اتوالى ثلاث ياءات (قوله كذا اذا صغر سنيها الخ) أي فحذف الياء الزائدة معاملة  
للمرعى بحكم الاصل كما أشار اليه الشارح ولا اجتماع ثلاث ياءات بالقوة لأن بدل الياء في قوتها فاندفع اعتراض  
المعنى بأن حذف الياء الزائدة من سنى لكرامة توالى ثلاث ياءات وهذه العلة لا تنأى في تصغير سنيين لأنها  
لوثبت فيه لاجتماع ياء فقط (قوله فعامل الكلمة) وهي سنيين وقوله بما كان أي بحذف الياء الزائدة الذي  
كان وقوله لم تكن بدلا أي لولم تكن النون بدلا عن الياء الاخيرة أو لولم تكن الكلمة ذات بدل عن يائها  
الاخيرة بان بقيت ياءوها الاخيرة ولم تبدل نونا وفي بعض النسخ لولم يكن بدل أي لولم يوجد بدل عن الياء الاخيرة  
بالنون والمعنى فعامل سنيين بعد ابدال يائها الاخيرة فونبا كما كان وما ملها به قبل هذا الابدال من حذف يائها  
الزائدة في تصغيرها وان كان آخره مفرسنى قبل الابدال ياء وصغرها بعد فونا (قوله فلا يقال الخ) أي لأن أعلم  
بمنظريه الى حالته الراهنة لا الى ما نقل عنه (قوله قال سنيهم) أي في الرفع وسنيين أي في النصب والجر  
تنبيه قد تبدل ياء التصغير الفاتحة في اذاولها حرف مشددة سمع في دويبة وشويبة تصغير دابة وشابة ودابة  
وشوابة كما نقله شيخنا السيد وغيره

بالتنسب

هو كما يؤخذ من الشافية الحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبة الى المجرى عنها قال يس ويقال فيه  
نسبة بضم النون وكسرها ولم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقدير يا ولا الواو لتقلها وشددت الياء ليجري  
عليها وجوه الاعراب الثلاثة ولو افردت لاستثقلت الضمة والكسرة عليها واثلاثا لتلصص بياء المتكلم ولأن  
التخفيفه تحذف لا لتقاء الساكنين (قوله باب الاضافة) أي اللغوية قال الفارسي وأعلم أن هذه الياء حرف  
عليه الاعراب ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف اليه في محل جر واحتجوا بقول بعض العرب  
رايت التميمي تيم عدي مجرتيم فقالوا له بدل من ياء النسب وأجيب بان التقدير صاحب تيم عدي تحذف  
المضاف وبقى المضاف اليه على حاله وان كان مثل هذا قليلا كما سبق في الاضافة اه والظاهر أن الاضافة  
على قولهم مقولوبه بحسب المعنى كالاضافة الفارسية فانهم يقدّمون المضاف اليه على المضاف وان ظهور  
اعراب المضاف على قولهم على المضاف اليه ليكون هذا المضاف اليه بصورته الحرف وكالحزب من المضاف  
(قوله بالتسميتين) لباء زائدة في المفعول المطلق (قوله آخر المنسوب) صوابه المنسوب اليه (قوله اسمها لما  
يكن له) وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسمها المنسوب اليه (قوله زادو بالنسب) وأرد عليه أن قوله ياء الخ يتضمن  
تعريف النسب بانه زيادة ياء مثل ياء الكرسي للنسب فيكون أخذ النسب في تعريف النسب وأخذ المعرف في  
التعريف بوجوب الدور وأجاب سم بان قواوح التعريف انما ترد على التعريف الصريح دون المعنى انفره  
والعزى بان النسب في قوله بالنسب بعينه اللغوي لا الاصطلاحي (قوله أو نحو ذلك) كحرفة (قوله التغيير اللفظي  
المذكور) فيه أن من جملة كسرها ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار في قوله وكل ما تليه الخ فالمناسب جعل  
التشبيه بياء الكرسي في كونها مشددة آخرها من قولها الياء الاعراب فقط صونا للكلامه عن التكرار (قوله لأن  
المشبه به غير المشبه) ناقس سم في هذا التعليل بان المغايرة بالكلية والجزئية كافية وحيفة لا بدل التشبيه  
على أن ياء الكرسي ليست للنسب وان كان الواقع أنها ليست للنسب (قوله وقد ينضم الخ) لأن التغيير بالنسب  
بالتغيير مع (قوله أو أكثر) أي من تغيير واحد كما في خلفي نسبة الى خليفة فان فيه حذف الياء وحذف  
التأخر زيادة على التغييرات الثلاثة (قوله ومثله مما حواه احذف) قال ابن هشام فان قلت من قال في معنى عان  
اذا نسب اليه هل يقول عني ويحذف الالف كما يحذف الياء لان الالف مع الياء بمنزلة الياءين قلت لانص على  
ذلك ولك أن تقول انما حذفوا الياء كراهة توالى ياءات وهذا المعنى مفقود في مثله عيان فان قلت ما ناب عن  
الثقل ثقيل بدليل مررت بجواز قلت الثقل في اجتماع الياءات لاني وجودها غير مجتمعة فافهم الفرق  
سيوطي باختصار (قوله كل ياء تعاضلها الخ) سواء كانت للنسب كسقي أو غيره كرمي وكري وقري وسياقي

(ومثله مما حواه احذف ونابه ثابت او مدته لا تثبتا) يعني انه يحذف لياء النسب كل ياء تعاضلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا  
وتجعل ياء النسب مكانها كقولك في النسب الى الشافعي شافعي والى المري

مرعى بقدر حذف الاولى وجعل باء النسب في موضعها لئلا يجتمع أربع باآت ويظهر أثر هذا التقدير في نحو تخاتي في جمع تخاتي اذا عني به ثم نسب اليه فانك تقول هذا تخاتي مصر وفا وكان قبل النسب غير مصروف ويحذف باء النسب ايضا اناء التانيث فيعنان في النسب الى فاطمة فاطمي والى مكة مكي لئلا يجتمع علامتا تانيث في نسبة امرأة الى مكة وأما قول المتكلمين في ذات ذاتي وقول العامة في الخليفة خليفة فلحن وصوابهم ماذووي وخاني ويحذف هاء ايضا فعدة التانيث والمراد بها ألف التانيث المقصورة وهي امارا بعة واخماصة فصاعدا فان كانت خامسة فصاعدا حذفت وجهها واحدا كقولك في حباري حباري وفي قبة عثري قبة عثري كما سأتى وان كانت رابعة في اسم ثانيه محترك حذفت كالخامسة كقولك في جزى جزى وان كان ١١٦ ثانيه ساكناف وجهان قلبها واوا وحذفها والى هذا أشار بقوله (وان تكن تربع) أى تصير هذا

ما اذا كانت بعد حرف واحد في قوله \* ونحو حى فتخرج ثانيه يجب \* وما اذا كانت بعد حرفين في قوله \* والحق وما عمل لام عربيا \* الخ سم (قوله مرعى) أى على الافصح وسأتى مقابله في قوله \* وقيل في المرعى مرعى (قوله بقدر حذف الاولى الخ) فيه أن حذف الاولى وجعل باء النسب مكانه واقع لامقدر (قوله لئلا يجتمع أربع باآت) فيه أن اجتماع أربع باآت أولاها وناثها ساكنان جائز بل وارد كما في محبي وأمسي على ماسياتي في شرح قوله كذلك بالمتنوع الخ فتدبر (قوله اذا سمي به) قيد بالتسمية لان جميع التكمير اذالم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفردة ثم ينسب اليه وقيد في التوضيح التسمية بكونها المذكور احرازاعمالا داسمي به امرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث لاصية منه تسمى الجوع كذا في التصريح (قوله مصر وفا) لفقد مفاعيل لان باء النسب في تقدير الانفصال شرح التوضيح للشارح (قوله غير مصروف) استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية تصریح (قوله لئلا يجتمع الخ) ولئلا يؤدي الى وقوع ناء التانيث حشاوا (قوله في نسبة امرأة الى مكة) لانه كان يقال مكته (قوله فلحن) أى من وجوه ذاتي لان القياس قلب ألفه واوا ورد لانه وقلبها واوا وحذف التاء ومن وجوه في خليفة لان القياس حذف الياء والتاء (قوله المقصورة) وأما المندودة فستأتى في قوله وهم زدى مدينال في النسب الخ (قوله وفي قبة عثري الخ) ظاهره أن ألف قبة عثري للتانيث والذي في القاموس خلافه وعبارة القبة عثري مقصور الجبل الضخم والتصيل المفزول وذاتة تكون في البحر والعظيم الشديد والالف ليست للتانيث ولا للحاق بل قسم ثالث اه وفي كلام غير واحد كالشارح فيما ياتي قريبا أنها التكمير (قوله جزى) بفتح الجيم والميم والراى أى سريع (قوله أى تصير هذا أربعة) الضمير يرجع الى قوله ذا ثان سكن ولو أخر التفسير عن قوله ثان سكن لكان اليق كمالا يفتي (قوله فقلبها واوا) تشبيها بالالف نحو ملهى وحذفها تشبيها بباء التانيث لزيادة كذا في التصريح (قوله ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين الخ) قال سم هذا ممنوع بل قوله الآتي وللأصل قلب يعنى كالتصريح في أن الاجود في الحذف لان هذا بيان لمخالفة الأصل لها والالم يحتاج اليه اه ورده الاسقاطى بان بيان مخالفة الأصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء (قوله بل الحذف هو المختار) لان تشبيها بباء التانيث أقوى من تشبيها بالمتقلبة عن أصل تصریح (قوله لشبهها) أى في كونها رابعة ثانی كلمتها ساكن كما يؤخذ من التوضيح وان لم يفصح الشارح باعتبار سكون الثانى (قوله المحقق) بكسر الحاء أى المحقق كلمته بكاه أخرى (قوله نحو ذفرى) بذا لمجمعة مكسورة ففاء ساكنة (قوله ويصطفى عقيلة مال الفاحش المتشدد) عقيلة الشئ أحسنه ولعل المراد بالفاء أحش المتشدد الخيل المتكفل للشدقة يعنى الفقراى المقتر على نفسه وباصطفااء الموت أحسن ماله أنه يمته ويذهب به بلا نفع (قوله الا في حرف) كالحرفية أو شبهه كما الاسمية (قوله لانه مقتضى قوله مالها) أى في الواقع وقد ثبت لالف التانيث في الواقع رجحان الحذف وان لم يعلم رجحانه فيهم قول المصنف وان تكن تربع الخ كما ذكره الشارح هناك (قوله لكن ذكر الخ) دفع به توهم كون الحذف فيها على السواء في الضعف (قوله في الزيادة) أى

أربعة (ذا ثان سكن \* فقلبها واوا وحذفها حسن) ومثال ذلك حبلى تقول فيها على الال حبلى وعلى الثانى حبلى \* تنبيهات \* الاول يجوز مع القلب أن يفصل بينهما بين اللام بالفاء زائدة تشبيها بالمندودة فتقول حبلاوى \* الثانى ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر وليس على أحد سواء بل الحذف هو المختار وقد صرح به في غير هذا النظم وكان الاحسن أن يقول تحذف اذن وقلبها واوا حسن (لشبهها المحقق والأصلى ما لها) يعنى ان الالف الرابعة اذا كانت للحاق نحو وذفرى أو متقلبة عن الأصل نحو مرعى فلها ما لالف التانيث في نحو حبلى من القلب والحذف فتقول ذفرى وذفرى ومرعى ومرعى الا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف فرموى أفصح من مرعى

واليه أشار بقوله (وللأصل قلب يعنى) أى يختار يقال اعتماه بعمته اذا اختاره واعتماه بعمته ايضا \* قال طرفه وحذف أرى الموت بتمام الكرام ويصطفى \* عقيلة مال الفاحش المتشدد \* تنبيهات \* الاول \* أراد بالاصل المتقلب عن أصل واو أو باء لان الالف لا تكون أصلا غير منقلبة الا في حرف أو شبهه الثانى لخصيصه الأصل بترجيب القلب بوجه \* أن ألف الحاق ليست كذلك بل تكون كالف التانيث في ترجيح الحذف لانه مقتضى قوله مالها وقد صرح في السكافية وشرحه بان القلب في ألف الحاق الاربعة أجود من الحذف كالاصلية لكن ذكر أن الحذف في ألف الحاق أشبه من الحذف في الأصلية لان ألف الحاق شبهة بالف حبلى في الزيادة \* الثالث لم يذكر سيبويه في ألف الحاق والمتقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين وزاد أبو زيد في ألف الحاق ثالثا وهو الفصل بالالف كما في



تجلاوى وحكى ارطاوى وأجازه السبرافى فى الاصلية فتقول مرماوى (والالف الجائز) أى اذا كانت ألف المتصو وخامسا فصاعدا  
حذفت مطاقا سواء كانت أصلية نحو مصطفي ومستدعى أولئنا نثبت نحو جبارى وخليطى أولالاخاق أو التكتير نحو جبرى وقبعرى فتقول فيها  
مصطفي ومستدعى وجبارى وخليطى وجبرى وقبعرى (تنبيه) إذا كانت الالف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى  
فذهب سيبويه والجهور الحذف وهو المفهوم من اطلاق النظم وذهب يونس الى جملة كلمته ١١٧ فيجوز فيه القلب وهو ضعيف

وشبهته أن كونها خامسة  
لم يكن الابتصاص  
اللام والمضعف بادغام في  
حكم حرف واحد فكانها  
رابعة وسيأتى بيان حكم  
الالف اذا كانت ثالثة  
( كذلك بالمتنقوص  
خامسا عزّل) أى اذا  
كانت ياء المتنقوص خامسة  
فصاعدا وجب حذفها  
عند النسب اليه فتقول  
فى معتدومستعل معتدى  
ومستعلى (تنبيه) اذا  
نسبت الى محي اسم فاعل  
حيما محي قلت محوى  
بحذف الياء الاولى  
لاجتماع ثلاث ياءات  
وكانت أولى بالحذف لانها  
ساكنة تشبه باعزائدة فتلى  
الفخمة الياء التى كانت  
الياء المحذوفة مدغمة  
فيها فتقلب الفا تعركها  
وانفتح ما قبلها وبعده  
ذلك الياء التى هى لام  
الكلمة ساكنة فتسقط عند  
دخول ياء النسب لانتقاء  
الساكنين وتنقلب الالف  
واو اقصر محويا قال الجرحى  
وهذا أجود كما تقول أموى  
وفيه وجه آخر وهو محي  
كما تقول أى قال السبر

وحذف الزائد خبر من حذف الاصل (قوله وحكى) أى أبوزيد وقوله ارطاوى اعلمه رفعه حكاية لرفعته فى  
تركيب مع هو كذلك فيه (قوله والالف الجائز) بالجيم أى الجاوز وضبطه الشاطبي بالحاء المهملة أى الجائز  
اليه اربعة احرف بان كان هو خامسا أو سادسا أو سابعا (قوله أولئنا نثبت) لاجابة الى ادخال ألف التانيث  
فى قوله والالف الجائز الخ لدخولها فى قوله قبل ذلك \* وتاء تانيث أو مدغمة لا تثبتا \* (قوله نحو جبرى) بحاء مهملة  
فوحدة فمهملة وهو اقراء وقال الزبيدى الطويل الظاهر اقصر الزجاءين وألفه لالاخاق بسفر رجل (قوله  
وقبعرى) مثال لمافية ألف التكتير وليست الف التانيث اقوى لهم قبعة ثمرة ولا لالاخاق اذ ليس لهم اسم سداسى  
مجرد يلحق هو به اذ نهاية الجرد خمسة كما سيأتى كذا فى الفارضى ويبحث فيه بانهم الحقوا بالسداسى المزبد  
كالخاق اقمس باحر نجم (قوله فتقول فيها مصطفي) قال المرادى قد ظهر أن قولهم مصطفي خطأ سم  
(قوله نحو معلى) استشكاهم بان معنى ليس ثانياه ساكنة ومسئلة ملهى مقيدة بسكون الثانى فكيف يلحق  
نحو معلى بملى (قوله وشبهته أن كونها الخ) كذا بخطه وفى بعض النسخ وهو ضعيف لان كونها الخ وعاليه  
فاللام لتعليل مذهب يونس لا المضعف (قوله وسيأتى بيان الخ) أى فى قوله وحتم قلب ثالث يعن (قوله محي)  
هو داخل فى عبارة المصنف من حيث حذف خامسة غايه الامران فيه عملا آخر سم (قوله لاجتماع ثلاث  
ياء) لان الاصل محي اعلال قاض سم أى فاجتماعهم ما يحسب الاصل (قوله تشبه ياء زائدة) أى  
فى الصورة اللفظية (قوله فتلى) أى بعد حذف الياء الاولى (قوله فتقلب الفا) فتصير محاي (قوله ساكنة)  
حال من الضمير المستكن فى الظرف الخبر (قوله فتسقط عند دخول ياء النسب) استشكاهم بانها محذوفة  
قبيل النسب لانتقاء الساكنين هى والتنوين قال وكلام المبرد معجزة لساكنة من هذا فليتم امل اه قال  
البعض وقد يقال التنوين يحذف لياء النسب فتعود الياء فيجوز ما ذكر اه وفيه أن ياء النسب مائة كالتنوين  
من عود الياء فكان ينبغي للشارح أن يقول بدل قوله وبعد الخ واستمر سقوط الياء الساكنة التى هى لام  
الكلمة عند دخول ياء النسب لان أحد الساكنين الذين حذف ليام الكلمة لانتقاء ما قبل ياء النسب وهو  
التنوين وان زال بدخول ياء النسب لكان خلفه ياء النسب لسكون صدرها فان قلت قد أعادوا ألف فتى وياء  
شج عند النسب اليها ما يدل على قلب الالف واو او الياء انفسا ثم واو مع وجود ياء النسب وهذا يؤيد ما ذكره  
الشارح قلت لم يعيدوهما حقيقة وانما لحظوهما الاجل محي لوالوا المتحركة فهى الجماعة لياء النسب دونها  
ولاحاجة فى محوى الى لحظ الياء الاخيرة هذا ما ظهر لى هنا فتم امل (قوله وتنقلب الالف واو) لوجوب كسر  
ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا يجتمع الكسر والياءات كما سيفيه عليه الشارح  
فى شرح قوله وحتم قلب ثالث يعن (قوله قال الجرحى وهذا أجود) أى لهدم توالى الياءات (قوله كما تقول  
أموى) بضم الهمزة نسبة الى أمية قبيلة من قريش وشذا أموى بفتح الهمزة اه شرح الشافعية (قوله كما تقول  
أمي) قال المرادى فى نظيره به نظر لان أمييا شاذرا محي فهو وجه قوى اه وقد يقال المتظير به انما هو  
فى مجرد الهمزة واجتماع أربع ياءات (قوله قال المبرد وهو أجود) قال لاني لأجمع حذفه وحذف على كلمة  
واحدة (قوله لاجتماع الساكنين) هما على هذا الوجه الياء والتنوين (قوله فيجتمع أربع ياءات الخ) أى  
اجتماعا جازرا فتقوله لسكون الاولى الخ لتعليل المحذوف أى وجاز هذا الاجتماع لسكون الخ (قوله حانية) وهى

وهو أجود لان الحذف الياء الاخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير الى محي كأمى ثم تضيف ياء النسبة فتقول محي فيجتمع أربع  
ياءت لسكون الاولى والثالثة (والحذف فى الياء) من المتنقوص حال كون الياء (رابعا أحق من \* قلب) فتقوله فى النسب الى قاض قاضى  
أجود من قاضوى ومن القلب قوله  
فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا \* دراهم عند الخاوى ولا نقد  
جعل اسم الموضوع حانية ونسب اليه قال السبرافى والمعروف فى الموضوع الذى يباع فيه الخمر حانية بلاناء (تنبيه) ظاهر كلام المصنف أن  
القلب فى هذا ونحوه مطرد دون كغيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب قبل ولم يسمع الا فى هذا البيت

(وحيث قلب ثالث يعن) سواء كان باء منقوص أو ألف مقصورة ونحوهم وفقى فتقول فيه ما عوى وفثوى وانما قلبت الألف في فتى واوا وأصلها الألف  
كراهة اجتماع الكسرة والياء آت ١١٨ (وأول ذا القلب انفتاحا) أى أن باء المنقوص اذا قلبت واوا فتج ما قبلها والتحقيق أن

فاعلة من حموت اذا عطفت كأنه جعل الباقية الجامعة للشراب حانية عليهم كما تحذف الهمزة على بنيتها نقله شيخنا  
عن الشارح (قوله يعن) أى يعرض والجملة نعت ثالث (قوله سواء) كان باء منقوص أو ألف مقصور (بقي  
ما اذا كان ثالث الكلمة بياء) كأنما قبلها كظي وظبية فذهب سيمويه النسب اليه على حاله ولا قلب فيقال  
ظبي ومذهب يونس والزجاج فتج ما قبل الياء فتقلب هي ألفا ثم تقلب الألف واوا فيقال ظبوى واحتج بقول  
بعض العرب قروى بفتح الراء نسبة الى قرية كذا فى الفارضى وقول البعض ظاهر كلام المصنف القلب فيما  
اذا كان الثاني ساكننا كظي لا يناسب حمل الشارح كلام المصنف على المنقوص والمقصود والذى فى الجمع  
أن نحو ظبي وغزو ولا يغير انفتاحا وان الخلاف فى المؤنث بالياء كظبية وغزو فذهب سيمويه والتحليل أنه  
لا يغير أيضا بعد حذف التاء وافقه ابن عصفور فى الواوى ومذهب يونس والزجاج بفتح ما قبل الياء وقبلها  
واوا فى الياءى وفتح ما قبل الواوى فى الواوى وافقه ابن عصفور فى الياءى وأن فى نحو غاية مما ثالثه بياء بعد ألف  
ثلاثة أوجه عدم تغييره بعد حذف التاء وابدال الياء همزة وابدال الهمزة الممدلة من الياء واوا وأوسطها أجودها  
وأن فى نحو سقاية وحولابا وجهين ابدال الياء همزة لان التاء والألف يحذفان فتتطرق الياء وقبلها ألف زائدة  
تقلب همزة كما هو قاعدة باب الابدال وابدال هذه الهمزة واوا أو ما نحو سقاة فتبقى الواو فيه بحالها ولا تقلب همزة  
(قوله نحو عوم) بكسر الميم كشج ليكون مثالا لمنقوص وان كان رسمه بالياء فى كثير من النسخ بآبى ذلك (قوله  
وأول ذا القلب) أى صاحب القلب أى الحرف المقابل ويحتمل أن ذا اشار به والقلب يعنى المقلوب نعت  
او بدل أو عطف بيان (قوله اذا قلبت واوا) أى بعد ردها ان كانت محذوفة وقبلها الفاء مطلقا والشارح أطلق  
كالناظم القلب فمثل الواجب كما فى الشجى والجائز كما فى القاضى فتقول الشجوى والقاضى بفتح ما قبل الواو  
كما صرح به الفارضى (قوله والتحقيق أن الفتح سابق للقلب) أى لاجله أى وكلام المصنف غير واف بذلك لانه  
انما يفيد تبعية الحرف المقلوب للفتح وأما سبق الفتح على نفس القلب فسكوت عنه وان كان ظاهر قول الشارح  
أى أن باء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ما قبلها أن عبارة المصنف تفيد سبق القلب على الفتح وانما قلنا ظاهر  
لا مكان حمل قوله اذا قلبت واوا على معنى اذا ر بدلقها واوا أعظم من أن تقلب بالفعل أولا هذا ولو أنى القلب  
على معناه المصدرى نعتا أو بدلا أو بياننا من ذا الاشارة لا فاد سبق الفتح على نفس القلب لان المفعول الاول  
فاعل فى المعنى فيكون كلامه مصر محافى أن القلب على الفتح هكذا ينبغي تقريره هذا المحل وبه تعلم ما فى كلام  
شيخنا والبعض (قوله شج) بالشين المججمة أى خزين (قوله ففتح عينه) تخفيفا وتوصلا الى القلب سم (قوله  
وجب فتح عينه) خالف فى وجوه ظاهر القزوينى يجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبو حيان قاله فى الجمع  
(قوله كراهة اجتماع الكسرة مع الياء) أى فى الكسرة للجنس الصادق بكسرتين كما فى غرى وثلاث كما فى ابلى  
وبرد عليه أن هذا الاجتماع موجود فى نحو جمرش وحنبل وقال ابن هشام لا تستولى الكسرات على أكثر  
حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة فى نحو علبط وانما جازا لوجهان فى تغلب على ما ذكر والان  
السالك من منهم من يعتد به ومنهم من لا يعتد به فعلى الاول هو بمنزلة علبط وعلى الثانى هو بمنزلة غمر اه وهذا  
سالم مما مر (قوله الى الصعق) هو فى الأصل بفتح الصاد وكسر العين فكسر والفاء اتباعا للعين قبل النسب كما  
فى الفارضى ثم استجوبوا كسرها بعد النسب كما فى الشرح وحيث قد فالتسبب اليه الصعق بكسر الصاد والعين  
(قوله ثم استجوبوا ذلك) أى كسر الفاء والعين بعد النسب شذوذا وكان القياس أن يفتحوا عينه ففتح فآؤه  
لزال سبب كسرها وهو اتباع كسر العين وليس اسم الاشارة راجعا الى كسر الفاء فقط لان مجردة ليس بشاذ  
(قوله جمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعد هاشين مججمة وهى الجوز  
الكبيرة والمرأة السمجة (قوله حنبل) أى بضم الجيم وفتح النون وكسر الدال وهو الموضع الذى تجتمع فيه  
الحجارة قاله فى القاموس وسيأتى للشارح فى التصريف جملة بفتح الجيم فيكون فيه الوجهان (قوله

الفتح سابق للقلب وذلك  
أنه اذا أريد النسب الى  
نحو شج ففتح عينه كما  
تفتح عين غرى أى فاذا  
فتحت انقلب الياء ألفا  
لتعزها وانفتاح ما قبلها  
فيصير شجى مثل فتى ثم  
تقلب ألفه واوا كما قلب  
فى فتى (وقل \* وقيل  
عينهما انفتح وقيل) يعنى  
أن المنسوب اليه اذا كان  
ثلاثيا مكسورا والعين  
وجب فتح عينه سواء  
كان مفتوحا الفاء كغمر  
أو مكسورا كما فى أو  
مضمومة كدئل فتقول  
فيها غمرى وأبى ودلى  
كراهة اجتماع الكسرة  
مع الياء وشذوذ قولهم فى  
النسب الى الصعق صغى  
بكسر الفاء والعين وذلك  
أنهم كسروا الفاء اتباعا  
للعين ثم استجوبوا ذلك  
بعد النسب شذوذا  
(تنبيه \* فهم من  
اقتصاره على الثلاثى أن  
ما زاد على الثلاثى ما قبل  
آخر كسرة لا يغير  
فاندرج فى ذلك صور  
الاولى ما كان على خمسة  
أحرف نحو جمرش  
\* والثانية ما كان على  
أربعة أحرف متحركات  
نحو حنبل \* والثالثة  
ما كان على أربعة وثلاثين  
ساكن نحو تغلب فالاولان

لا يغيران وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير والاخر أنه يفتح وقد سمع الفتح مع الكسرة  
فى تغلبى ويحصى ويثربى

وفي القياس عليه خلاف ذهب المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلى اطرافه وهو عند الخليل وسينويه شاذ من قنوع على السماع وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر من حرف حاز الوجهان ليس بجيد لشبهه بالنصور الثلاث وانما الوجهان في نحو قلب (وقبل في المرمي مرموى واختبر في استعمالهم مرمى) هذه المسئلة تقدمت في قوله ومثله مما حواه حذف لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب من يفرق بين ما إذا زائدتان كالشافعي وما أحدى بإيه أصلية كمرى فوافق في الأول على الحذف فيقول في النسب إلى شافعي شافعي وأما الثاني فلا يحذف بإيه بل يحذف الزائدة منه ما ويقلب الأصلية وأوافق في النسب إلى مرمى مرموى وهي لغة قليلة المختار خلافها قال في الارتشاف وشذ في مرموى في تنبيهه بهذا البيت متعلق بقوله ومثله مما ١١٩ حواه حذف فكان المناسب

تقدم اليه كما فعل في الكافية وأصل سبب تأخيره ارتباط الآيات المتقدمة بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله بينها بخلاف الكافية (ونحو سبب فتح ثانيه يجب) أي إذا نسب إلى ما آخره بإيه مشددة فاما أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو ثلاثة فأكثر فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب ولكن يفتح ثانيه ويعامل بمعاملة المقصور الثلاثي فان كان ثانيه بإيه في الأصل لم يزد على ذلك كقولك في حي حيوي ففتح ثانيه فقلت الياء الأخيرة ألفا فتحركها وانفتح ما قبله ثم قلبت واو الأجل بإيه النسب وإن كان ثانيه في الأصل واو اردته إلى أصله فتقول في طي طوي لأنه من طويبت وقد أشار إلى هذا بقوله (واردده واو إن يكن عنه قلب)

وفي القياس عليه) أي على الفتح قال انفارضى فتقول أي على القول بقياسيته في النسب إلى مغرب مغربي بفتح الراء (قوله واختبر في استعمالهم مرمى) وقال بعضهم مرموى أحسن من جهة أمن اللبس (قوله هذه المسئلة تقدمت الخ) قال سم فيه مساهلة اه ووجهها أن الذي تقدم في قوله ومثله مما حواه حذف أنه يقال في النسبة إلى مرمى مرمى يحذف بإيه معا أو أماله بقال مرموى وأن المختار مرمى فلا (قوله بل يحذف الزائدة منهما) وهي الأولى لا تلبس أعن وأوقفول (قوله وشذ في مرموى مرموى) تعبير الارتشاف بالشذوذ ينافي ما يتبادر من تعبير الشارح بقوله مرموى وتعبر المصنف والشارح باختبار مرمى من اطراف مرموى مع رجوحه فاعمل في المسئلة خلافا فتأمل (قوله ويعامل بمعاملة المقصور الثلاثي) أي من قلب ثالثه ألفا أحرکه وانفتح ما قبله ثم واو الأجل بإيه النسب (قوله حيوي) ولم يقلب حرف الهمزة الأولى في حيوي وطوي وألفا لما يلزم من زيادة التغير مع اللبس أولان حركته عارضة ولا الثاني اسكون ما بعده وجوب كسرتة لو بإيه النسب (قوله رددته إلى أصله) أي زيادة على ما تقدم من فتح ثانيه فقلب ثالثه ألفا فواو (قوله واردده) أي الثاني (قوله فسيأتى حكمها) أي في قوله \* وألحقوا عمل لام عربياً \* سم (قوله فقد تقدم حكمها) أي في قوله ومثله مما حواه حذف سم (قوله وعلم التنبيه) أي علامته حذف للنسب أي لأجله لأن المثني والجمع قبل التسمية بهما انما ينسب لمفردهما كما في التوضيح قال الفارسي فان خيف لبس حيي بقرينة اه فاما إذا كان الخوف والاجال فلا تجب القرينة (قوله في جمع تصحيح) أي لمذكر أو مؤنث كما سيأتى في شرح (قوله مسلمي) أي هذا اللفظ والمفرد المراد منه لفظه يعمل فيه القول فلا حاجة إلى ما تكلفه البعض من جعله خبر مبدأ محذوف أي هذا مسلمي والجملة مقول القول نعر رفعه حكاية لحال في جملة وقوع فيها مرفوعا (قوله إلى ثمرات) بالوقفة وقوله ترمى بالاسكان أي للجملة لأنه الموجود في المفرد المراد به الجمع عند النسب إليه (قوله على لغة الحكاية) أي لغة أعرابه بعد التسمية كأعرابه قبلها (قوله كذلك) أي كالثنى والجمع غير المسمى بهما في حذف العلامة والرد إلى المفرد ثم لحاق بإيه النسب (قوله بحري حمدان) أي في لزوم الألف والمنع من الصرف لزوم الألف والنون وفي الفارسي أن منهم من يجره بحري حمدان في لزوم الألف والصرف وأن النسب إليهما على هذا الوجه بثبوت الألف والنون ويمكن إدراجه في قوله بحري حمدان بأن يراد بحري في لزوم الألف ووجه عمل الأعراب على النون أعسم من أن يكون مصروفاً ولا يمكن صرفه مشكل مع اجتماع العلم وزيادة الألف والنون (قوله بحري هرون) أي في لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه الجملة (قوله أو بحري عربون) أي في لزوم الواو والصرف (قوله أو أزاله الواو وفتح النون) أي فيكون معرباً عند بحركته مقدرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حاله رفعه التي هي أشرف أحواله كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله لا لثقل لأنه لا ينقض حالة النسب لخفة الفتح على الواو (قوله ومن منع صرف الخ) لما فرغ من التنبيه وجمع المذكور السالم المسمى بهما أخذتكم على جميع الألفات السالم المسمى به (قوله نزل ناعه الخ) هذا فيما ثانيه متحرك وألفه رابعة وأما نحو مسلمات ومردقات فهو وإن كان كذلك

وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتى حكمها وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها (وعلم التنبيه حذف للنسب \* ومثل ذاتي جمع تصحيح وجب) فتقول في النسب إلى مسلمين ومسلمات مسلمي وفي النسب إلى ثمرات ترمى بالاسكان وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك وعلى هذا يقال في النسب إلى نصيبين نصيبي والى عرفات عرفي وأما من أجرى المثني بحري حمدان والجمع المذكور بحري هرون أو بحري عربون أو أزاله الواو وفتح النون قال فيمن اسمه مسلمون مسلموني ومن منع تصرف الجميع المؤنث نزل ناعه منزلة فاعلمه وألفه منزلة ألف جزى فخذ فها فاقول فيمن اسمه ثمرات ترمى بالفتح

في حذف الالف والتاء الا أنه سيذكره فلو ادخلناه هنا لزم في كلامه تكرار واما نحو ضخمات ففيه الحذف  
والقلب كما سيأتي بهني وأما من أعرب به اعراب أصله الذي هو جمع المؤنث السالم فيحذف الالف والتاء أيضا  
ليكن للأجل التنزيل المذكور بل لأن علامة جمع التثنية تحذف عند النسب كما مرو يقول قري بسكون  
الميم كما هو مقتضى قول الشارح سابقا وحكم ما سمي به من ذلك الخ وعباد كره من التنزيل يظهر وجه حذف  
علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وإبقاء علامة المثني وجمع المذكر السالم المسمى  
بهماء على غير لغة حكاية أصله ما قد بر (قوله وأما نحو ضخمات) أي مماثله ساكن وألفه رابعة لا فرق بين  
الصيغة كضخمات والاسم كهنديات فتقول هندي وهندي كذا في الفارسي وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض  
من القصور (قوله في ألفه القلب) أي مع الفصل بالالف وبدونه فتقول ضخموا وي وضخموي كما في جملي  
(قوله والحذف) قال الفارسي وهو المختار (قوله وليس في ألف نحو مسلمات وسرادقات) أي مما ألفه  
خامسة فصاعدا سواء كان جمعا لاسم أو صفة ومعلوم من تصدير الشارح كلامه في الجمع المؤنث بقوله ومن منع  
صرف الجمع المؤنث أن فرض كلامه هنا في لغة من منع صرفه وان وجب حذف الالف والتاء في نحو مسلمات  
وسرادقات على لغة من حكى أيضا كما فهم من قوله سابقا وحكى ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك اه  
فتقول على اللغتين مسلمي وسرادقي لأنك على اللغة الأولى تحذف التاء وتجري مسلماء وسرادقا تجري قرقري  
ومستقصى في حذف الالف وعلى الثانية تحذف الالف والتاء لأن علامة جمع التثنية تحذف عند النسب  
كذا في الفارسي فعلم أن نحو عترات مما ألفه رابعة وثانية متحرك كنحو مسلمات وسرادقات مما ألفه خامسة  
فصاعدا في وجوب حذف الالف والتاء وان أو هم تغييره أسلوب التعبير خلافه (قوله اثني وثنوي) أي بالرد  
إلى المفرد المقدّر لكن الأول نسب إليه على لفظه بإبقاء همزة الوصل وعدم رد اللام لأن همزة الوصل عوض  
عنها والثاني نسب إليه على أصله لأن أصل اثنين المقدّر ثنوي يؤخذ ما قرناه من قول الشارح في شرح قول  
المصنف واجبر برد اللام الخ ما نصه إذا نسب إلى ما حذف لاه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف  
الهمزة وأن لا يجبر وتستحب فتقول في ابن واسم واست بنوي وسهوي وسهتي على الأول وابني واسمي واستي  
على الثاني اه فعلم بط-لان ما نقله شيخنا والبعض عن سم وأقرراه من أنه إذا سمي باثنان قيل اثني  
اعتبارا بلفظه وإذا لم يسم به قيل ثنوي رد إلى أصله ثم ما ذكره الشارح من أنه يقال اثني أو ثنوي انما هو في  
النسب إلى اثنان غير مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية ما قبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية فمن  
أجرائه مجرى حمدان أو سرحان فيقال اثنان بلزوم الالف والنون هذامه مقتضى قول الشارح وحكم ما الحق بالمثني  
والمجوع تصحيا حكاية ما (قوله والى عشرين عشرين) أي سواء كان المنسوب إليه الذي هو عشرون غير مسمى به  
أو مسمى به لكن على لغة حكاية ما قبل التسمية أما هو على غير لغة الحكاية من بقية الأوجه المتقدمة في المسمى  
بالجمع الحقيقي فيقال عشرين بنى بلزوم الباء والنون عند من يجري المسمى به مجرى عشرين وعشرون في بلزوم  
لوا والنون عند من يجري به مجرى هرون أو عربون أو يلزمه الواو فتع النون هذامه مقتضى قول الشارح وحكم  
ما الحق بالمثني والمجوع تصحيا حكاية ما (قوله والى أولات أولى) قد يقال هلا قيل أولى لأن الالف اما زائدة  
كالنساء والام والكاهنة محذوفة والاصل أوليات كما قيل فترد اللام وتقلب ألفا ثم واو وعند النسب إليه وتحذف  
الالف والتاء المزبدتان كسائر المجوع بهما المحذوفة اللام لا فرق في ذلك على هذا الوجه بين أن ينسب إليه قبل  
التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو ظاهر أو على لغة منع الصرف لأنك ترد اللام وتحذف تاء التأنيث ثم  
الالف أجرائها مجرى ألف جزى كما سبق في الجمع أو منقلبة عن اللام والاصل الباء كما قيل أيضا بل رجح على  
الأول لضعفه بأن أولات عليه جمع حقيقي والمقرر أنه ملحق فتقلب ألفا ثم واو وعند النسب وتحذف التاء لا فرق  
في ذلك على هذا الوجه أيضا بين أن ينسب إليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لانه  
على هذا الوجه كفتاة نعم يظهر على الوجه الأول جواز أولى أيضا لخواه عدم رد اللام التي لم ترد في تثنية أو جمع  
و يصدق على لام أولات على الأول انه لم ترد في تثنية أو جمع هكذا ينبغي تقرير هذا المثل ومنه يعلم خلل تقرير

وأما نحو ضخمات ففي  
ألفه القلب والحذف  
لأنها كالف جملي وليس  
في ألف نحو مسلمات  
وسرادقات إلا الحذف  
وحكم ما الحق بالمثني  
والمجوع تصحيا حكاية ما  
فتقول في النسب إلى  
اثنين اثني وثنوي وإلى  
عشرين عشرين وإلى  
أولات أولى  
(وثالث من نحو طيب  
حذف)

أى اذا وقع قبل الحرف المكسور لا جعل باء النسب باء مكسورة - مدغم فيها مثلها - حذف المكسورة فنقول فى طبيب طيبى وفى ميت ميت  
 كرامة اجتماع الياء والياء (وشذ) فى النسب الى طبي (طائى مقولا بالالف) اذ قياسه طبيش يسكون الياء كطبي فقلبوها الفاء على غـ  
 قياس لانها ساكنة ولا تقلب الفاء الا المتحركة فان كانت الياء مفردة نحو مغيل أو مشددة ١٢١ مفقوحة نحو هيج أو فصل بينهما وبين

المكسور نحو هيج  
 تصغيره هيام مفعال  
 هام لم تحذف بل بقا  
 فى النسب الى هذه مغير  
 وهيجى ومهيجى لنقص  
 الثقل بعدم الادغام  
 وبالفصح وبالفصل بالمد  
 وتنبية **ك** دخل فى اطلاق  
 النظم نحو غزير تصغيره  
 غزال فتقول فيه غزير  
 وقد نص على ذلك جماعة  
 وان كان سيمويه لم يمث  
 الا بغير المصغر ودخل  
 فيه ايضا ايم فيقال فيه  
 ايمى وهو مقتضى اطلاق  
 سيمويه والهاء وقال ابو  
 سعيد فى كتابه المستوفى  
 وتقول فى ايم ايمى لانك  
 لو حذف الياء المتحركة  
 لم يبق ما يدل عليها قيل  
 وليس بتعليل واضح ولو  
 علل بالانقباض بالنسب  
 الى ايم لكان حسنا  
 (ونعنى فى فاعلة التزم)  
 أى التزم فى النسبة الى  
 فاعلة حذف التاء والياء  
 وفتح العين أى كفولهم  
 فى النسبة الى حنيفه  
 حتى والى بحيلة بجلى  
 والى صحيفة صحفى حذفوا  
 تاء التانيث واللام حذفوا  
 الياء ثم قلبوا الكسر فتحا  
 وأما قولهم فى سليمة سليبي  
 وفى عبرة كلب عبرى وفى  
 السليقة سليقى والسليقى

الحواشى لا يراد دخول ما أجوابه عنه فنذره والله الموفق (قوله اذا وقع الخ) حاصله أن الشروط ثلاثة كون  
 الياء مشددة وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الاخير (قوله حذف المكسورة) وهى الياء الثانية  
 (قوله فى طبيب الخ) مثل ثمالين اشارة الى أنه لا فرق بين أن تكون الياء المكسورة أصلية كما فى طبيب أو  
 منقلبة عن أصل كما فى ميت (قوله كرامة اجتماع الياء والياء) أى للجنس اذ فيه كسر تان وكسر تان وعدارة  
 الفارضى لاجتماع كسرتين وأربع ياءات (قوله فان كانت الياء مفردة) محترز قوله مدغم فيها مثلها وقوله  
 أو مشددة مفقوحة محترز قوله مكسورة وقوله أو فصل الخ محترز قوله قبل الحرف المكسور رفقه ألف ونشر  
 مشوش (قوله نحو مغيل) ضبطه سم بضم الميم وسكون الغين المجهمة وكسر الحية اسم فاعل من أغيلت  
 المرأة زلدها أرضته وهى توثى أو وهى حامل وفى القاموس ما يشهد له ويؤيده بقية قوافى القصيدة فككون  
 عدم اعلاله كمقيم ومهين - سماعيا (قوله نحو هيج) هو ان الغلام لمنأى شحما وقيل الغلام الناعم (قوله نحو  
 مهيج) لا يقال اجتمع ثلاث ياءات ولم تحذف احداها فيخالف ما تقدم \* لاننا نقول ذلك اذا اجتمعت طرفا حقيقة  
 أو حكما سم (قوله تصغيره هيام) أو تصغيره هوم من هوم الرجل اذا هز رأسه من النعاس أو تصغيره هيم  
 اسم فاعل من هيم الحب اذا جعله هائما تصرخ (قوله من هام اذا عطش) أو من هام على وجهه اذا ذهب  
 من شدة العشق تصرخ (قوله دخل فى اطلاق النظم) أى نحو طبيب حيث لم يقمده بكون ياءه متأصلة أو  
 عارضة بسبب تصغيره مثلا ولا ينافى الدخول قوله ثالثا لما ساذكر من أنه بيان للواقع فى طبيب (قوله وقد  
 نص على ذلك جماعة) فلا يشترط كون هذه الياء المحذوفة الثالثة بل الرابعة كما ذكر ذلك كما قاله الفارضى  
 ونقله عن غير واحد كابن عقيل فى شرح التسهيل فقول المصنف وثالث ليس تقييد دال على بيان للواقع فى  
 طبيب اذ الواقع أن الياء فى طبيب الثالثة وان وقعت فى بعض صور نحو رابعة مثلا كغزير واليه يشير قول  
 الشارح دخل فى اطلاق النظم ولو قال المصنف

\* ونحو ثالث لطبيب حذف \* كان أوفى بالمراد (قوله ايم) هو من لازوج لها ومن لامرأته كما فى القاموس  
 (قوله لم يبق ما يدل عليها) أى فيلتبس بالنسب الى ايم يسكون الياء فهذا التعليل فى الحقيقة بمعنى التعليل  
 الثانى لا يمكن لما حذف منه محط العلة وهو ما يترتب على عدم الدلالة على حذف الياء من الانقباض المذكور  
 اعترضه بعضهم بعدم الوضوح (قوله ولو علل بالانقباض الخ) رد عليه أنه موجود فى ميت بالتخفيف نسبة الى  
 ميت بالتشديد لا بالنسب الى ميت بالتخفيف على أن سم جعل اللزوم فى ايم يسكون الياء اجالا  
 لا بالاسافل رد على مقتضى اطلاق سيمويه وقد يمتاز فيه فتأمل (قوله الى ايم) بفتح الهمزة وسكون التحتية  
 مصدر ايم الهمزة كجاء أى صار ايم بالتشديد (قوله وفى فى فاعلة التزم) ذكر الشيخ خالدان كلاما من فاعلة  
 وفاعلة ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن والتانيث كما قدمه فى نظيرها أفعله (قوله حذفوا تاء التانيث  
 أولا) أى لانها الاجتماع بياء النسب (قوله ثم حذفوا الياء) أى فرقا بين المؤنث والمذكر كحبنى وشربى فى  
 النسب الى حنيف وشربى كما سيأتى ولم يكسوا لان المؤنث حذف منه تاء التانيث فى النسب لحذف الياء  
 تبعها لها فارضى وبغل مثل هذا فى حذف ياء فاعلة بضم الفاء فان قلت هذا مقتضى لابقاء فاعل وفاعل  
 المعنى اللام فلم حذف \* قلت اجتمع مع هذا المقتضى مانع وهو اجتماع أربع ياءات كما سيأتى فلذا حذفوا الياء  
 تغليباً للمانع ولما لم يحذفوا فى نحو طوبىلة وجلسلة (قوله ثم قلبوا الكسر فتحا) أى لثلاثتنا الى كسرتان وباء  
 النسب (قوله فى سليمة) يعنى سليمة الازد أما سليمة غير الازد فقال سلمى على القياس تصرخ (قوله معربا) حال  
 سن ضمير متكلم (قوله يلوك لسانه) لآك الشئ فى فمه عليك عيني (قوله فان هذه الكلمات) خبر عن قولهم  
 والعائد محذوف أى فيه (قوله وأشد منه قولهم عبدى وجذى) أى بضم العين والجيم فى بنى عبيدة وجذية

\* ١٦ - (صبان) - رابع \*

ولكن سلبقى أقول فاعرب فان هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبية على الاصل المرفوض وأشد منه قولهم عبدى وجذى بالضم فى بنى  
 عبيدة وجذية **ك** تنبيه **ك** ألحق سيمويه فى قوله بفاعلة صحيح اللام كانه أو معتله فتقول فى النسب الى غزير وقه وغزيرة



فرق وعدوى وجهته في ذلك قول العرب في النسب الى شذو أو شئني وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يناس عليه بل يقول في كل ما سواه من فعولة فعولي كما يقول الجميع في فعله صحيحا كان كسلول أو معتلا كعدوا ولا يقال فيه ما باتفاق الاسولي وعدوى وانما قاس سيبويه على شئني ولم يسمع في ذلك غيره لانه لم يرد ما يخالفه (وقلي في فعيلة حتم) أي حتم في النسبة الى فعيلة حذف الياء واناء أيضا كقولهم في النسب الى جهينة جهني والى قريظة قرظي والى مزينة مزني حذفوا اناء التأنيث ثم حذفوا الياء وشذمن ذلك قولهم في ربيعة رديني وفي خزينة خزني وفي خزينة من اسماء البصرة في تنبيهنا \* الاول ١٢٢ لوسمي باسم شذت العرب في النسب اليه لم ينسب اليه الاعلى ما يقتضيه القياس \* الثاني ما تقدم

من أنه يقال في فعيلة فعلي وفي فعيلة فعلي له شرطان عدم التضعيف وعدم اعتلال العين واللام صحيح وسبأ في التنبيه على هذين الشرطين وهما معتبران أيضا في فعولة على رأي سيبويه (والحقوا عمل لام عربيا) من اناء (من المثاليين) أي فعيلة وفعيلة (بما التأوليا) منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها ان كان مكسورا فافتحوا في النسب الى عدوى وقصي عدوى وقصوى كما قالوا في النسب الى غنيمة وأميمة غنوى وأموى وظاهر كلامه أن هذا اللاحق واجب وقد صرح بذلك في الكافية وصرح به أيضا ولده وذكر بعضهم فيها وجهين الحذف كما مثل والاثبات نحو وقصي وعدني وهو أثقل لكثرة الدال وتناول كلامه نحو كسي تصغير كساء وفيه وجهان قال بعضهم يجب فيه الاثبات فيقال

أي بفحهم أو انما كان أشد مما قبله قال المبردي لان ما تقدم رجوع الى أصل مرفوض وأما الضم فلا وجه له (قوله فرقي) أي بفتح الراء وعدوى أي بفتح الدال كما صرح بذلك الفارسي وعبارته اذا نسب الى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة حذف الواو فنقول في النسب الى مرموة وقحدوة ومرمي وقحدى فان كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذف كذلك عند سيبويه كفرقي وعدوى في فروقة وعدوة بفتح عين الكلمة كما يقال حنقي في حنيقة اه مع بعض حذف فعلي مذهب سيبويه يفارق النسب الى عدوة والنسب الى عدو لان النسب الى عدو باتفاق كما يأتي عدوي بضم الدال وتشديد الواو (قوله شموأة) حى من اليمن اه خالد (قوله كسلول) في القماموس وسلول نخذن قيس وهم بنو مرة بن صعصعة وسلول أمهم (قوله ولم يسمع) أي سيبويه والجملة حالية (قوله في ردينة) أي في النسب الى ردينة وهي امرأة السهمري كانا بقومان الرماح (قوله شرطان) في التصريح أن عدم اعتلال العين يعني اذا كانت اللام صحيحة ليس شرطاني فعيلة بالضم لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يفتح لانه لا يلزم المحذوز يعني كثرة التغيير مع اللبس كما سبأني (قوله عدم التضعيف) خرج نحو جميلة وقليلة بما عنيته ولا مهن من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين الخ خرج نحو طوبيلة (قوله واللام صحيحة) الجملة حالية فلو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فنقول في النسب الى طوية وحيمة طوى وحيوى وكأله الدماميني وسبأني في الشرح (قوله وسبأني التنبيه الخ) أي في قوله وتعمو الخ (قوله مع لأم) يعني معتلا وقوله من المثاليين أي من موازنهم احوال من مع لأم أو من ضميره في عربيا (قوله في حذف الياء) أي الزائدة وقلب الاخرى واو ابدل أمثلة الاثنية سم (قوله وظاهر كلامه أن هذا اللاحق واجب) ولم تقلب الواو في المنسوب هذه أنما مع أنها تحركت وانفتح ما قبلها لئلا يتوالى اعلان على الكلمة الواحدة أولان الياء المشددة تكف الاعلال كما سبأني في التمهيد فارضي (قوله فيهما) أي في فعل وفعل (قوله وهو) أي عدني انقل من قصبي (قوله قل بعضهم الخ) هو الراجح (قوله يجب فيه الاثبات) قال أبو حيان وعلة ذلك أنه اجتمع ثلاث ياآت ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن لام الكلمة فحذف الياء المنقلبة عن الالف وهي الوسطى يعني تخفيفها والاف باقوا والياخل يبداء التصغير كما لا يخفى وأدغمت ياء التصغير في الياء الاخيرة فبقى كسي كما خي فاذا دخلت ياء النسبة قيل كسي ولا يجوز أن تحذف احدى الياءين الباقيتين لانه اذا حذف ياء التصغير لم يحز لانها المعنى والمعنى باق وان حذف الياء الاخيرة لم يحز لانها المعنى من قوالى اعلان لانه قد حذف ياء المنقلبة عن ألف كساء مع ما يلزم عليه من تحريك ياء التصغير وهي لا تحرك فلهذا ائتمر فيه التثقيب قال وما كان مثل الكساء مصغرا ثم نسب اليه فانه لا يحذف أصلا سيبوطي (قوله وأجاز بعضهم كسوى) أي بحذف ياء التصغير وقلب الثانية ألفا ثم قلبها واو الخ هذا ضعيف (قوله فيهما) أي في فعل وفعل (قوله قويم) بقاف وقوله فقيم بفاء ففاف وقوله ملجج بحاء مهملة وقوله الهون قال شيخنا السيد بضم الهاء كما يفهم من القماموس (قوله فقيم كنانة) أي فقيم الذين هم من كنانة وكذا يقال فيما بعد (قوله ليفرقوا الخ) هذا الفرق كنظيره الآتي حكمة بعد الوقوع لاعلة واللم يحذفوا حيث لا تعدد وحذفوا كلما وجد التعدد وكلاهما منتف كما يؤخذ من أمثلة الشارح (قوله أسعد) يصح قراءته بصيغة الماضي المبني للجھول أي

فيه كسي بياءين مشدتين وأجاز بعضهم كسوى فان كما صححى اللام اطرد  
 فيه ما عدم الحذف كقولهم في عقيل وعقيل وعقيلي وهذا مذهب سيبويه ومفهوم قوله مع لأم ونذهب المبردي الى جواز الحذف فيه ما قالو جهان عنده طردان قياسا على ما سماع من ذلك ومن السهوع بالحذف قولهم في ثقيف ثقفي وقولهم في سليم سلمي وفي تميم قومي وفي قريش قرشي وفي هذيل هذلي وفي فقيم كنانة فقيمي ليعرفوا بينه وبين ثقيف فقيم تميم وفي ملجج خزاعة ملجي ليعرفوا بينه وبين ملجج بني عمرو بن ربيعة وملجج بن الهون بن خزيمة ووافق السيرافي المبرد وقال الحذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جدا في لغة أهل الحجاز قيل وتسوية المبرد بين فعيل وفعل ليست بحيدة اذ سماع الحذف في فعل كثير ولم يسمع في فعل الا في ثقيف فلو فرقي بينهما لكان أسعد بالنظر

سعود

(نعموا) أى لم يحدوا (ما كان) من فاعلة معتل العين صحيح اللام (كالطويلة) أى مما هو صحيح اللام فقال طويلى لانهم لو حذفوا الياء  
وقالوا طويلى لزوم قلب الواو ألفا تحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها والحق بفعلية فى ذلك فعلمة بالضم من نحو لوزة وفوزة فقالوا لوزى  
ولوزى ولم يقولوا لوزى ونورى لثبت الطويلة حتى والاحسن ان يصحح اللام من نحو طوية وحبيبة فإنه يقال فيه - ما طوى وحوى (وهكذا)  
عمرو (ما كان) من فعلة وفعلية مضاعفا (كالجيلة) والقليلة ذة الواحليل وقليل ولم يقولوا حلى ١٢٣ وقللى كراهة اجتماع المثانين

تنبه ومثل فعلة  
فيما ذكر فعله نحو  
قوله وصرورة فيقال  
فيه - ما قوولى وصرورى  
لا قوولى وصرورى لما  
ذكر (وهمزى مدينال  
فى النسب \* ما كان فى  
تنبيه له انتسب) أى حكم  
همزة المدود فى النسب  
حكمها فى التنبيه  
القياسية فان كانت بدلا  
من ألف التأنث قلبت  
واو اكف - ولك فى صحراء  
صحراء وان كانت  
أصلية سلمت تقول فى  
قراءة قرأتى وان كانت بدلا  
من أصل اول الحاق جاز  
فيها أن تسلم وأن قلب  
واو افتقروا فى كساء  
وعلباء كسائى وعلبائى  
وان شئت قلت كساوى  
وعلباوى وفى الاحسن  
منهما ما سبق وانما  
قيدت التنبيه بالقياسية  
احسن تراز من التنبيه  
الشاذة نحو كساين  
فانه لا يقاس على  
ذلك فى النسب كما صرح  
به فى شرح الكافية  
فلا يقال كسائى  
تنبيهات \* الاول  
مقتضى كلامه هنا وفى

سوء وبصيغة أفضل التفضيل (قوله كالطويلة وهكذا ما كان كالجيلة) وظاهر أن مجرد هذا كذلك اه  
سم أى لانه مما خرج بقوله عمل لام (قوله أى مما هو صحيح اللام) هذا مكر مع قوله قريبا صحيح اللام (قوله  
لزم قلب الواو ألفا) فيكثر التغيير مع اللبس ولولم يقلوا لزم الاسمة فقال الخار بردى تصرع (قوله والحق  
بفعلية فى ذلك فعلة) هذا مخالف ما مر عن التصريح ونقله سم عن السبوطى من اختصاص شرط صحة العين  
اذا كانت اللام صحيحة بفعلية وفعلية دون فعلة بالضم لان التعليل المتقدم لا يأتى فيه لان حرف العلة اذا انضم  
ما قبله لا قلب ألفا فلا يلزم المحذور لكن ما فى الشرح هو الموافق لما فى الجمع (قوله انبت) كذا فى النسخ ولم  
أجد فى القاموس أن لويزة أو نوزة أو لوزى أو نوزى اسم انبت والذي فيه أن نوزة اسم للاحذية بمصر لجعل  
البعض قوله لثبت راجعه الى ما فى محتاج لنقل صحيح (قوله والطويلة حتى) كذا فى بعض النسخ ولم أجده فى  
القاموس والذي فيه أن الطويلة اسم لوضه مخصوصة (قوله فانه يقال فيه ما طوى وحوى) قدمنا فى  
الكلام على شرح قول المصنف ونحو حتى الخ علة عدم الادغام لان الادغام فيما ذكر ممتنع لان وزن الاول فعل  
بفتحتين وهو واجب الفل كلب والثانى فعل بضم فتحة وهو واجب الفل أيضا كصف جمع صفة (قوله لما  
ذكر) أى من لزوم قلب الواو ألفا بالنسبة لقولى وكراهة اجتماع المثانين بالنسبة لصرورى ولا شك فى تقدم ذكر  
اللزوم والكراهة المذكورين وان كان اللزوم فيما سبق مرتباً على حذف الياء وهما على حذف الواو فيعمل  
البعض التقدير بمنظير ما ذكر غير محتاج اليه (قوله ينال) بالبناء لافعال أى يعطى فقام فعول ثان أو بالبناء  
للفاعل أى يصيب فقام فعوله (قوله قلبت واو) ان يكون همزة أنقل من الواو ولم قلب ياء لئلا يجتمع ثلاث  
يا أت مع الكسرة تصرع ومن العرب من يقر هذه الهمزة قال فى التوضيح وذلك قائل ردى اه مع (قوله  
سلمت) أى من القلب لقوتها باصالتها (قوله فى قراءة) بضم القاف وتشديد الراء مع المذ المتسل كفى المختار  
(قوله وفى الاحسن منهم ما سبق) من أن القلب أولى فيما له للاحاق كلباوى والتصحح أولى فيما همزته  
بدل من أصل كحيائى وكسائى (قوله تتعين سلامتها) فتقول فى النسب الى قراءة قرأتى (قوله الوجهين) أى  
التصحح والقلب واو (قوله اذالم تكن الهمزة للتأنيث) بان كانت لام الكلمة كفى الامثلة فان سماء فعلا  
بالفتح وحراء فعلا بالكسرة وبقاء فعلا بالضم وفى كل من حراء وبقاء المد والقصر والنسب كبرى باعتبار  
المكان فيصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من الصرف (قوله اذا أردت البقعة) راجع للاحير بن فقط  
وأما المهاء فلا يس فيها الا التأنيث كما يؤخذ من اقتصاره على الاحير بن فى قوله وان جعلت الخ (قوله كانا  
كرداء وكساء) فيجوز فيها التصحيح والقلب واو والتصحح أجود كما تقدم وحديثه فلامعنى لهذا التفصيل اذ  
لا فرق حيثئذ بين أن يكونا مؤنثين أو مذكرين (قوله اذ انسبت الى ماء الخ) قال ابن هشام اذ انسبت الى ماء  
نسب اليه كما ينسب الى كساء فتقول مائى وماوى لان الهمزة تبدل غايه ما فيه ان المبدل منه مختلف فيه ما فهو فى  
كساء واو وفى ماء هاء لان أصله موه اه يس أى فاطمى ابن هشام جواز الوجهين - فصل الشارح بين  
ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوف على ما مع وما بعدها فيجوز الوجهان (قوله ولا أداته) بفتح الهمزة أى آله  
(قوله على القياس) أى قياس ما همزته بدل من أصل من جواز الوجهين (قوله وانسب لصدر الخ) بقى أنهم

شرح الكافية أن الأصلية تتعين سلامتها وصرح بذلك الشارح فقال وان كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم وذكر فى التسهيل  
فيها الوجهين وقال أجودها التصحيح \* الثانى اذالم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو السماء وحراء اذا أردت البقعة  
ففيه وجهان القلب والبقاء وهو الأجود للفرق بينهما وبين صحراء وان جعلت حراء وبقاء مذكرين كانا كرداء وكساء الثالث اذ انسبت الى ماء  
وشاء فالسموع قلب الهمزة واو ونحو ماوى وشاوى ومنه قوله لا ينفع الشاوى فيما شاته \* ولا حاره ولا أداته فلو سمى بماء أو شاء لم يرقى  
النسب اليه على القياس فقبل مائى وماوى وشائى وشاوى (وانسب لصدر) مسمى به من (جيلة) وهو المركب الاسنادى نحو رقى نحره

إلى كنت ومنه قوله  
 \* فاصبحت كفتيا وأصبحت  
 عاجنا \* والقياس  
 كوني (و) نسب إلى  
 (صدرا \* ركب مزجا)  
 نحو بعليك وحضر موت  
 فتقول بعلي وحضري  
 وهذا الوجه مقيس اتفاقا  
 ووراء أربعة أوجه  
 الأول أن ينسب إلى عجزه  
 نحو بيكي أجازة الجرمي  
 وحده ولا يجيزه غيره  
 \* الثاني أن ينسب إليهما  
 معاً من التركيب معاً  
 نحو بعلي بيكي أجازة قوم  
 منهم أبو حاتم قياساً  
 على قوله تزوجتها رامية  
 هرزبة \* الثالث أن  
 ينسب إلى مجموع المركب  
 نحو بعليكي الرابع أن  
 ينسب من جزأ المركب  
 أسم على فعل - وينسب  
 نحو وحضري وهذا أن  
 الوجهان شاذان لا يقاس  
 عليهما \* وتبينان \*  
 الأول بحكم لولا وحيتما  
 مسمى به - ما حكم المركب  
 الاسم نادى في النسب  
 إليه - ما فتقول لوي  
 بالتخفيف وحيتي وحكم  
 نحو خمسة عشر حكيم  
 المركب المزجي فتقول  
 خسي \* الثاني قوله  
 وانسب لصدركم أجد  
 من قوله في التسهيل  
 ويحذف لها بعني باء  
 النسب عجز المركب لأنه  
 لا يقتصر في الحذف على

قالوا لوسمي به اسم من معمول كقائم أبوه أعرب قائم بحسب المعامل وبقي معموله بحالته وأنه لوسمي بتابع  
 ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الأول وتبعه الثاني في إعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان النسبة إليهما ولا يبعد  
 أن ينسب إلى الجزء الأول منهما كما في الجملة والمركب المزجي وقولوا لوسمي به عاطف ومعطوف نحو وزيد أو ثم زيد  
 حكى فانظر كيف النسبة إليه سم باختصار (قوله وأجاز الجرمي الخ) وأجاز أبو حاتم السجستاني النسب إليهما  
 معاً فيقول تابطي شري كما أجاز في المزجي والعدد كذا في الجمع قال سم الظاهر أن معنى كل منهما حينئذ  
 المنسوب إلى تابط شر إلا أن الأول منسوب إلى تابط والثاني إلى شراو حينئذ فهما مترادفان فتقول هذا تابطي  
 شري فهل كل منهما خبر أو الخبر أحدهما والثاني تأكيد له ويحتمل أن مجموعهما هو المنسوب إلى تابط شرا  
 لا كل منهما فيكون خبر واحد كما في هذا حلوحامض فلم يراجع اه ويلزم على الاحتمال الأخير وقوع باء  
 النسب حشواً وما ذكره يجري في النسب إلى جزأ المزجي والعدد معاً (قوله كنى) سمي الشيخ الكبير  
 بذلك لكثرته قوله كنت وكنت والعاجن الذي يعتمد على ظهر أصابع يديه عند قيامه من الكبر (قوله نسبة  
 إلى كنت) أي إلى هذا اللفظ وما قصد لفظه بصير علماء النفس فصيح كونه من أفراد ما سمي به من جملة كما هو  
 موضوع المسئلة (قوله والقياس كوني) بضم الكاف المنقول إليهما من الواو بعد نقل الفعل عند إرادة إسناده  
 إلى ضمير الرفع المتحرك من فعل بالفتح وزن كان أصالة إلى فعل بالضم وإنما كان القياس كوني بربوا والواو  
 سبب حذفها وهو التقاؤها سبب مع النون المسكنة لاتصال ضمير الرفع المتحرك به (قوله مزجا) أي تركيب  
 مزج أو حاله كون ما ركب بمزجاً (قوله فتقول بعلي) وتقول في معديركب معدي ومعدي لأنه كقاص وينبغي  
 أن يكون الراجح هنا الحذف كما هنا ذكر يا (قوله وهذا الوجه مقيس اتفاقاً) قد يشعر هذا مع قوله الآتي  
 وهذا أن الوجهين شاذان الخ فإن الوجهين الآخرين من الأربعة مختلف في شذوذهما وقياسهما لأبرحجان  
 قياساً بهما أيضاً وإن ادعى ذلك شيخنا والعض (قوله رامية هرزبة) نسبة إلى رام هرز بلدة بنواحي خورستان  
 (قوله حكم لولا وحيتما) أي ونحوهما كوماً وإنما قوله في النسب إليهما مائة لم يبق بقوله حكم لولا وحيتما  
 فكان الأحسن تقديمه على قوله حكم المركب الاسنادي (قوله بالتخفيف) أي تخفيف الواو ولا ينافي هذا قوله  
 الآتي وضاعف الثاني من ثنائي لأن المراد بالثنائي فيه الثنائي وضاعفاً كما صرح به الشارح ثم والمنسوب إليه  
 هنا راعي وضاعف وصيرورته هنا ثنائياً عارضته له عند النسب (قوله وحكم نحو خمسة عشر) أي مسمى به نقله  
 شيخنا عن ابن غازي وفي الفارسي ما يقتضي الإطلاق وقوله حكم المركب المزجي أي حكم بقية أفراد المركب  
 المزجي فوافقي ما في المرادى من أن العدد من المزجي (قوله فتقول خسي) أي وإن ألبس بالنسبة إلى  
 خمسة وخمس لأنه لا يراعون الألباس في هذا الباب كما ستعرفه (قوله وانسب لشان الخ) شروع في النسب  
 إلى المركب الإضافي وعبارة التسهيل مع شرحه للدمايني ويحذف لها صدراً المضاف أن تعرف بالثاني تحقيقاً  
 كابن الزبير وابن عمر فتقول زبيري وعمرى أو قد بدرا كابي بكر وأبي حفص حيث لا بكر ولا حفص ولا فهمما  
 من القسم الأول فتقول بكرى وحفصى ولا يعرف بالثاني لا تحقيقاً ولا تقديراً فجوز أي فيحذف لها عجزه  
 وينسب إلى صدره وذلك مثل امرئ القيس فتقول امرئى ومرئى لأنه لم يعرف صدره بعجزه أذ لم يسبق له إضافة  
 قبل استعماله علماً وقد يحذف صدره خوف الألباس لاجل خوف الألباس كالنسبة إلى عبد القيس وعبد الأشهل  
 وعبد مناف فانهم قالوا في ذلك قيسى وأشهلى ومنا في ومرا دالمصنف بالمضاف ما كان علماً أو غالباً لا مثل غلام  
 زيد بما ليس علماً فإنه ينسب فيه إلى غلام وإلى زيد فيكون من قبيل النسبة إلى المفرد لا إلى المضاف إذ ليس للمجموع  
 معنى مفرد ينسب إليه بخلاف ابن الزبير ونحوه كذا في الشارح اه يعني المرادى (قوله أو اب) بنقل حركة  
 همزة أو إلى الواو أي أوام قال السيوطي في النجدة وهل يلحق بما ذكر المبدوء بـ ينسب إذا قلنا أنه كنية أو لا لم  
 أر من ذكره اه ثم رأته بخط بعض الأفاضل عن نصريح الشاطبي فيقال في النسب إلى بنت غيلان غيلاني  
 (قوله أو ماله) أي أو مبدوءة بما ثبت له التعريف بالثاني قبل العلمية بالغلبة (قوله هذا الأخير من عطف العام

على الخاص أى يجب أن يكون النسب إلى الجزء الثاني من المركب الإضافى فى ثلاثة مواضع ذكر منها فى هذا البيت موضوعين وسبق ذكر الثالث  
\* الأول أن تكون الأضافة كنية كائى بكر وأم كلثوم \* والثانى أن يكون لأول علم بالغلبة كائى بن عباس وابن الزبير فتقول بكرى وكلثومى  
وعباسى وزبيرى فتنبيههم كان الأحسن أن يقول أضافة من الكنى أو أشهر \* هذا فى الغلبة ١٢٥ كائى بن عمر لان عبارته توهم أن ماله

التعريف بالشأن قسم  
برأسه فتشمل نحو غلام  
زيد وليس كذلك قال فى  
شرح الكافية وإذا كان  
الذى ينسب إليه مضافا  
وكان معرفا صدره بعجزه  
أو كان كنية حذف  
صدره ونسب إلى عجزه  
كقولك فى ابن الزبير  
زبيرى وفى أى بكر بكرى  
هذا كلامه وكذا قال  
الشارح لأنه زاد فى المثل  
غلام زيد وعلى هذا فتقول  
الناظم أو ماله التعريف  
بالثانى من عطف العام  
على الخاص لاندراج  
المصدر بابتين فيه وهو  
تمثيل فاسد لانهم يعنون  
بالمضاف هنا ما كان علما  
أو غالبا لا مثل غلام زيد  
فانه ليس لمجموعة معنى  
مفرد ينسب إليه بل يجوز  
أن ينسب إلى غلام وإلى  
زيد ويكون ذلك من  
قبيل النسب إلى المفرد  
لأن المضاف وإن أراد  
غلام زيد مجمعا لعلما  
فليس من قبيل ما تعرف  
فيه الأول بالثانى بل هو  
من قبيل ما ينسب إلى  
صدره مالم يخف ليس  
(فيمارسى هذا) المذكور  
أنه ينسب فيه إلى الجزء  
الثانى من المركب الإضافى  
(انفسين للأول) منهما

على الخاص) أى لشهولة الابن والأب وغيرهما من كل ما يعرف بالأضافة والمناسب لعدم ارتضائه فيما بعد  
كونه من عطف العام على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كما فى كثير من النسخ ولعل ذكره فى نسخ أخرى  
مجازاة لما مشى عليه ابن الناظم بقى أنه يريد عليه أن عطف العام على الخاص إنما يكون بالواو (قوله الأول أن  
تكون الأضافة كنية) أى المصنف ذكر هذا بقوله أو أب وقوله والثانى أن يكون الأول الخ أى والمصنف  
ذكر هذا بقوله أضافة مبدوءة بابتين وبقوله أو ماله الخ فالمراد منه ما واحد على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه وفى  
كلامه معاسحة اذ الكنية والى بالغلبة المركب الإضافى لا الأضافة ولا الأول وحده (قوله لان عبارته توهم  
الخ) ولأنه ليست صريحة فى المراد بالأضافة المبدوءة بالابن أو الأب كذا البيت (قوله قسم برأسه) أى مغاير  
للكنية والعلم الغلبى المبدوء بابتين لان العطف خصوصاً لا يقتضى المغايرة (قوله فتشمل نحو غلام زيد) اعلم أن  
كونه قسم برأسه صادق بان يكون عاميا يشمل نحو غلام زيد والأضافة المبدوءة بابتين أو أب وصادق بان يكون  
مباينا مراداً منه جميع ما عدا المبدوء بابتين أو أب أو مراداً منه بعض لا يشمل نحو غلام زيد وحديثه فنفترع  
الشارح الشهول المذكور على كونه قسم برأسه لا يخلو من فطر (قوله وليس كذلك) أى ليس قسم برأسه  
بل المراد منه خصوص العلم الغلبى المبدوء بابتين الذى ذكره المصنف بقوله أضافة مبدوءة بابتين لتعرف أوله  
بثانيه قبل صيرورته علما بالغلبة وإن كان تعرف المجموع لأن بالعلمية بالغلبة فالمراد من قوله أضافة مبدوءة  
بابتين وقوله أو ماله الخ واحد على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه (قوله قال فى شرح الكافية) استدلال على قوله  
وليس كذلك لان مراد شارح الكافية بالمعرف صدره بعجزه خصوص العلم بالغلبة كما يشعر به التمثيل (قوله  
وكان معرفا صدره بعجزه) يعنى قبل صيرورته علما ما بعده فافتقر المجموع بالعلمية (قوله وعلى هذا) أى زيادة  
ابن الناظم فى المثل غلام زيد وليس المراد على ما فى شرح الكافية وأن مشى عليه شيخنا واليه بعض (قوله لانهم  
يعنون بالمضاف هنا) أى فى المركب الإضافى الذى ينسب إلى عجزه وقوله ما كان علما أى كنية وقوله أو غالبا  
أى علما بالغلبة وحيث أن المراد بالنسب إلى المصنف بالثانى وجب خصوص العلم بالغلبة المبدوء بابتين  
لتعرف أوله بثانيه قبل الغلبة فيكون المراد من قوله مبدوء بابتين وقوله أو ماله الخ واحدا كذا قال شيخنا  
والأولى أن يراد بالأضافة المبدوءة بابتين الكنية المصدرة بابتين لغيره المعطوف أعنى المبدوءة بما تعرف بالثانى  
المراد منها العلم الغلبى المبدوء بابتين والفرق بينهما أن علمية الكنية توضع وعلمية العلم الغالب بالغلبة فتقدر  
(قوله بل يجوز أن ينسب إلى غلام والزيد) أى بحسب الحال (قوله فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول  
بالثانى) أى بل مما تعرف فيه المجموع بالعلمية أو ورد عليه شيخنا أن المراد تعرف الأول بالثانى قبل العلم كما مر  
وأشار إليه بعض إلى جوابه بان المراد ليس منه فى هذا المقام لان المراد به خصوص العلم بالغلبة فتأمل (قوله نحو  
عبد القيس الخ) قضية صفيه أن النسب إلى صدر عبد القيس لا ينسب فيه بخلاف النسب إلى صدر عبد الأشهل  
وعبد مناف ففيه ليس ولا يخفى فساد ما نسب إلى الصدر فى جميع ما يندى بعبد فيه ليس فالصواب عندى  
اسقاط التمثيل بعبد القيس كما فى كثير من النسخ ونصها كما مر القيس فتقول امرئى ومرئى وهذا مالم يخف  
الخ ولا اعتراض عليها (قوله مرئى) قال المصريح والغرض بفتح التيمم والراء (قوله ويسقط الخ) قال البعض  
ليس بنظم وانظر ما ضبطه وما معناه فأنى لم أقف عليه اه لكن وجد فى بعض النسخ على وجه كونه نظاما  
من بحر الوافر ولغظه ويسقط منها المرئى لقوا \* كما العنب فى الدبة الخواء  
بضمير التثنية فى منه ما وضبط لقوا كقزو وسكون نون العنب وتخفيف باء الدبة وواو الخواء فى كثير من  
النسخ اسقاطه كما قدمنا فى القولة قبله (قوله مالم يخف ليس) قال ابن هشام يندى بل يجب أن لا يجنب اللبس

نحو عبد القيس وامرئى القيس وهما قيمي لثان تقول امرئى وعبدى وإن شئت قلت مرئى قال ذوالرمة

ويسقط منها المرئى لقوا \* كما العنب فى الدبة الخواء وهذا (مالم يخف) بالنسب إلى الأول (ليس) فان خيف ليس نسب إلى الثانى  
(كعبد الأشهل) وعبد مناف حيث قالوا فيها أشهى ومنافى

فلم يقلوا عبدئى (تنبيه) شذ بناء فعال من جرأى الاض فى مفسوما اليه كما شذ ذلك فى المركب المزجى والمخفوط من ذلك نيل وعبدئى  
ومرقسى وعيقبى وعيشمى فى تيم الالات وعبد الدار واسرى القيس بن حجر السكندى وعبد انقيس وعبد شمس وانما فع لموا ذلك فزارا من  
اللبس وقالوا تعبشم وتعقبس وانما عيشم بن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء أصله عب شمس أى حب والعين مبدلة من الحاء وحب الشمس  
ضوءها وقال ابن الاعرابى أصله عب شمس والعب والعبد واحد أى هو نظير شمس (واجب برد اللام ما) للام (منه حذف) جواز ان لم  
يك رده) أى اللام (الف فى جى ١٢٦ التصحیح أوفى التنبيه \* وحق محبور) برد لامه اليه (بهذى) المواضع الثلاثة أى فيها (توفيه)

بردها اليه في النسب اليه  
ويحتمل أن يكون هذى  
إشارة إلى اللام أى حتى  
المجمود بهذه اللام أى  
بردها اليه في المواضع  
المذكورة التوفية بردها  
اليه في النسب \* أعلم أنه  
إذا نسب إلى الثلاثي  
المحذوف منه شئ فلا يخلو  
أما أن يكون المحذوف  
الفاء أو العين أو اللام فإن  
كان محذوف الفاء أو  
العين فسيأتى وإن كان  
محذوف اللام فالأمر أن  
يجبر في تثنية أو جمع  
تصحح أولا فإن جبر كافى  
أب و أخ فانهما يجبران  
في التثنية وكمضة وسنة  
فانهما يجبران في الجمع  
بالالف والتاء ووجب  
جبره في النسب فمقول  
أبوى وأخوى وعضوى  
وسنموى أو عضهسى  
وسنمسى على الخلاف في  
المحذوف لأنك تقول  
أبوان وأخوان وعضوات  
وسنوات أو عضهات  
وسنمات على الوجهين  
وإن لم يجبر لم يجب جبره  
في النسب بل يجوز فسه



جاز الوجهان عنده من يقول بدان ودمان ووجب الرد عنده من يقول يديان ودميان \* الرابع اذا نسب الى ما حذف لامه وغرض منها هجرة  
الوصل حازن بجبر وتحذف الهززة وان لا يجبر وتستحب فتقول في ابن واسم واسم ١٢٧ بنوي وسموي وسمي على الاول وابني

واسمي واسمي على الثاني  
\* الخامس مذهب  
سيمويه وأكبر الخويعين  
أن المجبور تفتح عينه وان  
كان أصله السكون  
ومذهب الاخفش الى  
تسكين ما أصله السكون  
فتقول في بدوم وغد  
وحر على مذهب الجمهور  
يدوي ودموي وغدوي  
وحرى بالفتح وعسلي  
مذهب الاخفش يدي  
ودمي وغدوي وحرى  
بالسكون لانه أصل العين  
في هذه الكلمات  
والصحيح مذهب سيمويه  
وبه ورد السماع قالوا في  
غدغدي وحكي بعضهم  
عن الاخفش أنه رجع  
الى مذهب سيمويه  
انتهى (وباخ اختاويان  
بنتا \* الحقي ويونس أبي  
حذف التاء) أي اختلاف  
في النسب الى بنت وأخت  
فقال سيمويه كالنسب  
الى أخ وابن بحذف التاء  
ويرد المحذوف فتقول  
أخوي وبنوي كما يقال في  
المذكور وقال يونس ينسب  
اليهم ما على لفظهما ولا  
يحذف التاء فتقول  
أختي وبنتي وأزمنة الخليل  
أن ينسب الى هنت ومنه  
بأبنا التاء وهو لا يقول  
به وله أن يفرق بان التاء  
فيهما لا تلزم بخلاف  
بنت وأخت لان التاء في

الاعراب فقلت الامأ فاعرف نسب اليه كما نسب اليه فتقول يدي ويدوي  
سم (قوله ووجب الرد عنده من يقول يديان ودميان) أي برد اللام في الشبهة قال الفارسي هكذا  
أطلقوا ولوجه أن يدا ودميان زمان الالف مطابقة في لغة كفتي يكون يديان ودميان تشبيها على هذه الالف  
كما تقول في فتى فتيان اه (قوله ودميان) قال البعض بفتح الميم اتفاقا فدا الشارح دما فيما سمى أي فيما  
أصله السكون سبق فلم اه ويبطله قول التصريح مانصه وأصل بدوم وشفة فعل بسكون العين أما بدولا  
خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيمويه والاخفش ومذهب المبردى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجار بردي  
وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتي فيها  
الخلافا بين سيمويه والاخفش من الرد الى السكون الأصلي وعدمه اه وكما قيل دميان قيل دميان كما في  
التسهيل (قوله وتحذف الهززة) أي وجوب الثلاث لزم الجمع بين العوض والمعووض (قوله فتقول في ابن واسم  
الح) وتقول في اسم ابني وابني وبنوي هم (قوله وسموي) بكسر السين وضعه او اما الميم ففتوحة على رأى  
سيمويه ساكنة على رأى الاخفش كما ستعرفه من التنية الخامس (قوله ان المجبور) أي برد اللام بقسرية  
الامثلة وان الكلام فيه فسقط اعتراض أرباب الحواشي بتماليد ما يعني على اطلاق قوله تفتح عينه وان كان  
أصله السكون بان ذلك مقيد بما اذا لم يكن مضطعا فان كان مضطعا لم تفتح عينه كرب بتحقيق الباء فانك اذا  
نسبت اليها قلت ربى بتشديد الباء اتفاقا ووجه سقوطه أن رب المحذوف تحذوف العين كما سيصرح به الشارح  
فجبرها عند النسب اليها بردي عينها لا برد لامها والكلام في المجبور برد لامه فنتبه (قوله بدوم) صريح في أنه  
ساكن العين وهو الصحيح عند سيمويه والاخفش كما مر عن التصريح وبه تعلم سقوط اعتراض شيخنا والبعض  
تبع السمع بان دما ليس أصله السكون فادهم (قوله يدوي) برد المحذوف وهو الياء وقلبه ألفا ثم اوا كراهة  
اجتماع الكسرة والياء اه تصريح (قوله الحقي) أي في ثبوت الجبر برد اللام بقطع النظر عن وجوبه  
وجوازه فلا اعتراض بان مقتضى الحقي بنت بابن جواز الجبر وعدمه في بنت كما في ابن مع أن جبر بنت واجب  
كجبر أخت (قوله أخوي وبنوي) أي بفتح أو طما وثانيهما لانه أصلهما (قوله ولا تحذف التاء) أي لانها وان  
أشعرت بالتأ ثبت أشعرت فاعربت وسمت في سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء لا بالهاء وكتابتها  
مجرورة فكانت لهم لتأ ثبت وأورد عليه أنهم عاموا بابتا واحتما معاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوها على  
بنات وأخوات دون بنات وأخوات والفرق بين النسب والجمع بان الجمع لا يس فيه بخلاف النسب اذا  
حذف التاء فيه ليس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر انما ينقض اذا قلنا بضرر اللبس في هذا الباب  
وقد أسلفنا ما فيه (قوله الى هنت ومنه) بسكون النون فيهما كما ضبطه الشارح بخطه وهنت كناية عن المرأة  
وقيل عن الفعلة الفمجة وقضية كلام الشارح كغيره أن هنت ومنه مما حذف لامه وغرض عنها التاء وهو  
ظاهر في هنت لان أصله كالحن هنو وأما منت فاصلها من فهى ثنائية وضما (قوله وهو لا يقول به) بل يقول  
في النسب الى هنت هنوي وانظر ما اذا يقول في النسب الى منت ومقتضى ما سيصرح به الشارح من جواز  
تضعيف ثاني الثنائي الصحيح وعدمه ان يقال مني بالتخفيف ومني بالتشديد (قوله في الوصل خاصة) أي وتبدل  
هاء في الوقف فلم يستلزم اه تهرج رطاهم سر كونه على النون عند ابدال التاء هاء في الوقف وقاؤها  
على السكون كما في الوصل فتأمل (قوله في الوقف خاصة) أي على غير اللغة الفصحى اذ اللغة الفصحى في الوقف  
على منت ابدال التاء هاء كما تقدم في قول المصنف وقل لمن قال أنت بنت منه أي وأما في الوصل فتذهب التاء  
فيقال من يا هذا كما مر في الحكاية (قوله كالنسب الى مذكراتها) مقتضى تشبيهه بفتح المثلثة من ثنوي لانه حركة  
النسب الى المذكر كما تقدم وهو كذلك كما يدل عليه قول التسهيل مع شرحه لدمامي مانه والنسب الى أخت  
ونظائرهما كبننت وثننت وكنا وكنت وبننت كالنسب الى أخت أخوي وفي بنت بنوي كما  
تقول ذلك في النسب الى أخ وابن وكذا البواقي والقرائن تدفع اللبس اه فضبط البعض ثنوي بالنسبة الى

هنت في الوصل خاصة وفي هنت في الوقف خاصة وحكم نظائر أخت وبننت كهمها وهي ثنتان وكذا وبننت وبننت كالنسب اليها عند سيمويه  
كالنسب الى مذكراتها

فتقول ثنوي وكلاوي وذيوي وكوي وعنديونس تقول ثنوي وكلاوي وذيوي وكوي وكني في ذكر بعضهم في النسب الى كلنا على مذهب يونس  
 كلاوي وكلاوي كالنسب الى حبل بالالوجه الثلاثة وذهب الاخفش في اخذت وبنت ونظائرهما الى مذهب ثالث وهو حذف التاء واقرار  
 ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته فتقول اخوي وبنوي وكلاوي وثنوي وقياس مذهبهم في كيت وذيت اذا رد المحذوف ان ينسب  
 اليهما كالنسب الى حي فتقول كيو وذيوي وكنيهم \* الاول في قد اوضح مما سبق ان اختاروا بنحو حذف لامهما لان النحويين ذكر وهما  
 فيما حذف لامه فالتاء اذن فيها ١٢٨ عوض من اللام المحذوفة وانما حذف في النسب على مذهب سيمويه لما فيها من الاشعار

ثنتان بكسر اوله خطأ ثم مقتضى قوله الى ذكر انها ان كيت وذيت ايضا مذكر او امل مراده به اصلهما  
 قبل الحذف التاء (قوله فتقول ثنوي) ما ذكره من الخلاف في النسب الى ثنتان انما يظهر في ثنتان قبل التسمية  
 به وكذا بدلهما على لغة الحكاية اما بعدهما على لغة اجرائه بحري حمدان في لزوم الالف والمنع من الصرف  
 او بحري سرخان في لزوم الالف والصرف فيه سخي ان يقال فيه قول واحد ان ثنتاني كما يؤخذ من النظائر  
 السابقة (قوله وكلاوي) مقتضى صنيعه ان هذه الواو هي لام كلنا المحذوفة منها فتكون ألف ثنتان فتعذف  
 عند النسب قاله سم ويظهر لى توجيه حذفها بان سيمويه يفتح بين المجهور وهي في كلنا اللام فلو لم تحذف  
 بل قلبت واو لزم اجتماع اربع متحركات فيهما هو كالكلمة الواحدة قبل وجهه ان سيمويه يفتح العين واذا  
 فحتم مع رد اللام صار اللفظ كلاوي بثلاث حركات قبل الالف فتكون الالف رابعة فيما ثانيه متحرك بحكم زى  
 وشأنها السقوط عند النسب كما مر (قوله وهو حذف التاء) في مع رد اللام المحذوفة (قوله واقرار ما قبلها على  
 سكونه) اى ان لم تقتض القواعد تحريكه كما في النسب الى كيت وذيت كما سيمويه وقد اشار الى هذا الفيد بقوله  
 وقياس الخ (قوله فتقول كيو وذيوي) اى لانك اذا حذف التاء لاشعارها ثنتان نيت ثم رددت اللام اعنى  
 الياء المحذوفة صارا كلاويا سخي وانما فحتم الماء لاقتضاء سكونها قبل الواو ماء لان الواو والياء اذا اجتمعا  
 سبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء فيلزم اجتماع اربع ياءات مع الكسرة (قوله لما فيها من الاشعار  
 بالثانين) اى وتاء الثانين تحذف للنسب سم (قوله وان لم تكن متحضة للثانين) بل له والعوضيه  
 واللاحاق بقفل وجذع كما في التصريح (قوله كيتا وبنت واخت) اى في العوضيه عن اللام المحذوفة وفي الاشعار  
 بالثانين كما سيصرح به ويرد عليه انه يلزم اجتماع علامتى ثانين الا ان يقال المنع اجتماع علامتين متحضتين  
 للثانين مع ان الالف تقلب ياء حال النسب والخير فيحتاج الى التاء (قوله وعلى هذا) اى ظاهر مذهب سيمويه  
 ينبغى ما سبق من ان سيمويه يقول في النسب الى كلنا كلاوي برد اللام وحذف التاء واما حذف ألف الثانين فقد  
 اسلفنا توجيهه (قوله الى ان التاء زائدة) اى لا عوض عن اصل هو اللام (قوله والمشهور في النقل الخ) متغير لما  
 سبق انه ظاهر مذهب سيمويه لان اللام على هذا موجوده اصلها راو فايدلت تاء وعلى ما سبق محذوفة والتاء  
 عوض (قوله التي هي لام الكلمة) فاصلها كلاوي وقيل كيتا فاصلها ياء فاضى (قوله اشعارا بالثانين) ولم  
 يكتبوا في الثانين بالالف لان الالف تقلب ياء في النسب والخير فاضى (قوله فالذي ينبغى الخ) فيه انه  
 حينئذ مثل حبل فيجوز فيه كلاوي وكلاوي ايضا لان يقال الحصر اضا في النسب اليه الى منع كاري (قوله  
 ولا يمنع ان يقال الخ) يحتمل ان يكون جوابا عما وقع في كلام من جرى على ظاهر مذهب سيمويه من التعبير  
 بالبدل ويحتمل انه توفيق بين هذا المذهب وما قدمه عن جهه والبصر بين ونقل ايضا عن سيمويه وقوله اذا  
 قصد هذا المعنى اى الغرضية (قوله فرقايد كرى في موضعه) حاصل هذا الفرق الاتي ان العوض يكون في  
 غير موضع العوض عنه كهمزة ابن وياء سفير ريج بخلاف البدل قال شيخنا هذا وان كان حاصل ما ياتي الا  
 انه لا يناسب هنا لان التاء في كلتا موضع الواو سواء قلنا انها بدل او عوض ولعل المناسب هنا الفرق بان  
 الحرف اذا حذف وجعل موضعه حرف آخر كان عوضا وان لم يحذف بل قلب الى حرف آخر كان بدلا  
 (قوله كلا ولاي) تمثيل للنسب والمنسوب اليه (قوله فان كان ثانيه حرفا محذورا الخ) اعلم انه قد

بالثانين وان لم تكن  
 متحضة للثانين وظاهر  
 مذهب سيمويه ان تاء  
 كلنا كتاء بنت واخت  
 وان الالف للثانين وعلى  
 هذا ينبغي ما سبق وذهب  
 الجرحي الى ان التاء زائدة  
 والالف لام الكلمة ووزنه  
 فتمتل وهو ضعيف لان  
 التاء لا تزداد وسطا فاذا نسب  
 اليه على مذهبه قيل  
 كلاوي والمشهور في  
 النقل عن جهه ور  
 البصريين ونقله ابن  
 الخاجب في شرح المفصل  
 عن سيمويه ان التاء في  
 كلنا بدل من الواو التي هي  
 لام الكلمة ووزنه انما هي  
 ابدلت الواو تاء اشعارا  
 بالثانين واذا كان هذا  
 مذهب الجمهور فالذي  
 ينبغي ان يقال في النسب  
 اليه كتي وايضا لا ينبغي  
 على هذا القول ان يعد  
 فيما حذف لامه لان  
 ما ابدلت لامه لا يقال فيه  
 محذوف اللام في الاصطلاح  
 والالزم ان يقال في ماء  
 محذوف اللام والذي يظهر  
 من مذهب سيمويه ومن

واقفه ان لام كلنا محذوفة كلام اخذت وبنت والتاء في الثلاثة عوض من  
 اللام المحذوفة كما قدمته أولا ولا يمنع ان يقال هي بدل من الواو اذا قصد هذا المعنى كما قال بعض النحويين في تاء بنت واخت انها بدل من لام  
 الكلمة واما ان يريد البدل الاصطلاحي فلا لان بين الابدال والتعويض فرقايد كرى في موضعه \* الثاني النسب الى ابنة ابني وبنوي كالنسب  
 الى ابن اتفاقا اذا التاء في البيت عوضا كتاء بنت انتهى (وضايف الثاني من ثنائي \* ثانيه ذواين كلا ولاي) انما نسب الى الثنائي وضعا فان كان  
 ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم كتي وكتي وان كان ثانيه حرف لين ضعيف بمثله ان كان ياء او واو فتقول في كتي ولو كيو

ضعفها همزة فتقول فيمن اسمة

لا لائ وان شئت أبدلت  
الهمزة واوافقت لاوى  
(وان يكن كشية) معتل اللام  
(ما الفاعل دم \* خبره)  
بردقائه اليه (وفتح عينه)  
الترم عنده سيمويه فتقول  
على مذهبه في شية ردية  
وشوى ودوى لانه لا يرد  
العين الى أصلها من  
السكون بل يفتح العين  
مطلقا ويعامل اللام  
معاملة المقصور  
والاخفش يرد العين الى  
سكونها ان كان أصلها  
السكون فتقول على  
مذهبه وشى وودى فان

كان المحذوف الفاء صحح اللام  
لم يحذف فتقول في النسب الى  
عدة عدى الى صفة صفي  
\* تنبيه \* بقى من  
المحذوف قسم ثالث لم  
يبين حكمه وهو محذوف  
العين وحكمه انه ان  
كانت لامه صحيحة لم يحذف  
كقولك فيسه ومذمى  
بهما مسمى ومسمى  
وأصلهما سته ومنذ كذا  
أطلق كثير من النحويين  
وليس كذلك بل هو مقيد  
بان لا يكون من المضاعف  
نحو رب الخففة يحذف  
الباء الاولى اذا سمى بها  
ونسب اليها فانه يقال ربى  
برد المحذوف نص عليه  
سيمويه ولا يعرف فيه  
خلاف وان كانت لامه  
معتهلة نحو المرى ويرى  
مسمى بهما جبر فتقول  
فهم المرى واليرى برد  
المحذوف

تقرر ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد ادعراهما اشد الحرف الثانى منها سواء كان حرفا صحيحا  
أو حرف علة نحو كثرت من الكم ومن الهل ومن الاول تكون على أقل أر زان المعربات وأما اذا جعلت علما  
لغير اللفظ وقصد ادعراهما فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورأيت منا لاي لمز التغير في اللفظ والمعنى  
معان غير ضرورية فان كان الثاني حرف علة كاو وفي ولاز يدحرف من جنسه وان لمز منه التغير في اللفظ  
والمعنى معالا اضطرار الى الزيادة لان عدمها يؤدي الى سقوط حرف العلة لالتقاء ساكنات مع التنوين فيبقى  
المعرب على حرف واحد وهو مرفوض في كلامهم وان جعلت علما للفظ أو لغيره ولم يقصد ادعراهما فيهما فلا زيادة  
أصلا هذا المختص ما في الرضى وشرح اللباب للسيد مع زيادة اذا علمت ذلك ظهر لك ان قوله فان كان ثانيه  
حرفا صحيحا حاز فيه التضعيف وعدمه فيه نظر اذا الثنائي الذي جعل علما للفظ وقصد ادعراهما يجب تضعيف  
ثانيه صحيحا أو معتهلا فيجب حينئذ في النسب اليه التضعيف والثنائي الذي جعل علما لغير اللفظ وقصد ادعراهما  
يجب فيه عدم التضعيف اذا كان ثانيه حرفا صحيحا فيجب حينئذ في النسب اليه عدم التضعيف ويمكن الاعتذار  
بتوزيع كلام الشارح على الحالين المذكورين لكن مر عن الفارض في باب الحكاية تقييد وجوب  
تضعيف ثاني المجمول علما للفظ بما اذا كان حرف علة في المسئلة خلاف فتأمل (قوله ولو ي) عبارة المرادى  
والتوضيح والدما مبنى على التسهيل لوى كما يقال في النسبة الى دوو جو دووى وجوى ووجه الادغام اجتماع  
المثلين بخلاف كبرى ادم اجتماعهما كخبرى وانما لم يذغم طوى لانه نسبة الى طى وما آخره بام مشددة  
مسيوقة بحرف يجب فتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور كما تقدم في قول المصنف \* ونحو حى فتح ثانيه يجب  
\* والاعتذار عن الشارح بانه قصد بيان الاصل قبل الادغام غير ناهض (قوله مثل دو) الدو بفتح الدال  
المهملة وتشديد الواو والقلا كما في القاموس (قوله فقلت لاوى) لان الهمزة اذا كانت بدلا من أصل حاز فيه  
التصحیح والقلب واوافق في التصريح نقل عن ابن النماز وأما من قال زدنا همزة من أول امرية قول لائ لا غير  
ولا يجوز عنده لاوى الاعلى قول بعضهم قراوى (قوله كشية) هي كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره  
وأصلها وشى نقلت كسرة الواو الى الشين بعكس سلب سكونها ثم حذف الواو وعوض عنها هاء التأنيث (قوله  
معتل اللام) خبر ثانی لیکن بین بهو وجه الشبه ولو قال في اعتلال اللام لكان أوضح (قوله وشوى) بكسر الواو  
وفتح الشين (قوله بل يفتح العين مطلقا) أى سواء كان أصلها السكون أو الفتح (قوله ويعامل اللام معاملة  
المقصور) أى بقلبها ألفا كالحركات وانفتاح ما قبلها ثم واوا كالمقصور (قوله وشوى وودى) بكسر الواو وسكون  
ثانيهما (قوله لم يبين حكمه) أى قلته جذا في كلام العرب شاطبي (قوله وحكمه انه ان كانت الخ) أى فهو على  
حد محذوف الفاء (قوله سه) بسين مهملة مفتوحة وهاء والدير (قوله يحذف الباء الاولى) فيكون محذوف  
العين (قوله المرى ويرى) المرى اسم فاعل أرى ويرى مضارع رأى وأصلهما المرى ويرى نقلت حركة  
الهمزة الى الراء ثم حذف الهمزة وهى العين (قوله فتقول فيهما المرى) أى برد المحذوف واعترضه الدما مبنى  
بانه لا وجه لرد العين اذ ينبغي جعل المرى كالشجي فيكون النسب اليه بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفا ثم هذه  
الالف واوافقا لمروى لا يقال قاسوه على دية وشية لاننا نقول هذا قياس مع الفارق لان دية وشية بقباعلى  
حرفين ثانيهما لين وهذا بقى على ثلاثة تالها ابن فلا حاجة لرد الهمزة ولئن سلمنا ردها لكان اللائق جواز قلب  
الياء واوالا انه حينئذ كالفاضى وهو يجوز فيه الوجهان ولا نعلم أحدا أو جبر رد العين المحذوفة بجبال الا  
المصنف ومن قلده وكأنه نزل المسير ليدانها منزلة العدم فبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف  
وهذا كما قال في لم يبع بوجوب هاء السكت اه ويمكن أيضا ان يقال لاقتصار على المرى بحذف الباء لجمانه  
على المروى بقلبها واو ال التعينه ومثل ما ذكر يجرى في يرى أيضا فيقال ينبغي جعله كغنى فيكون النسب اليه  
بقلب ألفه واو الراء الهمزة (قوله واليرى) أى بفتحين على الباء والراء و رد العين على قول سيمويه من ابقاء  
الحركة بعد رد المحذوف وذلك لانه يصير بعد الدير أى بوزن جزى فيجب حينئذ حذف الالف لانها أربعة كلمة  
ثانيها محرك وقياس قول أبى الحسن الاخفش من عدم ابقاء الحركة بعد الدير بسكون الراء وحذف  
الالف أو يرى بسكون الراء وقلب الالف واوا كناية عن ملهسى ومالهوى كذا في التصريح (قوله

وفي فتح العين وسكونها (واو واحد) كرناسب الجميع \* ان لم يشابه) الجمع (واحد بالوضع) الواحد مفعول باذ كروناسب باحال من  
 الضمير المستتر في اذ كرى في انك ١٣٠ اذا نسبت الى جمع له واحد قياسي وهو معنى قوله ان لم يشابه واحد بالوضع حتى يواحد وانسب

اليه فتقول في النسب الى  
 فرائض وكتب وقلانس  
 فرضي وكتبي وقلنسي  
 وقول الناس فسرائضي  
 وكتبي وقلانسى خطأ فان  
 شابه الجمع واحد بالوضع  
 نسب الى لفظه وشمل  
 ذلك أربعة اقسام \* الاول  
 ما لا واحد له كعباديد  
 فتقول فيه عباديدي  
 لان عباديد بسبب افعال  
 واحدة شابه نحو قوم ورهط  
 مما لا واحد له والثاني  
 ماله واحد شاذ كمالخ فان  
 واحدة لمحة وفي هذا  
 القسم خلاف ذهب أبو  
 زيد الى انه كالاول ينسب  
 الى لفظه فتقول ملامحي  
 وحكى ان العرب قالت  
 في المحاسن محاسني وغيره  
 ينسب الى واحدته وان  
 كان شاذاً فيقول في  
 النسب الى ملامحي  
 وعلى ذلك مشى الناطم  
 في بنية كتبه وعبارته في  
 التسهيل وذو الواحد  
 الشاذ كذى الواحد  
 القياسي لا كالمعمل  
 الواحد وخلافاً لابي زيد  
 وقد يحتمل كلامه هنا  
 والثالث ماسمى به من  
 الجوع نحو كلاب وأغار  
 ومدين ومعاقر فتقول  
 فيه مكلابي وأغارى  
 ومداني ومعاقرى وقد  
 يرد الجمع المسمى به الى  
 الواحد اذا أمن اللبس

وفي فتح العين وسكونها) لا يخفى أن عين المرثى والمرثى الهمزة وهي انكونها قبل ياء النسب واجبة الكسر  
 اتفاقاً وانما الوجهان في فاء الكلمة وهي الراء فكان الصواب التعمير بالفاء بدل العين كما في التصريح وغيره  
 الا أن يقال أراد بالعين الراء وسماها عيناً لتوسطها كالعين (قوله المذهب) أي مذهب سيبويه ومذهب  
 الاخفش (قوله الواحد) كراخ) قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رد الجمع الى الواحد بغير المعنى فان كان  
 كذلك نسب الى لفظ الجمع كما عرابي اذ لو قيل فيه عرابي رد الى المفرد لتبادر الاعم والقصد الاختصاص  
 باختصاص الاعراب بسكان البوادي وعموم العرب اه جمع وتمثله معنى على أحد القوانين ان الاعراب  
 جمع عرب (قوله للجمع) قال الشاطبي وتبعه أرباب الحواشي أراد بالجمع الجمع اللغوي فيدخل التنثية  
 كالمكسر والسالمين اه وفيه انه لا حاجة الى ذلك العلم حكم التنثية بل والسالمين من قوله وعلم التنثية ا حذف  
 للنسب الخ مع أنه يدخل في الجمع اللغوي اسم الجمع والنسب اليه على لفظه كما في التسهيل واسم الجنس الجمعي  
 قال الدماميني ولا يعلم ما المنسوب اليه منه أهو المفرد أم الجمع الا الله تعالى لان تاء التأنيث لا بد من سقوطها  
 البتة (قوله بالوضع) متعلق بيشابه والباء بمعنى في (قوله واحد قياسي) أي بحسب الآن يخرج ماله واحد  
 قياسي بحسب الأصل وهو الجمع المسمى به واحد أو الغالب على الواحد فصح كلامه بعده فافهم (قوله فرضي)  
 لان واحداً الفرائض فرضته ومراً أن النسب الى فعيلة فعلى (قوله وقلنسي) نسبة الى قلنسة تحذف الواو كما هو  
 قاعدة المنسوب الى اسم فيه واو رابعة فصاعداً قبلها ضمة كما قدمناه عن الفارضي (قوله خطأ) فيه نظر بالنسبة  
 الى الاول فقد نقل الدونشري عن بعض الافاضل أن الفرائض من قبيل العلم كغفار وكلاتين بل قال في  
 الجمع أجاز قوم أن ينسب الى الجمع على لفظه مطلقاً أي سواء كان له واحد قياسي من لفظه أو لا يخرج عليه  
 قول الناس فرائضي وكتبي وقلانسى اه (قوله كعباديد) هم الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل  
 وجه والآكام والطرق البعيدة واسم موضع وكعباديد أبابيل وأعراب وقيل ان أعرابا جمع عرب (قوله ماله  
 واحد شاذ) في نسبة الشذوذ الى الواحد تسمح فيما يظهر اذا الواحد هو الأصل والجمع فرع عنه فاللائي نسبة  
 الشذوذ اليه بان يقال ملامح جمع شاذ للملحة ويشمل ما قلناه صديهم في غير هذا الموضع فتسدر (قوله لمحة)  
 بفتح اللام كما يؤخذ من القاموس (قوله ذهب أبو زيد الى أنه كالاول الخ) يتبادر منه ان أبا زيد يوجب  
 النسب الى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الهمع وأجازه أي النسب الى لفظ الجمع أبو زيد في ماله واحد شاذ  
 كذا كبير ومحاسن اه (قوله في المحاسن) جمع حسن على غير قياس وقيل جمع لا واحد له كأعراب وأبابل  
 ذكر ذلك المصنف في العمدة اه فارضي (قوله وقد يحتمل كلامه هنا) بان يكون المراد بما شابه الواحد  
 مالا واحداً له لا قياساً ولا شذوذاً وسمى به أو غلب سم (قوله والثالث ماسمى به) اعترض بان هذا ليس مما نحن  
 فيه لانه واحد لا جمع يشابه الواحد ويحجب بانه جمع بحسب الأصل ومشا به الآن للواحد اصله فهو مما نحن فيه  
 بالاعتبار المذكور (قوله نحو كلاب وأغار) اسمان لقبيلتين ومبدأ اسم بلد بالعراق ومعاقر بعين  
 مهملة ثم فاء فراء هو ابن سراج خوخيم بن مر (قوله لانه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود) كذا قال الشارح  
 وغيره وتعمقه الدماميني بانه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الاسد ولد الوعل واللبس  
 يحصل اذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشي آخر وان لم يكن قبيلة اذ لا دليل على أن الفرهودى نسبة الى القبيلة  
 لجواز أن يكون نسبة الى غيره او حينئذ فاللبس باق وتعمقه المصرح ايضا بان في الصحاح ان الفرهود  
 بالضم الغليظ وحى من نجد وهو بطن من الاندلس حاصل (قوله وانما قالوا الخ) قال البعض هذا  
 جواب عما يرد على قولهم ان الجمع المسمى به ينسب الى لفظه وحاصل الجواب أنه باق على جمعيته اه وفيه  
 أن ظاهر قوله فلما اجتمعوا وصاروا واحد قيل لهم الر باب أن الر باب صار علماً بالقبيلة على مجموع القبائل  
 الجنس ويؤيده أن لفظ الر باب اذا طلق لا ينصرف الا اليهم فينبغي أن حاصل الجواب ان الر باب لم يصرف  
 علماً بالواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصرف علماً بما هو باق على جمعيته فعمول معاملة له لكن يرد أنه

يكون

ومثال ذلك الفرهود علم على بطن من أسد قالوا فيه الفرهودى بالنسب الى لفظه والفرهودى بالنسب  
 واحده من اليبس لانه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وانما قالوا في النسب

الى الباب ترى لان الباب ليس باسم لواحد وانما الى باب ضمة وعكس وتقيم وتوز وغدى والرببة الفرقة فلما اجتمعوا ووضاروا وابدوا واحدة قيل لهم الباب \* والرباع ما غلب الجوى جرى الاسم العلم كقولهم في الانصار انصارى وفي الانبار وهم قبايل من بني سعد بن عبدمناة بن قديم أنبارى \* وتنبه \* اذا نسب الى قمرات وأرضين وسنين باقية على جميعها قيل تمرى وأرضى ١٣١ وسنهي أوسنوي على الخلاف في لامة

واذا نسب اليها اعلاما التزم فتح العين في الاولين وكسر الفاء في الثالث (ومع فاعل وفعال فعل \* في نسب أغنى عن الياء فقول) أى يستغنى عن ياء النسب غالبا بصوغ فاعل مقصودا به صاحب الشئ كقوله

وغررتي وزعمت أنك لابن في الصيف نامر

قال سيمويه أى صاحب ابن وقعر وقالوا فلان طاعم كاس أى ذو طعام وكسوة ومنه قوله

واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى وقوله

\* كلبى لهم بأمية ناصب \* أى ذى نصب وبصوغ فعال مقصودا به الاحتراف

كقولهم نزار وعطار وقد يقوم أحدهما مقام الآخر

فن قيام فاعل مقام فعال كقولهم حائل فى معنى حوالا لانه من الحرف

ومن العكس قوله وليس بذى ربح قطعتنى به

وليس بذى سيف وليس بنبال

أى وليس بذى نبل قال المصنف وعلى هذا حمل

المحققون قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أى

بذى ظلم وقد يؤتى بياء

واست بلبلى وليكن نهر \* أراد

يكون حينئذ من القسم الرابع كالانصار والانباز فلا قالوا ربانى كما قالوا أنصارى وأنبارى تدبر (قوله الى الباب) بكسر الراء جمع ربه بضمها كما فى الصحاح (قوله ربي) بضم الراء كما فى الصحاح (قوله تنبيه الخ) قال شيخنا هذا تقدم فى شرح قوله وعلم التنبيه الى آخره فلا ينظر ما حكاه اعادته اه قال البعض أعاده هنا تمهيدا لقوله واذا نسب اليها اعلاما الخ لان هذا لم يتقدم اه وهو باطل لتقدم حكم النسب الى ما سمي به من ذلك أيضا فعوذ بالله من التساهل ويمكن أن يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التنبيه والجمع ومنها بيان غير ذلك فتأمل (قوله اذا نسب الى قمرات الخ) وكذا اذا نسب الى سدرات وغرفات باتباع عينهما الفاء ما يأتين على الجمعية قيل سدرى وغرفى بالاسكان أو عاين قيل سدرى وغرفى بالتخريك لكن مع ابدال كسرة عين الاول فتحة كما تقول ابلى بكسر الهزة وفتح الموحدة كذا فى الجمع (قوله قيل تمرى الخ) أى يسكون عين الاولين وفتح فاء الثالث بوجهيه لان النسب الى الجمع يرده الى واحدة قال الاسقاطى وتبعه غيره وينبغى أن الحكم كذلك اذا نسب اليها اعلاما ببناء على لغة الحكاية كما علم مما مر (قوله وسنهي أوسنوي الخ) هذا اذا عربت سنين كالجمع فان جعلت الاعراب على النون مثل حين نسبت اليه على لفظه لانه حينئذ مفرد لفظا جمع معنى فصار مثل قوم فتقول سنينى سم (قوله التزم فتح العين الخ) أى لانه لا يتصرف فى العلم المنقول عن جمع التصحيح أو الملقى به لا يحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر تفصيلا للفرق بين النسبة اليها اعلاما والنسبة اليها جوعا وقد علم تقيده بما ذكره فى صورة العلمية بغير لغة الحكاية وأن صورة العلمية على لغة الحكاية كصورة الجمعية (قوله ومع فاعل الخ) فعل مبتدأ خبره أغنى ومع فاعل حال من الضمير فى أغنى أو من فعل على قول سيمويه يجوز الحال من المبتدأ والمفعلة فى الحكم وفى نسب متعلق بأغنى والفرق بين اسم الفاعل وفاعل فى النسب العلاج وقبول تأملنا نيت فى الاول دون الثانى نقله شيخنا السيد عن شرح الشافعية (قوله غالبا) سيأتى محترزه أى فى قوله وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك الخ (قوله أى صاحب ابن وقمر) أى عنده ابن وقمر وليس المراد أنه يبيعها ما ويحترف فيهما أو الا كان من معنى فعال (قوله أى ذو طعام وكسوة) أى عنده ذلك وليس المراد أنه يأكل ويكسوا والا كانا اسمى فاعل وتعبيره نارة بصاحب وتارة بذى للفتن (قوله ومنه قوله الخ) ان أرجع الضمير فى منه الى طاعم كاس فى قوله وقالوا فلان الخ كان وجه الفصل عنه ظاهرا وكان قوله وقوله كلبى الخ بالجر عطف فاعلى مجرورا والكاف السابى وان أرجع الى فاعل المقصود به صاحب الشئ لم يظهر وجه الفصل وكان قوله وقوله كلبى الخ بالرفع عطف فاعلى قوله فى قوله ومنه قوله الخ (قوله كلبى لهم بأمية ناصب) تقدم الكلام على هذا البيت فى الزيادة (قوله أى ذى نصب) أى يتسبب عنه النصب فليس هو اسم فاعل لان المهم متبعا لا تابع (قوله نزار) بزايين كما فى أكثر النسخ أى بيع المزور والقماش (قوله قولهم حائل) مثله صانع فى معنى صواغ قال الدمامى أى ضرورة دعت الى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسمى فاعل من صاغ وحال الى النسب (قوله قطعتنى) بضم العين وبالنصب فى جواب النفي فى المختار ان الطعن فى السن وبالمرح وبمعنى القيد من باب نصر وان المرء أجاز فتح عين المضارع فى الشكل (قوله أى وليس بذى نبل) أى وليس المراد أنه ليس بصانع نبل بدليل ما قبله (قوله وعلى هذا حمل المحققون الخ) أى قرارا من الحمل على صيغة المبالغة الموهوم نصب باب النفي عليهم اثبتت أصل الظلم مع أن الله تعالى منزه عن ذلك وأجيب أيضا على تسليم الحمل على صيغة المبالغة بان المراد بها اسم الفاعل لكن عدل عنه اليها تميزا بان ثم لا مالا ليعبد من ولادة الجور وبان العبيد جمع كثره لخصى وفى مقابلته بالكثرة (قوله فى بعض ذلك) أى فى بعض ما يستعمل فيه فاعل وفعال للنسب (قوله ولباع البتوت) بموحدة ففوقيتين بينهما واو (قوله نهارى أى عامل بالنهار) تفسيره نهارى بمعنى عامل بالنهار نفسا وبما

النسب فى بعض ذلك قالوا لباع العطر ولباع البتوت وهى الاكسية عطار وعطرى وبمات وبتى وبصوغ فعل مقصودا به صاحب كذا كقولهم رجل طعم وابس وعمل بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل أنشد سيمويه واكنى نهارى أى عامل بالنهار \* تنبيهات \* الاول \* قد يستغنى عن ياء النسب أيضا بفعال



كقولهم امرأة معطار أي ذات عطر ومفعيل كقولهم ناقة محضرة أي ذات حضر وهو الحزى والثاني هذه اللفظة غير مقدسة وإن كان بعضها كثيرا لهذا مذهب سيويه قال لا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاك ولا لصاحب البربرار ولا لصاحب الشعر شعرا والمبرد يقيس هذا التسمي (وغير ما أسلفته ١٣٢ مقرر على الذي ينقل منه اقتصرنا) يعني أن ما جاء من النسب خالفنا ما تقدم من الضوابط

شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه أشد من بعض فن ذلك قولهم في النسب إلى البصرة بصري بكسر الباء وإلى الدهر ذهري بضم الدال وإلى مرو مروزي وإلى رازي رازي وإلى خراسان خراسي وخراسي وإلى جلولاء وحروري وإلى البحرين بحري وإلى أمية أموي بفتح الهمزة وإلى السهل سهلي بضم السين وإلى بني الحلبى وهلم حتى من الانصار منهم عبد الله بن أبي سلول المناقق وسمى أبوه الحلبى لعظم بطنه حبلى بضم الحاء وفتح الباء ومنه قولهم رقباني وشعراني وجباني والحلباني للعظيم الرقبة والشعر والجفة واللحية وقولهم في النسب إلى الشام واليمن وتهماء رجل شام ويمن وتهماء وكلها مفتوحة الاول وقد تقدم من ذلك ألفاظ في إنشاء الباب وخاتمة الحق وآخر الاسم بياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه فقالوا زنج وزنجي وتركى بمنزلة عمرو وعمرة ونخل ونخلة ولما لفظه فقالوا في أحمر وأشقر وأجرى وأشقرى

يؤول إليه المعنى اذ معنى نهر ذو نهار أي ذو عمل بالنهار (قوله كقولهم امرأة معطار أي ذات عطر) هذا لا ينافي أنهم يقولون أيضا المرأة معطار أي كثيرة العطر حتى يتحضرها الضامني بقول الصحاح رجل معطر كثير العطر وامرأة معطيرة وكذلك معطار اه وقد ذكر في الصحاح أن المعطير جاءه في العطار أيضا (قوله أي ذات حضر) بضم الحاء الملهمة وسكون الصاد المججمة (قوله وإن كان بعضها كثيرا) فيه إشارة إلى ما صرح به سابقا من أن الكثيرة لا تثبت القياس (قوله يقيس هذا) أي نحو دقاق وفكاك وبربر وشعر على ما سمع كعطار وبرزاز (قوله مقررنا) حال من الحاء في أسلفته واقتصر بصيغة الماضي المبني للمفعول خبر عن غير وثائب الفاعل قوله على الذي ينقل منه قدم للضرورة أو على قول أوزمير مستتر في اقتصر يعود على مصدره المفهوم منه أو بصيغة الامر والألف بدل من فون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف وعلى هذا فغير ما مبتدأ خبره فعل الامر أو منصوب على الاشتغال واقتصر مفسر لما نصب غير بطريق اللزوم أي اقتصر غير الخ مثلا (قوله وبعضه أشد من بعض) اعلم لكثرة التغير المخرج عن القياس أو قوته فروزي أشد من بصري بالكسر لان التغير بالحرف أقوى من التغير بالحركة ونحو رقباني أشد من رقباني لان التغير فيه بزيادة حرفين (قوله بصري بكسر الباء) اعلم أن باء البصرة مثلثة والفتح أنصع وسع في المنسوب اليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم مثلا لتثنية السبعة اليها بالنسبة إلى بصري الشام كما قيل وإن كان المتجه عندي جواز الضم بناء على عدم المبالاة باليس في باب النسب كما مر اذا علمت ذلك علمت أنه يجوز جعل البصري بالكسر على النسبة إلى البصرة بالكسر والبصري بالفتح على النسبة إلى البصرة بالفتح فلا يكون ثم شذوذ أصلا وأفضحية الفتح لا تمنع النظر إلى الكسر فتدبر (قوله جلولاء) بفتح الجيم وتخفيف اللام المعجمة وبالدحور وراء بفتح الحاء الملهمة وتخفيف الراء المعجمة وبالمند (قوله جلولى وحرورى) أي وكان القياس جلولوى وحروروى بابدال همزة الدواوى (قوله بحراني) لك أن تقول لم لا يكون بحراني على لغة من جعل المثني المسمى به جاريا بحري سلمان زكريا (قوله أموي بفتح الهمزة) والقياس ضمها (قوله ابن أبي سلول) اعلم أن اسم أبيه أبي واسم أمه سلول فالذي ينبغي ابن أبي ابن سلول وتسكتب ألف ابن سلول والذي بخط الشارح ابن أبي رأس المناققين (قوله والجمه) بضم الجيم ونشد يد الميم شعر الرأس اذا وصل إلى المنكب (قوله شام الخ) الاصل شامى ويعنى وتهمى بكسر التاء مخذوفوا الحدى بياء النسب وعوضوا منها في الاولين الألف وفي الاخير فتحه التاء لتأدية التعويض فيه بالألف إلى اجتماع العين فيضطر إلى حذف أحداهما رجعت فلا معنى للتعويض بها ومع شذوذ شامى ومعنى يتشدد بالياء جمع بين العوض والمعوض قال الدماميني نقله عن المرادى ولا يجي عدل لك الا في الشعر (قوله وكلها مفتوحة الاول) لأحاجة إلى بيان فتح أول شام ويمن اذ لا شبهة فيه (قوله للفرق بين الواحد وجنسه) أي اسم جنسه الجمعي واسم مظهر الدماميني أن الباء في نحو زنجي وتركى للنسب (قوله كما قالوا رابية ونسابة) أي بياء زائدة لاصل المبالغة في الاول وتنا كيدها في الثاني (قوله وزائدة) أي للنسب وللألف وللفرق ولا للمبالغة ومعطوف هذه الواو محذوف لدلالة ما قبله عليه من نصب زائدة على الخلال أي وتحلق زائدة إلى آخره (قوله وبرنى) أي بفتح الباء الموحدة وسكون الراءو بالنون وقوله ونحو بردي بالفتح أن بفتح الباء فقط وسكون الراءو بالدال قال في القاموس عقب ذكره أن البردي بفتح الباء وسكون الراءو بالدال نبات معروف مانعه وبالصمغ عرجيد اه وظاهره أن بلاء البردي بالضم أيضا زائدة لازمة وصمغ اشجار يؤهم خلافه وبما ذكرته يعلم ما في كلام البعض من الخلل (قوله زيادة عارضة) أي غير مقارنة للوضع على ما قاله البعض أو غير لازمة على ما تفيد مقابلة لازمة وسيأتي التعبير به في كلام الدماميني (قوله أطربا) أي انطرب طربا واو الهـ مزنة للتو بيج وقوله ففسرى نسبة إلى ففسر بن بفتح النون وكسرها كورب الشام كما في

دواری ای دو اورومنه قول الصلتان انا الصلتانی الذی قد غلیم \* اذما نحدکم فهو بالحکر ضداع والله اعلم (الوقف) تنوینا لرفع  
اجعل الفا وقفاً وتلو غیر فتح احذف) الوقف قطع النطق عند آخر الکلمة والمراد هنا الاختیاری ۱۳۳ وهو غیر الذی یکون استثنایا

وانکارا ونذکرا وترغما  
وغالبه يلزمه تغییرات  
وترجع الى سبعة أشياء  
السكون والروم والاشهام  
والابدال والزيادة والحذف  
والنقل وهذه الوجة  
مختلفة في الحسن والمحل  
وستأتي مفصلة \* واعلم  
أن في الوقف على المذون  
ثلاث لغات الاولى وهي  
الفصحى أن يوقف عليه  
بإبدال تنوينه ألفان  
كان بعد فتحة ويحذفه إن  
كان بعد ضمة أو كسرة بلا  
بدل تقول رأيت زيدا  
وهذا زيد ومرت بزید  
\* الثانية أن يوقف عليه  
يحذف التنوين وسكون  
الآخر مطلقا ونسبها  
المصنف الى ربيعة  
\* والثالثة أن يوقف عليه  
بإبدال التنوين القاعد  
الفتحه وواو بعد الضمة  
ويا بعد الكسرة ونسبها  
المصنف الى الأزدي  
\* تنبيهات \* الأول \*  
شمل قوله ارفع فتحة  
الأعراب نحو رأيت  
زيدا وفتحة البناء نحو رأيت  
وويها فكلما النوعين  
يبدل تنوينه ألفا على  
المشهور \* الثاني يستثنى  
من المذون المنصوب  
ما كان مؤنثا بالياء نحو  
قائمة فان تنوينه لا يبدل  
بل يحذف وهذا في لغة  
من يقف بالياء وهي

القاموس وقال في المغني وأنت شيخ كبير (قوله دواری) قال الدماميني يحتمل كون الياء فيه لتأكيد المبالغة  
كالنافية في علامة والمثال الجيد للزيادة غير اللازمة قول الصلتان المذکور (قوله قول الصلتان) بفتح اللام  
(قوله تحکم) بالفوقية اوله وسكون الميم آخره للوزن

### الوقف

(قوله تنوینا لرفع) بنقل حركة الهمزة الى أنتوين ومرادهم بالفتح ما يشمل الحركة الاعرابية قال في التصريح  
وانما أبدل التنوين بعد الفتحه ألفان التنوين يشبه الألف من حيث أن اللين في الألف يقارب الغنة في  
التنوين ولم يبدل بعد الضمة وواو بعد الكسرة لثقل الواو والياء في أنفسهم ما إذا اجتمع مع الضمة والكسرة  
زاد الثقل أه باختصار (قوله وقفا) أي لأجل الوقف أو واقفاً وفي الوقف (قوله قطع النطق عند آخر  
الکلمة) أحسن من قول ابن الحاجب قطع الکلمة عما بعدها لانه قد لا يكون بعد هاشئ (قوله والمراد هنا  
الاختیاری) بالتحية أي لا الاضطراري ولا الاختیاری بالموحدة وبين ذلك أن الوقف ان قصد لدنه فاختیاری  
بالتحية وان لم يقصد أصلا بل قطع النفس عنده فاضطراري وان قصد لدنه بل لاختیار حال الشخص هل  
يحسن الوقف على نحوهم وفيهم وجم أولا فاختیاری (قوله وهو) أي الاختیاری المراد هنا غير الذي يكون  
استثنایا بالخ أي لا مطلق الاختیاری فلا استثنای هو الواقع في الاستثنایات والسؤال المقصود به تعيين مبهمة نحو  
منوه مناوه من قال جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل وأبون وأبين لمن قال جاءني قوم ورأيت قوما  
ومررت بقوم والانكاري هو الواقع في السؤال المقصود به انكار خبر الخبر أو انكار كون الامر على خلاف  
ما ذكر فان كانت الکلمة معنونة كسرت التنوين وقعفت الياء مدون نحو زيد بنه بضم الدال وكسر النون لمن  
قال جاءني زيد وأز يدنيه بفتح الدال وكسر النون لمن قال رأيت زيدا وأز يدنيه بكسرها لمن قال مررت بزید  
وان لم تكن معنونة أثبت بالمد من جنس حركة آخر الکلمة نحو أعمرو وأعمراه وأحذامه لمن قال جاءني عمرو  
ورأيت عمرو ومررت بحذام والتذكري هو المقصود به تذكير باقي اللفظ فيؤتى في آخر الکلمة بمد من جنس  
حركة آخرها نحو قالوا تقول وفي الداري ولو قصد الوقف لا لتذكر لم يثبت بها وان غنى كالموقف في قوله

\* ألقى اللوم عاذل والعتابين \* بالتنوين المسمى تنوين الترخيم (قوله وغالبه) احترز بالغالب عن المقصور غير  
المنون كالفتى وحمل والمنقوص غير المنون كالقاضي اذ لا تغير فيه ما وجع التغييرات باعتبار أفراد الوقف  
(قوله وترجع الى سبعة أشياء) من رجوع الجزئيات الى كلياتها ولا يرد التضعيف لانه زيادة حرف مع اسكان  
للم يخرج عن السبعة كما يشير الى ذلك تعبيره بالرجوع (قوله وهي الفصحى) ولهذا اقتصر المصنف عليها  
(قوله مطلقا) أي ليجري الباب مجرى واحدا سم (قوله ونسبها المصنف الى ربيعة) قال ابن عقيل  
واظها أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ففي اشعارهم كثير الوقف على المنصوب المنون بالألف فكان الذي  
اختصوا به جواز الابدال سم (قوله شمل قوله ارفع فتحة الأعراب) هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح  
هذا باعتبار ظاهره (قوله على المشهور) مقابلة الحذف بعد فتحه الياء فيقال يويه (قوله يستثنى الخ) قد  
يقال لا يرد هذا على المصنف لانه نداء عليه بعد بقوله \* في الوقف ثانياً أثبت الاسم ما جعل \* ورده سم بانه  
يحتمل أن يكون ذكر حكم آخر لئلا يثبت زيادة على ما هنا فلا ينافي دخوله في الحكم المذکور وهذا ونظيره  
أن المنصوب يجوز فيه الروم فهو داخل في قوله الآتي أو وقف رائم التحرك مع دخول المنون منه في قوله تنويناً  
اثر فتح الخ (قوله ما كان مؤنثا بالياء) المراد اهاهه فخرج المؤنث بالياء نحو بنت وأخت فانه يبدل فيه التنوين  
ألفاً في المنصب كغير المؤنث سيموطي سم (قوله بل يحذف) لتقل المؤنث بالياء فخفف بحذف تنوينه في  
الوقف الذي هو موطن تخفيف (قوله يحذف) أي يحذف في الوقف أي يحذف في الوقف أي يحذف في الوقف أي يحذف في الوقف  
محجى الكلمة المحذوف منها هاء التانيث في ابدال التنوين ألفا نصبا وفي بعض النسخ محجى الحروف وهكذا  
في المراد أي محجى باقي الحروف في ذلك الابدال (قوله ثلاثة مذاهب) ثمة هذا الخلاف تظهر في الأعراب

الشبيهة وأما من يقف بالياء في بعضهم يحجى بها محجى المحذوف فيبدل التنوين ألفا فيقول رأيت قائما وأكثرا هل هذه اللغة يسكنها لا غير  
\* الثالث المقصور المنون يوقف عليه بالألف نحو رأيت فتى وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب الأول أنها يبدل من التنوين في الاحوال

رطب ابن مرجوم ورطب  
 ابن المعل  
 أراد ابن المعل في انتهى  
 ومثال الاعتداد بها روبا  
 قول الراجز  
 انك يا ابن جعفر نعم الفتى  
 الى قوله  
 ورب طيف طرق الحى  
 سرى \* والثالث اعتباره  
 بالصحيح فالالف في النصب  
 يدل من القنوين وفي الرفع  
 والجسر يدل من لام  
 الكلمة وهذا مذهب  
 سيمويه فيما نقل أكثرهم  
 قيل وهو مذهب معظم  
 النحويين واليه ذهب  
 أبو علي في غير التذكرة  
 وذهب في التذكرة الى  
 موافقة المازني (واحد  
 لوقف في سوى اضطرار  
 \* صلة غـ غير الفتح في  
 الاضمار) يعني اذا وقف  
 على هاء الضمـ بر فان  
 كانت معه مة أو مكسورة  
 حذفتم صلتها ووقف  
 على الهاء ساكنة تقول  
 له وبه بحذف الواو والياء  
 وان كانت مفتوحة نحو  
 رأيتما وقف على الالف

ومهمه مغيرة أرجاؤه \* كان لون أرضه سماؤه  
على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من مشطور الخفيف يكون أرجاؤه آخر بيت لا آخر شطر أول (قوله يريد بها)  
أي تحذف الالف ونقل حركة الهاء إلى الباء (قوله واستشكل قوله اختيار الخ) لا إشكال عندى أصلا ودعواه  
اقتضاء قوله اختيارا جواز القياس عليه ممنوعة فكم لفظا شاذ وقع اختيارا وقوله وهو قليل جملة حاله أى والحال  
أنه قليل كما يفيد التبريد بالداخلية على المضارع (قوله واشبهت الخ) كان اللائق أن يلقى هذا البيت  
بالبيت الأول بس (قوله اختلف) أى فى غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجماعا كما فى الاتقان  
وغيره (قوله يوقف عليها بالنون) اختاره ابن عصفور واجماع القراء السبعة على خلافه توضيح (قوله بمنزلة أن)

والمخفف \* والثاني أنها كتبت بالنون قيل واليه ذهب المبرد ولا أكثر ون وصححه ابن عصفور وعن المبرد

أشهى أن أكرى يذمن يكتب اذن بالالف لانها مثل أن وان ولا يدخل التنوين في الحروف والثالث التفصيل فان ألغيت كُتبت بالالف  
اضعها وان أعلمت كُتبت بالنون لقوتها قاله القراء وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفعرا على قول من يقف بالالف وأما من يقف بالنون ف  
وجه كتابتها عنده بغير النون (وحذف بالانقوص ذي التنوين ما \* لم ينصب اولى من ١٣٥ ثبوت فاعلم) أى اذا وقف

المنقوص المنون فان  
كان منصوبا أبدل  
تنوينه ألف نحو رأيت  
قاضيها وان كان غس  
منصوبا فاختار الوقف  
عليه بالحذف فيقال هذا  
قاضي ومررت بقاضي  
ويجوز الوقف عليه بـ  
الباء كقراءة ابن كشي  
ولكل قوم هادي وما لهم  
من دونه من والى وما عند  
الله باقى ومحل ما ذكر اذا  
لم يكن المنقوص محذوف  
العين فان كان تعين الزد كما  
سيأتى في قوله وفي نحو  
زومد الباء اتقي \* وأما  
غير المنون فقد أشار إليه  
بقوله (وغير ذي التنوين  
بالعكس) أى المنقوص  
غير المنون بالعكس من  
المنون فائبات الباء فيه  
أولى من حذفها وليس  
الحذف مخصوصا  
بالضرورة خلافا لمذهبهم  
وقد دخل تحت قوله غير  
ذو التنوين أربعة أشياء  
الاول المقرون بال وهو  
ان كان منصوبا فهو  
كالصحيح نحو رأيت  
القاضي فيوقف عليه  
بائبات الباء وهاهنا  
وان كان منفردا  
محذورا فكما ذكر  
فالتحذير جاء القاضي  
ومررت بالقاضي بالائبات

أى الناصبة للضارع (قوله أشهى أن أكرى الخ) قال سم وأقره غيره كيف هذا مع رسمها في المحذف بالالف  
كما تقدم أه وذلك أن تقول خط المحذف لا يقاس عليه بل هو طريقة متممة وكلام المبرد فيما يطلب فيه اتباع  
القياس (قوله لانها مثل أن وان الخ) صريح في أنها حرف وهو الصحيح قال المصريح وذهب أبو سعيد عبد الله بن  
مسعود في المستوفى الى أن أصل اذن اذا لم يسهل قبل ثم ألحق التنوين عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى  
هذا يتضح وجه الوقف عليها بالالف أه أى وجه كتابتها (قوله فان ألغيت كُتبت بالالف الخ) مثله في  
الجمع في خاتمة الخط والذي في المعنى وفي باب النواصب من هذا الشرح عن القراء والعكس لانها عند الغائب  
تلتبس باذا الشرطية وعند الغائب لا تلتبس بها فافهم (قوله وينبغي أن يكون هذا الخلاف) أى الجاري في  
رسمها مفعرا على قول من يقف بالالف فيه عندى نظر لان المبرد من أهل هذا الخلاف وهو قائل بالوقف عليها  
بالنون ولان من يقف بالالف لا يسهل أن يكتبها بالنون لان العبرة في الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون  
لا يسهل أن يكتبها بالالف كما قاله الشارح للعلة المذكورة وبهذا يبحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها  
بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالالف ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقبيل وقد عز الشارح في  
باب النواصب كتابتها بالالف الى الوجهين الاولين في رسمها بمبنيان على الخلاف الاول  
فن يقف بالالف يكتبها بالالف ومن يقف بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفصل فلا يظهر رفرعه  
على قول من قولى الخلاف بل هو قول مستقل غير مبني على قول آخر نعم هو لا يجزمه الا أن وقف قائله بالالف ان  
أهملت وبالنون ان أعلمت فليراجع ويأخذ كرتيه يعلم ما في كلام البعض (قوله وحذف بالانقوص) أى عدم  
ردها كما يشير اليه الشارح والافهى محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين وأما بقاء الفعل المعتل وراؤه فان  
كانتا متحركتين نحو ليرمى وان يدعو ساكنين أو ساكنين متحركين نحو يرمى وينى ويدعو بقاءهما ولا يحذفان  
الا في قافية أو فاصلة كوقف نافع وأبى عمرو على الليل اذ يسر بحذف الباء وسكون الراء مراعاة للفواصل وأما بقاء  
المشكلم فان كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة وان كانت متحركة تسكنت وقفا أو  
بقيت بحالها كقوله اهاهنا السكت مع باختصار وزيادة (قوله ما لم ينصب اولى) بنقل حركة حمزة أولى الى  
ما قبلها وافهم تقييد الاولوية بعدم النصب أنه اذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه في قوله سابقا تنوينا  
اثر فتح اجعل الفارقا لان هذا منه (قوله فالتحذير بالوقف عليه بالحذف) هذا مذهب سيبويه والمتأخرين لان  
الباء غير ثابتة وصلانها قصد الوقف عليه وحذف حركته وتنوينه قياسا على الصحيح ولان الوقف محل راحة  
فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن في الوصل يس (قوله محذوف العين) أى أو محذوف انفاء كما سيذكره  
الشارح في شرح قوله وفي نحو مر الخ (قوله وغير ذي التنوين بالعكس) أى فائبات بائه ما لم ينصب اولى من  
حذفها وانما قلنا ما لم ينصب لان الأصل مقيد به فيكون العكس كذلك فاندفع اعتراض الشارح الآتي بان  
المصنف لم يستثن المنصوب (قوله فهو الصحيح) أى غير المنون كالرجل في اسكان آخره بالوقف (قوله وجهها  
واحدا) قال المرادى وينبغي لمن قدر فتحه الباء في النصب أن يقف بالوجهين (قوله فكما ذكر) أى في المتن  
من جواز الامرين وأولوية الاثبات ولذا قال فالتحذير جاء القاضي الخ ولا ترد قراءة غير ابن كثير بالحذف في قوله  
تعالى الكبير المتعال وقوله يوم التناد لان الاكثر قد يتفقون على الوجه المرجوح بل جواز بعضهم اتفاق السبعة  
على المرجوح (قوله فالتحليل بخلافه الاثبات) لعل المصنف وافق التحليل فاطلق رجحان الاثبات فلا يرد هذا  
القسم على المصنف (قوله لان الحذف مجاز) بضم الميم أى اجازة الحاجة على خلاف الأصل وقوله ولم يكسر أى  
حتى يكون راجحا (قوله نحو رأيت جوارى) المناسب لصنيعه في القسم الاول أن يقول وهو ان كان منصوبا  
نحو رأيت جوارى وقف عليه الخ (قوله نصبا) وأما رفعها وجا في الجمع أن الاثبات والحذف جائزان وأن

ويجوز للقاض بالحذف والثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاض فالتحليل يختر فيه الاثبات ويونس يختر فيه الحذف ورجح سيبويه  
مذهب يونس لان النداء محل حذف ولذلك دخل فيه الترقيم ورجح غيره مذهب التحليل لان الحذف مجاز ولم يكسر فيه رجح بالكثره والثالث  
ما سيقط تنوينه لمنع الجوارى نصبا فيوقف عليه

الافصح اثبات (قوله بآبواب المياه) أى وجوباً وقوله كما تقدم في المنصوب أى المقررون بالخوارى القاضى (قوله قالوا لأنه لما زالت الاضافة الخ) وبنوا على ذلك فرعا وهو أن ماسقطت نونه للاضافة اذا وقف عليه ردت نونه نحو ولا عاقص وزيد فاذا اوقف عليه قلت قاصون لزوال السبب حذفها فاما وقف القراء على قوله تعالى غير محلى الصمد بحذف النون فانما عاين للرسم قلت وفي هذا نظر مرادى (قوله عاد اليه ما ذهب بسببها) وهو التنوين وحينئذ لا يكون داخل في قوله وغير ذى التنوين بل يدخل في قوله وحذف بالمنقوص ذى التنوين الخ فلا اعتراض عليه بهذا القسم قاله سمى قال وقضية ذلك أى عود ما ذكر أنه يبدل التنوين في المنصب ألفا والسابق الى الفهم أنه غير مراد اه أى لصنف التنوين العائد بعد ظهوره عن التنوين الظاهر الذى يبدل في المنصب ألفا (قوله لجاز فيه ما جاز في المنون) أى مع رجحان الحذف كالمنون (قوله معترض من وجهين) قد عرفت اندفاع الاعتراض بالوجه الاول بغيره والوجه الرابع وعدم ضرر شموله للاثلاثه الاولى غاية ما فيه أنه مشى في الثاني على مذهب الخليل الذى رجحه غير سميويه واندفع الاعتراض بالوجه الثاني بأنه أخرج المنصوب في ضم قوله بالاكس كما مر بيانه (قوله أحدهما أن عبارته الخ) فيه أن كون عبارته شاملة للأنواع الاربعه مع أن حكمه ليس واحداً يتنوع وجهى الاعتراض لدخول منصوبها فيها فكان ينبغي أن يقول أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الاربعه فاعوا وليس حكمها واحداً ثانيه ما الخ (قوله فاعل اعلال قاض) أى حذف باؤه لالتقاءها ساكنة مع التنوين (قوله بعد نقل حركتها) أى الى الراء (قوله وذلك اجحاف بالكلمة) فان قلت هذا لازم في حالة الوصل أيضاً قلت لا يمكن اثباتها واصله لا يلزم من الجمع بين ساكنين مع أن في ابقاء التنوين وصلها جبراً بالكلمة بخلاف الوقف مرادى (قوله ومثله) أى مثل محذوف العين من المنقوص في ذلك أى في لزوم ردياًه وبقا محذوف الفاء من المنقوص وان لم ينون فليس الكلام في خصوص المنقوص المنون حتى يرد على تمثيله بيف علما اعتراض الدماميني بأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل فلا تنوين فيه والكلام في المنقوص المنون على أن الوصل لانه ان الكلام في المنقوص المنون فلا نسلم أن نحو يفع علما غير ممنون بل هو وان كان ممنوعاً من الصرف ممنون تنوين عوض كما يفيد قول الناظم فيما سبق

وما يكون منه منقوصاً في \* اعرابه منجح جوارى يقتضى

فاعرفه (قوله وغيره التانيث الخ) لما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغي في ذكره من الساكن أخذ به كذا المتحرك فقال وغيره الخ مرادى ودخل في الغير تاء بنت وأخت فيجوز فيها غير الاسكان وقول البعض فيبتعين في الاسكان خطأ واضح ودخل أيضاً في الجمع اذا وصل بها واو أو ياء نحو يك وبهم لكن قال ابن الحاجب الاكثر على أن لا روم ولا اشمام فيها كهاء التانيث قال زكريا وفي معنى ميم الجمع الضمير المذكر اذا ضم ما قبله أو كسر أو كان واو أو ياء نحو يضرب به وبه وضربوه وفيه (قوله من محرك) أى من حرف موقوف عليه محرك أى قبل الوقف أى حركة غير عارضة كما قيد بذلك في العمدة لان الحركة العارضة في حكم الساكن فلا يوقف عليه الا بالاسكان المحض كتاء تانيث الفعل في اقتربت الساعة وذال يومئذ كما في شرح العمدة (قوله رائم التحرك) أى آتيا في التحرك بالروم (قوله في الوقف على المحرك) أى جنس المحرك بقطع النظر عن خصوص كونه هاء التانيث أو غير هاء ليل تفصيله هذا الاجمال بعد بقوله فان كان المحرك هاء التانيث الخ وقوله وان كان غير هاء الخ فافهم والمراد المحرك غير المنصوب المنون عند من يبدل تنوينه ألفاً اذ هو لا يأتى فيه شيء من الجنسية على خلاف في النقل يأتى كذا في الجمع وغيره (قوله وعلامة) أى وجودية أو عدمية فلا علم قوله في الخامس وعلامة عدم العلامة وفي عبارته حذف الواو مع ما عطف أى وغرض لكنه سكت عن الغرض من الاسكان وهو مز يد الاستراحة لظهوره (قوله وعلامة خ الخ) وقال الموضح انما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم اه والظاهر أن رأس حاءه ملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة تصريح (قوله ضم الشفتين) أى مع بعض انفراج بينهما يخرج منه النفس دماميني (قوله قد ادم الحرف) أى بعده ولم

في المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين لجاز فيه ما جاز في المنون فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الاربعه وليس حكمها واحداً والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الاثبات كما ذكر ذلك في الكافية (وفي ضم) مر لزوم ردياًه التانيث في معنى اذا كان المنقوص محذوف العين نحو مرأس فاعل من أراى يرى أضله مرئى على وزن مفعول فاعل اعلال قاض وحذفت عينه وهى الهزبة بعد نقل حركتها فانه اذا اوقف عليه لم يرد الياء والارم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء وذلك اجحاف بالكلمة ومثله في ذلك محذوف الفاء كيف علما فتقول هذا مرئى وفي مرتبى وفي (وغيره التانيث من محرك \* سكتة اوقف رائم التحرك) في الوقف على المحرك خمسة أوجه الاسكان والروم والاشمام والتضعيف والنقل ولكل منها عدم علامة فالاسكان عدم الحركة وعلامة خ فوق الحرف وهى الخاء من خف أو خفيف والاشمام ضم الشفتين بعد الاسكان في المرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت والغرض به الفرق بين الساكن والمساكن في الوقف وعلامة نقطة قد ادم الحرف



هكذا والروم وهو ان تأتي بالحركة مع اضـاعاف صوتها والغرض به هو الغرض بالاشتماء الا انه انتم في البيان من الاشتماء فانه يذكره الاعبي  
والصبر والاشتماء لا يذكره الا البصير ولذلك جعلت علامته في الخط اتم وهو خط قد ادم الحرف هكذا - والتضعيف تشديد الحرف الذي  
يوقف عليه والغرض به الاعلام بان هذا الحرف متحرك في الاصل والحرف المزيد لا يوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم وعلامته ش فوق  
الحرف وهي الشين من تشديد والنقل تحوّل الحركة الى الساكن قبلها والغرض به اما بيان ١٣٧ حركة الاعراب او الفراء من النقاء

الساكنين وعلامته  
عدم العلامة وسبب  
تفصيل ذلك فان كان  
المتحرك هاء التأنيث لم  
يوقف عليه الا بالاسكان  
وايس لها نصيب في غيره  
ولذلك قدم استثناءها  
وان كان غير هاء جاز ان  
يوقف عليه بالاسكان  
وهو الاصل وبالروم  
مطلقا اعني في الحركات  
الثلاث ويحتاج في الفقه  
الى رياضة نخفة الفقه  
ولذلك لم يجز أكثر  
القراء في المفتوح وواقفهم  
ابوحاتم ويجوز الاشتماء  
والتضعيف والنقل  
لكن بالشروط الآتية  
وقد اشار الى الاشتماء  
بقوله (او اشتم الضمة)  
أي اعرابية كانت أو  
بنائية وأما غير الضمة  
وهو الفتح والكسرة  
فلا اشتماء فيهما وأما  
ما ورد من الاشتماء في  
الجرح بعض القراء  
فيحمل على الروم لان  
بعض الكوفيين يسمي  
الروم اشتما ما ولا مشاحة  
في الاصطلاح ثم اشار الى  
التضعيف بقوله  
(أو وقف مضعفا ما ليس

تكن فوقه كسابقه لدفع توهم أنها جزمة كما أن علامة الروم لم تكن فوقه لدفع توهم أنها نصبة وانما قال هنا هكذا  
لصدق النقطه بالصغيرة جدا وغيرها وبالبحر وغيرها كما أنه قال هكذا في علامة الروم لصدق الخط بالقيام  
والنائم (قوله ومع اضاعاف صوتها) أي اخفاؤه لانك تروم الحركة مختلصا لها ولا تتبها لنقله المصحح عن الجار بردي  
قال في الجمع فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون (قوله يذكره الاعبي والصبر) لان فيه مع حركة الشفة  
صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا مامني أي متحركا حركة محضة فلا ينافي أنه متحرك حركة غير محضة (قوله  
المزيد لا يوقف) أي للتضعيف الوقف أي للتضعيف المأمني به لا يوقف وقوله قبله أي قبل الحرف الذي يوقف عليه  
وهو المدغم فيه (قوله وعلامته ش) عبارة التصريح برأس ش وقوله من تشديد المناسب لقوله سابقا لمن  
خف أو خفيف أن يزيد أو شدد (قوله أو الفراء الخ) قال شيخنا وتبعه البعض أولمغ الخط لوقف تجوز الجمع اه  
وما ادعياه من منع الخلو منوع لان من لغة تلزم كاسيما في التشرح الوقف على هاء الغائبة بخذف الالف ونقل  
فتحة الهاء الى المتحرك قبلها وهذا النقل ليس لواحد من الامرين \* فان قيل كلامهم باعتبار اللغة المشهورة  
قلنا لم يصح حينئذ قولهم افتحوا الجمع لتلازمهم ما على اللغة المشهورة فاجب لاجاز وانما يكون جائزا  
على لغة تلزم من نقل الحركة الى المتحرك لان الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط الا أن يقال المراد بجواز  
الجمع عدم امتناعه فتدبر (قوله وسبب تفصيل ذلك) أي بذكر الشروط والحال (قوله فان كان المتحرك هاء  
التأنيث) تسمية هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التي هو فيها ساكن وان كان باعتبار حالة الوصل التي هو فيها  
متحرك ناء لاهاء (قوله ولذلك قدم استثناءها) لان تقديمه يؤذن بان المستثنى لم يحكم عليه بجميع الاحكام  
المدكوكة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسين (قوله وهو الاصل) انما كان الاسكان أصلا لان  
الحرف الموقوف عليه ضد البدو به فينبغي أن تكون صفته مضادة لصفته أولا لان المقصود من الوقف الاستراحة  
وسلب الحركة أبلغ في تحصيل هذا المقصود مما ينبغي (قوله الى رياضة) أي تؤد وتأن (قوله نخفة الفقه)  
وسرعتها في النطق ولا تكاد تخرج الاعلى حالها في الوصل دما ينبغي (قوله أو اشتم الضمة) أي اشتم الحرف  
الضمة أي اجعله شاملا لما يليه من الالف والنطق بها على الحرف (قوله ما ليس هـ الخ) زاد بعضهم شرطا آخر وهو  
أن لا يكون منه صوابا منقولا فيحتاج الى اشتراطه لان المنصوب المنون يبدل تنوينه ألفا فيكون الحرف  
الموقوف عليه الالف لا ما قبلها والكلام في الموقوف عليه المتحرك وفيه أن المراد بالمتحرك في قول المصنف  
وغيرها التأنيث من محرك المتحرك وصلا فهو المتكلم عليه بالوجه الخمسة وهو باطلا فاعلم ان المنصوب المنون  
فلا بد من قيد يخرج به كما أسلفنا ويمتنع في المنصوب المنون الروم أيضا قاله السيوطي ولم ينقل التضعيف عن  
أحد من القراء الا عن عاصم في مستطير في سورة القمر كما في شرح التوضيح للشارح وكما في الجمع للسيوطي عن  
أبي حيان ثم قال السيوطي قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من القراء الا ما روى عن أبي عمرو وأنه قرأ  
وقا صوابا بصير بكسر الباء وعن سلام أنه قرأ والعصر بكسر الصاد قال بخلاف الاسكان والروم والاشتماء فانها  
مروية عنهم (قوله ما لم تكن عينا) نحو سأل (قوله والقاضي والفتي) الاولى حذفه لان الكلام في  
المتحرك وهما ساكنان (قوله ان يحظلا) أي لن يمنع لغة سواء أمكن نطقا كالمعسر متحركه والمستلزم متحركه  
فك ادغام تمنع اللغة فك أنه لم يمكن نطقا كالمعسر متحركه كالمعسر متحركه (قوله هذا بكر ومررت بكسر)

١٨ - (صان) - رابع

هـ أوعلى لان نقا) أي تبع (محركا) كقولك في جعفر جعفر وفي

وعلى وعلى وفي ضارب ضارب واحترز بالشرط الاول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجبت ادغام الهززة ما لم تكن  
عينا وبالشرط الثاني من نحو مورو وبقي والقاضي والفتي فلا يجوز تضعيفه وبالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه ثم اشار الى النقل بقوله  
(وحركات انقلا \* لساكن تحريكه ان يحظلا) أي يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله بشرطين أحدهما أن يكون ساكنا  
والآخر أن يكون تحريكه ان يحظلا أي ان يمنع فتقول في نحو بكر هذا بكر ومررت بكسر

عجبت والدهر كثير بحجة \* من عتري سبني لم أضربه أراد لم أضربه فنقل ضمة الهاء الى الباء فان لم يكن المنقول اليه ساكنا أو كان واسكن  
غير قابل للتحريل أما ان يكون تحريره متعذرا كما في نحو ناب و باب أو متعسرا كما في نحو قنديل وعصفور وزيد وثوب لنقل الحركة على الباء  
والواو أو مستلزما لنقل ادغام ممنوع المثل في غير الضرورة كما في نحو جود وعم امتنع النقل \* (قوله) \* الاول يجوز في لغة النظم الوقف بنقل  
الحركة الى المتحرك كقوله من يأمر للخير ١٣٨ فيما قصده \* تحمد مساعيه ويعلم رشده \* ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف

لم يمثل بالمنصوب لان فيه خلافاً يأتي في قوله ونقل فتح الخ (قوله من عتري) أي قصير (قوله) فان لم يكن المنقول  
اليه ساكنا) لو قال فان لم يكن ما قبله ساكنا لكان أولى لان ما قبله اذا لم يكن ساكنا لا يكون منقولا اليه الا أن  
يقول المنقول اليه بما يراد النقل اليه (قوله) كما في نحو قنديل الخ) مثل باربعة أمثلة لان ما قبل الباء أو الواو  
تارة يجانسهما وتارة لا (قوله) أو مستلزما الخ) ظاهر ذكره بعد المتعذر والمتعسر مغايرته لهما وصرح كلام  
المصريح أنه من المتعذر الا أن التعذر في الالف ذاتي وفي المدغم عرضي ولعله من المتعسر وجهه (قوله) تنبيهان  
الخ) ترك الشارح من المرادى تنبيهين لا باس بذكرهما الاول الذي يظهر في حركة النقل أنها الحركة التي في  
الحرف الاخير نقلت الى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين وقال أبو القاء العكبري لا يريدون أنها حركة  
الاعراب صيرت على ما قبل الحرف اذا الاعراب لا يكون قبل اعراب يريدون أنها مثلها \* الثاني لم يؤثر الوقف  
بالنقل عن أحد من القراء الا ما روى عن أبي عمرو أنه وقف على قوله تعالى وقوا صوابا بصير بكسر الباء (قوله) يجوز  
في لغة النظم الخ) كذا في التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر من يأمر الخ واعترض بأنه لا حجة فيه  
لاحتمال أن يكون الاصل قصده وجملا على معنى من ثم حذف الواو كتغايبا للضمة كقوله \* فلوان  
الاطما كان حولي \* ويحاجب بانه لم يراع المعنى في مساعيه ورشده اه سم أي ولو كان راعي المعنى في  
قصده لراعاه بعد ذلك نحو زمراعة اللفظ بعد مراعاة المعنى كما تقدم في باب الموصول (قوله) فيما قصده) هذا  
هو محل الشاهد لانه نقل حركة الهاء الى الدال وهي متحركة قبل (قوله) لان حرصهم الخ) المناسب أن يقول  
لان حرصهم على معرفة حركة النساء ليس كحرصهم على معرفة حركة الاعراب أي اشرفها (قوله) شرط مختلف  
فيه) وهو أن لا تكون الحركة فتحة غير همزة (قوله) وكوف) أصله كوفي لحذف الياء الأخيرة تخفيفا ثم  
الاولى لا لتقاء الساكنين أو حذف الاولى ثم سكن الثانية لنقل الضمة ثم حذفها لتقاء الساكنين والاول  
أقل كلفة والثاني أقيس هكذا ظهر لي (قوله) لما يلزم على النقل الخ) هذا وان جرى في المهموز المنون نحو  
رأيت ردا إلا أنهم اغتفروا ذلك فيه لشدة نقل الهمزة الساكنة التي قبلها ساكنا (قوله) حينئذ) أي  
حين اذ نقلت الفتحة وقوله من حذف الف التنوين أي الالف المبدلة من تنوين المنون المنصوب لانك  
اذا نقلت الفتحة الى ما قبلها في نحو رأيت عيدا تحذف الالف وتنقل فتحة الدال الى الباء (قوله) وحمل غير  
المنون) من الممنوع الصرف كمنع على الأفصح من منع صرفه والمحملي بال (قوله) ونقل عن الجرمي أنه أجاز  
أي مطلقا كالكوفيين (قوله) وعن الاخفش أنه أجاز في المنون الخ) به لم منه أنه يجيزه في غير المنون  
لانتفاء المحذوفه (قوله) على لغة من قال رأيت بكر) وهم ربعة كما مر أي لانتفاء المحذوف السابق على  
لغة هؤلاء ومقتضى كلام الشارح أن الاخفش يتوفى في هذا المحذور وكلام الموضح بخلافه حيث قال وأجاز  
ذلك يعني نقل الفتحة من غير الهمزة الكوفيين والافخش اه لجعل الاخفش مطلقا للجاوز كالكوفيين  
(قوله) رأيت الخباء الخ) الخباء بفتح الخاء المحجمة وسكون الموحدة ما خبي والرد بكسر الراء وسكون  
الدال المعين والمهموز المنون كغير المنون في جواز نقل فتحة همزته كما مروا لم يمثل للمنون (قوله) واذا سكن  
الخ) من تمام العلة (قوله) ان بعدم نظير) أي أصلا كما في فعل بكسر فضعم وفعل بضم فكسر على  
القول باهما له أو نظير كثير كما في فعل بضم فكسر على القول بنسبوه وهو التحقيق لوجوده في الفعل بضم  
فكسر لغة في الفعل بفتح فكسر وهو التيسر الجبلي (قوله في الاسماء) أي غير الاعلام تخرج

الالف ونقل فتحة الهاء  
الى المتحرك قبلها كقوله  
كنت في نغم أخافه أراد  
أخافها ففعل ما ذكرت  
الثاني أطلق الحركات  
وهو شامل للأعراب  
والبنائية والذي عليه  
الجماعة اختصاص بحركة  
الاعراب فلا يقال من  
قبل ولا من بعد ولا مضى  
أمسى لان حرصهم على  
معرفة حركة الاعراب  
ليس كحرصهم على معرفة  
حركة البناء وقال بعض  
المتأخرين بل الحرص  
على حركة البناء كدالان  
حركة الاعراب لها  
ما يدل عليها وهو العامل  
انتهى وقد سبق للنقل  
شرط مختلف فيه أشار  
اليه بقوله (ونقل فتح  
من سوى المهموز  
لا \* براه بصري وكوف  
نقلا) يعني أن البصريين  
منعوا نقل الفتحة اذا  
كان المنقول عنه غير همزة  
فلا يجوز عندهم رأيت  
بكر أو لا ضربت الضرب  
لما يلزم على النقل  
حينئذ حذف المنون من  
حذف ألف التنوين  
وحمل غير المنون عليه

وأجاز ذلك الكوفيون ونقل عن الجرمي أنه أجاز وعنه الاخفش أنه أجاز في المنون على لغة من قال رأيت  
بكر وأشار بقوله من سوى المهموز الى أن المهموز يجوز نقل حركته وان كانت فتحة فيقال رأيت الخباء والرد أو الباط في رأيت الخباء والرد  
والباط وأما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها واذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب (والنقل ان بعدم نظير ممنوع) فلا تنقل ضمة  
الى مسبق بكسرة ولا كسرة الى مسبق بضمة فلا يجوز النقل في نحو هذا بشرى بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ولا في نحو انتفعت بفعل  
خلاف الاخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو ممل في الاسماء

أونادر هذا في غير المهموز وأما المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار إليه بقوله (وذلك في المهموز ليس يتبع) فتقول هـ ذاردة ومرت بكف هما  
مر التنبية عليه من نقل الهمزة وهـ ذاردة كثير من العرب منهم عيم وأسندو بعض عيم يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظر إلى اتباع  
العين للقاء فيقولون هـ ذاردي مع كفؤ وبعضهم يتبع ويدل الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا ١٣٩ ردى مع كفؤ وتنبهان \* الأول

لجواز النقل شرط رابع  
وهو أن يكون المنقول  
منه صحيحاً فلا يتقل من  
نحو طي ودلو \* الثاني  
إذا نقلت حركة الهمزة  
حذفها الجازيرون واقفين  
على حامل حركتها كما  
يوقف عليه مستنداتها  
فيقولون هـ ذار الخب  
بالاسكان والروم والاشعاع  
وغير ذلك بشرطه وأما  
غير الجازيرون فلا يحذفها  
بل منهم من يثبتها ساكنة  
نحو هذا البطو ورأيت  
البطأ ومرت بالبطي  
ومنه من يبدلها  
بجائز الحركة المنقولة  
فيقول هذا البطو ورأيت  
البطا ومرت بالبطي  
وقد تبدل الهمزة  
بجائز حركتها بعد  
سكون باقي نحو هـ ذار  
البطو ومرت بالبطي  
وأما في الفتح فيلزم فتح  
ما قبلها وقد يبدلونها  
كذلك بعد حركتها غير  
منقولة فيقولون هـ ذار  
الكلو ومرت بالكلبي  
وأهل الجازيرون  
الكل في الأحوال كلها  
لأنهم لا يبدلون الهمزة  
بعد حركة الجائزها  
ولذلك يقولون في أكو  
أكو وفي ممتلي ممتلي في  
الوقف نأنا نأنا

الفعل كضرب والعلم كدئل (قوله أونادر) أول تنوع الخلاف وهذا القول هو الراجح لجوده في الاسم  
غير العلم كما أسلفناه (قوله هذا) أي امتناع النقل المؤدى إلى عدم النظر (قوله وذلك) أي النقل المؤدى  
إلى عدم النظر (قوله من نقل الهمزة) أي وزيادة الصعوبة بسكون ما قبل الهمزة الساكنة (قوله منهم  
عيم) أي بعض عيم بديل ما بعده (قوله يتبع ويدل الهمزة) أي بجائز حركة الاتباع قبلها (قوله شرط  
رابع) لم يقل خامس الغاء للشرط الثالث المختلف فيه (قوله فلا ينقل من نحو طي ودلو) لتأديته إلى تلويها  
ضمة وكون الآخر واولها ضمة في المرفوع وقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة في المخفض وحل الياء في  
المخفض على غيره (قوله على حامل حركتها) أي بالقوة لأنه لم يحمل بالفعل عند الجازيرون بين الساكنين فتنبه  
(قوله كما يوقف عليه) كذا في بعض النسخ بتدكير الضمير أي على حامل الحركة وفي بعضها كما يحفظ الشارح  
عليها بتأنيث الضمير الراجع إلى حامل الحركة لا كتسابه التأنيث من المضاف إليه كذا قال شيخنا وفيه أن شرط  
الاكتساب وهو صلاحية المضاف للحذف غير موجود هنا فتأمل (قوله مستنداتها) حال من مجرد ورعي  
الراجع إلى الحامل وضميرها بالحركة أي مستنداتها بان كانت له أصالة (قوله وغير ذلك) لوقال والتضعيف لكان  
أولى للمول الغير المنقل مع أنه غير مراد لأنه لا يجري فيه على اللغة المشهورة أما على لغة ندم من النقل إلى  
المحذوف فلا يبعد الجواز فراجع (قوله وقد تبدل الهمزة الخ) على هذا الوجه والذي بعده لا يكون في الكلمة نقل  
أصلاً (قوله باقي) احتراز عن النقل والاتباع اهـ سمـ لكن صرح الفارسي بأن الساكن على هذه اللغة لا يبقى  
بل يبدل مثل حركة الهمزة فقال ولا أثر لكون ما قبل الهمزة ساكناً كما في الخب فيقولون مرت بالخطي ببدال  
الهمزة المكسورة بياء فكسر الباء الساكنة لأجلها أو رأيت الخب ببدال الهمزة ألفاً وفتح الباء لأجلها وهذا الخب  
ببدال الهمزة وأو ودم الباء لأجلها اهـ (قوله وأما في الفتح) أي وأما ببدالها بجائز حركتها في الفتح ولو  
قال في النصب لكان أحسن وفي بعض النسخ وأما في غير الفتح وهو خطأ (قوله فيلزم فتح ما قبلها) أي فيلزم  
فيه فتح ما قبلها المناسبة الآلاف لا لنقل لعدمه على هذه اللغة كما في الدما ميني (قوله وقد يبدلونها كذلك) أي  
بجائز حركتها (قوله فيقولون) أي في الوقف على الكلا الذي هو الحشيش وهذا الكلو ومرت بالكلبي  
أي بفتح اللام وسكون الواو والياء (قوله لا بجائزها) أي بجائز هذه الحركة (قوله في الوقف الخ) هذا  
مفهوم قوله وغيره التأنيث سندوي (قوله نأنا نأنا) أي ولو بحسب الوضع فقط لتدخل ناء الهمزة كما  
في راوية نأنا نأنا نأنا كما في علامة وقيد في التمهيل التاء بكونها في آخر الاسم احترازاً من نحو قائمتان ويقني عنه  
كون الكلام في الحرف الموقوف عليه وينبغي أن يراد بالاسم هنا ما يجمع التصحيح والمحق به وغيرها  
وبالجعل ما يجمع الجعل القليل والجعل الكثير فيكون قوله بعد وقل ذا البيت تفصيلاً للأجاء (قوله من ناء  
الفعل) وكذا ناء الحرف نحو ربت عند الجمهور وكما سيشرح إليه الشارح وإنما التزمنا التاء في الفعل والحرف  
خوف اللبس بالضمير نحو ضربه ور به وحمل ما لا لیس فيه على ما فيه ليس وفي الخطاريات لابن جني قال سيبويه  
لو سميت رجلاً بضربت ثم حقرته لقلت ضربه فيوقف عليها بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم اهـ  
نصريح وقوله خوف اللبس بحث في التعليل بخوف اللبس بانه يقتضي أن لا يوقف على نحو ضاربة بالهاء لوجود  
اليسم بالضمير وقوله ثم حقرته الخ قال يسـ أما قبل التحقير فهل يوقف عليه بالهاء ظاهر تعليله نعم وظاهر  
كلامه لا وانظر ما الحكم إذا سمى بنتاً وولدت وقد يقال لا يوقف قبل التحقير بالهاء لتقوى جانب الفعلية  
والحرفية حيث قد بقي على سكون التاء وبقا اهـ (قوله من نأنا نأنا وأخت) كون نأنا مالتاً نأنا لا يتأنيث  
كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضاً وقوله ونحوها أي كذبت (قوله ولا يكون) أي الساكن الذي هو غير

ها جعل \* ان لم يأن بساكن صح وصل) نحو فاطمة وحزرة وقائمة وأخت نأنا نأنا نأنا لا تغير وشذو بغيرهم قد نأنا على الفراء  
وبالاسم من ناء الفعل نحو قامت فانها لا تغير وعدم الاتصال بساكن صحيح من نأنا نأنا وأخت ونحوها فانها لا تغير وشمل كلامه ما قبله  
متحرك كما مثل وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون إلا الفتح والحياة والفتاة

والاعرف في هذين النوعين ابدال التاء هاء في الوقف وانما جعل حكم الالف حكم المتحرك لانها متقلبة عن حرف متحرك (وقيل ذاق جمع تصحيح وما مضاهي) أي قل جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو مسلمات وماضاهاء أي شابهه وأراد بذلك هيئات وأولات كما صرح به في شرح الكافية فالاعرف في هذا سلامة التاء وقد سمع ابدالها هاء في قول بعضهم دفن البنات من المكرمات وكيف بالاخوة والاخوة وسمع هاء وأولات ونقل بعضهم أنها الغنطي وقال في الافصح شاذ لا يقاس عليه (وتنبه) إذا سمي رجل بهيئات على لغة من أبدل فهي كطخنة تمنع من ١٤٠ الصنف للعلمية والتأنيث وإذا سمي به على لغة من لم يبدل فهي كعرفات يجرى فيها وجوه

جمع المؤنث السالم إذا سمي به (وغبرذين بالكس انتقى) الإشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه يعني أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كسلامة أو جمع تكسيرا كغلبة ومن أقرارها تاء قول بعضهم يا أهل سورة البقرة فقال تجيب ما أحفظ منها ولا آت وقوله \* الله أنجلك بكئي مسلت \* من بعدما و بعدما و بعدما كادت نفس القوم عند الغلصمت \* وكادت الحيرة أن تدعي أم \* وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منسوبة منصوبة وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف أن شجرت الزقوم وامرات فوج وامرات لوط وأشباه ذلك فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحزرة ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي على لات بالهاء ووقف الساكنون بالتاء

صحح الواقع قبل التاء (قوله والاعرف في هذين النوعين) أي ما قبله متحرك وما قبله ساكن غير صحيح ابدال التاء هاء في الوقف وهذا مستثنى عن ذكره بقول المصنف وغير ذين الخ (قوله وقل ذاق) أي جعل التاء هاء في جمع تصحيح يعني ما جمع بالف وتاءز بدتين (قوله ومضاهي) أي شابه جمع التصحيح في الدلالة على منع مدحالا كولات أو في الأصل كعرفات أو في التقدير جمع هيم ثم سمي به الفعل وهو بعد كما في التوضيح فقوله وأراد بذلك هيئات وأولات قاصر عن نحو عرفات وأذرعات (قوله في قول بعضهم دفن البنات من المكرمات) يوهـم أنه ليس بحديث وفي تمييز الطبيب من الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والأوسط وغيرهما عن ابن عباس إلا أن يقال راعى الشارح خصوص الوقف بالهاء بس (قوله وكيف بالاخوة والاخوة) الباء زائدة في المبتدأ وأسقطها في التوضيح (قوله إذا سمي رجل بهيئات) الظاهر أن مثله أولات لجريان اللغتين الإبدال وعدمه فيه أيضا (قوله من بعدما) أي من بعدما كادت وما بين ذلك فكيف وقوله و بعدما أصل مت قال ابن خنفي ما قبل الالف هاء ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء وقوله عند الغلصمت بفتح الغين المججمة والصاد المهملة أي رأس الخلقوم (قوله وأكثر من وقف بالتاء الخ) وبعضهم يقف على المؤنث بالهاء المنون المنصوب كما يقف على المنون المنصوب المجرد (قوله وأشباه ذلك) نقل شيخنا السيد أن كل امرأة ذكرت في القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المجردة (قوله فوقف عليها بالتاء الخ) اعلم أن التاء أن رسمت هاء ووقف عليها كل القراء بالهاء وإن رسمت تاء فمنهم من يقف بالهاء مراعاة للأصل ومنهم من يقف بالتاء موافقة للرسم العثماني قاله شيخنا السيد (قوله على لات بالهاء) مثلها ذات كما قاله الهارضي وغيره (قوله قياسا على قولهم الخ) نبيه أن الوقف على لات بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه حفيد (قوله وقف بها السكت الخ) أي للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما اجتمعت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة اه تصريح وموضع اطرادها ثلاثة تأتي في النظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبني على حركة بناء لازم (قوله بحذف آخر) أي فقط كما في أعط أو مع حذف الألف كما في لم يبق ولم يبع أو العين كما في لم ير (قوله المعتل) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للأعلال (قوله أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابيل الوصف إذ لم يلزم عليه أن الحذف المذكور في المحذوف الآخر جزما لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به المناء وبعبر ابن هشام زكريا (قوله فقد نبيه عليه) أي على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أي بمنطوقه في الجواز وهو هاء في الوجوب (قوله مجزوما) حال من يسمع (قوله نحوعه) أصله أوعه حذف الواو التي هي فاء الكلمة لحذف همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها فالباقي عين الكلمة وقوله ونحوه أصله أراه نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذف وحذفت همزة الوصل لما عرف بالساق فاء الكلمة وفي الدماميني على المعنى أن حذف هاء السكت في مثل هذين الفعلين حالة لتوصل انما هو في اللفظ لا في الخط ومثلها أله أمر من وأي شيء وأباعدني وعدوا ذاق قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة اليه على غير قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخبر يارب يدوهة قالت بالخبر يا عمرو

قال في شرح الكافية ويجوز عندى أن يوقف بالهاء على ربت وثمت قياسا على قولهم في لات لاه (وقف بها السكت على الفعل المعتل \* بحذف آخر كما عطف من سأل) يعني أن هاء السكت من خواص الوقف وأكثر ما تزداد بعد شئين أحدهما الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه أو وقفنا نحو أعطه والثاني ما الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو على مه وله أو يا هم نحو اقتضاهم ولفظها السكت من هذين النوعين واجب وجائز أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبيه عليه بقوله (وليس حتما في سوى ما كح أو كبيع مجز وما فرغ ما عوا) يعني أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعتل بحذف الآخر ليس واجبا في غير ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد فالأول نحوعه أمر من وعي يبي ونحوه أمر من رأي يرى والثاني لم يعم ولم يره لأن حرف المضارعة زائد في زيادة هاء السكت في ذلك

وأجبه بقائه على أصل واحد كذا قاله الناطم قال في التوضيح وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على لم أك ومن تبقى بترك الهاء  
 (تنبه) مقتضى غيبه ان ذلك انما يجب في المحذوف الفاء وانما أراد بالتمثيل التنبه على ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما  
 سبق فمحذوف العين كذلك كما سبق في التمثيل بخوره ولم ير وفهم منه ان لحاقه السابق منه ١٤١ أكثر من ذلك نحو أعطاه ولم يعطه جائز

لا لازم (وما في الاستفهام  
 ان جرت حذف الفها)  
 وجوبا سواء جرت بحرف  
 أو اسم وأما قوله

على ما قام يشتمى للشي  
 فضرورة واحدة  
 بالاستفهامية عن الموصولة  
 والشرطية والمصدرية  
 نحو مرت بما سرت به  
 وبما تفرح أفرح وبجيت  
 مما تضرب فلا تحذف  
 ألف شي من ذلك وزعم  
 المبردان حذف ألف ما  
 الموصولة بشئت لغة ونقله  
 أبو زيد أيضا قال أبو  
 الحسن في الأوسط زعم  
 أبو زيد ان كثيرا من  
 العرب يقولون سل عـم  
 شئت كأنهم حذفوها  
 لكثرة استعمالهم إياه  
 وفهم من قوله ان جرت  
 أن المرفوعة والمنصوبة  
 لا تحذف ألفها وهو كذلك  
 وأما قوله

الام تقول الناعيات الامه  
 ألقاها بأهل النسيدي  
 والكرامه  
 فضرورة تنبيهات  
 \* الأول بأهل المصنف  
 من شروط حذف ألفها  
 أن لا تتركب مع ذاقان  
 ركبت معه لم تحذف الألف  
 نحو على ما ذات لوموني  
 وقد أشار إليه في التسهيل

فلم يبق من الفعل الا الكسرة في لام قل وتاء قالت وتقول على هذا يابى بدقلى بالخبر ياءند فلم يبق الا الحركة وأما  
 الياء فمضمير الفاعل الذي كان متصلا بالهمزة وقد قيل في ذلك في أى لفظا نحو أمة الله \* حركة قامت مقام الجملة  
 ومن ذلك اللغز المشهور ان هند الميحة الحسناء \* وأى من أضمرت نل وفاء فاصل ان أين حذف تاء  
 الفاعل لا لتفاتها ساكنة مع نون التوكيد وهند منادى والميحة نعت له على اللفظ والحسناء نعت له على المحل  
 و أى مصدر مبين للنوع أى عدن ياءند وعد امرأة أضمرت وفاء عليها (قوله واجبه) قد يقال هلا كانت  
 جائزة فقط في الثاني لان حرف المضارعة كالجزء كما جازت فقط في ما الاستفهامية المجزورة بالحرف لانه كالجزء  
 اه سم بل كون حرف المضارعة كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لان حرف المضارعة لا تقوم  
 بنية المضارع الا به (قوله قال في التوضيح وهذا مردود باجماع المسلمين الخ) أجيب بأجوبة مردودة منه أن أك  
 ليس معتل الآخر والكلام فيه وممنها ان القراءة سنة متبعة فلا ينقض حجة على المصنف ويرد الاول بان كون  
 أك غير معتل الآخر لا يفيد لار المصنف على بقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود في أك وكونه غير معتل  
 الآخر لا أثر له على أن كون الكلام في معتل الآخر غير مسلم بل هو في العمل بحذف الآخر وأك منه ويرد الثاني  
 بان القراءة الصحيحة لا تتخالف العربية ولا تاتي على ما تمنعه وحينئذ فوق جميع المسلمين على لم أك ومن تبقى بترك  
 الهاء دليل قاطع على عدم وجوبه انهم يرد على ابن هشام انه وافق المصنف في أو ا خ باب كان من شرح القطر  
 وقال عقائه فيرد عليه ما أورده على المصنف (قوله على وجوب الوقف) أى حيث أريد الوقف وجب ما ذكر  
 والألف الوقف على موضع بخصوصه ليس واجبا حفيد (قوله بترك الهاء) وانما يوقف على أك وتبقى بسكون  
 الكاف والوقف (قوله مقتضى تمثيله الخ) أى لان عادته الغالبة إعطاء الحكم بالتمثال (قوله جائز لا لازم) لكن  
 الاجود الاتيان بالهاء محافظة على دليل اللام المحذوفة أعني حركة ما قبل اللام (قوله سواء جرت بحرف) نحو  
 عم يتساءلون أو اسم نحو ججي م جئت وقال الشاطبي حذف الألف من المجزورة باسم حائز لا لازم ونقله عن  
 سيبويه نصريح (قوله على ما قام يشتمى) من باب ضرب ونصر كما في القاموس (قوله فضرورة) أى بناء على  
 أنها ما وقع في الشعر مما يقع مثله في النثر والاولى الشاعر مندوحة عن اثبات الألف بحذفها غايه ما يلزم عليه  
 العقل وهو جاز في الوافر بلوح وكاه الشيخ خاله لغة وعلمه اقراء بعضهم عما يتساءلون (قوله قال أبو  
 الحسن في الأوسط) دليل لقوله ونقله أبو زيد أيضا (قوله لكثرة استعمالهم إياه) أى التركيب المذكور  
 (قوله أن المرفوعة) نحو ما هذا والمنصوبة نحو ما اشتريت قال سم وقد يفرق بين المجزورة رغبة رهايان  
 الجار يتصل بها اتصال الجزء فكان كالعوض من حذف الألف ولا كذلك غير المجزورة اه وهو واضح  
 في المجزورة بالحرف دون المجزورة بالاسم الا أن يقال حملت المجزورة بالاسم على المجزورة بالحرف (قوله  
 الام) فاسم فعول تقول لانه في معنى الجملة أى كلام تقول والناعيات جمع ناعية وفي بعض النسخ الناعيات  
 بصيغة تنبيه ناعى وهو الانسب بقوله ألقاها بأهل النسيدي والعرب تخاطب الواحد والجمع بصيغة التنبيه (قوله  
 فضرورة) أى بناء على ما رواه الشاعر مندوحة عن حذف الألف بانمايتها ولا يلزم شي بل يكون الجزء سالما  
 من الزحاف (قوله أهل المصنف) قد يقال لا إهمال لان المصنف أشار إليه بكون المحدث عنه في كلامه لفظ  
 ما فخرج لفظ ما لان لفظ ما غير لفظ ما لان ما تقر ران الشئ مع غيره غيره في نفسه (قوله وبين الموصولة  
 والشرطية) أى والمصدرية أو أراد بالموصولة ما يعمها فكل ما هنا على غلط قوله سابقا واحترز باستفهامية الخ  
 (قوله اسم واحد) أى كالاسم الواحد (قوله تسكين ميمها) أى وصلات تسكين ميمها وقفا حائز نظاما ونشأ فاده  
 سم (قوله بالاسم المألوم كنه له) كأنه لم يقدسه معينان بنى أسد قنوب ونكر قال العيني وأنشده أبو الفتح

نقله المرادى \* الثاني سبب هذا الحذف ارادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فانها  
 متعلقة بما بعدها بخلاف الموصولة فانها واصلة اسم واحد الثالث قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجزورة بحرف كقوله  
 \* بالاسم المألوم كنه له (وأولها ان تنقف) أى حوازا ان جرت بحرف نحو وعه وجوبا ان جرت باسم نحو اقتضاءه وهذا أقل (وليس حتماني  
 سوى ما خفضا \* باسم كقولك اقتضاءم اقتضى) أى وليس إلاؤها الهاء واجبا في سوى المجزورة بالاسم



وقدمته وعلمه ذلك أن الحار الحرف كالحزء لاتصالها بها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب الحاق الهاء للمعبر وزه بالاسم لبقائهما على حرف واحد  
(تنبيه) اتصال الهاء بالحرف ضرورة الحرف وإن لم يكن واجبا أجود في قياس العربية وأكثر وأغنى وقت أكثر القراء بغير هاء اتباعا للرمم  
(ووصلها بغير تحريك بناه أديم شذ في المدام استحسننا) يعني أن هاء السكت لاتتصل بحركة اعراب ولا شبيهة بها فان ذلك لاتلحق اسم لا ولا  
المنادى المضموم ولا ما بنى لقطعه ١٤٤ عن الاضافة كقبول وبعده ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لان حركات هذه الاشياء مشابهة

بافق مسمى والشاهد في لم أكتبه حيث سكن الميم وصل للضر وزه (قوله وقدمته) أي الاسم الحار (قوله لاتصالها  
بها لفظا) أي اتصالها لفظا لا بدليل عدم وقفهم على الحار بدون مجروره بخلاف المضاف (قوله وخطا) أي غالبا  
ولا يرد حتماً والام وعلام (قوله وان لم يكن واجبا) جملة حالية (قوله أجود في قياس العربية) لتكون الهاء  
عوضا عن الالف المحذوفة (قوله ووصلها بغير الخ) يوجد في بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر وهو  
ووصل ذى الهاء أخر بكل ما \* حرك تحريك بناء لهما

فيكون قوله ووصلها بغير الخ تفصيلا لاجمال هذا البيت (قوله مشابهة لحركة الاعراب) أي في العروض  
عند مقتضاها تهاوز والهاء عند عدمها سم (قوله لا أظلمه) بالبناء للمجهول أي لا أظلم فيه ففيه حذف  
وايصال وقوله أرمض الخ قال ذكر بأرمض مجهول من رمضت قدمه اذا احترقت من حرار مضاء وهي الارض  
التي بها حرارة الشمس وأصل تحت تحتي وأضحي مجهول أيضا من ضحيت للشمس بالكسر والفتح ضحي اذا برزت  
لها اه وسبقه الى ذلك المعنى وتبعه ما أرباب الخواشي ولا يخفى ما فيه من الخلل لان جعل الفعلين من  
رمضت قدمه وضحيت للشمس يتنافى كونهما مجهولين لان رمضت بهذا المعنى وضحي أيضا لازمان كما يدل عليه  
كلام القاموس وغيره والمجهول الذي نائب فاعله غير ظرف وجار ومجرور ومصدر لا يكون الامن المتعدي  
بنفسه فالذي ينبغي بناؤه الفاعل وناقش الدماميني في الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الهاء ضمير وبني على  
لاضافته الى مبنى وأجاب عنه ميم بأنه خلاف الظاهر وعندى في صفحة ما ذكره من الاحتمال نظرا ذاك المعهود  
في المبنى لاضافته الى مبنى البناء على الفتح لا الضم ومنه قوله \* اذهب قريش واذما مثلهم بشر \* بفتح مثل فتأمل  
(قوله تحريكه على الخ) الفاء تعليلية (قوله وثم) بفتح المثناة وضمة الفيماء يظهر لجواز وقوعها كل متحرك حركة  
بناء دأمة الالماضي (قوله اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بناه أديم الخ) دفع بجعل النفي راجعا للتقدير فقط  
وهو أديم فكأنه قال ووصلها بغير تحريك بناه غير مدام ويجعل اضافة غير الى ما بعده للجنس على أن سيبويه  
حكى أعطى في أعضه بالحرف الهاء للمعرب شذوذ واقتضى أيضا أن وصلها بحركة ليست بناء ولا اعرابا كما في  
الزبدانة والمسلمونة شاذ لسهول غير تحريك البناء المدام لمامع أنه يجوز أن تلحقها الهاء بلا شذوذ كما في الجمع وغيره  
واقتضى أيضا أن وصلها بالمبنى على غير حركة شاذ لسهول عبارة غير الحركة مع أن منه ما يجوز وصلها بالهاء  
باطراد كما يدل عليه قول الجمع قال أي أبو حيان وكل مبنى آخر ألف نحوها وأولا وهما يجوز فيه ثلاثة أوجه  
ابقاؤها ألفا كما في الوصل وابدائها همزة والحق هاء السكت بعدها وشذوذ قلب الالف هاء في قوله من ههنا ومن  
ههنا الالف الاسم المندوب فيتمين فيه الوجه الثالث نحو يازيداه ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل ألفه همزة  
أما المعرب فلا تلحقه هذه الهاء فلا يقال موساه ولا عساه لئلا يلتبس بالمضاف الى الضمير اه والذي في باب  
الندبة من الشرح والجمع وغيرهما أن الوقف على المندوب بالالف فقط جائز وأن الجمع بين الالف والهاء غالب  
لا واجب (قوله يشمل نوعين) بل ثلاثة بل أربعة كما عرفت (قوله وليس ذلك) أي الشذوذ والاف الاول أي فلم  
يرد في الثاني اه سم وقد عرفت ما فيه مما مر عن سيبويه (قوله ان أمن اللبس) أي ليس هاء السكت بهاء  
الضمير وقوله نحو وقعه أي لان قعد لازم فلا يتعدى للمفعول به حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف  
ضربه وقد يقال هاء وقعه وان لم تلتبس بضمير المفعول به تلتبس هاء السكت بضمير المصدر لان يقال هو احتمال بعيد أو  
الحاصل معه اجمال لا لابس بخلاف ضربه (قوله في وجوه الخ) أي في وقوعه صفة وصله ونحوها وحالا وشرطا  
(قوله لفظ الوصل) الاضافة على معنى في أي اللفظ في الوصل وقوله ما لا وقف أي اللفظ في الوقف تحسنت

لحركة الاعراب واما قوله  
يارب يوم لي لا أظلمه  
أرمض من تحت وأضحي  
من عله  
فشاذ لان حركة على حركة  
بناء عارضة لقطعه عن  
الاضافة فهي كقبول  
وبعدوا الى هذا أشار بقوله  
ووصلها بغير تحريك  
بناه أديم شذ في حركة على  
غير حركة بناء مدام بل  
حركة بناء غير مدام وأشار  
بقوله في المدام استحسننا  
ألى ان وصل هاء السكت  
بحركة البناء المدام أي  
الملتزم جائز مستحسن وذلك  
بكيفية هو وهي وكيف  
وتم فيقال في الوقف هو  
بوهيه وكيفية وقعه في تنبيه ان  
\* الاول في اقتضى قوله  
ووصلها بغير تحريك بناه  
أديم شذ ان وصلها بحركة  
الاعراب قد شذ أيضا  
لان كلامه يشمل نوعين  
أحدهما تحريك البناء  
غير المدام والآخر تحريك  
الاعراب وليس ذلك  
الاف الاول \* الثاني قوله  
في المدام استحسننا  
يقضى جواز اتصالها  
بحركة الماسني لانها من  
التحريك المدام وفي ذلك  
ثلاثة أقوال الاول المنع

المقابلة

مطلقا والثاني الجواز مطلقا والثالث الجواز ان أمن اللبس  
نحو وقعه والمنع ان خيف اللبس نحو ضربه والصحيح الاول وهو مذاهب سيبويه والجهور واختاره المصنف لان حركته وان كانت لازمة فحسب  
شبيهة بحركة الاعراب لان الماضي انما بنى على حركة اشبهه بالمضارع المعرب في وجوه تقدمت في موضعه هاهنا كان من حق المصنف أن يستثنيه  
كجاء في الكافية فقال فيها ووصل ذى الهاء أخر بكل ما \* حرك تحريك بناء لهما ما لم يكن ذلك فعلا ماضيا (وربما أعطى لفظ الوصل

كل ممال يجوز فقهه وأما  
ورهم من سائر أهل نجد  
ومعنوى فاللفظي الباء  
من الباء

\* والكف قد يوجب ما ينقصل \* من أن المراد بالفتح ترك الامالة (قوله فيفتحون بالفتح) أى وجوباً في غير  
المواضع القليلة الآتية (قوله وجلة أسباب امالة الآلاف) أى تفصيلاً بخلاف ما قبله فاجمال (قوله على ما ذكره  
المصنف) فيه أنه لم يذكر في النظم بعض الرابع وهو الباء بعد الآلاف الآن يقال المراد ذكره في الجملة أولاً بقصد  
هذا النظم (قوله الأول انقلاباً عن الباء الخ) الأول والثاني يرجعان إلى الدلالة على بقاء انقلاب الآلاف

فكاسيأتى وأما حكمها فالجواز وأسبابها الآتية مجرزة لها لا موجبة وتعبير أبى على ومن تبعه عنها بالموجبات تسريح ف  
علاها فالاسماء المتكينة والأفعال وهذا هو الغالب وسياق التنبية على ما أميل من غير ذلك وأما استحسانها فتميم ومن  
استدركه وسأهل الحجاز فيخمون بالفتح وهو الأصل ولا يعملون إلا فى مواضع قليلة وأما أسبابها فقسمة ان لفظ  
الكسرة والمعنوى الدلالة على بناء أو كسرة وجهية أسباب إمالة الألف على ما ذكره المصنف ستة الأول انقلابها

الثاني ما لها الى الياء الثالث كونه ابدل بين ما قال فيه قامت \* الرابع بقاء قبلها أو بعدها \* الخامس كسرة قبلها أو بعدها \* السادس التناسب وهذه الاسباب كلها راجعة الى الياء والكسرة واختلاف في أيهما أقوى فذهب الاكثرون الى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى الى الامالة وهو ظاهر كلام سيويوه فانه قال في الياء لانها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة أصلاً وذهب ابن السراج الى أن الياء أقوى من الكسرة والاول أظهر لو جهين أحدهما أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء والثاني أن سيويوه ذكر أن أهل الحجاز يقولون الالف للكسرة وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثير من العرب لا يقولون للياء فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى وقد أشار المصنف الى السبب الاول بقوله (الالف ١٤٤ المبدل من با في طرفه أمل) أي سواء في ذلك طرف الامم نحو رمح والفعول نحو رمح

عن الياء أولى الياء في بعض الاحوال سبب للدلالة على الياء ثم لا يخفى ان سبب السبب سبب فلا تنافي بين جعله أولاً للدلالة سيما وجه له ثانياً لانقلاب سببها والثالث يرجع الى الدلالة على الكسرة لان كون الالف بدل عن ما قبل فيه عند استناده الى ضمير المتكلم فلتسبب للدلالة على الكسرة ثم سبب السبب سبب فلا تنافي أيضاً والرابع والخامس يرجعان الى قسمي السبب اللفظي والسادس لا يرجع الى خصوص واحد من قسمي اللفظي ولا خصوص واحد من قسمي المعنوي بل يرجع في كل موضع بواسطة سبب امالة ما لاجله التناسب الى هذا السبب اياً كان فتدبر (قوله ما لها) أي ايلوتها أي رجوعها (قوله راجعة الى الياء والكسرة) قال البعض كان الاولى الى الدلالة على الياء أو الكسرة اه وهو ساقط لان ما دعى اولوياته لاشتمال الرابع والخامس بخلاف عبارة الشارح وقد بينا أنهما وجه الرجوع فلا تغفل (قوله وأدعى الى الامالة) لعله عطف تفسير (قوله يقولون الالف للكسرة) أي لاجل الكسرة (قوله لا يقولون للياء) أي لاجل الياء أي فن عمل الالف للكسرة أكثر من عملها للياء فكانت أقوى (قوله من الكائنة عينا) أي ففيها تفصيل فان كانت عين فعل كالالف في دان أميلت وان كانت عين اسم كالالف في ناب لم عمل على خلاف سببها لاجل التفصيل والخلاف قال وسيأتي حكمها (قوله دون مزيد) أي مزيد ليس على تقدير الانفصال فلا يرد أن ألف نحو ملهى اغما تغلب بقاء بزيادة علامة التنبيه والجميع لانها زيادة على تقدير الانفصال (قوله فانهم) أي ألف نحو مغزى وملهى ونحو جمل وسكري (قوله والجمع) أي بالالف والتاء (قوله فاشبهت الالف المنقلبة عن الياء) أي بجامع الارتباط بالياء في كل (قوله في تصغير قفا في الخ) أصل المصغر قفيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وأصل الجع قفو وقلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واو بن فسار قفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لاجل الياء وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء ومثله عصا قاله المصريح (قوله من قلب الالف ياء في الاضافة الى ياء المتكلم في لغة هذيل) نظيره الشاطبي بأنه كيف يصح اطلاق الشاذ على لغة شهيرة واستقر أنه احتراز عن قلب الالف ياء في الوقف عند بعض طبعي ومن تشبه رضاعاً على رضيان لندور كل (قوله مما تقدم) أي من التقييد بعدم الشذوذ (قوله من الاسم الثلاثي) أي المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى من الاسم المجوز لثلاثة أحرف المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو لرجوعها ياء دون زيادة وشذوذ (قوله العشا) بالفتح والقصر (قوله لقولهم) فعليل لقوله وهذه أي الثلاثة من ذوات الواو (قوله لان الكسرة) أي كسرة غير الابدل ما بعده (قوله لاجل الكسرة في الراء) أي لانها تؤثر في امالة الواو سواء تقدمت على الالف كما في الراء أو تأخرت عنها كما في الدار فله سم عن الجار بردي (قوله مسموع مشهور) قد يوهم أنه غير مقيس وليس كذلك ومن صرح بأنه مقيس شيخ الاسلام في شرح الشافعية (قوله يجوز امالة الالف في نحو دعا الخ) قال الموضع على هذا

واحتراز بقوله في طرف من الكائنة عينا وسيأتي حكمها وأشار الى السبب الثاني بقوله (كذا الواقع منه البياخلف \* دون مزيد وشذوذ) أي عمال الالف اذا كانت صائرة الى الياء دون زيادة ولا شذوذ وذلك ألف نحو مغزى وملهى من كل ذي ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ونحو جمل وسكري من كل ما آخره ألف ثابتة مقصورة فانها تمال لانها تؤثر الى الياء في التنبيه والجمع فاشبهت الالف المنقلبة عن الياء واحتراز بقوله دون مزيد من رجوع الالف الى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا في وفي تكسيره في فلا عمال قفا لذلك واحتراز بقوله أو شذوذ من قلب الالف ياء في الاضافة الى ياء المتكلم في لغة هذيل فانهم يقولون في عصا وقفا عصى وفي ومن قلب الالف ياء في

الوقف عند بعض طبعي نحو عصى وفي فلا تنوع الامالة لاجل ذلك وخلف في كلامه حال من الياء ووقف عليه بالكون لاجل النظم ويجوز في الاختيار على لغة ربيعة تنبيهات \* الاول بهذا السبب الثاني هو أيضاً في الالف الواقع طرفاً كالاول \* الثاني قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي لا عمال لان ألفه عن واو ولا يؤثر الى الياء لافي شذوذ أو بزيادة وقد سمعت امالة العشا مصدر العشى وهو الذي لا يصير لاي يصيرنار او المكا بالفتح وهو بحر الغلب والارنب واليكما الكسرة السكاسة وهذه من ذوات الواو لقولهم ناقة عشا وقولهم المكرو والمكروة بمعنى المكار وقولهم كبرت البيت اذا كنسمة والالفاظ الثلاثة مقصورة وهذه اذا \* لا يقال لعل امالة الكسرة لاجل الكسرة فلا تكون شاذة لان الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو وأما الالف فاما انتم له وهو من رابر بول لاجل الكسرة في الراء وهو مسموع مشهور وقد قرأه الكسائي وحزبه الثالث يجوز امالة الالف في نحو دعا وغزما من القول الثلاثي وان كانت عن

بشكل

واولها تؤول الى الياء في نحو وحى وعزى من المبنى للفعول وهو عند سيبويه مطرد وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثى والفعل الثلاثى اذا كانه  
 ألفهما عن واو وقال أبو العباس وجماعة من النحاة امالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وعزأ فبيحة وقد يجوز على بعد اه  
 وأشار بقوله (ولما \* تليه هاء التانيث ما لها عدا) الى أن الالف التى قبل هاء التانيث فى نحو مرماة وفناة من الامالة تكون مقلبة عن  
 الياء ما للالف المتطرفة لان هاء التانيث غير معتد بها فالالف قبلها متطرفة تقديرها واشار ١٤٥ الى السبب الثالث بقوله (وهكذا

بدل عين الفعل ان \* يؤل  
 الى قلت) أى تعالى  
 الالف أيضا اذا كانت  
 بدلا من عين فعل  
 تمكسرها وه حين يسند  
 الى تاء الضمير سواء  
 كانت تلك الالف منقلبة  
 عن واو مكسورة (كماضى  
 خف) وكده وخاف  
 وكاد أعن باء نحو ماضى  
 بع (ودن) وهو باع  
 ودان فانك تقول فيها  
 خفت وكنت وبعث  
 وندت فيصيران فى اللفظ  
 على وزن قلت والاصل  
 فقلت فحذفت العين  
 وحركت الفاء بحركتها  
 وهذا واضح فى الاولين  
 وأما الاخيران فقبل  
 بقدر نحو يله الى فعل  
 بكسر العين ثم تنقل  
 الحركة هذا مذهب  
 كثير من النحويين وقيل  
 لما حذفت العين حركت  
 الفاء بكسرة مجتلية  
 للدلالة على أن العين باء  
 وليسان ذلك موضع  
 غير هذا واحترز بقوله  
 ان يؤل الى قلت من نحو  
 طال وقال فانه لا يؤول  
 الى قلت بالكسر وانما  
 يؤول الى قلت بالضم نحو  
 طلت وقلت \* والحاصل

يشكل قول الناظم أن امالة ألف تلافى قوله تعالى والقمر اذا تلاها المناسبة ألف جلا وقول ابنه ان امالة ألف  
 سجا المناسبة ألف قلابل امالتهما قولك تلا وسجا وسيا فى الشرح عند قول المصنف وقد مالوا الى تناسب الخ ان  
 تمثله بتلاغا هو على رأى غير سيبويه كما لم يردوا ثافة فلا تغفل وفى القاموس سجا وسجا سكن اه وحينئذ  
 فى الآية مجاز على لان السكون فى الحقيقة للناس فى الليل لاله (قوله ظهر الفرق الخ) لان الفعل الثلاثى  
 الواوى تؤول الى الياء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثى الواوى (قوله وقال أبو العباس) أى المبرد  
 وهذا مقابل قوله وهو عند سيبويه مطرد فقوله وقد يجوز على بعد أى عن القياس فهى غير مطردة ودفع به  
 ما قد يوهى قوله فيجوز من عدم سماعها أصلا بدل على كونه مقابلة قول الشارح فى شرح قول المصنف وقد مالوا  
 الى تناسب الخ ليس بخاف أن تمثله بتلاغا هو على رأى غير سيبويه كما لم يردوا ثافة أما سيبويه فقد تقدم أنه  
 يطرده عنده امالة نحو عزاد الخ فقول البعض ان هذا تأييد لما قبله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتى  
 وأيضا كيف يقال فى المطرد انه قبيح وقد يجوز على بعد (قوله ولما تليه الخ) يرجع للالف المنقلبة عن باء  
 والالف الصائرة ياء وان أوجت عبارة الشارح قصره على الاولى وقوله ما لها عدا على تقدير مضاف أى حكم ما لها  
 والهاء مقول مقدم لعدم بفتح فكسر أى فقد (قوله من الامالة) بيان لما للالف المتطرفة فقوله لكونها أى  
 الالف المتطرفة منقلبة عن الياء لتعليل لثبوت الامالة للالف المتطرفة وقوله لان هاء التانيث الخ لتعليل لثبوت  
 ما للالف المتطرفة من الامالة للالف التى قبل هاء التانيث فاستقامت عبارته لكن فى قوله لكونها منقلبة عن  
 الياء قصور ولو قال منقلبة عن الياء وتؤول الى الياء لثبوت نحو مغزاة ومالهاة فتدبر (قوله ان يؤل الى قلت) من  
 ذلك مات على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلافه على لغة من قال مت بضمها (قوله وهو خاف وكاد) ولما دليل  
 على أن ألفه مامنة منقلبة عن واو والخوف والكود قال فى الصحاح كاد يفعل كذا يكاد كودا ومكادة (قوله أم عن باء)  
 أى مفتوحة كما فى باع ودان أو مكسورة كما فى هاب (قوله فيصيران فى اللفظ على وزن قلت) هذا لا يتفرع على  
 مجرد حذف العين لصدقه مع ضم الفاء أيضا فكان الاولى أن يقول يحذف عين الكلمة وتنقل حركتها الى الفاء  
 فيصيران الخ ولو اقتصر على قوله فانك تقول فيه ما خفت وندت على وزن قلت والاصل الخ لوفى بالمراد وسلم مما  
 مر (قوله لحذف العين) لانهم لما نقلت حركتها الى الفاء التفت ساكنة مع اللام فحذفت لالتقاء الساكنين فعلم  
 أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظر الى أن الواو لا تقتضى الترتيب فعطف بالواو وانتقل على الحذف (قوله  
 وهذا) أى خبر بك الفاء بحركة العين واضح فى الاولين أى خاف وكاد لان أصلها ما خوف وكود بكسر الواو وقوله  
 وأما الاخيران أى باع ودان وقوله فقبل بقدر نحو يله مقتضى الظاهر نحو يله ما وعله أفر باع اعتبار كل أو  
 لمذ كور (قوله فقبل الخ) فى تقديمه على القول بعده وعز وده كثير من النحويين اشعار بترجيحه وبرجحه  
 أيضا ظهروا بسبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل (قوله ثم تنقل الحركة) يصح قراءة بالنصب بان مضمرة  
 عطفها على نحو يله أى ثم بقدر تنقل الحركة وبالرفع عطفها على يقدراى ثم تنقل الحركة المقدرة والمائل واحد  
 (قوله لما حذفت العين) أى بلا تنقل حركتها (قوله عن باء مفتوحة الخ) لعل اقتصاره فى الياء على الفتح والكسر  
 مع ذكر هاء وكر الضم فى الواو لعدم الضم فى الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزم به (قوله انه المكسرة) أى  
 لوجودها فى بعض أحوال الكلمة (قوله مع المستعلى) أى الخلاء والطاء وهذا القيد لبيان الواقع فى المثالين  
 وللاشارة الى ان حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الامالة وان منع منها فى مواضع أخر كما سيأتى (قوله طلبا

نحو دان أو مكسورة نحو هاب أو عن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم تلحظ تنبيهات الاول  
 اختلاف فى سبب امالة نحو خاف وطاب فقال السيرافى وغيره انها لا كسرة المعارضة فى فاء الكلمة ولهذا جعل السيرافى من أسباب الامالة  
 كسرة تعبر فى بعض الاحوال وهو ظاهر كلام الفارسي قال وأمالوا خاف وطاب مع المستعلى طلبا

للكسرة في خفت وقال ابن هشام الخضر اوى الاولى ان الامالة في طاب لان الالف فيها منقلبة عن ياء وفي خاف لان العين من كسورة ارادوا  
الدلالة على الياء والكسرة \* الثاني نقل عن بعض الخازنين امالة نحو خاف وطاب وفاقا لني تميم وعامتهم يرفعون بين ذوات الواو ونحو خاف فلا  
يعملون وبين ذوات الياء نحو طاب فيعملون \* الثالث افهم قوله بدل عين الفعل ان يدل عين الاسم لاتصال مطلقا وفصل صاحب المفصل  
بين ما هي عن ياء نحو باب وعاب يعني العيب فيجوز بين ما هي عن واو نحو باب ودار فلا يجوز لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس امالة  
عاب وصرح بعضهم بشذو امالة الالف المنقلبة عن ياء عين في اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام سيبويه وصرح ابن اياز في شرح فصول ابن معطي  
يجوز امالة المنقلبة عن الواو المكسرة ١٤٦ كقولهم رجل مال اي كثير المال وقال اي عظيم العطية والاصل مول ونول وهما من

الواوي اقولهم اموال وتقول  
والنول وانكسار الواو  
لانهم ماصفان مبينتان  
للمبالغة والغالب على  
ذلك كسر العين وأشار  
الى السبب الرابع بقوله  
(كذلك تالي الياء  
والفصل اغتفر بحرف  
أومعها كجيبها أدر) اي  
تمال الالف التي تسلو  
ياء أي تنقلبها متصلة  
بها نحو سبيل بفتح السين  
لضرب من شجر الغضاه  
أو منفصلة بحرف نحو  
شيدان أو بحرفين ثانيهما  
هاء نحو جيبها أدر فان  
كانت منفصلة بحرفين  
ليس أحدهما هاء أو  
بأكثر من حرفين امتنع  
الامالة \* تنبيهات \*  
الاول \* اغتفر الفصل  
بالحاء خلفها فلم تعد  
حاجزا \* الثاني قال في  
التسهيل أو حرفين ثانيهما  
هاء وقال هنا أومعها فلم  
تقبل بكون الحاء ثانية  
وكذا فعل في الكافية  
والظاهر جواز امالة  
هاتان شيو بهتاك لما

للكسرة) أي للدلالة عليها وقوله في خفت أي وطبت (قوله امالة نحو خاب وطاب) أي لاجل الكسرة  
العارضة في بعض أحوالها لا لاجل الياء في طاب لما أسلفه الشارح من أن أهل الخازن يعملون لاجل الكسرة  
لا لاجل الياء وبهذا يخرج مذهب السبكي المتقدم على مذهب ابن هشام الخضر اوى (قوله فلا يعملون) لعله  
اعدم تقوى الكسرة العارضة في بعض أحوال الكلمة بالياء بخلاف الكسرة في ذوات الياء فانها متقوية بالياء  
(قوله لاتصال مطلقا) أي سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور  
(قوله وصرح بعضهم) تأييدا للاستدراك وقوله وصرح ابن اياز الخ قول ثالث (قوله وتقول) بصيغة الماضي أو  
المصدر وان اقتصر شيخنا أو البعض على الاول (قوله والنول) بفتح النون وسكون الواو (قوله والغالب على  
ذلك كسر العين) كانه احتراز من الوصف بالمصدر الساكن العين للبالغة نحو رجل عدل ولعل المانع منه في نال  
انقلاب عينه ألفا اذ لو كانت عينه وهى الواو ساكنة لكان قلبها ألفا بخلاف القياس فتدبر (قوله كذلك) أي  
كالمسابق في جواز الامالة الالف تالي الياء (قوله أومعها) قال المكودي معطوف على مقدار التقدير بحرف  
وحده أومعها وقال الشاطبي معطوف على حرف لكن على تقدير أو حرف معها قال كانه قال بحرف واحد أو  
حرف معها (قوله لضرب من شجر الغضاه) بكسر العين المهملة آخره هاء جمع غصاهة قال في القاموس  
الغصاهة بالكسر أعظم الشجر أو الخط أو كل ذات شوك أو أعظم منها وطال كالعصاه كعنب والعصاه كعصية  
والجمع غصاهة وعضون وعضوات اه (قوله ثانيهما هاء) هذا التعبير يخالف لعمارة النظم هنا موافق لعبارته  
في التسهيل الآتية في كلام الشارح ولو قال أحدهما هاء لكان أولى لانه الموافق لعبارة المصنف هنا ولقول  
الشارح بعد والظاهر جواز امالة الخ فعمل فساد جعل شيخنا قوله ثانيهما هاء من المبادرة بالاصلاح وهى من  
الاصلاح (قوله بحرفين ليس أحدهما هاء) نحو بيننا أو بأكثر من حرفين نحو عيشتنا (قوله بان لا يكون قبل  
الهاء ضمة) أي عند تأخر الاء عن الحرف الآخر ولا بعد كما قاله سم أن يكون ضم الاء عند تقدمها كضم  
ما قبلها في اقضاء المنع له (قوله فانه لا يجوز فيه الامالة) لان الضمة فيها ارتفاع في النطق والامالة فيها انخفاض  
فتدافعتهما (قوله الامالة للياء المشددة الخ) أي لشكر السبب وهو الياء وقوله والامالة للياء الساكنة الخ  
أي لان انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة اه تصرح أي فاسا كنه أقرب من المتحركة  
للكسرة (قوله أو بعدها) قال الحفيد مراد بالياء بعد الالف الياء المفتوحة لان المكسرة كما في مباح لا تأثر  
لها في الامالة وانما التأثير فيها للكسرة بدليل جواز الامالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اه ولم يصرح في  
المضمومة بشئ وظاهر كلامه أولا أنها لا تؤثر الامالة وظاهر كلامه آخر أنها تأثرها ويرد على قوله انه يجوز اجتماع  
السببين وانفرادهما فتدبر (قوله أن تكون متصلة) ينبغي أو منفصلة بالهاء كشاهين سم (قوله ولم يذكر  
سيبويه الخ) أي فالنظم تبع سيبويه (قوله كذلك ما) أي ألف وفي الهاء في يلبه والضمير في أو بنى برجمان  
الى ما والضمير في ولى يرجع الى السكون (قوله فدره مال الخ) وذكر ابن الحاجب أن امالة ذلك شاذة وهو

سأقي من أن فصل الهاء كالفصل وإذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشيء هتاك مساو  
لنحو شيدان \* الثالث أطلق قوله أومعها وقيدته غيره بان لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها فانه لا يجوز فيه الامالة \* الرابع الامالة للياء  
المشددة في نحو يباع أقوى منها في نحو سبيل والامالة للياء الساكنة في نحو شيدان أقوى منها في نحو حيوان \* الخامس قد سبق أن من أسباب  
الامالة وقوع الياء قبل الالف أو بعدها ولم يذكر هنا امالة الالف للياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل وشرطها اذا وقعت بعد الالف  
أن تكون متصلة نحو يابعت وسابرت ولم يذكر سيبويه امالة الالف للياء بعدها وذكرها ابن الدهان وغيره وأشار الى السبب الخامس  
بقوله (كذلك ما يليه كسر أو يلى \* تالي كسر أو سكون) أي أو يلى تالي سكون (قدولى كسر أو فصلهما كلا فصل يعد



فدريهاك من علم لم يصمد) أي كذا عمل الالف اذا اولها كسرة نحو عالم ومساجد أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب أو بعد حرف  
ولها كسرة أو طمسا كن نحو شلال أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما نحو ير يد أن يضر بها أو ثلاثة أحرف أو طمسا كن وثانيها ماء  
هذان درهماك وهذا والذي قبله ما خوذان من قوله وفصل الها كالفصل بعد فاته اذا سقط اعتبار الهماء من الفصل ساوي أن يضر بها  
كتاب ودريهاك نحو شلال وفهم من كلامه أن الفصل اذا كان بغير ما ذكر لم تجز الامالة في تنبيهه أي أطلق في قوله وفصل الها كالفصل  
وقيد به غيره بان لا ينضم ما قبله احترازا من نحو هو يضر بها فانه لا يعمل وقد تقدم مثله ١٤٧ في الياء وما فرغ من ذكر الغاء

من أسباب الامالة ثم  
في ذكر موانعها فقه  
(وعرف الاستعلاء بك  
مظهرا) أي يمنع تأد  
سبب الامالة الظاهر  
(من كسر أو ياء وكذا  
را) يعني أن موانع الاء  
ثمانية أحرف منها  
تسمى أحرف الاستعلاء  
وهي مافي أوائل هـ  
الكلمات قد صادف  
غلام خالي طلحة ظلي  
والشام من الرء غـ  
المكسورة فهذه الثمان  
تمنع امالة الالف وتكون  
تأثير سببها اذا كان كـ  
ظاهرة على تفصيل يا  
وعلة ذلك أن السبب  
الاولى تستعمل في الحذف  
فلم عمل الالف معها ط  
للجانسة وأما الرء فشم  
بالمسئلة لانها مكر  
وقيد بالمظهر للاخت  
من السبب المنسوي فانه  
لا تمنعه فلا يمنع حرف  
الاستعلاء امالة الالف في  
نحو هذا قاض في الوق  
ولا هذا ماض أصـ  
ماصص ولا امالة باد  
خاف وطاب كما سبب

ظاهر لان أقل درجات الساكن والهاء أن ينزل منزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا امالة مع الفصل  
بمتحركين قاله المصريح (قوله اذا اولها كسرة) أي ظاهرة كما مثل أو مقدره كما في حاد اذا أصله حادد (قوله  
نحو شلال) بالشين المجعومة وهي الناقصة الخفيفة تصريح (قوله من ذكر الغالب) قيد به لان من أسباب الامالة  
التناسيب وسيد ذكره بعد الياء بعد الالف ولم يذكرها (قوله وكذا تنكف را) أي عند جمهور العرب  
وبعضهم يعمل ولا يلتفت الى الرء مع (قوله أي يمنع تأثير) أشار الى أن قول المصنف بكف مظهر را على حذف  
مضاف أي يكف تأثير مظهر (قوله وهي مافي أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض بعبارة الشيخان ان فيه  
ظرفية الشيء في نفسه ويمكن دفعه بان المراد بالاول ما قبل الاواخر فتكون الظرفية من ظرفية الجزء في  
الكل (قوله ظليما) مفعول صا والظلم كما مر ذكر النعمان (قوله اذا كان كسرة ظاهرة) اقتصر عليها مع  
ذكر المصنف للياء أيضا لان النزاع فيها كما سيأتي (قوله لانها مكررة) أي قابلة للتكرير اذا شددت أو سكنت  
فكما أنها أكثر من حرف واحد قله قوة (قوله من السبب المنسوي) هو قاض وقفا وماض كسرة زائلة للوقف  
والادغام وفي خاف وطاب كسرة تعرض في بعض أحوالهم ما أو كسرة الواو المنقلبة الفاف في خاف والياء المفتوحة  
المنقلبة الفاف في طاب على الخلاف السابق في الشرح والمراد بكون الكسرة والياء في خاف وطاب منسوين  
كونهما غير ظاهرين واعتبارهما ما لكن اجراء كلامه هنا على الوجه الاول هو الموافق لاقتصار الشارح على  
الكسرة واجراءه على الثاني هو الموافق لذكر المصنف الكسرة والياء (قوله فانها لاتمنعه) لانه خفي فلم تمنعه  
لانتفي ما يدل عليه من الامالة بخلاف الظاهر فانه غني بظهوره عن دلالة الامالة عليه (قوله ولا امالة في باب  
خاف وطاب) كذا في بعض النسخ ولا اشكال فيها وفي أخرى ولا امالة في باب خاف وطاب فيكون ذكر باب  
بناء على ما قدمه عن الزحشري من جواز امالة عين الاسم اذا كانت عن ياء (قوله لكنه قال في التسهيل الخ)  
استدراك على قوله صرح دفع به ايجامه أن المصنف في التسهيل والكافية عبر بالظهور في جاني الكسرة  
والياء والمراد بالوجود الظهور كما يصحح به مقابلته في التسهيل الموجودتين بالمنسويين فالاختلاف في  
العبارة فقط وعبارة التسهيل فان تأخر عن الالف مستعمل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب في غير  
شذوذ الياء والكسرة الموجودتين الى أن قال لا المنسويين اه قال الدماميني المراد بقلبه منعه من الامالة  
(قوله ولم يعمل لذلك) عبارة الفارسي ولم يعمل للياء شيء (قوله نحو طغيان الخ) وكذا نحو بياض وهذه أيبارك  
بما تأخر فيه حرف الاستعلاء والرء عن الالف (قوله وانما يمنع) أي ما ذكر من حرف الاستعلاء والرء غير  
المكسورة مع الكسرة فقط وهذا يقتضي أن الياء أقوى من الكسرة وتقدم أن الراجح العكس ويمكن أن  
يكون هذا والحامل للتأطيم على زيادة الياء (قوله من ذلك نحو طاب وبني) استشكله سم بان السبب فيهما  
مقدر ولا يمنع المانع الامالة لاجله لافي الاسم ولا في الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وانما الكلام في السبب  
الظاهر فاذا كره الجزولي لا يخالف ما قاله المصنف (قوله تقوى ما لا تقوى في الاسم) يكفي دلالة على ذلك  
ما ذكره بعد وقول البعض انه لا يجدي نفعه غير مسلم (قوله الى أن ألفه) أي الفعل (قوله لا علم بذلك من قوله  
الخ) وجه العلم أن المكسورة مانعة للناع فلا تكون مانعة للامالة (قوله بعد) حال متصل خبر كان وقف عليه

في تنبيهات\* الاول في قوله أو ياتصر يح بان حرف الاستعلاء والرء غير المكسورة تمنع الامالة اذا كان سببها ظاهرة وقد صرح بذلك في التسم  
والكافية لكنه قال في التسهيل الكسرة والياء الموجودتين وفي شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يعمل لذلك وما قاله في الياء  
غير معترف في كلامهم بل الظاهر جواز امالة نحو طغيان وصياد وعريان وريان وقد قال أبو حيان لم نجد ذلك يعني كف حرف الاستعلاء  
والرء في الياء وانما يمنع مع الكسرة فقط الثاني انما يكف المستعمل في امالة الاسم خاصة قال الجزولي وينع المستعمل في امالة الالف في الاسم ولا يمنع في  
الفعل من ذلك نحو طاب وبني وعلمه أن الامالة في الفعل تقوى ما لا تقوى في الاسم ولذلك لم ينظر الى أن ألفه من الياء أو من الواو بل أميل  
مطلقا\* الثالث انما لم يقيد الرء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد وكف مستعمل وراية تكف بكسر واو أشار بقوله (ان كان ما يكف به

متصل أو بعد تحرف أو بخرفين فصل) إلى أنه إذا كان المانع المشار إليه وهو حرف الاستعلاء أو الراء متأخرا عن الألف فشرطه أن يكون متصلا بخوفاً قد وناصح وباطل وباحل ونحو هذا عذررك ورأيت عذررك ومنفصل بحرف نحو منافع ونافع ونشط ونحو هذا عذررك ورأيت عذررك أو بحرفين نحو موافق ومنافع وموافظ ونحو هذه دنانيرك ورأيت دنانيرك أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيمويه لا يعلمها أحد إلا من لا يتخذ بلغته وأما المنفصل بحرفين فنقل سيمويه أمالته عن قوم من العرب لتراخي المانع قال سيمويه وهي لغة قليلة وقوم المبرد بالمنع في ذلك وهو محجوج بنقل سيمويه وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الامالة وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها وربما غلب المتأخر رابعاً ومثال ذلك ير بدان بضربها بسوط فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وإن بعدد وأشار بقوله (كذا إذا قدم ما لم ينكسر \* ١٤٨ أو يسكن أثر النكسر كالطواع مر) إلى أن المانع المذكور إذا كان متصلاً على الألف

بالسكون على لغة ربيعة هذا ما قاله شيخنا تيمس الغيرة وهو أن سبب المقصود من العكس الذي صنعه البعض (قوله أو بحرفين) هل يغتفر هنا الفصل بحرفين وهاء أخذنا مما سبق أولاً أخذنا من اطلاقه واطلاق الشارح توقف في ذلك شيخنا وغيره وتطلبته في معجم الهوامع وشرح التسهيل وغيرهما فلم أجده (قوله فنقل سيمويه الخ) أي فيكون قول المصنف أو بحرفين باعتبار لغة الجمهور (قوله قال سيمويه) من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله) وجزم المبرد بالمنع في ذلك) أي عند جميع العرب بقرينة قوله وهو محجوج الخ (قوله كذا متعلق بحذف) أي يمنع ما يكف إذا قدم كذا أي كالمناخ الفهم من قوله أن كان ما يكف بعد إذا قدم أي ما يكف وأولني الأمرين معاً كما هو شأنها بعد النقي والنهي (قوله كالمطواع) أي كثيراً لطوع من ماره أي أنها بالمبرة وهي الطعام أو أعطاها مطلقاً وهو أشهر قاله الشاطبي (قوله ورجال) الصواب اسقاطه إذ لا مانع فيه لأن الراء المانعة هي الراء غير المكسورة كما مر ولو قال بدله ورشاداً كان مناسباً (قوله ظاهر قوله الخ) أي حيث أطلق بل هو صريح مثاله واشترط عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر الأول بشرط الاتصال للغة اشتراطه ما ذكره إذ لا يتصور مع اتصال المانع أن يكسره ولا سكونه بعد كسره حتى يشترط عدمهما (قوله إذا كانت الألف تليه) فالفصل لا يغتفر في المتقدم ويغتفر في المتأخر على ما مر لأن المنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم لصعوبة التصديع بعد التسفل بخلاف العكس (قوله ورا) أي وكف رابطة التنوين ولا بد كقولهم شربت ما وتركت تنوينه خطأ كذا قال الشاطبي وتقدم له عند قواه وبياحجر وروانصب الخ فنحو ذلك وأنه لا يحذف التنوين الاضرورة وقد مناهه يحذف أيضاً للوصل بنية الوقف وسيأتي عند قوله \* ذوالنن فاناً في افتعال أبداً \* مز يدكلام فيه (قوله ينكف بكسر را) لأن الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جنب الامالة وهذا عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة عن الامالة كالمفتوحة والمضمومة مع (قوله بعد الألف) فإن كانت قبلها لم تؤثر كافي من رباط الخليل لئلا يلزم التصديع بعد التسفل سم (قوله كفت مانع الامالة) محل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا تقدم على الألف دون ما إذا تأخر عنها سهولة التسفل بعد التصديع وصعوبة العكس كذا في معجم الهوامع وغيره قال سم وحيداً يشكّل تمثيل الشارح بطارق اه ولم يتعرضوا لهذا التقييم في الراء غير المكسورة وقضية تعليلهم عدم التقييد فيها لعدم استعمالها افتئام (قوله ونحو دار القرار) الشاهد في القرار (قوله وربما أثرت الخ) هذه العبارة تفيد أن الراء إذا انفصلت لم تؤثر غالباً وأنها قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الأول بقوله أن الراء إذا تابعت الخ وذكر الثاني بقوله ومن العرب الخ (قوله يعني الراء) أي سواء كانت مانعة للامالة وهي غير المكسورة أو كافة لمانع الامالة وهي المكسورة كما يدل عليه ما بعده (قوله إذا تابعت عن الألف) أي

اشتراط لمنعه أن لا يكون مكسوراً ولا ساكناً بعد كسره فلا يجوز الامالة في نحو طاب وصالح وغالب وظالم وقائل ورشاد بخلاف نحو طلاب وغلاب وقتال ورجال ونحو إصلاح ومطواع وإرشاد وتنبهان \* الأول بمن أصحاب الامالة من يمنع الامالة في هذا النوع وهو الساكن أثر النكسر لأجل حرف الاستعلاء ذكر سيمويه ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الامالة فيه وتركها على السواء وعبارة الكافية كذا إذا قدم ما لم ينكسر \* وخبر أن ساكن بعد منكسر وقال في شرحها وإن ساكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع نحو إصلاح وهو مخالف ما

هنا \* الثاني ظاهر قوله كذا إذا قدم أنه يمنع ولو فصل عن الألف والذي ذكره سيمويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تليه نحو قاع ودو صالح (وكف مستعمل ورا ينكف \* بكسر را كغرام لا أحق) يعني أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الامالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة فيسأل نحو على أبصارهم وغارم وضارب وطارق ونحو دار القرار ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفت عن المنع فلم يبق له أثر في تنبيهات \* الأول بمن هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الامالة أن تكون غير مكسورة لأن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة \* الثاني فهم من كلامه جواز امالة نحو إلى حمارك بطريق الأولى لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة ومع وجود مقتضى ترك الامالة وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة فمالها مع عدم مقتضى تركها أولى \* الثالث قال في التسهيل وربما أثرت يعني الراء منفصلة تأثيرها متصلة وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تابعت عن الألف لم تؤثر امالة في نحو بقادر أي لا تكاف مانعها وهو اللغاف

ولا تفهم ما في نحو هذا كافر ومن العرب من لا يمتد به هذا البناء فيميل الأول ويضعف الثاني ومن امالة الأول قوله

\* عسى الله يفتي عن بلاد ابن قادر \* قال سيبويه والذين يعملون كافر أكثر من الذين يعملون بقادر (ولا عمل لسبب لم يتصل) بان يكون منفصلا أي من كلمة أخرى فلا تمثال ألف ساوير لآء قبلها في قولك رأيت يدى ساوير ولا ألف مال لكسرة قبلها من قولك لهذا الرجل مال وكذلك لو قلت ها ان ذى عذرة لم عمل ألف ها ان لكسرة ان لانها من كلمة أخرى والحاصل أن شرط تأخير ١٤٩ سبب الامالة أن يكون من الكلمة

التي فيها الالف وتنبه ان

\* الاول \* يستثنى من

ذلك ألف ها التي هي

ضمير المؤنثة في نحو لم يضر بها

وأدر جيبها فانها قد

أمليت وسبها منفصل

أي من كلمة أخرى \* الثاني

ذكر غير المصنف أن

الكسرة اذا كانت منفصلة

عن الالف فانها قد تمثال

الالف لها وان كانت

أضعف من الكسرة

التي معها في الكلمة قال

سيبويه وسبهاهم يقولون

لن يذمال فاما لو الكسرة

فشيء بالكلمة الواحدة

فقد بان لك أن كلام المصنف

ليس على عومه فكان

اللائق أن يقول \* وغيرها

اما انفصال لا عمل \* وانما

كان ذلك دون الكسرة

لماسبق من أن الكسرة

أقوى من الياء (والكسرة

قد يوجبها ما ينفصل)

من الموانع كما في نحو يريد

أن يضر بها قيل فلا تمثال

الالف لان القاف بعدها

وهي مانعة من الامالة

وانما أثر المانع منفصلا

ولم يؤثر السبب منفصلا

ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا علم ان كلام المتن في راء متصلة سم (قوله ولا تفهم ما في نحو هذا كافر) أي لا تمنع هذه الراء المضمومة امالة الالف لكسرة الفاء بل تمثال ومقتضى كلام التسهيل المذكور وتقرر الشارح له أن الامالة في نحو هذا كافر هي اللغة المشهورة وان التخميم لغة قليلة ولا يخفى وان لم يتنبه له شيخنا والبعض ان هذا مصادم لما ذكره الشارح نقلا عن سيبويه عند قول المصنف ان كان ما يكف الخ من أن المانع المتصل بالالف نحو ناصح وهذاعذارك والمتم فصل بحرف نحو ناطش وهذاعذارك لا عمل معهما أحدا لمن لا يؤخذ بلفظه وقول شيخنا السيد الكثرة هنا اضافية فلا تنافي ما مر لا يخفى ما فيه لكن المصرح به في التوضيح وحواشي ذكر يا وغيرهما أن الاتصال شرط أي أغلبي في منع الراء غير المكسورة للامالة وفي كف المكسورة لمانع الامالة وهو موافق لما في الشرح هنا (قوله والذين يعملون كافر) برفع كافر على الحكاية (قوله لسبب لم يتصل) أي سواء كان كسرة أو ياء وسواء تقدم على الالف أو تأخر ولهذا عد الشارح الامثلة لمكان ترك مثال الياء المتأخرة (قوله ها ان ذى عذرة) قال شيخنا السيد نقلا عن المختار العذرة بكسر الهمزة المهملة العذرة وبضمها البكرة (قوله ألف ها الخ) قال سم هذه الالف به لم استثنائها من قول المصنف السابق بحكيم أدر فذلك مخصص لهذا بغير ألف ها كما أن هذا مخصص لذلك بغير المنفصل اه وقال ابن غازي لا حاجة الى استثنائها ان مثل هذا ينفصل (قوله فانها قد عمل الالف لها) للمصنف أن يحمله على الشذوذ (قوله وان كانت أضعف) أي في اقتضاء الامالة ولا وجه لأفعل التفضيل اذ لا ضعف في الكسرة المتصلة واعذار شيخنا عنه به أنه على غير ياء يمنع منه اقترانه بن (قوله ليس على عومه) أي بل دخله تخصيصان (قوله وغيرها الياء انفصال لا عمل) أي لا عمل غير كلمة ها لاجل ياء منفصلة (قوله لسبب محقق) المناسب لسبب قوى (قوله في نحو مرتب عمل ملق) استشكل هذا التمثيل بان السياق لمن لا يعتمد من العرب بحرف الاستعلاء مع اعتداد غيره به وحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانفصالها أكثر من حرفين ولا اعتداد بغيرها وكذلك ما تقدم كذا قال شيخنا وتبعه البعض وزاد أن عدم الاعتداد بانفصال بال أكثر مجمع عليه وهو غفلة عما أسلفه الشارح نقلا عن بعض نسخ التسهيل الموثوق بها من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء مع الامالة مع كونه راء نحو يريد أن يضر بها بسوط وحينئذ يستقيم كلام الشارح هنا فتدبر (قوله قال في شرح الكافية الخ) المقصود منه قوله فيقال أني أجذب الامالة وأنى قاسم بترك الامالة (قوله أني أحمد) اعترض بان السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف امالة بان كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف وهو ابدالها عن الياء في الطرف وبانه لا حاجة لذكر أحمد بل ذكره يوم توقف الامالة عليه كتوقف منع الامالة على قاسم مع أنه ليس كذلك (قوله وليس كذلك) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصال السبب المقدر فكيف يكفه مع انفصاله والمثال الجسد كتاب قاسم (قوله يا اي التي هي حرف نداء) أي فقام قاسم منع امالة الالف للياء الظاهرة قبلها لكان هذا انما يصح على ما مر في النظم لا على ما قدمه الشارح من أن حرف الاستعلاء انما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء مطلقا بقي أنه سيأتى أن الحروف لا تمثال الالفاظ سمعت اما التهاشذوذ ذكره وانما كما سبذ ذكره الشارح ولم أر بعد المراجعة من ذكر منها أيا ومن المعالوم أن الشاذ لا يقاس عليه حينئذ لا تصح امالة ألف أيا حتى يستقيم كلام الشارح وبهذا علم ما في كلام البعض من الخل فتأمل (قوله في اطلاق النظم الخ) تبس فيه

لأن سبب ولا يخرج عنه الاسباب محقق \* تنبيهات \* الاول \* فهم من قوله قد يوجبها أنه ليس عند كل العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء اذا ولى الالف من كلمة أخرى فيميل إلا أن الامالة عنده في نحو مرتب عمل قاسم \* الثاني قال في شرح الكافية ان سبب الامالة لا يؤثر الامتصلا وان سبب المانع قد يؤثر منفصلا فيقال أني أجذب الامالة وأنى قاسم بترك الامالة وتبعه الشارح في هذه العبارة وفي التمثيل بأن قاسم نظرفان مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع امالة الالف المنقلبة عن ياء وليس كذلك فاعمل التمثيل بيا اي التي هي حرف نداء فصحفها الكتاب بأن التي هي فعل \* الثالث في اطلاق النظم مع السبب المنفصل عما قلناه من الكلام غيره من النحو فنبه

قال ابن عصفور في مقربه واذا كان حرف الاسنة لا منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا في ما أميل اليه كسرة عارضة نحو عبال قاسم أو في ما أميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل انتهى ولولا ما في شرح الكافية لمثلت قوله في الظم والكف قد يوجب الخ على هاتين الصورتين لاشعار ١٥٠ قديا لتقليل (وقد املوا التناسب بلا \* داع سواء كما عدا اوله) \* هذا هو السبب السادس من

صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينهض حجة على المصنف ولا يقتضي أن نصوص التحوين بخلاف ما قاله اه سم (قوله لا في ما أميل اليه كسرة عارضة نحو عبال قاسم) فان الكسرة فيه عارضة بدخول عامل الجروا وغلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها في كنهها أدنى مانع وقوله أو في ما أميل الخ أي لأن الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة (قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ) هذا كلام الموضح عقب نقله كلام ابن عصفور ولا يخفى أن ما في شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين لجواز أن يكون الناظم مخالفا لما في شرح الكافية كما يقع ذلك كثيرا ولغيره من الأئمة (قوله على هاتين الصورتين) أي صورة الكسرة العارضة وصورة الالفات التي هي صلات الضمائر (قوله بلا داع سواء) فائدة بيان أن التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر على ما قبله لم يفد ذلك صراحة وإنما قال سواء ليصح في الداعي اذ التناسب داع فلا يصح نفيه على الإطلاق سم (قوله كما عدا) بالنصب بلا تنوين على إرادة الوقف كناية عليه المذكورى وقد قرئ اليتامى والنصارى بما التين فاميلت الالف الأخيرة لقلها في التثنية على إرادة الجمع عتين واميلت الاولى لمناسبة التثنية عكس ما سبق في عمادا (قوله لمجاورة الممال) أي الالف الممال سواء كان في كلمتها كما في الصورة الاولى أولا كما في الثانية اذا أخرج الجوار مجاور فبان دخول الصورة الثانية من صورتي التناسب واندفع ما للبعض فتدبر (قوله لمجاورة ألف مماله) أي في كلمتها (قوله لمكونها أخرج مجاور ما أميل الخ) أي أخرجت كيب مجاور لتركيب أهمل آخره كذا قال البعض ويحتمل أن المعنى لمكونها آخر لفظ مجاور لفظ أهمل آخره اذ المجاورة هنا تصدق مع عدم التلاصق (قوله على رأى غير سيمويه) لو حمل قوله بلا داع سواء على معنى بلا اعتبار داع سواء أعم من أن يكون داع أولا أمكن كونه على مذهب سيمويه اه سم ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف فقط مع وجود القوى ولا يخفى بعده (قوله لا للتناسب) أي لأن التناسب سبب ضعيف إنما يترفع عنه عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال ما المانع من كونها للسببين معا نعم يؤيده كلام سم السابق قريبا مع ما فيه (قوله أن امالة ألفه) أي مع أنها عن واو بدليل الضحوة وقوله للتناسب أي لمناسبة ألف مجاور ولا وما بعدهما (قوله والا حسن أن يقال الخ) فيه نظر وان أقره أرباب الحواشي فان التثنية هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مضموم الاول أو مكسور بالياء شاذة وانقلاب الالف ياء في بعض أحوال الكلمة إنما يكون سببا في الامالة اذا لم يكن شاذا كما تقدم في قوله كذا الواقع منه الياء خلف دون مزبذ أو شذوذ (قوله والربا) إنما أتى به للتمثيل لمكسور الاول من ذوات الواو لا للتمثيل لما أميل لانقلاب ألفه ياء في التثنية على لغة بعض العرب كما لا يخفى فسقط قول البعض قد يقال ان سبب امالته أي الربا كسرة الراء فلا حاجة الى اعتبار رجوع ألفه الى الياء في التثنية (قوله فكان الاحسن أن يعمل) أي لما أميل للتناسب بقوله تعالى شديد القوى فيه نظر فان الجمع قد ثبت في مجرى فيه ما جرى في الضحى بل في هذا مقتضى آخر قلب ألفه في التثنية ياء وهو استثناء تولى واو ين (قوله ظاهر الخ) قال سم لم عبر بالظاهر مع قوله وذات قاسم اه وتبهمه أرباب الحواشي جازمين بأنه كان ينبغي أن يقول صريح كلام سيمويه وقد يقال يحتمل أن الواو في قول سيمويه وقالوا مغزانا راجعة الى العرب فيكون المعنى وقال العرب مغزانا بامالة الالفين جريا على قولهم عمادا بامالة الالفين ويكون قوله في قول من قال من وضع الظاهر موضع الضمير وهذا أي الامالة للامالة في المثالين أمر مقيس عليه مطردو يحتمل أن المعنى وقالوا أي الناس أو النخلة مغزانا بامالة الالفين جريا عنهم على قول العرب عمادا بامالة الالفين وهذا أي الامالة للامالة في مغزانا قياس منهم على ما سمع من العرب وعلى

أسباب الامالة وهو التناسب وتسمى الامالة للامالة والامالة لمجاورة الممال وإنما أخره لضعفه بالنسبة الى الأسباب المتقدمة ولا مالة الالف لاجل التناسب صورتان احدهما أن تعالج لجاورة ألف مماله كالمالة الالف الثانية في رأيت عمادا فانها المناسبة الالف الاولى فانها لملة لاجل الكسرة والاخرى أن تعالج لمكونها آخر مجاور ما أميل آخره كالمالة ألف تلامن قوله تعالى والقمرا ذان لاهلها فانها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء أعني جلالها وبغشها وتبينان الاول كالمال يخاف أن تمثله بتلافا هو على رأى غير سيمويه كالمبرد وطائفة أما سيمويه فقد تقدم أنه يطرد عنه امالة نحو غزا ودعاهم الثلاثي وان كانت ألفه عن واو لرجوعها الى الياء عند البناء للقول فامالته عنده لذلك لا للتناسب وقد مثل في شرح الكافية لذلك بامالة ألف الضحى والليل اذا سجي فاما سجي فهو مثل تلاف فيه ما تقدم

الثاني

وأما الضحى فقد قال غيره أيضا ان امالة ألفه للتناسب وكذا والشعر وضحاها والاحسن أن يقال إنما أميل من أجل أن من العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو اذا كان مضموم الاول أو مكسور بالياء نحو والضحى والربا بقول ضحيان وربان فاميلت الالف لانها قد صارت ياء في التثنية وإنما فعلوا ذلك استثناء للواو مع الضمة والكسرة فكان الاحسن أن يعمل بقوله تعالى شديد القوى \* الثاني ظاهر كلام سيمويه أنه يقاس على امالة الالف الثانية في نحو رأيت عمادا

للمناسبة الاولى فانه قال وقالوا مغزانا في قول من قال عماد فاما لهم ما جميعا واذ قياس (ولا تمل ما لم يمل نمكا \* دون سماع غيرهما وغيرنا) أي الامالة  
من خواص الاعمال والاسماء المتكئة فلذلك لا تطرد امالة غير المتكئة نحو اذ او ما الاهاونا نحو مبرها ونظر اليها او مبرنا ونظر اليها فهذان تطرد  
اما التهم الكثرة استعماهما وأشار بقوله دون سماع الى ما سمعت امالته من الاسم غير المتكئة ١٥١ وهو ذا الاشارة ومضى وانى وقد

أميل من الحروف بلى  
وما في النداء ولا في قولهم  
امالا لان هذه الاحرف  
نابت عن الجمل فصار لها  
بذلك حرفة على غيرها  
وحكى قطرب امالة  
لأن كونها مستقلة وعن  
سيمويه ومن وافقه امالة  
حتى وحكى ما التها عن  
جمزة والكسائي  
وتنبيهات \* الاول  
لا تمنع الامالة فيما عرض  
بناؤه نحو يافتي وباحبلى  
لان الاصل فيه الاعراب  
\* الثاني لا اشكال في جواز  
امالة الفعل الماضي  
وان كان مبنيا خلاف  
ماؤهمه كلامه قال المبرد  
وامالة عسى جيدة  
الثالث انما تمل الحروف  
لان ألفها لا تكون عن  
ياء ولا تحاور كسرة فان  
سمى بها أميلت وعلى هذا  
أميلت الراء من المروال  
والهاء والطاء والحاء في  
فوائح السور لانهم اسما  
مايلغظه من الاصوات  
المنقطعة في مخارج  
الحروف كما ان غاق اسم  
اصوت الغراب وطبخ  
اسم لصوت الضاحك  
فلما كانت اسماء لهذه  
الاصوات ولم تكن كما  
ولا أرادوا بالامالة فيها

الثاني يكون سيمويه حاكيا للقياس ولا يلزم من حكايته أن يكون قائله نعم اقراره ظاهر في قوله به فلاجل  
ما ذكر قال ظاهر دون صريح وعلى الاول يكون مصرحا بقياسية الامالة للامالة فتأمل (قوله لمنااسبة الخ)  
علة لامالة (قوله وقالوا مغزانا) أي بامالة الالفين الاولى لرجوعها الى الياء في التثنية والثالثة لمنااسبة الاولى  
وقوله في قول أي جارين على قول وقوله فاما لهم أي انى عماد اعطف على قال (قوله مغزانا) قال البعض  
بكسر الميم اه والذي في المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام (قوله ولا تمل ما لم يمل نمكا) أي من  
الاسماء بقرينة قوله السابق وهكذا يدل عين الفعل الخ وقوله كعماد او تلا (قوله غيرهما وغيرنا) مقتضاها أن  
امالتهما ليست من قسم المسبوع مع أنها منه وان كثرت فكان الاولى أن يقول الا الذي سمع نحوها وانا (قوله  
نحو مبرها الخ) مثل عثمانين في كل اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون سبب الامالة الكسرة أو الياء (قوله فهذان  
تطردا ما التهما) قال سم ان أراد به جواز امالتهما في غير التركيب الذي سمعت امالتهما فيه فالظاهر أن هذا  
نابت في كل مسبوع وأن وزانتهما في الامالة وزان غيرهما لم يتمكنا وان أو همت عبارة الفاظهم خلافه وان  
أراد به أن امالتهما لا تضعف فيها فالظاهر خلافه وأن امالة غير المتكئة مطلقا ضعيفة لا الفعل الماضي كما يأتي  
اه ويمكن أن يكون أراد بالاطراد الكثرة (قوله امالة لا) أي الجوابية وقوله لكونها مستقلة أي في الجواب  
كما في المرادى (قوله فيما عرض بناؤه) لا يرد هذا على المصنف لانه انما منع الامالة فيما لم يمل نمكا أي بالكلية  
كما يقتضيه وقوع النكرة في سياق النفي وهذا نال نمكا في غير حاله ندائه مثلا (قوله خلاف ماؤهمه كلامه)  
يجاب بان قوله وهكذا يدل عين الفعل الخ وقوله كعماد او تلا قرينة على استثناء الماضي من كلامه هذا (قوله  
ولا تحاور) بالراء المهملة وكلامه باعتبار الغالب والافاق الى محاوره لكسرة الحمزة (قوله فان سمي بها)  
الضمير راجع الى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها حروفا لصيرورتها بالتسمية  
بها اسماء لاحروفا أو يقال سماها بعد التسمية بها حروفا باعتبار ما كان (قوله أميلت) أي اذا وجد سبب الامالة  
فلو سمي بجتي أميلت لان الالف الراءية في الاسم تغلبت على التثنية بخلاف ما لو سمي بالي لان التسمية تنجذه من  
الواو لانه أكثر من الياء ولهذا نقول في تنقيته الوان نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله وعلى هذا)  
أي وبناء على ما ذكر من امالة الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء من المروال وكما أميلت حروف المعاني  
بعد التسمية بها أميلت حروف المعاني بعد التسمية بها وان افترقنا بقاء حروف المعاني بعد التسمية على صورتها  
قبل التسمية وعدم بقاء حروف المعاني في زيادة ألف مقصورة أو مخدودة في أسماء حروف التهجى ومن هذا  
يؤخذ أنه كان على الشارح أن يقول أميلت رامن المروال وهما وطا وحاف فوائح السور بقصر الاربعة أي  
لفظة راو لفظه الخ لان الراء والهاء والطاء والحاء أسماء لاحروف أحادية وهى ره ط ج مع أن المال أحرف  
ثلاثية هي راها طا حا وقوله والى ينطق به كما ينطق به في أول السور فهو عطف على المر وقوله والهاء عطف  
على فاعل أميلت وكان عليه أن يزدو الياء واعلم أنه سيأتى في الخاتمة أن الامالة في فوائح السور وأسماء  
حروف التهجى شاذة فليحمل ما هنا عليه وان أوهم صنيعة هنا خلافة فاعرف هذه التديقات (قوله في فوائح  
السور) نحو كهيعص جمع سق طه حم (قوله فلما كانت) أي الراء والهاء والطاء والحاء في فوائح السور  
(قوله ولم تكن كما ولا) أي في الحرفية (قوله أرادوا بالامالة فيها الاشعار الخ) حاصل ما ذكره في علة امالتهما  
ثلاثة أقوال (قوله وكذلك امالة حروف المجهم) أي أسماء حروف المجهم التي ليست في فوائح السور على لغة  
قصر تلك الاسماء (قوله كسر راء) من اضافة الصفة الى الموصوف كما يشير اليه الشارح (قوله وتقريب  
بعضها من بعض) عطف تفسير (قوله موجود في الحركة) أي في امالة الحركة وقوله كما أنه موجود في الحرف

الاشعار بانها قد صارت من حيز الاسماء التي لا تمنع فيها الامالة وقال الزجاج والكوفيون أميلت الفوائح لانهم مقصودة والمقصود بغلب عليه  
الامالة وقدره هذان كثيران المقصود لا تجوز امالته وقال الفراء أميلت لانها اذا نبت ردت الى الياء فقال طيان وحيان وكذلك امالة  
حروف المجهم نحو باونا اه (والفتح قبل كسر راء في طرف \* أمل) كما تمال الالف لان الغرض الذي لاجله تمال الالف وهو مشاكلة  
الاصوات وتقريب بعضها من بعض موجود في الحركة كما أنه موجود في الحرف لامالة الفتحة سببان الاول أن تكون قبل راء مكسورة





**توضيحات \* الأول** في قوله بليته راجع الى الفتح لانه الذي عمل لا الحرف الذي تليه هاء التانيث واذا كان كذلك فلا وجه لاستثناؤه  
 الالف بقوله اذا ما كان غير ألف اذ لم يندرج الالف في الفتح وهو انما فعله لدفع توهيم أن هاء التانيث تسوِّغ امالة الالف كما سوِّغت امالة  
 الفتحة فكان حق العبارة أن يقول عاطفا على ما تقدم وقبل هاء التانيث أيضا ان تقف \* ولا عمل له هذه الهاء الالف \* الثاني انما قال هاء  
 التانيث ولم يقل تاء التانيث لانه لما خرج التاء التي لم تقلب هاء فان الفتحة لاتعمل قبلها \* الثالث ذكر سيمويه أن سبب امالة الفتحة قبل هاء  
 التانيث شبهه الهاء بالالف فاميل ما قبل الالف ولم يسميه به ياء ألف ١٥٣ شبهت والظاهر أنها شبهت بالالف

وتفاته اه مع وار تضي البعض مما قيل في علة عدم امالة الالف قبل هاء التانيث أن وقوع الالف قبل الهاء  
 أزال شبهها بالالف التانيث لأن هاء التانيث لا تقع بعدها ثم قال ووقع في بعض الحواشي التعليق بغير هذا مما  
 لا معنى له فاحذره اه وفيه أن ما ارتضاه لا يصح الا لو جعلنا علة امالة الالف شبهها بالالف التانيث ولا قائل به  
 فهو أيضا لا معنى له فاللائق في التعامل ما ظهر لي والله الحمد من أن سبب امالة الفتحة قبل هاء التانيث كما يأتي  
 شبهها بالالف التانيث وألف التانيث لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بالالف التانيث  
 فلم تقتض امالة ما قبلها (قوله فلا وجه لاستثناؤه الالف) أي اخرجها بابه من الفتح راجع اليه هاء يلية  
 بقوله اذا ما كان الخ لعدم شمول الفتح للالف فلم أن الاستثناء في كلامه بالمعنى اللغوي نعم لو جعل المستثنى منه  
 الضمير في كان صح جعل الاستثناء اصطلاحيا لمكنه خلاف ظاهر صريح الشارح ثم ما ذكره الشارح من  
 عدم وجه الاستثناء قال سم مبنى على أن موصوف الموصول الفتح وليس بالزم لجواز أن يكون موصوفه  
 الشيء الشامل للفتح والالف الذين لا يكون قبل الهاء الا أحدهما فمفهوم الاستثناء على أنه يمكن جعل كان  
 تامة بمعنى وجد وغير الف حال على معنى المعايرة في الحكم والنقد برعنا بالفتح اذا وجد حال كونه مغايرا للالف  
 في هذا الحكم فلا يكون هناك استثناء أصلا (قوله التي لم تقلب هاء) يشمل تاء نحو فاطمة ووجه عدم تقف  
 بالتاء فلا عمل حينئذ كما صرح به غيره وتاء التانيث المتصل بالفعل نحو باعت (قوله أنها شبهت بالالف  
 التانيث) أي المقصودة لاتفاقهما في المخرج وهو أقصى الحلق وفي المعنى وهو الدلالة على التانيث وفي الزيادة  
 على أصول الكلمة وفي التطرف في آخرها وفي الاختصاص بالاسماء الجامدة والمشتقة تصریح (قوله قال  
 سيمويه الخ) استدل على قوله أحدهما الفرق الخ (قوله لأنها أسماء ما يلفظ به) أي من الحروف ويؤخذ  
 منه ان ذال الالف من أسماء حروف التهجي كالباء يقصر كما عد وبه صرحوا بل قال في الجمع يجوز قصره وعدمه  
 بالاجماع ووجهه على القصر بيات مثلا يقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد با آت باقرار الهمزة (قوله وحروف  
 التهجي) ممتد أخبره قوله ان كان في آخرها ألف ففهم الخ وفي كلامه حذف مضاف أي وأسماء حروف التهجي  
 وقول البعض ان حروف التهجي معطوف على راوما أشبهها ان لم يكن فاسدا بالكتابة فهو وتسف لاحاجة اليه  
 فتأمل (قوله من يفتح) أي لا يميل (قوله علما) بخلاف ما اذا كان صفة للمبالغة فانه لا يعمل لانه لم يكثر استعماله  
 دما مبنى (قوله في الرفع والنصب) أي لافي الجرفان الامالة فيه قياسية لوجود سببها وهو الكسرة (قوله شاذة)  
 أي قياسا فلا ينافي في قراءة بعض السبعة بالامالة في فواتح السور قاله شيخنا السيد

التصريف

(قوله على شيئين) بل على ثلاثة نائنه العلم باحكام بنية الكلمة كما سنبه علىه عن ابن النانم (قوله الى أبنية) أي  
 صمغ (قوله كالتصغير الخ) ان كان تمثيلا للضروب من المعاني احتاج قوله واسم الفاعل واسم المفعول الى  
 تقدير مضاف أي ودلالة اسم الفاعل الخ وان كان تمثيلا للأبنية المختلفة كان التصغير والتكسير بمعنى الصيغتين  
 المعروفين (قوله بذكرة) أي بذكرة متعلقة الذي هو تلك الأبنية المختلفة اذ هي المذكورة قبل هذا الباب  
 لانفس التحويل وقوله قبل التصريف أي بالمعنى الآخر الآتي فافهم (قوله وهو في الحقيقة من التصريف)  
 ان أراد من التصريف اللغوي فهو غير محتاج اليه لوضوحه في تعريف التصريف لغة واصطلاحا وان أراد من

٢٠ - (صبان) - رابع

في شرح الكافية قال وهذه رواية أحد بن يزيد الخلواني عن أبي عمر والدوري عن  
 الكسائي ورواية نصر وقتيبة عن الكسائي انتهى \* واعلم أن الامالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها بل يقتصر في ذلك على ما سمع  
 والله أعلم التصريف اعلم أن التصريف في اللغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين  
 الاول نحو بل الكلمة الى أبنية مختلفة لضر وب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة  
 المصنفين بذكرة قبل التصريف كما فعل النانم وهو في الحقيقة من التصريف

والآخر تغيير الكلمة اغيرة على طارعيها ولكن اغرض آخر ويخصر في الزيادة والحذف والابدال والقلب والنقل والادغام وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف وقد اشار اشرارح الى الامر من بقوله تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى كتغيير المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر ١٥٤ الى بناء الفعل واسمي الفاعل والمفعول ولهذا التغيير أحكام كالصفة والاعلال ومعرفة تلك الاحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف

فالتصريف اذن هو العلم باحكام بنيتها المكامة بما لمحررها من اصالته وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك اه ولا يتعلق التصريف الا بالاسماء المتمكنة والافعال المنصرفة وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما اشار الى ذلك بقوله (حرف وشبهه من الصرف يرى \* وما سواهما بتصريف حري) أى تحقيق والمراد بشبه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عنى وليس ونحوهما فانما تشبه الحرف في الجود واما حقوق التصغير ذوالذى والحذف والابدال لعل فساد يوقف عند مسمع منه في تنبيهه والتصريف وان كان يدخل الاسماء والافعال الا أنه للافعال بطريق الاصالة لكثرة تغيرها واطهور الاشتقاق فيها (وليس أدنى من ثلاثى يرى \* قابل تصريف سوى ما غيرا) يعنى أن ما كان على حرف واحد

التصريف بالمعنى الاصطلاحى الآتى فباطل لتغاير المعنيين الاصطلاحيين كما ينطبق به كلامه أو بالمعنى الاصطلاحى السابق فباطل أيضا اذ لا معنى لكون الشئ من نفسه فتدبر (قوله تغيير الكلمة) أى عن أصل وضعها (قوله ولكن اغرض آخر) كالاتفاق والخاص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالساكن (قوله ويخصر) أى هذا التغيير (قوله وقد اشار اشرارح الى الامر من بقوله الخ) نظريه سم بان هذا القول ليس فيه أن التصريف يهاتى بمعنى تغيير الكلمة لغیر معنى الخ وعارضه البعض فقال أشار الى الاول بقوله هو تغيير بنيتها الخ والى الثانى بقوله ولهذا التغيير أحكام فان تلك الاحكام ما عدا الصفة تغيرات خصوصية لا غرض فسهط تتظير بعضهم بأنه ليس فيه اشارة الى المعنى الثانى اه وانت خبير بان المعنى الثانى تغيير الكلمة لغیر معنى طارئ عليها ولكن اغرض آخر ويخصر في الانواع الستة المتقدمة فليس هو معنى طارئ على الكلمة وليس منه الصفة والاحكام التى جعل ابن الناطم معرفتها علم التصريف جعلها أحكاما للتغيير معنى طارئ لانه المشار اليه بقوله ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها الصفة حيث قال كالصفة والاعلال فن أين يكون قوله ولهذا التغيير أحكام اشارة الى المعنى الثانى فالحق مع من نظري كلام اشرارح بما ذكر نعم يمكن أن يتكلف تصحيح كلام الشارح بجعل اسم الاشارة راجعا الى التغيير لا بقيد كونه معنى طارئ بل مطلقا وجعل الصفة والاعلال حكما للتغيير معنى طارئ والاعلال فقط بانواعه الستة حكما للتغيير لغرض آخر والله الموفق للصواب (قوله هو تغيير بنيتها) أى تحويل بنيتها الى صيغ مختلفة ولا يخفى أن هذا التعريف يعنى التعريف الاول فى كلام شارحنا (قوله الى التثنية والجمع) قال ذكر بالانساب الى التثنية والجمع اه والجواب أن التثنية والجمع يطلقان على التثنية والجمع (قوله ولهذا التغيير) أى ولما تعلق هذا التغيير من المغير والمغير اليه اذ الصفة مثلا صفة للفظ لا للتغير ولا للتغير وبهذا يعرف ما فى كلام شيخنا والعض (قوله كالصفة والاعلال) الظاهر أن المكاف استقصائية اذ الاعلال التغيير وهو صادق بالانواع الستة المتقدمة (قوله وما يتعلق بها) كشروطها (قوله فالتصريف) أى فعلم التصريف لم يطابق قوله تعنى علم التصريف أو المراد التصريف بمعنى العلم وقوله اذن أى اذا استعمل فى معرفة تلك الاحكام ثم اذا أطلق التصريف بمعنى العلم ففيه الوجه الثلاثة فى غيره من أسماء الفنون وهى كونه بمعنى الملكية والمسائل أو الادراكات وعلى هذا الثالث قول الشارح فالتصريف اذن هو العلم باحكام بنيتها الكلمة الخ (قوله بما لمحررها) بدل من قوله باحكام (قوله وشبه ذلك) قال ذكر باقره شيخنا والمعض أى كالاخفاء والظهار والادغام اه وفيه ان الاخفاء والادغام من الاعلال والظهار من الصفة الا أن يخصر فتدبر (قوله ولا يتعلق التصريف) أى بعلم المقصود بقوله لم التصريف كما سبق بقريته كلامه فى التنبيه الآتى فلا ينافى أن بعض الاسماء المبنية بشئ ويجمع ويصغر كاسماء الاشارة والموصولات على أن تصغيرها شاذ وتنقيتها وجمعها صوريان لاحقيقيان على التحقيق (قوله والافعال المنصرفة) أى غير الجامدة (قوله الاسماء المبنية) ككروم ولم يمثلهما لكثرة (قوله ونحوهما) كنعيم وبش (قوله وأما حقوق التصغير ذوالذى) فيه أن هذا لا يرد الا لأورد بالتصريف المتكلم عليه التغيير معنى طارئ وقد أسلف الشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى التغيير لغیر معنى طارئ فليس منه التصغير حتى رد علينا تصغيرنا الذى (قوله وليس أدنى من ثلاثى الخ) ان قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاستلزام نفي قبول الحرف للتصريف نفي قبول أدنى من ثلاثى وضعه لان الأدنى المذكور لا يكون الاحرفا قلت ليس مستغنى عنه بالنسبة الى المبتدى الذى لا يعرف أن الأدنى المذكور لا يكون الاحرفا (قوله ثلاثى فى الاصل) أى فصاعدا نحو م عند

أوحرفين فإنه لا يقبل التصريف الا أن يكون ثلاثيا فى الاصل وقد غيّر بالحذف فان ذلك لا يخرج عن قبول التصريف وقد فهم من ذلك أمران أحدهما ان الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان فى أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لانه ما قبلان للتصريف وما يقبل التصريف لا يكون فى أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والآخر ان الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين فيحذف لانه نحو بدأ وعينه نحو سه أو فانه نحو عانة وقد يرد على حرف واحد نحو الله

أوحرفين فإنه لا يقبل التصريف الا أن يكون ثلاثيا فى الاصل وقد غيّر بالحذف فان ذلك لا يخرج عن قبول التصريف وقد فهم من ذلك أمران أحدهما ان الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان فى أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لانه ما قبلان للتصريف وما يقبل التصريف لا يكون فى أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والآخر ان الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين فيحذف لانه نحو بدأ وعينه نحو سه أو فانه نحو عانة وقد يرد على حرف واحد نحو الله

عند من يجعله محذوفاً من أين الله وكقول بعض العرب شربت ماؤ ذلك قليل \* وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قول فبيع وسئل وقد يرد على حرف واحد نحو قول كلامي وق نفسك وذلك فيما أعلت فأؤد ولاه فيحذفان في الأمر (ومنتهى اسم خمس أن تجردا \* وإن يزد فيه فاسبعة عدا) أي ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل وإلى مزيد فيه وهو فرع فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو سفر رجل وغاية ما يصل إليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف فالثلاثي الأصول نحو أشهباب مصدراشهباب والرباعي الأصول نحو أحر فجم مصدراحر فجمت الأبل أي اجتمعت وأما الخماسي الأصول فإنه لا يزداد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجرداً أو مشفوعاً بهاء التأنيث نحو وعضير فوط وهو العطاء المذكور وقبعثرى وهو البعير الذي كثر شعره وعظم خلقه والمشفوع نحو قبعثرأة ونذر قبعثرأة لأنه يزد فيه حرفان واحد هاء تون قيل أنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه والقرع لانه تدويه عريضة عظيمة البطن محبظية وقفاً في تصغيرها قرع بعه وذكروا بعضهم أنه يزد في الحاسي حرفاً مد قبل الآخر نحو مغناطيس فان مع ذلك وكان عربياً جعل نادراً وقد حكاه ابن ١٥٥ القطاع أعني مغناطيس \* تفهيمان \*

الاول \* أغالم يستثنى هنا هاء التأنيث وز ياد في التنثية وجمع التصحيح والنسب كما فعل في التسهيل فقال والمزيد فيه أن كان اسمها لم يجاوز سبعة الأبهاء التأنيث أو ز ياد في التنثية أو التصحيح لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها الكون ما مقدرة الانفصال \* الثاني انما قال خمس وسبعة ولم يقل خمسة وسبعة لأن حروف الهجاء تذكر وتؤنث فباعتبار ذلك كبرها تثبت الهاء في عددها وباعتبار تأنيثها تسقط الهاء من عددها (وغدير آخر الثلاثي افتح وضم \* واكسر وزد تسكين ثانيه تم) تقدم أن المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية أن

من يجعله مختصراً من أين (قوله عند من يجعله محذوفاً) أي مختصراً (قوله شربت ما) أي بالقصر منونا ليكون على حرف واحد (قوله ومنتهى اسم) أي حرف اسم (قوله فالثلاثي الأصول) أي فالزيد فيه الثلاثي الأصول (قوله مصدراشهباب) بتشديد الموحدة إذا صار أشهباب من الشبهة بضم الشين وهي بياض يخاط به سواد (قوله مجرد الخ) حال من ضمير حرف المد المستكن في بعده فهو راجع إلى بعده فقط (قوله وهو العطاء المذكور) عبارة القاموس العصفرة فوط العذق فوط أو ذكر العطاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عصارف وعصفرة فوطات اه وقال في محل آخر العذق فوط بالضم دويبة بيضاء ناعمة تشبه بأصابع الجوارى اه وقال في محل آخر العظاية دويبة كسام أبرص والجمع عطاء اه وسام أبرص بتشديد الميم قال في القاموس من كبار الوزغ اه وفي المصباح أن العظاية بالمد لغة أهل العالية والعظاية لغة تميم وأن جميع الأولى عطاء وجمع الثانية عطايا (قوله والمشفوع نحو قبعثرأة) الانسب بقوله نحو عصفرة فوط أن يقول ونحو قبعثرأة (قوله قرع لانه) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة (قوله لانه يزد فيه حرفان) أي غير الهاء (قوله الامن كتاب العين) أي المحشو بالخطأ (قوله محبظية) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون التون وكسر الطاء المهملة وتخفيف التحتية أي منتفخة البطن كما في القاموس ولعل المراد بمتفخة البطن عظيمة البطن فيكون تأكيد المساقلة (قوله قريبعة) أي يحذف الخامس كما هو قاعدة تصغير الحاسي الأصول (قوله وذكروا بعضهم الخ) مقابل قوله لا يزد فيه غير حرف مد (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيد تصحيح القاموس (قوله وكان عربياً) يظهر أنه عطف سبب على مسبب (قوله أعني مغناطيس) لانه منعه من الصرف ميل إلى احتمال عجمته مع كونه علماً على اللفظ لأن المراد لفظه (قوله الأبهاء التأنيث) كقرع لانه سم (قوله أو ز ياد في التنثية) كقولك في تنثية أشهباب أشهبابان وفي جمعه أشهبابون عند التسمية به وفي النسب نحو أشهبابي دمايني (قوله إلى ضم) أي ضم لازم خرج نحو يضرب إذا ضمة تزول نصباً وجرماً (قوله وأما قرعة بعضهم) هو أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم آخره لام (قوله والسماء ذات الحبل) في القاموس الحبل من السماء طرائق النجوم واحدها حبيكة (قوله على تقدير محتمل) انما قال ذلك لانه قد قيل انها لم تثبت (قوله من تداخل اللغتين الخ) اعترض بأن التداخل في جزأى الكلمة الواحدة غير معهود انما المعهود التداخل في الكلمتين نحو كدت بضم الكاف أكاد فان كدت بالضم على لغة من قال كاد بكود وأكاد على لغة من قال كاد بكاد (قوله قبل وهذ احسن) قائله أبو حيان واعترض بأن أداة التعريف كلمة

تكون أبنيتها اثني عشر بناءً لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون إذ لا يمكن الابتداء ساكناً وثانيه يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضاً والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر فهذه جملة أوزان الثلاثي المجرد كما أشار إلى ذلك بقوله نعم (وقبل) بكسر القاء وضم العين (أهل) من هذه الأوزان لاستقتها لهم الانتقال من كسر إلى ضم وأما قرعة بعضهم والسماء ذات الحبل بكسر الحاء وضم الهاء فوجهت على تقدير محتمل وجهين أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأى الكلمة لانه يقال حبل بضم الحاء والباء وحبل بكسرهما فركب القارئ منهما هذه القراءة قال ابن جني أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء منه مدونة بالحاء بكسر الحاء وضم الهاء مضمومة قال في شرح الكافية وهذا التوجيه لواعرف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لا مكان عروض ذلك له والآخر أن يكون كسر الحاء اتباعاً لكسرة تاء ذات ولم يعتمد على لام الساكنة لأن الساكن حاجر غير حصين قيل وهذا أحسن (والعكس) وهو فعل بضم الفاء وكسر العين (يقول) في لسان العرب (لقد همم

تخصيص فعل بفعول) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب وقتل والذي جاء منه دثل اسم دويمة حيث هم اقبيلة من كنانة وهي التي ينسب اليها ابو الاسود الدؤلي وانشد الاخفش اكعب بن مالك الانصاري جاؤا بجيش لوقيس معرسة \* ما كان الا كعرس الدئل والرثم اسم للاست والوعل لغة في الوعل حكاه الخليل فثبت بهذه الالفاظ أن هذا البناء ليس بهمل خلافاً لمن زعم ذلك نعم هو قليل كما ذكر في تنبيههم قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيراً أي ليس بهمل ولا نادر وهي عشرة أوزان وأولها فعل ويكون اسماً نحو فليس وصفة نحو سهل وثانيها فاعل ويكون اسماً نحو فليس وصفة نحو بطل وثالثها فاعل ويكون اسماً نحو كب ود وصفة نحو حذر ورابعها فاعل ويكون اسماً نحو عضد وصفة نحو يفظ وخامسها فاعل ١٥٦ ويكون اسماً نحو عدل وصفة نحو نكس وسادسها فاعل ويكون اسماً نحو غلب قال سيبويه

ولا نعلم جاء وصفة الا في حرف معتل بوصف به الجمع وهو قولهم عدا وقال غيره لم يات من الصفات على فعل الا زيم بمعنى متفرق وعدا اسم جمع وقال السيرافي استدرك على سيبويه قد عاين في قسرة من قرأ دينافيا واعله يقول انه مصدر بمعنى القيام اه واستدرك بعض النحاة على سيبويه بالفاظ اخر وهي سوى في قوله تعالى مكانا سوى ورجل رضى وماء روى وماء صرى وسبي طيبة ومنهم من تأولها وسابعها فعل ويكون اسماً نحو ابل ولم يذكر سيبويه من فعل الابلا وقال لانعلم في الاسماء والصفات غيره وقد استدرك عليه ألفاظ فن الاسماء اطل وهي الحاصرة ذكره المبرد وروى قول امرئ القيس له اطل لا ظي بالكسر وقيل كسر

منفصلة ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعاً لضم ثالثه في نحو ان الحـ كم وقيل الروح وغلبت الروح ولم يلحقها بقل انظر وقال الساكن المذكور خارج حصين على انه لا يجري في غير الآية اه وقد يقال اعتراضه بما ذكر لا ينافي أحسنه مما قبله مع ان قوله على أنه لا يجري في غير الآية لا يرد اذ لم يسمع في غير الآية (قوله تخصيص فعل بفعل) الباء داخله على المقصور (قوله فيما لم يسم فاعله) صفة فعل أي المكنان في أوزان ما لم يسم فاعله (قوله جاؤا بجيش الخ) قاله كعب بن مالك الانصاري يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة بالقبلة والخقارة وقوله معرسة بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء أي مكان نزوله ويقال معرسة كجمل لان الفعل أعرس وعرس بالتشديد والشاهد في الدئل فانه بضم فكسر فيكون هذا الوزن مستعملاً (قوله والرثم) براء فهم مزه وقوله اسم للاست أي الدبر (قوله لغة في الوعل) أي بفتح الواو وهو التيس الجملي (قوله الأزيم) بزاي تحتية وقوله بمعنى متفرق يقال منزل زيم أي متفرق النيات (قوله في قراءة من قرأ) وهم الكوفيون وابن عامر (قوله واهله يقول الخ) ظاهر صنيعة أن مثل ذلك لا ياتي في زيم (قوله وماء روى) أي كثير مرو ويقال رواء كسماء (قوله وماء صرى) كذا في نسخ بكسر الصاد المهملة وفتحها أي طال مكثه كذا في القاموس وفي نسخة هري بالماء واهله تحريف فاني لم أجده في اللغة (قوله وسبي) بسين مهملة في وحدة في المصباح سبيت العدو سبياً والاسم السباع مثيل كتاب والقصر لغة اه وفي القاموس السبي ما سبي والجمع سبي والنساء لانهن يسبين القلوب أو يسبين فيما يكن اه وقوله طيبة توزن عتبة كما في القاموس وفيه الشاهد ومعناه نالوه بلا غدر ونقض عهد كما في القاموس وتوهم البعض أن الشاهد في سبي فقال بعد نقل عبارة المصباح وأنت خير بان هذا الادلة فيه على كونه وصفاً (قوله ومنهم من تأولها) أي بانها مصادر وصف بها (قوله اطل) بالطاء المهملة (قوله في الاطل) أي بكسر فسكون والتوعد أي بفتح فكسر وفتح المشط أي بتشليم أوله فسكون وفتح فكسر وضمته بن مع تخفيف الطاء وتشديد يدها كما في القاموس والدبس أي بكسر فسكون وجعل البعض المشط كالديس بكسر فسكون قصور (قوله حبرة) أي بحاء مهملة في وحدة وقوله أي قلح بقاف فلام فحاء مهملة هو صفر الاسنان (قوله حلج) بحاء مهملة فلام فحجيم بلج في وحدة فلام فحجيم على ما في النسخ ولم أره في القاموس وجان يحجيم فلام فنون بلن في وحدة فلام فنون كما في القاموس (قوله عيل) بعين مهملة فتحية (قوله وأما قوله الخ) ليس متعلقاً بكلام ثعلب لان عجلور جلاليسا وصفين بل هو دفع لتوهم استدراكهم أيضاً على سيبويه (قوله من فعل ثلاثي) أي مبنى للفاعل بدليل قوله وزد نحو ضمن (قوله لا يكون الامفتوح الاول) أي لاسا كذا لرفضهم الابتداء بالساكن ولا مكسور ولا مضموماً الا عند الإملاء للفعل كما ياتي انقلها ما ونقل الفعل (قوله ولا يكون ساكناً) أي اصالة فلا يرد نحو ودوشم ولب ولا نحو قال وخاف وطال ولا نحو علم بالسكون مخفف علم ولا نعم وبش وليس لان أصل عين الكل الحركة على أن الكلام في الافعال الغير الجامدة والثلاثة الاخيرة جامدة فلا يملكها التصريف (قوله الاول فعل) ولا تفتح عين

الطاء اتباع و تدوم مشط ودبس لغة في الاطل والتود المشط والدبس وقالوا باسنانه حبرة أي قلح وقالوا لعمه الصبيان مضارعه حلج بلج وجان بلن وقالوا حبل لغة في الحبل كما تقدم وعيل اسم بلد ومن الصفات قولهم أنا نأيد وأمة أبدأ أي ولود و امرأة بلز أي ضخمة قال ثعلب ولم يات من الصفات على فعل الاحرفان امرأة بلز وأنا نأيد وأما قوله علمها اخواننا بنو عجل علمها التبيذ واصطفاً قال بل \* فهو من النقل للوقف أو من الاتباع فليس باصل وثانها فاعل ويكون اسماً نحو قفل وصفة نحو حلو وتاسعها فاعل ويكون اسماً نحو صر وصفة نحو حطم وعاشرها فاعل ويكون اسماً نحو عنق وصفة وهو قليل والمحفوظ منه جنب وشال وناقعة مريح أي سريفة (وافتح وضم واكسر الثاني من \* فعل ثلاثي) أي للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية لانه لا يكون الامفتوح الاول وثانيه يكون مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً ولا يكون ساكناً لثلاثي لزم اتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع الاول فعل



ويكون متعديا نحو ضرب ولا زمان نحو ذهب ويرد لسان كثيرة ويختص باب المغالبة وقد يجيء ١٥٧ فعل مطاوع الفعل بالفتح فيه ما ومنه

قوله قد جبر الذين الالة  
نجبر والثاني فعل ويكون  
معديا نحو شرب ولا زمان  
نحو فرح وزومه أكثر  
من تعديه ولذلك غلب  
وضعه للنعوت اللازمة  
والاعراض والالوان  
وكبر الاعضاء نحو شرب  
وفلج ونحو برئ ومرض  
ونحو سود وشهب ونحو  
أذن وعين وقد يطاوع  
فعل بالفتح نحو خدعه  
لخدع والثالث فعل نحو  
ظرف ولا يكون متعديا إلا  
بضمين أو نحو بل فالتضمين  
نحو رجعتكم الدار وقول  
على أن بشر أفسد طلع  
العين ضمن الاول معني  
وسع والثاني معني بلغ  
وقيل الاصل رجعت بكم  
لخلف الخافض توسعا  
والتحويل نحو سدته  
فان أصله سودته بفتح  
العين ثم حول الى فعل  
بضم العين ونقلت  
الضمة الى فائه عند  
حذف العين وفائدة  
التحويل الاعلام بأنه  
واو العين اذ لم يحول  
الى فعل وحذفت عينه  
لانتقاء الساكنين عند  
انتقالها ألفا لا لتبس  
الواو بالياء هي هذا  
مذهب قوم منهم  
الكسائي واليه ذهب  
في التسهيل وقال ابن  
الحاجب وأما باب سده  
فالصحيح أن الضم لبيان  
بنات الواو لا للنقل ولا

مضارعه دون شد وذلك في بابي وسلا يسلي وقلا يقي وقيل الفتح لكسر عين الماضي في لغة فيكون ذلك من تداخل  
لغتين الا اذا كانت العين أو اللام حرفا حلقيا كسأل يسأل ومدح مدح بل نجبر فيها بين الكسر والضم ما لم يشتر  
أحد الأمرين فان اشتهر أحدهما نعين كالكسر في بضرب والضم في يقتل وقال ابن عصفور بل يجوز الأمران  
مع اشتهار أحدهما وقال ابن جني يتعين الكسر عند عدم الاشتهار وما لم يلزم أحدهما السبب يقتضي ذلك  
كالترام الكسر عند غير بني عامر فيما فاقوه واو كوجه لا يجحد ما به نوعا فلم يلزموا الكسر في ذلك فقالوا لا يجحد  
بالضم وعند الجميع فيما عينه ياء كباع يبيع وفيما لامه ياء وعينه غير حلقية كرمي يرمي فان كانت عينه حلقية  
فحقت كسبي يسعي ونحسي ينحسي وفي المضاعف غير المسهوع ضمه كمن يحن وأن يشن بخلاف ما سمع ضمه فقط كمر  
يمر وورد أومع كسره كصدد يصدد وصدو يشط وشدو يشط وكالترام الضم فيما عينه واو كقام يقوم وشدناه يشد  
وطاح يطح في لغة من قال ما أقومه وما أطوجه وفيما لامه واو وليست عينه حلقية كغز يغزو وبخلاف ما عينه  
حلقية كعجم يجي في إحدى لغاته وفي المضاعف المتعدي غير المسهوع كسره كدرد بخلاف ما سمع كسره  
فقط وهو وجه يحجه أومع ضمه كشد يشد ويشد وفيما وللاغلبة كسابقني فسمعتة أو سمعتة ما لم يكن فيه ملزم  
الكسر كواعدني فوعدته أعهده وبالعني فبعته أبععه وورماني فرمته أرميه ولا تأثير لحاق في ذي الغلبة بخلاف  
للكسائي فنقول فاحرفي ففقرته أنخره بالضم وقد يجيء ذو الحلق غير ذي الغلبة بكسر كزغ يزغ أو بضم  
كدخل يدخل وبكسر وفتح كمنع يمنج ويمنج وضم وفتح كداحج ودماحج وبالثلث كرجح ورجح  
ويرجح والمعتد في ذلك السماع فاذا فقد رجح الى الفتح دما ميني باختصار (قوله ويكون متعديا) وتعديه  
أكثر من زومه عكس فعل بكسر العين دما ميني (قوله ويرد لسان كثيرة) منها السلب يقال قررتة وأقررتة  
أي أزلته عن مقره ومنها الغلبة والمطاوعة ونه الشارح على هذين (قوله ويختص باب المغالبة) الباء داخله  
على المقصور والمراد باب المغالبة اسناد الغلبة في فعل بين اثنين الى الغالب فيه منه ما نحو صار في زيد  
فغضبه أي غلبته في الضرب (قوله مطاوعا) أي مشعرا تأثر فاعله بفعل آخر ملاقيه في الاشتقاق (قوله  
لنجبر) أي نجبر (قوله والثاني فعل) وحق عين مضارعه الفتح وكسرت في الفاظ قليلة كورث يرث وورث  
يقى وأما فضل بالكسر بفضل بالضم من الفضلة فن باب التداخل (قوله ولذلك) أي لكون زومه أكثر  
من تعديه وقوله للنعوت اللازمة أي الصفة ذات اللازمة للذوات القائمة هي بها المراد النعت اللغوي وقوله  
والاعراض الخ أي وكل من المذكورات لا يطلب زيادة على قيامه بحاله فله تعد (قوله نحو شرب الخ) في  
كلامه لف ونشر مرتب والشرب بالتحريك ما عورقه وبرد وعذوبة في الأسنان وشرب كفرح فهو شارب وشرب  
وأشرب وهي شربا قاموس (قوله وفلج) بالفاء والجيم كآرأيت في نسخ وهو كفرح من الفلج وهو تباعد الأسنان  
وقضية كلام شيخنا بل صريحه أنه بالفاء والخاء المهملة كفرح من القح وهو صفرة الأسنان ولعل الاول هو  
المناسب لكونه مثالا للنعوت اللازمة (قوله الابتضمين أو نحو بل) قال الدماميني وتبعه شيخنا والبعض  
وشحنه أسيد أي مصاحبا لذلك فالباء للصاحبة ولا يجوز أن تكون سببية لعطفه التحويل بل على التضمين  
والتحويل ليس سببا للتعدي قطعا ولا يعطف على السبب الأسبب اه ومنشؤه ملاحظتهم في قوله أو نحو بل  
المحول عنه اليه دون المحول والانسبب بالسبب في العكس بأن يكون المراد أو نحو بل عن فعل بالفتح وحينئذ  
يصلح سببا لان حاصله مراعاة الاصل والله الهادي (قوله ثم حول) أي واستحبب التعدي الثابت له قبل  
التحويل دما ميني (قوله عند حذف العين) أي عند داردة حذفها والافتقار للنقل متقدم على الحذف (قوله  
لانتقاء الساكنين) هما الالف المنقلبة عن العين لتحركها وافتتاح ما قبلها وآخر الفعل الساكن عند اتصال  
فاء المتكلم به (قوله لا لتبس الواو بالياء) أي واو العين بيائها لان الفتح لا يدل على أحدهما ولعل المراد  
بالانتباس هنا الاجمال وهو أيضا معيب في مقام البيان كما حققناه سابقا (قوله هذا) أي ما ذكره من أن  
ضم فاء نحو سده لنقل حركة عينه اليها بعد تحويله الى فعل بالضم (قوله ان الضم) أي ضم الفاء وقوله لبيان  
بنات الواو أي فروعه أي الكلمات الواوية العين (قوله أو كطبوع) أي أولعني غير مطبوع بل طرأ  
بالاكتساب لكنه كالمطبوع في عدم المفارقة (قوله أو شبهه) الضمير يرجع الى الكاف اللاحقة التي بمعنى مثل

يرد فعل الالغني مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم واو كطبوع نحو فقه وخطب أو شبهه نحو حنط شبهه نحو

ولذلك كان لازماً خصه بوضعيته بالفاعل ولا يرد باني العين الأهمي ولا منصرفاً إلى اللام لأنه من النبهة وهو الفاعل ولا مضاعفاً الألفيلاً مشى وكان نحو لب وشمر وقالوا لب وشمر بكسر العين أيضاً ولا غير مضموم عن مضارعه إلا بتداخل لغتين كما في كدت تكاد والمضارع من لغة مضارعه تكود حكاه ابن خالويه والمضارع ماضيه كدت بالكسر فاحذف الماضى من لغة والمضارع من أخرى وأشار بقوله (وزد نحو ضمن) إلى أن من أبنية الثلاثي المجرد الأصلية فعل مالم يسم فاعله نحو ضمن فعل هذا يكون أبنية الثلاثي المجرد أربعاً إلى أن يكون صيغة المالم يسم فاعله أصلاً ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني وذهب البصريون إلى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ونقله غير المصنف ١٥٨ عن سيبويه وهو أظهر القولين وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها

في قوله أو كطبع أى أو أشبه مثل المطبوع ووجه الشبه طريقه كمثل المطبوع وهذا هو اللائق في حل عبارته ولا ينافيه قوله شبه بنحس لأن المراد النجاسة المعنوية اللازمة بعد اكتسابها كالكاء اتقان المكروسة قط ماله بعض وأما راجع شيخنا والبعض الضمير إلى تخوفه والمعنى أن مثل المطبوع قسمان مالم يزل ونحوه وما يزل ونحو جنب فغفلة عما يلزم ذلك من كون نحو جنب كالمطبوع فيكون غير زائل والفرض أنه زائل كما اعترف به فاعرفه (قوله ولذلك) أى لا يكون فعل لا يرد إلا ماضى مطبوع عليه الخ وقوله تلخص من معناه بالفاعل أى اختصه بخاصة به وعدم طلبه زائداً عليه وهذا فعله للعامة (قوله ولا يرد باني العين) أى استثناها للغة على الياء دما معنى (قوله الأهمي) أى حسنت هيئته (قوله ولا منصرف الخ) أحترز بقية صرفه من نحو قوضه وعنى ما أقضاه فانه مطرد في باب النجس كما روى كشيخنا والبعض زهرو مع قوضه باللام دما معنى غير مناسب لأن زهرو واوى اللام والكلام في بانيها (قوله الأنو) أصله نهى كما يشير إليه قول الشارح لأنه من النبهة أبدلت الياء والواو المناسبة الضمة قبلها (قوله مشروكا) النش من المجمة كما في عبارة التسهيل أى مشروكا بغيره من الأوزان كما بينه الدما معنى ونه عليه الشارح بقوله وقالوا لب الخ ووقع في نسخ مشروكا بالفتحة وهو تحريف مناف لقوله قليلاً (قوله لب) أى صار لبياً وشمر رأى صار ذا شر (كما في كدت) أى بضم الكاف وقوله تكاد أى وقى كدت مضارع كدت بالضم تكود لا أنهم استغنوا بمضارع كدت بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت بالضم وهو تكود كما في ابن عقيل على التسهيل (قوله والمضارع) المناسب فاء التعليل وقول البعض فاء التفرع بع غير ظاهر (قوله وذهب البصريون) أى جهوهم (قوله ما جاء من الأفعال الخ) وأورد على قوله هنا أنها افتحة وقوله سابقاً ولا يكون أى ثاني الفعل الثلاثي ساكناً (قوله أو ساكن الثاني) أو مانعة خلو فتجوز الجمع كما في شهد بكسر فسكون فائدة في تسكين عين فعل المكسور العين أو المضمة ومهما من الأفعال كمل وظرف والاسماء ككتف ورجل للتخفيف لغة قديمة كما في التسهيل (قوله كما يعمل في الكافية) راجع لقوله أو يتركها معاً (قوله في أبنية الفعل المجرد) ثلاثياً كان أو رباعياً (قوله ومذهب سيبويه والمازني) المناسب لقراءته بالنصب عطف على فعل الأمر (قوله أن يذكروا) بالبناء لفعل وقوله لا يباحي كان عليه أن يتركه وللمجرد أو يزيد والثلاثي لأن الأمر من الثلاثي قد يكون مجرداً نحو قوم وبع ودع (قوله إلا أنهم الخ) اعتذار عن عدم ذكر النحويين الماضى المصوغ للجهول وفعل الأمر لا عن ترك المصنف فعل الأمر دون المصوغ للجهول لأنه لا يصلح اعتذاراً عنه كما هو واضح (قوله جريانها) أى الصيغ الثلاث للرباعي على سنن مطرد أى طريق غير مختلف بخلافها في الثلاثي فبيان أحدها بيان للآخرين (قوله ولا يلزم من ذلك) أى من الاستغناء بالماضى وجعل بيانه بياناً للآخرين (قوله كما يلزم من الاستدلال على المصادر الخ) كما استدلالنا بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازماً على كون مصدرة الفعل وقوله انتفاء أصالتها أى المصادر (قوله ومنتهاه أربع) وأغالم يتجاوزها إلى

بالتبسيات الأولى لما لم يتعرب لبيان حركة فاعل الفعل فهم أنها غير مختلفة وأنها افتحة لأن الفتح أخف من الضم والكسر فاعتباره أقرب الثاني ما جاء من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثاني فليس بأصل بل هو مغير عن الأصل نحو شهد وشهد وشهد الثالث مذهب البصريين أن فعل الأمر أصل برأسه وأن قسمة الفعل ثلاثية وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مقتطع من المضارع فالقسمة عندهم ثنائية فلي الأول الصحيح كان من حق المصنف أن يذكر فعل مالم يسم فاعله أن يذكروا فعل الأمر أو يتركها معاً كما فعل في الكافية قال في شرحها جرت عادة النحويين أن لا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ولا فعل

مالم يسم فاعله مع أن فعل الأمر أصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه ومذهب سيبويه والمازني أن فعل مالم يسم فاعله أصل أيضاً فكان ينبغي على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكروا بالرباعي ثلاث صيغ صيغة الماضى المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة له مصوغ للفعل كدحرج وصيغة الأمر كدحرج إلا أنهم استغنوا بالماضى الرباعي المصوغ للفاعل عن الآخرين برباعيتها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتها كما يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها هذا كلامه (ومنتهاه) أى الفعل (أربع ان جرداً) وله حقيقة بناء واحد وهو فعل ويكون متعدياً نحو دحرج ولا زمان نحو عر يد وقال الشارح له ثلاثة أبنية واحد للماضى المبني للفاعل نحو دحرج وواحد للماضى المبني للفعل نحو دحرج وواحد للماضى المبني للفاعل جوفية ما تقدم من أن عادة النحويين الانتفاء على بناء واحد وهو الماضى المبني للفاعل

الجنس ثلاثا سوى الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه اليه واشتقاقه منه قاله الدماميني (قوله كما سبق)  
الكاف بمعنى لام التعليل أي لما سبق من جرياتها على سنن واحد (قوله لان التصرف فيه أكثر) لعل مراده  
بالتصرف التغير ويشهد له كلامه قبل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثي يرى الخ (قوله من الاسم) أي من  
التصريف فيه (قوله نحو اخرجهم) أي اجتمع (قوله وان كان) أي الماز يد فيه (قوله سيد كرمه يعرف الزائد)  
أي وهذا يعني عن ذكر أوزانها لتضمنه معرفتها (قوله نيف على الثمانين) أي قدر أوزانها أي أكثر منها  
(قوله وهي أفعال) يجي لمعان منها التعدية كإخراج يد عمرا ولا كثرة كاضب الممكان أي أكثر ضبايه وأعمال  
الرجل أي أكثر عياله وللصيرورة كأغدا البعير أي صار ذا غدة والاعانة على ما اشتق الفعل منه كاحلبت  
زيدا أي أعنته على الحلب والتعريض له كابتع البعير أي عرضته للبيع واسلمه كاقسط زيد أي أزال عن  
نفسه القسوط وهو الجور واشكيت زيدا أي أزلت شكايته ووجدان المفعول متصفا به كأتخلت زيدا  
أي وجدته بخيلا وبلوغه كأمات الدراهم أي بلغت مائة وأنجذ زيد أي بلغ نجدا والمطوعة ككعبته  
فأكب دما ميني باختصار (قوله وفعل) بتشديد العين واختلاف في الزائد منه فالتحليل وسماه به على أنه الأول  
لأنه في مقابلة الياء من يبطر وقال آخرون الزائد هو الثاني لأنه في مقابلة الواو في جهور وكلا الوجهين حسن  
قيل وهذا الخلاف في الزائد من كل مكرر ويجي فعل لمعان منها تعدية اللازم أو ذى الواحد كفرضت زيدا  
وخوفته عمرا والتكثير في الفعل كطوف زيد أي كثر طوافه أو الفاعل كبركت الابل أو المفعول كقلقت  
الأبواب والسلب كقدرت البعير أي أزلت قراذه والتوجيه كشرق وغرب أي توجه إلى الشرق والغرب  
ونسبة المفعول إلى ما اشتق الفعل منه كفسقته أي نسبته إلى الفسق والصيرورة كعجزت المرأة أي صارت  
عجوزا واصل الفعل كفسكر أي فسكروا ومن فعل ما صيغ من المركب لاختصار حكايته نحو هلل إذا قال  
لا اله الا الله وأمن إذا قال آمين وأيه إذا قال أيها الرجل ونحوه دما ميني باختصار (قوله وفعل) يجي لمعان  
منها المطاوعة ككسرتة فتكسر وعلمته فتعلم وفي المثال الثاني كلام أسلفناه في باب تعدى الفعل وزومه  
والتمكف أي معاناة الفاعل الفعل ليحصل كتنسج أي تكلف الشجاعة ومعاناهات الحصول فهو يريد وجودها  
وارادة حصول الأصل هنا وعدمها في تفاعل هي الفارقة بينهما مع كون كل لاظهار الأصل بلا حقيقة والتعجب  
كنائم أي تجنب الاسم والصيرورة كناية المرأة أي صارت أعب والاختصاص كتنسجته أي اتخذته أمنا والاطاب  
كنهج الشيء أي طلب عجلته وتبينه أي طلب بيانه دما ميني باختصار واصل الفعل كفسكر أي فكر (قوله  
وفاعل) هو لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معني فزيد وعمر ومن ضارب زيد عمرا قد  
اقتسم الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فان أحدهما فاعل والآخر مفعول واشتركا فيهما بحسب المعنى إذ كل  
منهما ضارب لصاحبه وهنوب له ولهذا يجوز بعضهم اتباع مرفوعه بتعصب والعكس وقد جاء لاصل  
الفعل كعادته أي أعده وصافر زيد وكان له الله وبارك فيه (قوله وتفاعل) هو الاشتراك في الفاعلية لفظا  
وفيها وفي المفعولية معني وقد جاء لاصل الفعل كنعالي الله وتخييل الاتصاف به كعجامل والمطوعة كعادته  
فتباعد (قوله وفاعل) يجي لمعان منها التسيب في الشيء والسعي فيه فتقول اكتسبت المال إذا حصلته بسعي  
وقصد وتقول كسبته إن لم يكن بسعي وقصد كالمال الموروث واصل الفعل كالتي أي طاعت لحبته والمطوعة  
كأوقدت النار فابتقدت ومعني تفاعل كاتقتلوا واختصمواد دما ميني باختصار (قوله وفاعل) هو المطاوعة  
الفعل ذي العلاج أي التأثير المحسوس كقسمته فانتقسم فلا يقال علمت المسئلة فاعلمت ولا ظننت ذلك حاصلا  
فانظن لأن العلم والظن مما يتعلق بالمأطن وليس أثرهما محسوسا أو مأخوفا لأن منقطع إلى الله تعالى  
وانكشففت لي حقيقة المسئلة وحديث أنا عند المنكسرة فلو بهم من أجلي فن باب التجوز سلما أنه حقيقة  
لكن لا سلم أنه مطاوع بل هو من باب انطلق زيد وجاء لاصل الفعل كاتطلق أي ذهب وبلغ الشيء كاتخبر  
أي بلغ الحجاز واستغنوا عن أنفعل بافتعل فيما فاؤه لا مكلوبته فانتوى أو راء كفتته فارتفع أو راء كوصلته  
فانصل أونون كنفقته فانتقل وكذا الميم غالبا كملأته فامتلا ومع محوته فامحي ومزته فاماز والاصل انغحي  
وانماز فقلت النون ميم أو ادغمت وقد يستغفون عنه به في غير ذلك كاستمر واشتد وقد يشاركان في غير ذلك  
نحو انكسر

كما سبق (وان يزد فيه  
فما ستماعدا) أي جاو  
لان التصرف فيه أكثر  
من الاسم فلم يحتمل من  
عدة الحروف ما احتملا  
الاسم فالتثلاثي سلة  
بالزيادة أربعة نحو كربة  
وخسة نحو اقترد وسته  
نحو استخرج والرباعي  
يباغ بالزيادة خمسة نحو  
تدحرج وسته نحو اخرجهم  
تنبيهات الاول قال  
في التسهيل وان كان فعلا  
لم يتجاوز ستة الإبحرف  
التعقيد أوناء التانيث  
أونون التاكيد وسكت  
هنا عن هذا الاستثناء  
وهو أحسن لأن هذه  
في تقدير الانفصال  
\* الثاني لم يتعرض الناظم  
لذكر أوزان المزدمن  
الاسماء والأفعال لتكررها  
ولأنه سيد كرمه يعرف  
الزائد أما الاسماء فقد  
بلغت بالزيادة في قبول  
سبويه ثلثمائة بناء وعائية  
أبنية وزاد الزيدى عليه  
نيفا على الثمانين الآن  
منها ما يصح ومنها ما لا  
يصح وأما الأفعال فلم زيد  
فيه من ثلاثين خمسة  
وعشرون بناء مشهورة  
وفي بعضها خلاف وهي  
أفعل نحو أكرم وفعل  
نحو فزع وتفعّل نحو  
تعلّم وتفاعّل نحو  
تضارب وتفاعّل نحو  
واشتعل وتفاعّل  
نحو انكسر

اعبر وراه وافتعل نحو  
اخشوش وافتعل نحو  
اهيج وافتعل نحو وحول  
اذا ادبر عن النساء وافتعل  
نحو هروك وافتعل نحو  
شمل اذا أسرع وافتعل  
نحو يسطر وافتعل نحو  
طشياً رأيه ورهياً اذا غلط  
وفعل نحو سلقاه اذا ألغاه  
على قفاه وافتعل نحو اسلق  
وافعل نحو احبنا لغة  
في احبنا على اذا نام على  
بطنه وافتعل نحو اخرنظم  
اذا غضب وافتعل نحو  
سنب الزرع وافتعل نحو  
تمدد اذا مسح بده  
بالمندبل والكثير تتدل  
ويجيء كل واحد من  
هذه الاوزان لمعان  
متعددة لا يحتمل الحاصل  
ايرادها هنا ولز يد من  
رباعيتها ثلاثة ابينية  
تفعل نحو تخرج  
وافعل نحو اخرنظم  
وافعل نحو اقشعروهي  
لازمة واختلف في هذا  
الثالث ف قيل هو بناء  
مقتضب وقيل هو ملحق  
بآخرنجم زادوا فيه الهمزة  
وأدغوا الاخير فوزنه  
الآن افعال ويدل على  
الحاقه بآخرنجم مجيء  
مصدره كصدره (لاسم  
مجرد رباع فعال \* وفعل  
وفعل وفعل ومع فعل  
فعل) أي للرباعي المجرد  
سته ابينية \* الاول فعال  
بفتح الأول والثالث

كحجت الشيء فانحجب واحجب دما ميني باختصار (قوله واستعمل) يجيى علمان منها الطلب كاستغفرت  
الله وعدا الشيء متصفاً بالفعل كاستسمنت زيدا أي عدته سمينا والصيرورة كاستحجر الطين أي صار حجرا  
ولو جدان الشيء متصفاً بالفعل كاستوبأت الارض وجدها وبيته والمطاوعة كارتحت فاستراح وتقدم في  
باب تعدى الفعل وزومه مزيد (قوله وافتعل) بتشديد اللام وكذا افعال واكثر مجيئها باللام لان ثم العيوب  
الحسية وقد يجيئان غيرهما كانهض الطائر أي سقط واملاس الشيء من الملاسة والاكثر في ذي الالف  
المعروض وفي ساقطها اللزوم وقد يكون الاول لازما كقوله تعالى في وصف الجنة مدهامتان والشافى عارضا  
كاجرو وجهه خجلادما ميني باختصار واختلف في أيهما الاصل كما في الجمع (قوله نحو اشباب الفرس) أي  
غلب سواده على بياضه ومثله أشهب نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله وافتعل) يجيى علمان منها  
المبالغة نحو اخشوش الشعر أي عظمت خشونته واغشوش المكان كثر غشبه والصيرورة نحو احولى الشيء  
أي صار حلو دما ميني (قوله نحو واغدون) بعين مضممة قدالين مهملةتين بينهما واو أي طال (قوله وافتعل)  
بتشديد الواو وقوله نحو واغلو ط فرسه بعين وطاء مهملةتين وقوله اذا اعبر وراه أي ركبته عبريا والذي في القاموس  
اعلو ط البعير تعلق بعنقه وعلاه أو ركبته بلا خطام أو عبريا اه (قوله وافتعل نحو اخشوش) فيه أن  
اخشوش كاغدون وهو بوزن افعلول كما مر في كلام الشارح لافعلول بل مرع الدما ميني أن اخشوش  
بوزن افعلول ومعنى اخشوش الشعر عظمت خشونته كما مر (قوله نحو اهيج) بخاء مضممة يقال اهيج  
الغلام أي امتلا (قوله نحو شمل) بالشين المضممة قائم فاللامين كما في القاموس (قوله نحو يسطر) أي عمل  
صنعة البيطر وهي معالجة الدواب (قوله اذا غلط) بأطاء المهملة وهو راجع الى الفعلين قبله كما قاله شيخنا  
السيد ولم يذكر في القاموس الفعل الاول أصلا وانما ذكر الهمزة وفسرها بعمان منها الضمة ف والتواني  
وفساد الرأي (قوله وافتعل) مذهب سيدي به عدم تعدى هذا البناء وخالفه أبو عبيدة وابن جني فقال لا قد يجيى  
متعديا كقوله

قد جعل النعاس يعزديني \* أدفعه عني ويسرنديني  
قال الزبيدي أحسب هذا مصنوعا ومعنى هذين الفعلين واحداً أي يغلبني دما ميني (قوله وافتعل نحو احبنا) بضم  
همزة بعد اللام وبعد الطاء (قوله نحو اخرنظم) بخاء مضممة فقرأه قنون فطاء مهملة ويظهر لي أنه كآخرنجم  
فيكون من مزيد الرأى (قوله بالمندبل) بفتح الميم وكسرهما (قوله والكثير تتدل) بل هو الفصيح وأما تتدل  
وتنطق ونحوهما فشاذا ذكره شيخنا السيد (قوله ويجيى كل واحد الخ) برده أن منها ما لم يوضع لزيادة معنى  
من المعاني التي تفاد بالابنية كفعول وفعول وفعيل وفعيل (قوله من رباعيتها) أي الأفعال (قوله وقيل هو  
ملحق بآخرنجم) فاصله قشعر كرجم زادوا فيه الهمزة واحدى الراى فصار اقشعرو ثم نقلوا الى العين فتحمة  
الراء الاولى توصلا الى ادغامها في الثانية ورد هذا القول بان الملحق به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق  
عليها واقعة فيه موافقها في الاصل والنون من آخرنجم منتفية من اقشعرو وبأنه لا يجوز في الملحق الادغام  
مطلقا ولا الاعلال الا في الآخر ومجرد مجيء مصدره كصدر آخرنجم لا يدل على الالتحاق بل لا بد من استيفاء  
شروط الالتحاق (قوله وأدغوا الاخير) لو قال والراء وأدغوا الاخير فيها لكان أوضح وفي قوله وأدغوا الاخير  
اشارة الى ان الراء الاولى هي الاصلية وفي ذلك خلاف (قوله فوزنه الآن افعال) وزنه قبل ذلك فعل كدخرج  
(قوله رباع) بحذف الثانية من بائي النسب تخفيفا ثم حذف الاولى لالتقاء الساكنين وان شئت قلت  
حذفت ياء النسب برمتها للصيرورة (قوله ومع فعل فعل) الواو عاطفة لفعل على المستدفع مع فعل حال من  
فعل أو من مجموع الأوزان الخمسة (قوله ستة ابينية) ومقتضى القسمة أن تكون ثمانية وأربعين بضرب  
اثني عشر في أربعة أحوال اللام الاولى لكن لم يأت أكثرها لالتقاء الساكنين أو لثقل أولها في أربع  
متكررات ومقتضى القسمة أن تكون اثنى عشر في مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في أربعة  
أحوال اللام الثانية لكن لم يأت أكثرها لمرهم (قوله وبه كنه) بوحدة فهاء فكاف فنون (قوله

ويكون اسمها نحو جعفر وهو النهر الصغير وصحة ومثله وسهلب  
وشعير وسهلب الطويل والشعير الجري وقيل ان الهاء في سهلب والميم في شعير زائدتان وجاءا بالياء عجز وشهيرة وشهيرة وبه كنه  
نحو

للفضة الحسنة \* الثاني فعلى بكسر الأول والثالث ويكون اسماء نحو زبرج وهو السحاب الرقيق وقيل السحاب الاحمر وهو من اسماء الذهب  
ايضا وصفه نحو خرمل قال الجرمي الخرم المرأة الحقة مثل الخدعل ونحو نافذة داعم قال الجوهري هي التي اكلت أسنانها من الكبش \* الثالث  
فعلى بكسر الأول وفتح الثالث ويكون اسماء نحو درهم وصفه نحو جبراع لا كقول الرابع فعلى بضم الأول والثالث ويكون اسماء نحو برتن وهو  
أحد برائن السباع وهو كالمخلب من الطير وصفه نحو جرشع للأعظم من الجمال ويقال الطويل \* الخامس فعلى بكسر الأول وفتح الثاني  
ويكون اسماء نحو قطر وهو وعاء الكتب وفطخل وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس قال أبو عبيدة والاعراب تقول هو زمن كانت الحجارة  
فيه رطبة قال العجاج وقد اناء زمن الفطخل \* والضم نحو برتن كطين الوحل \* وقال آخر \* زمن الفطخل اذا سلام رطاب \* وصفه نحو سبطر وهو  
الطويل المتد وجمل قطر أي صاب ويوم قطر أي شديد \* السادس فعلى بضم الأول وفتح ١٦١ الثالث ويكون اسماء نحو جندب الذكر

نحو خرمل) بجاء معجمة فراء فيم فلام كما في القاموس (قوله المرأة الحقة) أي وصف المرأة الحقة (قوله مثل  
الخدعل) بجاء معجمة مكسورة فذال معجمة ساكنة فعين مهملة فلام كما في القاموس وما في كلام شيخنا مما  
يخالف ذلك فيه نظر (قوله داعم) بدال مهملة فلام ففاف (قوله التي اكلت أسنانها) من باب فرح أي  
تكسرت كذا في القاموس (قوله نحو جبراع) بجاء فوحدة فلام فعين مهملة وقيل الهاء فيه زائدة (قوله نحو  
برتن) بموحدة فراء فوقية على ما في التصريح وضمه زكر باللام لئلا يتبدل الفريقة وصوبه يس (قوله نحو  
جرشع) بجيم فراء فشين معجمة فعين مهملة تصریح (قوله وهو وعاء الكتب) قال الشاعر

ليس يعلم ما حوى القمطر \* ما له لم الامواعاء الصندر

(قوله وفطخل) بالفاء والطاء والهاء المهملتين تصریح (قوله وهو الزمان الخ) وقال المصريح هو زمن الطوفان  
وزمن خروج نوح من السفينة (قوله قال العجاج) تبس فيه المرادى قال العيني وهو غير صحيح وانما قاله روية  
(قوله اذا السلام) بكسر السين المهملة أي الحجارة جمع سلة بفتح فسكون والطاء بكسر الزاء جمع رطبة بفتحها  
كة صاع وقصة (قوله نحو جندب) بجيم فجاء معجمة فذال مهملة تصریح (قوله بالضم) أي ضم اللام وقوله  
لان جميع ما سمع فيه الفتح أي فتح اللام (قوله عرفت) بعين مهملة فراء ففاء فطاء مهملة (قوله برجد)  
بوحدة فراء جيم فذال مهملة (قوله ولم يسمع فيها) أي الثلاثة المذكورة في قوله وقالوا الخ فعلى بالفتح أي فقد  
انقرض الضم دون الفتح وذلك بدل على أصالة الضم (قوله حكى جؤذرا) أي بفتح الذال المعجمة وهو ولد العقرة  
الوحشية كالجذير بالياء والجؤذر بالواو مع ضم الجيم أو فتحها أو مع فتحها وكسر الذال كذا في القاموس (قوله  
وزعم الفراء الخ) دليل لكون الضم منقولاً كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال الخ لكن كان الانسب حذف الواو من  
وزعم (قوله أنهم قد أحقوا به) أي والحق به بدل على أصالته ألا يلحق بالاصلي سم (قوله عندد) باهمال  
العين والهاءين وقوله عا طت باهمال العين والطاء وقوله سود في داله الأولى الضم أيضا (قوله التي استثنى  
فيها) أي من وجوب ادغام المثليين في غير المحقق (قوله وأجاب الشارح) أي عن الاستدلال بالامراة قال سم  
وكان حاصل الجواب الأول منع أنه ليس من الامثلة التي استثنى فيها قلت المثليين ان غير الالحاق (قوله بالزيادة)  
الباسمية متعلقة بالفرع وكذا قوله بالتحقيق (قوله خرفع) بجاء معجمة فراء ففاء فعين مهملة كما في التصريح  
(قوله لثبر الثوب) بكسر الزاي وسكون الهمزة وكسر الموحدة وهو ما دمل الثوب الجسد وقوله زبر أي بضم  
الموحدة (قوله وللضئيل) بكسر الصاد المعجمة وسكون الهمزة وكسر الموحدة وقوله ضئيل أي بضم الموحدة  
(قوله نحو خبث) بجاء معجمة فوحدة فعين مهملة فثلاثة اسم للضم وقيل الشديد العظيم الخلق (قوله

٢١ - (صمان) - رابع

وقال الزبيدي ان الضم في جميع ما ورد منه أنصح والآخر

أنهم قد أحقوا به فقالوا عندد مالى عن ذلك عندد أي بد وقالوا عا طت الناقة عوطا اذا اشتبهت الفحل وقالوا سودد لجأوا به هذه الامثلة  
مفكوكه وليست من الامثلة التي استثنى فيها قلت المثليين لغير الالحاق فوجب أن يكون للالحاق \* وأجاب الشارح باننا لانسلم ان قل الادغام  
للالحاق بنحو جندب وانما هو لان فذال من الابنية المختصة بالاسماء فقياسه الفل كما في جدد وظلل وحلل وان سلمنا انه لا لالحاق فلان سلمنا انه  
لا يلحق بالاصول فانه قد أحق بالمر بدفيه فقالوا انفس فالحقوه باخر فجم فكلما الحق بالفرع بالزيادة فكذلك يلحق بالفرع بالتحقيق  
الثاني ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الاخفش والكوفيين على اثبات أصالة فعل وقال في التسهيل وتفرع فعل على فعل أظهر من  
أصالة \* الثالث زاد قوم من النحويين في ابنه الرباعي ثلاثة أوزان وهي فعل بكسر الأول وضم الثالث حكى ابن جني انه يقال لجوز القطن  
الفاقد خرفع ويقال أيضا لثبر الثوب وللضئيل وهو من اسماء الداهية ضئيل وفعل بضم الأول وفتح الثاني نحو خبث





أن ثون هنديع ساكنة ثانية فاشبهت ثون عنبر وحفظ ونحوها ولا يكاد يوجده نظير كنهل في زيادة ثون ثانية متحركة فالجزم على ثون  
هنديع بالزيادة أولى وزاد غيره للشماسي أو زاننا آخر لم يشبهه الا كثرون لندورها واحتمال ١٦٣ بهضم الزيادة فلا ينطيل بذلك

(وما غاير) من الاسم

المتكسنة ماسبق

الامثلة (لزيادة والنقص

انتبي) نحو يدو جند

واستخراج وكان ينبر

أن يقول أو الندور لا

نحو طمة ربة مقاب

للاوزان المذكور

ولم ينتم الى الزيادة و

النقص ولكنه نادر

سابق ولهذا قال في

التسهيل وما خرج عن

هذه المثل فشاذا أو يزيد

فيه أو محذوف منه أو شبه

الحرف أو مر كب أو

عجمي (والحرف ان

يلزم) الكلمة في جميع

قصارها (فأصل والذي

\* لا يلزم) بل يحذف في

بعض التصاريح فهو

(الزائد مثل فأحتدي)

لأنك تقول حذا حذوه

فتعلم بسقوط التاء انها

زائدة في احتدي يقال

احتدي به أي اقتدي به

ويقال أيضا احتدي أي

انتعل قال كل الحذاء

يحتدي الخافي الوقع \*

والحذاء النعل وأما

الساقط لعلة من الاصول

كواو يعد فانه مقدر

الوجود كما أن الزائد

اللازم كنون قرنفل

واو كوكب في تقدير

السقوط ولذا يقال

الزائد ما هو ساقط في

النظير كما سبذ كره بقوله ولا يكاد الخ الا أن يقال في التعليل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كما سيأتي  
في الشرح (قوله وزاد غيره) أي غير ابن السراج (قوله واحتمال بعض الزيادة) أي لا يكون بعض حروفه  
زائدا (قوله من الاسماء المتكسنة) هكذا قيد غيره أيضا وعم بعض الشراح جعل المراد ما غاير من الاسماء  
والافعال لانه تكلم فيما سبق على الافعال أيضا وهو أوجه وان وجه سم الاول بما فيه نظر ظاهر وان أقره  
شيخنا واليه بعض (قوله فنحو يدو جند واستخراج) نقص من بدأصل وهو الياء إذا أصله بدى ومن جندل بفتح  
الجيم والنون وكسر الدال زائد وهو الالف أو الياء إذا أصله جندل أو جندل على الخلاف السابق في الشرح  
وزيد في استخراج همزة الوصل والسين والتاء والالف (قوله والندور) أي الشذوذ (قوله نحو طمة ربة) تقدم  
ضبطها وتفسيرها (قوله أو محذوف منه) أي فاقوه كعدة أو عينيه كسه أو لاه كيد أو شبه الحرف كمن أو  
مركب كحضر موت أو أعجمي كبخش بفتح الموحدة واللام وسكون الحاء المحجمة وبالشين المحجمة اسم حجر  
معروف وانما لم ينبه المصنف على هذه الثلاثة لان كلامه هنا في الاسماء المتكسنة البسيطة العربية ولهذا لم  
يعترض الشارح عليه الا بعدم التنبيه على النادر (قوله والحرف) مبتدأ ووجه الشرط وجوابه في محل رفع خبر  
(قوله حذا حذوه) قال في القاموس حذا حذو زيد قبل فعله (قوله ويقال أيضا احتدي أي انتعل) ويقال  
أيضا احتذاء أي ألبسه الحذاء أي النعل قال في القاموس - هذا النعل حذوا وحذاء قدرها وقطعها والرجل نعل  
ألبسه إياها كاحتذاء اهـ (قوله كل الحذاء) مفعول مطلق ان جعل مصدره معنى الاحتذاء ومفعول به ان  
جعل بمعنى النعل وهو الأقرب وقول البعض منه للضرورة خطأ محض اذ هو مدود ووضعا كما مر في باب المقصور  
والمدود (قوله وأما الساقط الخ) دفع به الاعتراض على المصنف بان كلامه تعريف في الاصل والزائد غير جامع  
وغير مانع أما عدم جمع تعريف الاصل فنخرج نحو واو وعد ما هو أصل ويسقط في بعض تصاريح الكلمة  
لعلة وأما عدم منه فلدخول نحوون قرنفل مما هو زائد ولا يسقط أصلا وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنه  
فنخرج الثاني عنه ودخول الاول فيه وحاصل الجواب أن المراد بالزوم اللزوم لفظا أو تقديرا والساقط لعلة  
كالثابت وبالسقوط السقوط لفظا أو تقدير أو نحوون قرنفل في تقدير السقوط (قوله من الاصول) حال من  
الساقط (قوله فانه ممدود الوجود) أي فلا يرد على تعريف الاصل جمعا والزائد منه ما سم (قوله في تقدير  
السقوط) أي فلا يرد على تعريف الاصل منه والزائد جمعا سم (قوله ولذا) أي لا يكون الساقط لعلة كالثابت  
والزائد اللازم في تقدير السقوط (قوله وللا لحاق) هو جعل ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه كما في التسهيل قال  
الدهماني والمراد الموازنة بحسب الصورة والافالوزن مختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر مثلا لافعال  
ووزن كواو كواو فعل اهـ وقد أفراد النظم في تسهيل الزائد للالحاق بفصل ينبغي مراجعته مع شرحه للدهماني  
(قوله كواو كواو و جدول) الكواو يطلق على معان منها النظير الكثير ونهر في الجنة والجدول كجفر ودرهم  
انهر الصغير كذا في القاموس (قوله وباء صير وغير) الصيرف والصير في المختار في الامور والعثير التراب  
والبحاج والاثرا في كذا في القاموس (قوله وألف أرطى ومعزى) الارطى نبت والمعزى بالقصر وعذخلاف  
الضأن كذا في القاموس وميمه مكسورة كما يفيد قول الدهماني ان ألفه للالحاق بديرهم (قوله ونون مخففل  
ورعشن) المخففل بفتح الجيم والحاء المهملة وسكون النون وفتح الفاء الغليظة الشفة والجيش العظيم كما يأتي في  
الشرح والرعشن المرتعش (قوله كتاء زنادقة) فانه أعوض عن يافز نديق سم (قوله واقامة) فان التاء أعوض  
عن عين الكلمة المقابلة الفاء وعن ألف الافعال الزائدة على الخلاف السابق في المحذوف من الالفين (قوله  
وسين يستطيع) فانه أعوض عن حركة السين كما سيأتي قبيل فصل في زيادة همزة الوصل في شرح قوله واللام في  
الاشارة المشتهرة سم (قوله وللتكثير) أراد بالتكثير ما يشمل تفخيم المعنى وتكثير اللفظ بقريته قوله بعد

أصل الوضع حقيقة أو تقديرا \* واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء لئلا لالة على معنى تحريف المضارعة وألف المفاعلة وللا لحاق  
كواو كواو و جدول وباء صيرف وعشير وألف أرطى ومعزى ونون مخففل ورعشن ولذا كالف رسالة وباء صيغة واحدة وحلوة ولا عوض  
كتاء زنادقة واقامة وسين يستطيع وميم اللهم وللتكثير

سهم ووزنهم وأبهم زيدت انفعيم المعنى وتكثيره ومن هذا المعنى ألف قبه ثرى وكثرى ولازم كان كالف الوصل لانه لا يمكن أن يزيد أبسا لكن وهاء السكت في نحو وعوقه لانه لا يمكن أن يزيد بحرف ويوقف عليه ولبيان كهاء السكت في نحو ما ليه ويازيد ما زيدت لبيان الحركة وبيان الالف في تنبيه ان الاول في الزائد نوعان أحدهما أن يكون تكرير أصل الحلق أو غيره فلا يختص بالحرف الزيادة وشرطه أن يكون تكرير عين امامع الاتصال نحو قتل أو مع الانفصال بزائد نحو عقتل أو تكرير لام كذلك نحو جلب وجلب أو فاء وعين مع مبيانة اللام نحو مريس وهو قليل أو عين ١٦٤ ولا مع مبيانة الفاء نحو صم صم صم أو مكرير الفاء وحدها كقرف وسندس أو العين المفصلة

بالصلى كحرد فاصلى  
والآخر أن لا يكون  
تكرير أصل وهذا  
لا يكون إلا أحد الحرف  
العشرة المجموعة في أمان  
وتسميل وهذا معنى  
تسميتها حروف الزيادة  
وليس المراد أنها تكون  
زائدة أبدانها قد تكون  
أصولا وذلك واضح  
وأسقط المبر من حروف  
الزيادة الهاء وسياق الرد  
عليه الثاني أدلة زيادة  
الحرف عشرة أولها  
سقوطه من أصل  
كسقوط ألف ضارب في  
أصله أعنى المصدر ثانيا  
سقوطه من فرع كسقوط  
ألف كتاب في جمعه على  
كتب ثالثها سقوطه من  
نظيره كسقوط ياء ابطال  
في اطل والابطال الخاصرة  
وشرط الاستدلال  
بسقوط الحرف من  
أصل أو فرع أو نظير على  
زيادته أن يكون سقوطه  
أقربا لانه فإن كان سقوطه  
أعلا كسقوط واو وعدى  
بعد أو في عدة لم يكن  
دليلا على الزيادة رابعة  
كون الحرف مع عدم

لتنعيم المعنى وتكثيره أى تكثير داله (قوله ستم) في القاموس الستم بالضم الكبير الحجز اه وفيه أيضا  
الزرق محركة والزرق لون معروف زرق عينه كفرح ثم قال ولزرق بالضم الشديد الزرق للذكر والمؤنث  
(قوله ألف قبه ثرى وكثرى) القبه ثرى الجبل الضخم والفصيل المنهزل ودابة تكون في البحر اه قاموس  
والسك ثرى بضم الكاف وفتح الميم (قوله ويوقف عليه) أى وقف جاريا على وجهه السابق في باب فلا يقال يمكن  
أن يزيد بحرف ويوقف عليه ما يقابل على حركته دون زيادة (قوله ويازيده) عطف على ما ليه كما لا يخفى وإن جعله  
الاسقاطى عطف على هاء السكت (قوله لبيان الحركة وبيان الالف) فيه لف ونشر مرتب والمراد كمال بيان  
الالف (قوله أو غيره) كالتعدي (قوله فلا يختص بالحرف لزيادة) أى المصطلح عليها وهى حروف أمان وتسميل  
(قوله امامع الاتصال) أى اتصال الزائد بالاصل الذى هو تكرير له (قوله نحو قتل) أى بالتشديد وهل الزائد  
الهاء الاولى أو الثانية خلاف كما في التصريح والخلاف في نحو اقندس أيضا كما في الجمع قال واختار ابن مالك في  
التسميل أن الثاني أولى بالزيادة في باب اقندس والاول أولى في باب علم (قوله نحو عقتل) بفتح العين المهملة  
والقافين بينهما أنون ساكنة وهو الكسب العظيم المتداخل الرمل ورماس ومارين الضب عقتلا قاله  
الجوهري (قوله أو تكرير لام لا يفصل باصل أبدا) (قوله جالب) زيادة الباء الثانية للحلق بدخرج قال  
في القاموس الجلباب كسر داب وسنمار القميص وثوب واسع للرأفة دون الخفة أو ما تغطى به ثيابها من فوق  
كالخفة أو هو الخار وقد جالبه فحلب اه ويطلق الجلباب مصدر أيضا للجلب كما في التصريح مثل الجلبية  
(قوله مع مبيانة اللام) أى للتكرير وقوله نحو مريس بفتح الميم وسكون الراء الاولى هو الداهية ووزنه  
نفعيل (قوله نحو صم صم صم) بهملات على وزن سفر جمل وهو الشديد الغليظ ووزنه عند البصر بين فعل لعل  
وستاقى بقية الاقوال فيه (قوله كقرف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الحمر ووزنه ففعل (قوله  
وسندس) هو رقيق الديباج ووزنه فعلف (قوله كحرد) بهملات ووزن جعفر اسم رجل قال في التصريح  
ولم يجيء على فعلع بتكرير العين غيره (قوله المجموعة في أمان وتسميل) الواو من جملة المجموعة فيه ووجهها في  
التسميل بقوله سالتونها قال الدماميني وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة  
فقال سالتونها فقالوا نعم فقال أحببتكم (قوله وهذا) أى كون الزائد غير تكرير الأصل لا يكون إلا أحد  
الحرف العشرة معنى تسميتها الخ كذا أنهم العبارة واستغن به عما وقع لبعض من التعسف الباسد المعنى على  
الفهم الكاسد (قوله في اطل) أى وهو كايطل معنى ومادة (قوله في بعد أو في عدة) الاول نظير وعد والى الثاني  
أصله ولم يعلل للسقوط من فرع (قوله مع عدم الاشتقاق) أى اشتقاق الكلمة التى هو فيها (قوله ورتل)  
بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية وقوله وشرنبت بفتح الشين المججمة والراء وسكون النون وفتح  
الموحدة آخره مثله وقوله وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين نون ون وآخره راء (قوله مع  
المشتق) أى ولو من اسم عين لا مصدر بدليل ما بعده فالاشتقاق معنى مطلق الاخذ (قوله نحو جحفل) تقدم  
ضبطه قريبا (قوله وان لم يعلم الاشتقاق) الواو والحال فلا ينافى قوله كونه مع عدم الاشتقاق (قوله فانها قد

كثرت

الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير  
مدغمة وبعدها حرفان نحو ورتل وهو الشر وشرنبت وهو الغليظ الكفين والرجلين وعصنصر وهو جبل فالنون في هذه ونحوها زائدة لانها  
في موضع لا تكون فيه مع المشتق الا زائدة نحو جحفل من الجحفة وهى لذى الحافر كالشفة للانسان والجحفل العظيم الشفة وهو ايضا الجحش  
العظيم خامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكتر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهزمة اذا وقعت أولوا وبعدها ثلاثة احرف فانها يحكم عليها  
بالزيادة وان لم يعلم الاشتقاق فانها قد

كثرت زيادتها اذا وقعت كذلك في علم اشتقاقه وذلك نحو ارب وافكل محكم بز ياء هزته ح لا على ما عرفت اشتقاقه نحو اجر والافكل  
الز عدة سادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه الاحرف من حروف الز ياء كالتون من كتنا ونحو حنطاً ووسنداً ووقنداً وقالوا كتنا والوافر  
الحية والحنطاً والعظيم البطن والسنداً والقنداً والرحل الخفيف سابعها الزوم عدم النظير بتقدير الاصل في تلك الكلمة نحو تنفعل بفتح  
التاء الاولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب فان تاء زائدة لانهم لم يجمعوا اصلاً كان وزنه فعل وهو مفقود منها الزوم عدم النظير بتقدير الاصل  
في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تنفعل على لغة من ضم التاء والفاء فان تاءه أيضاً زائدة على هذه اللغة وان لم يلزم من تقدير اصلها  
عدم النظير فانها لو جعلت اصلاً كان وزنه فعل وهو موجود نحو برثن لكن يلزم عدم النظير ١٦٥ في نظيرها اعني لغة الفتح فلما

ثبتت زيادة الفاء في لغة  
الفتح ح كم بز يادتها في  
لغة الضم أيضاً اذا اصل  
اتحاد المادة سادسها  
دلالة الحرف على معنى  
حروف المضارعة والف  
اسم الفاعل سادسها  
الدخول في اوسع البابين  
عند لزوم الخروج عن  
النظير وذلك في كنهل  
فان وزنه على تقدير اصالته  
النون فعل كسفر رجل  
بضم الجيم وهو مفقود  
وعلى تقدير زيادتها  
فعمل وهو مفقود أيضاً  
وان كان ائمة المزديفيه  
أكثر ومن أصولهم المصنف  
الى الكثير ذكر هذا ابن  
اياز وغيره وقال المراد  
هو مندرج في السابغ  
انتمى (بضم ن فعل قابل  
الاصول في وزن) يعني  
اذا أردت أن وزن كلمة  
لنتم الاصل منها والزائد  
فما قبل اصولها بالحرف  
فعل الاول بالفاء والثاني  
بالعين والثالث باللام  
سويابين الميزان والموزون  
في الحركة والسكون

كثرت زيادتها الخ) مقتضاه أنها قد تكون في هذا الموضع أصلية فانظره (قوله سادسها اختصاصه الخ)  
لا وجه للتعبير بالاختصاص الا ان يراد به الوجود ولو قل كونه بموضع الخ كما عبر به في نظائره لكان واضحاً  
وقوله بموضع الخ ان أجرى على اطلاقه الشامل للمشتق نحو كتنا وبمثله بعد النون الزائدة من كثنات الحية  
كمنع أى طالت وكثرت كما في القاموس وغير المشتق كالأمثلة الأربعة التي في الشرح وأريد بنحو الأربعة  
ما يتناول كتنا وبالمثلثة كان الدليل الرابع مندرجاً في السادس وان قصر على غير المشتق أخذ من الأمثلة  
التي ذكرها وأريد بنحو الأربعة مثل حنطاً وبالطاء المشتقة المجعومة وهو الحنطاً وبالطاء المهملة كان الدليل  
الرابع نفس السادس فتأمل في المقام صعوبة ما وان أهملوه (قوله من كتنا) بوقية بعد النون الزائدة  
ويراد به الكتنا وبمثلة بعد النون لكن الذي بالفوقية غير مشتق والذي بالمثلة مشتق كما يستفاد من  
القاموس كما مر فلا تغرب عما يقتضى خلاف ذلك وقوله ونحو حنطاً ووسنداً ووقنداً ووافراً ولوقند  
الشارح بنحو على كتنا وان كان أجزل وقوله وقنداً وبقاف ثم دال مهملة وأول كل من الانفاظ المذكورة  
مكسورة وثالثه مفتوح (قوله في تلك الكلمة) متعلق لزوم (قوله نحو برثن) بتقديم ضبطه وتفسيره (قوله  
عند لزوم الخروج عن النظير) أى على تقدير الاصلته وعلى تقدير الزيادة (قوله وذلك في كنهل) أى على  
لغة من ضم الياء بدليل ما بعد وقد تقدم ضبطه وتفسيره (قوله فعمل كسفر رجل بضم الجيم) لوقا فعمل بضم  
اللام الاولى سلم من تكلف الخطأ في ضم الجيم (قوله فعلمل) كذا في النسخ بتقديم العين على النون والصواب  
فعملل بتقديم النون على العين (قوله ومن أصولهم) أى قواعدهم (قوله هو مندرج في السابغ) أى لزوم  
عدم النظير بتقدير الاصله بان يراد به ما هو الاصل من أن عدم النظير بتقدير الزيادة أيضاً أو يوجب فاندفع  
ما ذكره شيخنا (قوله بضم ن فعل) أى ما تضمنه من الحروف ولم يقل بفعل لان المقصود مادة فعل دون هـ مثله  
اذا ميزان لا يلزم هذه الهيئته وقوله في وزن المراد به المعنى المصدرى أى في وقت وزن قال في الجمع وانما اصططحو  
على الوزن بهذه المادة لتناولها جميع الافعال من أكل وشرب ومشى وغيرها وحمل ما لا يدل عليها من الاسماء  
كرجل وأسدي ما يدل عليها ما يوضح (قوله لتعلم الاصل منها والزائد) فيه نظر لان الوزن فرع معرفة  
الاصل والزائد فان قرئ لتعلم بوزن تكلم صح سم (قوله وكذلك في قام وشد) فيوزنان بفعل بفتح العين نظراً  
لاصلهما قبل الاعلال والادغام (قوله وكذلك في هاب وممل) أى لان أصلهما هاب وممل بكسر تائيهما (قوله  
وكذلك في طال وحب) أى لان أصلهما طال وحب بضم تائيهما (قوله وزائد) أى حرف زائد في الموزون  
وقوله عن تضعيف أصله أى عن مقابلته بضد أصل من ميزان الكلمة التي هو منها فاضافة الاصل الى  
ضمير الزائد لا في ملاسمة فلا يقال في وزن أكرم مثلاً ففعل (قوله لان مقتضى الابدال) أى لا بدال تاء  
الافتعال طاء وهو وقوعها بد حرف من حروف الاطباق (قوله أرغبره) أى كالتعديبة (قوله كما ياتي بيانه)  
أى في قوله وان يك الزائد ضعف أصل الخ سم (قوله وضاعف اللام الخ) هذا مذهب البصريين وأما  
الكوفيون فذهبوا الى أنها ياء أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكمه ويزيدته فيوزن ما كان ثلاثياً بلفظ

فنعول في فاس فعل وفي ضرب فعل بفتح الفاء والعين وكذلك في قام وشد لا أصلهما قوم وشدد وفي علم فعل وكذلك في هاب وممل وفي ظرف  
فعل وكذلك في طاب وحب (وزائد بالفظه كنى) عن تضعيف أصله من الميزان فنعول في أكرم ويبيطر وجوهه وانقطع واجتمع واستخرج  
وانقطع واجتمع واستخرج أفعل وفعل وفعل وفعل واستعمل واستعمل وانفعال وانفعال واستعمل واستعمل من الزائد نوعان لا يعبر عنهما  
بلفظهما أحدهما المبدل من تاء الافتعال فانه يعبر عنه بالياء التي هي أصله فيقال في وزن اصطبر ففعل وذلك لان مقتضى الابدال مفقود في  
الميزان والآخر المبرر بالحاق أو غيره فانه يقابل بما يقابل به الاصل كما ياتي بيانه (وضاعف اللام) من الميزان (اذا أصل بقى) من الموزون  
بان يكون رباعياً أو خماسياً (كراء جعفر وواق

فستق) وجيم ولا م سفرجل وميم ولا م فتقول في وزن الاول فعامل وفي الثاني فعامل والثالث فعامل والرابع فعامل (وان كان الزائد ضعفاً  
أصل \* فاجعل له في الوزن) من أحرف الميزان (مالا اصل) الذي هو ضعفه منها فان كان ضعف الفاء قبول بالفاء وان كان ضعف العين قبول  
بالعين وان كان ضعف اللام قبول باللام ١٦٦ فتقول في حلتيت فعليل وفي سحنون فعول وفي مرمريس فعفيل وفي اغدودن افعول

وفي جليب فعامل وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول في حلتيت فعليت وفي سحنون فعلمون وفي مرمريس فعمريل وفي اغدودن افعدول وفي جليب فعلب ويلزم من هذا المذهب أمران مكر وهان أحسنهما تكثير الازنان مع إمكان الاستغناء بواحد في نحو صبر وقدر وكثر فان وزن هذه ومأشا كاهاء على القول المشهور فعل ووزنها على القول المرغوب عنه فعامل وفعل وفعل وكذا الى آخر الحروف وكفى بهذا الاستغناء منفراً والآخر التباس ما يشاكل مصدره تفعل لا يشاكل مصدره فعالة وذلك أن الثلاثي المعتل العين قد تضعف عينه للحاق وغير الحاق ويضعف اللفظ به كبين مقصودا به الحاق ومقصودا به التعدية فعلى المقصد الأول مصدره تبينة مشا كل درجة وهي المقصد الثاني مصدره تبين ولا يدع لم امتياز المصدرين الابدع العلم باختلاف وزني الفعلين واختلاف وزني

فعل وما زاد عليه نحو جعفر اخفوا فيه فقبل لا يوزن لانه لا يدري كيفية وزنه وقيل يوزن ويقال آخره بلفظه وقيل يوزن ويقال ما قبل آخره بلفظه فوزن جعفر اما فعل كما يقول البصريون أو فعل بزيادة الراء أو فعل بزيادة الفاء أو لا يدري ما هو أو قول أربعة كذا في التصريح (قوله فستق) بضم الفوقية وفتحها كما نقله الفارسي عن الجلال المحلى (قوله فذعمل) تقدم ضبطه وتفسيره في الشرح (قوله فاجعل له الخ) لا يقال يلزم التباس الاصل بالزائد حينئذ لا نقول نعم ولا يمكن نزول بالضابط السابق في قوله والحرف ان يلزم الخ (قوله من أحرف الميزان) من تبعية حال من مالا اصل فقوله ثانياً منها ما كيد هذا هو التحقيق ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقاً بجعل كشيخنا والبعض فقد سمح فتأمل وقوله الذي هو أى ذلك الحرف الزائد ضعفه أى ضعف الاصل منها أى من أحرف الميزان (قوله في حلتيت) بجاء همزة مكسورة ففوقيتين بينهما تخمينه وهو صغ الانجذان بفتح الهـ مزنة وضم الحيم وانجسام اللذان نبات جيد لوجع المفاصل (قوله وفي سحنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة بعده فونان بينهما واو وهو أول المطر والريح قاله شيخنا السيد (قوله وفي مرمريس) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله وفي اغدودن) بانجسام الغين واهمال الدالين يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبات اذا اخضر تصريح (قوله ومأشا كاهاء) كفجر وفجر وفجر وهكذا الى آخر حروف الهجاء (قوله الى آخر الحروف) فيقال في نحو فجر وفجر وهكذا (قوله التباس ما) أى فعل يشاكل مصدره تفعل لا على حذف هـ صاف أى موازن تفعل اخذ من قوله الآتى مصدره تبينة مشا كل درجة (قوله أن الثلاثي المعتل العين) أى كبنان (قوله مشا كل درجة) أى كصدر الملقى به كد حرج سم (قوله واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصده) أى نحو بين بوجهه ليس الاعلى المذهب المشهور قل سم وأقرب شيخنا والبعض كان مقصوده أن وزن المقصودية التعدية فعل لانه يذكّر الزائد اذا كان تذكيراً أصل بما يذكّر به ذلك الاصل وأما المقصودية الحاق بالباغى فعلى المشهور يكون وزنه فعل لان الحاق وزنه وزن الملقى به وحينئذ يختلف وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعل في الحالتين فلم يختلف الوزن فتأمل اه وفيه عندى نظر لتصريح الشارح سابقاً بان المكر لا الحاق أولغيره يقابل بما يقابل به الاصل وحينئذ فوزن بين مطلقاً فعمل فلم يختلف وزن الفعلين على المذهب المشهور وأيضاً فنذكر (قوله فقد يكون ضعفاً نحو سأل) بتشديد الهـ سم (قوله وقد يكون غير ضعف الخ) ليس في كلامه حصري القسمين فلا يشاق وجود قسم ثالث وهو ما ليس ضعفاً ولا على صورته كالهـ مزنة أى كرم مثلاً (قوله ولا يمكن دل الدليل) كدور فعامل غير مكر راء والعين (قوله على انه لم يقصد به تضعيف) أى بل قصد مجرد زيادة الحرف وان وافق لفظه لفظ أصلى (قوله في مقابل في الوزن بلفظه) مفرع على قوله وقد يكون غير ضعف الخ (قوله نحو سمنان الخ) الذى في القاموس أن مفتوح السين المهملة موضع مكسور هاء بلده ومضمومها جـ بل فعل مراده موضع فيه المساء الذى ذكره الشارح فية وافق كلامهما (قوله لان فعلاً) أى بفتح الفاء (قوله غير المكر) المراد بالمكر ما كرت فأورد عينه فخرج نحو قهقار لانه مكر راء فقط (قوله الاخزعال) بجاء محجمة نزاي فعين مهملة يدل من غير المكر على المختار كما قال المصنف وبه دلتى أو كفى انخب \* اتباع ما اتصل (قوله بها ظلع) بانجسام الفاء واهمال العين أى عرج (قوله وقهقار) بقافين زادى القاموس القسط بالانقاف فالسين فالتاء المهملة وهو الغبار والخرطال بالحاء المحجمة قاله طائفة المهـ ملة وهو حجب معروف (قوله وما بهرام وشهرام فحجيمان) أى علمان عجميان فالاول علم لرجل ولفرس النعمان بن عتبة

وفي جليب فعامل وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول في حلتيت فعليت وفي سحنون فعلمون وفي مرمريس فعمريل وفي اغدودن افعدول وفي جليب فعلب ويلزم من هذا المذهب أمران مكر وهان أحسنهما تكثير الازنان مع إمكان الاستغناء بواحد في نحو صبر وقدر وكثر فان وزن هذه ومأشا كاهاء على القول المشهور فعل ووزنها على القول المرغوب عنه فعامل وفعل وفعل وكذا الى آخر الحروف وكفى بهذا الاستغناء منفراً والآخر التباس ما يشاكل مصدره تفعل لا يشاكل مصدره فعالة وذلك أن الثلاثي المعتل العين قد تضعف عينه للحاق وغير الحاق ويضعف اللفظ به كبين مقصودا به الحاق ومقصودا به التعدية فعلى المقصد الأول مصدره تبينة مشا كل درجة وهي المقصد الثاني مصدره تبين ولا يدع لم امتياز المصدرين الابدع العلم باختلاف وزني الفعلين واختلاف وزني

الفعلين فيما نحن بصده ليس الاعلى المذهب المشهور  
فإن تبينيات الاول \* اذا لم يكن الزائد من حروف أمان وتسهيل فهو ضعف أصل كالهـ من جليب وان كان منها فقد يكون ضعفاً وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة التضعيف ولا يمكن دل الدليل على انه لم يقصد به تضعيف في مقابل في الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ما لبني ربعية فوزنه فيلان لا فعلاً لان فعلاً لا ينادى بيات منه غير المكر ونحو الزال الاخزعال وهو نافع طاع وقهقار للحجر وأما بهرام وشهرام فحجيمان



الثاني المعتبر في الوزن ما السحقة الموزون من الشكل قبل التغيير فيقال في وزن زودومرد فعل ومفعول لان أصله مارذودومرد في الثالث اذا وقع في الموزون قلب ثقل الزنة لان الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزيادة على ترتيبها فنقول في وزن آدر أعقل لان أصله أدر وفقدت العين على الفاء وتقول في نافع لان من الناي وفي الحادي عالف لانه من الوحدة وكذلك اذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار اليه بعد الحذف فنقول في وزن قاض فاع وفي بعقل وفي يعدد فعل وفي عدة علة وفي أعمر من الوحي أع الا اذا أريد بيان الاصل في المقلوب والمحذوف فيقال أصله كذا ثم أعل انتهى (واحد بمناصل) أصول (حروف) الرابحي التي ١٦٧ تكرر فتاؤه وعندها وليس أحد

العتسكى كما فى القاموس وذكروا شيخنا السيدان فى بانه الموحدة الفتح والكسر (قوله الثانى المعتبر الخ) هذا التنبيه مكر مع ما أسلفه فى شرح قول الناظم يعنى فعل الخ حيث قال وكذلك فى قام وشد لان أصله ما قوم وشد وكذلك فى هاب ومثل ثم قال وكذلك فى طل وحب فاعرفه فانه مما لم ينتبه له (قوله قلب) أى مكانى كان قدمت العين على الفاء أو اللام على الغاء والعين (قوله على ترتيبها) أى الواقع فى الموزون (قوله فتنقول فى وزن آدر) بـمد قبل الدال المضمومة جمع دار أصله أدور على وزن أفعل استعملت الضمة على الواو فقدمت العين على الفاء ثم قلبت الواو ألفا فصار وزنه أعفل وقبل أبدلت الواو قبل التقديم هزة ثم قدمت فا بدلت ألفا قياسا قاله الفارضى (قوله قدمت العين على الفاء) أى وقلب ألفا سم (قوله وتنقول فى ناء) بنون فالف فهزة وأصله نأى فقدمت اللام وهى الياء على العين وهى الهزة فصارت نأى على وزن فاعل فقلب الياء ألفا فالتحركا وانتقح مقابها فصارت ناء كذا فى التصريح والظاهر أنه يجوز كون قلب الياء ألفا قبل تقديمها على الهزة (قوله وفى الحادى) أصله واحد فاخت الفاء وهى الواو عن اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بألف فقدمت الحاء عليها فصارت واحد وقلب الواو ياء لتطرفها الترسية فصارت حادى (قوله بتفاصيل أصول حروف) لأوجه لزيادة الشارح أصول (قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه) سواء كان اسماء كمناله أو فعلا كززل ووسوس (قوله المكررين) هما فى مثاله السين الثانية والميم الثانية (قوله كحروف مسمم) بكسر السينين الحب المعروف وبفتحها التملب قاله الفارضى (قوله والتخلف الخ) ظاهره أنه لا خلاف فى القسم الأول مع أن فيه خلافا أشار إليه بعضهم سيوطى (قوله فى الرباعى المذكور) أى الذى تكررت فاؤه وعينه (قوله حروفه كلها محكوم بأصالتها) أورد عليه أن هذا مناف لقوله فى بيان محل الخلاف الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط وأجيب بأن قوله صالح للسقوط أى ولو فى مادة أخرى من المعنى أو أنه مبنى على غير القول الأول (قوله وقبل أن الصالح للسقوط) أى الذى هو الحرف الثالث (قوله فوزن كفه على هذا فى كل) جرى الشارح هنا على المذهب المرغوب عنه من مقابلة تذكر الأصل بلفظه ولو جرى على المشهور لقال ففعل وكذا يقال فى نظائره الآتية (قوله ولو كان مضاعفا فى الأصل الخ) قال أبو حيان يمكن الجواب عن هذا بأنه إنما كان يلزم ذلك لوبقى على ادغامه فاما بعد الإبدال والتفكيك فقد أشبهه فى الصورة ما ألحق بالرباعى نحو جلبب فجاء مصدره على وزن مصدره (قوله فان تذكر فى الكلمة حرفان الخ) محذو قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه (قوله كصم صم صم) باهمال حروفه ما والصم صم الشدید الغليظ كما مر والسم صم مع صغير اللحية والراس وبطابق على غير ذلك كما فى القاموس (قوله ثانى التماثلات وثالثها) يعنى الحاء الأولى والميم الثانية (قوله فانفق كلامه فى نحو مرمر بس) إنما كان يحسن هذا لونه نقل الشارح كلام المصنف فى نحو مرمر بس غير كلامه فى التسهيل (قوله واستبدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى الخ) قال شيخنا والبعض هذا إشارة الى قول مغاير للقولين قبله لانه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الأولى فقط فوزن صم صم مع على هذا فجعل ولادليل عليه بل الأقرب أنه تأييد لكلام المصنف فى التسهيل وإنما خص الحاء الأولى بالذكر لانها التى ينتج

قوالى ثلاثة أمثال فابدل من أحدها حرف عا مثل افعاءوهـ ذامذهب الكوفيين واختاره الشارح ويردونه أنهم قالوا فى مصدره فبدله ولو كان  
مضاعفا فى الأصل لجاء على التفعيل فان تكرر فى الكلمة حرفان وقبلها ما حرف أصلى كصم صم صم مع حكم فيه بزيادة الضممين  
الاخيرين لان أقل الاصول محفوظ بالاولين والسابق كذا قاله فى شرح الكافية وقال فى التسهيل فان كان فى الكلمة أصل غير  
الاربعة حكم بزيادة تانى المتسايلات \* ونالها نحو صم صم ونالها اواربعه فى نحو مرمى بس انتهى فانفق كلامه فى نحو مرمى بس  
واختلف فى نحو صم صم فوزنه فى كلامه على الاول على طريقة من يقابل الزائد بلقاء فعلاج وفى كلامه الثانى فجعل واسم تبدل بعضهم  
على زيادة الحاء الاولى فى نحو صم صم والميم الثانية فى نحو مرمى بس يحذفوهما فى التثنية يرحب قالوا صم صم مرمى بس ونزل عن الكوفيين

في صحيح أن وزنه فعال وأصله صحيح أبدل الوسطى مما وما سافر غ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلي شرع في بيان ما نظردز يادته من الحروف العشرة فقال (فالف أكثر من أصليين صاحب زائد بغير ميم) ألف ممتدأ والجملة بعده صفة له وزائد خبره والميم الكذب أي إذا بحبت الألف أكثر من أصليين حكم ١٦٨ بزيادة الألف أكثر ما وقعت فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادته فيه فيحمل عليه

دليله زيادته لا يحذف في التصغير غيرها (قوله أن وزنه فعال) بثلاث لامات (قوله من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلي) اعترض بان ما يعرف به ذلك هو قوام الحرف أن يلزم الميت وما عدا ما زائد على ما يعرف به ذلك فكان المناسب أن يزيد وما يتبعه (قوله فالف) أراد الألف اللينة وأما الهمزة فتأتي (قوله كذلك) أي مصاحبة أكثر من أصليين (قوله فيه) أي في أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك (قوله فيحمل عليه ما سواه) أي على الأكثر ما سوى الألف أكثر (قوله نحو رمي ودعا) لا تخفى على تبيينه حكمه تعداد الأمثلة (قوله وما ذكره) أي من منطوق قوله فالف أكثر الخ ومفهومه وملخصه أن كون الألف أما زائدة أو منقلبة عن أصل انما هو في الأسماء المتكسرة والأفعال أما الحروف والمبنيات نحو بلى والى وعلى ونحو متى ومه ما فليت الألف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل إذا اشتقاق فيها بل هي أصلية غير منقلبة كذا قال شيخنا عازي بالمطبعة لاوى وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نفي زيادته في قوله فلا وجه للحكم الخ ظاهر في أن مراده ما ذكره المصنف من منطوق قوله فالف أكثر الخ فقط وكون المعنى فلا وجه للحكم بزيادته فيها ولا ينافيها عن أصل لا دليل عليه من كلامه إذا أن يقال تعديله بقوله لأن ذلك الخ يشعر بهذه الضميمة (قوله في الأسماء المتكسرة) أي المعربة وكان عليه أن يزيد العربية الآن يقال تركه أئمة كالأعلى أحده مما بعده (قوله لأن ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود) فيه أن مقتضى قوله فيحمل على ما سواه أن يحمل على المشتق ما ليس مشتقا ولو حرفا أو اسماء غير متمكن أو اسماء انجيميا الآن يراد بها ما سواه خصوص ما ليس مشتقا من الأسماء المتكسرة العربية (قوله وسرداح) باهمال حروفه وكسر أوله الناقطة الطويلة (قوله وحلباب) بكسر الحاء المهملة واللام وهو اللباب كذا في القاموس ولا وجود له فيه بالجيم (قوله نحو ربا عاوى) بضم الهمزة والموحدة قعدة المتربع كما في القاموس وقد أسلفنا في باب النفي التأنث عن السيموطي والداميني ضبطة بفتح الهمزة (قوله نحو سلق) في القاموس سلق فلا ناطقته كسقاء (قوله نحو أجاوى) قال في الصحاح الجوزة حمرة تضر بلى سواد وفي القاموس أنه يقال حووة كحمرة وجووة ككنة وجأى بكوى والفعل جئى الفرس وجأى وجأى وجأى والنعت أجوى وجأوا (قوله نحو اغرندى) بالفتحة المججمة فالراء أى علا (قوله نحو عاوى) بعينين مهملتين أى زجر الضأن فقال عاوأ وعرا وعأى ويقال أيضا في الفعل عوحي وعيحي كما في القاموس وقوله وضوضى بضادين مجتمعين قال في القاموس في باب الهمزة الضوضاء والضوضاء أصوات الناس في الحرب ورجل مضوض مضوض مصوت وقال في باب الألف اللينة الضوضاء الجلبة كالضوضاء اه والجلبة بفتح الجيم واللام الأصوات (قوله من مضاعف الرباعي) يعنى ما لاه الأولى من جنس فائه ولاه الثانية من جنس عينه (قوله فان الألف) ال للجنس إذ كل من ألفى عاوى الأولى والثانية وألف وضوضى بدل من أصل لأن وزنه ما فاعل (قوله الثانى) إذا كانت الألف الخ) يؤخذ من هذا التنبيه أن قول المصنف أكثر من أصليين أى حقيقة أصالة جميعه فان كان فيه ما ليس محققا بل محتمله فقط ففقه تفصيل (قوله والثالث) يحتمل الأصالة والزيادة) كما في أبان فانه يحتمل أن وزنه فعال بزيادة الألف وأصل الهمزة أو أفعال بالعكس (قوله مصدره) يرجع لكل من الهمزة والميم (قوله منقلبة عن أصل) قال شيخنا النظر هل هو ياء أو واو (قوله نحو أفعى) نظر الدمايني في التتميل به بان منع صرفه أى للوصفية التخيلية ووزن الفعل دل على زيادة همزته أى فليس مماز زيادة همزته راجحة الذى الكلام فيه بل مماز زيادة همزته متعينة (قوله وموسى) مراده موسى الحديد لا اسم النبي اه دمايني أى لانه أعجمي (قوله وعقنقى) لم أجده في القاموس ولعل ذلك نكته قول الشارح أن وجد في كلامهم ومقتضى الحكم على ألفه بانها منقلبة عن أصل أن وزنه فعاعل (قوله ما لم يدل دليل الخ) قيد في قوله كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة (قوله عندهم يقول أدبى ماروط) بخلافه عندهم يقول أدبى مرطى

ماسواه فان صححت أصليين فقط لم تكن زائدة بل بدلا من أصل ياء أو واو نحو رمي ودعا ورجاوعا ورباع وقالوناب وباب وما ذكره انما هو في الأسماء المتكسرة والأفعال أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادته فيها لأن ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود وكذلك الأسماء الانجمية كإبراهيم وإسحق وإعيلم أن الألف لا تزداد أولا لامتناع الابتداء بها وتزداد في الاسم ثانية نحو ضارب وثالثة نحو كتاب ورابعة نحو حبلى وسرداح وخامسة نحو انطلاق وحبلباب وسادسة نحو قعثرى وسابعة نحو أربعاوى وتزداد في الفعل ثانية نحو قاتل وثالثة نحو تعاقل ورابعة نحو سلق وخامسة نحو أجاوى وسادسة نحو اغرندى تنبيهان \* الأول يستثنى من كلامه نحو عاوى وضوضى من مضاعف الرباعي فان الألف فيه بدل من أصل واست زائدة الثانى اذا كانت الألف مصاحبة لأصليين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة فان قدرت

لدلالة

أصالة فالألف زائدة وان قدرت زيادته فالألف غير زائدة لكن ان كان

المحتمل همزة أو ميم مصدر أو فونا ثالثة ساكنة في خماسى كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة وعلى الألف بانها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى ان وجد في كلامهم ما لم يدل دليل على أصالة هذه الحروف بزيادة الألف كما في أربطى عندهم يقول أدبى ماروط أى مدبوغ بالارطى

وكيف معزى له ولهم معز وان كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا باصالة وزيادة الالف انتهى (واليا كذا والواو) أى مثل الالف فى أن كلاً منهما اذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته (ان لم يقم) مكر زين (كما هـ فى يؤبؤ) اسم ط اردى مخلب يشبهه الباشق (ووعوعا) اذا صوت فهذا النوع يحكم فيه باصالة حروفه كما كما حكم باصالة حروف عسم والتقسيم السابق فى الالف يأتى هنا أيضاً فتقول كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال فان صحب أصلين فقط فهو أصل كبيت وسوط وان صحب ثلاثة فصاعداً قطوعاً باصالتها فهو زائد الالف الثنائى المذكر كما تقدم فى المتن وان صحب أصلين وثالثاً محتملاً فان كان المحتمل همزة أو ميماً مصدرية حكم ١٦٩ بزيادة المصدر منهما واصالة الياء والواو

لدلالة الدليل عنده على زيادة الهمزة واصله الالف (قوله حكما باصالة وزيادة الالف) ظاهره تعيين ذلك اه  
اسقاطي وأقره غيره وفيه أنه كيف تتعين اصالته مع فرض أنه يحتمل الاصلية والزيادة الآن يقال معنى احتماله  
للزيادة أنه من الاحرف العشرة التي قد تزداد (قوله اذا صحب أكثر من أصلين) كما في قبيل ومقتول (قوله ان لم  
يقع الخ) أي ولم تصدرا والواو مطلقا عند الجهور ولا الياء قبل أربعة أصول في غير المضارع كما سيذكر  
الشارح كل ذلك (قوله كما هـ الخ) أي وقوعها مثل الوقوع الذي هما واقعا ن عليه في يؤبؤ ووعو عان جعلت  
ما موصولا اسميا ووقوعا كوقوعه ما في يؤبؤ ووعو عان جعلت موصولا حرفيا (قوله الالف الثاني المكرر)  
هو المعبر عنه انفتاح ضاعف الر باعي (قوله مصدره) راجع لسلك من الهمزة والياء ولم يقل أو نونا لثلاثة سائمة  
في خماسي كما قال في الالف لعله لعدم الظاهر بمثاله هنا (قوله نحو أيدع) بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح  
الذال المهملة بعدها عين مهملة له معان منها الزعفران (قوله ومزود) المزود كمنبر وعاء الزاد وهو طعام  
المسافر (قوله كما في أوتى) هو اسم على وزن جوهري عنى الجنون (قوله عنده من يقول أوتى) بالبناء للجھول  
لن وما كما في القاموس أي وأما عنده من يقول وأتى بالبناء للفاع ل أي أسرع كما في القاموس فالواو أصلية  
والهمزة زائدة (قوله كما في مريم) مقتضاه أن مريم اسم عربي واللام يأت فيه حكما باصالة أو زيادة لما قدمه  
الشارح (قوله والاوجب الاعلال) بأن يقال مرأ ومدان بنقل حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قلبها ألفا  
اتحركا بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله وان كان المحتمل غيرهما) أي غير الهمزة والياء المصدرتين  
(قوله كما في نحو هير) بتشديد الزاء مثال للنفي أعني ما دل الدليل على خلاف ما تقدم أي على اصالته الياء  
أو الواو وزيادة المحتمل والمحتمل فيه لولا دليل الزيادة هو الياء الاولى (قوله ولا خفاء الخ) كانه تعليل في  
المعنى المحذوف والتقدير لانه ليس في الكلام فعل بخلاف تفعل اذا خفاء الخ (قوله وكما في عزويت) عطف  
على قوله كما في نحو هير وهو بكسر العين المهملة وسكون الزاي آخره فوقية (قوله باصالة الواو وزيادة الياء  
والنساء) أي لا باصالة الواو والنساء معا على وزن فعيل ولا بن زيادة تهما معا على وزن فعويت ولا بالعكس على  
وزن فعويل فالقصة رباعية وذكره زيادة الياء التحتية غير ضروري اذا لاتوهم أصلاتها (قوله نحو يلح)  
بالعين المهملة وهو السراب (قوله نحو حذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المجهمة وكسر الراء وتخفيف  
التيمة القطعة الغليظة من الأرض (قوله نحو سحفية) بضم السين المهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة  
وكسر الفاء حيوان معروف (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما في صيد صنيع القاموس (قوله نحو  
خفروانية) بضم الخاء المجهمة وسكون النون وضم الزاي وبعد الالف نون مكسورة فتحية مخففة التكبير  
(قوله نحو رهيا) أي غلط كما قدمه الشارح وفسر في القاموس الرهية معان منها الضعف والتواني وفساد  
الزاي (قوله نحو قاسمت الخ) يقال قاسمته فتقاسى أي ألبسته القلنسوة فلبسها ويقال أيضا قاسمته فتقاسى  
كما في القاموس (قوله نحو اسلمت) أي غت على ظهري (قوله عرقوة) بعين مهملة مفتوحة فراعسا كنة  
فخاف مضمومة إحدى خشبي الدلو اللاتين على فقه كالصليب (قوله نحو أربعاوى) تقدم قرى باضبطه وتفسيره

﴿ ۲۲ - (صبيان) - رابع ﴾

فيه باصلة الواو زيادة الماء والتاء لانه لا يمكن أن يكون وزنه

نحو جهور ورا بعد نحو اغدون **التنبيهان** \* الاول في مذهب الجمهور ان الواو لا تزاد ولا تقل لثقلها وقيل لانها ان زبدت مضمومة اطرد هزها  
أو مكسورة فكذلك وان كان هز المكسورة أقل أو مفتوحة فيمطرق اليها الهز لان الاسم يضم أوله في التصغير والفعل يضم أوله عند بناءه  
للفعل فلما كانت زيادتها ولا تؤدي الى قلبها همزة رفضوه لان قلبها همزة قد يوقع في اللبس وزعم قوم أن الواو وتنتل زائدة على سبيل التدوير  
لان الواو لا تكون أصلا في بنات ١٧٠ الاربعة وهو ضعيف لانه يؤدي الى بناء وفعل وهو مفتوح والصحيح أن الواو أصلية وأن اللام زائدة

(قوله نحو جهور) أي رفع صوته وأما جهور كجهر فاسم موضع (قوله نحو اغدون) تقدم قريبا مضطه  
وتفسيره (قوله اطرد هزها) أي قلبها همزة (قوله قد يوقع في اللبس) أي بما همزة أصلية غير منقلبة كما في وكل  
بالتحفيف فانه اذا بنى للجحول فطرق اليه قلب الواو همزة فلبس با كل الذي همزة أصلية وجعل شيخنا اللبس  
باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو غير طاهر اذ مثل هذا الجمل لا لبس (قوله وتنتل) تقدم  
ضبطه وتفسيره في شرح قول المصنف والحرف ان يلزم الخ (قوله في تحجبل) بقاء الحاء مهملة تخيم كجهر وقوله  
بمعنى فتح عبارة القاموس ذكر النخاعة الفعجل ونفسره وبالفتح وقال في محل آخر فتح كنع تكبر وفي مشيئة  
نداني صدور قد مضى وتباعد عقباه اه وقال شيخنا الفتح المتباعد السابق واللام الخاق أي بجهر وعدارة  
الشارح بعد في محض زيادة الازم وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل وفي الاخراج وهو المتباعد الفخذين  
تحجبل اه (قوله وهندمل) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام لا لخالق بزبرج وقوله بمعنى  
هدم هو الثوب الخلق (قوله فان زائدة اللام الخ) تعليل لقوله والصحيح الخ (قوله في بسمة عور) بفتح الحاء  
وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره راء على وزن فعلاول كما في التصريح (قوله الا  
في المضارع) كيد حرج (قوله وهكنا همز الخ) اعترض بانه كان ينبغي أن يقول ثلاثة فقط ليخرج ما سبق  
أكثر كاصطبل ومرزجوش وبانه كان مقتضى استثنائه فيما سبق نحو يؤيؤ ووعوع بعد تنصيصه أولا  
على مسألة همسم أن يستثنى هنا نحو ومرزجوش وبانه كان ينبغي أن ينص على ان الميم التي في أول اسم فاعل الفعل  
الحاوي أربعة أحرف فاكتر و اسم مفعوله والمصدر الهمي واسم الزمان والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة  
أصول أم أكثر وان الهمزة تقع في أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول (قوله فانه لا يقضي  
بزادته الا بدليل) كيم دلامص وزرقم قيام الدليل على زيادتها فهم ما كما سيذكره الشارح بخلاف ميم  
ضرعام مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها (قوله كاسياني) أي في التنبيه الثاني (قوله نحواً كل ومهد الخ)  
أي فلا يحكم بزادتها بل يحكم باصالتها أما اذا سبقا أصليين فقط فتكميلا لقل الابنية وأما اذا سبقا أربعة  
فان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك الا في فعل أو محمول عليه نحو أدرج ومدرج فوزن اصطبل  
فعلل ووزن مرزجوش فعللاول وقياس ابراهيم واسماعيل أن تكون همزتهم ما أصلية ولو كانا غير عربيين  
اه مرادى فان سبقا أربعة أحرف وكان بينهما زائداهما أيضا زائدان كما مر وانطلق ومضروب ومنطلق  
(قوله ونحو اصطبل ومرزجوش) أي لان قيد الثلاثة يخرج الأقل منها والاكثر والاصطبل يقطع الهمزة  
معروف والمرزجوش بفتح الميم وسكون الزا وفتح الراء وضم الجيم آخره شين مجمعة وهو المراد قوش بيم  
وراء ودال مهملة وقاف شين مجمعة على وزن الاول بقية لطيفة الخ وكلا اللفظين فارسي معرب كما في  
زكريا وبقال لمرزجوش مرزجوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كما في القاموس (قوله وبقيد التحقيق نحو  
أرطى الخ) وقوله فيما يأتي الثالث أنهم قوله ناصيها التحقيق الخ كلاهما يتعلق بفهوم قوله ناصيها التحقيق  
فيكان ينبغي ذكر حاصلهما في محل واحد ثم عبارته فهم أن أحدا الحرف الثلاثة التي بعد همزة أرطى يحتمل  
الاصالة والزائدة وهو ممنوع لتحقيق اصالة الثلاثة عندهم من يقول مرطى وتحقيق زيادة الالف عنه من يقول  
ماروط كما يؤخذ ذلك من قوله فن قال ماروط الخ الآن برادبا احتمال الحرف لهما ما يشتمل اختلاف العرب  
في اصالته وزادته (قوله ومرطى) أصله مرطوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن فقلت  
الواو ياء وكسر ما قبلها المناسبة وأدغمت الياء في الياء (قوله وشبه التانيث) أي شبه ألف التانيث وهو ألف

مثله اف تحجل بمعنى فتح  
وهـ دمل بمعنى هدم فان  
لزيادة اللام آخر انظار  
بجـ لاف زيادة الواو أولا  
\* الثاني اذا تصدرت  
الياء وبعدها ثلاثة أصول  
فهـ زائدة كما سبق في  
يلمع واذا تصدرت وبعدها  
أربعة أصول في غير  
المضارع فهـ أصل  
كالياء في يستعور وهو  
اسم مكان بالجواز وهو  
أيضا اسم شجر يستاك  
به لان الاشتقاق لم يدل  
على الزيادة في مثله الا في  
المضارع انتهى (وهكذا  
همز وميم سابقا \* ثلاثة  
تأصليها تحقعا) أي  
الهمزة والميم متساويتان  
في أن كلامهما اذا تصدرا  
وبعد ثلاثة أحرف  
مقطوع باصالتها فهورا  
نحو أجد ومسجد للدلالة  
الاشتقاق في أكثر الصور  
على الزيادة فحمل عليه  
ما سواه فخرج بقيد  
التصديق الواقع منه ما  
حشوا أو آخر فانه لا يقضي  
بزادته الا بدليل كما  
سيأتي بانه وبقيد الثلاثة  
نحو أكل ومهد ونحو  
اصطبل ومرزجوش  
وبقيد الاصالة نحو أمان

الخالق

ومعزى وبقيد التحقيق نحو أرطى فانه سمع في المدبوع به ماروط ومرطى فن قال ماروط

جعل الهمزة أصلية والالف زائدة ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والالف بدلا من ياء أصلية فوزنه على الاول فعلى وألفه زائدة لخالق  
فلو سمى به لم ينصرف للعلمية وشبه التانيث ووزنه على الثاني لافعل فلو سمى به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل والقول الاول أظهر لان تصاريفه  
أكثر قالوا أرطى الإديم اذا دغمت بالارطى

وأرطت الابل اذا اكثته وأرطت الارض اذا انبتته وقيل أيضا أرطت الارض اذا انبتت الارطى وكذا الاولق لأنه قيل هو من ألقى فهو ما ألقى  
 اذا جن فلهمة أصل والواو زائدة وقيل هو من ولى اذا أمرع فلهمة زائدة والواو أصل ووزنه أنعل والاول أرجح وكذا الاوتكى النوع  
 من القمردى عدائره بين أن يكون وزنه أفعلى كاجفلى وقوى على تكوزلى ويخرج به أيضا نحو موسى فان ميمه محتملة للاصالة والزيادة ولكن  
 الأرجح الزيادة كما مر في تنبيهات الاول محل الحكم بزيادة ما استكمل القيد والمذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه دليل على  
 الاصالة من اشتقاق ونحوه فان عارضه دليل على الاصالة عمل بقية الدليل كما في ميم رجل ١٧١ ومغفور ومرعزى حكم باصالتها

على ان بعدها ثلاثة  
 أصول أما مر رجل فذهب  
 سيمويه وأكثر التحويلين  
 أن ميمه أصل لقولهم  
 مر رجل الحائلك الثوب  
 اذا نسجه موشى موشى  
 يقال له المراحل قال ابن  
 خروف الممر رجل ثوب  
 يعمل بدارات كالمراحل  
 وهى قدورا الخماس وقد  
 ذهب أبو العلاء المعرى  
 الى زيادة ميم مر رجل  
 اعتمادا على الأصل  
 المذكور وجعل ثبوتهما  
 في التصريف كثنوت  
 ميم تمسكن من المسكنة  
 وتعدل من المعدل  
 وتدرع اذا لبس المدرعة  
 والميم فيها زائدة ولا حجة  
 له في ذلك لان الأكثر في  
 هذا تمسكن وتعدل وتدرع  
 قال أبو عثمان هو الاكثر  
 في كلام العرب وأما  
 مغفور فعن سيمويه فيه  
 قولان أحدهما أن الميم  
 زائدة والآخر أنها أصل  
 لقولهم ذهبوا يتفقرون  
 أى يجتمعون المغفور وهو  
 ضرب من السكاة وأما  
 مرعزى فذهب سيمويه

الالحاق (قوله وأرطت الابل) لم أر نصا في ضبطه وكتب شيخنا عقه اسم الفاعل أرط (قوله وأرطت الارض)  
 أى همزة فالف مبدلة من همزة ساكنة وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما بعده وقول البعض بهمزة تنسج  
 في القاموس أرطت الارض أخرحت الارطى كارتطارتا أو هذمه لحن للجوهري اه ولعل اللغة الثانية  
 هى مراد الشارح بقوله وقيل أيضا أرطت الارض (قوله وكذا الاولق لأنه قيل الخ) على هذا القول اقتصر في  
 القاموس فقال الاولق الجنون أو شبهه ألقى كفى فهو مؤلق ومألق اه (قوله من ألقى) بالبناء للجوهول  
 كما مر (قوله وقيل هو من ولى) بالبناء للفاعل قال في القاموس ولى يلقى أمرع وفلان طعنه خفيفا والسيف  
 ضربه وفى السير أو انكذب استمر (قوله ووزنه أنعل) أى على الثانى وأما على الاول فوزنه فوعى (قوله وكذا  
 الاوتكى) بغوية بين الواو والكاف وألفه زائدة قطعاً ليس الكلام فيها وإنما الكلام فى الهمزة مع الواو  
 (قوله كأجفلى الخ) تقدم ضبط أجفلى وخوزلى وتفسيرهما فى باب ألف التانيث (قوله فان ميمه الخ) كان  
 المناسب للسياق أن يقول فان ألفه محتملة للاصالة والزيادة ولكن الأرجح الاصالة فيكون الأرجح زيادة ميمه  
 (قوله ونحوه) كالنص غير الجمع واللغات كما سيأتى فى دلائل (قوله كما فى ميم رجل ومغفور ومرعزى)  
 المر رجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم المشط والقدر من الحجارة والخماس والمغفور بضم الميم وسكون  
 الفين المنجمة وضم الفاء شئ ينفذه الثمام والعشر والرمث كالغسل والمرعزى والمرعز بكسر الميم وسكون  
 الراء وكسر العين المهملة وتشديد الزاى فان خففتها مدت وقد تفتح الميم فى الكل الزغب الذى تحت شعر  
 العنز كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل (قوله على أن) أى مع أن (قوله لقولهم مر رجل  
 الخ) أى ولو كانت الميم زائدة لقالوا رجل الحائلك الثوب بحذفها (قوله موشى) حال من ضمير الثوب أى  
 مزينا (قوله يقال له المراحل) أى يطلق عليه ذلك على طريق المجاز أو حذف أداة التشبيه كما تفيد عبارة  
 ابن خروف الآتية (قوله وهى قدورا الخماس) أى أو قدورا الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه أنفاً فى القاموس  
 (قوله اعتمادا على الأصل المذكور) أى القاعدة المذكورة فى قول الناظم وهكذا هم ميم سبق الخ (قوله  
 اذا لبس المدرعة) بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء نوع من الثياب الصوف كما فى القاموس (قوله  
 لان الأكثر فى هذا تمسكن الخ) أى فليست الميم فى هذا ثابتة فى التصريف وما يخالف الميم فى مر رجل فقياس  
 مر رجل على هذا قياس مع الفارق (قوله لقولهم ذهبوا يتفقرون) أى ولو كانت ميمه زائدة لقالوا يتفقرون  
 (قوله منهم الناظم) أى فى غير هذا الكتاب قال المرادى وألزم المصنف سيمويه أن يوافق على الاصالة فى  
 مرعزى أو يخالف فى الجميع (قوله مرعزون مرعز) بتشديد الزاى فيهما (قوله وكفى همزة أمعة) عطف  
 على قوله كما فى ميم مر رجل وهو همزة مكسورة فميشدة فمهملة (قوله وهو الذى يكون تفعالا غيره الخ)  
 زاد الشارح فى شرح التوضيح والذى يتبع الناس الى الطعام من غير أن يدعى والذى يقول أنا مع الناس  
 (قوله على أن بعدها) أى مع أن بعدها (قوله وحكما) فيحكم باصالة همزة أمعة (قوله وهو الذى ياتعراخ)  
 لاحاجة اليه بعد قوله ومعنى الآن يحمل معنى آخر أخص مما سبق لأمعة فتأمل (قوله بعد ألف وقبلها أكثر  
 من أصلين) أى كما فى جرأ فان همزة زائدة وان كانت فى الآخر وقوله كما سيأتى فى كلامه أى فى قوله كذا  
 همز آخر بعد ألف الخ (قوله واجبة) بالحاء والطاء المهملتين أى انتفخ بطنه (قوله دلامص) بضم الدال

الى أن ميمه زائدة وذهب قوم منهم الناظم الى أنها أصل لقولهم كساء مرعزون مرعز وكفى همزة أمعة وهو الذى يكون تفعالا غيره لضعف  
 رأيه والذى يحمل دينه تبع الدين غيره وبقوله من غير برهان حكم باصالة همزة على أن بعدها ثلاثة أصول فوزنه فعلة لا فاعلة لأنه صفة وليس  
 فى الصفات أفعلة وأمرة مثل أمعة وزنا معنى وحكما وهو الذى ياتعراكل من يارعه لضعف رأيه ويقال أيضا أمع وأمر الثانى أفهم قوله سيمويه  
 أنها لا يحكم بزيادة ميمه متوسطة ولا متأخرتين الأبدليل ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين كما سيأتى فى  
 كلامه فتأمل ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهى غير مصدرة شمال واجبة نظا ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهى غير مصدرة دلامص وزرقم وبابه



أما الشئمال فالدليل على زيادته همزة شوطها في بعض لغاتها وفيها عشر لغات شمال وشمال بتقديم الهمزة على الميم وشمال على وزن ثذال  
وشمول بفتح الشين وشعل بفتح الميم وشمل باسكان الميم وشيل على وزن صيقل وشمال على وزن كلب وشميل على وزن طويل وشمال بتشديد  
اللام واستدل ابن عصفور وغيره ١٧٢ على زيادة همزة شمال بقولهم شملت الرمح اذا هبت شمالا واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله

المهملة وتخفيف اللام آخره صاد مهملة وسيفسره الشارح (قوله وفيها عشر لغات) زاد في القاموس شوملا  
بجوهر (قوله على وزن ثذال) بفتح القاف وتخفيف الذال المججمة مؤخر الراء ومعه قد العذار من الفرس  
خاف الناصية كما في القاموس (قوله على وزن صيقل) بفتح الصاد المهملة وسكون التختية وفتح القاف  
حلاء السيموف (قوله بتشديد اللام) أي مع فتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة (قوله شملت الرمح) أي  
نحولت شمالا وبابه دخل اه مختار (قوله فقل) أي نقلت حركة الهمزة الى الميم ثم حذف الهمزة (قوله في  
الخط) بفتحين وهو أن ناكل المسامية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها وقال ابن السكيت  
هو أن ينتفخ بطنها من أكل الذرق وهو الخندق وقبحاح (قوله خط بطنه) من باب فرح (قوله ويقال فيه  
دماص ودماص) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى ودماص بتقديم اللام وكل صحيح إذ كل منهما الغة في دلاص كما  
سبعلم من كلامه في التنبية الرابع فكان ينبغي ذكر هاهنا ما وكل بضم الاول وفتح الثاني مخففا وكسر ما قبل  
الآخر (قوله وهو البراق) بفتح الواو وحذف الراء (قوله دلاص ودليص) الاول ككتاب والثاني كأمير  
كما في القاموس (قوله ودليصه أنا) ظاهر قول القاموس التداييص والتلين والتليس أن لام دليصه مشددة  
(قوله في دلاص) زاد المرادى وأخواته (قوله من باب سبط وسبطر) الاول ككف والثاني كزبر كما في  
القاموس أي من المترادفات المتفقة في معظم الحروف فليست الراء زائدة بل هي أصلية اذ هي ليست من  
حروف سألتموها ولا ضعف أصل (قوله وأما زرق وبابه) أي من كل ثلاثي زيد في آخره ميم تكثير اللفظ  
ومبالغة في المعنى والزررق بضم الزاي وسكون الراء وضم القاف الشديدا زرقة والسهم بوزن الزرق الكبير  
المجوز والدلقم بدال مهملة مكسورة ولا م ساكنة وقاف مكسورة المجوز والناقاة المسنة المكسرة الاسنان  
والضرم بضاد مججمة فقرأ في الزاي قال في القاموس كزبرج وجعفر المسنة من النوق أو وفيها بقية شباب أو  
الكبرة القليلة اللبن واذي ضرم كزبرج شديدة الغص وقال في الصحاح قال ابن السكيت الضرم من  
النوق القليلة اللبن مثل الضمر وقال ونرى أنه من قولهم رجل ضرزا إذا كان بخيلا والميم زائدة وقال غيره الضمر  
الناقاة القوية وأما الضرم فالمسنة وفيها بقية شباب اه فلم من كلام القاموس أن قول البعض بكسر الضاد  
والراء وتشديد الزاي خطأ والفصح بضم الضاد وسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال مكان فسح كقفل  
وفصحهم متسع ورجل فسح كقفل وفصحهم واسع الصدر والدرم بالاهمال وكسر الدالين وسكون الراء المرأة  
التي تحي وتذهب بالليل والناقاة المسنة (قوله والسته) بفتحين وهو الدبر (قوله والضرم) ضبطه الشارح  
بخطه بكسر الضاد والراء وتشديد الزاي وكذا هو في القاموس (قوله والدرد) بفتحين (قوله ودرد) على وزن  
فرح (قوله انه لا يقدم الخ) الصواب حذف أنه كما في عبارة المرادى لان جواب اذا لا يصدر بان المفتوحة  
والتمكاف لتصحح به انه على حذف الفاء وجعل ان المفتوحة ومعمولها في تأويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف  
أو على حذف الفاء وقراءة ان بالكسرة مكر عليه ان حذف الفاء في مثله لا يجوز في الاختيار (قوله انه يحكم الخ)  
فيه ما قدمناه (قوله ولذلك) أي للحكم بزيادة الهمزة والميم واصالة المحتمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك  
(قوله وأيدع) تقدم ضبطه وتفسيره في شرح قوله ان لم يقعا كما هما الخ (قوله محن) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد  
النون الترس (قوله فيمن قل) أي في لغة من قال أديم ماروط أي وأما في لغة من قال أديم مرطى فبالكسر  
(قوله وبإصالة ميم مهدوماجج) الاول بدالين مهملتين من أسماءهن والثاني بيمين موضع وكلاهما بوزن  
جعفر كذا في القاموس (قوله وزيادة أحد المثلين) أي للاحق بجمعهم ولوقال ثاني المثلين لكان أوضح (قوله

شملت فنقل فلا يصح الاستدلال به وأما ضبط الدليل على زيادة همزته سقوطها في الخط يقال خط بطنه اذا انتفخ وأما دلاص ودليص ودماص ودماص وهو البراق فلهو لم يدرج دلاص ودليص ودليصه أنا وذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دلاص أصل وان وافق دلاصا في المعنى فهو عنده من باب سبط وسبطر وأما زرق وبابه نحو ستم ودلقم وضرم وفصحهم ودرد فلأنها من الزرق والسته والاندلاق وهو الخرج والضررم وهو الخيل يقال ناقاة ضررة أي قليلة اللبن والانساح والدرد وهو عدم الاسنان والوصف منه أدرودرد \* الثالث أفهم قوله تاصيله الحقيقة أنهما اذا سبقا لثلاثة لم يتحقق تاصيل جميعها بل كان في أحدها احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادته مما لا يدل عليه وهو خلاف ما جزم به في التسمييل وهو المعروف من أن الهمزة والميم اذا سبقا لثلاثة أحرف أحدهما يحتمل الاصالة

والزائدة أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم واصالة ذلك المحتمل الآن يقوم دليل بخلاف ذلك ولذلك حكم بزيادة همزة أفقي وأيدع وميم موسي ومنز ودجاء في ميم محن عن سيبويه ولأن أصحهما أنها زائدة فان دل الدليل على اصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بغيره كحكم باصالة همزة أرطى فيمن قال أديم ماروط وهمزة أرطى فيمن قال أتي فهو مألوف كما سبق وبإصالة ميم مهدوماجج وزيادة أحد المثلين

اذل كانت ميم زائدة لكان مفعلا فكان يجب ادغامه واجاز السرا في عهد وممايج ان تكون الميم زائدة ويكون فكهما اشادا كما في الاخل  
في قوله الحمد لله العلي الاجل \* الرابع تزايد الهمزة في الاسم اولى كحجروثانية كشامل وثلاثة كشمال ورابعة كخطايط وهو ناقص وخامسا  
كحمر او سادسة كعقربا وهو بالمد وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس والميم تزايد اولى كحجروثانية كدملص وثلاثة كدملص ورابعة  
كزرقم وخامسة كضبارم لانه من الضبر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور الى انها في ضبارم أصلية قال في الصحاح الضبارم بالضيم الشديد  
الخلق من الاسد اه ( كذلك همز آخر بعد ألف \* أكثر من حرفين لفظها ردف ) أي يحكم ١٧٣ بزيادة الهمزة أيضا باطراد اذا وقعت  
آخر بعد ألف قبل تلك

الالف أكثر من حرفين  
نحو حمر او علماء وقرصاء  
نخرج بقيد الآخر الهمزة  
الواقعة في الحشو وقيد  
قبلها ألف الواقعة آخر  
ولست بعد ألف فانه  
لا يقضى بزيادة هاتين  
البدليل كما سبق في  
خطايط واحبنا وبقيد  
أكثر من حرفين نحو ماء  
وشاء وكساء ورداء فلهمة  
بدل من أصل لازائدة  
تنبية مقتضى قوله  
أكثر من حرفين أن  
الهمزة يحكم بزيادتها  
في ذلك سواء قطع باصالة  
الحروف التي قبل الالف  
كلها أم قطع باصالة حرفين  
واحتمل الثالث وليس  
كذلك لان ما آخره همزة  
بعد ألف بينهما وبين  
الفاء حرف مشدد نحو  
سلاء وحواء أو حرفان  
أحدهما لين نحو زباء  
وقوباء فانه محتمل لاصالة  
الهمزة وزيادة أحد المثلين  
أو اللين وللعكس فان  
جاءت الهمزة أصلية

اذل كانت ميم) أي المذ كور من عهد وممايج (قوله كخطايط) بضم الحاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة  
(قوله كعقرباء) بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعد ما واحدة (قوله كبرناساء) بفتح الموحدة  
وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة كذا في الدماميني وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح  
(قوله كضبارم) بضم الصاد المعجمة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء (قوله وهو شدة الخلق) بفتح الحاء  
المعجمة وسكون اللام (قوله من الاسد) على صيغة الجمع (قوله أكثر) مفعول ردف وقوله لفظها أي الالف  
(قوله بزيادة الهمزة) اما لا الحاق كعلاء وقوباء ولابدال من ألف التثنية لا لتقاء ساكنة مع الالف قبلها  
كحجر او حمر (قوله نحو حمر الخ) عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق بين همزة الحاق وهمزة التثنية ولا  
بين ما قبل ألفه ثلاثة أصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الأول وكسوره ومضمومه (قوله كما سبق  
في خطايط) الذي سبق له في خطايط انما هو ذكر زيادة همزة دون الدليل على زيادتها كما قومه عيارته  
والدليل على زيادة همزة سقوطها في بعض التصاريف كالخط والمخطوط وقوله واحبنا أهنا سبق له ذكر  
زيادة همزة وان الدليل على زيادة الهمزة والنون قولهم حبط بطنه (قوله فلهمة في ذلك ونحوه أصل) كما في  
شاء جمع شاة أو بدل من أصل كما في ماء وكساء ورداء فان همزة ماء بدل من هاء وهـ همزة كساء بدل من  
واو وهمزة رداء بدل من ياء كذا قال سم وأقره شيخنا والبعض وفي كون همزة فشاء أصلا غير منقبة عن شيء  
نظرفان الظاهر انها منقبة عن هاء والاصل شوه قبلت الواو والغا والهاء همزة بدليل قولهم في المفرد أصلا  
شوهة وحينئذ يكون قول الشارح أصلا بالنظر الى بعض نحو ذلك لاني ذلك أو يقرأ شاء في عبارته بصيغة  
الفعل الماضي فتدبر (قوله نحو سلاء) بضم السين المهملة وتشديد اللام شول الخبز واحدة سلاء قال  
الدماميني ولا يصح التمثيل بسلاء لوال الاحتمال عنه بحكاية أبي زيد سلات الخ ل اذا نعت سلاء أي  
شوكه (قوله نحو زباء) بزيامين معجمتين مكسوراً ولها الأرض الغليظة (قوله وزيادة أحد المثلين) أي  
في نحو سلاء وحواء واللين في نحو زباء وقوباء (قوله من الحوايه) لم أظفر بنص في ضبط الحاء وقول البعض  
بفتح الحاء لا يعتمد عليه وحده لكثرة تساها له كما لا يخفى على عمارس حاشيتنا بل النفس الآن أميل الى  
الكسر لكثرة في أمثال هذه اللفظة كالحدايه والوقايه والحمايه والعنايه والرعايه والرمايه والسرايه والولايه  
(قوله من الحوة) بضم الحاء المهملة وتشديد الواو وسواد الى خضرة أو حمرة الى سواد (قوله اذالم يصرف) لان  
منع الصرف يدل على كونها همزة التثنية وهي زائدة (قوله فلو قال الناطم أكثر من أصلين لكان أجود)  
أي يخرج ما رددت فيه الالف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بان هذا أيضا لا يقيد اشتراط تحقق  
اصالة الثلاثة لان قوله أكثر من أصلين صادق بكون الثالث غير محقق لاصالة ويدفع بان المعنى أصولا  
أكثر من أصلين بقربه قوله من أصلين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فتأمل (قوله ان تكون زيادة الخ)  
الظاهر تبيان هذا الشرط في الهمزة أيضا مع انه لم يذكر فيها (قوله ليست بتضعيف أصل) يعني الفاء  
لام طاق أصل واللام يتم قوله وهذا الشرط مستفاد الخ فتأمل (قوله في نحو حجنان) بكسر الجيم الاولى  
وأصله حجنن كسم قال في القاموس الجناح عظام الصدر الواحد حجنن وحجنه بكسرهما وفتحان

كان سلاء فعلا وحواء فعلا من الحوايه وان جعلت زائدة كان سلاء فعلا وحواء فعلا من الحوة فان يابا أحد الاحتمالين بدليل حكم  
به والآخر ولذلك حكم على حواء بان همزة زائدة اذالم يصرف وبانها أصل اذا صرف نحو حواء للذي يعانى الحيات والاولى في همزة سلاء  
أن تكون أصلا لان فعال في النبات أكثر من فعلا فلو قال الناطم أكثر من أصلين لكان أجود اه (والنون في الآخر كالهـمز) أي  
فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين في الهمزة وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الالف أكثر من أصلين نحو عثمان وغضبان  
بخطاف نحو أمان وزمان ومكان ويشترط لزيادة النون مع ما ذكر أن تكون زيادة ما قبل الالف على حرفين ليست بتضعيف أصل فالنون  
في نحو حجنان أصل لازائدة

وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقا وأحكم بتأصيل حروفهم وقد افترضنا إطلاقه أنه يقتضي زيادة النون عينا فيما يتوسط فيه بين الألف والفاء حرف مشدد نحو حسان وورمان أو حرف لين نحو عقبان وعذوان وهذا الإطلاق على وفق مذهب الياء والجه ورفاههم بحكمون بزيادة النون في مثل حسان وعقبان الآن يدل دليل على أصالة التبدل لا منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر الأمن مبلغ حسان عني \* مغلفة تدب إلى عكاظ لكنه ذهب في التسهيل والكافية إلى أن النون في ذلك كالمهمزة في تساوي الاحتمالين فلا يلحق أحدهما الآخر لا دليل فكان ينبغي له أن يقيده بإطلاقه ١٧٤ بذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين وزاد بعضهم زيادتهما آخر شرط آخر وهو أن لا تكون

أو جنحون بالضم (قوله وهذا الشرط مستفاد من قوله الخ) أي لأن أصل جنحان جنحن كسهم على ما مر (قوله بزيادة النون عينا) أي زيادة متعينة (قوله نحو عقبان) بكسر العين المهملة وسكون القاف وفتح التحتية ذهب ينبت كما في القاموس (قوله بدلالة) متعلق بجنحون وفي بعض النسخ باللام وفي بعض باب الكاف وهي للتعليل أو مجرد التنظير (قوله الأمن مبلغ الخ) قال أمية بن خلف الخزاعي من قصيدة من الوافر بهجوها حسانا رضى الله تعالى عنه وألالتفنيه ومن استغفها مية مبتدأ ومبلغ خبره والرسالة المغلفة له الحجة ولعمري بلدا إلى بلد وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية أه عيني ومغلفة بعينين معجنتين وتدب بضم الدال المهملة تسير (قوله فكان ينبغي له) أي على مذهب الياء في التسهيل والكافية وقوله بذلك أي بأن لا يتوسط بين الألف والفاء حرف مشدد أو لين وقوله وهذا أي مذهب الياء في التسهيل والكافية (قوله زيادتهما) أي النون (قوله وأحله على الأكثر) عطف علة على معلول أي انما منعه الصرف إذا كان علما حلا على الأكثر وهو زيادة الألف والنون وقوله اذ لم يكن الخ كذا يحيط الشارح على أنه تعليل للحمل على الأكثر أي لأنه ليس له علامة يعرف بها حال نونه وفي نسخ إذا (قوله مثل قرص) بضم القاف وتشديد الراء آخر صداد البابوخ وعشبر بعي والورس قاله في القاموس (قوله وحاض) بضم الحاء المهملة وتشديد الميم آخر صداد محجمة (قوله لا يناد كره) أي لره كما مر بان زيادة الألف والنون آخر أكثر من مجيئ النبات على فعال (قوله قالوا امره) نقل شيخنا عن الشارح أنه ضبطه بخطه بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديدها قال وقياسه ضبطه مرمنة بفتح الميم وسكون الراء أه وبه جزم شيخنا السيد (قوله وعققل) بعين مهملة وقافين بينهما نون يطلق على الواو في العظم المتسع وعلى السكتب المتراكم (قوله وورنقل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية الداهية والامر العظيم وموضع كذا في القاموس (قوله لثلاثة أمور) ليس من مدخول أي لعدم تضمن كلام المصنف أن الاطراد لتلك الأمور الثلاثة وقول البعض الان يقال هو مستفاد من لفظ نحو لا يخفى فساد (قوله كياء سمدع) بفتح السين المهملة والميم وسكون التحتية وفتح الدال المعجمة بعدها عين مهملة السيد الكريم الموطأ الألف كئاف والتشباع والذئب والخفيف في حوائجه والسياف (قوله واوفندوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف بعدها سين مهملة الاسد والجل الشديد كذا في القاموس وفي محل آخر منه أن الاسد يقال له دوكس أيضا بلا فاء فعلم ما في كلام البعض من الخط (قوله وألف عذافر) بضم العين المهملة وتخفيف الدال المعجمة وكسر الفاء بعدها راء الاسد والعظيم الشديدين الابل (قوله وجندب) بضم الجيم وتخفيف الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة بعدها موحدة عظيم الخلق (قوله شرنبث) بفتح الشين والراء وسكون النون وفتح الواو بعدها ثلثة (قوله وشرابث) بضم الشين وتخفيف الراء وكسر الواو كلابط (قوله جرنفش) بفتح الجيم والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها سين معجمة (قوله وجرافش) على وزن علابط (قوله عرنقصان) بفتح العين المهملة والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صادم مهملة (قوله وعرنقصان) بضم العين وفتح الراء وسكون التحتية وكسر القاف (قوله أن كل ما عرف له اشتقاق الخ) نحو جحفل فان اشتقاقه

في اسم مضموم الأول مضاعف الثاني اسمها لنبات نحو ورمان فجعلها في ذلك أصلا لأن فعلا في أسماء النبات أكثر من فعلان وإلى هذا ذهب في الكافية حيث قال قل عن الفعلان والفعلاء في الذئب للفعل كالسلاء ورد بان زيادة الألف والنون آخر أكثر من مجيئ النبات على فعال ومذهب الخليل وسيبويه أن نون رمان زائدة قال سيبويه وسأنته بعتي الخليل عن الرمان إذا سمى به فقال لا أصرفه في المعرفة وأحله على الأكثر اذ لم يكن له معنى يعرف به وقال الاخفش نونه أصلية مثل قرص وحاض لأن فعلا أكثر من فعلان يعني في النبات والصحيح مذهب الياء لا يناد كره بل لشبوتها في الاشتقاق قالوا أرض مرمنة لكثرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمنة (و) النسون (في

نحو غصنفر) وعققل وقرنقل وحنظلا وورنقل مما هو فيه متوسط وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية وهو ساكن من (وغير مدغم أصالة كفي) كفي مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الأول تاب عن الفاعل وأصالة نصب بالمفعول الثاني أي طردت زيادة النون فيما تضمن القود المذكرة لثلاثة أمور رأوها بان النون في ذلك واقعة موقع مائة ثبوت زيادة كياء سمدع وواوفندوكس وألف عذافر وجندب \* ثانيها أنها عاقب حرف اللين غالباً ولهم للغليظ الكفين شرنبث وشرابث وللخفيف جرنفش وجرافش ولنبث عرنقصان وعرنقصان \* ثالثها أن كل ما عرف له اشتقاق أو نصريف وجدت فيه زائدة فيحمل غيره عليه وقد خرج بالقياس الأول النون الواقعة أولا فانها أصل

قوله وفتح الدال المعجمة الخ الذي في القاموس السمدع بالدال المهملة أه

فخون مثل الآن يقضى بزياة تادليل كما في فخور جرس لانها لو كانت أصلاً كان وزنه فعال وهو مفقود وبالقيد الثاني فخور قطار وقنديل وعقود وخندريس وعندليب فانها أصل الآن يقضى دليل بالزيادة كما في فخور عنبس لانه من العنبوس وحفظل اقوهم حفظت الابل وعنسل لانه من العسلان وعربد لانه من قوهم شيء عرد أي صلب وكخبيل لقوهم فيه كهيل وعدم ١٧٥ النظر على تقدير الاصله وبالقيد

الثالث فخور غريق وهو السيد الرفيع وخروب وكنأيل فالتون أصلية اذ ليس في الكلام فعنيل ولا فعنول ولا فعنيل وبالرابع فخور بحس فانه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه أكثر وجعل وزنه فعال كعديس قال أبو حيان والذي أذهب إليه أن التونين زائدان ووزنه فعال والدليل على ذلك أناوجدنا التونين مزيدتين فيما عرفت له اشتقاق فخور فغظت وزونك ألا ترى أنه من الصفاطة والزوك فحعمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك فونسيات الاول بقي مما تزد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع المضارع كنضرب والا نقال وفروعه كالانطلاق والافضل كالاحترام وانما سككت عنها لوضوحها \* الثاني انما لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع وسلامة الرفع في الامثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد

من الحفلة كما مر يدل على زيادة نونه فيعمل عليه غيره كخربث (قوله فخور مثل) بنون فهاهوشين محجمة بكعفر الذئب (قوله اسكان وزنه فعال) بكسر اللام الاولى (قوله وخندريس) بفتح الخاء المحجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها تحتية فسين مهملة من أسماء الخمر (قوله وعندليب) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر اللام بعدها تحتية فوحدة طائر بصوت أنواعا يقال له الهزار جمع عنادل وعنادب كما في القاموس (قوله حفظت الابل) في القاموس حفظ المعبر كفرح أكثر من أكل الحنظل (قوله وعنسل) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح السين المهملة (قوله من العسلان) بالتحريك وهو الاضطراب (قوله وعربد) بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها دال مهملة (قوله شيء عرد) بفتح العين وسكون الراء (قوله وكخبيل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الواو وحدة وضمة هاشعير عظيم والشعير الضخم السفيلة قاله في القاموس (قوله لقوهم فيه كهيل) أي بفتح الباء (قوله ولعدم النظر) أي مع دخول أضيق البابين والافعدم النظر لازم على تقدير الزيادة أيضا اذ كالمس في الاوزان فعال بضم اللام الاولى المشددة ليس فيها فعال فعال بضم اللام الاولى لكن باب الزيادة أوسع كما مر (قوله فخور غريق) بضم الغين المحجمة وسكون الراء وفتح النون وسكون التحتية بعدها قاف طير من طيور الماء يطلق على غير ذلك كما في القاموس (قوله وكنأيل) بكاف مضمومة فنون مفتوحة فمزنة ساكنة فوحدة مكسورة فتحتية ساكنة فلام اسم موضع بالين كذا في التصريح (قوله فخور عنبس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون بعدها سين مهملة الجمل الضخم الشديد (قوله كعديس) بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الواو وحدة بعدها سين مهملة الشديدين من الابل وغيرها الشعر السخا والضم الغليظ وضبطه شيخنا السيد بنون بدل الواو وحدة وهو خلاف ما في نسخ القاموس الصحيحة (قوله فخور غنظ) بفتح الصاد المحجمة والفاء وتشديد النون آخر طاء مهملة كما في القاموس والدمايني وصحفه البعض فحذفه ما غني المحجمة بدل الفاء (قوله وزونك) بفتح الزاي والواو وتشديد النون بعدها كاف (قوله من الصفاطة) وهي الجهل وضعف الزاي وضخامة البطن والفعل ككرم اه قاموس (قوله والزوك) بفتح الزاي وسكون الواو وشي الغراب وتحريك المنكبين في المثنى والتخفيف (قوله عبور ان) بفتح العين والواو وحدة وسكون الواو وفتح المثلثة وضمة هاشعير ان بالتحية مكان الواو فبات طيب الرائحة (قوله والفاء في التأنيت الخ) قد فهم اقتصاره على ما ذكر أن تاء ترجمان بفتح التاء والجيم وضمة هاشعير ان بفتح التاء وضمة الجيم وهو المفسر للسان أصلية وهو الاصح الذي يدل عليه ثبوتها في بقية تصارييف الكامة وهو معرب وقيل عربي (قوله كخربث) جل الشارح التأنيت في النظم على ما يعم تأنيت الاسم وتأنيت الفعل وكان عليه حينئذ أن يدخل فيه تأنيت الحرف أيضا كربت وثمتولات قال ابن هشام عندي أن تاء قامت ونحوها لانه في هذا الباب لانها كلمة مسقة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلمة ومسلمات فانها جزء كلمة ولهذا جعلها الاعراب (قوله وضربة) كذا في نسخ التاء المربوطة بمعنى المرة من الضرب وفي نسخ بناء مجرورة على أنه فعل مبني للجهول وقوله قبله كخربث بالبناء للفعال فلا تكرر وأما ما يتوهم من أنه بناء خطاب مكسورة فغلط اذ هذه التاء اسم لانها فاعل والكلام في الحروف الزائدة (قوله على المشهور) مقابلة قولان الاول أن التاء هي الاسم الضمير وان حرف عماد وكون التاء على هذا ليست حرفا زائدا ظاهرا الثاني أن المجموع هو الضمير فتكون التاء جزءا وقد يقال كونها جزءا لاسم لا ينافي زيادتها كما لا يخفى فتأمل (قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يرد من حروف المضارعة الا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها اه (قوله وذلك) أي نحو الاستفعال فاندفع قول ابن هشام انها

لان هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة الى تمييز لا اختلاطها باصول الكامة حتى صارت جزءا منها \* الثالث اعلم أن النون تزد اولي فخور نضرب وثانية فخور حفظ وثالثة فخور غنظ ورابعة فخور عنبس وخامسة فخور عفان وسادسة فخور عفان وسابعة فخور عبور ان (والتاء) تزد في أربعة مواضع (في التأنيت) كخربث وضار بضمزة وتأنيت وفروعه على المشهور (و) في (المضارعة) كنضرب (و) في (فخور الاستفعال) من المصادر وذلك الافعال كالاستخراج والاقترار

وقرعهما والتفعيل والتفعيل كالترديد والترداد دون فروعهما (و) في نحو (المطاوعة) كتملي تعلموا وتخرج تخرجوا وتغافل تغافلوا ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر الابدليل \* واعلم أنه قد زبدت التاء أولاً وأخرها وحشوا فاما زبادتها أولاً فله مطرد وقد تقدم ومنه مقصود على السماع كزيادتها في تنصب وتنقل ١٧٦ وتدرأ وتخلج وأما زبادتها آخرها كذلك مطرد وقد تقدم منه مقصود على السماع كالتاء

في رغبت ورغبت  
وملكوت وجبروت  
وفي ترغوت وهوصوت  
القوس عند الرمي لانه  
من الترخم ووزنه تفعولت  
وفي عنكبوت ومنه  
سقيويه أن تون عنكبوت  
أصل لقولهم في معناه  
العنكب فهو عنده  
رباعي وذهب بعض النحاة  
إلى أنه ثلاثي ووزنه زائدة  
وأما زبادتها حشوا فلا  
تطرأ إلا في الاستفعال  
والافتعال وفروعهما  
وقد زبدت حشوا في  
ألفاظ قليلة ولقلة  
زيادتها حشوا ذهب  
إلا كثر إلى أصالتها في  
يستعور والى كونها بدلا  
من الواو في كتمان (والهاء  
وقفا كلمة ولم تره) أي  
الهاء من حروف الزيادة  
كما سبق إلا أن زيادتها  
قليلة في غير الوقف ولم  
تطرأ إلا في الوقف على  
ما الاستفهامية مجرورة  
نحو قوله وعلى الفعل  
المحذوف اللام جرما أو  
وقفا وعلى كل مبنى على  
حركة لازمة إلا ما تقدم  
استثنائه في باب الوقف  
وهي واجبة في بعض  
ذلك وجائزة في بعضه على  
ما تقدم في بابها وانكر

دقيقت عليه نعم فانه التنبيه على زيادة السين في الاستفعال وسحب الشارح عن هذا (قوله وفروعهما) من  
الفعل والوصف (قوله دون فروعهما) لأن فروعهما كردد ورددت ونا (قوله وفي نحو والمطاوعة) كان  
ينبغي حذف نحو وجعل المطاوعة عطفا على نحو الاستفعال إذ لا نحو لتاء المطاوعة تطرد زيادته وأما تاء  
نحو ترسه بمعنى رسمه فزيادتها غير مطردة فتدبر (قوله في تنصب وتنقل وتدرأ وتخلج) الأول بفتح التاء  
وسكون النون وضم الصاد المججمة آخره وموحدة شجر حجازي شوكه كشوك العوسج وقرية قرب مكة والثاني  
بتاءين ففاء كتصوب وقفة وذودهم وجعفر وزبرج وحندي ويقال تغل كسكر التعلب أو جروه وكتنصب  
ما ليس من العشب أو شجر أو نبات أخضر والثالث بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء يقال رجل  
ذوتدرأ وتدرأ وندراة منافع ذوعز ومنعة والرابع بكسر الفوقية وسكون الهاء المهملة وكسر اللام شعروجه الأديم  
ووسخه وسواده كالتخايم وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر اه قاموس مع زيادة من الدماميني وبه يعلم  
ما في كلام البعض من الخطأ تارة والقصور أخرى (قوله وفي ترغوت) بفتح فسكون ففتح فضم قاله شيخنا  
السيد (قوله فلا تطرد إلا في الاستفعال الخ) تغييره الأسلوب يوهم أن زيادتها حشوا باطراد أقل من زيادتها أولاً  
وأخرها باطراد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله والهاء وقفا) قال ابن هشام قد تقرر في باب الوقف أن التاء في  
نحو طلحة ومسلمة أصل وإنما منقلبة إلى الهاء فلا تعد هاء طلحة ومسلمة وقفا فيما زبدت فيه الهاء بل تعد فيما  
زبدت فيه التاء لأنها الأصل (قوله كلمة) الغزفية بعضهم فقال

يا قارئا ألفية ابن مالك \* وسالك في أحسن المسالك  
في أي بيت جاء في كلامه \* لفظ بديع الشكل في نظامه  
حروفه أربعة تضم \* وان تشأ فقل ثلاث واسم  
وهو إذا نظرت فيه أجمع \* مركب من كلمات أربع  
وصار بالتركيب بعد كنه \* وقد ذكرت لفظه لفهمه

(قوله أو وقفا) أراد بالوقف البناء مقابل الوصل (قوله وعلى كل مبنى على حركة لازمة) أي لكامة نحو هو  
وكيفية بخلاف المبنى على حركة عارضة لسبب قد يزول كالتمادي واسم لا (قوله إلا ما تقدم استثنائه) وهو الفعل  
الماضي (قوله وهي واجبة في بعض ذلك) يعني الوقف على ما الاستفهامية مجرورة بالاسم المضاف إليها نحو  
اقتضاءه والفعل الباقي بعد الحذف على حرف أو حرفين نحو قوله ولم يرعه وقوله وجائزة في بعضه يعني ما عدا ذلك  
(قوله وانكر المبرر زيادتها) أي جنس الهاء لا خصوص هاء السكت بدليل قوله فيما يأتي ولا جواب للمبرر عن  
زيادتها في أهراف الخ (قوله البيان) أي بيان الحركة وبيان الألف أي كمال بيانها كما تقدم في محله وقوله  
وللا مكان أي ما كان الوقف الذي لا يكون الاعلى ساكن (قوله فهي كالتنوين وباء الجر) أي فهي زيادة  
متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المختلطة باصول الكلمة حتى صارت جرأ منها لأنها المحتاجة للتمييز (قوله  
والصحيح أهما) أي جنس الهاء لكان في ضمن غير هاء السكت فلا نافي قوله الآتي التحقيق أن لا تذكر هاء  
السكت مع حروف الزيادة (قوله لانه جمع أم) تعليل لدلالة قولهم المذكور على ذلك (قوله وقد قالوا أمات) لما  
لم يكن قوله في أمات نصافي سماعه نص على سماعه بقوله وقد قالوا أمات تأييدا لسكون هاء أمات زائدة لأن  
سقوط الحرف في بعض التصاريح من علامات الزيادة كما مر (قوله وقالوا في أم أمه) يعني فكما زادوا الهاء في  
الجمع زادوها في المفرد (قوله قبرة) طائر وأمهة هي العظمة والبهجة والكبر والنخوة اه قاموس (قوله

ويقوى

المبرر زيادتها وقال انها التحق في الوقف بهتمام الكلمة للبيان كما في نحو ماله  
وبما زاد ولا مكان كما في نحو قوله كما قدمته فهي كالتنوين وباء الجر والصحيح أنها من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة والدليل على  
ذلك قولهم في أمات أمهات ووزنه فعلهات لانه جمع أم وقد قالوا أمات والهاء في الغالب فيمن يعقل واسقاطها فيما لا يعقل وقالوا في أم أمه  
ووزنها فعلهات وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية وتكون فعلية مثل قبرة وأمهة



ويبقى قوله ما حكاه صاحب كتاب العين من قولهم تأمته ما يعني اتخذت ثم حذف الهاء فبقى (١٧٧) أم ووزنه فع فان ثبت هذا فأما

وأما أصلان مختلفان  
كسبط وسبط ودمث  
ودمثر فتكون أمهات  
على هذا جمع أمهات  
وأمهات جمع أمه  
ذهب اليه ابن السراج  
ضعيف لانه خلاف  
الظاهر وأما حكاية  
صاحب العين فلا يخفى  
بها المسألة من الخط  
والاضطراب قال أبو  
الفتح ذا كرت بكتاب  
العين يوما شيخنا أبا علي  
فأعرض عنه ولم يرضه  
لموافيه من القول المردود  
والتصريف الفاسد  
وزيدت الهاء في قولهم  
أهرق الماء فأنما هريقة  
أهراقه والاصل أراق  
يريق أراقه وألف أراق  
منقلبة عن الياء وأصل  
يريق يوريق ثم أبدلوا  
من الهمزة هاء وأنما قالوا  
يريقه وهم لا يقولون  
أريقه لاستعقاله  
الهمزتين وقالوا أيضا  
أهرق الماء هريقة أهراقا  
ولاجواب للسبب عن  
زيادته في أهراق الا  
دعوى الغلط من قائله  
لانه لما أبدل الهمزة هاء  
توهم أنها فاء الكلمة  
فادخل الهمزة عليها  
واسكنها وادعى التخليل  
زيادة الهاء في هر كوة  
وأنها هاء غوطة وهي  
العظيمة الوركين لأنها

ويبقى قوله الخ) وجه التقوية أن الهاء لم تكن أصلية لقولنا تأمت بيم مشددة فبم ساكنة (قوله ثم حذف  
الهاء الخ) لعله عطف على محذوف والتقدير فأصل أم أمهة ثم حذف الهاء الخ وجوز البعض أن يكون عطفها  
على قوله وقالوا في أم أمهة وهو سوطا هرا لم يلزم عليه من التناهي الواضح بين المتعاطفين لأن الشارح قال في  
جانب المعطوف عليه ووزنه فاعلمه فصرح بان الهاء زائدة وقال في جانب المعطوف فبقى أم ووزنه فع فصرح  
بان الهاء أصلية (قوله فبقى أم) أي بقي هذا اللفظ ولو قال فبقى أما بالنصب أي فصار اللفظ أما لكان أوضح (قوله  
فان ثبت هذا) المتبادر رجوع اسم الإشارة الى ما حكاه صاحب كتاب العين وحينئذ في كلامه نظر لان ثبوت  
ما حكاه يقتضي أن أ ما فرع أمهة وان أمهة فقط هو الاصل وعبارة المرادى عقب قوله ووزنه فع أوتكون أمهة  
وأم من باب سبط وسبطا وهي ظاهرة لتعبيره بأو نعم ان أرجع اسم الإشارة الى ما حكاه وما يدل عليه الكلام  
السابق من أن وزن أم فعل صحت عبارته (قوله كسبط وسبط) السبط ككثف الطويل وكذا السبط كهرز  
كافي القاموس وأما السبط بفتح فسكون وبفتحتين أو بفتح فكسر فليس بمعنى السبط بل هو تقيض الجملة كما في  
القاموس فلا يناسب أن يكون مراد الشارح وبهذا التحقق نعلم ما في كلام شيخنا (قوله ودمث ودمثر) الدمث  
بثلاثه ككثف السهل وكذا الدمثر بضم الدال المهملة وفتح الميم وكسر المثناة وكسر الدال وفتح الميم وسكون  
المثناة وبفتح الدال وسكون الميم وفتح المثناة كذا في القاموس (قوله لانه خلاف الظاهر) لوجود ما يفيد  
الزيادة في أمهة وهو أم دون قبرة وأمهة مع قلة باب سبط وسبطا قاله شيخنا السيد (قوله في قولهم أهرق الماء)  
بفتح الهاء وسكونها كما في زكريا على الشافية (قوله والاصل) أي أصل أهراق يهريق أهراقه (قوله منقلبة عن  
الياء) أي أحر كها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله وأصل يريق يوريق) ان كان مراده الاصل الاول  
كان يوريق بسكون الراء وكسر الياء بعدها وعليه يكون الشارح حذف تمام التصريف وهو نقل كسرة الياء  
الى الراء وان كان مراده الاصل الثاني كان يوريق بكسر الراء وسكون الياء بعدها وعليه يكون الشارح نارا كا  
للاصل الاول وهذا أقرب الى اقتضائه على قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء بدون أن يقولون نقلوا كسر الياء الى  
الراء (قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء) هذا يفيد أن الهاء لم تزد في المضارع من أول وهلة وإنما هي فيه بدل من مزيد  
بخلاف الماضي والمصدر فتدبر (قوله وأنما قالوا هريقة الخ) في عبارته عندي حارزة لان هذا الكلام ان كان  
جواب سؤال حاصله لم أتوا بالهاء بدلا من الهمزة مع رفضهم الهمزة بالكلمة في مثل يريق ويجيز ويكرم فحق  
المارة أن يقول وأنما قالوا هريقة وهم لا يقولون يوريقه تخفة الهاء وان كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من  
الهمزة هاء ولم يبقوا الهمزة فحق العبارة أن يقول وأنما قالوا هريقة ولم يقولوا يوريقه استعقالاتهم في  
أريقه وطرد اللب في بقية الصور فتأمل (قوله وقالوا أيضا الخ) بيان للغة نالته جاءت على وزن أفعل يفعل  
أفعالا (قوله لما أبدل الهمزة) أي التي في المضارع للعلية السابقة وقوله فادخل الهمزة عليها أي في الماضي  
والمصدر (قوله وأسكنها) قد منعنا زكريا أن ياء أهراق السكون والفتح (قوله في هر كوة) بكسر الهاء  
وسكون الراء وفتح الكاف كبرذونة كما في القاموس فضبط شيخنا السيد والبعض له بغير ذلك فيه نظر (قوله  
لأنها تتركل) في القاموس الركل ضربك الفرس برجلك ليعدو اه وبابه نصر كما يفيد قاعدة القاموس في  
ضبط مثل ذلك ولا يخفى أن الركل بهذا المعنى لا يستند حقيقة الى الدابة فاعل الفعل في عبارة الشارح مبني  
للتجهول وأما قول البعض قوله لأنها تتركل في مشيه أي تأنى ففقيه نظر كما علمت من كلام القاموس (قوله في  
هبلع) كدرهم وبفتح الهاء والباء وتشديد اللام ويقال هبلع كثر طاس (قوله وهجرع) بالراء كدرهم وجعفر  
وأما هجرع بالزاي كدرهم فالجبان هفعل من الجزع كذا في القاموس وهذا ما بردعي من مركز زيادة الهاء (قوله  
فهما عنده هفعل) صوابه هفعل كما في بعض النسخ (قوله من الجرع) قال في الصحاح الجرعة بالتحريك واحدة  
الجرع وهي رملة مستوية لا تنبت شيئا وكذلك الجرعاء والاجرع (قوله ووجه الجماعة) أي في أصله هاء هجرع  
ووجه الجمعية أن الهاء لو كانت زائدة لقالوا أجرع بخذف الزائدة وبقاء الاصل فلما قالوا أهجرجعلنا أن الهاء أصل

(٢٣ - صبان) - رابع) تتركل في مشيها والاكثر نون على أصالتها وإنما فعلولة وقال أبو الحسن أنها زائدة في هبلع وهو

الاكول وهجرع وهو الطويل فهما عنده هفعل لان الاول من البلع والثاني من الجرع وهما مكان السهل ووجه الجماعة أن العرب تقول

في الجمع من هذا هجر من هذا أي أطول وكذلك تقول في هلقامة وهوالاسد والضمخ الطويل أيضا ويجوز أن تكون زائدة في سها وبهو الطويل لأن السلب أيضا الطويل يقال قرن سها وبسأب أي طويل ويجوز أن يكون من باب سبطر وسبط (تنبيه) التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم اهـ (واللام في الإشارة المشتهرة) أي من حروف الزيادة للام والقياس يقتضي أن لا تزداد بعدها من حروف المد فلها كانت أقل الحروف زيادة ولم تطردز يادتها الا في الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولالك وما سواها فبها السماع وقد سمع من كلامهم قهرلم في عبد عبد (١٧٨) وفي الاخفج وهو المتباعدا الفخذين فجعل وفي الهيق وهو الظليم هيق وفي الغبشة وهي

السكرة فيبشلة وفي الطيس وهو الكثير طيسل ونقل عن أبي الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشي ويعدله قولهم في زيد زيدل على أنه قال في الاوسط اللام تزداد في عبدل وحده وجهه عبادله فيكون له قولان نعم البواقي يحتمل أن تكون من مادتين كسبط وسبطر (تنبيهان) الاول حق لام الإشارة أن لا تذ كر مع أحرف الزيادة لما قلناه في هاء السكت من أنها كلمة برأها \* الثاني ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهي تزداد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه قبل وبعد كاف المؤنثة وقفانحو أو كرم تسكس وهي السكسة ويسلم هذا القائل أن يعدشني الكشكشة نحو أكرم تسكش والغرض من الاتيان بهما بيان كسرة الكاف فخكهما حكم هاء السكت في الاستقلال

وانما حذفوا العين مع انها أيضا أصل بلا خلاف لان الحذف أليق بالآخر (قوله وكذلك تقول في هلقامة) أي كما قلته لك في هجر مع من الخلاف تقول أنت في هلقامة بكسر تسكون (قوله في سها) كذا في النسخ بتقديم الهاء على اللام والذي في القاموس تقديم اللام على الهاء وكذا الصلح بالصاد المهملة بمعنى الصلح أيضا وكل منهما بوزن جعفر وأما ضبط البعض سها بكسر اللام خطأ (قوله لان السلب) بفتح السين وكسر اللام كما في القاموس (قوله واللام في الإشارة المشتهرة) يصح أن يكون خبر الممتداجلة فعلية تقديره تزداد في الإشارة المشتهرة والى هذا أشار الشارح في قول المصنف والتاء في التانيث الخ وعليه يتعين كون المشتهرة صفة لازمة للإشارة ولا يصح كونها صفة للام لا متناع الاخبار قبل التعت وأن يكون الخبر جار مجروراً وتقديره من أحرف الزيادة والى هذا أشار الشارح هنا بقوله أي من حروف الزيادة للام وعليه يصح أن يكون المشتهرة صفة لازمة للإشارة وأن يكون صفة ثانية لازمة للام أي اللام الكائنة في الإشارة المشتهرة هي أي تلك اللام وعلى هذا يكون المراد المشتهرة في الجملة لئلا يخرج اللام في أولالك ولا يصح على هذا عندى أن تكون للاحتراز عن اللام التي شئت زيارتها كما في عبدل وزيدل وان نقله السيموطي عن ابن هشام وأقره أرباب الخواشي لخروج هذه اللام بالصفة الاولى أعني قوله في الإشارة فاعرفه (قوله لبعدها من حروف المد) قد يمنع بأن ما فيها من الاستطالة يقربها من حروف المد (قوله وأولالك) بقصر أولى لان أولاء المدود لا تلحقه اللام (قوله وما سواها) أي الإشارة (قوله وفي الاخفج) بتقديم الهاء المهملة على الجيم (قوله وفي الهيق) بفتح الهاء وسكون التحتية آخره قاف (قوله وهو الظليم) بالطاء المحجمة كما مر ذكر النعام (قوله وفي الغبشة) بفتح الفاء وسكون التحتية بعدها سين محجمة (قوله وهي السكرة) بسكون الميم أي حشفة الذكر (قوله وفي الطيس) بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية آخره سين مهملة (قوله وهو الكثير) أي الرمل الكثير كما في نسخ (قوله وحده) أي دون البواقي من زيدل وغيره وكان أبا الحسن يقول بان البواقي من باب سبط وسبطر (قوله فيكون له) أي في عبدل (قوله نعم البواقي) أي ماسوي عبدل وقوله يحتمل أن تكون من مادتين الخ أي فيصح قوله تزداد في عبدل وحده (قوله والغرض من الاتيان بهما الخ) اعتراض ثان على هذا القائل (قوله قدموس) بضم القاف والميم ويدهمادال ساكنة وفي آخره سين مهملة العظم وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن قريوس اهـ تصرح أي فيكون بفتح القاف والدال (قوله بقطع الهمزة الخ) احتراز من استطاع يستطيع بوصل الهمزة وفتح أول المضارع بمعنى استطاع يستطيع (قوله وزيدت السين الخ) اعترض عليه المبرد بأن حركة العين لم تذهب وانما نقلت الى الفاء لان أصله أطوع فنقلت حركة العين وهي الواو الى فاء الكلمة فسكنت العين ثم قلبت ألفا فخرها في الاصل وانفتاح ما قبلها لأن وأجيب بأن التعويض انما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا من ذهاب الحركة مطلقا (قوله ومع سين زيد) أي التاء (قوله ان لم تبين) بفتح التاء الفوقية مبنيا للفاعل بحذف احدى التاءين وجهه قاعله ويجوز ضم التاء على أنه مضارع بين فيكون مبنيا للفعول وجهة نائب الفاعل اهـ غزى (قوله حجة) أي دليل (قوله كحظلت) مثال للحمجة على الزيادة وبها فرح كما مر عن القاموس (قوله فسقوط النون في الفعل) لم يقل فقوهم حظلت بسقوط النون مع انه أنسب بقول المصنف كحظلت إشارة الى أن الحجة

ولا تطردز يادتها في غير ذلك بل تحفظ كسين قدموس معنى قديم واسطاع يستطاع بقطع الهمزة وضم أول المضارع في فان أصله عند سيمويه أطاع يستطاع وزيدت السين عوضا عن حركة عين الفعل لان أصل أطاع أطوع والعذر لناظم أن السين لا تطردز يادتها الا في موضع واحد وقد مثل به في زيادة التاء اذ قال ونحو الاستفعال فكانه اكنفي بذلك ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء ومع سين زيد في استفعال \* وفرعه كاستقص ذا الاستكمال انتهى (وامنع زيادة بلا قيد ثبت) أي متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته فهو أصل (ان لم تبين حجة) على زيادته (كحظلت) الابل اذا تأذت من كل الحنظل فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها

في الحفظ مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخر بعد ألف مستوف باكثر من أصلين أو واقعة كلها في نحو غصن من كاسبق بيانه وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لمجة مع خلوها من قيد الزيادة فليراجع (فصل ١٧٩) في زيادة همزة الوصل) هو من تمة

الكلام على زيادة الهمزة  
وانما أفردته لاختصاصه  
باحكام وقد أشار الى  
تعريف همزة الوصل  
بقوله (للوصل همزة سابقة  
لا يثبت الا اذا ابتدئ به  
كاستثبتوا) أي همزة  
الوصل كل همزة في  
الابتداء وسقط في الدرج  
وما يثبت فيها فهو  
همزة قطع وقد اشتمل  
كلامه على فوائد الاولى  
أن همزة الوصل وضعت  
همزة لقوله للوصل همز  
وهذا هو الصحيح وقيل  
يحتمل أن يكون أصلها  
الالف ألا ترى الى ثبوتها  
ألفا في نحو أرحل في  
الاستفهام لما لم يضطر  
الى الحركة الثانية أن  
همزة الوصل لا تكون  
الاسابقة لانه انما جيء  
بها وصلة الى الابتداء  
بالساكن اذا ابتداء به  
متعذر الثالثة أنها لا  
تختص بقيل بل تدخل  
على الاسم والفعل  
والحرف أخذ ذلك من  
اطلاعه والمثال لا يختص  
الرابعة امتناع اثباتها  
في الدرج الا لضرورة  
كقوله ألا أرى اثنين  
أحسن شية على حدثان  
الدهر مني ومن جبل  
واختلف في سبب تسميتها

في الحقيقة سقوط النون في حظلت لانفس حظلت  
فصل في زيادة همزة الوصل قال الفارسي تعرف همزة الوصل بسقوطها في التصغير كبنى وسمى في ابن  
واسم بخلاف همزة القطع كما تقول أبى وأخى في أب وأخ وان كان أول المضارع مفتوحا ككتب ويستخرج  
فالهمزة من أمره وصل نحو اكتب واستخرج وان كان مضموما ككرم ويعطى فقطع نحو أكرم وأعط ولا  
تخذف همزة القطع الا في الضرورة كقوله \* ان لم أقابل فالبسوفى برقا \* واذا استغفمت عماهى أى همزة القطع  
فيه تقول أأكرمك يا زيدعرا أو أأكرمك بألف بين هزتين كراهة اجتماعهما أو أأكرمك بألف بعد همزة  
الاستفهام وتقول أعطيك يا زيد همزتين أو أعطيك بقلب الثانية واو أو أعطيك بألف بين هزتين أو  
أعطيك بألف بين همزة واو وقرئ بالوجه أنزل عليه الذكرو تقول أنك ذاهب بهمزتين أو أعطيك بقلب  
الثانية ياء أو أنك بألف بين هزتين أو أعطيك بألف بين همزة وياء وقرئ بالوجه أنثما لمبعوثون اه باختصار (قوله  
الاختصاصه) أى الفصل أى اختصاص المتكلم عليه فيه وهو الهمزة أو الضمير راجع للهمزة وذكرها باعتبار  
أنها حرف ولو قال لا اختصاصها كان أوضح (قوله كاستثبتوا) ضبطه ابن المصنف بفتح التاء الاولى على أنه أمر  
ويجوز ضمها على البناء للفعل اه غزى ويصح فتح التاء الاولى والموحدة أيضا على أنه ماض مبني للفاعل  
(قوله وما يثبت فيها) يشمل همز نحو كل وأخذ فتكون هزتها مع كونها فاء الكلمة همزة قطع وفي كلام  
الفارسي السابق ما يدل عليه ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائد فلا تسمى همزة فنحو  
همزة قطع كما لا تسمى همزة وصل ويمكن إخراجها على هذا بإيقاع ما على همز زائد (قوله لقوله للوصل همز) أى  
دون أن يقول ألف (قوله وقيل يحتمل الخ) عبارته في شرح التوضيح وقيل وضعت ألفا لثبوتها ألفا في نحو  
أرجل في الاستفهام اه وبين العبارتين فرق فانظر الى موافق للواقع منهما (قوله اذا ابتداء به متعذر) أى  
محال في كل لغة إجماعا في الالف وأما في غيرها فعلى ما نص عليه أبو الفتح وأبو المقاء العكبرى وذهب السيد  
الجرجاني والكافيجي الى أنه يمكن إلا أنه مستعمل قاله السيموطي (قوله والحرف) يعنى ال وأم في لغة جبر على  
القول بان الهمزة في الوصل (قوله والمثال) أى قوله كاستثبتوا وقوله لا يختص أى ليس نصا في التخصيص  
فلا ينافي بتبادر التخصيص من أمثلة المتن بسبب ان عادة المصنف الغالبة اعطاء الحكم بالمثال (قوله على حدثان  
الدهر) بفتح الداء والذال أى ما يحدث فيه من النوائب والنوازل وجعل بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة قاله  
العينى (قوله مع أنها تسقط في الوصل) أى فكان المناسب أن تسمى همزة الابتداء (قوله فقبل اتساعا) أى  
تجاوز العلاقة الضدية فيما يظهر (قوله فيمتصل ما قبلها بما بعدها) اعلم ان الوصل مصدر وصل المتعدي  
والوصول مصدر وصل اللازم يعنى اتصل وبقية عبارة الشارح في هذا القول والذي بعده أنها للوصول  
فكان ينبغي حينئذ تسميتها همزة الوصول لا همزة الوصل ولو قيل في هذا القول لأنها تسقط في فصل المتكلم  
ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها همزة الوصول فاعرف ذلك فإنه مما غفل عنه مع وضوحه (قوله لمسا ذكره بعد)  
من اصالة الفعل في التصريف وبناء أوله في بعض الأمثلة على السكون (قوله لفعل ماض الخ) ليس المراد  
لكل فعل ماض احتوى الخ فان من التمامى ما لا تدخل همزة الوصل فيه ولا في الامر والمصدر منه نحو تخرج  
وتعلم ثم المراد كما هو ظاهر الفعل الماضى وفعل الامر الباقين على فعليتها ما وال الباقية على حرفيتها فلو سميت  
شخصا بشئ من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس هزات الأسماء الصرفة غير العشرة  
المستثناة الآتية وبقولنا الصرفة أى التى ليست جارية مجرى الفعل لا بد نحو الانطلاق والافتقار والاستخراج  
وانما أقيمت همزة الوصل على حالها فيما اذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو الانطلاق أو اسم من العشرة مع تغير  
المعنى لان الكلمة لم تنقل من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان بخلاف مثل النجى واستمع واضرب وأل فان فيه

همزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل فقبل اتساعا وقيل لأنها تسقط في فصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول السكونيين وقيل للوصول المتكلم بها  
الى النطق بالساكن وهذا قول البصريين وكان التحليل يسميها سلم اللسان ثم أشار الى مواضعها مبتدئا بالفعل لانه الأصل في استحقاقها ما  
ساذ كبريه فقال (وهو لفعل ماض احتوى على \* أى كثر من أربعة) أي ما

(فحو انجلي) وانطلق أوسواها نحو استخراج (والامر والمصدر منه) أي من المختوم على أكثر من أربعة فحو انجلي انجلا وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا (وكذا أمر الثلاثي) الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا سواء في ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كاخش وامض وانغذا) فان تحرك ثاني مضارعه لم ينجح الى هزة الوصل ولو سكن تقدرا كقولك في الامر من يقوم قم ومن يعد عدو من يرددو ويستثنى خذوكل ومرقاها يسكن ثاني مضارعه لفظا والاكثر في الامر منها حذف الفاء والاستغناء عن هزة الوصل (وفي اسم است ابن ابنم سمع \* واثنتين وامرئ وتأنيت تبمع واين) فهذه عشرة (١٨٠) أسماء لان قوله وتأنيت تبمع عنى به ابنة واثنتين وامرأه ونبه بقوله سمع على أن افتح

هذه الاسماء العشرة  
 بهمز الوصل غسبر  
 مقبس وانما طريقه  
 السماع وذلك أن الفعل  
 لاصالته في التصريف  
 استأثر بامور منها بناء  
 أوائل بعض أمثله على  
 السكون فاذا انفتحت  
 الابتداء بها صدرت  
 بهمة الوصل للامكان  
 ثم حلت مصادر تلك  
 الأفعال عليها في اسكان  
 أوائلها واجتلاب الهمز  
 وهذه الاسماء العشرة  
 ليست من ذلك فكان  
 مقتضى القياس أن تبنى  
 أوائلها على الحركة  
 ويستغنى عن همزة  
 الوصل وانما شذت عن  
 القياس لما ساد كره أما  
 اسم فاصله عند سيبويه  
 سمو كقنو وقيل سمو  
 كقفل فحذفت لامه  
 تخفيفا وسكن أوله  
 وقيل نقل سكون الميم  
 الى السين وأتى بالهمزة  
 توصلا وتعوينا ولهذا  
 لم يجمعوا بينه ما قبل  
 أثبتوا أحدهما فقالوا  
 في التسمية اليه اسمي  
 أو سموي كما عرف في موضعه واشتقاقه عند المصريين من السموي وعند الكوفيين من الوسمي ولكنه قلب فاخرت فآؤه  
 نقل  
 نفعلت بعد اللام وجاءت نصار بغيره على ذلك والخلاف في هذه المسئلة شهير فلا نطيل بذكره وأما است فاصله ستة لقولهم سمية وأستاه وزيد  
 أستاه من عمر وخذفت اللام وهي الهاء تشبيها بحروف العلة وسكن أوله وجيء بالهمزة لما ذكر وفيه لغتان أخريان سه بحذف العين فوزنه  
 فل وست بحذف اللام فوزنه فع والدليل على كون الأصل ستة بفتح الفاء فتحها في هاتين اللغتين والدليل على التحريك والفتح في العين ما يذكرون  
 في ابن وأما ابن فاصله بنوكعلم فعلى به

نقل الكلمة من الفعلية والحرفية الى الاسمية قاله الدماميني (قوله فحو انجلي وانطلق أوسواها نحو استخراج) كذا في نسخ وهو الصواب وفي نسخ فحو انجلي أوسواها نحو انطلق واستخرج وهو خطأ (قوله والامر والمصدر) مخفوضان بالعطف على فعل (قوله الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا) لم يقيد بعن ذلك أمر ما زاد على أربعة لعله لان ثاني مضارعه لا يكون الاسا كذا بالاستعارة فيحتاج دائما الى همزة الوصل كذا قال سم وأقره أرباب الحواشي وبرد عليه فحو تدحرج وتعلم فتدبر (قوله فان تحرك ثاني مضارعه) أي لفظا كما عرف (تنبه) ذكر أمر ما زاد على أربعة وأمر الثلاثي وسكت عن أمر الرباعي كانه لان ثاني مضارعه لا يكون الامتحركا كقاتل يقاتل ودحرج يدحرج فلا حاجة الى همزة الوصل سم (قوله ويستثنى) أي من قوله وكذا أمر الثلاثي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا (قوله خذوكل ومر) فالقياس في الثلاثة أخذوا وكل واو مر لكنهم حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها الزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسي (قوله والاكثر في الامر من الخ) جملة حالية وما ذكره الشارح من أن الحذف في كل وخذا كثر فقط لا واجب بخلافه ما في شرح نصريف العزى لسعد الدين التفتازاني أن الحذف فيهما واجب بخلاف مر لانهما أكثر استعمالا (قوله وفي اسم است الخ) وكفردها مشابها فقول اسمان واستان بهمة الوصل وكذا البقية (قوله لاصالته في التصريف) تقدم تعليقه في أول التصريف (قوله بعض أمثله) هو الخماسي والسادسي وأمر الثلاثي بشرطه السابق (قوله فاذا اتفقت الابتداء بها) أي بهذا البعض وأنت ضميره مراعاة للغي لان بعض الأمثلة أمثلة ثلاثة كما عرفت (قوله للامكان) أي اسكان الابتداء بها (قوله عليها) أي على ذلك البعض وفي تأنيث الضمير ما قلناه (قوله ليست من ذلك) أي من مصادر تلك الأفعال وتذكير اسم الإشارة باعتبار المذكر (قوله فاصله عند سيبويه سمو الخ) بدليل جمعه على أسماء وتصفه غيره على سمي وقوله في فعله سميت والأصل اسماء وسميو وسموت فاقترض القانون التصريف قلب الواو همزة في الأول وباء في الأخيرين ولو كان أصله وسميا بكسر الواو كما يقول الكوفيون لقليل أوسام ووسم ووسمت وادعاء القلب للمكانى بعيد (قوله وقيل سمو كقفل) مقتضى ضميره أن لا قائل بان أصله سمو بفتح السين ووجهه أن فعلا بالفتح لا يجمع على أفعال (قوله فحذفت لامه تخفيفا) وقيل لثقل تعاقب الحركات الأعرابية على الواو قال الدماميني وهو غير مستقيم بدليل دلوق قنوق وشلوق فحوها (قوله وسكن أوله) يعلم منه ومن قوله فاصله عند سيبويه سمو أن قولهم اسم من الكلمات العشر التي بنيت أوائلها على السكون معناه وضعت وضعنا ثوبا لا أوليا (قوله وتعوينا) أي عن اللام المحذوفة (قوله ولهذا لم يجمعوا بينهما) أي بين اللام والهمزة (قوله أو سموي) أي بكسر السين أو ضمها مع فتح الميم فيهما وأجاز بعضهم سكونها كما مر في محله (قوله واشتقاقه) قال شيخنا السيد المراد به اللغوي وهو مجرد الأخذ (قوله من السموي) لعلوه على قسميه الفعل والحرف بوقوعه في ركني الاسناد (قوله من الوسم) لانه علامة على مسماء (قوله لقولهم سمية) ظهور رياء التأنيث في التصغير يدل على أن الاست مؤنث وهو ما يفده صنيع القاموس (قوله على كون الأصل ستة) برفع ستة حكاية لقوله سابقا فاصله ستة (قوله والفتح) عطف خاص على عام (قوله فاصله بنوكعلم الخ) قال في المصباح وقيل أصله بنو بكسر الباء مثل حل بدليل قولهم بنت وهذا القول

يقول  
 نقل  
 نفعلت بعد اللام وجاءت نصار بغيره على ذلك والخلاف في هذه المسئلة شهير فلا نطيل بذكره وأما است فاصله ستة لقولهم سمية وأستاه وزيد  
 أستاه من عمر وخذفت اللام وهي الهاء تشبيها بحروف العلة وسكن أوله وجيء بالهمزة لما ذكر وفيه لغتان أخريان سه بحذف العين فوزنه  
 فل وست بحذف اللام فوزنه فع والدليل على كون الأصل ستة بفتح الفاء فتحها في هاتين اللغتين والدليل على التحريك والفتح في العين ما يذكرون  
 في ابن وأما ابن فاصله بنوكعلم فعلى به

ما سبق في اسم واست ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون وفي النسب تنوي بفتحها ودليل تحريك العين قولهم في جمعه أبناء وأفعال أفعال  
 جمع فعل تحريك العين ودليل كونها فتحه كون أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمونها كعضد وأعضاء ومكسورها ككبد وأكبوا  
 والحل على الأكثر ودليل كون لامه والياء ثلاثة أمور أحدها أن الغالب على ما حذف لانه الواو والياء والثاني أنهم قالوا في مؤنثه بنت  
 فابدلوا التاء من اللام وابدال التاء من الواو أكثر من ابدالها من الياء كما تستعرفه في موضعها والثالث قولهم البنوة ونقل ابن السكيت في أماليه  
 أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء واشتقه من بنى بامرأته يبنى بها ولا دليل في البنوة لانها كالفتوة وهي من الياء ولو بنيت من حيث فعولته  
 لقلت حوة وأجاز الزجاج الوجهين وأما بنم فهو ابن زيدت فيه الميم للبالغة كما زيدت في (١٨١) زرقم قال الشاعر وهل لي أم غير هالان

ذكرتها \* أبي الله

الأن أكون لها ابنة  
 وليست عوضا من  
 المحذوف والا لكان  
 المحذوف في حكم الثابت  
 ولم يفتح إلى حمزة الوصل  
 وأما اثنان فاصله ثنيان  
 بفتح الفاء والعين لانه  
 من ثنيت ولقولهم في  
 النسبة اليه ثنوي  
 فحذفت لامه وسكن أوله  
 وحيء بالهمز وأما  
 امرؤ فاصله مرة  
 تخفف بنقل حركة الهمز  
 إلى الراء ثم حذفت الهمزة  
 وعوض عنها همزة  
 الوصل ثم ثنيت عند عود  
 الهمزة لان تخفيفها  
 سائق أبدأ بفعل المتوقع  
 كالواقع وأما تأنث ابن  
 واثنين وامرئ فالكلام  
 عليها كالكلام على  
 مذكراتها والتاء في  
 انة واثنين للتأنيث  
 كالنساء في امرأة كما أنهم  
 كلامه بخلاف النساء في  
 بنت واثنين فانها فيهما  
 بدل من لام الكلمة

يقول فيه التغير وقلة التغير تشبه بالاصالة اه يعني تغيير بنت فانهم (قوله ما سبق في اسم واست) أي من حذف  
 لامه وتسكين فائه واجتلاب الهمزة (قوله بفتحها) أي في الجمع والنسب (قوله ودليل تحريك العين) أي بعد  
 ثبوت فتح الفاء فلا يرد ما اعترض به شيخنا على الدليل وتبعه البعض من أن جمع اسم أسماء ولم يدل على تحريك  
 عينه (قوله والحل على الأكثر) مبتدأ وخبر (قوله واشتقه من بنى بامرأته) لان الابن مسبب عن بناء الاب بالام  
 (قوله وهي من الياء) لكن قلبت الياء والواو المناسبة الضمة والواو اللتين قبلها واو ادغمت الواو (قوله للبالغة)  
 لان تكثير الحروف يدل على زيادة المعنى (قوله والا لكان المحذوف في حكم الثابت) أي للتعويض عنه بالميم  
 (قوله لم يفتح حمزة الوصل) أي للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء حينئذ (قوله لانه من ثنيت) تعليل لكون  
 اللام باء وقوله ولقولهم في النسبة اليه ثنوي أي بفتحتين تعليل لفتح الفاء والعين ويرد عليه أن قولهم ثنوي لا يمنع  
 سكن العين في الاصل لانك تقول في النسبة إلى اسم سموي بفتح الفاء والعين على الصحيح كما تقدم في باب النسب  
 فتأمل (قوله ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل) أي وسكنت الميم كافي نظائره (قوله لان تخفيفها)  
 أي الهمزة التي هي اللام بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع ال كافي التصريح ثم حذفتها (قوله فجعل المتوقع)  
 أي التخفيف المتوقع كالواقع فاستصحت همزة الوصل (قوله وأما تأنث ابن واثنين وامرئ) أي مؤنثاتها يعني ابنة  
 واثنين وامرأة وقوله فالكلام عليها الخ أي فالاصل بنوة وثنيتان ومراة (قوله لو سميت بهما رجلا لصرفتهما) فلو  
 سميت بهما امرأة لجاز الصرف وعدمه وهو أولى كما مر في محله (قوله وافهام التأنث الخ) هذا بنا في ما أسلفه في  
 غير هذا الباب من أن تأنيت واخت للتعويض والاشعار بالتأنيث لأن يحمل ما هنا على أنها لا تهم التأنيث  
 أصالة أو صراحة فلا بنا في أنها تفهمه عروضاً واشعاراً فتأمل (قوله المخصوص بالقسمة) احتراز عن أعم في  
 نحو قولهم برأ القوم في أيهم فليس فيه الخلاف الآتي بل هو جمع بين اتفاقا (قوله لانه عندهم جمع بين) زبدان  
 همزة سمع كسرهما وحذفها وصلوا وسمي سمع فتحها (قوله وعند سيمويه) أي وغيره من البصريين قال في المعنى  
 ويلزمه أي أيمن الرفع بالابتداء وحذف الخبر أي أيمن الله قسمي وإضافة إلى اسم الله تعالى وجوز ابن درستويه  
 جوهرا والقسم وابن مالك اضافته إلى الكعبية وكاف الضمير والذي وابن عصفور كونه خبرا والمحذوف  
 مبتدأ أي قسمي أيمن الله اه بتلخيص وزيادة من الدماميني (قوله أعاضوه الهمزة في أوله) ان كانت  
 الهمزة موجودة قبل الحذف فالمعنى قصدوا كونها عوضا وان كان أصله من الهمزة فحذفت النون واجتلبت  
 الهمزة عوضا عنها فينبغي أن يقول فلما حذفت نونه أعاضوه الهمزة في أوله فقبل أيمن الله (قوله همزاي وایمن)  
 بنصب همز على المفعول لانه ووصل همزة أيمن ونقل حركة همزة أو إلى راء كسر وكسر همزة ام وضم ميمها  
 وقوله فافتحوا كسر أي مع ضم الميم فمهما وقوله أو من بضم النون وقوله بالتثنية أي تثنية الميم راجع لم  
 ومن وقوله وایمن اختتم به أي بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل أن همزة أيمن ان فتحت تعين ضم الميم  
 وان كسرت جازضها وفتحها اه يس على الفا كهي مع زيادة من الفارسي ونقل شيخنا السيد عن شرح

اذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها وبذلك قول سيمويه لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعني بنتا واختا وافهام التأنيث مستفاد  
 من أصل الصيغة لانه التاء وأما أيمن المخصوص بالقسم فالله لا يصل عند البصريين والقطع عند الكوفيين لانه عندهم جمع بين وعند  
 سيمويه اسم مفرد من اليمين وهو البركة فلما حذفت نونه فقبل أيمن الله أعاضوه الهمزة في أوله ولم يحذفوا الميم أعادوا النون لانها اصدت الحذف  
 كما قلنا في امرئ وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناطق في هذين البيتين همزاي وایمن فافتحوا كسرا وأما قل أو قل م أو من بالتثنية قد شكلا  
 وایمن اختتم به والله كلاضف \* اليه في قسم نستوفى ما نقلنا ثم أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله (همز زال كذا) أي همز  
 وصل معرفته كانت أو موصولة أو زائدة



ومذهب الخليل أن همزة آل قطع وصات لكثرة الاستعمال واختاره الناطم في غيره هذا الكتاب ومثل آل أم في لغة أهل اليمن (تنبيهات)  
الاول علم من كلامه أن همزة لوصل (١٨٢) لا تكون في مصادر سطا ولا في حرف غير آل ولا في ماض ثلاثي ولا رباعي ولا في اسم المصدر

الشافعية أم بفتح الهمزة وضم الميم وأمين بفتح الهمزة والميم بدل إمين بكسر الهمزة وفتح الميم وعلى هذا لا يتعين في  
أمين مفتوح الهمزة ضم الميم وتحصل من مجموع ذلك أربع عشرة لغة وقد أسلفنا في أول حروف الجر مع الجمع  
عدها عشرين وقوله كلا أضف بنقل حركة أضف الى تنوين كلا (قوله ومذهب الخليل الخ) مقابل لقول  
المصنف همز آل كذا (قوله في غير هذا الكتاب) أي وأما في هذا الكتاب فلم يصح باختصار قول (قوله ولا في  
حرف غير آل) أي المعرفة أو الزائدة وأما الموصولة فهي اسم على الراجح ولهذا قال الشارح فتكون الاسماء غير  
المصادر اثني عشر (قوله كان ينبغي أن يزيد أيم) خص أيم بالزيادة دون أم وهذا يوهم أن همزتها همزة قطع فتأمل  
(قوله اثني عشر) هي الاسماء العشرة المذكورة في قوله وفي اسم الخ وأل الموصولة الداخلة في قوله همز آل كذا وأيم  
(قوله يقال وأيم هو ابن الخ) لهم أن يتخلصوا بالفرق بأن أيم ما حدث له زيادة الميم اتباع النون للميم في حركاتها  
بحسب الهمزة وامل فصار كالكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون الى أنه معرب من مكانين بخلاف أيم لغة في  
أمين فانه لم يصح حينئذ هذه المثابة ثم لخصوصية الهمزة بذكر أيم فان مؤنثات هذه الاسماء هي مذكراتها  
بزيادة التاء اه تصرح وعندى في هذا الفرق وان أفروه نظرا لان أيم أيضا حدث له بالنقص جعل الاعراب  
على الميم فكل من أيم وأيم تغير محل اعرابه لكن الاول بسبب الزيادة والثاني بسبب النقص وتخالفا هما بهذا غير  
مؤثر فتدبر (قوله همز لوصل المفتوح) وذلك في آل وأم بدل في لغة حمير وإمين وإيم وامل الشارح أرجع الضمير  
في يمدل الى همز لوصل المفتوح مع أن الظاهر من صنيع المصنف رجوعه الى همز آل فقط لان ما فعله الشارح  
أكثر فائدة (قوله أويسهل) أو هذه للتخيير والتسهيل وان كان مرجوحا هو القياس لان الابدال مدان  
الهمزة الساكنة كذا في التصريح قال شيخنا السيد لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحا أنه لم يقرأ به اذ لا منافاة  
بين كونه مرجوحا وكونه فصيحاً وقد صرح السمعاني حواشي الكشاف بان القراء قد يجمعون على وجه  
مرجوح عربية كما في قوله تعالى وجمع الشمس والقمر (قوله أضطر الرجل) بالافتقار على همزة الاستفهام  
المفتوحة وحذف همزة لوصل المضمومة بعدها (قوله أملا يلبس الخ) علة لقوله ولا يحذف (قوله ولا يحقق)  
بقافين عطف على قوله يمدل (قوله وبالتسهيل مرجوحا) لكنه القياس كما مر (قوله ومنه) أي من التسهيل  
(قوله الحق الخ) الحق مرفوع بالابتداء وان شرطية وأن قلبك طائر خبره وجواب الشرط محذوف للعلم به من  
جمله المبتدأ والخبر و قيل منصوب بالظرفية في محل الخبر والرباب براء وموحدتين كسحاب اسم امرأة وأثبت  
انقطع والجمل العهد (قوله وذلك في المبدوء بها آل) أي لكثرة الاستعمال (قوله وفي أمر الثلاثي الخ) أي كراهة  
للخروج من الكسر الى الضم لان الخارج الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الأصلية حكاه  
ابن جني في المنتصف عن بعض العرب ووجهه أنه الأصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما  
والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به اه تصرح وفي الفارسي أن الكسر لغة  
ردية (قوله في الأصل) متعلق بالمضموم ومعنى كون الضم في الأصل أنه أصلي غير عارض (قوله بخلاف امشوا  
وامضوا) فان الهمزة فيهما مكسورة لان عنهما في الأصل مكسورة والأصل امشوا وامضوا استقلت الضمة  
على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو وان شئت قلت فنقلت منها الى ما قبلها  
ثم حذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاول مجتبية وعلى الثاني منقولة تصرح باختصار والثاني أشهر  
(قوله نحو اغزى) بضم الهمزة واجها وكسر هاء مرجوحا لان الأصل اغزى استقلت الكسرة على الواو  
فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظر الى الأصل والكسر نظر الى الحالة الراهنة ومرجع  
الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به ولم يحز هذا الوجهان في امشوا لان الأصل كسر الهمزة  
وقد عتد باصل كسر العين فأغنى العارض لمعارضه أصليا ولا كذلك اغزى لان هذا العارض داع لاصل  
هو الكسر بخلاف الاعتداد به دون الضم في امشوا اه تصرح باختصار (قوله وفي تكملة أبي علي الخ)

الجماسي والسداسي  
والاسماء العشرة المذكورة  
\* الثاني كان ينبغي  
أن يزيد أيم لغة في  
إمين فتكون الاسماء  
غير المصادر اثني عشر  
فان قيل هي إمين حذفت  
اللام يقال وأيم هو ابن  
وزيدت الميم انتهى  
(ويمدل) همز لوصل  
المفتوح (مدل في  
الاستفهام) وهو الارجح  
(أويسهل) بين الهمزة  
والالف مع القصر ولا  
يحذف كما يحذف المضموم  
من نحو قولك أضطر  
الرجل وكما يحذف  
المكسور في نحو اتخذناهم  
سخرى بالاستعقوت لهم  
لأن يلبس الاستفهام  
بالخبر ولا يحقق لان  
همز لوصل لا ثبت في  
الدرج الا لضرورة كما مر  
فنقول أحسن عندك  
وأمين الله عيني بالمدراج  
وبالتسهيل مرجوحا  
ومنه قوله الحق ان  
دار الرباب تماعدت \*  
أو أثبت جمل أن قلبك  
طائر وقد قرئ بالوجهين  
في مواضع من القرآن  
نحو آذنين آلان  
(خاتمة) في مسائل الاولى  
اعلم أن همزة لوصل بالنسبة  
الى حركاتها سبع حالات  
وجوب الفتح وذلك في

المبدوء بها أو وجوب الضم وذلك في نحو انطلق واستخرج مبنيين للفعول وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقبل مخالف  
واكتب بخلاف امشوا وامضوا ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عارض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزى قاله ابن الناطم وفي تكملة أبي علي

ووجوب الكسر وذلك  
فيمابق وهو الاصل  
\* الثانية قد علم أن هزة  
الوصل انما جىء بها  
للتوصل الى الابتداء  
بالساكن فاذا تحرك  
ذلك الساكن استغنى  
عنه انحاء واستمر اذا قصد  
ادغام تاء الانفعال فيما  
بعدها نقلت حركتها  
الى الفاء وقيل ستر لان لام  
التعريف اذا نقلت حركة  
الهزة اليها في نحو  
الاجر فالارج اثبات  
الهزة فتقول الجر قائم  
ويضعف الجر قائم والفرق  
أن النقل للادغام أكثر  
من النقل لغير الادغام  
\* الثالثة اذا اتصل  
المضمومة ساكن صحيح  
ووجار مجراه جاز كسره  
ضمه نحو أن اقتلوا أو  
نقص \* الرابعة مذهب  
ليصر بين أن أصل هزة  
وصل الكسر وانما تحذف  
بعض المواضع تخفيفا  
ضممت في بعضها اتباعا  
لمذهب الكوفيين الى  
أن كسرها في اضرب  
ضمها في اسكن اتباعا  
لنحو أو رد عدم الفتح  
اعلم وأوجب بانها لو  
دعت في مثلها لالتبس  
بغير الخبر والله أعلم  
لابدال الغرض من

(الابدال)

هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها ببدل الاشياء الغير ادغام فان ابدال الادغام لا ينظر اليه في هذا الباب لانه يكون في جميع حروف المعجم الا الالف كما ان الزائد للتضعيف لا ينظر اليه في حروف الزيادة لذلك و اراد بالبدال ما يشتمل القلب اذ كل منهما تغيير في الموضع الا ان الابدال ازالة القلب اجماله ومن ثم اخص بحروف العلة والهمزة لانها اقرب حروف العلة لكثرة التغير وذلك كافي فام اصله فمعه

المالفة من قبله عن واو في الاصل وموسى الفه عن الياء ورأس الفه عن الهمزة وانما لئلا يفتقدوا الفاء والبدل لا يفتقدوا كماله نراه  
ويخالفهم النعويض فان العوض يكون في غير موضع المعوض منه كماء عدة وهمزة ابن وياء سه فيريج ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة  
كسين اس طاع كما تقدم وقد ضمن الناظم هذا الباب أربعة أحكام من التصريف الابدال والقلب والنقل والحذف وأشار الى حصر حروف  
البدل الشائع في التصريف بقوله (١٨٤) (أحرف الابدال هـ د ت موطيا) وخرج بالشائع البدل الشاذ فحوابدال اللام من فون

(قوله وموسى) أى الذى هو اسم للجد يد المعروف (قوله لئلا يفتقدوا) عبارة بعضهم لكثرة استعمالها وعبارة المرادى اشدها  
(قوله ويخالفهم النعويض) سكت عن الاعلال وهو كما فى شرح الغزى تغيير حرف الغلة بقلب أو حذف أو  
اسكان للتخفيف (قوله كماء عدة الخ) فان التاء عوض عن فاء الكلمة والهمزة عوض عن لامها والياء عوض  
عن خامس سفر رجل (قوله كسين اس طاع) فان السين بدل من حوكة عين أطاع عند سيمويه ومن وافقه كما مر ذلك  
مع بيان الخلاف فيه (قوله الشائع في التصريف) أما الشائع في كلام العرب ولوقوماسهم فحروفه أ أكثر من  
تسعة (قوله تصغير أصيل) وقال الجوهري تصغير أصلان جمع أصيل على غير قياس أيضا لان الجمع انما يصغر  
على لفظ واحد أهو الاصل الوقت بعد العذر الى المغرب كما فى الصحيح أه تصريج (قوله أعيت جوابا) أى  
عجزت دار الحبيبة عن الجواب وقوله ومابا لربع أى المنزل (قوله ومن ضادا اضطجع) لان بعض العرب كما قاله  
المازنى يكره الجمع بين حرفى اطباق ويبدل من الضاد أقرب حرف اليها وهو اللام (قوله مال الى أرطاة حقف  
فالطبيع) الضهير يرجع الى الثئب والارطاة شجر من شجر الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف  
بعدها فاعا المعوج من الرمل عني (قوله فى الوقف) أى على الكلمة المشتملة على الجيم المبدلة من الياء وان لم  
يكن على نفس الجيم كما فى الشعر الذى استشهد به فان الجيم فى أشطاره الاربعة مشددة وبعدها ياء الاطلاق فلم  
يكن الوقف على الجيم حتى يستشكل بتشديد هابل على حرف الاطلاق كما فى سائر اقواف المطابقة وأما ما نقله  
المصرح عن السيد فى شرح الشافية وأقره وتبعه شيخنا والبعض من أن هذا من اجزاء الوصل مجرى الوقف ففيه  
نظر لان الضروب وما فى حكمها من الاعاريض المقصود موافقة الضرر بحال للوقف ولا ضرورة الى دعوى  
الوصل فتدبر (قوله كئل البرنج الخ) الكئل بضم الكاف وفتح الفوقية جمع كتلة بضم الكاف وسكون الفوقية  
وهى القطعة المجتمعة والبرنج بفتح الموحدة وسكون الراء ضرب من التمر والود بفتح الواو وتشديد الدال التود  
سكنت التاء تخففا وأبدلت الدال وأدغمت فى الدال والصبى بكسر الصادين المهملة بين قرن العقرة (قوله  
الايلى) بضم الهمزة وكسرها مع فتح التخمية المشددة وفتح الهمزة مع كسر التخمية المشددة النوع كذا فى  
القاموس (قوله شاج) بشين معجمة وحاء مهملة بعدها جيم هو البغل وقوله أقرأ أى يرض صفة شاج وكذا  
نجات بفتح النون وتشديد الهاء آخره فوقية أى صياح وكذا جملة ينزى بفتح النون وتشديد الزاى أى يحرك والوفرة  
شعر الرأس اذ بلغ شحمة الاذن (قوله وذكره الهاء) أى فى اجمال العدد هنا زيادة الخ ووجهه أنها تقع بدلا من التاء  
وقفا باطراد ووجه اسقاط التسهيل لافى اجمال العدد وتفصيله علم ذلك من باب الوقف (قوله ولهذا قائم) بفتح  
اللام وكسر الهاء ولم يبالوا بتوالي حرفين مؤكدين لتغيير صورة الثانى بهذا الابدال (قوله الشائع يعنى فى كلام  
العرب) منه يعلم أن الشائع فى التصريف وهو الابدال الضرورى فى التصريف أقل من الشائع فى كلام العرب  
كلهم أو قوم منهم (قوله وهذه التسعة الخ) ليس المعنى وذكر هذه التسعة الخ لانه لم يذكر فيه التسعة بل ثمانية  
وأستطاع الهاء كما أسلفه الشارح وكما سبق له عنه بقوله فقال يجمع حروف البدل الى أن قال والضرورى فى التصريف  
هـاء طوبت دائما بل هذه جملة معتزلة بين المعطوف عليه وهو قوله ذكر فى التسهيل والمعطوف وهو قوله فقال  
ولو حذفها لكان أحسن (قوله لجد صرف شكس الخ) الشكس بفتح الشين المعجمة وضم الكاف أو كسرها  
الصعب الخلق كذا فى القاموس (قوله وهى الحاء والخاء الخ) كلها بالايجام الا الحرف الاول فبالاهمال

أصيلان تصغير أصيل  
على غير قياس كما فى مغرب  
ومعربان فى قوله وقت  
فما أصيلا لاسائلها \*  
أعيت جوابا ومابا لربع  
من أحد ومن ضاد  
اضطجع فى قوله مال  
الى أرطاة حقف فالطبيع  
والقائل فحوابدال الجيم  
من الياء المشددة فى  
الوقف كقوله

خالى عوفى وأبو عجل  
المطعمان اللحم بالشع  
وبالغداة كئل البرنج  
\* يقلع بالودو بالصبيح  
ورعا بدلت دون وقف  
بقفوهم فى الابل أجل  
ودون تشديد كقوله لاهم  
ان كنت قبلت بفتح فلا  
يزال شاج يأنى لئلا  
أقرهات ينزى وفرنج  
وتسمى هذه معجمة قضاة  
ومعنى هـ د ت موطيا  
وسوطيا من أوطأته  
بجعله ووطيا فالياء فيه  
بدل من الهمزة وذكره  
الهاء زيادة على ما فى  
التسهيل اذ اجعها فيه فى  
طوبت دائما ثم انه لم  
يتكلم عليها مع عده  
أيها ووجهه أن ابدالها

من التاء انما يطر فى الوقف على نحو رجة ونعمة وذلك مذكور فى باب الوقف وأما ابدالها من غير التاء فمسموع كقفوهم هياك (قوله)  
ولهذا قائم وهرقت الماء وهردت الشئ وهرحت الدابة (تنبيهات) الاول ذكر فى التسهيل أن حروف البدل الشائع يعنى فى كلام العرب  
اثنتان وعشرون حرفا وهذه التسعة المذكورة هنا حروف الابدال الضرورى فى التصريف فقال يجمع حروف البدل الشائع فى غير ادغام قولك  
يلقد صرف شكس آمن طى ثوب عزته والضرورى فى التصريف هـاء طوبت دائما هذا كلامه فافهم أن باقى حروف المعجم وهى الحاء  
والخاء والدال والظاء والضاد والغين والقاف قد تبدل على وجه الشذوذ وقد قال ابن جنى فى قراءة الاعمش فشرذهم بالذال المعجمة ان الدال

نذل من الدال كما قالوا الخم خواذل وخواذل والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران ومقاربان وخو جها الز محشرجى على القلب بتقديم اللام.  
العين من قوهم شذرومذرو وأفهم أيضا أن من الشائع ما تقدم من ابدال اللام من النون ومن الضاد ومن ابدال الجيم من الداء وكذا ابدال  
النون من اللام كقوله في الرفل وهو الفرس الذي لا رن ومن الميم كقوله في أمغرت المشاة اذا خرج لبنها أجر كالغفرة أنغرت وينبغي أن  
يسمى ذلك شائعا بل الشائع في ذلك ما طرد أو كثر في بعض اللغات كالجمجمة في لغة قضاة والعنفة كقوله طننت عنك ذاهب أى  
والكشة كشة في لغة تميم كقوله في خطاب المؤنث ما الذي جاء بش يريدون بك وقد راءة بعضهم قد جعل ر بش تخمش مريا واليكس كشة في  
بكر كقوله في خطاب المؤنث أبوس وأمس يريدون أبوك وأمس قال في شرح الكافية وهذا (١٨٥) النوع من ابدال جيم بران يذ

(قوله لم خذال وخردل) في القاموس خردل اللحم قطع أعضائه وافرة أو قطعه وفرة ولحم خردل محردل ثم قال وخردل اللحم أي باعجم الذال لغة في خردل أي باعجمها ولم يذكر فيه خردل بل التحيمة والمتبادر من صنيع القاموس أن الخاء مفتوحة (قوله والمعنى الجامع لهما) أي للذال والذال (قوله وخرجها) أي قراءة الأعمش وقوله على القلب أي المدكافي (قوله شذر مذر) كلمتان مبهمتان على الفتح للتركيب قال في القاموس وتفرقوا شذر وشذر ويكسر أولهما ذهبوا في كل وجه وتشذر الجميع تفرقوا (قوله أن من الشائع) يعني في كلام العرب ولو قوما منهم فلا ينافي ما أسلفه من إخراج ما ذكر بالشائع في التصريف (قوله في الرفل) بكسر الراء وفتح الفاء وتشديد اللام كافي القاموس (قوله الذبال) بفتح الذال المججمة وتشديد التحيمة أي طويل الذيل (قوله كالمغرة) المغرة بفتح الميم وسكون الغين المججمة وبفتحتين طين أحمر والمغرة بضم الميم والمغر بفتحتين لون أبيض بفاصع الحمرة وأشقرة بكثرة كذا في القاموس (قوله أن لا يسمى ذلك) أي المذكور من إبدال اللام من الفون وما بعده (قوله كالحججة) هي إبدال الجيم من الميم (قوله والعنونة) هي إبدال العين من الهمزة كما سيذكره الشارح بعد فقول شيخنا أومن الخاء في حتى أو نحو ذلك فيه نظر (قوله في لغة تميم) راجع للعنونة أيضا بديل كلام شرح الكافية لا في قريبا (قوله وهذه النوع) أي الحججة وما بعدها إلا أنه لم يذكر في شرح الكافية قبل اسم الإشارة العنونة ولهذا قال والألزم أن تذكر العين الخ (قوله والألزم أن تذكر العين الخ) فيه إشعار بأن من ذكر في كتاب التصريف جميع الحروف التي تبدل من غيرها باطراد أو كثرة ولو عند قوم من العرب لا اعتراض عليه وإنما الاعتراض على من ذكر البعض وترك البعض ويخالفه أول كلامه وأخوه فتدبر (قوله ما لولم يبدل) أي إبدال ما أي حرف لولم يبدل الخ وذلك أن تستغنى عن التقدير وتوقع ما على الإبدال (قوله كقولك في مال مول) لوجوب قلب الواو ألفا تحركها وافتتاح ما قبلها (قوله كقولك في سقاء) بفتح السين وتشديد القاف تانيث سقاء وكذا قوله سقاية إلا أن الأول بالهمزة على التثنية والثاني بالياء على القلقل الماسية في شرح قول الناظم فأبدل الهمزة من واو وبالخ (قوله حروف الإبدال) أي الأعم من الضرورى (قوله طال يوم أنجدته) بإضافة الظرف إلى الجملة (قوله أجد) مل أمر من الأجادة (قوله طاه) بالطاء المهملة اسم فاعل من طهايطه وأي طجيط وهو فاعل زل وجد فاعل أنصت (قوله فان أورد) أي الزمخشري على وجه التمثيل لوقوع السين بدلا وقوله اسمع أي بتشديد السين وتخفيف الميم على وزنه إذ كرواظم (قوله إذ كرواظم) والأصل اذتمكر وأظنم فأبدلت الناء في الأول دالا والذال ذالا وأدغم في الثاني طاء والطاء طاء وأدغم أي فكان ينبغي أن يذكر الذال المججمة والطاء المشالة (قوله لانه من باب الإدغام الخ) عليه لتحذوف أي مع أنه لا يصح إيراد اسمع لانه من باب الإدغام أي من باب الإبدال للدغام لأن باب الإبدال المحرر عن الإدغام (قوله في ست) اسم العدد المخصوص قال في القاموس الست بالكسر معروف أصله سدس فأبدلت السين تاء وكذا الذال وأدغم (قوله فلعله) أي الزمخشري (قوله في بعض التصاريف الخ) أي في

ظاء يبدل من التاء لان التاء أغلب فيه في الاستعمال وكذا وقولهم في اص لصت التاء يبدل من الصاد لان جمعه على اصول أكثر من لصوت فان لم يثبت ذلك في ذى استعمال فهو (١٨٦) من أصلين نحو أرخ وورخ وكذا كد لان جميع التصاريف جاءت بهما فليس أحدهما

بدلا من الآخر وقال ابن الحاجب يعرف البديل بكثرة اشتقاقه كثرات فان أمثلة اشتقاقه ورث ووارث وهوروث وبقلة استعماله كقولهم الثعالى فى الثعالب والاراني فى الارانب وأنشد سيبويه

لها أشار بر من لحم تهره \* من الثعالى وورخ من أرائها

قال ابن جنى ومجتمعا أن يكون الثعالى جمع ثعالة ثم قلب فيكون كقولهم شرأع والذى قاله سيبويه أولى ليكون كأرائها وأيضا فان ثعالة اسم جنس وجمع أسماء الاجناس ضعيف يعنى بقوله اسم جنس علم جنس وبكونه فرعا والحرف زائد كضرب قصص غير ضارب لانه لما علم الاصل علم أن هذه الواو مبدلة من الالف وبكونه فرعا وهو أصل كونه فانه تصغير ماء فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء وبلازم بناء مجهول نحو هراق يهراقكم بان أصله أراق لانه لو لم يكن

بعض تصاريف الكلمة التى فيها البديل فيكون محل الرجوع الى المبدل منه لزوما أو غلبة غير تلك الكلمة من تصاريفها وهذا تعلم أنه لا يصح التمثيل للثانى الذى هو الرجوع غلبة بالفاظ لان غلبة الرجوع الى التاء هى فى نفس أفاظ فان استعمالها بالتاء أكثر من استعمالها بالطاء لافى غيرهما من تصاريفها كقفلت وقفلت أى واقلات للزوم التاء ببقية تصاريفها كما قاله الدمامى فكان عليه أى عمل به للأول أيضا يقتصر فى التمثيل للثانى على نحو لصت وتعلم أيضا أن التعليل بقوله لان التاء أغلب فيه أى فى أفاظ فى الاستعمال غير مناسب لأول كلامه فتنبه (قوله فى لص) بكسر اللام أفصح من الضم والفتح وقوله لصت بفتح اللام قتل ذلك شيخنا السيد عن شرح الشافعية (قوله فان لم يثبت ذلك) أى الرجوع لزوما أو غلبة وقوله فى ذى استعمال أى فى لفظ ذى استعمالين وقوله فهو أى ذوالاستعمالين (قوله بكثرة اشتقاقه) على تقدير مضافين أى بكثرة أمثلة اشتقاق مبدله أى بكثرة الامثلة المألوفة للفظ المبدل فى الاشتقاق المشتقة على الحرف الاصلى المبدل منه (قوله كثرات) هو المال الموزون (قوله وبقلة استعماله) على تقدير مضاف أى استعمال لفظه أى اللفظ المشتمل على البديل (قوله لها أشار براخ) الضمير يرجع الى فرخة عقاب والاشارة بالشرين المحجمة قطع قد يدمن اللحم والتعير بقويتين التخييف ووخز بالخاء والزاى المحجمتين شئ قليل وهو عطف على أشار بر (قوله ثم قلب) أى الجمع قلبا مكانا بتمتليم اللام على الهمزة والاصل ثنائى كذوابة وذوئاب الا أن الهمزة لما آخرت عن محلها أبدلت بياء تخفيفا (قوله ضعيف) لان الجمع للأفراد وموضوع علم الجنس المناهية باعتبار حضورها ذهابا وقطع النظر عن الأفراد (قوله يعنى بقوله اسم جنس الخ) أى وبقوله أسماء الاجناس أعلام الاجناس (قوله وبكونه) أى المبدل أى لفظه أى اللفظ المشتمل عليه فرعا أى عن لفظ آخر (قوله والحرف) أى المبدل منه زائد أى على اصول الكلمة من فائها وعملها ولاهما وأتى بهذه الجملة الحالية وبمنظيرتها أعنى قوله بعد وهو أصل تقسيما للفرع قسمين (قوله لانه لما علم الاصل) وهو المكبر (قوله وبكونه فرعا وهو أصل الخ) هذه العبارة عندى غير مستقيمة لانها ان أجريت على نسق ما قبلها بان كان المراد وبكون لفظ المبدل فرعا عن لفظ آخر والحرف المبدل منه أصل من اصول الكلمة وورد أن الفرع الذى هو مويه ليس لفظ المبدل بل لفظ الحرف الاصلى المبدل منه كما سيذكره بقوله فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء فان قلت كون همزة المكبر بدلا من هاء لا ينافى كون هاء المصغر بدلا من همزة مكبره ولا دور لاننا ندع أن همزة المكبر بدلا من نفس هاء التصغير قلت لو أراد الشارح بيان بدلية هاء المصغر من همزة المكبر لقال على نسق ما قبله لانه لما علم الاصل وهو المكبر علم أن هاء مويه يبدل من همزة ماء وان كان أصل همزة هاء مع أنه برده عليه أيضا لانه لا وجه لتخصيص الهمزة بالذكر لان واو المصغر يبدل من ألف المكبر كما أن ألف المكبر أيضا يبدل من واو فتأمل (قوله وهو بناء مجهول) أى لا يعرف فى الاوزان (قوله آخر) جعله حالا من المتعاطفين قبله وان أحوج افراده الى تأويلهما بالذكور والى ارتكاب الحال من النكرة بلا مسوغ وهو نادر هو السلام مما يلزم على جعل آخر اطراف الصفة محذوفة أى كائنتين فى آخر من ظرفية الشئ فى نفسه المستفاد من نصب لا مافى قول الشارح بعد فلو اتى موضع قوله آخر بلا ما فقال لا ما باثر ألف زيد لاستقام فاعرف ذلك (قوله أى تبدل الهمزة الخ) كان ينبغي حذف أى الا أن يدعى أنه تفسير لقول المناظم فابدل الهمزة الخ مع ما بعده من بقية كلامه على المسائل الأربع (قوله اذا نظرت أحدهما) بان كانت لا ما أو زائدة بعدها لا لحاقا على ماستعرفه (قوله بعد ألف زائدة) سواء كسر أول كلمتها أم فتح أم ضم اه تصرح وهذا كتمة تشييل الشارح لكل من الواو والياء بثلاثة أمثلة ومبنى ذلك أن طباء بضم الطاء المحجمة ولم أجد فى القاموس طباء بالضم والمبدل جمع الظبية بالكسر وانددو جمع الظبية التى هى حديد السيف ونحوه بالضم والقصر وكذا اسم الموضع على ما فى نسخ القاموس (قوله ونحو بناء الخ) قال فى التصريح ونحو علماء وقوباء فالهمزة فيها مبدلة من باء زائدة للالحاق

كذلك لو جب أن يكون وزنه هفعل وهو بناء مجهول (فابدل الهمزة من واو وياء آخر اثر ألف زيد) أى تبدل بقرطاس الهمزة من الواو والياء وجوب فى أربع مسائل الاولى هـ هذه وهى اذا نظرت أحدهما بعد ألف زائدة نحو كساء وهاء ودعاء ونحو بناء وطياء وقضاء بخلاف نحو قول ويايع وتعاون وتباين



لعدم التطرف ونحو غزو وظي لعدم الالف ونحو واو واى اعلام زبادة الالف لانها اصلية فيها فلا ابدال والالتواء اعلا لان وهو ممنوع  
 (تنبيهات الاول) تشار كهما في ذلك الالف في نحو جراء فان اصلها جري كسرى فزبدت الالف قبل الاخر لئلا كلف كتاب وغلا  
 فابدلت الثانية همزة كان الاحسن ان يقول كما قال في النكافية من حرف لين آخر بعد ألف \* مزبد ابدل همزة وذال ألف \* الثاني هذه  
 الابدال مستحب مع هاء التأنيث العارضة نحو بناء وبناء فان كانت هاء التأنيث غير (١٨٧) عارضة امتنع الابدال نحو هداية وسقاية

واداوة وعداوة لان  
 السكامة بنيت على التنا  
 أى أنها لم تبن على مذ  
 قال في التسهيل ورء  
 مع مع العارضة وأبدل  
 مع اللازمة فالاول كقو  
 في المثل اسقى رقاش  
 فانها سقاية لانه لما كان  
 مشلا والاشكال لا تغير  
 أشبه ما بنى على هاء  
 التأنيث ومنهم من يقول  
 فانها سقاية بالهمزة كحاله  
 في غير المثل والثاني  
 كقولهم صلاة في صلاية  
 وحكم زياد في التثنية  
 حكم هاء التأنيث في  
 استحباب هذه الابدال  
 نحو كساءين ورداءين  
 فان بنيت الكلمة على  
 التثنية امتنع الابدال  
 وذلك كقولهم عقلته  
 بشاين وهما طرف العقال  
 \* الثالث قد أورد على  
 الضابط المذكور مثل  
 غاوى في النسب اذا  
 رخمته على لغة من لا ينوء  
 فانك تقول يا غاوى بضم  
 الواو من غير ابدال مع  
 اندراجها في الضابط  
 المذكور وانما لم يبدل  
 لانه قد اعل محذوف لانه  
 فلم يجمع فيه بين اعلان

بقراطس وقرناس (قوله لعدم التطرف) أى لوقوعهما معنا (قوله ونحو واو) أى اسم الحرف المخصوص وأى  
 بعدا همزة جمع آية بمعنى العلامة أو القطعة من السورة (قوله لانها اصلية فيهما) أى منقلبة عن أصل وهو في  
 الكسامة الاولى واو عند أى على وباء عند أى الحسن وفي الثانية باء ووزن كل فعل بفحوتين قلبت العين ألفا  
 لتحركا وانفتاح ما قبلها قاله المصريح (قوله والا) بان ابدلت لامهما وقوله لتوالي اعلان هما قلبت عينهما ألفا  
 وقلب لامهما همزة ومن تذكر ما تقدم عن شرح الغزى من أن الاعلال تغير حرف العلة بقلب أو حذف أو اسكان  
 علم أن قول شيخنا والبعض الاولى أن يقول والالتواء بالاعلال وابدال الألف يجعل كلامه تغليب أو يقال مراده  
 بالاعلال مطلق التغيير فيه فظهر ظاهر (قوله تشار كهما) أى الواو والياء (قوله فكان الاحسن أن يقول الخ) أى  
 لشمونه الاحرف الثلاثة (قوله مع هاء التأنيث العارضة) أى على صيغة المذكر قال سم وعبارة المصنف صادقة  
 على ذلك بان براد الآخر ولو تقدير الان هاء التأنيث في تقدير الانفصال (قوله نحو بناء وبناءة) كلاهما صيغة  
 مبالغة (قوله وسقاية) بكسر السين وضمها موضع السقي كما في القاموس (قوله وادارة) بكسر الهمزة وهى  
 المظهرة كما في القاموس (قوله لم تبن على مذكر) أى لم تصغ بغير تاء مذكر من المعنى بان لم تصغ لمذكر أصلا  
 كهداية أو صبغت له من معنى آخر كسقاية فان السقاء جلد السخلة المهيأ للماء وأولان كما في القاموس وهو غير  
 معنى السقاية الذى هو محل السقي كما مر (قوله ورباصح) أى حرف اللين أى أبقي من غير قلب (قوله اسقى رقاش  
 فانها سقاية) بفتح السين وتشديد القاف ويروى سقايلا ياء وهاء وعلمه فلاشا هديفه وهو مثل يضرب للحسن  
 أى أحسن اليه لاحسانه (قوله لانه لما كان مثالا الخ) فيه عندي نظرا لانه انما يصح له انما يصحح الياء بعد صيرورة  
 هذا التركيب مثالا لا تصححها في النطق به أولا (قوله كقولهم صلاة في صلاية) بفتح الصاد وتخفيف اللام  
 فيها قال في القاموس الصلاة وهمز الجبهة واسم ومدق الطب والجمع صلى وصلى (قوله في استحباب هذا  
 الابدال) أى جواز اقلنا في قول الناظم السابق ونحو علماء كساء وحيا بواو او همزة (قوله نحو كساءين ورداءين)  
 أى بما همزة بدل من أصل أو من حرف الخاق لانه ألف تأنيث لان الهمزة المبدلة من ألف التأنيث يجب في  
 التثنية قلبها واو (قوله على الضابط المذكور) أى في قوله فابدل الهمزة من واو وبالخ لان التقدير من كل واو  
 وباء (قوله في النسب) ليس بغير فانه اذا رخم غاوى بالنسب كان حكمه كذلك ومن ثم لما نقل السيوطى في  
 النكت عبارة المرادى أسقط هذه اللفظة منها نعم الشرط في ترخمه أن يكون علما كما هو مصرح به وأحب عن  
 ايراد ما ذكرناه لا يرد لان واو غاوى ليست آخرا بل هى حشو وحذف عارض سم (قوله محذوف لانه) أى لأجل  
 بقاء النسب كما أفصح به المرادى (قوله لاستقام) لانه يخرج غاوان الواو فيه عين اسم ويرد على التعبير بلا ما أنه  
 لا يشمل نحو علماء وقوباء الهمزة فيه مبدلة من باء زائدة لللاحاق ولهذا قال المرادى فاصلاح الضابط أن يقال  
 من واو وباء هى لام أو ملحق بها ويرد أيضا على تعبیر الشارح بلا ما وعلى اصطلاح المرادى الضابط أنهم لا يشعرون  
 نحو جراء مما الهمزة فيه مبدلة من ألف التأنيث (قوله فقلب الالف الثانية همزة) ولم تقلب الاولى لان قلبها  
 يغترب الغرض منها وهو المندولان التغيير لابقى بالا واخرو لان في تحريك الثانية تحصيل انظهور الاعراب الذى  
 يحصل به الفرق بين المعانى (قوله لانها من مخرج الالف) تساهل لان الهمزة من أقصى الخلق والالف من  
 الجوف فبما امتقار بالخارج (قوله فائدة) فى حاشية السيوطى على المعنى أن القراء يرى ترادف الهمزة والالف  
 فيقول الهمزة هى الأصل والالف الساكنة هى الهمزة ترك همزها وفرق سيمويه بينهما ما فقال الهمزة حرف

فلو فى موضع قوله آخر بلا ما فقال لا ما باثر ألف زيد لاستقام \* الرابع اختلف في كيفية هذه الابدال فبعض ابدلت الياء والواو همزة  
 وهو ظاهر كلام المصنف وقال حذاق أهل التصريف ابدل من الواو والياء ألف ثم ابدلت الالف همزة وذلك أنه لما قيل كساو ورداى تحركت  
 الواو والياء بعد فتحه ولا حاجر بينهما الا الالف الزائدة وابست بحاجز حصين لسكونها وزيداتها وانضم الى ذلك أنهما فى محل التغيير وهو الطرف  
 فقلبا ألفا جلا على باب عصا ورخا فالتقى ساكنان فقلب الالف الثانية همزة لانها من مخرج الالف انتهى

كالعين يحتمل الحركة والسكون ويكون في أول الكلمة وآخرها ووسطها والالف حرف آخر لا يكون إلا ساكنا ولا يكون في أول الكلمة ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف والالف مع اللام قبل الياء وقال ابن جني في سر الصناعة علم أن حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا بعد الهمزة والالف اللينة حرفين وعدها أبو العباس ثمانية وعشرين باسقاط الهمزة لأنها لا تثبت في الخط على صورة واحدة كقيمة الحروف وهو غير مرضي وبيان ذلك أن الالف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة وإنما كتبت الهمزة وأوامرة وباء مرة على مذهب أهل المجازي التخفيف ولو أراد تحقيقها الهمزة لوجب أن تكتب الألفا مفتوحة كانت أو كل حال يدل على صحة ذلك أنك إذا أوتعتهم أو قلعا يمكن فيه تحقيقها لم يجز أن تكتب الألفا مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة وذلك إذا وقعت أول نحو أخذ وأخذوا إبراهيم وإن كل حرف سميت فاول حرف اسمه لفظه بعمته وكذلك ألف أول حر وفه هزة فهذان دليلان على أن صورة الهمزة مع التحقيق ألف أما الالف في نحو قام وكتاب فصورها أيضا صورة الهمزة المحقة إلا أن هذه الالف لا تكون إلا ساكنة ولا ينافي اتحاد صورتها وصورة الهمزة المحقة اختلاف مخارجهما يدل أن النون الساكنة من نحو من وعن والمخرجة من نحو نعم ونقر تسمى كل واحدة منهما ما تونوا يكتبان شكلا واحدا مع أن المتحركة من طرف اللسان مع ما يلزم من الخلل الأعلى والساكنة من ذلك مع الخشوع أما إخراج أي العباس لهما من الحروف محتجا بعدم ثباتها على صورة واحدة فليس بشيء لأن جميع هذه الحروف إنما تثبت لوجودها في اللفظ الذي هو قبل الخط والهمزة موجودة في اللفظ كغيرها من الحروف وانقلابها في بعض أحوالها العارض كتخفيف وإبدال لا يخرجها عن كونها حرفا لا ترى أن انقلاب غيرها في بعض أحوالها عارض لا يخرجها عن كونها حرفا اه وقال الفتازاني في حاشية الكشف الالف اسم للمرة التي هي أوسط حرف جاء والهمزة التي هي آخرها بديل قولهم الالف واللام للتعريف والالف الوصل تسقط في الدرج وقولهم الالف على ضربين لينية ومتحركة فاللينية تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث لأصلها وإنما يذكر في حروف التهجي اسم الالف لا الهمزة اه فعلم أن الالف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والالف اللينة وبمعنى خاص باللينية اه ما في حاشية السبوطي بتلخيص وبعض زيادة وفي الجمع عن ابن جني ما يمكن أن يلفظ بالالف اللينة في أول اسمها كما فعل في أخواتها توصل إلى النطق بها باللام وقيل في اسمها لا كما توصل إلى النطق باللام التعريف بالالف وقيل في الابتداء الغلام لينة تقارضا وقول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلام اللام والالف مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط اه ويرد عليه أن تقارض اللام في نحو الغلام مع الهمزة لا مع الالف اللينة وقد يجاب بأنه يكفي في تحقيق تقارض اللام مع الالف اللينة أن كلام الهمزة والالف اللينة يسمى ألفا وقوله لأن كلام اللام والالف مضى ذكره يرد عليه أن الالف الماضي ذكرها صدر الحروف الهمزة لا الالف اللينة المشار إليها بلا كما فرجه قول المعلمين لام ألف بان ذكرهم الالف تنبيه على أن الإشارة إلى الالف اللينة وذكورهم اللام لأنها المتوصل بها إلى النطق بالالف اللينة في قولهم لافا عرف ذلك (قوله ثم أشار إلى الثانية) أي من مسائل إبدال الهمزة من الواو والياء (قوله وفي فاعل ما أعل عينا) أي وفي اسم فاعل فعل أعلت عينه ولا فرق في اسم الفاعل المذكور بين أن يتجرد من علامة التأنيث والتثنية والجمع أولا (قوله إذا وقعت) أي كل منهما (قوله تخملا على الفعل في الاعلال) قال في التصریح ما ذكره تبعه غيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحيح مشكل لوجهين أحدهما أنه قد يدخله الاعلال وإن لم يكن له فعل أصلا كما سجد كره من جائز وجائزة فان ادعوا أنها مفتوحة لأن من أسماء الفاعلين فقد كثرت والنقل في أسماء الأجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل اه وقد يجاب عن الأول بالتزام النقل ومنع التأكيد عن الثاني بأن فرع الوصف عن المصدر على الراجح من حيث الاشتقاق وهذا الينا في ما قلناه ههنا من أن فرعيتة عن الفعل من حيث الاعلال والتصحيح فافهم (قوله في الاعلال) أي في مطلق الاعلال وإن كان الاعلال فيها بقلب العين همزة وفي الفعل بقلبها ألفا (قوله نحو عور الخ) في القاموس العور ذهاب حس

ثم أشار إلى الثانية بقوله  
(وفي \* فاعل ما أعل  
عيناذا اتقني) أي اتبع  
ذات الإشارة إلى إبدال الواو  
والياء همزة أي يجب  
إبدال كل من الواو والياء  
همزة إذا وقعت عينا  
لاسم فاعل أعلت عين  
فعله نحو قائل وبائع  
الأصل قول وبائع  
تخملا على الفعل في  
الاعلال بخلاف نحو  
عور فهو عاور وعين  
فهو عاين

(قوله وبيان) رده أولا  
باعتبار الرسم وثانيا  
بقوله وأما الخ باعتبار  
النطق (قوله فهذان)  
الأول ظاهر والثاني  
باعتبار رسم ألف في  
حروف الاسم

**تبيينات الاول** هذا الابدال جار فيما كان على فاعل وفاعله ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو المستاك قال \* صدقة ثابته في جائز  
 ايما الربح فيعملها على وكقولهم جائزة وهي خشبة تجمل في وسط السقف وكلام الناظم هنا في الكافية لا يشمل ذلك وقد نبه عليه في القسميل  
 \* الثاني اختلف في هذا الابدال ايضا فقيل ابدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف وقال الاكثرون بل قلبتا ألفا ثم ابدلت الالف همزة كما  
 تقدم في كساء وورداء وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين وقال الميردأ دخلت ألف (١٨٩) فاعل قبل الالف المنقلبة في قال وبيع  
 واشباههما فالتقى ألفان

وهما ساكنان تحركت  
 العين لان أصلها الحركة  
 والالف اذا تحركت  
 صارت همزة \* الثالث  
 يكتب نحو قائل وبائع  
 بالياء على حكم التخفيف  
 لان قياس الهمزة في  
 ذلك أن تسهل بين  
 الهمزة والياء فلذلك  
 كتبت ياء وأما ابدال  
 الهمزة في ذلك ياء مخضة  
 فنصوا على أنه الحسن  
 وكذلك تصحج الياء في  
 بائع ولو جاز تصحج الياء  
 في بائع لجاز تصحج الواو  
 في قائل ومن ثم امتنع نطق  
 الياء من قائل وبائع  
 قال المطرزي فقط الياء  
 من قائل وبائع عامي قال  
 ومري في بعض تصانيف  
 أبي الفتح ابن جني أن  
 أبا علي الفارسي دخل  
 على واحد من المتسعين  
 بالعلم فاذا بين يديه جزء  
 مكتوب فيه قائل بنقطتين  
 من تحت فقال أبو علي  
 لذلك الشيخ هذا خطأ من  
 فقال خطي فالتفت الي  
 صاحبه وقال قد أضغنا  
 خطونا في زيارة مثله

احدى العينين عور كفرح وعار يعار وعور وعور والجمع عور وعيران وعوران وفيه عين  
 كفرح عينا وعينه بالاكسر عظم سواد عينه في سعة فهو عين (قوله هذا الابدال جار) بالراء من الجري كما في  
 عبارة المرادي وفي نسخ من الشرح جائز بالزاي من الجواز بمعنى عدم الاستمتاع لوجوب الابدال في هذا القسم  
 أيضا كما هو صريح القسميل واغتر شيخنا السيد بظا هرما في هذه النسخ فقال ما قال (قوله كقولهم جائز) ضبطه  
 الشيخ خالد بالجيم والزاي وفسره بالستان وضبطه العين في البيت بالحاء المهملة والراء وفسره بتجمع الماء (قوله  
 صدقة) هي القننة المستوية ثبت كذلك قاموس (قوله لا يشمل ذلك) لانه لا فعل له بل ليس اسم فاعل حقيقة  
 (قوله كما قال المصنف) لوقال وهو ظا هر كلام المصنف كما قال في نظيره السابق لكان أحسن (قوله قلبتا ألفا)  
 التحرك كل منهما بعد فتحة مقصورة بحاجز غير حصين (قوله قبل الالف الخ) عبارة التصريح على أف قال وبيع  
 ونحوهما اه أي فلم يلحظ الواو والياء في اسم الفاعل على قول الميردأ بخلافه ما على التوليد قبله هذا ما ظهري  
 وبه يفارق قول الميردأ قول الاكثرين فتأمل (قوله بالياء) أي مع رسم همزة فوقها وبها استغنى عن النقطتين  
 (قوله التخفيف) أي بتسهيل الهمزة بين الهمزة المحضة والياء المحضة بدليل ما بعده (قوله فلذلك كتبت ياء)  
 مكررم ما قبله (قوله تصحج الياء) أي الاتيان بها على أنها الاصلية لا مبدلة من الهمزة فهو غير ما قبله (قوله  
 ومن ثم) أي من أجل أن ما ذكره من الابدال والتصحيح لحن (قوله هذا خطأ من) كان الواجب أن يقول خطأ  
 من هذا لوجوب صدرة الاستفهام وما أضف اليه (قوله والمبدل) أي حرف المد والواو والياء وألفا وهمزة زيد حال من  
 ضمير يرى وثالثا حال من ضمير زيد فهي حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد بيان  
 للواقع لا للاحتمال وترازا ولهذا لم يذكره الشارح محترزا (قوله أي يجب ابدال الخ) وذلك لانك لما جمعت قلادة  
 على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة فاجتمع ألفان فلم يكن بدم حذف احدهما أو  
 تحريكهما فلو حذفوا الاولى فانت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية فغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد أن يكون  
 بين ألفه وحرف اعرابه حرف مكسور ليكون كفاعل فتعين تحريك الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل  
 والالف اذا حركت قلبت همزة ثم شبهت واو وعجزو بياء صحيفة بالث قلادة لسكونها أثر حركتها من جنسها كالالف  
 هذا لتعمليل ابن جني وقال الخليل انما همزت الالف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائز لان حروف اللين  
 فيهن ليس أصلهن الحركة وانما هي حروف ميتة لا تدخلهن الحركة فلما وقع بعد الالف همزة ولم يظهرن  
 اذ كن لأصل لهن في الحركة كذا في التصريح (قوله نحو عوفه) بالراء والعين المهملة والفاء من رصف كنصر  
 ومنع وكرم وعنى وسمع خرج من أنفه الدم كذا في القاموس (قوله وسلبق) كما ميري يطلق على معان منها  
 ما تحت من صغار الشجر وسلبق الطريق جانبته (قوله قسورة) هو الاسدوي يقال فيه قسور بغير تاء (قوله وشذ  
 مصائب ومناثر) وشذ أيضا غير معاش في روايته عن نافع والمشهور ر عنه الياء كما في المرادي (قوله وقد نطق  
 فمهما) الضمير راجع لمصائب ومناثر بقطع النظر عن همزها (قوله نحو صيرف وعوسج) فيه أن صيرف عوسجها  
 خرجا بقيد المد والصيرف المختال في الامور كالصيرف والعوسج شوك وامم فرس كذا في القاموس (قوله  
 اكتنفا) أي أحاطا (قوله نيفا) هو الزيادة على العقدم نافي بنيف وقول الشاطبي أصله نيوف مبني  
 على أنه من نافي بنوف وتقدم في العددياته كذا في التصريح (قوله بالمصدر المفعول) تصريح بان لفظ جمع في

وخرج من ساعته انتهى ثم أشار الى الثالثة بقوله (والمزيد ثالثا في الواحد\* همزاري في مثل كالفلاذ) أي يجب ابدال حرف المد الزائد  
 الثالث همزة اذا جمع على مثال مفاعل نحو عوفه وورعائف وقلادة وقلادة وصحيفة وصحائف وعجزو وعجائز وسلبق وسلبق وشمال  
 وشمال بخلاف نحو قسورة وقساو وراهم المدوخ لالف نحو مفازة ومفاوز ومعيشة ومعايش وشوبة ومناثر لعدم ان ياء وشذ مصائب  
 ومناثر والاصل مصاوب ومناو وقد نطق فيها هذا الاصل وبخلاف نحو صيرف وعوسج وحائط ومفتاح وقد بدل ومكوك لعدم كونه ثالثا  
 ثم أشار الى الرابعة بقوله (كذلك ثاني لينين اكتنفا\* مدم مفاعل كجمع نيفا) نيفا نصب على المفعول به بالمصدر المنون وهو جمع وأضافة في

الكافية للمفاعل فقال كجمع شخص نيفاً أي يجب أيضاً ابدال كل من الواو والياء همزة اذا وقع ثاني حرفين لمنين بينهما ألف مفاعل سواء كان  
 اللسان بآء بين كنباء جمع نيف أو واو بين كراثل جمع أول أو مختلفين كسياء جمع سيد وأصله سيود وصوائج صائد والأصل سيأود  
 وصوائد \* وأعلم أن ما قد مضى اطلاق الناطق هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما ذهب الاخفش الى أن الهمزة في الواو نيف فقط  
 ولا يهزم في الياء ولا في الواو مع الياء فيقول نيفاً وسيأود وصوائد على الأصل وشبهته أن الابدال في الواو نيفاً كما كان لثقلهما ولا نلفظ لذلك  
 نظير اوهو اجتماع الواو بين أول كلمة (١٩٠) وأما اذا اجتمعت الياء أو الواو فلا ابدال لانه اذا التقت الياء أو الواو والياء أو الواو أول

قوله كجمع ليس عبارة عن اللفظ الدال على جماعة وحيد مثلاً يصح التمثيل به لمفاعل لانه لفظاً فلا يمثل له بالحدث  
 ولا لا ابدال لان الجمع ليس ابدالاً ويجوز بانه مثال لمفاعل على حذف مضاف أي كحاصل جمع نيفاً أي الحاصل  
 به أي كلفظ الحاصل بسبب جعل نيفاً وهو نيفاً فقد مثل نيفاً وهو لفظ سم (قوله أو مختلفين) تحته  
 صورتيان تقديم الياء على الواو وعكسه وقد مثل لهما (قوله وصوائد) الواو بدل ألف صائد اه سم لما تقدم في قوله  
 في التصغير الذي مثله التكسير والالف الثاني المزيد يجعل \* واو (قوله في الواو) أي في صورة الواو (قوله)  
 ولا نلفظ لذلك نظيراً) الاشارة لا ابدال في الواو ونقوله وهو اجتماع أي الابدال عند اجتماع الواو بين أول الكلمة  
 نحو أو اصل فان أصله وواصل ومفطرة هذا المسئلة في مطلق ابدال احدى الواو بين همزة وان كانت المبدلة في  
 مسئلة الثانية وفي النظر الاولى (قوله) وأما اذا اجتمعت الياء أو الواو والياء (قوله) أي في جمع مفاعل نحو نيفاً  
 وسيأود ولوحذف قوله وأما الخ واقتصر على قوله واذا التقت الياء أن الخ لكان أخصر وأسبغ (قوله نحو بين  
 ويوم) الأول بفحتمين قرية باليمن وعين أو واديين ضاحك وضو يحل وهما جبه لان بالخجاز والثاني بفتح فكسر  
 يقال يوم أيوم ويوم كفتح شديد كذا في القاموس ومنه يعلم أنه كان الاولى أن يقدم الشارح قوله اسم موضع على  
 قوله ويوم كما صنع المصريح (قوله في جمع ضيون) بفتح الضاد المجمة وسكون الخمية وفتح الواو كصمقل كانقله  
 بس عن شرح الشافية (قوله ذكر السناني) جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون  
 الواو (قوله من جهة قربه) من سبيبة وضافة جهة الى قرب للبيان وفي الكلام حذف أي قرب حرف العلة منه  
 (قوله وهو) أي الابدال بالهمزة (قوله سبيبة) بياء مشددة ما اسماقه العد ومن الدواب والدرية يستتر فيهما الصائد  
 فيرمي الوحش كما في القاموس وأصله سيوقه بوزن فعمله اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلت  
 الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فقول الشارح وهو فعيلة صوابه في عمله بتقديم الياء على العين كما في المرادى (قوله  
 مع أنه الخ) كان المناسب أن يجعله فعلة لاقولهم ضياون شذوذاً (قوله والصحيح أنه لا يقاس عليه) أي على  
 ضياون في تصحيح الواو وما أشبهه في صحة واحدة اذا وجد وذهب أناس الى القياس كذا في المرادى (قوله مد  
 مفاعل) أي ألفه وقوله اتصال المد أي اللين الثاني الذي يتقلب همزة ووجه فهم ما ذكر من قوله مد مفاعل أن  
 المفصول مفاعل لا مفاعل (قوله جملة شائعة) أي قياسية (قوله وكل) الضمير فيه يرجع الى الدهر وضبطه  
 المصريح بخفيف الحاء وعله الرواية والافاق شديداً (قوله جمع عوار) قال العيني يضم العين  
 وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد وقيل هو كالقذى اه وتبعه المصريح في هذا الضبط قال سم وضبطه المسكي  
 بتشديد الواو وهو الظاهر اه (قوله فهي في تقدير الموجودة) ولذلك صحت فيه الواو بعد هاء من الطرف في  
 التقدير (قوله تنقاد) بفتح التاء أي تقدر وضافته الى الصياري من اضافة المصدر لمفاعل (قوله لانه جمع  
 عيل واحد العيال) يؤخذ منه ومما بعده أن للعيل جمع عيال وعيائل (قوله كما أوجه كلامه) قد يقال مراد  
 المصنف موازن مفاعل في مجرد عدد الحروف والهيئات فيشمل المفرد ولا ينافيه قوله كجمع نيفاً لان المثال  
 لا يختص اه سم وقوله عادة المصنف اعطاء الحكم بالمثال غير مطرد (قوله مثل عوارض) أي مفرد على

كلمة فلا هز نحو بين ويوم  
 اسم موضع واحتج أيضاً  
 يقول العرب في جمع  
 ضيون وهو ذكر السناني  
 جنسيان من غير همز  
 والصحيح ما ذهب اليه  
 الاقوال للقياس والسماع  
 أما القياس فلان الابدال  
 في نحو أوائل انما هو  
 بالمثل على كساء ورداء  
 لشبهه من جهة قربه  
 من الطرف وهو في  
 كساء ورداء لا فرق بين  
 الياء والواو فكذلك هنا  
 وأما السماع فخبرني أبو  
 زيد في سبيبة سيأني  
 بالهمز وهو فعيلة من  
 ساق يسوق وحكي  
 الجوهري في تاج اللغة  
 جيد وجياند وهو من  
 جاد وحكي أبو عثمان عن  
 الأصمعي في جمع عيل  
 عيائل وأما ضياون فتشاذ  
 مع أنه لما صح واحده صح  
 في الجمع فقا لوضياون كما  
 قالوا ضيون وكان قياسه  
 ضين والصحيح أنه لا يقاس  
 عليه هو تنبيهات \*  
 الأول فهم من قوله مد

مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف فهو فصل جملة شائعة ظاهرة أو مقدره فلا ابدال فالاولى نحو طواويس والثانية نحو وزن  
 قوله \* وكل العيين بالعواور \* أراد بالعواور لانه جمع عوار وهو الرمد فحذفت الياء ضرورة فهي في تقدير الموجودة أما الفصل جملة غير  
 شائعة فلا أثر له ويجب الابدال كقوله \* فيها عيائل أسود وغر \* الأصل عيائل لكنه أشبع الهمزة اضطراراً فانشأت الياء كقوله تنقاد  
 الصياري لانه جمع عيل واحد العيال قال الصغاني واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وحياد وحياند \* الثاني لا يختص هذا الابدال  
 بتالي ألف الجمع كما أوجه كلامه بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوائيل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وعليه مشي في التسهيل  
 وخالف الاخفش والزجاج فذهبوا الى منع الابدال في المفرد تخفته \* الثالث حكمهم هذه الهمزة في كتابتها ياء وفتح النقط كما سبق في قائل وبائع

ثم أشار إلى تسمية ما أطلقه من الحكم في الهمز المبدل بما بعد ألف مفاعل في النوعين المذكورين أعني ما استحق الهمز لكونه مدامز يدا  
الواحد وما استحق الهمز لكونه ثاني اثنين اكتنفاد مفاعل بقوله (وافتح ورد الهمز فيما أعل \* لا ما) فالألف واللام في الهمز لانهما  
يجب في هذين النوعين إذا اعتلت لأتهما أن يخففا بابدال كسرة الهمزة فتحة ثم بابدال الياء فيما لا مة همزة أو ياء أو واو ولم تسلم في الواحد  
فالنوع الأول مثال ما لا مة همزة منه خطيئة وخطايا ومثال ما لا مة ياء منه هدية وهذا ما ومثال ما لا مة واو منه لم تسلم في الواحد مطية ومطايافا  
خطايا خطايا ياء مكسورة وهي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم أبدلت الياء همزة على حذف الابدال في صحائف فصار خطائى بهمزتين  
أبدلت الثانية ياء لماسيأتى من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد (١٩١) مكسورة فساظنك بها بعد المكسورة .

فتحت الأولى تخفيف  
ثم قلبت الياء ألفا  
لتحركا وانفتاح ما قبله  
فصار خطاءا بالفتحة  
بينهما همز والهمز  
تشبه الألف فاجتمع شبه  
ثلاث ألفات فاندلت  
الهمزة ياء فصار خطايا  
بعد خمسة أعمال وأصل  
هذا ياء هدايتى بياءين  
الأولى ياء فعيلة والثانية  
لام هدية ثم أبدلت  
الأولى همزة كافي صحائف  
ثم قلبت كسرة الهمزة  
فتحة ثم قلبت الياء ألفا  
ثم قلبت الهمزة ياء فصار  
هذا ياء بعد أربعة أعمال  
وأصل مطايا مطايولان  
أصل مفردة وهو مطية  
مطوية فعيلة من المطا  
وهو الظاهر أبدلت الواو  
ياء وأدغمت الياء فيها  
على حذف مفاعل بسيد  
وميت فقلبت الواو ياء  
لتطرفها بعد كسرة كما  
في الغازي والداعي ثم  
قلبت الياء الأولى همزة

وزن عوارض (قوله ثم أشار إلى تسمية ما أطلقه الخ) فيه شيء لأن الحكم الذي أطلقه فيما سبق إطلاقه معتبر لأن  
الابدال همزة ثابت في هذه الصورة أيضا غير أنه بين هما زيادة حاصلها أن الهمزة المبدلة لا تبقى فيما إذا كانت  
اللام معتلة بل تغير وتصير ياء الآن يريد بالاطلاق الاطلاق باعتبار بقاء الحكم خفية ثم يتضح التقييم لانه بين  
هنا أن ذلك الحكم وهو الابدال همزة لا يبقى بل يغير فانه سم (قوله في النوعين المذكورين) أى المشار إلى  
أولهما بقوله والمذكر يدا الخ وإلى ثانيهما بقوله كذلك ثانى الخ (قوله أعني ما استحق) أى جمعا استحق الهمز لكونه  
أى الهمز في الأصل مدامز يدا في الواحد وكذا يقال فيما بعده (قوله فيما) أى جمع أعل لا ما وأراد به ما يشمل  
المهموز كما سنده عليه الشارح ولو قال فيما اعتل لا مال كان أوفقى باصطلاحهم (قوله للعهد) أى الذى كرى فالمراد  
بالهمز الهمز المذكور سابقا في النوعين (قوله كسرة الهمزة) أى الوالية لآلف مفاعل (قوله فيما لا مة الخ)  
ما واقعة على جمع الجار والمجرور وبدل من قوله في هذين النوعين (ولم تسلم في الواحد) حال من الواو فقط  
أى بل انقلب ياء وسما إلى محترزة في قوله وفي مثل هراوة جعل واو او لو حذف الواو كما في نظيره الآتى أسلم من  
اتيان الحال من النكرة بلا مسوغ (قوله فالنوع الأول) أى من النوعين (قوله بهمزتين) الأولى المبدلة من  
الياء والثانية لام الكلمة (قوله لماسيأتى) أى فى قوله ما لم يكن لفظا ثم فذلك ياء مطلقا (قوله والهمزة  
تشبه الألف) لتقرب مخرجها وهو أقصى الخلق من مخرج الألف وهو الجوف وقول شيخنا والبعض لكونها  
من مخرجها فيه تساهل (قوله وهو مطية) المطية الرحلة (قوله من المطا وهو الظاهر) أو من المطو وهو المند  
يقال مطوت بهم في السير أى مدت تصرح (قوله أبدلت الواو الخ) راجع للمفرد وقوله فقلب الواو الخ راجع  
للمجمع (قوله وان كانت الهمزة) أى الوالية لآلف مفاعل أصلية هذا محترزا لقيد الذى تضمنه قول المصنف  
الهمز بلام العهد لأن المعهود الهمز السابق في كلامه وهو الهمز المبدل من مدة الواحد الزائدة أو ثانى لينيه أو  
القيد الذى في قول الشارح أعني ما استحق الهمز لكونه أى الهمز في الأصل مدامز يدا في الواحد (قوله  
مفعلة) بكسر الميم تصرح (قوله فلا تغير في الجمع) بل تبقى هي وكسرتا والياء بعدها (قوله سألوا كالأصلى)  
أى الهمز الأصلى مسلك العارض أى الهمز العارض بسبب الجمع (قوله فصارحت أقداما الخ) قاله عبدة  
ابن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من  
قطع رجله ومبارزته وهو حمزة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثة أومات رضى الله عنه بالصفراء وهم راجعون  
وثلاثة تبادل من ثانی أقدامنا (قوله وقول بعض العرب) بجر قول عطف على قول الجحور وبقي قبله (قوله  
والنوع الثانى) أى الجمع الذى ألفه بين اثنين (قوله مثالا زاوية وزوايا) لم يقل قيا من صنيعه في النوع الأول  
مثال ما لا مة ياء منه زاوية وزوايا ومثال ما لا مة واو منه لم تسلم في الواحد كذا وكذا القدم هذا القسم فيما يظهر  
فتدبر (قوله أصله زوائى) أى أصله الثانى كما يؤخذ من بقية كلامه وأصله الأول زواوى (قوله حسمها)  
بفتح السين (قوله غير بينهما في القهليل) لعطف الهمزة على حرف العلة والعطف يقتضى المغايرة (قوله

كافي صحائف ثم أبدلت الكسرة فتحة ثم الياء ألفا فقام الهمزة ياء فصار مطايا بعد خمسة أعمال وان كانت الهمزة أصلية سلمت نحو المرأة  
والمرأتى فان الهمزة موجودة في المفرد فان المرأة مفعلة من الرؤية فلا تغير في الجمع وشذرا كما كديسا أو كالأصلى مسلك العارض  
كما شذكسه وهو السالك بالعارض مسلك الأصل في قوله فصارحت أقدامنا في مكاننا \* ثلاثنا حتى أزيروا والمنائبا وقول بعض العرب  
اللهم اغفر لى خطائى بهمزتين والنوع الثانى مثالا زاوية وزوايا أصله زوائى بابدال الواو همزة لكونها ثانى اثنين اكتنفاد مفاعل ثم  
خفف بالفتح فصار زوائى ثم قلبت الياء ألفا فصار زواا ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هدايا فتنبه أدرج الناظم هنا الهمزة في  
حرف العلة حسمها أجل الشارح كلامه على ذلك وله كنه غير بينهما في القهليل وفي الهمزة ثلاثة أقوال أحدها حرف صحيح والثانى حرف



علمه واليه ذهب القارستاني والثالث أنه ما شبيه بحرف العلة انتهى وأشار بقوله (وفي مثل هراوة جمل \* واوا) إلى أن المجموع على مثال مفاعل إذا كانت لامه واوا لم نعل في الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة جعل موضع الهمزة في جمعه واو فيقال هراوى والاصل هراؤو بقلب ألف هراوة همزة ثم هراؤى بقلب الواو باء لتطرفها بعد الكسرة ثم خففت بالفتح فصار هراؤى ثم قلبت الباء ألفا لفتحها وانفتح ما قبلها فصار هراءا فمكرهوا ألفين بينهما همزة فمما سبق (١٩٢) فابدلوا الهمزة واوا طلبة للتشاكل لأن الواو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف فقصده تشاكل

الجمع لواحد فصار هراوى بعد خمسة أفعال تنبيهات \* الاول \* انما ترد الهمزة بياء فيما أعزل لآمن الجمع المذكور اذا كانت عارضة كما رأيت فان كانت أصلية سلمت \* الثاني \* شذجهل الهمزة واوا فيما لا مياء وذلك قولهم في هدايا هداوى وفيما لامه واوا أعلت في الواحد وذلك قولهم في مطايا مطاوى وقاس الاخفش على هداوى وهو وضعيف اذ لم يستقل منه الا هذه اللفظة \* الثالث \* مذهب الكوفيين أن هذه الجوع كلها على وزن فعلى صحت الواو في هراوى كما صحت في المفرد وأعلت في مطايا كما أعلت في المفرد وهدايا على وزن الاصل وأما خطايا بجاء على خطية بالابدال والادغام على وزن هدية وذهب البصريون إلى أنها فعائل جملة للعلل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصريين قوله احنى ازبرو المائيا

وفي مثل هراوة) أى في جمع مثل هراوة وهى العصال الضخمة كما في التصريح (قوله جعل موضع الهمزة) لوقال أبدلت الهمزة فيه واوا أو جعلت الهمزة فيه واوا كما قال الناطم لمكان أخصر وأظهر في كون الواو ببدلة من الهمزة (قوله لمما سبق) أى من اجتماع شبه ثلاث ألفات وهم يكرهون اجتماع الالمثال (قوله لأن الواو ظهرت في واحد الخ) لأن الواو في الواحد لام الكلمة وفي الجمع بدل من الهمزة الزائدة المبدلة من ألف الواحد (قوله فقصده تشاكل الجمع لواحد) قد يستغنى عنه بقوله طلبا للتشاكل على أن صوابه أن يقول تشاكل الجمع وواحد أو مشاكلة الجمع لواحد لأن التشاكل تفاعل يقتضى التعدد ولازم لا يتعدى ولا بلام التقوية (قوله انما ترد الهمزة بياء الخ) هذا التنبيه متعلق بقوله وافتح ورد الهمزة الخ فكان المناسبات ذكره في شرحه مع التنبيه المذكر ثم مع قوله سابقا وان كانت الهمزة أصلية الخ نعم في بعض النسخ اسقاط ما سبق وعليه لا تكرار هنا (قوله وقاس الاخفش على هداوى) أى بالبدال ورسمه في بعض النسخ بالراء تحريف ولا يبعد عندى أن يقبس على مطاوى أيضا فإنه أولى بان يقاس عليه من هداوى لأن الايمان بالواو في مطاوى له وجه وهو الرجوع الى الاصل فراجع (قوله وهو وضعيف) وقال الدماميني لا يظهر لقياسه على هداوى وجه (قوله على وزن فعلى) فابعد ألف الجمع لام الكلمة والالف للتأنيث (قوله وهدايا على وزن الاصل) أى على طبق المفرد أى صحت لامه كما صحت لام المفرد فقوله هنا على وزن الاصل بمنزلة قوله في هراوى صحت الواو فيه كما صحت في المفرد وقوله في مطايا أعلت الواو فيه كما أعلت في المفرد لأنه خالف الاسلوب تفننا في التعبير فلا يرد الاعتراض بان هراوى ومطايا على وزن الاصل (قوله بجاء على خطية بالابدال والادغام) يرد أنه على هذا يكون خطايا أيضا على وزن الاصل كهرراوى ومطايا وهدايا فلا تحسن مقابلة الثلاثة بخطايا في قوله وأما خطايا الخ الآن يقال المقابلة من حيث ظهور كون الثلاثة على وزن الاصل من غير احتياج الى شئ بخلاف خطايا فانهم احتاجوا في كونها على وزن الاصل الى جعلها جمع خطية بالابدال والادغام فافهم (قوله وذهب البصريون الخ) وهو الذى ذهب اليه المصنف جملة المعتل كهدية وهدايا على الصحيح كصحة وصحائف (قوله لأن الف عندهم للتأنيث) أى زائدة للتأنيث وأما الذين زائد في المفرد فغذف في الجمع للتخلص من التقاء الساكنين (قوله بدل من المدة) أى التى كانت في المفرد وقوله المؤخرة أى التى عرض تأخيرها في الجمع بعد أن كانت مقدمة في المفرد وهى المدة التى تقلب همزة في فعائل (قوله لا تبدل في هذا) أى فيما لا مياء همزة بخطية (قوله لئلا يلزم اجتماع همزتين) اعترض بان القياس قلب المياء همزة واذا اجتمع همزان فعل فيه ما ما يقتضيه القياس وبانهم قد نطقوا به على الاصل سمع من بعض العرب اللهم اغفر لى خطائى ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ألمة كذا في المرادى والتصريح (قوله بل تقلب) أى مدة الواو واحدة قبل ما كانيا فقوله على المياء من وضع الظاهر موضع المضمهر وكان مقتضى الظاهر أن يقول عليها أى المدة (قوله وهرا) مفعول ثان لرد وأول مفعوله الاول (قوله لاشد) نائب فاعل وفى والاشد يضم أوله القوة وهو ما بين ثمانى عشرة الى ثلاثين سنة واحد جاء على صيغة الجمع أوجع لا واحد له من لفظه أو واحد سنة بال كسر على غير قياس أو شد ككلب واكلب أو شد كذئب وأدوب قاله في القاموس وعن ابن عباس في قوله تعالى بلغ أشده أن الاشد ثلاث وثلاثون سنة (قوله أى هذه مسئلة خامسة) أى للسائل الاربع المذكورة في قوله فابدل الهمزة من واو واوا الخ لكن هذه الخامسة مختصة بالواو بخلاف الاربع ولقد قدمها على قوله وافتح ورد الهمزة الخ لتعلقه بالثالثة

وأما ما نقل عن الخليل من أن خطايا وزنها فعلى فليس كقول الكوفيين لأن الف عندهم للتأنيث وعند بدل من والرابعة المدة المؤخرة وذلك لأنه يقول ان مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على المياء فيصير خطائى ثم يعل كما تقدم انتهى (وهرا أول الواو ين ردا في بدء غير شبهه وفى الاشد) أى هذه مسئلة خامسة اختصت بها الواو يعنى ان كل كلمة اجتماع في أوها واوا فان أولها يجب ابدال الهمزة

بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية فخرج أربع صور \* الأولى أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعل نحو ووفي الأشدة و ووري عنهما \* والثانية أن تكون مدة بدلا من همزة كالو ولي تخفف الو ولي واومضة وهمزة وهي أنثى الأول أفضل تفضيل من وال إذا لم \* والثالثة أن تكون عارضة كان تبني من الوعد مثال فوعل ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله \* والرابعة أن تكون زائدة كان تبني من الوعد مثال طومار فقة - ول ووعاد فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال بل يجوز وخالف قوم في الرابعة فأوجبوا الإبدال لاجتماع واوين وكون الثانية غير مبدلة من زائد فان الضمة التي قبلها غير عارضة وإلى هذا ذهب ابن عصفور واختار ١٩٣

المصنف القول بجواز الوجهين لأن الثانية وإن كان مدها غير متحدد لكنها مدة زائدة فلم يخل عن الشبه بالالف المنقلبة ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال الأولى أن تكون الثانية غير مبدلة نحو قولك في جمع الأولى أنثى الأول أول الأصل وول وقولك في جمع واصله وواقية أو اصل وواق والأصل وواصل وواق يواو ين أولهما فاه الكلمة والثانية بدلا من ألف فاعلة كما تبدل في التصغير نحو أو يصل أصل وأوبق وكذا لو بنيت من الوعد مثال كوكب قلت أو وعد الأصل ووعد والثانية أن تكون مدة أصلية نحو الأولى التي الأول أصلها وولي يواو ين أولهما فاه مضمومة والثانية عين ساكنة وإنما وجب الإبدال حيثئذ كراهة ما لا يكون في أول الكلمة من التضعيف إلا نادرا كدندن وخرج بتقييده بالبدن نحو وهو ووي ونووي

والرابعة فسقط ما اعترف به شيخنا وتبعه البعض (قوله أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية) بأن تكون غير مبدلة أو تكون مدة أصلية (قوله من ألف فاعل) بفتح العين (قوله وهي أنثى الأول) أن قرئ الأول يواو ساكنة فهمزة فاعله يرف وهي راجع للو ولي بالهمز وإن قرئ يواو مشددة فاعله يرف راجع للو ولي بلا همز (قوله أن تكون عارضة) أي لا لإبدال لتباين هذه الصورة ما قبلها (قوله مثال فوعل) بفتح فسكون ففتح (قوله ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله) فنقول ووعدا فالثانية مدة عارضة أعرض الضمة قبلها كما يفهم من كلامه الآتي والعارضة غير أصلية سم (قوله مثال طومار) بضم الطاء المهملة الضخيفة ويقال له الطامور أيضا كذا في القاموس (قوله غير مبدلة من زائد) أي وإن كانت مدة زائدة بخلاف ألف واو ونحو ووفي (قوله فان الضمة الخ) لتلبد لكون الثانية غير مبدلة من زائد أي بخلاف الضمة قبل مدة نحو ووفي واعترض البعض التعليل بأنه يفيد أن الضمة إذا كانت عارضة تكون الثانية مبدلة دائما وليس كذلك كما يشهد له ما تقدم في الثالثة وفيه نظر لأنه انما يفيد أن الضمة إذا كانت عارضة لا يلزم أن تكون الثانية غير مبدلة وهذا صادق يكونها في بعض الصور غير مبدلة كما في المثال المتقدم لثالثة (قوله وإن كان مدها غير متحدد) أي إنباء الكلمة ووضعها عليه (قوله بالالف المنقلبة) أي الصائرة واو ثانية في نحو ووفي ولوقال بالواو المنقلبة عن الالف لكان واضحا (قوله وأواق) وهو ما عمل أغلال قاض فتثبت الياء إذا حلى بال (قوله وواق) بثلاث واوات أولاها عاطفة والثانية والثالثة من بنية الكلمة وهما مراد الشارح بقوله يواو ين الخ (قوله كما تبدل) أي ألف فاعلة واو في التصغير لأننا لتكسيرا كالتصغير في ذلك (قوله نحو أو يصل وأوبق) تصغير أصل وواق فالواو في تصغيرهما بدلا من ألفهما كما تقول في ضارب ضو رب ولوقال نحو أو يصل وأوبق بنية إمكان أنسب بما قبله (قوله حيثئذ) أي حين إذا كانت الواو الثانية غير مبدلة أو مدة أصلية (قوله كراهة الخ) ولأنهم لما أجازوا البدل في وجوه وهي واو مفردة لشغلها بالضمة التزموا عند قولي واوين لأنه أثقل من واو مفردة مضمومة (قوله من التضعيف) قال سم قديقال التضعيف موجود في الصور الثلاثة الأول من الصور الخارجة السابقة الآن يقال هو عارض فلا يعتبر اه وأقره شيخنا وتبعه البعض وهو مشكل سؤالا وجوبا أما الأول فلأن التضعيف موجود في الصورة الرابعة من الصور الخارجة فلا وجه لتخصيص السؤال بالثلاث الأول منها وأما الثاني فلأن الصورة الثالثة لم يعرض فيها التضعيف وإنما العارض فيها المدة فتأمل (قوله كدندن) بفتح الدالين المهملتين اللب (قوله نحو وهو ووي ونووي) أي في المنسوب إلى هوى ونوى فلا تبدل الواو الأولى همزة مدم تصغيرها تصرح (قوله يوههم قصر المستثنى) اعترض بأن فيه قصر المستثنى على نفسه وأجيب بأن المراد بالمستثنى الاستثناء وأل في المستثنى للجنس فالعنى المستثنى في كلام النحاة لا في خصوص المتن وما أجاب به البعض عن هذا الإيهام من أن المراد يشبهه ووفي الأشدة مدامته عارضة أو زائدة انما يصح عبارة المصنف لا يدفع إيهامها (قوله يوههم أيضا ان المستثنى الخ) أجاب سم بأن رد فعل أمر لا ماض مجعول والأصل في الأمر الوجوب فالهجوم حيثئذ أنه لا يجب الإبدال فيما خرج لأنه لا يجوز قال شيخنا وتبعه البعض ومنه يعلم جواب الأمر الثالث وفيه نظر إذا صرح بما لا يحتمل غير المراد ورد على تسليم أنه فعل أمر ظاهر في الوجوب لا صرح فيه بما لا يخفى على من له مسكة (قوله واوا) مجعول جعل في قول المصنف وفي مثل

\* ٢٥ - (صمان) - رابع \* تنبيهات \* الأول يظهر أن في كلام المصنف أمورا \* أحدها أنه يوههم قصر المستثنى على نحو ووفي مدامته زائدة بدلا من ألف فاعل وأن ما سواه مدامته زائدة يجب فيه الإبدال وليس كذلك كما عرفت \* ثانيها أنه يوههم أيضا أن المستثنى ممنوع الإبدال وليس كذلك كما عرفت أن الصور الأربع المحترجة يجوز فيها الإبدال \* ثالثها أن كلامه ليس صريحا في وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق فلو قال واوا وهما زائد واوى مبدل \* ختماسوى ما لثان طارمدا نخلص من ذلك كله لما عرفت \* الثاني زائد في التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر وهو أن لا يكون اتصال الواوين عارضا بحيث يفسد فاصلة مثال ذلك

أن ثبني أفعول من الواي فتقول يا وأى والاصل أو وأى فقلبت الواو الاولى يا اسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الاخيرة ألفا فحركها وانفتح ما قبلها فاذا نقلت حركة الهمزة الاولى الى الياء الساكنة قبلها احدثت همزة الوصل للاستغناء عنها ورجعت الياء الى أصلها وهو الواو وال موجب قبلها فتصير الكلمة الى وواي فقد اجتمع وا وان أول الكلمة ولا يجب الابدال ولكن يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية الى الواو فصارت و واجاز الوجهان وفاقا للفارسي قيل وذهب غيره الى وجوب الابدال في ذلك سواء نقلت الثانية أم لا \* الثالث بقي مما تبدل منه الهمزة خمسة أشياء أحدها الواو المضموه مضمومة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بوجوب الابدال السابق \* ثانياها الماء المكسورة بين ألف وباء مشددة \* ثالثها الواو المكسورة المصدرة \* رابعها \* وخامسها الهاء والعين وقد ذكرنا في التسهيل وانما لم يذكر هذه الخمسة هنا لان ابدال الهمزة ١٩٤ منها جائز لا واجب وانما تعرض هنا لواجب وان تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد

هراوة جعل واوا الخ وهز اعطف على واو ابدع بالرفع عطف على نائب فاعل جعل والمعنى وجعل أول واو ين وقعا مبدأ كلمة أي صدرها هزاجت واخفف الشارح مبدأ بابدال همزة ألفا كما خفف طار بابدال همزة باء وأعلمه اعلال فاض وقوله سوى ما الشأن الخ استثناء من مبدأ وما موصول عائد محذوف أي سوى المصدر الذي الثاني منه أو ال عوض عن الضمير أي ثانية ومدا بفتح الميم تمييز محمول عن فاعل طار والاصل طارئ مده لا يقال لا يخرج بهذا الاستثناء نحو ووفي لأن مد ثانيا لم يطرأ غاية الامر أن الثاني بعد عروض النساء للجهول واو وقوله أنف لا ناقل شخص ممدو وفي طارئ والمد الموصوف قبل ذلك غيره (قوله أن ثبني أفعول) أي موازن أفعول (قوله من الواي) بفتح الواو وسكون الهمزة وهو الموصوف (قوله فاذا نقلت الخ) فيه وفيها بعد مخالفة لما سيأتي في قول المصنف لساكن مع الخ من أن النقل انما يكون لحرف صحيح فتأمل (قوله الى وواي) بواو مفتوحة فواو ساكنة فهزمة مفتوحة فالف (قوله فصارت واوا) بواو ين مفتوحة بين ألف (قوله الوجهان) اقرار الواو وايد الها همزة سم (قوله نقلت الثانية) أي حركة الهمزة الثانية (قوله أحدها الواو المضموه الخ) مصدره كالمثال الاول ألا كافي الامثلة (قوله لازمة) مما خرج به ضمة واو سور جمع سوار لانها يجوز اسكانها تخفيفا (قوله وقد ذكرنا) في بعض النسخ ذكرنا وهي الاولى لذكر الخمسة في التسهيل (قوله وان تعرض لغيره) أي كما يأتي في قوله واو ومخووه وجهين في ثانيه أم (قوله لان الثانية مده زائدة) أورد شيخنا وتبعه البعض على التعليل أنه لا ساق في جواز الابدال لما تقدم من أنه يجوز اذا كانت الثانية مده زائدة فالصواب تعليل سم فان سم بالياء في الممدولك دفعه مان الذي تقدم الجواز فقط والذي ذكره الشارح هنا ان ابدال الواو المضموه المذكورة حسن والحسن اخص من الجائز (قوله وسيأتي الكلام علمها) أي في قوله وأما ابدال الهامان الواو المكسورة الخ وقوله وأما الواو المفتوحة الخ (قوله من نحو واصل وأواق) سمعه الى هذا المراد في شرح التسهيل قال الدماميني وهو سهولان الكلام في الواو المضموه لا المفتوحة (قوله وراي أبو عثمان الخ) عبارة الدماميني وهذا مظهر عند الجمهور وبعض النحاة يجعل ذلك مقصورا على السماع والصحيح اطراده ثم نقل عن المرادى أنه قال رأيت في بعض الكتب أنه لغة هذيل (قوله أناة) بالنون بوزن قناسة (قوله من الونية) بفتح الواو وسكون النون كما يفهم من القاموس (قوله اسم امرأة) احتريزه عن أسماء جمع اسم (قوله فقيل همزة أصلية) وقيل بدل من الواو (قوله فقيل) أي شاذ (قوله واعلال حرفين الخ) استثناف نسبة به على أن في ماء شذوذان وجهين (قوله والافعلت) هذا أحد قرابين ثانيهما أن الهمزة أصلية كما أن الهاء أصلية فالواو هلامتان مسقتان (قوله وماج ساعات الخ) قال في القاموس الملاء كقناة فلا ذات حرو سراب والجمع ملا وقال أيضا اللوديقة شدة الحروف كمن

فاما ابدال الهامان الواو المضموه المذكورة تخس من مطرد نحو أجوه جمع وجه وأدور جمع دار وأدور جمع نار والاصل وجوه وأدور ونحو سؤوف جمع ساق وغور مصدرا غار الماء يغور غورا وغورا وليس القلب في هذا الاجتماع الواو ين لان الثانية مده زائدة والاحسن تراز بالمضموه عن المكسورة والمفتوحة وسبأ في الكلام عليهم ما يكون الضمة لازمة من ضمة الاعراب نحو هذه ذلوة وضمة التقاء الساكنين نحو اشتروا الضلالة ولا تنسوا الفضل والاحتراب غير مشددة من نحو التعود والتحول فانه لا يبدل فيه والاحتراب بالقييد الاخير من نحو واصل وأواق فان ذلك واجب كالمس وأما ابدال الهامان الياء

المذكورة فتجوز رأى في النسب الى راية وغاية الاصل رأى وغاى بثلاث يا آت تخفف بقلب الاولى همزة وأما ابدالها معاني من الواو المكسورة المصدرة فتجوز اشاح وافادة واسادة في وشاح ووفادة ووسادة وقرأ أبي وابن جبير والنفقي من اعماء أخيه وراى أبو عثمان ذلك مطردا مقصورا قصره غيره على السماع والاحتراب بالمصدرة عن نحو واوطو بل فلا تقلب لان المكسورة أخف من المضموه فلم تقلب في كل موضع والوسط أبعد من التغيير وأما الواو المفتوحة فلا تقلب خلفه الفتحة الا ما شذ من قولهم امرأة أناة والاصل وناة لانه من الونية وهو الباطل قال ابن السراج وأسماء اسم امرأة لانه في الاصل وسماء من الوسماء وهو الحسن وأحمد المستعمل في العدد أصله وسم من الوحدة بخلاف أحد في ما جاءني أحد فقيل همزة أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة وأما ابدال الهمزة من الهاء والعين فقليل فن ابدال الهامان الهاء قوهم ماء والاصل ماء واصل ماء موه بدليل أمواه ومويه فتجرت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا واعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ومن ذلك أيضا قوهم أل فقلت والافعلت بمعنى هل فقلت وهذا فقلت ومن ابدال الهامان العين قوله وماج ساعات ملا اللوديقى \* باب بحر ضاحك هروفي

فأصل أبواب عباب وقال بعضهم ليست الهمزة فيه بدلا من العين وإنما هو فعال من أب اذا تهيأ لأن البحر يهيأ للارتفاع فلهمة على هذا أصل  
ومما شذبه الهمان الالف في قولهم دابة وشابة وأيضاً وماروى عن الجاهل من همز العالم ١٩٥ وانما هم وابد الهمان الياء في قوله

قطع الله أديه أي يد  
يريد به فسررت الال  
وأبدلت الياء همز  
وقالوا في أسنانه أأل أي  
يلل واليلل قصر الاستعارة  
وقيل أحديد ايها الال  
داخل الغم يقال رجل  
أيل وامرأة يلاء وهم  
بعضهم الشبهة وهو  
الخلفه وكذلك رثيالا  
وهو الاسد انتهى (ومد  
أبدل ناني الهمز من همز  
كلمة ان يسكن كانه  
واثمن) أي اذا اجتمع  
همزتان في كلمة كان  
لهما ثلاثة أحوال أن  
تتحرك الاولى وتسكن  
الثانية وعكسه وأن  
يتحركا معا وأما الزاوية  
وهو أن يسكنا معا فتعذر  
فان تحركت الاولى  
وسكنت الثانية وجب  
في غير ذلك وأبدل الثانية  
حرف مد يجران حركه  
ما قبلها نحو أثرت أوثر  
أثارا الأصل أثرت  
أثرا أثارا ومن الأبدال  
ألفا بعد الفحة قول  
عائشة رضي الله عنها  
وكان يامرني أن أتزر  
بهمزة فالف وعوام  
الحديث يحذفونه  
فيحذفونهم بالف وثناء  
مشددة وبعضهم يرويه  
بتحقيق الهمزتين ولا  
وجه لواحد منهما وإنما

معاني العباب الموج وقال أيضا جعل السحاب برق والقرص صوت (قوله من أب) بتشديد الموحدة (قوله  
دابة وشابة وأيضاً) بفتح الهمزة في الثلاثة للساكن قاله شيخنا السيد (قوله أديه) بفتح الهمزة وسكون الدال  
الهمزة وقال الفارسي هي لغة قديمة وأيديه بمنزلة يلم والم ونازعه تليده أبو الفتح ابن جني اه فارسي (قوله في  
أسنانه أأل) يقول ألت أسنانه من باب فرح (قوله أحديد ايها) أي ميلها (قوله رجل ايل) بفتح الهمزة  
والتحية وتشديد اللام وقوله وامرأة يلاء بفتح التحية وتشديد اللام مع المد كذا في القاموس (قوله الشبهة)  
بشين مججمة (قوله وكذلك رثيالا) براءه مكسورة فمزة وأتحتة ساكنة فوحدة (قوله ومد ابدل) بنقل فتحه  
همزة ابدل الى التنوين (قوله ان يسكن) أي الثاني أي والاول منه حركه لوضوح تعذر سكونه معاً (قوله  
واثمن) بفتح التاء على أنه فعل اسر كان نقل عن خط ابن هشام لانه مقتضى رسمه بالتحية لا بضمه اعلى أنه  
ماض مجهول وان أوهه صنيع الشارح بعد وصنيع الفارسي لانه لو كان كذلك لرسم بالواو ونكتة تعدد الامثال  
الاشارة الى أنه لا فرق بين ان تكون اولي الهمزتين همزة قطع أو همزة وصل ثم التمثيل باثمن باعتبار حاله  
الابتداء اذ لا يفتي الهمزتان الا حينئذ لا باعتبار حاله وصله بما قبله كفي عبارة الفاظهم حيث عطفه على  
ما قبله ولو حذف المصنف واو العطف ليكون قوله اثمن بهمزة وصل مكسورة فياء مبدلة من همزة ساكنة على  
أنه جملة مبتدأة غير موصولة بما قبلها المكان واضحا (قوله أي اذا اجتمع) المناسب حذف أي كمالا يخفي (قوله  
همزتان) لم يتعرض المصنف والشارح لفصل الهمزة المفردة وفي الجمع يجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة  
بأبدلها بما يجانس حركتها فبذل ألفا في رأس وياء في ذنب واو في بؤس والمحركة بعد ساكن بحذفها  
ونقل حركتها الى الساكن قبلها كقولك في أسأل سأل ما لم يكن الساكن قبلها مازدا غيبر ألف خطية  
ومقر واة أو باء تصغير خطية فتبدل الهمزة بمثل المد وتندغم فيه أو نون انفعل كانا طرأى اعوج  
فنقر الهمزة أو ألفا فتسهل بجعلها بينا وبين مجانس حركتها كالماء وهي أرض انطقمان وكذا تسهل ان  
تتحركت بعد فتح مطلقة مفتوحة كسأل أو مكسورة كسئم أو مضمومة كآؤم أو كانت بعد كسر أو ضم وهي في  
الصورتين مكسورة أو مضمومة كسئين وسئل واستمرى ورؤس فان كانت مفتوحة أبدلت بعد  
الكسرة بباء كبرى في ثمر جمع مثة وهي التسمية وبعد الضم واو كجون في جؤن جمع جؤنة وهي سئل مغشى  
بجمل يجعله العطار ظر فالظيمه ورجل سولة في سؤلة وخالف الاخفش في صورتين المضمومة بعد كسر  
كيسهترى والمكسورة بعد ضم كسئل فابدل الاولى بباء والثانية واو اه بزيادة من القاموس قال الرضي في  
شرح الشافية وقد تبدل الهمزة ألفا اذا انفتحت وانفتح ما قبلها كسأل وياء ساكنة اذا انكسرت وانكسر  
ما قبلها كسبترين واو واساكنة اذا انضمت وانضم ما قبلها كرس كالسيمويه وهذا اسم اعصى وليس بقيامي  
الاف الضرورة اه لم يفسر واذا أبدلت بباء ساكنة في مسهترين واو واساكنة في رؤس النقي ساكنان  
فيحذف أحدهم للتخلص (قوله في غير ندور) احتراز من قراءة أولاهم همزتين شذوذ (قوله وكان) أي  
النبي صلى الله عليه وسلم يامرني أي اذا حضت أن أتزرأي لحرمة ما وراء الأزار من الخائن (قوله بالف) أي  
بابسة وهي الهمزة (قوله ولا وجه لواحد منهما) لان التاء لا تبدل من الهمزة الساكنة وتحقيق الهمزتين  
ممنوع قال شيخنا السيد لكن أجاز الاعداد يون أنزروا تم واتهم من الأزار والامانة والاهل بقلب الثانية  
تاء وادغامها في التاء وحكى الزنجشيري أنزرا بالادغام وقال الفاظهم انه مقصور على السماع (قوله عن نحو أتن  
زيد) بصيغة المعلوم وبهمزة الاستفهام مفتوحة فمزة ساكنة هي فاعل الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة  
التي كانت بينهما لا لاستغناء عنها لمد الالبتهاء بكلماتها بعد دخول همزة الاستفهام وقوله وأنت بهمزتين  
مفتوحتين فان قلت هذا المثال لا يناسب فرض كلامه وهو سكون الهمزة الثانية قلت لعل الشارح أراد  
بالضمه يرفي قوله والاحتراز يكونهما الهمزتين لا بقيد كون ثانيتهما ساكنة إشارة الى أن كونهما مامن كلمة  
شروط لوجوب الأبدال في غير صورة سكون ثانيتهما أيضا وقوله وأتزر بكر بصيغة المعلوم وهمزة الاستفهام

وجب الأبدال لغير انطق بهما وخص بالثانية لان افراط النقل حصل بها وشذوذ قراءة بعضهم أولاهم همزة الثانية والتصنيف بتحقيق  
الهمزتين والاحتراز يكونهما مامن كلمة عن نحو أتن زيداً لا وأنت فعلت هذا وأتزر بكر أم لانه لا يجب فيه الأبدال بل يجوز التحقيق

كما رأيت والابدال فتقول أو عن زيد أم لا أو أنت فعات وايتم بركم لان هذه الهمزة الاسمية فتعهم كلمة والهمزة التي بعدها أول كلمة أخرى وأما قول القراء في همزة الاستفهام وما يليها همزتان في كلمة فتعرب على المتعربين وان سكنت الاولى وتحركت الثانية فان كانتا في موضع العين أدغمت الاولى في الثانية نحو سأل ولآل ورأس ولم يذكر هذا القسم لانه لا بدال فيه وان كانتا في موضع اللام فسيأتى الكلام عليهما عند قوله ما لم يكن لفظا اتهم وان تحركت ما فاما ما في موضع اللام أولا فهذان ضربان فاما الاول فسيأتى بيانه وأما الثاني فله تسعة أنواع لان الثانية اما مفتوحة أو مكسورة ١٩٦ أو مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالاول أيضا اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة

فتسعة في ثلاثة بتسعة وقد أخذني بيان ذلك بقوله (ان يفتح) أي ثانی الهمزتين (أثر ضم أو فتح قلب واوا) فهذان اثنان من التسعة \* الاول نحو أو يدم تصغير آدم \* والثاني نحو أو ادم جمع والاصل أو يدم وأدم بهمزتين فالواو بدل من الهمزة وليست بذلامن ألفه كما في ضارب وضو رب وضو رب لان المفتضى لابدال همزته ألفا زال في التصغير والجمع وذهب الماضي الى ابدال المفتوحة اثر فتح ياء فيقول في أفعل التفضيل من أن زيد أين من عمرو ويقول الواو في أو ادم بدل من الالف المبدلة من الهمزة لانه صار مثل خاتم والجمهور يقولون هو أن من عمرو (وباء اثر كسرية قلب) ثانی الهمزتين المفتوح وثانیهما (ذوالكسر مطلقا كذا) أي قلب ياء وسواء كان اثر فتح أو كسر أو ضم فهذه أربعة أنواع مثال

مفتوحة فههمزة ساكنة هي فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التي كانت بينهما الماسم (قوله فتقول أو عن الخ) كذا في النسخ برسم أو عن بالف فواو ورسم ايتهم بالف فياء وفيه كما قال سم توقف لان همزة الاستفهام مفتوحة وابدال الهمزة الثانية انما يكون من جنس حركة الاولى فواجه قلب الثانية في أو عن واو وفي ايتهم بياء واعتمد شيخنا وتبعه البعض بان الابدال واو أو ياء فاذا كرمبني على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسرها فاقترأ أو عن بضم همزة الاستفهام وايتهم بكسرهما والمثال لا يشترط محتمه وأنا أقول هـ اذا فرار من خطا الى خطا وازالة الاضطرر بضمه والذي ينبغي قراءة أو عن وايتهم بهمزة ساكنة مفتوحة فالف لينه وانما رسم الشارح هنا الالف في الاول واو وفي الثاني ياء اعتبارا لما رسم في بعض احوال الكامتين قبل دخول الاستفهام وهو حال قراءة أو عن بالبناء للجهول وايتهم بصيغة الامر ولا يخفى بعده فتأمل (قوله وانت فعات) بهمزة اسمية مفتوحة فالف لينه بدل من همزة أنت وقول البعض بابدال همزة أنت ياء لا واوا خلافا لما في الحواشي خطا فاحش وتقول باطل (قوله واما قول القراء) بالفتح جمع قارئ كقول الشاطبي منهم باب الهمزتين من كلمة وعده من ذلك نحو أنذرهم (قوله فان كانتا في موضع العين الخ) ولانك ونان في موضع الفاء لتعذرا لابتداء الساكن سم (قوله نحو سأل) أي كثير السؤال ولآل أي بائع الاثر أو ورأس أي بائع الرأس سم (قوله فسيأتى الكلام عليهما) عند قوله ما لم يكن لفظا اتهم فانه سيصرح ثم بانك اذا بنيت من قرأ مثال قطر قلت قرأ ي بابدال الهمزة الثانية ياء (قوله فاما ان يكون ثانيهما) لم يقل فاما ان يكونا على صنيعة في الهمزتين الساكنة أولا هما لان الهمزتين الساكنة أولا هما كالخرف الواحد بخلاف المخركتين (قوله فسيأتى بيانه) أي في الكلام على قوله ما لم يكن لفظا اتهم فانه سيصرح ثم بان الثانية تبدل ياءه مطلقا سواء فتحت الاولى أو كسرت أو ضمت (قوله ان يفتح الخ) هذا صريح بمفهوم قوله ان يسكن لما فيه من التفصيل (قوله نحو أو يدم الخ) قال المصريح التمثيل بجمع آدم وتصغيره مبنى على أنه عربي وقد اضطرر فيه كلام الزنجشري فذهب في الكشف الى أنه انجهمي على وزن فاعل كآزر وذهب في الفصل الى أنه عربي على وزن أفعل اه وأقره أبواب الحواشي وانت خبير بان هذا الخلاف انما هو في آدم العلم لا آدم الصفة المشتقة من الادمه وهي اللون المعروف فانه عربي بانفاق ولا ضرورة الى حمل المثال على العلم حتى يحمل التمثيل به مما يبيح على أحد القوابل فافهم (قوله وليست) أي الواو في التصغير والجمع بذلامن ألفه أي ألف آدم (قوله كما في ضارب) راجع للمنفى (قوله لان المفتضى) هو وقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة (قوله بدل من الالف الخ) أي لامن الهمزة حتى يرده على الماضي وقوله لانه صار الخ فاعله قوله بدل من الالف وقوله صار مثل خاتم أي فاشبهت ألفه المبدلة من همزة الف خاتم الغير المبدلة (قوله وباء اثر كسرية قلب) معطوف على جملة قوله ان يفتح الخ أي وبه قلب الهمزة الثاني المفتوح ياء بعد كسرها لهما من الاول (قوله وثانیهما) هذان تقدير لمعوت ذو (قوله مطلقا) حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وأعني كذا (قوله من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم أي قصد (قوله حركة الميم الاولى) وهي الفتحة وقوله فتصير الكلمة ما أي بكسر الهمزة وفتح الباء (قوله وما بضم الخ) لم يقل مطلقا كما في سابقه ولا حقا كنفاء بترك التقييد ببعض الاحوال عن التصريح بالاطلاق (قوله واوا أصر) أي صيره واوا (قوله جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الواو وحدة (قوله

الاول ان تبني من أم مثل اصبح بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول انهم همزتين مكسورة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة قبلها ليمكن من ادغامها في الميم الثانية فيصير انهم ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير الكلمة ايم ومثال الثاني والثالث والرابع ان تبني من أم مثل اصبح بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء في مكسورة وتفعّل ما سبق فتصير الكلمة ايم وايم وايم وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أنهما بالتحقيق فما يوقف عنده ولا يتجاوز (وما بضم) من ثاني الهمزتين المذكورتين (واوا أصر) سواء كان الاول بمفتوحا أو مكسورا أو مضمومة وهذه ثلاثة أنواع بقيمة التسعة المذكورة أمثلة ذلك أوب جميع أب وهو المرعي وان تبني من أم مثل اصبح



بكسر الهمزة وضيم الياء أو مثل أبل فقول أو همزة مكسورة أو وضمومة أو واو همزة وواو همزة ومثني وأصل الأول الألب على وزن أفلس وأصل الثاني والثالث أئهم وأؤهم فقلوا فيهم ثم أبدلوا الهمزة واوا وأدغموا أحد المثلين في الآخر <sup>في تنبيه</sup> خالف الاخفش في نوعين من هذه التسعة وهما المكسورة بعد ضم فابدلها واوا والمضمومة بعد كسر فابدلها ياءا والصحيح ما تقدم انتهى ثم أشار إلى الضرب الأول من ضربين اجتماع الهمزتين المتحركتين وهو أن يكون ثانيهما في موضع اللام بقوله (الم لم يكن) أي نائي الهمزتين (لفظا أئهم) أئهم فعل ماض ولفظا اما مفعول به مقدم والجملة خبر يكن أو خبر يكن ومفعول أئهم محذوف أي أئهم الكلمة ١٩٧ أي كان آخرها والجملة نعت للفظا (فذلك

يا مطلقا) أي سواء كان اثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون أمثلة ذلك أن تبني من قرأ مثل جعفر وزبرج وبرن وقطر فقول في الأول قرأى على وزن سلى والأصل قرأ أفادت الهمزة الاخيرة ياء ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول في الثاني قرء على وزن هنداو الأصل قرئ أفادت الهمزة الاخيرة ياء ثم أعل اعلال قاض وتقول في الثالث قرء على وزن جل والأصل قرؤ أفادت الهمزة الاخيرة ياء ثم أعل اعلال أفادى سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة فهذا والذي قبله منقوصان كل منهما على هذا الوزن رفعا وجرا وتعود له الياء في النصب فيقال رأيت قرئيا وقرئيا وتقول في الرابع قرأى والأصل قرأ أفادت الهمزتين ساكنة

أو مثل أبل) بضم الهمزة واللام وبينهما موحدة ساكنة وهو ضعف المقل تصريح (قوله الم لم يكن الخ) تنازعه كل من قوله قلب واوا وقوله واوا أصر لانه تقييد لهما (قوله اما مفعول به مقدم) ولفظا على هذا واقع على الكلمة المختومة بالهمزة وعلى الثاني واقع على نفس الهمزة فيكون عليه من الاخبار الموطئة لما بعده كما في بل أنتم قوم تجهلون فاعرفه (قوله أو سكون) فيه أن فرض كلام المصنف في الهمزتين المتحركتين فكان ينبغي أن يقول وكذا إذا سكنت الأولى وتحركت الثانية (قوله وتقول في الثاني قرء) أي بكسر الهمزة لانه منقوص وكذا الثالث كما سيذكره الشارح (قوله ثم أعل اعلال قاض) أي سكنت الياء تخفيفا ثم حذف لانتقاء الساكنين (قوله أيد) وأصله أيدى كافلس (قوله أي سكنت الياء) أي تخفيفا وأبدلت الضمة قبلها كسرة أي لتناسب الياء أي ثم حذف الياء لانتقاء الساكنين وهـل التسكين قبل ابدال الضمة أو بعده كل محتمل ولعل الثاني أولى ثم ماصنه أشار إلى أقرب مسافة مما صنفه الدماميني وعبارته وإذا بنيت مثل برن قلت قرؤ وأصله قرؤ وقلت الثانية ياء فقلت قرء فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت فاقبلت الياء واوا الانضمام ما قبلها فصار آخر الاسم واوا ساكنة قبلها ضمة فقلب الضمة كسرة والواو ياء فأعل اعلال قاض اهـ (قوله كل منهما على هذا الوزن) الكلام على التوزيع أي الأول على وزن هنداو والثاني على وزن جل وانما أعاده موطئة لقوله رفعا وجرا الخ (قوله وقرئيا) همزة مكسورة كهمزة ما قبله لا مضمومة كما توهم بدليل اقتصار الشارح على عود الياء وبدليل فكيف أيدى الناس عنكم (قوله أبدلت المتحركة ياء) أي فرار من الثقل وسأل أبو عثمان أبا الحسن هلا أدغموا في مثال قطر من قرأ كما أدغموا في سأل فأجاب بان العينين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقرود أي فالعينان أحري بالادغام من اللامين وبان الحشو ويجوز فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل توالى الواو بين في هووى وامتناعه في جمع واقية (قوله وانما أبدلت الهمزة الاخيرة ياء الخ) توجيه لقول المصنف فذلك ياء مطلقا جازا وسكنت عن توجيهه الابدال بعد سكون الهمزة الاولى ولعله الجمل على الابدال بعد الحركة فتدبر (قوله لو كانت أصلية) أي غير منقلبة عن همزة وقوله ووليت كسرة أو ضمة أي كشم في نحو (قوله رابعة) أي كعطيان فان ياءه منقلبة عن الواو والى هي أخيرة تقدر الان علامة التنبيه في تقدير الانقصال (قوله وأؤهم الخ) تقييد لبعض الصور المتقدمة فتأمل (قوله تشبيه الخ) تعليل لجواز الوجهين والجامع دلالة كل من الهمزتين على معنى زائد على أصل معنى الكلمة (قوله لمعاقبة الخ) تعليل لتشبيه همزة المتكلم بهمزة الاستفهام أي انما شبهنا همزة المتكلم بهمزة الاستفهام دون الهمزة التي من كلمة الهمزة الثانية لمعاقبتها بقية أحرف المضارعة التي يجوز في الهمزة بعدها الوجهان كما في يؤمن من الاعيان ويؤمن من التامين ولو جعله علة ثانية لجواز الوجهين في همزة المتكلم لكان أحسن (قوله أن الابدال) أي المذكور سابقا من ابدال المفتوحة اثر همزة مفتوحة أو مضمومة أو واوا اثر مكسورة ياء وهكذا (قوله حققت الاولى الخ) أي فيم اذا كانت الهمزات خساوقس على ذلك ما اذا كانت أقل من خمس أو أكثر (قوله قلت أو أراءه) أي بهمزة مضمومة فواوسا كنة فهمزة مضمومة فواوسا كنة فهمزة مفتوحة فتساء تانيث وقوله والأصل أ أ أ أة أي بخمس همزات

فمتحركة أبدلت المتحركة ياء وسلمت لسكون ما قبلها وانما أبدلت الهمزة الاخيرة ياء ولم تبدل واوا قال في شرح الكافية لان الواو الاخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلب ياء ثالثة فصاعدا وكذلك ثالثة فاصاعدا فباعتبارها فلو أبدلت الهمزة الاخيرة واوا فماتن بصدده لا بدلت بعد ذلك ياء فتبنت الياء (وأؤهم ونحوه) هما أولى همزتيه للمضارعة (وجهين في ثانية أم) أي اقصد وجهي الابدال والتحقق فيقول في مضارع أم وأن أو أم وأين بالابدال وأؤهم وأئن بالتحقيق تشبيه الهمزة المة تكلم بهمزة الاستفهام نحو وأندرتهم لمعاقبتها بالنون والنساء والياء في تنبيهات الاول وقد فهم من هذا أن الابدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة واجب في غير دور كما سبق في الثاني لتوالي أكثر من همزتين حققت الاولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة مثالا لو بنيت من الهمزة مثل أثر جة قلت أو أراءه والأصل أ أ أ أ أ أ

الثالث لا تأثير لاجتماع هرتين بفصل نحو أو أو أنتهى (وباء قلب ألفا كسرا لا أو باء تصغير) ألفا مع قول أول با قلب وباء  
مع قول ثان قدم وكسرا مع قول بلاء وباء تصغير عطف عليه وتلاومعه وفي موضع نصب نعت لآلف والتقدير با قلب ألفا كسرا أو بلاء  
تصغير باء أى يجب قلب الآلف بباء في موضعين الأول أن يرض كسره ما قبلها كقولك في جمع مصباح ودينار مصباح ودينار وفى تصغيرهما  
مصباح ودينار والثاني أن يقع قبلها باء التصغير كقولك في تصغير غزال غزال (بواوذا) القلب (أفلا في آخر) أى تفعل بالواو الواقعة آخر  
ما تفعل بالآلف من قلبها باء إذا عرض ١٩٨ قبلها كسرة أو باء التصغير فالأول نحو رضى وغزى وقوى وغاز أصلهن رضى وغزو

والثاني ولما كانتا الأولى والثالثة معصومتان والخامسة مفتوحة (قوله نحو أو) بهزة مفتوحة  
فألف ساكنة فهمز قاسم نوع من الشجر كما في الدمامين مفردة آة (قوله ذا القلب) أى إلى الباء لا بقيد كونه  
قلب ألف (قوله في آخر) أعربه بعضهم صفة لواء وهو ما يشير إليه صنيع الشارح وعلمه فالفصل بين النعت  
والمفعول للضرورة وأعر به بعضهم طرفا لغواما تعلقا بأفعل والأول أظهر معنى (قوله إذا عرض قبلها الخ)  
في التعدير بالعرض هنا تغليب باء التصغير وكسرة غزى المبني للجهول على كسرة رضى وقوى وغاز (قوله  
وقوى) أغار بجو الأبدال في قوى ويقوى على الادغام كما في قوة مع تحقق مقتضى الادغام أيضا وحصول  
التخفيف به أيضا لأن التخفيف بالأبدال أكثر من التخفيف بالادغام لأن التلغظ بالهمزة قلبه أسهل  
من التلغظ بالهمزة المدغمه فالهمزة المدغمه فيها نقله الدونشري (قوله وإذا ساكنت) أى لا وقف وقوله تعذر  
سلامتها أى صناعه لوقوعها ساكنة أثر كسرة والقاعدة تقتضى قلبها باء وقوله فعملت أى وهى متحركة  
في غير الوقف بما يقتضيه السكون أى للوقف والذي يقتضيه سكونها مع كسرها ما قبلها باء كما قال  
من وجوب الخ (قوله وتناسب اللفظ) أى الملفوظ به من الكسرة والياء (قوله ما به ضد ها) أى  
وهو الآلف الذى هو حكم الياء كتابى سم (قوله كما سياتى) أى فى شرح قوله وجمع ذى عين الخ  
سم (قوله وفقد المانع من الاعلال) هو كونها من كلمتين كالقاضى ولما وكون السابق غير متأصل ذاتا  
وسكونا كدوران لأن أصله دوران قلبت الواو الأولى باء كتابى ذلك (قوله وأدغمت فى الباء) فى العبارة قلب  
والأصل وأدغمت فيها الياء (قوله لا يختص الخ) فديقال عدم الاختصاص المذكور لا يمنع من كون الثانى  
أيضا مقصودا بكلام المصنف لا يقال يلزم على قصده تكراره مع ماسيا فى دخوله فى عموم ماسيا فى لانا نقول  
ذكر العام بعد الخاص لا تكرار فيه نعم قد يجب بان المراد ليس بواجب المقصد وأما جواب الحواشى بان  
المراد ليس بمقصود بالذات فلا يدفع الاعتراض بالسكينة فتمامه (قوله متطرفة) حال من الضمير فى الواقعة  
(قوله أو قبل التأنيث) عطف على فى آخر قال المصريح ولم يفرقوا بين كون ناء التأنيث بنيت الكلمة  
عليها أولا وكان يفتى فى غير بقية أن لا قلب الواو بباء لأن الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس لنا  
اسم معرب آخره وأقبلها ضمة اه (قوله أو زيادى فعلا ن) ليس المراد خصوص فعلا ن بهذه الهيئة بل هو  
تشبه لمرضع الزائدتين لأن الواو لا قلب بباء فى فعلا ن ساكن العين بل فى مكسورها كما سيصرح به الشارح  
ولهذا عبر الممرضع بقوله أو قبل الآف والنون الزائدتين (قوله أى نحو شجيرة) بخفيف الياء أى حربة وأغما  
خص الشارح الكلام بالواو بعد كسرة كما هو ظاهر ضمة مع أن ظاهر المتن يشمل الواو قبل باء التصغير  
أيضا كجبريه تصغير جرة وجرياء على ما أسلفه من أن قلب الواو بباء التصغير غير مقصود هنا وتقدم  
ما فيه (قوله وعبر بقية) قال المصريح كان ينبغي فى غير بقية أن لا قلب الواو بباء لغة عن قوة على التاء إذ ليس  
لنا اسم معرب آخره وأقبلها ضمة وحيدة فمفعول قوة بمنزلة عنفوان (قوله تصغير عرقوة) بفتح العين المهملة  
وسكون الراء وضم القاف كما فى القاموس إحدى التثنية المعترضتين على فم الدلو (قوله وشجيان) قال  
المصريح على وزن قطران بفتح القاف وكسرا الطاء اه ويؤخذ منه أن الآف والنون فيه ليستا للتثنية بل هما

وقوى وغاز ولأنهن من  
الرضوان والغزو والقوة  
فقلب الواو بباء لكسرها  
ما قبلها وكونها آخر الانها  
بالتأخير سير تتعرض  
لسكون الوقف وإذا  
ساكنت تعذر سلامتها  
فعملت بما يقتضيه  
السكون من وجوب  
ابدائها اتصالا إلى الخفة  
وتناسب اللفظ ومن ثم لم  
تتأثر الواو بالكسرة  
وهى غير متطرفة كعرض  
وعوج الأذن كان مع  
الكسرة ما به ضد ها  
كجياض وسيط كما سياتى  
بيانه والثانى كقولك فى  
تصغير جرة وجرى  
والأصل جرة بفتح جيم  
الياء والواو وسبقت  
أحدهما بالسكون وفقد  
المانع من الاعلال  
فقلب الواو بباء وأدغمت  
فى الباء تنبيه بهذا  
الثانى ليس بمقصود من  
قوله بواوذا أفلا فى آخر  
إنما المقصود التنبيه على  
الأول لأن قلب أو بواء  
لا اجتماعها مع الياء  
وسبق أحدهما بالسكون  
لا يختص بالواو المتطرفة

ولا عاصية بها باء التصغير على ماسيا فى بيانه فى موضعه لذلك قال فى التسهيل تبدل الآف  
باء لوقوعها أثر كسرة أو باء تصغير وكذلك الواو الواقعة أثر كسرة متطرفة فاقتصر فى الواو على ذكر الكسرة فلو قال باثر بالتصغير أو كسرا ألف  
قلب بالواو وإن كسره اردف فى آخر لابق كلامه فى التسهيل انتهى (أو قبل ناء التأنيث أو زيادى فعلا ن) أى نحو شجيرة وكسرة وغازية  
وعبر بقية تصغير عرقوة الأصل شجيرة وكسرة وغازية وعبر بقوة ونحو غزيان وشجيان من الغزو وأشجوا والأصل غزوان وشجوان فعلة  
القلب بباء ونظير الواو بعد كسرة لأن كلا من ناء التأنيث وزيادى فعلا ن كلمة تامة فالواقع قبلها أخرى التثنية فمفعول معاملة الآخرة حقيقة  
وشجيان من الأول

مقاومة بمعنى خدام وسواسية جميع سواء ومن الثاني اعلال اقوهم رجل عليان مثل عطشان من علوت وناقعة عليان وقولهم صبيان بضم الصاد  
واما صبية وصبيان بكسر الصاد سهل أمره وجود الكسرة والفاصل بينهما وبين الواو ساكن وهو خارج عن حصين ثم أشار الى موضع ثان ثقل  
فيه الواو بقاء قوله (وذا) أي الاعلال المذكور في الواو بعد الكسرة (انضاروا في مصدر) الفعل (المقتل عينا) اذا كان بعدها ألف كصيام  
وقيام وانقياد واعتماد بخلاف سواك وسواد لانقاء المصدرية وتحويلها لاداء جاور حوار الحجة عين الفعل وحال حول اوعاد المر بضم عودا  
لعدم الالف والاصل صوام وقوام وناقوا واعتواد لكن لما أعلت عينة في الفعل استثقل بقاءها في المصدر فعملوها في المصدر بعد كسرة وقبل  
حرف يشبه الياء فأعلت بقلبها ياء جلالا لصدر على فعله فقلها ياء ليصير العمل في اللفظ من ١٩٩ وجه واحد وشذ تصحيحا مع استيفاء

الشروط قولهم نار ثورا  
أي نقر ولا نظيره وكان  
الاحسن أن يقول المعلن  
عينا لان لا يذنب لطلب عليه  
مقتل العين اذ كل ما عينه  
حرف علة فهو معتل وأن  
لم يدل وقد أشار الى الشرط  
الاخير بقوله (والفعل  
منه صحيح غالبا نحو  
الحول) يعني أن كل  
ما كان على فعل من  
مصدر الفعل المعلن  
العين فالغالب فيه التصحيح  
نحو الحول والعود قال في  
شرح الكافية ونبيه  
بتصحيح ما وزنه فعل على  
ان اعلال المصدر  
المذكور مشروط بوجود  
الالف فيه حتى يكون  
على فعال انتهى وفي  
تخصيصه بفعل نظر  
فان الاعلال المذكور  
لا يختص به لما عرفت من  
مجمله في الانفعال  
والافتعال كما سبق واحترز  
بقوله منه أي من المصدر  
عن فعل من الجمع فان  
الغالب فيه الاعلال كما  
سيأتي لكن قال في التسهيل

رائد ثان كما هي في قطران (قوله مقاومة) يقاف ثم فوقية قال الدماميني جميع مقتواسم فاعل من اقوى بمعنى  
خدم اه وأصله كما في النصر مج مقتو وقيل الواو الثانية بناء لظرفها التكررة ثم أعل الاعلال قاض (قوله  
وسواسية) قال الدماميني هم الجماعة المسقون في السن اه وقوله جمع سواء بفتح السين والمدعى مستو  
وقالوا سواسية على الاصل في الاعلال ووزنه فعالة وفيه شذوذ من جهات أخرى احدها تكرر الفاء  
في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد ومونظير تكرار العين في قصير عشية على عشية مع عدم تكرارها  
في الكبير \* الثانية جمع فعال على هذا الوزن فان قياس جمعه أسوية كقواء وأقية \* الثالثة تكرار الفاء  
زائدة مع عدم تكرار العين معها فان قياس تكرارها زائدة أن تكرار العين معها كمر بس فان كانت أصلية  
فتكرارها وحدها قياس كفر قف وسندس كذا في التصريح (قوله ومن الثاني اعلالا) أي وشذ  
من الثاني اعلالا نحو وجهه الشذوذ أن الكلام في الواو الكسرة ما قبلها الواو في المذكورات لم يكسر  
ما قبلها بل سكن فيكون الاعلال شاذ (قوله الحجة عين الفعل) أي عدم اعلالها والافهسي معتلة يس  
(قوله لعدم الالف) كان عليه أن يزيد ونحو راح وعوار عدم الكسرة قبل الواو اذ ما قبلها في الأول  
مفتوح وفي الثاني مضمو لم يستكمل محترزات الشروط الاربعة (قوله فعملوها في المصدر) صوابه  
فعلوها (قوله وقبل حرف) هو الالف وقوله يشبه الياء أي يقرب منها قربا أكثر من قربها من الواو  
(قوله فأعلت) مكرر مع قوله فعلوها قال البعض وفي النسخ الصحيحة اسقاط قوله فعلوها في المصدر  
(قوله ليصير العمل في اللفظ) أي المساعدة من وجه واحد وهو الاعلال وان كان في الفعل بالقلب ألفا  
وفي المصدر بالقلب ياء (قوله قولهم نار) بنون ثم راء (قوله وكان الاحسن) لم يقل الصواب لما كان  
الجواب بأنه أراد بالمعتل المعلن وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة (قوله الى الشرط الاخير) وهو أن يكون  
بعد العين ألف (قوله منه) أي من مصدر الفعل المعلن عينا (قوله في الانفعال والافتعال) أي كالأقياد  
والاعتماد (قوله كما سيأتي) أي في قوله وفي فعل وجهان والاعلال أولى كالحيل (قوله من فعل  
مصدرا) هذا محل مخالفة التسهيل للنظم (قوله وجمع) أي واما جمع كقيل في وربك فكبير اه ثم جعل  
خالد الفاء في فاحكم زائدة (قوله ذي عين) أي مفرد ذي عين (قوله بذا الاعلال) يؤخذ منه أن العين واو وأن  
قبلها كسرة (قوله حيث عن) أي ظهر هذا الجمع غزى (قوله فالأولى) أي الواو المعلة ولا يشترط أن يكون  
بعدها في الجمع ألف كما يؤخذ من التمثيل بحيلة وحيل وقيمة وقيم ومن ذكر هذا الشرط في الثانية وتركه هنا  
لكن هذا الصنيع انما يوافق ما مر عن التسهيل من أن حق فعل مصدرا أو جمعا الاعلال والموافق لقوله هنا  
بذا الاعلال وقوله وفي فعل وجهان الخ تفهيد الواو المعلة أيضا بان يكون بعدها في الجمع ألف ولم يجز الشارح  
على ما وافقه لانه سيرده (قوله لانه لما انكسر الخ) تعليل لقلب الواو ياء في نحو ديار وقوله واعلال الباقي الخ  
تعليل لقلب ياء في نحو حيل وقيم (قوله في نحو ديار) أي مما كان بعد عينة ألف وقيل عين مفردة الفاء وقوله  
وكانت أي الواو (قوله فسلطت الكسرة عليها) أي غلبت عليها (قوله وجود الالف) أي لما مر أن

وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدر او جمعا وفعل مصدر انسوي بين هذه الثلاثة في أن حقه الاعلال وهو يخالف ما هنا من أن الغالب  
على فعل مصدر التصحيح ثم أشار الى موضع ثالث ثقل فيه الواو بقاء قوله (و جميع ذي عين أعل أو سكن \* فاحكم بذا الاعلال) أي المذكور  
وهو القلب باء الكسرة ما قبلها (فيه حيث عن) أي اذا وقعت الواو عينا في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معلة واما شبيهة بالمعلن  
وهي الساكنة وجب قلبها ياء فالأولى نحو ديار وحيل وقيم الأصل دوار وحول وقوم لانه لما انكسر ما قبل الواو في الجمع  
نحو ديار وكانت في الأفراد معلة بقلبها الفاض مفت فسلطت الكسرة عليها اقوى تسلطها وجود الالف واعلال الباقي لاعلال واحده ولو وقع  
الكسرة قبل الواو وشذ من ذلك حاجة وحوج والثانية وشرطها أن يكون بعدها في الجمع ألف نحو سوط وسياط وحوض وحياض وروض

قوله يا ضي الأصل سواض وحواض وزواض لأنه لما انكسر ما قبلها في الجميع وكانت في الأفراد شبيهة بالمعل اسكونها ضعفت فسلطت الكسرة  
عليها وقوى تساطها وجود الالف اقربها من الياء وصحة الالام لانه اذا خضعت الالام قوى اعلال العين فتلخص أن لقلب الواو ياء في هذا ونحوه  
خسة شروط أن يكون جمعا وأن تكون الواو في واحدة مميته بالسكون وأن يكون قبلها في الحرج كثيرة وأن يكون بعدها مميته ألف وأن يكون  
صحيح الالام فالثلاثة الأول ما خذوه من البيت والرابع يأتي في البيت بعده والخامس لم يذكر هنا وذكر في التسهيل فخرج بالاول المفرد  
فانه لا يعمل نحو حوان وسوار الا المصدر ٢٠٠ وقد تقدم وشذو قولهم في الصوان والصوار صيان وصيار وبالثنائي نحو طويل وطوال

الالف تشبه الياء (قوله في هذا) أي المذكور من سياط وحياض ورياض ونحوه أي من كل جمع كان بعد  
عينه ألف فقوله فتلخص الحمر تبط بالواو والثانية فقط أعني الشبيهة بالمعل ولهذا اقتصر على قوله وان تكون  
الواو في واحدة مميته بالسكون ولم يقل أو مميته وذلك من الشروط أن يكون بعدها ألف وهذا انما يشترط  
في الثانية قاله سم (قوله مميته بالسكون) أي بسبب السكون (قوله ما خذوه من البيت) محل أخذ الثالث  
منها اسم إشارة في قوله بهذا الاعلال كما مر (قوله يأتي في البيت بعده) أي يؤخذ من البيت بعده (قوله نحو  
حوان) الحوان ككتاب وغراب ما يؤكل عليه الطعام قاموس (قوله في الصوان) صوان الثوب وصيانه  
مثلثين ما يصان فيه اه قاموس (قوله والصوار) بالصاد المهملة ككتاب وغراب قطع من البقر قاموس  
(قوله أن القماء) بفتح القاف والساو القصر (قوله فيل وممه) أي من شذوذ اعلال الواو المتحركة  
في المفرد وهو مبني على أن الحياء جمع جواد (قوله الصافنات) أي الخيل الصافنات وهي التي  
تقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الأربعة وهو من الصفات الموجودة في الخيل لا تكاد تكون الا في العرب  
انما الصافنات أي المسرعة في جريها وقيل التي تجود بالركض ويظهر أن الاول مبني على أن الحياء جمع جيد  
من الجوده والثاني على أنه جمع جواد من الجود وصفها بالامر ين الجمع لها بين الوصفين المجودين واقفة  
وسائرة (قوله وقيل انه جمع جيد لاجواد) عبارة التفسير وقيل الحياء في الآية ليس بشاذ وانما هو جمع  
جيد بتشديد الياء لاجمع جواد اه أي وأصل جيد جيد فيكون من أفراد الواو المعلة (قوله وعود)  
يعين مفتوحة ودال مهملة من وهو المسنن من الابل والشاء كما في القاموس (قوله في قولهم) أي في الجمع من  
قولهم (قوله فقالوا في الحيوان ثيرة الخ) ولم يعكس واعم حصول الفرق بالعكس أيضا لانهم لما قالوا في جمع  
ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء اسكونها وانكسروا ما قبلها اجملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثور من الاقط  
ما يحمل جمعه في القلب عليه نقله المصري عن الجار بردي (قوله فيما احكام الخ) انما قال ذلك لمخالفة هذه  
الحكاية للحكاية قبلها (قوله نحو رواء) كرجال وأصله روى أبدلت الياء هزة لتطرفها اثر الف زائدة تصرح  
(قوله في جمع ريان) نقيض عطشان (قوله وأصله رويان) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما  
بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء واكتفي هنا بأصل الفادة أصل الجمع من ذكر أصل المفرد  
عن النصير بحاصل الجمع الذي سلكه في لاقه (قوله اعلالان) اعلال العينين بابدالها ياء لكسرة قبلها  
واعلال الالام بابدالها هزة لتوقعها طرفا ثرا ألف زائدة فاقصر على اعلال الالام لانها محل التغيير تصرح  
(قوله كما تقدم) أي في قوله وشذ من ذلك حاجة وحوج (قوله تختم أن يعمل) تصرح بحم فهم من قوله قد شذ  
تصحح (قوله وقد تقدم) أي في شرح قوله والفعل منه صحيح غابا نحو الحمول وقوله نقل كلامه في التسهيل  
أي الدال على ما قلنا من شذوذ التصحيح (قوله لما عدت الالف وخف الخ) لعل العطف من عطف المسبب  
على السبب ان ينفق البعيد من الواو وهو الالف يخف النطق بالواو ولا يخفى أن انعدام الالف وخفة النطق  
جهة جمع وموافقة لوجهة الفرق ونحوها فكان اللائق أن يقتصر على قوله لان في فعله تحصين الواو الخ  
(قوله لا ما) حال من ضمة ياء قلب وقوله كما عطيان بفتح انطاء برضيان بفتح الصاد مع فتح أوله أو ضمه وعلى

وشذ قوله تبين لي أن  
القراءة ذلة \* وأن أعزاء  
الرجال طيها قيل وممه  
الصافنات الحياء وقيل  
انه جمع جيد لاجواد  
وبالثنائي نحو وأموط  
وأحواض وبالرابع  
ما أشار اليه بقوله (وصحوا  
فعلة) أي جمع المدم  
الالف فقالوا كوز وكوزة  
وعود وعود وشذ الاعلال  
في قولهم ثور وثيرة قال  
المبرد أرادوا أن يفرقوا بين  
الثور الذي هو الحيوان  
والثور الذي هو القطعة  
من الاقط فقالوا في  
الحيوان ثيرة وفي الاقط  
ثيرة وذهب ابن السراج  
والمبرد فيما حكاه عنه  
الناظم أن ثيرة مقصور  
من فعلة وأصله ثيرة  
كحجارة حذفت الالف  
وبقيت الفحة دالها عليها  
وقيل جمعوه على فعلة  
بسكون العين فقلبت  
الواو ياء اسكونها ثم حركت  
وبقيت الياء وقيل جمعا  
على ثيران ليجري الجمع  
على سنن واحد وبالخامس  
نحو رواء في جمع ريان

وأصله رويان لأنه لما أعلت الالام في الجمع سلمت العين لثلاثي جمع اعلالان ومثله جواد جمع جوا  
بالتشديد أصله جوا فلما أعلت الالام سلمت العين (وفي فعل) جمعا (وجهان) الاعلال والتصحيح (والاعلال أولى كالحيل) جمع حيلة والقيم  
جمع قيمة والديم جمع ديمة وجاء التصحيح أيضا نحو حاجة وحوج (وتنبيهات) الاول لا يقتضي تغييره بالواو أن التصحيح مطرد وليس كذلك  
بل هو شاذ كما تقدم فكان اللائق أن يقول وصحوا فاعلة وفي فعل قد شذ تصحيح تختم أن يعمل وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل \* الثاني  
انما خالف فعل فعلة لان فعلة لما عدت الالف وخف النطق بالواو بعد الكسرة قلعة عمل اللسان انضم الى ذلك تحصين الواو بعدها  
عن الطرف بسبب هاو التأنيت فوجب تصحيحها بخلاف فعل ثم أشار الى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله (والواو لا ما بعد فتح ياء قلب

كالمعطيان برضيان) أى اذا وقعت الواو طرفاً رابعة فصاعداً بعد فتح قلبت باء وجو بالان ما هي فيه حينئذ لا يعدم نظير استحقى الاعلال فيجوز  
هو عليه وذلك نحو أعطيت أصله أعطوت لانه من عطايه طوعاً وعنى أخذ فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة فقلبت باء جمل للماضى ع  
مضارع وقد أفهم بالتمثيل ان هذا الحكم ثابت لمساواة كانت في اسم كقولك المعطيان وأصله المعطوان فقلبت الواو باء جمل لام المفعول  
على اسم الفاعل أى فى فعل كقولك برضيان أصله رضوان لانه من الرضوان فقلبت الواو باء جمل لانه المفعول على بناء الفاعل وأما برضيان  
المبنى للفاعل من الثلاثي المجرد فقلبت في ماضيه رضى \* تنبيهان \* الأول \* يستحب هذا ٢٠١ الاعلال مع هاء التانيث نحو أعطاه عطاً

هذا حل الشارح (قوله طرفاً) أخذه من قوله لا ما وقوله رابعة فصاعداً أخذه من التمثيل بحمله قيداً سم  
(قوله لان ما هي فيه) أى لان اللفظ الذى تلك الواو فيه (قوله نظيراً) كعطيان اسم فاعل فانه نظير معطيان  
اسم مفعول (قوله فيحمل) بالرفع هو أى ما هي فيه عليه أى على النظير (قوله وذلك) أى المستوفى للشروط  
(قوله على مضارعه) لانها قلبت في مضارعه وهو يعطى باء لوقوعها بعد كسرة (قوله كقولك برضيان) بضم  
أوله على البناء للمفعول أخذنا معاً بعده (قوله على بناء الفعل) أو هو برضيان بكسر الضاد مع ضم أوله (قوله وأما  
برضيان) أى بفتح أوله وثالثه (قوله فقلبت في ماضيه رضى) أى وأصل رضى رضى رضى فقلبت الواو باء لوقوعها  
بعد كسرة (قوله نحو المعطاة) فالهه منقلبة عن باء التحرك وانفتاح ما قبلها وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها  
رابعة اثر فحة وفي التسهيل وشرحه للدما منى بعد مجت ابدال الواو الواقعة اثر كسرة باء مانصه وكذلك الواو  
الواقعة اثر فحة في الاسم نحو ملهى أى فى الفعل نحو عاديت فصاعداً نحو مصطفي واصطفتيت طرفاً كما مثلنا  
أوقبل هاء التانيث نحو مدعاه ومضطفاة اه فقلب الواو باء أعمن الظاهر والمقدر تحمل شيخنا التمثيل بنحو  
المعطاة على ما اذا نفي أو جمع فانه يقال فيه حينئذ المعطيان والمعطيات غير محتاج اليه بل غير ملائم للتعبير  
بهاء التانيث اذا المستحب معه حينئذ تاء التانيث لاهو لان تاءه هي الموجودة في ثنية المعطاة ووجهه بل  
دعوى أن ثنيته المعطيان غير صحيح لان ثنيته المعطيان لا غير فاعرف ذلك والله الموفق (قوله مع أن  
المضارع) وهو تنغزى وتنغذى (قوله وهو) عائد على معلوم من السياق وهو العمل المجرد من التاء (قوله في  
مضارع شأو) بفتح الهززة وكذا المضارع (قوله لانه من الشأو) بسكون الهززة أى فهو واوى (قوله فتقلب)  
بالنصب أى حتى تقلب وكذا قوله فيحمل (قوله قلت يشأيان) بالبناء للمفعول وقوله جمل على المبنى للفاعل أى  
المقلوبة واوه باء لاجل الكسرة قبلها وفى بعض النسخ قلت يشأيان وكان قياساً وتقول فيه مبنياً للمفعول يشأيان  
بالقلب أيضاً الخ وعليه يقرأ قلت يشأيان بالبناء للفاعل (قوله ووجب ابدال الخ) اعترضه الغزى بان فيه  
العيب المسمى بالنضمامين وهو أن يتصل آخر البيت بأول البيت بعده وقوله من ألف متعلق بابدال (قوله  
ويا كوفن) أى باعتبار أصله فلا يقال موقن لا ياء فيه (قوله بذا) الاشارة راجعة الى ابدال واو لا بقيد كون  
المبدل منه ألفا (قوله الى ابدال الواو) أى ابدال الا غير ما تقدم في محله من ابدال الواو من الالف في جمع نحو  
ضاربة على ضارب ونصبه غير نحو ضارب على ضارب وكذا قوله أما ابدالها من الالف فصح قول الشارح في  
مسئلة واحدة وان منع الاعتراض عليه بمسئلة الجمع أما التصغير فدخل في عموم هذه المسئلة الواحدة وان وهم  
اقتصاره في التمثيل لها على نحو بوبع وضوب خلفه (قوله نحو موقن وموسر) هذا في الاسم ومثاله من  
الفعل يوقن ويوسر (قوله نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء يطابق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل  
من الشق وعلى ما يأخذ الابل قتهم في الارض ولا ترى (قوله الانمسا سأتى بيانه) أى في قوله واو اثر الضم  
رد الياء متى الخ (قوله نحو حيص) بنشديد الياء جمع حائص فهذا المثال خارج بقوله في غير جميع أيضاً قال  
المصرح والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فنقول ببيع ولا يعل لما ذكرنا (قوله فكان يجتمع

٢٦ - (صبان) - رابع \* ما قبلها في أربع مسائل الاولى أن تكون ساكنة مفردة أى غير  
مكررة في غير جمع نحو موقن وموسر أصله ما ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فقلبت الياء واو الانضمام ما قبلها واخرج بالساكنة المتحركة  
نحو هيام فانها تنضم تحت بحر كتما فلا تقلب الانمسا سأتى بيانه وبالمفردة المدغمة نحو حيص فانها لا تقلب انضمامها بالادغام وبغير الجمع من أن  
تكون في جمع فانها لا تقلب واو ابل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء الى هذا أشار بقوله (ويكسر المضموم في جميع كما يقال هم عند جمع  
أهيماء) أو هياء فاصل هم هم بضم الهاء لانه نظير جمع أحمراء وجرأ تخفف بابدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء وانما تبدل ياء واو كما فعل  
في المفرد لان الجمع أنقل من المفرد والواو أنقل من الياء فكان يجتمع



نقلان ومثل هم بيض جمع أبيض أو بيضاء تنبيهات الأول جمع عاظم عاظم باقرار الضمة وقلب الياء واو او هو شاذ وسجع عظم على القياس الثاني سيأتي في كلامه أن فعلى وصفا كالكموسى أنى الاكيس يجوز فيه الواو جهان عنده فكان ينبغي أن يعضد الى ما تقدم في الاستثناء من الأصل المذكور الثالث حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة المضمومة ما قبلها اذا كانت في اسم مفرد غير فعلى الوصف ثقل واو او تحت ذلك نوعان أحدهما ما الياء فيه فاء الساكنة نحو موقن وقدمر والآخر ما الياء فيه عين الساكنة كما اذا بنيت من البياض مثل برد فتقول بيض وفي هذا خلاف فذهب ٢٠٢ سيبويه والخليل ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة

نقلان اسم كان ضمير الشأن (قوله عاظم) بعين وطاعهم ملتين الفاقة التي لا تحمل تصرح (قوله كالكموسى) أنى الاكيس والكماسة تطلق على معان منها العقل وخلاف الحق (قوله عنده) أى المصنف أما عنده سيبويه والجمهور ورفيعين فيه اقرار الضمة وقلب الياء واو كما سيأتي (قوله فكان ينبغي أن يعضد) أى باعتبار أحد وجهيها وهو ابدال الضمة كسرة واقرار الياء ويجاب بان ضمها الى ذلك مع لزوم مما ياتي سم (قوله الى ما تقدم) أى الجمع الذى تقدم وقوله في الاستثناء أراد الاستثناء بالمعنى اللغوى وهو مطلق الإخراج وقوله من الأصل المذكور رأى القاعدة المذكورة في قوله وبما كورن الخ لانه في قوة قولك كل ياء قبلها ضمة ثقل واو (قوله في اسم مفرد) قيد بالاسم مع ان كلام المصنف يشمل الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر فلو قال في فعل أو اسم مفرد الخ لمكان موافقا (قوله مثل برد) أى اسما مفردا على وزن برد (قوله وظاهر كلام المصنف موافقته) لدخوله في قوله كورن مع كونه لم يستثن الا الجمع (قوله أن يكون فعلا بالاكسر) اذ لو كان فعلا بالضم لوجب أن يقال فيه ذلك (قوله قلت) أى بعد نقل ضمة العين الى الفاء ثم قلبها كسرة (قوله أن تكون مفعلة بالاكسر) اذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشة (قوله بين العيسة) بعين وسين مهملتين بياض بخالطه شقرة كما في القاموس (قوله على حد أحمر بين الحجرة) أى على طرفه فيكون أصل العيسة بضم العين (قوله نقلت الضمة الى الياء) أى المرحدة أى تحذفت الواو لانقاء الساكنين وقوله ثم كسرت أى الساء الموحدة لتصح الياء أى التختية (قوله أن العين حكم لها الخ) حاصله أن الضمة أبدلت كسرة لاحل اللام في نحو أنط ب جمع ظبي اذا أصله أنط ب ك رجل فكسرت الموحدة لتسلم التختية فيقياس على ذلك ابدالها كسرة لاحل العين فيما اذا بنيت من البياض مثل برد ولو قال الشارح نالها بقياس العين على اللام في ابدال الضمة كسرة لاجلها لمكان أوضح (قوله مضوفة) بضاد معجمة وفاء (قوله اذا أشفق وحذر) العطف للتعسير كما يفيد كلام القاموس (قوله أشهر الخ) كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرة جاره عند حلول النوبة به والساق بالنصب مفعول مقدم ومثري فاعل مؤخر (قوله نحو عتي) بضم العين وكسرهما واقتصارا لبعض على الكسر قصور (قوله جمع عات) أصله عتو وبواو بن فاستقل اجتماعهما بعد ضميتين فكسرت التاء فانقلبت الواو الاولى ياء اسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو ياء وسقطت احدهما بالاسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت العين في احدى اللغتين اتباعا لما بعدها (قوله ولا يقلبان في المفرد) أى لا يجب ذلك بل هو قليل لما سيأتي عند قوله كذلك ذو وجهين حال الفاعل الخ أنه يقل الاعلال المذكور نحو عتي عتيا (قوله أن الجمع أنقل من المفرد) لوجهه على ثانياً لانه لا يقاس على الجمع لكان أحسن (قوله أن مضوفة شاذ) أى والقياس مضيفة وحكى أبو سعيد سماعه وسماع مضافة أيضا كما في العيني (قوله من ذوات الواو) فيكون مضوفة من ضاف بصرف فلا شاهد فيه لان الواو حينئذ أصل لا يدل ياء (قوله وذكرا أضاف اذا أشفق رباعيا) هذا زيادة فائدة ولا دخل له في الجواب (قوله بانهم ما قياس) لعل مراده بالقياس ما كان من جهة نظر العقل لا من جهة النقل وقوله للنص هو قول العرب أعيس بين العيسة وقولهم مبيع (قوله ثم أشار الى ثلاث مسائل الخ) قال الاسقاطي جعل الشارح هذا البيت إشارة الى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه

وقلب الياء واو وظاهر كلام المصنف موافقته فتقول على مذهب ما بيض وعلى مذهبه بوض ولذلك كان ذلك محتملا لان يكون فعلا وأن يكون فعلا وبعين عنده أن يكون فعلا بالاكسر واذا بنيت مفعلة من المبيع قلت على مذهبه ما مبيضة وعلى مذهبه معوشة ولذلك كانت مبيضة عندهما محتملة أن تكون مفعلة وأن تكون مفعلة وبعين عنده أن تكون مفعلة بالاكسر واستدل لهما بأوجه أحدها قول العرب أعيس بين العيسة ولم يقولوا العوسة وهو على حد أحمر بين الحجرة ثانيها قولهم مبيع والأصل مبيوع نقلت الضمة الى الياء ثم كسرت لتصح الياء وسيأتي بيانه ثالثها أن العين حكم لها بحكم اللام فابدلت الضمة لاجلها كما أبدلت لاجل اللام واستدل الاخفش بأوجه أحدها قول العرب

أ مضوفة لما يجذر منه وهي من ضاف بصيف اذا أشفق وحذر قال الشاعر وكنت اذا جارى دعا مضوفة \* في أشهر حتى يبلغ الساقى مثزرى ثانيها أن المفرد لا يقاس على الجمع لانا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد ألا ترى أن الواو بن المتطرفتين يقلبان ياء بن في الجمع نحو عتي جمع عات ولا يقلبان في المفرد نحو عتو ومضد عتتا ثالثها أن الجمع أنقل من المفرد فهو وادعى الى التحقير ويصح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه وأجابوا عن الأول من أدلة الاخفش بوجهين أحدهما أن مضوفة شاذ فلا تنبى عليه القواعد والآخرون أبابكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو وذكرا أضاف اذا أشفق رباعيا ومن روى ضاف بصيف فهو قليل وعن الثاني والثالث بانهم ما قياس معارض للنص فلا يلتفت اليه اه ثم أشار الى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واو

لأنهم ما قبلها بقوله (وواو اثر الضم ودا الباقى \* أنى لام فعل أو من قبل تا كناية عن رضى كقدره كذا إذا سمعنا صيره) فالاول  
من هذه الثلاثة أن تكون الياء لام فعل نحو فضوال جل ورموه وهذا مختص بفعل التعجب فلم يمت ما أقضاه وما أرماه ولم يمتى مثل هذا  
فعل متصرف الا ما ندر من قولهم نهوال جل فهو نهى اذا كان كامل النية وهو العقل والثانية أن تكون لام اسم مختوم بمتاء بنيت الكلمة  
عليها كان تنبى من الرى مثل مقدرة فانك تقول مرموه بخلاف نحو تانى تانية فان أصله قبل دخول التاء تانيا بالضم كتكاسل تكاسلا فايدا  
ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب لانه ليس فى الاسماء المتحركة ما آخره وأقبلها ضمة لازمة ثم ٢٠٣ طرأت التاء لافادة الوحدة وبن  
الاعلال بحالها لانها عارضة

لا اعتدائها والثالثة أن  
تكون لام اسم مختوم  
بالالف والنون كأن تنبى  
من الرى مثل سبعا  
اسم الموضع الذى بقوا  
فيه ابن حجر

ألا يادى بالحق بالسبعان  
أمل عليه بالي الموان  
فانك تقول رموا  
والاصل رمان فقلت  
الياء واو وسلمت الضمة  
لان الألف والنون  
لا يكونان أضعف حال من  
التاء اللازمة فى التحسين  
من الطرف (وان تكن)  
الياء الواقعة اثر ضم (عينا)  
افلى وصفا فذا بالوجهين  
عنهم أى عن العرب  
(ياق) أى يوجد قولهم  
فى أننى الا كيس والاضيق  
الكيسى والاضيق  
والكوسى والاضيق  
بترديد بين جملة على  
مذكرة تارة وبين رعاية  
الزنة أخرى واحتز رقوله  
وصفا عما اذا كانت عينا  
افى على اسمها كطوبى  
مصدر الطاب أو اسمها  
لشجرة فى الجنة تظاها  
فانه يتعين قلبها واو وأما

فى قول الناظم قبل بواو اذا فى آخره أو قبل تاء التأنيث أوز يادى فعلان من جعل ذلك مسألة واحدة أن  
يجعل ما هنا مسألة واحدة اه ويمكن توجيه المخالفة بانها الإشارة الى جواز الاعتبار بن (قوله وواو اثر الضم  
الخ) أى رداً على صير الياء اثر الضم واو أمى أنى أى وجد الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث ككأن شخص بان من  
رى كله كقدره بفتح الميم وضم الدال كذا رداً الياء اثر الضم واو اذا صير الباقى لفظ رى مثل سبعا بفتح السين  
المهملة وضم الموحدة وأضاف التاء للباقي ملازمة لها لانه المتكلم بها وسبعا قال ابن هشام الأصواب بفتح السين  
على لغة من أخرى المثني مسمى به مجرى سلمان ولو كسرت النون لم أن يقال كسبعين اه وعندى فيما ذكره  
من اللزوم نظر لان الزام المثني وما ألحق به الألف لغة كما سبق (قوله وهذا) أى كون الياء المتقلبة واو والوقوعها  
اثر ضم لام فعل مختص الخ (قوله فانك تقول مرموه) ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره وأقبلها ضمة لازمة  
لان التاء لما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كأنها حشوا لا لام ولهذا لم يقبل تأنونه لان تاءها ليست  
لازمة كما سيذكره الشارح (قوله بخلاف نحو تانية) هذا مختز قوله بنيت الكلمة عليها (قوله لانه ليس  
الخ) علة لسلامة الياء من القلب (قوله وبقي الاعلال بحالها الخ) جواب عما يقال لا يلزم بعد طرأت التاء من  
اعادة الضمة وقلب الياء واو وقوع اسم معرب آخره وأقبلها ضمة لازمة فهلا قيل تأنونه وإطلاق الاعلال  
على ابدال الضمة كسرة مجاز لان الاعلال كما فى الشافية تغيير حرف العلة للتخفيف بحذف أو قلب أو اسكان  
(قوله ابن حجر) رده العيني بان قائله تميم بن أبى مقبل لا بن حجر (قوله أمل) أملال الكتاب وأملأوه أن  
يقول فيكتب عنه ولعله ضمن أمل معنى كرمه بالياء والياء بكسر الموحدة والقصر مصدر بلى الثوب  
أذا خلق والموان الليل والنهار (قوله لا يكونان أضعف الخ) لك أن تقول اذا بنى من الغزو مثل ظر بان فانه  
يقال غزبان فيعطى ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخر احضار كضى أى من قلب الواو ياء لتطرفها اثر  
كسرة ومقتضى هذا أنه لا يقال فى مثل سبعا من الرى رموا لانه لا يجوز أن يقال فى مثل عضد من  
الرى رموا لانه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة فتسلم الياء فتقول  
رموه كذا يجب أن يقال رمان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح اه فصرح وقوله فى التحسين متعلق  
بأضعف أى تحسين الواو وقوله من الطرف أى من أن تكون طرفا فيلحقها الاعلال أى بل هما كالتاء أو أقوى  
فى هذا التحسين (قوله فذلك) أى الياء الواقعة اثر ضم (قوله بالوجهين) أى السابقين وهما ابدال الضمة التى  
قبل الياء كسرة وإبقاء الضمة فقلب الياء واو (قوله بترديد) أى لفعلى المذكور والياء سببية وفى نسخ ترددا  
وقوله بين جملة على مذكرة أى فى وجود الياء وتعبيرها بالحل أو لاو بالرعاية ثانياً تفنن ولو قال رعاية لذكره تارة  
والزنة أخرى لكان أوضح وأخصر (قوله مصدرا) عبارة المرادى اسم مصدر من الطبيب (قوله ومشية  
حيكى) بجاء مهملة مكسورة تحتية ساكنة فكاف ويقال فيها حيكى بفحات كجمرى كفى القاموس (قوله  
كالطوبى) تمثيله هنا بالطوبى للصفة الجارية مجرى الاسماء لاشاق تمثيله به ساقا للاسم لان المهملة مثل به هنا  
طوبى مؤنث الاطبيب كما سيصرح به وسابقة الطوبى المصدر أو اسم الشجرة كما صرح به (قوله هو مراد  
المصنف) أى وان صدق كلامه على الاولى أيضا (قوله فى باب الاسماء) أى نوعها الجارية مجراها وقوله الخ كوا  
الاحسن وحكموا بالواو وقوله أعنى من اقرار الضمة ينبغى حذف أعنى أو من فتأمل (قوله كما فى طوبى)

قراءة طبي لم نشأه (تنبية) فى الواقعة صفة على ضربين أحدهما الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لتسلم الياء ولم  
يسمع منها الا صفة ضيزى أى جائرة يقال ضاروه حقه بضيزه اذا نجسه وجار عليه ومشية حيكى أى يتحرك فيها المنكبان يقال حاك فى مشية  
يحيى اذا حرك منه كيبه والآخرة المحضة وهى الجارية مجرى الاسماء وهى فى فعل كالطوبى والكوسى والضوقى والنورى مؤنثات  
الاطيب والا كيس والاضيق والآخر وهذا الضرب هو مراد المصنف وهو فيما ذكره فيه مخالفاً لما عليه سميويه والخويزى فانهم ذكروا  
هذا الضرب فى باب الاسماء فحكموا به بحكم الاسماء أعنى من اقرار الضمة وقلب الياء واو كما فى طوبى مصدر وناظر كلام سميويه انه

لا يجوز فيه غير ذلك والذي يدل على أن هذا الضرب من الصفات جار مجرى الأسماء أن أفعال التفضيل يجتمع على أفعال فيقال أفضل وأفاضل وأكبر وأكبروا كما يقال في جميع أفعال وهي الرعدة أفا كل والمصنف ذكره في باب الصفات وأجاز فيه الوجهين ونص على أنه ما مسموعان من العرب فكان التعدير السالم من الإيهام الملاقي لغرضه أن يقول وإن يكن عينا لفعلي أقبل لا فذلك بالوجهين عنهم يحتل في فصل (من لام فعلي اسم) ٢٠٤ أتى الواو بدل باء كتقوى غالبا جازا (بديل) أي إذا اعتلت لام فعلي بفتح الفاء فتارة تكون لامها

أي كالعمل الذي في طوي والكاف للتظهير وقوله مصدرا أي أو اسم الشجرة لأن طوي الاسم ليس محصورا في طوي المصدر كما مر (قوله كما يقال في جمع أفكل) أي الذي هو اسم لصفة (قوله وأجاز فيه الوجهين) أي فيكون مخالفا لسيبويه والخويين من وجهين (قوله السالم من الإيهام) أي إيهام الشمول للصفة المحضة وقوله الملاقي لغرضه أي من خصوص الصفة الجارية بمجرى الأسماء (قوله وإن يكون) بالياء التعمية كما في قول المصنف وإن يكن عينا لفعلي وصفه بقرينة إشارة المذكر في قوله فذلك

(فصل) (قوله اسم) حال من فعل وقوله بدل بلاء حال من الواو (قوله كتقوى) أصله وقيما قلت واوه تأمرا في ترات وياؤه واوه وعبر منصرف لأن ألفه للتأنيث وفي الكشف عن عيسى بن عمر أنه قرأ على تقوى بالتنوين يجعل الألف للالتحاق كتنرى ولا يمنع اجتماع إعلانين غير متواليين في كلمة كما هنا وكما في فون ومهط في إذا صلها ما يوفون ومهط فواغما الممتنع تواليهما بلا فاصل صرح به زكريا في فصل لساكن صحيح ولا يرد تواليهما في نحو ما لشذوذ (قوله غالبا) أن جعل متعلقا بما كان لقوله جازا البديل فائدة من حيث تقييده بغالبا وإن جعل متعلقا بآتي كان تكرارا (قوله نحو نشوى) في المصباح النشوة السكر ورجل نشوان مثل سكران اه بحر وفه أي وامرأة نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كما في القاموس لأنشوى لوجوب قلب الواو بياء على قياس رضى ونحوه كما مر فقول شيخنا أو البعض في المصباح نشوى سكر خطأ فلا ومنعولا والله الموفق (قوله مؤنثا خزان وصديان) أي وهما مؤنثا الخ (قوله وشروى) بشين مجعمة فراء بمعنى مثل يقال للشرواه أي مثله تصريح (قوله لأنه أخف) أي من الصفة لتركب معناها (قوله للاحتراز من الريب) قيل لاشذوذ في الريب لأنها الغالب تغلب ياؤها واوا والمانع وهوان قلب يائها واوا يستلزم قلب الواو بياء عملا بقاعدة أخرى وهي أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسقط أحدهما باساكون قلبت الواو بياء وأدغمت في الياء ونظيره الدنوشرى بان شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما يأتي وهي هنا عارضة بالابدال من الياء وسياق ما فيه في أول الفصل الآتي (قوله للرائحة) وأما ريامن الرى ضد عطشى فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة دنوشرى (قوله وطغيا) بطاء مهملة فعين مجعمة (قوله وسعيما موضع) هذا بالاهمال فقط أما سعيما اسم النبي الذي بشر بعيسى فبأهمل السين والعجاها كذا في القاموس وحكى الدنوشرى أن اسم الموضع بالعجم الشين واقتصر عليه البعض (قوله وفي الاحتراز عن هذه نظار الخ) أي فكان الأولى إسقاط قوله غالبا لخروج الأول والثالث بقوله أمما والثاني بقوله فعل أي بالفتح (قوله أنها صفة) أي وتصحيح الصفة ليس بشاذ (قوله منقول من صفة) أي واستحجب التصحيح بجمعه علم تصريح (قوله أعنى في كون الخ) ينبغي حذف (قوله وأقرار الياء فيها شاذ) جملة مستأنفة استثنافيا بيانيا وفي بعض النسخ شاذ بالنصب فيكون أقرار بالجر عطف على ابدال أي وكون أقرار الخ (قوله كالنشوى) ينبغي ما مر أنها صفة نعم نشوى بدون الابدال بذكر بيان كما في القاموس (قوله والمعنوى) في النسخ رسم هذا المثال بعين مهملة فنون ولم أجده ذلك في القاموس ولا في المصباح ولا في غيرهما والذي في كتب اللغة العنوة بقاء التأنيث وفسرت بالقهر وبالمودة فخره (قوله يجمع لونه هذا) أي الابدال المذكور (قوله والطغوى) بطاء مهملة فعين مجعمة بمعنى الطغيان كما في القاموس (قوله والنقوى) كذا في النسخ بالقاف ولم أجده ذلك في القاموس وغيره والذي فيه اللغوى بالغين المجعومة بمعنى اللغو وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره فاعمل ما في النسخ تحريف وإن لم يقبض له أرباب الحواشي (قوله هذه الأواخر)

واو وتارة تكون بياء فان كانت واو اسلمت في الاسم نحو دعوى وفي الصفة نحو نشوى ولم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة وإن كانت بياء سلمت في الصفة نحو خزان وصديان مؤنثا خزان وصديان وقلت واو في الاسم نحو تقوى وشروى وفتوى فراق بين الاسم والصفة وأثر الاسم بهذا الاعلال لأنه أخف فكان أجل للثقل وانما قال غالبا للاحتراز من الريب للرائحة وطغيا للوفا بالبرة الوحشية وسعيما لموضع كما صرح بذلك في شرح الكافية وفي الاحتراز عن هذه نظار أماريا فالذي ذكره سيبويه وغيره من الخويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية والأصل رائحة ربأى بمولودة طيما وأما طغيا فالأكثر فيه ضم الطاء ولعلمهم استحبوا التصحيح حين فهو التخفيف وأما سعيما فعلم فيجمل أنه منقول من صفة تخرى يا وصديا (تنبيه) ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر الخويين أعنى في كون ابدال الياء واو في

أي

فعل الاسم مطردا وأقرار الياء فيها شاذ وعكس في التسهيل فقال وشذا ببدال الواو من الياء فعلى اسمها وقال أيضا في بعض تصانيفه من شواذ الاعلال ابدال الواو من الياء في فعل اسم كالنشوى والنقوى والغنوى والفتوى والأصل فعين الياء ثم قال وأكثر الخويين يجعلون هذا مطردا فالحق بالاربعة المذكورة الشروى والطغوى والنقوى والدعوى زاعين أن أصلها الياء والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو

سد الباب التكميل من الشذوذ ثم قال وما يبين أن ابدال ياءها واوا شاذ فصيح الزاوي والظفي او هي ولد البقرة الوحشية فتفتح طاو  
وتضم وسما اسم موضع فهذه الثلاثة الجائزة على الاصل والتجنب للشذوذ اولى بالقياس علمها هذا كلامه وقد مر تعقب احتجاجه به  
الثلاثة وهذه المسئلة خامس مسئلة تبديل فيها الياء واوا ثم أشار الى موضع خامس تغلب فيه الواو ياء بقوله \* (بالعكس جاء لام فعلى وصفها  
وكون قصوى نادرا لا يخفى) أي اذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة ٢٠٥ تكون واوا فان كانت ياء سلمت في الاصل

نحو الفتاوى والصفة  
القضايا تانيث الاصل  
فلم يفرقوا في فعل  
ذوات الياء بين الاء  
والصفة كالم يفرقوا  
فعلى بالفتح من ذوات  
الواو كما سبق وان كانه  
واوا سلمت في الاسم نحو  
خزوى اسم موضع قال  
الشاعر  
أدارا بحزوى هجت للغير  
عبارة  
فناء الهوى يرفض أو  
يتفرق  
وقلت ياء في الصفة نحو  
انازينا السماء الدنيا ونحو  
قولك للجنة من الدرجة  
العليا وأما قول الجازيين  
القصوى فشاذا قياسا  
فصيح استعماله به على  
الاصول وهم يقولون  
القضايا على القياس  
وشذا أيضا الملقى عند  
الجميع كتنبية كما ذهب  
اليه الناظم مخالف لما  
عليه أهل التصريف  
فانهم يقولون ان فعلنا  
كانت لامها واوا تغلب في  
الاسم دون الصفة  
ويجملون خزوى شاذ  
قال الناظم في بعض كتبه  
الخوون يقولون هذا

أي الشروى والثلاثة بعده وقوله من الواو أي من ذوات الواو وهذا هو الموافق لما أسلفه الشارح قريبا في  
دعوى ولما في القاموس في طغوى حيث قال طغايطغوطغوا وطغوا وانا بضمهما كطني بطني والاسم الطغوى  
كذبت ثم دبطوا ما اه وقوله كطني بطني أي بمعنى طني بطني كرضي برضي (قوله سد الباب التكميل من  
الشذوذ) هذا لا يرد على أكثر الخوون لانهم لا يقولون بشذوذ هذه الأربعة (قوله أن ابدال ياءها) أي الفتوى  
والثلاثة بعده (قوله تصحيح الياخ) في استدلاله بتصحيح الألفاظ الثلاثة نظر لاحتمال أن يكون تصحيحها  
هو الشاذ وبتسليم عدم شذوذه يرد عليه ما قدمه الشارح في قوله وفي الاحتراز عن هذه نظر الخ وسبقه الشارح  
على هذا (قوله وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة) أي مما يؤخذ منه تعقب احتجاجه بها وهو تعقب  
الاحتراز عنها بقول الناظم غالبا (قوله تبديل فيها الياء واوا) والاربعة تقدمت في قوله ويا كقول الخ (قوله  
تغلب فيه الواو ياء) وتقدمت الاربعة في قوله يواوذا الفعل الى قوله يرضيان (قوله بالعكس) أي عكس لام  
فعلى بالفتح اسما (قوله تانيث الاقصى) قال شيخنا والعض احتراز من القضايا الآتي الخلاف فيها بين  
الجازيين والتميميين فان أصلها الواو وهذه أصلها الياء اه وما ذكره من التفرقة هو صريح كلام الشارح  
ومقتضاه أن القضايا المختلف فيها ليست تانيث الاقصى ونحوه توقف فتأمل (قوله فحزوى) بحاء مهملة  
فراى (قوله أدارا الخ) الهزلة للنداء ونصب المنادى مع أنه نكرة مقصودة لوصفه بما بعده والنكرة المقصودة  
اذا وصفت ترجح نسبها على غيرها كما في حديث يا عظيم يا رجب لكل عظيم والعبارة بفتح العين المهملة الرفع  
وما الهوى دعه أضيف اليه لكونه سمي به ويرفض بسكون الراء وفتح الفاء وتشديد الصاد المحجمة بسيل  
بعضه في اثر بعض ويتفرق براءين وقافين يبقى في العين مخيرا يجي ويذهب (قوله الدنيا الخ) الاصل  
الدنوى والمعلوى لانهم من الدنوى والمعلوق قلب الواو فيها ياء لا استتقال الواو مع الضمة وعلامة التانيث في الصفة  
تصريح (قوله فصيح استعماله) لوروده في قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى (قوله على الاصل) وهو الواو (قوله  
يقولون هذا) أي قلب واو فعلنا ياء (قوله لا يعلون الخ) أي فتمثيلهم بنا في دعواهم (قوله أو بالدنيا) أي  
المراد بها ما قبل الآخرة لانها التي عرضت لها الاسمية لا الواقعة صفة موصوف كاتى في قوله تعالى انازنا  
السماء الدنيا لانها محضة بدليل النعت بها فتأمل (قوله كتمه حيوة) بفتح الحاء المهملة وسكون القحمة  
والدر جاء المحدث أي وكان القياس قلب الواو ياء كما سيأتى في الفصل الآتي (قوله مؤيد بالدليل) قال شيخنا  
وابعض كالبيت السابق وهو قوله أدارا بحزوى الخ أي وكون خزوى شاذ خلاف الاصل (قوله  
يستعملون الواو مع ضمة أوله) أي ومع ثقل النعت فلا يرد أن ذلك القدر موجود في الاسم (قوله أظهر والواو)  
أي مخالفين للقياس تنبيه على الاصل كما مر

فصل (قوله واتصلا) بأن كانا من كلمة ولم يفصل بينهما فاصل ففتح قوله واتصلا شرطان (قوله ومن  
عروض) أي جائر كما في روية مخفف روية بالهمزة بخلاف العروض الواجب فانه لا يمنع الابدال كما في أيم الله  
فانه على مثال أيم بضم الاول والثالث وأصله أويم أبدلت الهمزة الثانية واوا وجوبا بالسكونها وضمت ما قبلها  
فقلب الواو ياء وأدغمت في الياء للقاعدة كذا في المرادى والتصريح (قوله ومن عروض عربا) المتبادر من  
صنيع الناظم أن الالف للتثنية والمفهوم من كلام المرصع والشارح أنها الاطلاق وقصته أن الثاني لو كان  
عارضاً جاءت هذه القاعدة وهو كذلك كما في الراء فانهما قلبتا ياءها الثانية واوا علما بالقاعدة المتقدمة في  
مخصوص بالاسم ثم لا يعلون الا بصفة محضة أو بالدنيا والاسميت فيها عارضة ويرجعون أن تصحيح خزوى شاذ كتمه حيوة وهذا قول لادليل  
على صحته وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لائمة اللغة حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهم ما قالوا كان من النعوت مثل الدنيا والعليا  
فانه بالياء فانهم يستعملون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز أظهر والواو في القصوى وبنو عجم قالوا القضايا انتهى وأما  
قول ابن الجاسجب بخلاف الصفة كالغزوى يعني تانيث الاغزى فقال ابن المصنف هو تمثيل من عنده وليس معه نقل والقياس أن يقال  
الغزى كما يقال العلما انتهى (فصل) (ان يسكن السابق من واو ياء واتصلا ومن عروض عربا

فياء الواو اقلين مدغما) أي هذا موضع سادس قلب فيه الواو ياء وهو أن تلتقي هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة كعملى والسابق  
منهم ما سكن متاصل ذاتا وسكونا ويجب حينئذ ادغام الياء في الياء مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيد وميت أصلهما ماسود وميوت ومثاله  
فيما تقدمت فيه الواو طى ولى مصدر طأ وطيت ولوى ويجب التصحيح أن لم يلتقيا كزيتون وكذا أن كانا من كلمتين نحو  
مدغما يامر ويرى وأعدا وكان السابق ٢٠٦ منهم ما تحرك نحو طوبى وغبوراً وعارض الذات نحو روى وتخفف روى وديوان أصله

دوان ويوسع أدوا وه بدل  
من ألف بابع أو عارض  
السكون نحو وقوى فان  
أصله الكسر ثم سكن  
للتخفيف كما يقال في علم  
البناء المذكور شرط  
أن لا يكون في تصغير  
ما يكسر على مفاعل فهو  
جدول وأسد للحيمة  
يجوز في مصغره الاعلال  
نحو جديلا وأسيد وهو  
القياس والتصحیح نحو  
جدول وأسيد  
للتصغير على التكسير أما  
أسود صفة فتقول فيه  
أسيد لا غير لأنه لم يجمع  
على أسود (وشد على  
غير ما قدر سما) وذلك  
ثلاثة أضرب ضرب  
أعل ولم يستوف الشروط  
كقراءة بعضهم أن كنتم  
لروى بتعديرون بالابدال  
وحكى بعضهم اطراده  
على لغة وضرب صحيح  
مع استيفائها نحو ضيئون  
وهو السنو والذكر ويوم  
أيوم وعوى الكلب  
عوية ورجاء بن حيوة  
وضرب أبدلت فيه الياء  
واو وأدغمت الواو فيها نحو

الفصل السابق ثم قلبت الواو ياء عملا بالقاعدة المذكورة في قوله ان يسكن السابق الخ هذا ما ارتضاء شيخنا  
وتبعه البعض وقد يقال لاحاجة الى هذا التكيف وما المانع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة في الفصل  
السابق اذا لم يمنع منها مانع كزوم قلب الواو ياء كما سر (قوله فياء الواو اقلين) لأنها أنقل من الياء (قوله أو ما هو  
في حكم الكلمة كعملى) أي حالة الرفع لأن المتضادين كالشيء الواحد لا سيما اذا كان المضاد الياء المتكلم  
(قوله ويجب حينئذ) أي حين اذ قلبت الواو ياء (قوله أصلهما ماسود وميوت) لأنه ما من ساد يسود وانفاقا  
ومات عوت على إحدى اللغتين وزنهما على الراجح عند البصريين فيعمل بكسر العين وقال البغداديون فيعمل  
بفتحها كضيق وصيرف فعمل بكسرهما قالوا لأنه لم يوجد مكسورا العين في التصحيح حتى يحمل عليه  
المتصل وردبان المتصل نوع مستقل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فيجوز أن يختص هذا البناء بالمتصل  
كاختصاص جميع فاعل منه بفعلة بضم الفاء كقضاة ورماء كذا في التصريح (قوله ويجب التصحيح) الأولى فاء  
التفريع (قوله نحو روية) أي بالواو وتخفف روية أي بالهمزة (قوله نحو قوى) أي بسكون الواو قال المصريح  
وأجاز بعضهم في بالادغام بعد القلب (قوله كما يقال في علم) أي بكسر اللام علم أي بسكونها (قوله وهو أن  
لا يكون) أي اجتماع الواو والياء في تصغير ما يكسر على مفاعل أي في مصغر مفرد محرك الواو يجمع جمع  
تكسير على مفاعل واحد ترزنا بقولنا نحرك الواو من نحو عجزو لأن اعلال مصغره واجب وان جمع على  
مفاعل والفرق ضعف الساكن وقوة المحرك تصريح (قوله بالابدال) أي والادغام مع أن الواو عارضة الذات  
(قوله وحكى بعضهم اطراده) أي الابدال في نحو الرابما واو به بدل من همزة هكذا يظهر (قوله نحو ضيئون)  
بفتح الضاد النجمة وسكون التحتية وفتح الواو (قوله أيوم) أي كثيرا الشدة تصريح (قوله ورجاء) براء فجمع  
مجدودة وقوله ابن حيوة بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية (قوله وهو نوق) قال المصريح بضم النون وتشديد  
الواو والقياس نهى لأن أصله نهى لانه يقول من النهى اه قال شيخنا انظر هل هو مصدر ووصف به  
الواحد للباغة أو هو جمع زاد البعض وظاهر عبارة الشارح أنه مصدر أي حيث غير بضمير الواحد في قوله  
وهو نوق والوجه عندى أنه بفتح النون مما لغة الناهى فهو على فعل بفتح الفاء يؤيده أنه يقال على  
القياس نهى عن المنكر أمور بال معروف كما في القاموس ثم رأيت في كلام يس ما يؤيده (قوله أصل) ضبطه  
الشيخ خالد البناء للجهول وأقره غيره وفيه عندى نظر لانه انما يصح اذا كان له من هذا المعنى فعل متعد مبنى  
للفاعل ولم أحده بعد مراجعة القاموس وغيره وحينئذ ينبغي قراءته في المتن كمكرم بمعنى تأصل وان لم عليه  
اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد وهو عيب من عيوب القافية يسمى سناد التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت  
هذا الضبط منقولاً عن خط ابن النحاس تلميذ الناطم فله الحمد (قوله انفايدل) ينقل همزة بدل الى تنوين  
الفا (قوله لسكونهما) علة لعلمه اشتراط التحرك أي بقتضى اشتراط التحرك المحركة في القول والبيع  
للسكونهما (قوله مخفي جيئل وتوأم) أي حال كونهما مخفي الخ اه تصریح وانما جعله حالا لصفة لان  
المراد لفظ جيئل ولفظ توأم فهما معرفتان والجيئل بالجمع الضبيع والتوأم بالقوقية معروف (قوله  
والحيل) بالحاء المهملة (قوله أي في كلمتهما) لم يقل أي في كلمتهما ما من غير فاصل مع أن المراد بالاتصال  
مجموع الأمرين كما مر اقتصارا على الخفي (قوله في أن عمرو جديز يد) انما كان ذلك في حكم المنفصل لجواز  
الوقف بين الكلمتين (قوله والخامس) هذا لا يؤخذ من المتن (قوله غلبط) بضم العين المهملة وفتح اللام

وكسر  
عوى الكلب عوة وهو نوق عن المنكر ثم أشار الى ابدال الالف من اختيها بقوله (من واووا ياء بنحر بك أصل  
بالفايدل بعد فتح متصل) أي يجب ابدال الواو والياء ألفا بشرط أحد عشر الأول أن يتحرك كذا في القول والبيع لسكونهما  
والثاني أن تكون حركتهما أصلية ولذلك صحتا في جيئل وتوأم وفي اشتر والضلالة ولتبلون في أموالكم وأنفسكم ولا تنسوا  
الفصل بينكم والثالث أن يفتح ما قبلهما ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور والرابع أن تكون الفتحه متصلة أي في كلمتهما ولذلك  
صحتا في أن عمرو جديز يد والخامس أن يكون اتصالهما أصليا فلو بنيت مثل غلبط من الغزو والرمى قلت فيه



عز وورمي منقوصا ولا قلب الواو والياء ألفا لان اتصال الفتحه بهما عارض بسبب حذف الالف اذا الاصل غزاوي وزماني لان علمطا أصله علا  
والسادس أن يحرك ما بعدهما ان كانا عيين وان لا يلم ما ألف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين والى هذا اشارة قوله (ان حركه التالى) ان  
التابع (وان سكن كف) اعلال غير اللام وهى لا يكف اعلالها بساكن غير ألف\* أو ياء التشديد فيها اقد ألف) وكذلك صحت العين في نحو  
بيان وطويل وغبور وخورنق واللام في نحو رميا وغز وافتيان وعصوان وعلوى وفتوى وأعلت العين في قام وباع وناب وباب لحررا  
ما بعدهما واللام في غزاو دعاورمي وتلا اذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة وكذلك يخشون ٢٠٧ ويمحون وأصلهما يمحشون ويمحورون

فقلنا ألفين لحرر كهم  
وانفتاح ما قبله ما فتح حذفه  
للساكنين وكذلك تقول  
في جمع عصا مسمى به قاء  
عصون والاصل  
عصون ففعل به  
ما ذكر وعلى هذا  
لويتم من الرمي والغزو  
مثل عنكبوت قلت  
رمبوت وغزوت  
والاصل رمبوت  
وغزوت ثم قلبا وحذفنا  
لملاقاة الساكن وسهل  
ذلك أمن اللبس اذ ليس  
في الكلام فعلوت وذهب  
بعضهم الى تصحيح هذا  
لكون ما هو فيه واحدا  
واغما صححوا قبل الالف  
والياء المشددة لانهم  
لو أعادوا قبل الالف  
لاجتمع ألفان ساكنان  
فحذف احدهما فيحصل  
اللبس في نحو ورميالته  
يصير رمي ولا يدري للمثني  
هو أم للفرد وحمل مالا  
لبس فيه على ما فيه لبس  
لانه من يابه واما نحو  
علوى فلان واوه في  
موضع تبدل فيه الالف  
واو والسابع أن لا تكون

وكسر الموحدة الضخم (قوله غزو وورمي) أصلهما غز و و بواوين وورمي ياءين وقوله منقوصا اي فتسكون  
الواو والياء الموحودتان مكسورتين ويكون اعلال الكلماتين كاعلال قاض وأقرده منقوصا مع أن صاحب  
الحال اثبات للتأويل بما ذكر (قوله ان حركه التالى) أى ان كان هناك تال واللام تأت هذا الاشتراط (قوله  
اعلال) بالنسب مفعول كف وقوله غير اللام هو العين (قوله أو ياء الخ) أى أونون تو كيد ولم يذكر ذلك لعلمه  
من باب نون التوكيد (قوله وخورنق) بفتح الخاء المججمة قصر في العراق كما في التصريح وعبارة اقاموس  
قصر لثمة من الاكبر (قوله وعلوى وفتوى) جمع بين هذين المتأنيين لان الواو في الاول منقلبة عن ياء على  
الثانية المنقلبة عن واو وفي الثانية منقلبة عن ألف فتى المنقلبة عن ياء (قوله في قام الخ) الالف في الفعل الاول  
والاسم الثاني منقلبة عن واو وفي الفعل الثاني والاسم الاول عن ياء (قوله وورمي) ألفه عن ياء وألفات الاثنين  
قبله والرابع بعده عن واو فالجمع بين الثلاثة لا يوضح (قوله ويمحون) أى بفتح الحاء المهملة على لغة من قال  
محاه محاه محوا على لغة من قال محاه محاه محيا كما زعم البعض لانه برده قول الشارح ويمحورون بواوين لان  
أصله على هذه اللغة يحسون بياء فواو ونعم وجد هكذا في بعض النسخ ففعل كتابة البعض على هذه ولا على لغة من  
قال محاه محاه محيا الآن حاه محون على هذه مضبوطة ولان أصله عليهم يحسون لا يحورون ولا على لغة من قال  
محاه محاه محوا وهى الاشهر لضم حاه محون على هذه أيضا نعم ان قرئ بالبناء للفعل صح عليها فتبين أن فيه  
أربع لغات كما في القاموس وان دفع اعتراض المصريح بان محال يثبت لغة وانما الثابت يحول لا يصح التمثيل  
بمحون بفتح الحاء الا أن يقرأ بالبناء للفعل (قوله مسمى به) أى مسمى به هذا كراقل والتعقيب بذلك ليصح  
جمعه بالواو والنون (قوله وعلى هذا) أى ما ذكر في يخشون ويمحون وعصون (قوله قلت رمبوت وغزوت)  
أى بفتح أولهما وانما هو سكون ثانين ما (قوله أمن اللبس) أى لبس المفعول بالاصل (قوله اذ ليس في الكلام  
فعلوت) أى فيفهم أنه فعل والاصل فعلوت (قوله الى تصحيح هذا) أى حرف العلة في المبني على عنكبوت من  
الرمي والغزو بقرينة قوله لكون ما هو فيه واحدا أى لكون اللفظ الذى حرف العلة فيه واحدا ولو كان اسم  
الاشارة راجعا الى نفس المبني المذكور لقال لكونه واحدا بمعنى الواحد دون الجمع أى الدال على جماعة  
كخشون ويمحون وعصون في النقل فتناسب في الجمع التحقيق بالاعلال المذكور (قوله ولا يدري الخ) لو قال  
و يتبادر منه المفرد لكان أولى لاقتضاء عبارته أنه اجمال للابس (قوله مالا لبس فيه) نحو قتيان وعصوان  
(قوله لانه من يابه) أى على طريقه فى أن بعد الياء الواو وألفا كنه (قوله فلان واوه الخ) أى لان ياء النسب  
تستوجب قلب الالف واو فلو قلبت الواو ألفا لحرر كما وانفتاح ما قبله القلب الالف واو الاحتمال ياء النسب  
ولزم التسلسل ولم تنزل في قلب الالف وقلب الى الواو (قوله لفعل) بكسر العين (قوله ذا فعل) حال من  
المعطوف (قوله كاغيد) هو بالغين المججمة الناعمة البدن ويقال في الانثى غيداء وغادة (قوله جلا على افعول)  
قال شيخنا السيد هو بتشديد اللام وقوله لانه بمعناه فهو ر بمعنى اعور بتشديد الراء وهكذا (قوله وحمل مصدر  
الفعل عليه) أى على الفعل فهو مقبس على المقيس (قوله بدليل أمن) أى وأمن ضد خاف والشئ يعرف  
بضده (قوله لان الوصف منه) أى من نحو خاف (قوله ولم تنزل) عطف على سلمت (قوله لكونه بمعناه) أى

احداهما معنا لفعل الذى الوصف منه على افعول والثامن أن لا تكون عينا لمصدر هذا الفعل والى هذين الشرطين الاشارة بقوله (وصح عن  
فعل) أى نحو الغيد والحول (وفلا) أى نحو غيد وحول (ذا فعل) أى صاحب وصف على افعول (كاغيد وأحولا) وانما التزم تصحيح الفعل في  
هذا الباب جلا على افعول نحو احول وأعور لانه بمعناه وحمل مصدر الفعل عليه في التصحيح واحتراز بقول ذا افعول من نحو خاف فانه فعل بكسر  
العين بدليل أمن واعتل لان الوصف منه فاعل كخائف لا على افعول والتاسع وهو مختص بالواو ان لا تكون عينا لاقتل الدال على معنى  
التفاعل أى التشارك في الفاعلية والمفعولية والى هذا اشارة بقوله (وان بين) أى بظهر (تفاعل من افعول والعين واو اسلمت ولم تنزل) أى  
اذا كان الفعل واوى العين بمعنى تفاعل صحيح جلا على تفاعل لكونه بمعناه

تحواجتور وواو اذو وحواء في نجاو زوا و تراو وحواء حتر بقوله وان بين تفاعل من أن يكون افتعل لا يفتعل فانه يجب اعلاله مطلقا  
تحواجتات بمعنى خان واحتجاز بمعنى جاز وبقوله والفين واومن أن تكون عينه ياء فانه يجب اعلاله ولو كان دال على التفاعل نحو امتاز واو ابتاعوا  
واستافوا أي تضار بواو السبوف بمعنى تمايز واو تبايعوا وتسايفوا لان الياء أشبهه بالالف من الواو فكانت أحق بالاعلال منها والعاشرون لا  
تكون احداهما متولوة بحرف ٢٠٨ يستحق هذا الاعلال والى هذا أشار بقوله (وان لحرفين ذا الاعلال استحق • صحيح أول) أي اذا

تحركة تاء اجتور وافي حكم السكون (قوله نحو اجتوروا) بالجيم وقوله وازدو وحواء أصله ازو وحواء ابتدات التاء  
دالا (قوله مطلقا) أي بانياء حوار تاب أو واو بانحو اجتاز ومثله اجتات لانه وان كان من انيائه فاصل الخيانة  
الدوالة بدليل خان بخون وان أوهم صنيع الشارح خلافه (قوله أشبهه بالالف) أي أقرب اليها في الخفة وقوله  
فكانت أي الياء (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف ألف ذال بقاء لما كان من حذفها الالتقاء  
السكون وان زال هذا الالتقاء بعد نقل حركة الهمزة الى اللام هذا ما ظهر لي فاحفظه فانه نفيس (قوله وكل  
منهما الخ) فلو كان المستحق للاعلال أحدهما ولم يكن لزم من اعلاله اعلال الآخر لم يكن ذلك من توالي الاعلالين  
الممنوع فلا اشكال في نحو معدى وعصى جمع عصا وعنى مصدر عتا قاله البعض (قوله احداهما) أي الواو  
والياء (قوله لئلا يجتمع اعلالان) أي بلا فاصل والافاجتماعهما جازم مع الفاصل نحو يفون اذا أصله يفون بل رد  
في شرح الكافية أن توالي الاعلالين اجحاف ينبغي اجتنابه على الاطلاق فنع تواليهما اذا اتفقا واعتفرا اذا  
اختلفا كما وشاء وترى فان الأصل موه وشوه وترى وقد يجاب بان هذه الالفاظ شاذة قاله بس (قوله والآخر)  
بكسر الخاء (قوله نحو الحوى) بفتح الخاء المهملة وقوله مصدر حوى أي على وزن قوى (قوله حق) بضم الخاء  
وتشد الواو (قوله نحو الحبا) بالقصر (قوله قد يحق) أي يشهد شذوذا (قوله فيما تقدم) أي في اجتماع  
حرف علة في الكلمة (قوله أصلها غيبة) أي بفتح الياءين (قوله ثاية) بفتح التاء المثناة كبا يؤخذ من قوله فيشوى  
عندها وأما الثانية بالفوقية فهي الطاية كما في القاموس (قوله فيشوى بوزن يرمى) أي يقيم (قوله وهذا أسهل  
الوجه) أي الستة على ما في التصريح وأقره شيخنا والمض وغيرهما الآية ذكره الشارح الخامس  
أن أصلها آيبة بضم الياء الاولى كسيرة قلبت العين ألفا قلبت المصريح وردبانه انما كان يجب قلب الغنة كسيرة  
اه وفيه نظرا لا يخفى وان أقره وعبارة الفارسي وقيل آيبة بضم الياء الاولى فاعلالها على القياس اه السادس  
أن أصلها آيبة بفتح الاولى كالقول الاول الا أنه اعلمت الثانية على القياس فصار آيا حكية فقدمت اللام الى  
موضع العين فوزنها حينئذ فلعلة ثلاث فحات وفي تفسير القاضي الميضاوي وجهان آخران أو بة بسكون الواو  
وأو بة بفتحها فتكون الواو جه ثمانية (قوله فيلزمه حذف العين لغير موجب) أي لحذفها لان المعهود في مثله  
قلب الياء الاولى همزة كما في بائه وقائله (قوله فيلزم تقديم الاعلال الخ) فيه ان هذا لازم على الوجه الاول أيضا  
وانه قد ثبت في كلامهم تقديم الاعلال على الادغام كما في قوى والمراد بالتقديم الترتيب أي اختيار الشيء على شيء  
آخر كما في تقديم الاعلال على الادغام في آية وقوى أو البدء به أو لا قبل غيره كما في تقديم الادغام على الاعلال في  
أئمة (قوله بدليل ابدال همزة أئمة بياء لا ألفا) وجه الدلالة أن ابدال الهمزة بياء أئمة هو لتقديم الادغام على الاعلال  
وبيان ذلك أن أصل أئمة أئمة فليزمت الادغام والاعلال ويبدلوا أو لا الهمزة الثانية الساكنة أئمة من جنس حركة  
الهمزة الاولى بل قدموا الادغام فنقلوا الاجله أولا كسيرة الميم الاولى الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية  
وأدغموا ثم أبدلوا الهمزة الثانية بياء من جنس حركتها وهذا ما منهم يدل أن عنيتهم بالادغام فوق عنيتهم  
بالاعلال وذهب الجار بردي الى تقديم الاعلال وبعضهم الى تقديم الادغام في العين وتقديم الاعلال في اللام كما  
بسطه المصريح فانظرو (قوله أن لا تكون) أي احدى الواو والياء (قوله زيادة تختص بالاسماء) كالالف  
والنون والالف الثابتة تصرح (قوله ما آخره) بنصب آخره على الظرف متعلق بزيد وما في قوله ما يخص الاسم

اجتمع في الكلمة حرفا علة  
واو ان أو يا أن أو واو  
وباء وكل منهما يستحق  
أن يقاب الالف التحركة  
لوافتتاح ما قبله فلا بد من  
تصحیح احداهما لئلا  
يجتمع اعلالان في كلمة  
والآخر أحق بالاعلال  
لان الطرف محل التغير  
فاجتماع الواو بنحو  
الحوى مصدر حوى اذا  
أسود و يدل على أن ألف  
الحوى منقلبة عن واو  
قوطم في مثناه حو وان  
وفي جمع أحوى حو وفي  
مؤنثه حواء واجتماع  
الياء بنحو الحنا للغيث  
وأصله حي لان تثنية  
حييان فاعلت الياء الثانية  
لما تقدم واجتماع الواو  
والياء نحو الهوى وأصله  
هوى فاعلت الياء ولذلك  
صح في نحو وحيون لان  
المستحق للاعلال هو  
الواو واعلاله ممتنع لانه  
لام وليها ألف وأشار بقوله  
(وعكس قد يحق) الى أنه  
ربما أعل فيما تقدم الاول  
وصحح الثاني كما في نحو  
غاية أصلها غيبة أعلمت  
الياء الاولى وصححت الثانية  
وسهل ذلك كون الثانية

نائب

لم تقع طرفا مثل غاية في ذلك ثاية وهي حجارة صغار بعضها الرعي عند مناعه فيشوى عندها

وطاية وهي السطح والدكان أيضا وكذلك آية عند الخليل أصلها آيبة فاعلمت العين شذوذا اذا القياس اعلال الثانية وهذا أمهل الوجوه كما قال  
في التسهيل أما من قال أصلها آيبة بسكون الياء الاولى فيلزمه اعلال الياء الساكنة ومن قال أصلها آيبة على وزن فاعلة فيلزمه حذف العين  
لغير موجب ومن قال أصلها آيبة كمنعة فيلزمه تقديم الاعلال على الادغام والمعروف العكس بدليل ابدال همزة أئمة بياء لا ألفا والحادي  
عشر أن لا تكون عينها لما آخره زيادة تختص بالاسماء والى هذا أشار بقوله (وعين ما آخره قدز يذما \* يخص الاسم واجب أن يسما)

يعني أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا التخر كما وانفتح ما قبلهما ما كونهما عينين الماسي آخره زيادة تخص الاسماء لانه بتلك الزيادة يعم  
بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وذلك نحو جولان وسيلان وما جاء من هذا النوع مع لاعدشاذ انخوداران وما هان وقياسه ماد  
وموهان وخالف المبرد فزعم أن الاعلال هو القياس والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه **تنبيهات** \* الاول في زيادة تاء التانيث غير  
في التصحيح لانها لا تخرج عن صورة فعل لانها تلحق الماضي فلا يثبت بلحاظها مابينة في نحو قاله وباعه واما تصحيح حوكة وخونة فشاذ بال  
\* الثاني اختلف في ألف التانيث المقصورة في نحو صوري وهو اسم ماء فذهب المازني الى أنها مانعة من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذ  
الاخفش الى أنها لا تمنع الاعلال لانها لا تخرج عن شبه الفعل لكونها في اللفظ **٢٠٩** بمنزلة فعلا تصحيح صوري عند الم

مقيس وعند الاخ  
شاذ لا يقاس عليه  
بني مثلهما من القول  
على رأى المازني  
وعلى رأى الاخفش  
وقد اضطرب الخ  
الناظم في هذه المس  
فاختار في التسمي  
مذهب الاخفش  
بعض كتبه مذهب  
المازني وبه جزم الشار  
\* واعلم أن ما ذه  
اليه المازني هو مذهب  
سيبويه \* الثالث  
شروطان آخران أحده  
وذكره في التسمي  
وشرح الكافية  
لا تكون العين بدلا  
حرف لا يعل واحترز  
عن قولهم في شجرة ش  
فلم يعلوا لان الياء بد  
من الجيم قال الشاعر  
اذالم يكن فيمكن ظل و  
جنى \* فانه يمكن الله  
شيرات والآخرا لا تنك  
في محل حرف لا يعل وا  
لم تكن بدلا والآخر

نائب فاعل زيدو واجب خبر عين **(قوله من هذا النوع)** أي نحو جولان وسيلان مما عينه ياء أو واو وفي  
آخره ألف ونون **(قوله داران وما هان)** قال شيخنا السيد بقيل انهما محكيان فلا يحسن عدما فيما شاذ **(قوله)**  
فزعم أن الاعلال أي فيما عينه واو أو ياء وفي آخره ألف ونون وقوله هو القياس أي لان الألف والنون  
لا تخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران  
زعفران فيقياف في التصغير ولم يحد فانه صريح **(قوله لا تخرجها)** أي لا تخرج ما هي فيه **(قوله لانها تلحق الماضي)**  
الضمير يرجع لتاء التانيث لا بقيد اللاحقة الاسماء وهي المتحركة يعني أن جنس تاء التانيث يلحق الماضي  
فلا يختص بالاسماء فلهذا لم تمنع الاعلال اذا لحقت آخر الاسم المستحق للاعلال وان كانت تاء التانيث المتحركة  
تختص بالاسماء فاندفع تنظير الاسقاطي وأقره شيخنا والمعض بان اللاحقة للماضي هي الساكنة والاسماء  
فيما يخص الاسماء وهي المتحركة **(قوله في نحو قاله وباعه)** جبي قائل وبائع أصلهما قوله وباعة ككاملة جمع  
كامل وكذلك حوكة وخونة جمع حائل وخائن **(قوله في نحو صوري)** بفتح الصاد المهملة والواو والراء تصرح  
**(قوله اسم ماء)** مثله في شرح المرادي وقال الضعافي اسم واد وقد خلا عنه الصحاح والقاموس كذا في التمهيد  
والذي في القاموس صوري كسرى ماء بلام مزينة **(قوله بمنزلة ألف)** أي بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين  
**(قوله مثلها)** أي مثل هذه الكلمة التي هي صوري **(قوله لا يعل)** أي لا يجوز زاعلاله قياسا **(قوله شجرة)** بفتح  
الشين وكسرهما أجود نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية **(قوله وان لم تكن بدلا)** الواو والهمال **(قوله لو كانت)**  
**(في موضعها)** الظاهر أن الضمير للمزعة ويصح رجوعه للياء أي موضع الياء الذي حدث لها بسبب التأخير  
وقوله لم تبدل أي لعدم توفر شرط ابدالها القياسي **(قوله انتفاء علمها)** أي لا انتفاء علمها أي لا ينتفي اعلاها  
لو علمت اذ لو بدلت ألفا زال القلب لا ممتنع توالي اء لاين واذا زال القلب لم يكن لا يعلها القياس فيؤدى  
اعلاها الى عدمه وما أدى وجوده الى عدمه كان باطلا من أصله وفي نسخة ابقاء علمها بالموحدة فالقائ أي  
ليبقى اعلاها بالقلب المنكفي **(قوله النقل)** أي القلب المنكفي **(قوله والصيد)** بالصاد المهملة له معان منها  
التكبر وميل العنق وداي يصيب الابل **(قوله والجيد)** بالجيم والوصف منه لذكر أجيد وللا تني جيداء وجيدانة  
والجيد جود قاله في القاموس **(قوله والجيدى)** بجاء مهملة وكون الجيدى شاذ انما يتشبه على مذهب الاخفش  
أن ألف التانيث لا تمنع الاعلال لا على مذهب المازني أنها تمنعه **(قوله روح وغيب)** الاول براء ثم طاء مهملة  
والثاني بقرين مججمة ثم موحدة وقوله جمع رائج وغائب أي وجمع غائب ومراده هنا وفيما بعده الجمع القوي  
**(قوله وعفوة)** صريح كلامه أنه بفتح الفاء وعليه فهل العين المهملة مفتوحة ككاملة أو مكسورة كمرودة  
والذي في القاموس عفوة بفتح العين المهملة وسكون الفاء وقوله جمع عفوة بتثنية العين وسكون الفاء كما في

**٢٧ - (صبان) - رابع** بذلك عن نحو ايس بمعنى يئس فان ياء متحركة وانفتح ما قبلها ولم تفل لانها في موضع الهمزة  
والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعولت الياء مع علمتها الوقوعا وموقعها كذا قال في شرح الكافية قال ويجوز أن يكون تصحيح ياء ايس  
انتفاء علمها فانها كانت قبل الهمزة ثم آخرت فلم تبدل لاجتماع فيها تغييران تغيير النقل وتغيير الابدال هذا كلامه وذكر بعضهم أن ايس اغنا  
يعل امرؤ اتصال الفتحة به لان الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بعد  
سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة \* الرابع ذكر ابن بابشاذ هذا الاعلال شرط آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض  
واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد وهو طول العنق وحسنه والجيدى يقال حمار جيدى اذا كان يجيد عن طله لنشاطه والحوكة والخونة  
وهذا غير محتاج اليه لان هذا مما شذ مع استيفائه الشرط ومثل ذلك في الشذوذ قولهم روح وغيب جمع رائج وغائب وعفوة جمع عفوة وهو

الحش وهيموة وأوجع أوة وهو الداهية من الرجال وفرة جمع فروع وهي ميلة الكلب انتهى (وقبل بالقلب ميم النون إذا كان مسكنا)  
 أي تبدل النون الساكنة قبل الماء مع ما وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الماء من العسر لاختلاف مخارجهم مع تنافر النون وغنتها  
 لشدة الماء وانما اختصت الميم بذلك لأنها من مخارج الماء ومثل النون في الغنة ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمع ما في قوله (كن  
 بت انذا) أي من قطعك فافقه عن بالك وأطرجه والاف استبدال من فون التوكيد الخفيفة في تنبيهات \* الأول \* كثير ما يبدل من عن ابدال  
 النون ميم بالقلب كما فعل الناظم والأولى أن يبدل بالابدال لما عرفت أول الباب \* الثاني \* قد تبدل النون ميم ساكنة ومختركة دون باء وذلك  
 شاذ فالساكنة كفولهم في حنظل وحنظل والمختركة كفولهم في بنان بنام ومنه قوله يا هال ذات المنطق التمام \* وكفل الخضب البنام  
 وجاء عكس ذلك في قولهم اسود قاتن ٢١٠ وأصله قاتم \* الثالث أبدلت الميم أيضا من الواو في فم إذا أصله فوه بدليل أفواه فخذوا الهاء

تحقيقا ثم أبدلوا الميم من  
 الواو فان أضيف رجع  
 به إلى الأصل فقبل فوك  
 ورجع إلى الابدال نحو  
 نخلوف فم الصائم  
 بفصل \* (ساكن  
 صح أنقل التحريك من  
 \* ذى إينات عين فعل  
 كابت) أي إذا كان عين  
 الفعل واو أو باء قبلهما  
 ساكن صحيح وجب  
 نقل حركة العين إليه  
 لاستئصالها على حرف  
 العلة نحو يقوم ويدين  
 الاصل يقوم ويدين بضم  
 الواو وكسر الباء فنقلت  
 حركة الواو والياء إلى  
 الساكن قبلهما وهو  
 قاف يقوم وياء بين  
 فسكنت الواو والياء  
 ثم أعلم أنه إذا نقلت  
 حركة العين إلى الساكن  
 قبلها افتارة تكون العين  
 مجانسة للحركة المنقولة  
 ونارة تكون غير  
 مجانسة فان كانت مجانسة  
 لها لم تغير بها أكثر من  
 تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم وان كانت غير مجانسة  
 لها أبدلت حرفا مجانسا للحركة كما في نحو أقام وأبان أصلهما أقوم وأبين فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فنقلت  
 ألفا نحو كفا في الأصل وانفتاح ما قبلها ونحو يقيم أصله يقوم فلما نقلت الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فنقلت ياءا لتكونها  
 وانكسار ما قبلها ولهذا النقل شروط الأول أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل إليه نحو قاول وبادع وعوق  
 وبين وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو يابس مضارع أبس لأنها مرسومة لا لعلل بقائها فانض على ذلك في التسهيل وانما لم يستثنها هنا لأنه  
 قد عدها من حروف العلة فتدخر تحت بقوله صح \* الثاني أن لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما بين الشيء وأقومه وأبين به وأقوم به جلوه  
 (١) في آخر رقة من القاموس مانعه وهو بالضم بلد بالصعيد وهيموه حصن باليمن قاله نصر

القاموس (قوله وهيموة) كذا في النسخ بماء فتحية فوافها تانيث ولم أجد لها ذكر في القاموس (١) والمصباح  
 وغيرهما والذي وجدته في التسهيل هي ثمها مائة متوجة فتحية مضمومة موزنة مرسومة وأعلى صبعة  
 الفعل الماضي فالظاهر أن ما في النسخ تحريف وان لم يتنبه له أحد من المحشين والله الهادي (قوله وأوو)  
 بضم الهمزة كصرد وقوله جمع أوة بضم الهمزة ونشد يد الواو كذا في القاموس (قوله وقروة) بقاف فراء  
 وقوله جمع قروة بثلاث القاف كما في القاموس وانظر حركة قاف الجمع فاني لم أر هذا الجمع ذكر في القاموس  
 (قوله ميلة الكلب) ميلة الكلب وميلغته بكسر الميم فيهما الاناء الذي يبلغ فيه قاله في القاموس (قوله بين  
 المنفصلة) أي النون المنفصلة عن الباء كان في كلمة والباء في أخرى مع تلاقيمها (قوله كن بت) في نسخة  
 بالفوقية وعليها شرح الشارح وفي نسخة بالمثلثة أي من أشد أسرارك (قوله انذا) بكسر الواو (قوله لما  
 عرفت أول الباب) أي من أن القلب اصطلاحا عما يكون في حروف العلة أو الهمزة (قوله يا هال) منادى مرخم  
 هالة علم امرأة والتمتاع من التمتعة وهي تكرير التاء والميم والبنام أطراف الاصابع وكفل اما بالرفع مبتدأ  
 والمخضب البنام تركيب اضافي خبر والجلة حال من المنادى أو من الضمير في ذات لأنه بمعنى صاحبة أو بالجر  
 عطف على المنطق والمخضب نعت له أو بالنصب مفعول لا مقدور ولا يصح نصبه عطف على المنادى لما مر في النداء  
 انه لا يصح باعلامك قال بس والجر هو المضبوط به في النسخة المصححة والله أعلم  
 بفصل \* أعلم أن نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل احداها أن يكون حرف  
 العلة عين فعل وذكرها بقوله لساكن صح الخ الثانية أن يكون عين اسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته أو  
 عكسه وذكرها بقوله ومثل فعل الخ الثالثة أن يكون عين افعال أو استغفال وذكرها بقوله وألف الافعال الخ  
 الرابعة أن يكون عين مفعول وذكرها بقوله وما لافعال الخ (قوله انقل التحريك) أي أثر وهو الحركة (قوله  
 ذى إين) أي أو همزة كإسياني في الشرح (قوله كابت) فعل أمر أصله أبين نقلت حركة الياء إلى الباء الموحدة  
 وحذفت الياء لالتقاء الساكنة مع النون وهذا العمل مع زيادة في نحو قل والأصل أقول نقلت ضمة الواو إلى  
 القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لالتقاء الساكنين (قوله لاستئصالها الخ) أي إذا  
 كانت الحركة ضمة أو كسرة فان كانت فتحة فنقلها حلا على آخرها وطرد الباب وانما لم تستثن نقل الضمة  
 والكسرة على الواو والياء في محو دلوطي فتنة لئلا إلى الساكن قبلهما لان حركة الاعراب منتقلة  
 لازمة ولا نهاد العلى معنى فكانت قوية (قوله مجانسة للحركة المنقولة) بان كانت واو أو الحركة ضمة أو باء  
 والحركة كسرة (قوله مثل ما تقدم) أي من يقوم ويدين (قوله وانفتاح ما قبلها) أي الآن (قوله نحو  
 يابس) بفتح يين مفتوحة بين يمينها همزة ساكنة (قوله بقلها ألفا) أي تخفيفا أي فكأنها ألف والألف لا

ينقل  
 تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم وان كانت غير مجانسة  
 لها أبدلت حرفا مجانسا للحركة كما في نحو أقام وأبان أصلهما أقوم وأبين فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فنقلت  
 ألفا نحو كفا في الأصل وانفتاح ما قبلها ونحو يقيم أصله يقوم فلما نقلت الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فنقلت ياءا لتكونها  
 وانكسار ما قبلها ولهذا النقل شروط الأول أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل إليه نحو قاول وبادع وعوق  
 وبين وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو يابس مضارع أبس لأنها مرسومة لا لعلل بقائها فانض على ذلك في التسهيل وانما لم يستثنها هنا لأنه  
 قد عدها من حروف العلة فتدخر تحت بقوله صح \* الثاني أن لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما بين الشيء وأقومه وأبين به وأقوم به جلوه  
 (١) في آخر رقة من القاموس مانعه وهو بالضم بلد بالصعيد وهيموه حصن باليمن قاله نصر

على نظيره من الاعماء في الوزن والدلالة على المزبوع وهو اقل التفضيل \* الثالث ان لا يكون من المضاعف اللام نحو ابيض واسود وانما لم يعلموا هذا النوع للام لا يتيسر مثال بمثال وذلك ان ابيض لو اعل الاعلال المذكور لثقل فيه باض وكان يظن انه فاعل من المضاعفة وهي نعومة البشرة \* الرابع ان لا يكون من الممثل اللام نحو اهوى فلا يدخله النقل الثلاثي الى الاعلال والى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله (ما لم يكن فعل تعجب ولا كايض أو اهوى بلام عللا) وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو ان لا يكون موافقا لفعل الذي يعنى افعلا نحو يعور ويصيد مضارعان ويعور ويصيد وكذا ما تصرف منه نحو عوره الله وكأنه استغنى عن ذكره هنا بد كره في الفصل السابق في قوله وضع عين فعل وفعل \* ذا افعلا فان العلة واحدة (ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهي مضارع وفيه وسم) ٢١١ أى الاسم المضاهي للمضارع وهو الموافق له

في عدد الحروف والحركات بشارك الفعل في وجوب الاعلال بالنقل المسد كور بشرط ان يكون فيه وسم يتنازبه عن الفعل فاندرج في ذلك نوعان أحدهما موافق المضارع في وزنه دون زيادته كقام فانه موافق للفعل في وزنه فقط وفيه زيادة تنبئ على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم فاعل وكذلك نحو مقسم ومدين وأما مدين ومريم فقد تقدم أن وزنهما فاعل لا مفعول والواجب الاعلال ولا فاعل لفقده في الكلام ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مباءة أو مفعلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعلة بالضم فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضا وعلى مذهب الاخفش تقول مبيعة وقدمت في ذكر مذهبهما والآخر موافق المضارع في زيادته دون وزنه كأن تنبئ من القول

ينقل اليها لانها لا تثقل الحركة والباء للتصوير (قوله في الوزن) لا ينبغي أن الموازن لافعل التفضيل انما هو ما افعله لا افعلا به لكنه حمل على ما افعله قال الفارسي وحكى ابراهيمان عن الكسائي جواز النقل في التعجب نحو أقوم به فتقول أقوم به وهو ضعيف اه (قوله وهو افعلا التفضيل) انما لم يعمل افعلا التفضيل لكونه اسما أشبه المضارع في الوزن والزيادة وسبب أن ما كان كذلك يصحح (قوله نحو ابيض واسود) بتشديد الضاد والدال (قوله ولو اعل الاعلال المذكور) بان نقلت حركة الياء الى الباء ثم قلبت ألفا تحركها في الاصل وانفتح ما قبلها الآن وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وكذلك يلبس اسود بساد من السد تصريح (قوله باض) بتشديد الضاد (قوله انه فاعل) بفتح العين (قوله بلام عللا) أى حكم بانه حرف علة قال ابن غازي انما قال بلام عللا لثلاثين خصوص افعلا فيخرج استهوى ونحوه (قوله موافقا) أى في المعنى بان يدل على خلقه أولون وقوله بمعنى افعلا بتشديد اللام وقوله نحو يعور ويصيد بمثل للموافق (قوله وكذا ما تصرف منه) أى من الموافق المذكور (قوله بد كره) أى ضمنا لا صريحا ولو قال بفهمه لكان أوضح (قوله فان العلة) أى علة التصحيح هنا وهناك واحدة وهي الحمل على افعلا بتشديد اللام (قوله ضاهي مضارعا) انما اشترط في الاعلال الاسم مشابهة للمضارع من وجهه لان الفعل هو الاصل في الاعلال فلا يحمل علمه فيه الا اذا أشبهه من وجهه واشترط مخالفتها له من وجه لدفع التباسه به الحاصل على تقدير اعلال الاسم مع المشابهة من كل وجه (قوله وفيه وسم) أى علامة تنازبه عن المضارع (قوله فانه موافق للفعل في وزنه فقط) لان أصله مقوم بفتح الميم والواو وسكون القاف كيم فنقلوا وقلوا (قوله وجب الاعلال) أى بالنقل ثم القلب (قوله ولو بنيت من البيع مفعلة الخ) انما أعلنت مفعلة بأوجهها الثلاثة مشابهة المضارع في الوزن دون الزيادة لان ثلث التنازح في تقدير الانفصال فلا تمنع الوزن ولدفع توهيم مخالفتها له في الوزن أيضا بسبب التنازه الشارح على اعلاها (قوله فعلى مذهب سيبويه) أى من ابدال الضمة في مثل ذلك كسرة وقوله وعلى مذهب الاخفش أى من اقرار الضمة وقلب الياء واوا (قوله وقد سبق ذكر مذهبهما) أى في شرح قول المصنف ويكسر المضموم في جمع الخ (قوله بكسر التاء) أى النوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام يطل على شعر وجهه الاديمو وسخه وقشره (قوله بكسر تين الخ) راجع لكل من الكلمتين وقوله بعد هما ياء ساكنة أى أصلية في تبيع ومقلبة عن الواو في تثقل فاعلال تبيع بالنقل فقط واعلال تثقل بالنقل والقلب (قوله على مثال ترتب) بنوقية تين مضمومتين وتفتح الثانية بينهما راء آخره موحدة التثنية المقيم الثابت (قوله وهو) أى كونه على وزن خاص بالاسم أى بيان ذلك (قوله بكسر التاء) أى والعين وهذا راجع الى ما على مثال نحائ وقوله وضعها أى مع ضم العين وهذا راجع الى ما على مثال ترتب (قوله لا يكون في الفعل) أى فلا يتوهم كون موازنه فعلا (قوله نحو ابيض واسود) هما وصفان على وزن آخر فهذان أشبه أعلم في الوزن والزيادة (قوله وأما نحو يز يد الخ) جواب عما قال نحو يز يد علما شابه المضارع وزنا وزيادته مع أنه اعل وحاصل الجواب أن علمية بعد اعلاله لان اعلاله حين فعلية (قوله نحو محيط) بكسر الميم فانه مبين للمضارع في كسرة أوله وكون أوله ميم زائدة (قوله

أو البيع اسما على مثال شعاع بكسر التاء وهمزة بعد اللام فانك تقول تثقل وتبيع بكسر تين بعد هما ياء ساكنة واذا بنيت من البيع اسما على مثال ترتب قلت على مذهب سيبويه تبيع فكسر وعلى مذهب الاخفش تبوع فالوسم الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو أن تفعلا بكسر التاء وضعها لا يكون في الفعل ولذلك اعل أما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته أو بيانه فيب ماعما فانه يجب تصحيحه فالاول نحو ابيض واسود لانه لو اعل لتوهم كونه فعلا أو ما نحو يز يد علما فنقول الى العلمية بعد ان اعل اذ كان فعلا والثاني كخبط هذا هو الظاهر وقال الناطم وابنه حتى نحو محيط أن به ل لان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لانه علم أى بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى انتهى وقد يقال



لوضح ما قالنا ان لا يعمل مثال تحلي لانه يكون مشبه الحسب في وزنه وزيادته ثم لو لم أن الاعلال كان لازما ان ذكر الم لازم الجميع بل من  
 يكسر حرف المضارعة فقط وقد اشار الى هذا الثاني بقوله (ومفعول صحيح كالمفعول) يعني أن مفعولا كان مبينا للفعل أي غير مشبه له في وزن  
 ولا زيادة استحق التصحيح كسواء ومكالم وحل علمه في التصحيح مفعول لمشايبته له في المعنى كقول ومقوال ومخيط ومخيطا والظاهر ما قدمته  
 من أن عمله تصحيح نحو مخيط مبياته الفعل في وزنه وزيادته لانه مقصور من مخيط فهو هو لا أنه محمول عليه وعلى هذا كثير من أهل  
 التصريف (وألف الافعال واستفعال ٢١٢) أزل لهذا الاعلال والثالث عوض) أي اذا كان المصدر على افعال أو استفعال مما أعلت

عنه حل على فعله في الاعلال فنقلب حركة عينه الى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتنق ألفان فتحذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تعرض عنها تاء التانيث وذلك نحو إقامة واستقامة أصلهما اقوام واستقوام فنقلت فتحة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فالتقى ألفان الاولى بدل العين والثانية ألف افعال واستفعال فوجب حذف احدهما واختلاف النحويون بينهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى أن المحذوفة ألف افعال واستفعال لانها الزائدة ولقرينها من الطرفين ولان الاستفعال بها حصل الى هذا ذهب الناطم ولذلك قال وألف الافعال واستفعال أزل وذهب الاخفش والفراء الى أن المحذوفة بدل عين الكلمة والاول أظهر وما حذف الألف عوض عنها تاء التانيث فقيس لاقامة واستقامة وأشار

(هذا) أي كون تصحيح نحو مخيط لم يات منه المضارع وزنا وزيادة بدون التفتت الى من يكسر حرف المضارعة لقائه (قوله) لكنه حل على مخيط لم يكسر والاصالة التصحيح دون الاعلال والضمير في لكنه حل ان أرجح الى نحو مخيط كان قوله على مخيطا على تقدير مضاف أي على نحو مخيطا وان أرجح الى مخيط فلا والمراد بالحل القياس وأما ما في التصريح وأقره شيخنا والبعض من أن المراد به أن مخيطا مقصور من مخيطا ففي غاية البعد من العبارة (قوله لفظا) أي لعدم الفرق بين لفظيهما الا بالالف ومعنى أي لاتحاد معنهما (قوله لوضح ما قالنا الخ) أجيب بان صحة في مخيط لم يعارضه اشذوذ في الفعل بخلافها في مثال تحلي لان كسر العين في تحسب شاذ كذلك ذكره زكريا وأقره شيخنا والبعض وفيه أنه انما يقع في خصوص تحسب دون غيره من الافعال المضارعة المكسورة العين قياسا كجاس وتضرب وتعرف وأوزنه تحلي لها على لغة من يكسر حرف المضارعة بدون شذوذ كسر العين (قوله مشبه الحسب) أي يكسر التاء في لغة قوم (قوله لم يلزم الجميع) أي جميع العرب نصريح (قوله الى هذا الثاني) أي المبين للمضارع وزنا وزيادة كخيط (قوله لانه مقصور الخ) لعل احتياجه الى تعليل المبينة بذلك دفع دعوى موازنه تخيط لتعلم في لغة من يكسر حرف المضارعة (قوله لانه محمول عليه) عطف على مبياته (قوله عوض) حال من التاء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله مما أعلت عينه) خبر ثان لكان أو حال من افعال واستفعال أي كائنين مما أعلت عينه أي بما عينه حرف علة وأعل في فعله (قوله لتحركها في الأصل الخ) عمل الانقلاب هنا بهذا وعمله قبله بمجانسة الفتحه إشارة الى صحة التعليل وان كان الثاني أقوى وأورد على كلامه أن شرط قلب الواو ألفا اذا كانت عينها أن لا يقع بعدها ساكن كالمركب وأجيب بان محل ذلك في غير الافعال والاستفعال لان الاعلال فيه بالحل على الفعل والاشتراط المذكور انما هو في استحقاق الكلمة فلذا تها هذا الاعلال وعكس دفعه أيضا بان هذا الساكن لما كان يحذف بعد الاعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناطم كان وجوده كعدم (قوله ولان الاستفعال) نظر فيه الدفئ شري بانه لا يمكن الجمع بين الالفين حتى يحصل الاستفعال وزيفه الاسقاطي بان الجمع بين الالفين يمكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والنحويين أي عند المد بقدر أربع حركات (قوله بدل عين الكلمة) يؤيد هذا المذهب تعويض التاء عنها لان المعهود في التاء أنها لا تعوض الا من الأصول كما في عدة وثبة وسنة (قوله بالنقل) الباء للابسة متعلقة بعرض (قوله أراء) أصله أراى نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة ونظرت الياء اثر ألف زائدة فقلبت همزة ولم يؤثر بتاء التعويض لا يقال المتحرك فيه همزة لاحرف علة لاننا نقول قد تقدم أن الناطم عددها من حروف العلة اه زكريا وأقره غيره لكن ظاهر قوله ثم حذفت الهمزة أنها حذفت ابتداء بدون قلبها ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وهو خلاف صورة المسئلة فلعل المراد حذفت بعد قلبها ألفا بناء على أن المحذوف بدل عين الكلمة (قوله ويكثر ذلك مع الاضافة) أي لسدها مسد التاء أفادها المصريح (قوله أعول اعوالا) هو بالعين المهملة يطاق معنى رفع صوته بالكاء ومعنى كثر عياله (قوله وأغيت السماء) بالعين المججمة أي صارت ذا غيم أي سحاب وقوله واستخوذ أي غلب (قوله واستتميل الصبي) أي بالعين المججمة أي شرب الغيل بفتح الغين المججمة وسكون التحيته وهو اللين الذي يرضعه المرأة ولذا

عنه حل على فعله في الاعلال فنقلب حركة عينه الى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتنق ألفان فتحذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تعرض عنها تاء التانيث وذلك نحو إقامة واستقامة أصلهما اقوام واستقوام فنقلت فتحة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فالتقى ألفان الاولى بدل العين والثانية ألف افعال واستفعال فوجب حذف احدهما واختلاف النحويون بينهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى أن المحذوفة ألف افعال واستفعال لانها الزائدة ولقرينها من الطرفين ولان الاستفعال بها حصل الى هذا ذهب الناطم ولذلك قال وألف الافعال واستفعال أزل وذهب الاخفش والفراء الى أن المحذوفة بدل عين الكلمة والاول أظهر وما حذف الألف عوض عنها تاء التانيث فقيس لاقامة واستقامة وأشار

بقوله (وحذفها بالنقل) أي بالسماع (ر بما عرض) الى أن هذه التاء التي جعلت عوضا قد تحذف فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه من ذلك قول بعضهم أراء اراءه وأجابه اجابا حكاها الاخفش قال الشارح ويكثر ذلك مع الاضافة كقوله تعالى واقام الصلاة قيل وحسن حذف التاء في الآية بمقارنته لقوله بعد وايتاء الزكاة في تنبيهه فيقدور تصحيح افعال واستفعال وفروغها في ألفاظ منها أعول اعوالا وأغيمت السماء اغيما واستخوذ واستخوذ واستغيل الصبي استغيا لا وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وذهب أبو زيد الى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها وحكى الجوهرى عنه أنه حكى عن العرب

تصحیح اذہل واقام واستفعل تصحیحاً مطرداً فی الباب کلہ وقال الجوہری فی مواضع أخر تصحیح هذه الاشياء لغة فصيحاً وذهب فی التمسک بیل الی موضع ثالث وهو أن التصحیح مطرد فیما أهمل ثلاثیہ وأراد بذلك نحو واستنوق الجمل اسقوا قافا واستنست الشاة استقیاساً اى صار الجمل ناقة وصارت الشاة تیساً وهذا مثل بضرب ان یحذف فی حدیثہ لا فیما لہ ثلاثی نحو واستقام انتہی (وما لا فاعل) واستفعل المذکورین (من الحذف ومن نقل ففعلولہ أيضاً فن) اى حقیقی (نحو مبیع ومصون) والاصل مبیوع ومصوون فنقلت حركة الباء والواو الی الساکن قبلہما فالتقی سا کما ان الاول عین السکامة والثانی واو مفعول الزائدة فوجب حذف ۲۱۳ احداہما واختلفت فی آیہما المحذوفۃ علی

ولدها وهي توثق أو وهي حامل (قوله تصحیح فعل الخ) الظاهر أن مثل أفعّل واستعمل ما تصرف منهما  
كما مصدر واسم الفاعل (قوله وقام) كذا في بعض النسخ وفي بعضها اسقاطه وكذا أسقطه المرادى واعترض  
أرباب الحواشي ذكره بأنه ليس فيه نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل المراد فيما حكاه الجوهري عن  
أبي زيد الأعمى مما فيه نقل بأن يراد ما عينه حرف علة مطلقاً (قوله في الباب كله) أي سواء أعمل ثلاثية أو لا  
(قوله وهذا مثل الخ) يحتمل رجوع اسم الإشارة إلى مجموع الجملتين وإلى كل منهما (قوله من الحذف ومن  
نقل) أي دون التعويض بالناء وقوله ففعل أي فاسم مفعول الفعل الثلاثي المعتل وقوله به متعلق بقمن  
(قوله لما حذف وأوده على رأي سيبويه) أورد عليه أمران الأول أن الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف  
وأجيب بمنع أنها علامة بديل عدمها في اسم مفعول المزدك كما ينتظر وانما جى بها لفضهم مفعلاً إلا في مكرم  
ومعون ومالك ومهلك وانما العلامة الميم الثانية أن المحذوف من نحو قاض الأضلى وهو والباء دون الزائد وهو  
التنوين ومن نحو قول وبع وخف الساكن الأول والثاني وأجيب بأن محل ذلك كله إذا كان ثاني الساكنين  
حرفاً صحيحاً أو همزة حركاتها اه تصریح بإيضاح وزيادة (قوله وقد خالف الاخفش الخ) فيه عندى نظار  
وان أفروه لأننا لا نسلم أن قلبه ههنا الضمة كسرة الواو بامراعاة اللين المحذوفة بل للفرق بين ذوات الواو  
وذوات الياء كما قدمه الشارح فافهم (قوله في هذا) متعلق بخالف أي في نحو مبيع ومكيل (قوله عند سيبويه  
مفعول) بضم الفاء وسكون العين (قوله مخففاً) أي بببدال همزته واثم ادغام واو مفعول فيها على رأي الاخفش  
ونقل حركتها إلى الواو التي هي عين ثم حذفها على رأي سيبويه ولا يخفى أن أصل مسوء ومسوء بوزن مفعول  
(قوله أما على قول الخ) وجه ذلك أن الهمزة المتحركة إذا كانت الواو التي قبلها زائدة لتغير الحاق قلبت الهمزة  
واو أو أدغمت الواو فيها وان كانت أصلية نقلت حركة الهمزة إليها وحذفت (قوله خب) أي بحذف الهمزة بعد  
نقل حركتها إلى الباء (قوله كذلك هو) أي تخفيف مسوء (قوله ومساك مدووف) ببدال مهملة ثم فاء آخره أي  
مبلول وقبل مسحوق وسمي مدووف على القياس كذا في المختار وغيره ورسمه منون كما في بعض النسخ فحريف  
(قوله خذمه مطبوبة) اسم مفعول طاب به يقال طابه وأطابه أي طيبه وأعل الصواب مطبوبة به نفس برفع نفس  
على التثنية عن الفاعل أو مطبوبة به نفساً بالتذكير وإثابة الضمير في مطبوبة بالعائد على فاعل خذ عن الفاعل  
فتأمل (قوله كأنها) أي الجنة (قوله معيون) اسم مفعول عانته من باب باع أي أصابته بالعين (قوله حتى  
تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيجه والذاذب الذين معجمتين كسحاب المطر الضعيف ويروى  
يوم وذاذب التذكير ويظهر أن الهاء في عليه لا يوم وأن على بمعنى في والذين بفتح الدال المهملة وسكون الجيم  
كما في كتب اللغة الباس الغيم السماء وذن يومئذ من باب نصر صار ذاذجن وقوله معيوم أي ذو غيم مطبق  
صفة ثانية ليوم الذاذب بعد الصفة بالجملة أعني فيه الذين بناء على أن الجنسسية مدخولها في معنى النسكرة  
بديل الزاوية الثانية فإن جعل خبراً عن الذين والجملة صفة أو حال من يوم احتجج إلى جعل الذين بمعنى الغيم  
والى ادعاء المبالغة في وصف الغيم بأنه معيوم ثم صريح كلام القاموس وغيره أن غام لازم بمعنى صار ذا غيم  
وحينئذ فبناءً على المفعول منه خلاف القياس ولك أن تجعله على الحذف والايصال أي معيوم فيه أي اليوم

فإن قيل يشبه قولهم قالوا مشيب في المختلط بغيره والاصل مشوب والمكسور ما قالوا في الفعل شيب حملوا عليه اسم المفعول وكذا قالوا مشيب بناء على شيب  
 قالوا مشوب بناء على شوب الامر في لغة من يقول بوجع المتاع والاصل مهييب (وصحح المفعول من) كل فعل واوى اللام مفتوح العين كاف  
 (نحو عدا) ودعا فانك تقول في المفعول منهم ممدق وممدق حلا على فعل الفاعل هذا هو المختار ويجوز الاعلال مرحوحا كما اشار اليه بقوله  
 (واعل ان لم تنحر) أي لم تقصد (الاجودا) فنقول معدى ومعدى ويرى بالوجهين قوله \* أنا الليث معدى عليه وعاديا \* أنشده المازني معدوا  
 يا تفصح وأنشده غيره بالاعلال فاختلف في عللة الاعلال فقل جلا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف واعتراض بوجود القلب  
 في المصدر نحو عتاتيا والمصدر ليس ٢١٤ مبنيا على فعل المفعول وقيل أعل تشبيها باب ادل وأجر لان الواو الاولى ساكنة زائدة

السماء أو مغيروم به أي الدجج هذا ما ظهر لي في تقرير البيت فتأمل (قوله قالوا مشيب) أي بقلب ضمته كسرة  
 وواو بناء بعد صيرورته مشوبا فخرج مشوب بنقل ضمة واوه إلى شينه وحذف إحدى الواوين الساكنين  
 على الخلاف (قوله والاصل) أي القياس مشوب لامشيب لانه واوى العين وليس مراده الاصل التصريح في  
 اذ هو مشوب بواوين (قوله قالوا مشوب) أي ببقاء الضمة بعد نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب  
 الاخفش أن المحذوف العين وببقاء الضمة بعد نقلها من الياء وقلب الياء واوا بناء على مذهب سيبويه أن  
 المحذوف واو مفعول فلم يبق كلام الحواشي من القصور (قوله والاصل) أي القياس مهييب لانه يأتى العين  
 وليس مراده الاصل التصريح في اذ هو مهييب بياء فواو (قوله وصحح المفعول) أي اسم المفعول (قوله جلا  
 على فعل الفاعل) وهو عدا فانه صحح بمعنى أنه لم يعمل بقلب واوه بياء وان قلبت ألفا زكر (قوله ويجوز الاعلال  
 مرحوحا الخ) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الاعلال وصرح ابن هشام بشذوذه (قوله واعل ان  
 لم) بنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة (قوله جلا على فعل المفعول) وهو عدى ودعى (قوله والمصدر  
 ليس الخ) يجب مجاوز تعدد الاعل فيجوز أن تكون العلة في المصدر شيئا آخر وبان المصدر يصلح للفاعل  
 والمفعول فاعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طرد الباب المصدر يس (قوله ليس مبنيا) أي  
 مجولا (قوله لان الواو الاولى) أي من معدو ومعدو (قوله كانه وليت الضمة) أي وانس في الاسماء  
 الغريبة المعربة بالحر كات ما آخره واو قبلها ضمة لثقل ذلك وقوله فقلب بياء أي والضمة التي قبلها كسرة  
 يشير إلى ذلك كله قوله على حذف قلبها الخ وعدم ذكر المصنف هذا في أسباب قلب الواو بياء لا ينهض الاعتراض به  
 على الشارح وان اعتراضه مع انه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو بياء فيكون من الأسباب التي  
 ذكرها المصنف فتأمل (قوله على حذف قلبها في ادل وأجر) أي على طريقته من قلب الضمة التي قبل الواو  
 كسرة دون بقية اعمال ادل وأجر وكانهم لم يستقلوا الضمة والكسرة على الياء فيحذفوها ثم يحذفوا الياء لانتفاء  
 الساكنين كما فعلوا في ادل وأجر نظر إلى كون الواو تلت في الواقع ساكنة تخففت (قوله فانه يجب فيه) أي في  
 اسم مفعوله الاعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واو أو غيرها (قوله وقد سبق الكلام  
 على هذا) أي في عموم قوله ان يسكن السابق من واو وبياخ (قوله و يكونه) أي الفعل الواوى اللام اذ الكلام  
 فيه (قوله فان الاعلال فيه) أي في اسم مفعوله (قوله وقرأ بعضهم مرضوه) أي شذوذ (قوله ما ذكره  
 المصنف) أي في غير هذا السكاب كالتمهيل (قوله فان كان فعل الخ) مقابل قوله فاما الاول نحو مرضى الخ ولو قال  
 وأما الثاني نحو قوى فيتعين اعلاله لكان أنحصر وأحسن في المقابلة وقد علم من كلام المصنف والشارح أن  
 الفعل الذي لامه واو ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله وهو ما ذكره الناظم بصحح المفعول الخ وما  
 يختار اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واو بها كرضى وما يتعين اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين  
 واو بها كقوى (قوله ثم قلبت المتوسطة بياء) ولا يضر عروضا لان اشتراط الاصاله ذاتا وسكونا انما هو في

حقيقة بالادغام فلم يعد  
 بهما جازا فصارت الواو  
 التي هي لام الكلمة كأنها  
 وليت الضمة فقلب بياء  
 على حذف قلبها في ادل  
 وأجر والاحد ترازواوى  
 اللام من يائهما فانه يجب  
 فيه الاعلال نحو مرضى  
 وقلى فانك تقول في المفعول  
 منه مرضى ومقلى والاصل  
 مرضى ومقلى قلبت  
 الواو بياء لاجتماعها مع  
 الياء وسبق أحدهما  
 بالسكون وأدغمت في لام  
 الكلمة وكسر المضموم  
 لتصح الياء وقد سبق  
 الكلام على هذا بكونه  
 مفتوحا العين من مكسوزها  
 وهو على قسمين ما ليس  
 عينه واو او ما عينه واو  
 فاما الاول نحو مرضى فان  
 الاعلال فيه أولى من  
 التصحيح لان فعله قد قلبت  
 فيه الواو بياء في حاله ببناءه  
 للفاعل وفي حاله ببناءه  
 للمفعول فكان اجراء اسم  
 المفعول على الفعل في  
 الاعلال أولى من مخالفته  
 له ولهذا جاء الاعلال في

القرآن دون التصحيح فقال تعالى ار جئى الى ربك راضية مرضية ولم يقل مرضوة  
 مع كونه من الرضوان وقرأ بعضهم مرضوة وهو قلب ل هذا ما ذكره المصنف أعني ترجيح الاعلال على التصحيح في نحو مرضى وذ كره غيره أن  
 التصحيح في ذلك هو القياس وان الاعلال فيه شاذ فان كان فعل بكسر العين واو بها نحو قوى تعين الاعلال وجهها واحد فتقول مقوى والاصل  
 مقو وواسم نقل اجتماع ثلاث واو في الطرف مع الضمة فقلبت الاخيرة بياء ثم قلبت المتوسطة بياء لانه قد اجتمع بياء واو وسبق أحدهما  
 بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء وأدغمت الياء في الياء فقل مقوى

تنبیهه) باب مرضى ومقوى سابع موضع ثقل فيه الواو، (كذلك ذاهبهين جال الفعل من \* ذى الواو لام جمع أو فرد من) هذا  
مرضع ثامن ثقل فيه الواو بآى اذا كان الفعل جملا لم يخل من أن يكون جملا أو مفردا فان كان جملا جاز فيه الاعلال والتصحيح  
أن الغالب الاعلال نحو عصا وعصى وقفا وقفى ردودلى والاصل عصو وقفو وودلو وفلذات الواو الاخيرة بآى جلا على باب أدل وأعطيه  
الواو التى قبلها اما المستقر لمثلها من ابدال وادغام وقد ورد بالتصحيح الفاظ قالوا ابو واخرو ونحو جمع النحوى وهى الجهة ونحو بالجمع جمع النحوى وه  
السحاب الذى هراق ماؤه به وجمع له وهو المصدر وان كان مفردا جاز فيه الوجهان لأن الغالب التصحيح نحو وعثوا عثوا كبرا  
يريدون علوا فى الارض ولا فسادا وتقول غا المال غاوا وسماز يدسما وقد جاء الاعلال فى قولهم عثا الشيخ عثيا وعسا عسا بآى ولى وكبر وقس  
قايه قسيما وانما كان الاعلال فى الجمع أرجح والتصحيح فى المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد ٢١٥ تنبيهان \* الاول \* فى كلامه

ثلاثة أمور \* أحدها أن  
ظاهرها التسوية بين فعول  
المفرد وفعول الجمع فى  
الوجهين وليس كذلك  
كما عرفت \* ثانيها ظاهرها  
أيضا التسوية بين الاعلال  
والتصحيح فى الكثرة وليس  
كذلك كما عرفت وقد دفع  
هذين الامرين فى  
الكافية بقوله ورجح  
الاعلال فى الجمع وفى  
\* مفرد التصحيح أولى ما فى  
نالتها أطلق جواز التصحيح  
فى فعول من الواوى اللام  
وهو مشروط بان لا يكون  
من باب قوى فلو بنى  
من القوة فعول وجب  
أن يفعل به ما فعل بفعول  
من القوة وقد تقدم  
فمكان التعبير بالسالم من  
هذه الامور المناسب  
لغرضه أن يقول كذا  
الفعل منه مفردا وان  
\* يعن جمعا فهو بالعكس  
يعن والضمير فى منه  
يرجع نحو عدا فى البيت  
قله \* الثانى ظاهرا كلامه

السابق من الواو والياء كما مر والسابق هنا أصلى نقله شيخنا السيد عن الذنوشرى (قوله باب مرضى ومقوى)  
لم يقل ومعدى لثقل قلب واوه بآى كما مر (قوله ذاهبهين) حال من الفعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما استفاد  
من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو (قوله أى اذا كان الفعل) لا يخفى أنه ينبغى إسقاط أى (قوله جلا  
على باب أدل) وجهه ما سلفه الشارح قرىما فى قوله وقيل أعل أى اسم مفعول نحو عدا تشبها باب أدل وأجر  
الخ (قوله ما استقر لمثلها) أى فى قول المصنف ان يسكن السابق الخ وقوله من ابدال وادغام أى وكسر ما قبل  
الياء (قوله ابو واخو) جمعين لآب وأخ كما هما ابن الاعرابى تصریح (قوله ونحو) بالهاء المهملة كى سيبويه  
انكم تطيرون فى نحو كثيرة تصریح (قوله هراق ماؤه) كذا فى النسخ والذى فى القاموس وغيره أن هراق  
متعدا فاصواب نصب ماؤه أو بناء الفعل للجهول (قوله جمعا ليهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء تصریح (قوله  
أى ولى وكبر) راجع اسكلا الفعولين والعطف للتفسير هذا ما تفيده كتب اللغة (قوله التسوية بين فعول المفرد  
وفعول الجمع فى الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما فى الوجهين صادقة بتساوى الوجهين فى كل منهما ما يكون  
التصحيح أولى فى كل ويكون الاعلال أولى فى كل وحينئذ لا يفتى هذا الامر الاول عن الامر الثانى المذكور  
بقول الشارح ثانيها ظاهرها أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح فى الكثرة أى اعلال الجمع والمفرد وتصحيحهما  
نعم الامر الثانى يفتى عن الاول لاستلزام الثانى للاول لى من عادتهم الاعتراض باغناء الثانى عن الاول  
كما هو مشهور فعلم ما فى كلام شيخنا وا البعض نعم يرد على الشارح اننا لنسلم الامر الثانى لان قول المصنف كذلك  
ناف لاستواء التصحيح والاعلال مقتضى (رجحان التصحيح فى الجمع والمفرد لرجوع اسم الإشارة الى المفعول من  
نحو عدا المتقدم فى قوله وصحح المفعول الخ فكان ينبغى للشارح أن يقول فى كلامه أن أحدهما أن ظاهرها  
التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى رجحان التصحيح على الاعلال وليس كذلك كما عرفت ثانيها أطلق  
جواز التصحيح الخ (قوله المناسب لغرضه) قد منع بان ما ذكره من البيت لا يشمل الفعول من باب مرضى لارجاعه  
الضمير فى منه نحو عدا (قوله جمع ناظم) أصله ناوم لانه من النوم فايدأت الواو همزة على القاعدة وكذا صائغ  
وجائع (قوله ومعرض) بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالاصاد المهملة وهو اللحم الملقى فى العرصة  
للعفاف ويروى بغير هذا الوجه كفى العيني ونغلى كرمى كفى القاموس والمراحل جمع مرجل وهو القدر  
من التماس (قوله ويوجب ان اعتلت اللام) هذا محترز قوله صحح اللام (قوله أو فصلت من العين) محترز اتصال  
اللام بالعين المفهوم من التمثيل بنحو يرمى فى نوم (قوله كشوى وغوى) بانجام أولهما وضمة وتشديد ثانيهما  
والاصل شوى وغوى قلبت ياؤه ما ألفا تحرهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين (قوله  
جمع شوا وغاوا) اسمى فاعل شوى يشوى كرمى يرمى وغوى يغوى كرمى يرمى وغيا وغوى يغوى كرمى يرمى  
غوايه بالفتح كفى القاموس والاول أفصح كما فى التصريح (قوله أى روى) وقال السندي أى نسب لعلما

هنا وفى الكافية وشرحها أن كلاما من تصحيح الجمع واعلال المفرد مطرد يقاس عليه أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور الى أنه لا يقاس عليه واليه  
ذهب فى التسهيل قال ولا يقاس عليه خلافا لافراء هذا القطر وأما اعلال المفرد فظاهر التسهيل لاطرادها والذى ذكره غيره أنه شاذ أه  
(وشاع) أى كثر الاعلال بقلب الواو بآى اذا كانت عن الفعل جمعا صحح اللام (نحو يرمى فى نوم) جمع ناظم وصح فى صوم جمع صائم وجميع فى جوع  
جمع جائع ومنه قوله ومعرض تغلى المراحل نخمة \* سجلت طختة لقوم جميع ووجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربها من  
الطرف فاهلت كاتل اللام فقلب الواو الاخيرة بآى ثم قلبت الواو الاولى بآى وأدغمت الياء مع كثرته التصحيح أكثر منه نحو نوم وصوم  
ويجب ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالا وذلك كشوى وغوى جمع شوا وغاوا وفصلت من العين كقوام وصوام لبعدها عن العين حينئذ من  
الطرف (ونحو يرمى شذوذ غي) أى بوى فى قوله \* فأرق النيام الاكلامها \* تنبيهات \* الاول \* قوله شاع ليس نصا فى أنه مطرد

وقد نص غيره من النحويين على اطراده وقد بان لك أن قوله شاع فحوم هو بالنسبة الى نيام لالي نوم الثاني يجوز في فاء فعل العمل العين  
العين والكسر والضم أولى وكذلك فاء فخر دى وعصى والى جمع الوى وهو الشدائد الخمسة \* الثالث هذا الموضع تاسع موضع تغلب فيه  
الواو ياء وبقى عاشر لم يذكره هنا وهو أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة نحو ميزان وميزان الاصل ميزان وموقات فقلبوا الواو ياء استنقلا  
للخروج من كسرة الى الواو كالمخرج ٢١٦ من كسرة الى ضمة ولذلك لم يكن فى كلامهم مثل فعل وخرج بالقياس الاول نحو موعده

والثاني نحو طول وعوض  
وصوان وسوار وبالثلث  
نحو اجلواذ واعلواط  
فصل في (قوله جـع ألوى) ضبط في نسخ القاموس كالفعل التفضيل (قوله مثل فعل) أى بكسر الفاء وض  
العين (قوله نحو طول) بكسر الطاء المهملة وفتح الواو مخففة بحمل تشديه قائمة الدابة كما فى القاموس (قوله  
وصوان) هو وعاء الشئ (قوله نحو اجلواذ) بالجم والذال المعجمة دوام السمر مع السرعة تصریح (قوله  
واعلواط) بالعين والطاء المهملتين التعلق بالعنق يقال اعلوط بغيره أى تعلق بعنقه تصریح والله أعلم  
فصل في (قوله فانا) تقدم للشاطي ان ما لم يضاف وقصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شربت  
ما بالقصر ونقل ابن غازي عن بعضهم أن الصواب عدم تنوينها لانها مبنية لوضع الحروف وعندى أنه  
يجوز الوجهان التنوين على أن مقصود تلك الأسماء مختم من محدودها وعده على أنه موضوع أصالة  
فافهم (قوله فاء الافتعال) أى وفروعه بدليل ما بعد (قوله يعنى واوا أو ياء) انما أتى بالعناية لان حرف اللين  
يشمل الالف مع انه ليس مراداً كما سيذكره الشارح (قوله ابدالها تاء) ولم تغلب الواو ياء تخفية على ما هو  
مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالاولى الاكتفاء بـ اعلال واحد كذا ذكره ابن  
الحاجب قال الفتحة تارة وفيه نظراً لوقفت الواو ياء تخفية لم يحز قلب التخفية فوقية كما فى الياء التخفية المنقلبة  
عن الهمزة وأجيب بانه يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل  
فوقية بخلاف الواو كذا فى التصريح (قوله اتسار) فسر الفارضى بالقمار وأقره شيخنا ووجه أخذه من  
اليسرى أن أهل الجاهلية كانوا يظنون أنه يورث التسار وفى المصباح الميسر مثال مسحد قار والعرب يقال  
منه يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو يأسر (قوله لتلاعبت بها حركات ما قبلها) أى طلبها للجائسة (قوله  
فكانت تكون) لاجابة الى تكون وقوله ياء أى أصلية ان كانت الفاء ياء ومنته قلبة عن واوان كانت الفاء واوا  
وكذا يقال فى قوله وبعد الضمة واوا (قوله وبعد الفتحة ألفا) يرد عليه أن شرط قلب الياء والواو ألفا تحركهما  
كما فى قوله من ياء واوا بتحريل أصل الخ إلا أن يقال هذا الشرط لم تجمع عليه العرب كما يستفاد من  
التنبيه الثانى (قوله وهو أقرب الزوائد) فى معنى التعليل المحذوف يدل عليه قوله وهو التاء تقديره واختاروا  
التاء لانه أقرب الخ والمراد الأقربى فى المخرج لان التاء من بين طرف اللسان والثنتين العامين والواو من  
الشفة ان لم تكن حرف مد فان كانت حرف مد فى الجوف وأقربىة التاء اليها حيث نزلت من حيث مرور الحرف  
الجوفى على مخرج التاء وغيره لافى الصفة اذ صفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذى منه الواو الجهر فهما  
متعادان صفة يرد على دعواه أقرب بية التاء الى الواو الميم فانها أقرب الى الواو مخرجا من التاء لانها من الشفة  
الآن يقال مراده الأقربىة فى الجملة ولما كان يرد حيث نزلت يقال هو لاجلوا البديل الميم دفعه بقوله ليوافق  
ما بعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سألتمونيها وقوله من الفم أى الخارجة من  
الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والثنايا وطرف اللسان أو ما يجمع جميع المخرج وقوله الى الواو متعلق بأقرب  
وقوله ليوافق المناسب أنه على حذف العاطف على قوله وهو أقرب الخ بقربىة التصريح به فى نسخة ولما كان  
التعليل بالأقربىة قاصراً على ابدال التاء من الواو دون ابدالها من الياء أتى بالتعليل بالموافقة الجارى فيها  
فتأمل (قوله وقال بعض النحويين الخ) للاول أن يقول محل قولهم ان الواو لا تثبت مع الكسرة اذا نزل  
ثبوتها دائماً وهذا يست كذلك فتثبت ثم تبدل تاء كريباً (قوله ولا عينا ولا لاما) أى مع أصالة الالف فلا يتأنى

وبالثاني نحو طول وعوض  
وصوان وسوار وبالثلث  
نحو اجلواذ واعلواط  
فصل في (قوله جـع ألوى) ضبط في نسخ القاموس كالفعل التفضيل (قوله مثل فعل) أى بكسر الفاء وض  
العين (قوله نحو طول) بكسر الطاء المهملة وفتح الواو مخففة بحمل تشديه قائمة الدابة كما فى القاموس (قوله  
وصوان) هو وعاء الشئ (قوله نحو اجلواذ) بالجم والذال المعجمة دوام السمر مع السرعة تصریح (قوله  
واعلواط) بالعين والطاء المهملتين التعلق بالعنق يقال اعلوط بغيره أى تعلق بعنقه تصریح والله أعلم  
فصل في (قوله فانا) تقدم للشاطي ان ما لم يضاف وقصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شربت  
ما بالقصر ونقل ابن غازي عن بعضهم أن الصواب عدم تنوينها لانها مبنية لوضع الحروف وعندى أنه  
يجوز الوجهان التنوين على أن مقصود تلك الأسماء مختم من محدودها وعده على أنه موضوع أصالة  
فافهم (قوله فاء الافتعال) أى وفروعه بدليل ما بعد (قوله يعنى واوا أو ياء) انما أتى بالعناية لان حرف اللين  
يشمل الالف مع انه ليس مراداً كما سيذكره الشارح (قوله ابدالها تاء) ولم تغلب الواو ياء تخفية على ما هو  
مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالاولى الاكتفاء بـ اعلال واحد كذا ذكره ابن  
الحاجب قال الفتحة تارة وفيه نظراً لوقفت الواو ياء تخفية لم يحز قلب التخفية فوقية كما فى الياء التخفية المنقلبة  
عن الهمزة وأجيب بانه يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل  
فوقية بخلاف الواو كذا فى التصريح (قوله اتسار) فسر الفارضى بالقمار وأقره شيخنا ووجه أخذه من  
اليسرى أن أهل الجاهلية كانوا يظنون أنه يورث التسار وفى المصباح الميسر مثال مسحد قار والعرب يقال  
منه يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو يأسر (قوله لتلاعبت بها حركات ما قبلها) أى طلبها للجائسة (قوله  
فكانت تكون) لاجابة الى تكون وقوله ياء أى أصلية ان كانت الفاء ياء ومنته قلبة عن واوان كانت الفاء واوا  
وكذا يقال فى قوله وبعد الضمة واوا (قوله وبعد الفتحة ألفا) يرد عليه أن شرط قلب الياء والواو ألفا تحركهما  
كما فى قوله من ياء واوا بتحريل أصل الخ إلا أن يقال هذا الشرط لم تجمع عليه العرب كما يستفاد من  
التنبيه الثانى (قوله وهو أقرب الزوائد) فى معنى التعليل المحذوف يدل عليه قوله وهو التاء تقديره واختاروا  
التاء لانه أقرب الخ والمراد الأقربىة فى المخرج لان التاء من بين طرف اللسان والثنتين العامين والواو من  
الشفة ان لم تكن حرف مد فان كانت حرف مد فى الجوف وأقربىة التاء اليها حيث نزلت من حيث مرور الحرف  
الجوفى على مخرج التاء وغيره لافى الصفة اذ صفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذى منه الواو الجهر فهما  
متعادان صفة يرد على دعواه أقرب بية التاء الى الواو الميم فانها أقرب الى الواو مخرجا من التاء لانها من الشفة  
الآن يقال مراده الأقربىة فى الجملة ولما كان يرد حيث نزلت يقال هو لاجلوا البديل الميم دفعه بقوله ليوافق  
ما بعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سألتمونيها وقوله من الفم أى الخارجة من  
الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والثنايا وطرف اللسان أو ما يجمع جميع المخرج وقوله الى الواو متعلق بأقرب  
وقوله ليوافق المناسب أنه على حذف العاطف على قوله وهو أقرب الخ بقربىة التصريح به فى نسخة ولما كان  
التعليل بالأقربىة قاصراً على ابدال التاء من الواو دون ابدالها من الياء أتى بالتعليل بالموافقة الجارى فيها  
فتأمل (قوله وقال بعض النحويين الخ) للاول أن يقول محل قولهم ان الواو لا تثبت مع الكسرة اذا نزل  
ثبوتها دائماً وهذا يست كذلك فتثبت ثم تبدل تاء كريباً (قوله ولا عينا ولا لاما) أى مع أصالة الالف فلا يتأنى

للتلاعبت بها حركات ما قبلها فـ كانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفا  
وبعد الضمة واوا فلما رأوا مذهبها الى تغييرها تغيرت أحوال ما قبلها فـ ابدالها من حرفها واحد وهو التاء وهو أقرب الزوائد من الفم الى  
الواو وليوا فـ ما بعده فيدغم فيه وقال بعض النحويين ابدالها من الياء لان الواو لا تثبت مع الكسرة فى اتصال وفى  
اتصال وحل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضى \* تنبيهان \* الاول \* ذوالين يشمل الواو والياء كما تقدم وأما الالف  
فلا مدخل لها فى ذلك لانها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما



الثاني من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الابدال ويحبون فاء الكامة على حسب الحركات قبلها فيقولون يتصل بانصل فهو متصل وانسن بانسرفه وهو تسر وحكى الجرمي أن من العرب من يقول انئصل وائتسر بالهمز وهو غريب اه (وشذ) ابدال فاء الافتعال تاء (في ذي الهمز نحو) توهم في (ايتكلا) وابتذرانتمل من الاكل والازار اتكل واتزرب ابدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وادغامها في التاء وكذا قولهم في أوتعن افتعل من الامانة اتعن بابدال الواو المبدلة من الهمزة تاء واللغة الفصحى في ذلك كله عدم الابدال والا توالي الاعلان وقول الجوهري في اتخذانه افتعل من الاخذ وهم وانما التاء أصل وهو من اتخذ كاتبع من تبع قال أبو علي قال بعض العرب اتخذ بمعنى اتخذ ونازع الزحاج في وجود مادة اتخذ وزعم أن أصله اتخذ وحذف وصحح ما ذهب اليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم اتخذ يتخذ اتخذوا ذهب بعض المتأخرين الى أن اتخذ مما أبدلت فاءه تاء على اللغة الفصحى لأن فيه لغة وهي وخذبا الواو وهذه اللغة ٢١٧ وان كانت فائلة الا أن بناءه علم أحسن

لأنهم نصروا على أن اتعن لغة رديئة (طائنا افتعال ردا ثم مطبق) طامع قول ثان رد والمفعول الاول تا ان كان رأيا وضهيرة ان كان رد مجهولا أي اذابني الافتعال وفسر وعدهما فاءه احد الحروف المطبقة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وحب ابدال تاءه طاء فتقول في افتعل من صبر اصطر ومن ضرب اضطر ومن طهر اطهر ومن ظلم اظلم والاصل اصبر واضرب واطهر واطلم فاستعمل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة اذ التاء هموسة مستقلة والمطبق مجهور مستعمل فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء

أنها تكون عيناً ولا ما هي بدل كما في قام ورمي (قوله من أهل الحجاز الخ) هذا مع قوله وحكى الجرمي الخ محترز قوله سابقا في اللغة الفصحى (قوله نحو ابتكلا) قال المرادى ظاهراً غيباً بابتكلا أنه مما سمع فيه الابدال شذوذا وهو ما يدل عليه كلام بعضهم وفي كلام الشارح يعني ابن الناطم خلافة حيث قال ولا يرد أنه يقال في افتعل من الاكل اتكل اه أي بل المراد أن الابدال سمع فيما هو من نفسه وان كان لم يسمع فيه اه مخلصا وقول شارحنا نحو قولهم صرح في الاول (قوله اتكل واتزر) مقول قولهم (قوله في أرعن) بالبناء للجوهول كما يدل عليه قوله بابدال الواو الخ اذ لو كان مبنيا للمفاعل لقال بابدال الياء (قوله والا توالي الاعلان) فيه نظر وان أقر وهو لأن توالي الاعلان الممنوع قولهم ما على حرفين لا على حرف واحد كما هي مائة أم (قوله وهم) علاه التثنية اذ زاني كما في التصريح بأنه لو كان من الاخذ لو حب أن يقال يتخذ بغير ابدال وادغام (قوله وانما التاء) أي الاولى اما الثانية فتاء الافتعال قطعاً وقوله أصل أي لا يدل من بناء مبدلة من همزة كما زعم الجوهري (قوله وزعم أن أصله اتخذ الخ) يحتمل أنه يقول أصل اتخذ اتخذ افتعل من الاخذ كما يقول الجوهري أو من الوخذ كما يحكيه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الاول واقتصار شيخنا والبعض على ترجي أنه يقول بالاول قصور (قوله وحذف) أي حذف منه همزة الوصل وتاء الافتعال وفقت التاء التي هي فاء الكلمة وكسرت الخاء (قوله يتخذ يتخذ اتخذ) من باب تفع وبقد تنسكن خاء المصدر قاله في المصباح (قوله الا أن بناءه) أي اتخذ عليها بان يكون افتعل من الوخذ والاصل أو اتخذ قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال على القياس وقوله أحسن أي من جعله افتعل من الاخذ (قوله تاء افتعال) وقد تجرى تاء الضمير بحرى هذه التاء تشبيهاً بها في نحو حصط من الحوص وهو انخبط حكاها الجار بردي فارضى (قوله وضهيرة) أي ضميرنا (قوله المطبقة) بفتح الموحدة على الحذف والاصال أي المطبق عندها اللسان باعلى الحلق فاندفع ما قبله هنا ويجوز كسرها كما في ذكر ياعلى الجزرية (قوله من تقارب المخرج) أي في الجملة والافن المطبق الطاء وهي من مخرج التاء كما سيذكره الشارح قريبا على أن مخرجها ما الشخصيين مختلفان في الحقيقة كما قرر في محله (قوله حرف استعلاء) أي وجهه كما لا يخفى فتم تباين الصفة (قوله من مخرجها) عبارة التصريح من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء (قوله ومع عكسه) قال التفتازاني هذا عكس الادغام أي المشهور الذي هو ادخال الحرف الاول في الثاني لأن هذا ادخال الثاني في الاول وقال شيخنا لا يسمى هذا ادغاماً عند القراء (قوله وهو الجواد) الضمير لهرم بن سنان والنائل اعطاء وقوله عفو أي سهلا بلا من ولا مظل وقوله ويظلم أحيا نابا لبناء للجوهول أي يطلب منه في أوقات لا يطلب من مثله فها في ظلم أي يعمل ذلك ولا يرد سائله نقله المصريح عن الجار بردي (قوله الذي يذهب في الادغام) أي ادغامها في الطاء بعد قلبها طاء (قوله)

٢٨ - (صبان) - رابع \* تنبيه \* إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلاً والاول منهما ما كان فوجب الادغام واذا أبدلت بعد الطاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان والادغام مع ابدال الاول من جنس الثاني ومع عكسه وقد روى بالوجه الثلاثة قوله وهو الجواد الذي يطلب نائله \* عفووا يظلم أحيا نابا فيظلم روى فيظلم وفيظلم وفيظلم وقد روى أيضا فيظلم بالنون وليس مما نحن فيه واذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثاني الى الاول دون عكسه فتقول اصطر واطر ولا يجوز اطبر لما في الصاد من الصفة الذي يذهب في الادغام واذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثاني الى الاول دون عكسه فتقول اضطر واضرب ولا يجوز اطرب لان الصاد حرف مستطيل فلو ادغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك وقد حكى في الشذوذ الطبع وهو في التدوير والغريبة مثل الطبع باللام وقد روى بالوجه الاربعة قوله \* مال الى اراطاة حقف فالطبع \* اه (في اذان)

وازدوداد كذا لابق) أي اذا بنى الافتعال مما فوه ذال نحو دال نحدان أو زاي نحو زاد أو ذال نحو ذ ك وجب ابدال تائه بالافعال ادان وازداد وادكر والاصل اذن ان وازداد واذتكر فاستقل بحج التاء بعده هذه الحرف لان هذه الحرف بجوهرة والتاء مهموسة فجى بحرف يوافق التاء في مخرجه ويوافق هذه الحرف في الجهر وذلك الدال في تنبيهات \* الأول \* اذا ابدلت تاء الافتعال باللام بدل الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين واذا ابدلت باللام الزاي جاز الاظهار والادغام بقلب الثاني الى الأول دون عكسه فيقال ازدرج وازجر ولا يجوز ازدرجفوات الصغبر واذا ابدلت باللام الدال جاز ثلاثة أوجه الاظهار ٢١٨ والادغام بوجهيه فيقال اذدرج ومنه قوله \* والهرم نذريه اذدرع عجبا \* وادكر

واذكر بذال مججمة وهذا الثالث قليل وقد قرئ شاذافهـ ل من مذ كرى المججمة \* الثاني مقتضى اقتصار النظم على ابدال تاء الافتعال طاء بعده الحرف الاربعة والابدال الثلاثة أنها تقر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل تاء بعده التاء فيقال اترد بناء مثلثة وهو انتمـ ل من تردأو تدغم فيها التاء فيقل اترد بناء مثناة قال سيويه والبيان عندي جيد يعني الاظهار فيقال اترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه وذكر في التسهيل أيضا أنها قد تبدل بالاربعة الجيم كقولهم في اجتماع اجدعوا وفي اجتر اجدر ومنه قوله فقلت لصاحبي لا تحبسنا \* نزع أصوله واحذر شيئا \* وهذا لا يقاس عليه وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة بعض العرب فان

(مال) أي الذئب والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعده فاء الرمل الموحج عني (قوله دال لابق) دال لاخير بقي فانها عني صار والضمير في بقي يعود على التاء اه فارضى وأعرب المكدودي دال الاحلام فاعل بقي (قوله ويوافق هذه الحرف الخ) فيه أن من جملة هذه الحرف الدال واللامني لموافقة الشيء نفسه الآن يقال التعبير بالموافقة باعتبار الجملة (قوله والهرم نذريه اذدرع عجبا) صدره \* تحي على الشوك جازا مقصدا \* والضمير في تحي يرجع الى الناقصة وهو بالنون فالحاء المهملة امامني للفاعل من أنحي على الشيء أي أقبل عليه كافي القاموس أو للفعول من أنحاه أي أماله كافي القاموس وجرزا يحيم فرائض زاي كغراب السيف القطاع كافي القاموس وأما قول البعض المراد بالجرز بكسر الجيم أسنان الناقصة فلم أره مساعد في كتب اللغة وهو حال من الضمير في تحي على تقدير أداة التشبيه ومقتضى ابقاء فضاء مجمعة فوحدة كمنبر السيف القطاع والمخيل كافي القاموس وهو بدل من جرزا والهرم بفتح الهاء وسكون الراء قال في القاموس نبت وشجر أو القلة الخفاء اه وقوله نذريه بضم الفوقية من أذري قال في القاموس ذرت الرمح التي ذروا أو ذرت وذرت أطارته وأذهمت وذرا هو بنفسه اه وأخبرني بعض من أثق به من فضلاء الطلبة أن في شرح دلائل الخيرات للفاسي أنه يقال ذرت الرمح الشيء ذروا وذر يا وعلى هذا يصح فتح تاء المضارعة في البيت وقوله اذدرع مفعول مطلق لتذريه موافق له في أصل الاشتقاق نحو والله أنتكم من الارض نبا تاهذا ما ظهر لي في ضبط البيت وحله وتسكلم شيخنا السيد عليه بما هو بمعزل عنه معنى ولفظا (قوله وهذا الثالث) أي اذكر بذال مججمة (قوله تاء بعده التاء) أي تاء مثلثة بعده التاء مثلثة (قوله أو تدغم فيها) أي في التاء الفوقية التاء أي المثلثة أي بعد قلبها تاء فوقية كما هو معلوم (قوله وفي اجتر) بالزاي بقرينة ما بعد (قوله لا تحبسنا) من خطاب الواحد للاثنتين كما قد تفعله العرب أي لا تحبسنا عن شيء الحجم بفتح أصول الكلا بل جز الشج وأمرع لنا في الشيء قاله العيني (قوله الى ما تبدل) أي يكون بدلا وقوله ويبدل منه أي يكون مبدلا منه (قوله وكالهاء الخ) فيه أن هذا لم يعلم بما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض إعادة الكاف وان زعم البعض (قوله أولا) حال من الهمزة وقوله بعد آخر حال من الضمير في منها المائدة على الهاء وانما قلنا ذلك اعتبارا بالاصل في الموضعين (قوله وهو التاء) أن قرئ بالفوقية كافي غالب النسخ ورد أنه قد علم من النظم كما سيمتدح به الشارح أن الفوقية تبدل ويبدل منها الأول من قوله \* ذوالين فأتاني افتعال أبدلا \* والثاني من قوله \* طاتا افتعال رداثر مطلق \* وان قرئ بالمثلثة كافي بعض النسخ ورد أن كلامه في حروف الابدال التي ذكرها المصنف بدليل قوله قد علم بما ذكره الخ مع أن المثلثة وقعت بدلا ومبدلا منها كما افاده الشارح فيما مر قريبا وفيما يأتي وهذا الحق يقى يعرف ما في كلام البعض من الخطأ (قوله أما ابدال الحروف المتقاربة الخ) مقابل لمخدوف تقديره هـ ذافي غير ابدال الحروف المتقاربة للادغام أما الخ (قوله فلم يدوها) أنت الضمير مع رجوعه الى ابدال الحروف المتقاربة لا كسبابة التأنيث من المضاف اليه (قوله وعلم أيضا) أي من كلام الناظم حيث قال أحرف الابدال هـ ذات موطيا \* فابدل الهمزة من واو ويا الخ الآن الشارح لم يذكر هنا أول الحرف التي يحجمها هـ ذات موطيا وهو الهاء كتفاء يذكرها قريبا في قوله وكالهاء الخ واقفدا بالمصنف في عدم ذكرها في تفصيل أحرف الابدال استغناء بما ذكره في باب الوقف

من صرح أنه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الابدال وما يتعلق به من أوجه الاعلال بخاتمة \* قد علم بما ذكره أن حروف الابدال منقسمة الى ما يبدل ويبدل منه كالهمزة وحروف العلة الثلاثة وكالهاء فانها تبدل من الهمزة أولا كحراق وتبدل منها الهمزة آخر كما فان أصله موه والى ما يبدل ولا يبدل منه وهو الميم والطاء والدال والى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء أما ابدال الحروف المتقاربة بعضهم من بعض لاجل الادغام فلم يدوها في باب الابدال لغير وضهاو علم أيضا أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف

وهي الألف والواو والياء وأن الياء تبدل من ثلاثة حروف وهي الهمزة والواو والالف والواو تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والالف والياء وأن الالف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء وأن النون تبدل من اثنين وهما الواو والياء وأن الطاء تبدل من التاء وأن الدال تبدل من التاء وأن التاء تبدل من التاء على ما سبق مفعلا وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هو الضرورى فى التصريف وأن حروف الابدال الشائع اثنا عشر حرفا وأن الابدال قد وقع فى غيرها أيضا ولكنه ليس بشائع وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على ابدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز من تباين الحروف على ترتيبها فى الخارج فأقول وبالله التوفيق \* الهمزة \* أبدلت من سبعة أحرف وهي الألف والياء والواو والهاء والعين والخاء والغين وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين فأما ابدالهما من الخاء فقط وهما فى صرخ صرأ حكاك الاخفش عن الخليل ومن الغين فقط وهما فى رغن رانه حكاك النضر بن شميل عن الخليل وابدالهما من هذين الحرفين غريب جدا \* الألف \* أبدلت من أربعة أحرف وهي ٢١٩ الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة وقد

من ابدال الهاء من ثاء التانيث وفقاً (قوله وهي الالف) فيه أن ابدال الهمزة من الالف لم يعلم من كلام المصنف  
واذا ذكره الشارح في شرح قول المصنف فابدل الهمزة من واو وباء الخ واعترض هنالك على المصنف بعدم شمول  
عبارة الالف (قوله الضرورى في التصريف) أى اللزوم بقية التصريف (قوله ما سبق ذكره) أى متناوئاً وشرحا (قوله في  
رغنه) الرغى كالمع الاصغاء للقول وقوله (قوله وقد تقدم الكلام عليها) أى فى باب ابدال فلا يعترض  
قوله سوى الاخيرة تقدم الكلام عليها فى باب بوفى التوكيد (قوله قد وردت) أى الابل (قوله ومن ذلك) أى  
من ابدال الهاء من الالف (قوله أن تكون) أى الهاء ألحقت أى فى الوقف بعد حذف الالف لبيان الحركة  
أى حركة النون اذ لو وقف عليها بعد حذف الالف بدون الهاء اسكنت لأن الهاء بدل من الالف وإيضاح ذلك  
أن ألف أنازيدت عند المصنفين وفقاً لبيان حركة النون وقد تحذف الالف وبقي الهاء فتحتمل أن يكون  
الايانسان به لا ببدال الهاء من الالف ويحتمل أن تكون لبيان حركة النون كالالف اذا لم تحذف وعلى هذا  
الاحتمال اقتصر الدمامي فى باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال بعد ذكره أن ثبوت الالف فى  
الوقف لبيان الفحة مانعه وقد تبين فتحتمل ابقاء الساكنة كقول حاتم هكذا فزنى أنه (قوله وقالوا فى حمله الخ)  
لعل وجهه أن يرى أنه يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كما جاز حذف هذا فى أنه (قوله ولو قيل ان الهاء بدل من  
الالف) الظاهر أن مراده بالالف الهمزة لأنها المبدلة من الواو فى باب كساء وغطاء (قوله فى قولهم هذه) أى  
باسكان الهاء (قوله وهنئة فى هنية) هى الشئ اليسير (قوله ومنه الدواعى معنى محتها) بقوقية فيها قال فى  
القاموس منه الدلو كنع محتها وفسر المتح فى موضع آخر بالنزع وفسر المتح فى موضع آخر بدخول البئر  
لعل الدلو لعله مأثراً فى المصباح محبت الدوا من باب نفع اذا استخرجتها ثم قال فى موضع آخر ماخ الرجل معها  
من باب باع الخ فى الركبة فلا الدلو وذلك حين يقل مأثراً ولا يمكن أن يستقى منها الا بالاغتراب بالسدف فهو  
مأثح اه ولم أجدهم ما ولا فى غيرهما المية بمعنى المتح بالتحية فيها واذا المية كالى القاموس طلاء السيف  
وغيره بقاء الذهب ومية الركبة وموهها أكثره مأثراً فعلم ما فى كلام شيخنا من الخطأ والله الهادى (قوله وفرق  
بعضهم الخ) قال البعض الظاهر أنه على هذا ابدال الا أن يكون التخصيص فى كل استعماله بالوضع اه  
وهو متجه (قوله ضج) بضاد معجمة فوحدة يقال ضج الفرس كنع أى صوف صوتاً ليس بصهيل ولا همهمة  
(قوله بمعنى خطر يحظر) فى القاموس خطر يباله وعليه يحظر ويخطر خطورا ذكره بعد نسيان والفعل

في أن **الحاء** أبدلت من العين قالوا رجع معنى **ز** بـ **و** وقليل **الحاء** أبدلت من العين قالوا الاخرن يريدون الاغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك في غاية انقلا **القاف** أبدلت من الكاف قالوا في وكنه الطائر وهي مأواه من الجبل وقته **ح** كاه الخليل **الكاف** أبدلت من خوين القاف والناقاة في قولهم عري كج أي قح وفسر الاصمعي القح فقال هو الخالص من اللؤم فقد وقع التكافؤ بينهما لكن ابدال الكاف من القاف أكثر من عكسه والناقاة في قوله يابن الزبير طامعصيك وقد تقدم **الجيم** أبدلت من الباء وقد تقدم **الشين** أبدلت من ثلاثة أحرف الكاف التي لاؤث والجيم والسين فالكاف في نحو أكرمك قالوا أكرمكش وهي كشكشة تميم كما تقدم والجيم كافي قوله **هـ** اذ ذاك اذ جعل الوصل مدمش \* ٢٢٠ أي مدحج قال ابن عصفور ولا يحفظ غيره وسهل ذلك كون الجيم والشين متفتحين في المخرج

والسين قالوا جعشوش في جعشوس وهو القمي الذليل ويجمع بالمهمله ذن المجعومة وبذلك علم الابدال **الباء** وهي أوسع حروف الابدال أبدلت من ثمانية عشر حرفا من الالف في نحو مصابيح وغليم قص غير غلام ومن الواو في نحو اغزيت وما تصرف منه ومن الهمزة في نحو وير في بئر ومن الهاء قالوا دهديت الجحر في دهدهته وقالوا صهصهت بالرجل أي صهصهت به اذا قلت له صهصه ومن السين في قوله اذا ما عد أربعة قال **ف** فز وجل خامس وأبوك سادي \* أي سادس ومن الباء في قولهم الاراني والثعالى والاصل الارائب والشعاب وقدم ومن الزاء في قيراط وشيراز والاصل قيراط وشيراز لقولهم في الجمع قيراط وشيراز وقال بعضهم في شيراز شوار ومن النون في أنامى ونظرائي والاصل أناسين وظرائين لأنهم ما جمعوا انسان وظر بان وكذلك تظننت من الظن وكان أبو عمرو وابن العلاء يذهب الى أن قوله تعالى لم ينسئنه أصله ينسئون وكذلك دينار أصله دينار لقولهم دنائير ودينير وقالوا في انسان انسان بالباء ومن الصاد في قولهم قصصت أظفاري والاصل قصصت وقيل أن الباء هنا أصلها الواو وأن الميم تنبعت أفعالها ومن الضاد في قوله **هـ** اذا الكرام ابتدر والباغ بدر \* تقضى البازي اذا البازي كسر أي تقضض البازي

بذنه يخطر خطرا وخطرا اضرب به يمينه او شماله والرجل بسيفه ورمحاه مرة ووضعها أخرى وفي مشيته رفع يديه ووضعها ما خطر انوار الحاء **ز** اه وقاعدته أنه اذا ذكر المضارع مرة واحدة ولم يقيمه صراحة بضبط فهو بكسر العين وحينئذ تفيد عبارة أن مضارع خطر بهاله بكسر العين وضعها ومضارع غير بهالكسر لا غير فاحفظه (قوله في لمن) أي التي هي لغة في لـ (قوله ر بـ) قال في القاموس ر بـ كمنع وقف وتنتظر ثم ساق معاني آخر (قوله يريدون الاغن) هو الذي يخرج صوته من خيشومه (قوله فقد وقع التكافؤ بينهما) أي ابدال كل منهما من الأخرى (قوله وذلك) أي التكافؤ بينهما (قوله وكنه الطائر) بتشليم الواو ويكون الكاف بعد هاتون وأما وقته بالقاف فبالضم لا غير وفي نسخ رسمها بقاء بدل النون وهو تحريف نقله شيخنا السيد (قوله أي مدحج) أي مدخل بعضه في بعض لشدة قتله واحكامه (قوله جعشوش) بوزن عصفور وقوله وبذلك أي يجمعه بالمهمله دون المجعومة (قوله وهو القمي) بقاف مفتوحة فيم مكسورة فياء ساكنة فهمزة قال في القاموس قأ كجمع وكرم قأ وقساء وقساء بالضم وبالكسر ذل وصغر فهو قئ اه وفي بعض النسخ وهو المقم بالهـ مزعل صيغة اسم مفعول إذا قال في القاموس قأ كمنه وأقاه صغره وأذله اه وعلى كل فقول الشارح الذليل صفة كاشفة وان كان أنسب بالنسخة الاولى (قوله في نحو اغزيت) بعين مجعومة فزاي يقال اغزيت به اذا بعثته بفز وومصباح (قوله وما تصرف منه) أي من مصدره نحو يفز ويغزى (قوله دهديت الجحر) أي دحرجته (قوله فسأل) بكسر الفاء جمع فسأل بفتحها وسكون السين المهمله أي ردى كما في المصباح (قوله فز وجل) بكسر الكاف بقرينة تكدير خامس (قوله وشيراز) في المصباح الشيراز مثل دينار اللبن الرايب يستخرج منه ماءه وقال بعضهم لبن بنلى حتى يشخن ثم يشف حتى يتغيب ويميل طعمه الى الحموضة وشيراز بلد بفارس اه (قوله في شيراز) أي في جمعه (قوله لم ينسئنه) لم يتغير غير السين عليه (قوله أصله ينسئون) أي فابدلت النون الأخيرة بباء ثم الباء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت وغير قول أبي عمرو ودولان أحدهما أن أصله ينسئون بقاء على أن أصله سنة سنول لقولهم سانبنت قلبت الواو الفتح كرها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت نائيه ما أن الهاء أصله ببناء على أن أصل سنة سنول لقولهم سانبنت (قوله من حما) أي طين اسود مسنون أي متغير (قوله في قولهم قصصت أظفاري) بتشديد الصاد قال في المصباح قصصته قصصا من باب قتل قطعته وقصصته بالتثنية وبالغنة والاصل قصصته فاجتمع ثلاثة أمثاله فابدل من أحدها باء لتخفيف اه (قوله ابتدر والباغ) بدرالى الشيء من باب قدروا بتدر وبادر أمرع والباغ بوحدة ثم غين مجعومة الكرم كما في الميمى والمصباح وعبارته الباغ الكرم لفظة أعجمية استعملها الناس بالالف واللام اه والضهير في بدر يرجع الى المدح وقوله تقضى البازي في القاموس اقتض الطائر هو ليقع كقضى وقضى اه ومنه يؤخذ أن التقضى مصدره تقضى فيكون بكسر الصاد المجعومة المشددة كالتدلى والتجلى

والعلى في شيراز شوار بز فيه يكون البدل من الواو والاصل شوار ومن النون في أنامى ونظرائي والاصل أناسين وظرائين لأنهم ما جمعوا انسان وظر بان وكذلك تظننت من الظن وكان أبو عمرو وابن العلاء يذهب الى أن قوله تعالى لم ينسئنه أصله ينسئون وكذلك دينار أصله دينار لقولهم دنائير ودينير وقالوا في انسان انسان بالباء ومن الصاد في قولهم قصصت أظفاري والاصل قصصت وقيل أن الباء هنا أصلها الواو وأن الميم تنبعت أفعالها ومن الضاد في قوله **هـ** اذا الكرام ابتدر والباغ بدر \* تقضى البازي اذا البازي كسر أي تقضض البازي

(قول المحشى ومضارع غير بهالكسر لا غير) كان الصواب ومضارع خطر الفحل بالكسر لا غير ومضارع خطر الى جل بسيفه ورمحاه وفي مشيته وخطر الى مح بالضم لا غير لان ما لم يذ كر مضارعه يكون بالضم قطعا كما صرح به في القاموس في دينا جنة قاله نصر

من الانقضا في اللام في أمليت وأصله أمليت ومن الميم في ثولة ثور ورامر أما الاله فينتقي وأما فعل الصالحين فيأتمى قال ابن الأعرابي أراد فيأتم ومن العين في قوله ومنه ليس له حوارق \* وأضفادى جهه نقانق يريدوا ضفادع وقالوا تلعبت من اللعاعة وهي بقلة والاصل تلعبت ومن الدال في التصديقه وهي التصفيق والصوت والاصل تصدده لانها من صددت أصدا قال تعالى اذا قولت منه يصدون ومن التاء في قوله قام بها يشدد كل منشد \* وابتهلت بمثل ضوء الفرقد أى واتصلت ومن التاء في قوله فدمر يومان وهذا التالى أى الثالث ومن الجيم في قوله فابعث الله من شيرات \* أى من شجرات وقالوا دياجي في جميع ديجوج والاصل دياجيج ومن الكاف في قولهم مكوك \* ومكاكى والاصل مكاكيل وهو ميكال \* الصاد \* أبدات من حرفين من السين في قولهم صراط في السراط ٢٢١ ومن اللام في قولهم رجل جصد أى

جلد \* اللام \* أبدات من حرفين وهما الذون في أصيلان والضاد في الطبع كامر \* الراء \* أبدات من اللام في قولهم نثره بمعنى نثله ورعل بمعنى لعل \* النون \* أبدات من أربعة أحرف من اللام في قولهم لعن في لعل ونابن فعلت كذا في لايل فعلت كذا ومن الميم في قولهم للحية أيم وأين وقالوا أسود قائم وقانن ومن الواو في صنعاني وبهراني نسبة الى صنعاء وبهراء والاصل صنعاوى وبهراوى لان همزة التانيث في النسب تقلب واوا كما تقدم في باب ومن الهمزة حكى الفراء حنان في حناء وهو الذى يخضض به وأما قول الخليل وسيمويه ان نون فعلان الذى مؤنثه فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران وغضبان فليس المراد به هذا البدل وإنما المراد ان النون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما

والتحلى والتخلى وهو مفعول مطلق ليدرملاق له في المعنى كفتح جذلا (قوله من الانقضا) أى ماخوذ من الانقضاى ويجعل هذا الأخذا الاشتقاقا يدفع ما يقال لا يشق مصدر من يذمن أى يذم منه (قوله حوارق) بجاء مهملة وقبل القاف زاي أى جوانب تحرق الماء أى تحبسه وقوله واضفادى جمعه ضفادى مضاف وجم مضاف اليه وجم مضاف والهاء مضاف اليه أى اضفادى عظيمة وكثرته كما نقله شيخنا السيد عن الجار بردى وقوله نقانق يفتح النون الاولى وقافين أى أصوات وهو مبتدأ مؤخر خبره اضفادى (قوله تلعبت الخ) ضبط في القاموس اللعاعة بمعنى اللام ونسرها هاء من منها الهندى بالهلام اراد الشارح بانه قلة ثم قال وتلبي تناووا يؤخذ منه أن العين في قول الشارح تلعبت مشددة وكذا العين الاولى من قوله تلعبت (قوله في التصديقه) أقول وكذا في التصدي قال في المصباح تصديت للامر تفرغت له وتبليت والاصل تصدبت فابدل للتخفيف (قوله من صددت أصدا) من باب ضرب يضرب كفى المصباح (قوله في جمع ديجوج) بدال مهملة وتحتية وجميعين يقال ليله ديجوج أى مظلمة (قوله والاصل دياجيج) قال البعض أى تحذفت ياء الجمع ثم أبدات الجيم ياء اه والقياس أن يقال مثل هذا في قوله والاصل مكاكيل وهو أن ياء إذا كانت الياء من دياجي ومكاكى مخففة فاذا كانت مشددة كما ضبطت به ياء مكاكى فيمادأيته من نسخ القاموس الصحيحة فلا بد تكون الياء الساكنة ياء الجمع والى تليها بديل الجيم والله أعلم (قوله مكوك) كتصور وقوله وهو مكاكيل أى سبع صاعا ونصفا على أحد أقوال ذكرها في القاموس (قوله الصاد أبدات من حرفين من السين في قولهم صراط في السراط ومن اللام الخ) كذا في بعض النسخ قال السندوبى كل كلمة فيها سين بعد هاء طاء أو حاء أو غين أو قاف جاز ابدال سينها صاد أسوأ كانت هذه الأحرف ثمانية أو ثلثة أو رابعة نحو صراط وبسط والصخب والمضغة وصبقل في سراط وبسط وصخب ومضغة وسبقل اه وعلى هذه النسخة يكون قوله بعد الصاد أبدات من السين في نحو صراط مكر راو في بعض النسخ الضاد أى المجهمة أبدات من اللام في قولهم رجل جصد أى جلد وعلى هذه النسخة لا تذكر ولا يخفى أن النسخة من متعارضتان في رجل جصد لاقتضاء النسخة الاولى أنه بالصاد المهملة واقتضاء الثانية أنه بالمجممة فخرره فأنى لم أجده في كتب اللغة بعد المراجعة شيئا من اللفظين (قوله النون في أصيلان) رسمه بالنون التى هي مبدل منها دون اللام التى هي بدل مع أن رسمها باللام قياس صنعه في النظائر ليعين للنظر أن اللام المبدلة نونا هي اللام انشائية لا الاولى (قوله نثره بمعنى نثله) بنون فثلاثة فيهما على ما رأيت في النسخ وفيه أن نثله بمعنى استخزجه وليس نثره بهذا المعنى فلعلهما في كلامه بنون فثلاثة لتشاركهما حينئذ في معنى الجذب (قوله أيم وأين) يفتح همزة ما وسكون ياءهما التخمية قال في الصحاح قال ابن السكيت أصل أيم أيم تخفف مثل لين ولين وهين اه وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنيع انقاموس (قوله أسود قائم وقانن) قال في القاموس انقام كسحاب انقام ثم قال والاقم الأسود كاقام اه وحيثئذ قال قائم تاكيد للأسود (قوله ومن الواو في صنعاني وبهراني الخ) انما جردوا النون بدل الواو لا بدل همزة التانيث اجراء للنسب الى ذى الهمزة على وتيرة واحدة في قلب الهمزة واوا (قوله كنون سكران وغضبان) تمثيل لنون فعلان (قوله هذا البدل) أى الاصطلاح الذى الكلام فيه (قوله عاقبت الهمزة) لان

عاقبت لام التعريف التثوين \* الطاء \* أبدات من حرفين من التاء في الافتعال بعد حروف الاطباق وقد تقدم ومن الدال حكى يعقوب عن الاضمرى مطا الحرف في مده والاباط في الانبعاد \* الدال \* أبدات من ثلاثة أحرف من التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم كامر قول المحشى فأنى لم أجده في كتب اللغة الخ فيه نظر لان صاحب القاموس كتبها فيه بالهمزة الدالة على أنها من زيادته على الصحاح واعترضه محشيه بانها موجودة في الصحاح أى حيث قال في مادة جلد ما نصه وور بما قالوا رجل جصد يجعلون اللام مع الجيم ضادا اذا سكنت اه ورأيت صاحب المازهر نقل عن ديوان الادب مثل ما في الصحاح والله الهادى قاله نصر



ومن الطاء قالوا المرطى وهو حيث عرط الشعر حول السرة ومن الدال في قولهم ذكر في جمع ذكره \* التاء \* أبدلت من سبعة  
أحرف من الطاء في فسائط والاصل فسائط لقولهم في الجمع فسائط دون فسائط ومن الدال في قولهم ناقة تربوت والاصل دربوت أى  
مذلة لانه من الدربة ومن الواو في تراث وتجاه ونحوها ومن الياء في نحو تاسر الاصل ابتسر كما مر وفي قولهم ثنتان الاصل ثنيان لانه من  
ثنيت الواحد ثنيا وفي قولهم كيت وذيت الاصل كية وذية فخذت تاء التأنيث وأبدلت من الياء الاخيرة وهى لام الكلمة تاء لقولهم كان  
من الامر كية وكية وذية وذية ومن ٢٢٢ الصاد في قولهم في اص است ومن السين في قولهم في طس طست وقولهم في العدست

الهمزة لاؤنت والنون للذكور فلا يجتمعان وفي اطلاق المعاقبة على ذلك تجوز لان الحرفين المتعاقبين يكونان  
في كلمة واحدة وما هذا اليس كذلك اذ مؤنت سكران سكرى بالقصر لاسكراء بالمد (قوله في المرطى) لم أقف على  
نقل صحيح فيه بل ما في المذكور في الشرح والذي في القاموس مرطى كجمرى ضرب من العمدو والمرطاء  
كالغبراء ما بين السرة والصدر الى العانة وساق معانى آخر ثم قال وما اكتنف العنققة من جانبها كالمرطوان  
بالكسر والاطوباء قصر الالهة اه ولم يزد في الصحاح على ما في القاموس بل لم يستوعبه فخر (قوله وهو  
حيث عرط الشعر) براء وطاء مهملة قال البعض أى المكان الذي بنيت فيه الشعر اه وانظر ما سنده  
في ذلك فان الذي رأيت في الصحاح والقاموس وغيرهما أن مرط الشعر ناقة بمنون ففوقه فقاء وضبط شيخنا  
السيد عرط في عبارة الشارح بالقوية وفتح الميم وشذراء على صيغة الماضي وفسره بفتح (قوله ذكر في  
جمع ذكره) هما كعبرة وعبر كما قاله شيخنا السيد وقال في الصحاح الذكر والذي كرى نقيض النسيان وكذلك  
الذكر اه ونقل صاحب القاموس عن الليث أن المججمة تبدل بالمهملة في الذ كرجع ذكره اذ اذخلت  
عليه ال فاذا جرد منها قيل ذكر بالمججمة (قوله فسائط) بضم الفاء الخيمه (قوله تربوت) بوزن ملاكوت وقوله  
أى مذلة يعنى سهلة وقوله من الدربة بضم الدال وسكون الراء وهى اعتياد الشئ والجرأة عليه ويلزم من  
اعتياد الخير ان شياً وجراءته عليه سهولة فيه (قوله الاصل ثنيان) ضبطه البعض بفتحات (قوله من ثنيت  
الواحد) من باب رمى أى صرت معه ثانيا كذا في المصباح وبه يعرف ما في كلام البعض (قوله ذعالب) بذال  
مجمجمة يعين مهملة وقوله الواحد ذعالب أى كصفرور (قوله الأخلاق) أى الباليات (قوله بحركها للضرورة)  
فيه ان الوزن صحيح بدون تحريكها فلا ضرورة اليه كما لا يخفى على من له أدبى المام بالعرض (قوله نحو يزدل في  
يسدل الخ) سدل باللام من بابى ضرب ونصر أى أرخى وسدر بالراء من باب فرح كذا في القاموس (قوله ونحو  
القرذ) بقاء فزاي (قوله فان تحركت الصاد لم تبدل) وكذا السين وانما اقتصر على الصاد لانه انما اتى بهذا  
الكلام توطئة لما بعده (قوله لم يحرم الرشد) بكسر الراء وسكون الفاء أى العطاء والهاء في من قزله ترجع الى  
المدح (قوله على أحد الوجهين) قال البعض والوجه الثانى أن السين أصلية اه أى فيكون استخفافا فعل  
من مخذولست على وثوق منه فأتى لم أجد في القاموس ولا في غيره وجود المادة مخذول والوجه الثانى ان  
السين بدل من واوهم فاء الكلمة بناء على ما نقله الشارح سابقا عن بعض المتأخرين ان الاصل قبل  
تاء الافتعال ونحوه بعدها وتخذ فالت الواو سببا تارة وتاء أخرى (قوله وهو في غاية الشذوذ) أى ابدال  
اللام من السين (قوله من معذور والاصل معفور) الذى يؤخذ من القاموس انهم ما يعم مضمومة وعن مجممة  
فانه قال في فصل الغين المججمة من باب الراء المغشور بالضم والمغثر كمنبش شئ ينضج النمام الى أن قال والجمع  
مغاثير ثم قال والمغاثير المغاثير الواحد مغثر كمنبش ومغفور بضمهم ما ومغفار ومغفر بكسرهما اه ولم  
يصنع مثل ذلك في غيره غير بالعين المهملة وحينئذ فرسم معشور ومغفور في كلام الشارح بالعين المهملة  
نحوه وان لم يبق له أرباب الخواشي (قوله باتفانه) بكسر الهمزة وتشديد الفاء أى في وقته (قوله في  
الفصل) كقفة وزبرج الفرس الذى يجىء في الحلبة آخر الخيل ورجل فسكل كزبرج زدل في القاموس

والاصل سدس لقولهم  
سدسة ثم أبدلت الدال  
تاء وأدغمت ومن الياء  
في قولهم ذعالت في ذعالب  
والذعالب والذعالب  
الاخلاق من الثياب  
الواحد ذعلوب قال في  
التسهيل ورجعا أبدلت  
من هاء السكت ومثاله  
ما تاوله بعضهم في قوله  
\* العاطفونة حين مامن  
عاطف \* أنه أراد  
العاطفونة بهاء السكت  
ثم أبدلت تاء وحركها  
للضرورة ومثاله بعضهم  
بنحو جنت ونعمت لانه  
جعل الهاء أصلا \* الصاد  
أبدلت من السين في  
نحو صراط \* الزاي \*  
أبدلت من حرفين من  
السين الساكنة قبل  
دال نحو يزدل في يسدل  
ويزدل في يسدر يقال  
سدر البعير يسدر سدر  
اذ انصهر من شدة الحر  
ومن الصاد الساكنة  
قبل الدال نحو يزدق في  
يصدق ونحو القرذ في  
ألقصد فان تحركت  
الصاد لم تبدل وفي كلامهم

لم يحرم الرشد من قزله أى من قصده فاسكن الصاد وأبدلها زاي السين \* أبدلت من ثلاثة أحرف  
من التاء في استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ ومن السين في قولهم في مشدود ومشدود ومن اللام في قولهم استقطه في القطة وهو في غاية  
الشذوذ \* الظاء \* لم أر في ابدالها شياً \* الدال \* أبدلت من حرفين من الدال في قراءة من قرأ فذهبهم بالمججمة ومن التاء في قولهم تلغزم  
الرجل أى تلغم اذا أبطأ في الجواب \* التاء \* أبدلت من حرفين من الفاء في معشور والاصل معفور ومن الدال في قولهم في الجذوة من النار  
جثوة \* الفاء \* أبدلت من حرفين من التاء في قولهم قام زيد فعمرو وأى ثم عمرو حكاية يعقوب وقولهم قوم يعنى قوم ومن الباء في قولهم خذه  
بألفه أى بابائه \* الباء \* أبدلت من حرفين من الميم في قولهم بالعمى بريدون ما سمع ومن الفاء في قولهم البسكل في الفسكل \* الميم \* أبدلت

من أربعة أحرف من الواو في فم عند الأكثر أصله فهو مثل فوج لحذفت الياء تخفيفاً لأنه قد يضاف إلى الصغرية قال فوهه فستثقل ذلك ثم أبدلت الميم من الواو ومن الذن في نحو عير والبنام في البنان ومن الياء في قوهم بنات محز في بنات بحر للتعجب لأنه من البحار وقولهم ما زلت راعياً على هذا أي راعياً وعن ابن السكيت رأيتهم من كتب ومن كتم أي قرب فالميم بدل من الياء لأنهم قالوا كتب الفقيه الأمر ولم يقولوا كتم ومنه قوله في بادرت سر به العجلى مثابة حتى استقت دون محيا جدها نغماً أراد نغماً أو النغمة الجرعة ومن لام التعريف في اللغة اليمنية الواو \* أبدلت من ثلاثة أحرف الألف والياء والهمزة وقد تقدمت والله أعلم **فصل في الإعلال بالحذف وهو على ضربين مقبس وشاذ** فالمقبس هو الذي تعرض لذكر في هذا الفصل وهو ثلاثة أنواع وقد أشار ٢٢٣ إلى الأول منها بقوله (فأمر أو مضارع من كوعد \* أحذف وفي كعدة ذلك اطرد) أي إذا كان الفعل ثلاثياً واوى الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف في المضارع ذى الياء نحو وعد بعد والاصل يوعد تحذفت الواو استثقالاً لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة وجمل على ذى الياء أخواته نحو أعد وتعد وتعد والامر نحو وعد والمصدر الكائن على فعمل بكسر الفاء وسكون العين نحو وعدة فان أصله وعد على وزن فعل تحذفت فاءه وحلا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها وعوضاً عنها تاء التأنيث \* ولذلك لا يجتمعان وتعويض التاء هنا لازم وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة تمسكاً بقوله \* وأخلفوك هذا الامر الذي وعدوا يعني عدة الامر وهو مذهب القراء

في فصل الفاعن من باب اللام وقد فسكل وقسكاه غيره لازم متعد اه وفيه في فصل الياء الموحدة البسكل بالضم الفسكل من الخيل اه (قوله في بنات بحر) بفتح الموحدة وسكون الخاء المججمة كما في القاموس (قوله من كشب ومن كتم) بكاف ومثلية مفتوحة تنفيها كما في المصباح والقاموس في كتابهما بالقوقية تحكيه وان لم ينتميه له شيخنا وبعض غيرهما وقوله لأنهم قالوا كتب الفقيه الامر ان كان بالقوقية كما في النسخ فهو تحكيه أو تعليل باطل بخروجه عن الموضوع وان كان بالمثلية فاعل معناه قرب من الامر (قوله في بادرت سر بها) أي أسرعت إلى جماعتها وقوله مثابة بثمة موحدة أي مواظبة على الجملة والسرعة يقال نابرع على كذا أي واظب كما في القاموس وقوله دون محيا جدها لعل حال من نغماً أي حال كونه دون القدر الذي به حياة عبقها بمعنى نفسها وقوله نغماً بفتح النون وسكون الغين المججمة وكذا النغيب وفعله نغيب كمنع ونصر وضرب كما في القاموس (قوله والنغمة الجرعة) في القاموس النغمة أي بالفتح الجرعة وتضم أو الفتح لمره وانضم للاسم اه **فصل في الإعلال بالحذف**

(قوله ثلاثة أنواع) ما يتعلق بقاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله إذا كان الفعل) أي الماضي وقوله مفتوح العين في مفهومه تفصيل لأن مفهومه التحذف فاء مضارعه نحو وثق يثق ووثق يثق وورث يرث وان فتحت فقد تحذف فاء مضارعه تحذف فاء مضارعه نحو وثق يثق ووثق يثق وورث يرث وان فتحت فقد تحذف فاء مضارعه تحذف فاء مضارعه نحو وسع يسع ووسع يسع ووطئ يوطئ ووطئ يوطئ وقد لا تحذف نحو وجل وجل ووجع يوجع وان استعملت بالكسر والفتح جاز حذف فاء مضارعه وعدم حذفها كقوله فانه جاء من باب تعب فلم تحذف فاء مضارعه ومن باب وعد تحذفت لكن هذه لغة قليلة كما في المصباح (قوله لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة) أي وهما ضدان للواو والواو بين ضديه مستثقل (قوله وتعويض التاء) أي التعويض بالتاء وقوله هنا لعله احتراز عن التعويض بالتاء في باب اقامة واستقامة فانه غالب لا لازم (قوله لازم) تحذفها اذا دعى الراجح (قوله وقد أجاز بعضهم الخ) مقابل قوله وتعويض التاء هنا لازم وقوله للإضافة أي لقيامها مقام التاء (قوله وخرجه بعضهم الخ) اعلم ان احتمال ما في البيت لان يكون مفرداً وان يكون جماعاً انما هو بقطع النظر عن رسمه والافهوان رسم بالف بعد الدال تين كونه جماعاً أو لاتين كونه مفرداً فاندفع ما ذكره شيخنا والبعض (قوله ان حذف الواو) أي من المضارع (قوله يدع ويدر) بينهما ما للمفعول وشذوذها كما في التصريح من وجهين ضم ياء ما وفتح عينها فقد انتفى فيهما الشرط الاول والثاني والقياس يودع ويوزر لكن حمل فعل المفعول على فعل الفاعل وحسنه ان هذه الواو لم ينطق بها في شيء من تصاريح هذين الفعلين الا نادراً (قوله أن تكون عين الفعل) أي المضارع فالمدار على كسر العين فيه لاعلى فتحها في الماضي وان أوجه كلامه السابق (قوله يحد) أي يضم الجيم أماً على اللغة المشهورة من كسرها فلا شذوذ (قوله لو شئت) خطاب لأمامة وتوقع بالنون والقاف والدين المهمة أي روى والصوادي جميع صادية وهي العطشى وغلبت بالعين المججمة مفعول

وخرجه بعضهم على أن عدا جمع عدوة أي ناحية أي وأخلفوك فواجب الامر الذي وعدوا به تنبيهات الأول يفهم من قوله من كوعدان حذف الواو مشروط بشرط \* أولها أن تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع أو وعد ولا من يوعد مبنياً للمفعول وشذوذ ذلك قولهم يدع ويدع في لغة \* ثانيها أن تكون عين الفعل مكسورة فان كانت مفتوحة نحو وجل أو مضرومة نحو يوضو لم تحذف الواو وشذوذ قول بعضهم في مضارع وحذف منه قوله لو شئت قد نفع الفوائد بشرية تدع الصوادي لا يجحد غلبت وهي لغة عامية وأما حذف الواو من يقع ويضع ويحب فلا كسر المقدر لان الأصل فيها كسر العين اذا مضى فاعل بالفتح بقياس مضارعه انقلب بالكسر ففتح لاجل حرف الحلق تخفيفاً فكان الكسر فيه مقديراً يسع كذلك لأنه وان كان ماضية وسع بالكسر بقياس مضارعه بالفتح الآية لا يحذف منه الواو

فذل ذلك على أنه كان مما يجي على فعل بالكسر نحو ومضى على والى هذا أشار في التسهيل بقوله بين باء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيمد أو مقدره  
 كيمع ويسع \* ثالثها أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو فتقول في مثال يقطين من وعدو عيد لان التصحيح أولى بالاسماء من  
 الاعلال \* الثاني فهم من قوله كعدة ان حذف الواو من فعلة المشار اليها مشروط بشرطين أحدهما أن تكون مصدرا كعدة وشذ من الاسماء  
 رقة للفتنة وحشة للارض الموحشة ومن ٢٢٤ الصفات لعدة بمعنى ترب ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون وعلى الانثى فيجمع بالالف

لا يجدن بمعنى لا يصدن ولهذا اقتصر على مفعول واحد والجملة حال من الصرادي اه عني وفي القاموس  
 تقع بالشراب كمنع اشتفي منه وفيه ايضا الغليل كما مر العطش أو شدته أو حرارة الجوف (قوله دل ذلك) أي  
 حذف الواو منه وقوله على انه كان الخ قد بحث فيه بأنه يحتمل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير اليه قول  
 المصريح وشذ بسع من وجهين كون ماضيه مكسورا العين وكون مضارع هفتوحها اه نعم الوجه الاول  
 لا ينض مع كون المصدر على كسر عين المضارع كما قدمنا وبان القياس على ومضى في كسر عين المضارع  
 قياس على ما هو خلاف القياس لان قياس الماضي مكسورا العين فتع عين مضارعه فتدبر ثم رأيت في  
 المصباح كلاما آخر حسنا لا يرد عليه ما ذكر وعبارته قيل الاصل في المضارع الكسر ولهذا حذف الواو  
 لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فحتم بعد الحذف لمكان حرف الحلق ومثله يهب ويقع ويدع وبلغ ويطأ  
 ويضع وياع اه (قوله للفتنة) أي المضروبة (قوله للارض الموحشة) بكسر الحاء المهملة أي الخالية التي  
 لا أنيس بها كما يستفاد من الصحاح والقاموس (قوله ومن الصفات لعدة بمعنى ترب) بقافية مكسورة فراء  
 ساكنة فو حدة من ساواك سناولم أجده لعدة سواء قلنا انه صفة أو مصدر فعلة هذه المعنى والذي في القاموس  
 ولدت ولد وولد او ولاة والادة ولدة ومولدا ثم قال والدة الترب ثم قال وقت الولادة كالمولد والميلاد (قوله راين)  
 أي النسوة لداتهن أي أزواجهن مؤزرات أي مستورات بالازور وشرخ لدى بشين محجمة مفتوحة فراء ساكنة  
 نخاء محجمة قال البعض أي ستر أترابي اه ولم أجده في القاموس ولا الصحاح ولا غيرها الشرح بمعنى الستر  
 وعبارة الصحاح الشارخ الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصحب ثم قال وشرخ الامر والشباب أوله ثم قال  
 وهما شرخان أي مثلان والجمع شرخ وشرخ وهم الأتراب اه وانظر هل الهرام جمع هرم ككف يطاق على  
 النفس والعقل وكبير السن كما في القاموس وتأمل المعنى (قوله عندهم من جعلها) أي جهة اسمها أي لا مصدرا  
 كما يأتي عن الشلوين (قوله وقد أنكر سيمويه محجمة على حرفين) المناسب للسياق ان المراد استعمال صفة  
 على حرفين أصليين وان وضعت في الاصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها وعوض عنه ثم يحتمل ان المراد أنكر  
 سيمويه محجمة صفة كذلك غير لدة فيكون تأييد المماثلة ويحتمل أن المراد أنكر ذلك بالكلمة حتى منع كون لدة  
 صفة فيكون مقابلا له (قوله لا يحذف منهما) أي لا تحذف واوها للالباس تصريح (قوله قالوا وزه) يقال  
 وزت الهمد أفردته والصلاة جمعها وتراويزا حقه نقصته اياه والكل من باب وعد كذا في المصباح (قوله بكسر  
 الواو) راجع للثاني فقط (قوله من يخرجها) أي فعلة المصدر ان ينطق به على الاصل الذي هو الاعتمام شذوذا  
 ليوافق مقابلة وما بعده ويحتمل أن مراد الجرمي أن ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قول آخر (قوله الى  
 أنه مصدر) أي غير جار على فعله وهو توجه أو اتجه لحذف زوائده قال الطبري وهذا هو المراد بقوله بعضهم  
 اسم مصدر لان اسم المصدر هو المصدر الجاري على غير فعله اه (قوله لا يثبتا فيه) أي شذوذا وقوله دون غيره  
 من المصادر لعل هذا القائل لم يطالع على ورود وترة وعدة وثبة أو لم يثبت عنده ورودها (قوله التوجه) أي  
 أو الاتجاه (قوله ولا يمكن أن يقال في جهة انها اسم) قدم الشارح أن منهم من جعلها اسما حذف واوها شذوذا  
 كركة وحشة (قوله اذ لا يبقى للحذف وجه) أي لان الاسم لا يحذف منه وانما يحذف من المصدر والقائل  
 بامتيها يقول المصدر بشرط لا طراد الحذف والحذف في جهة شاذ (قوله نحو سعة وضعة) بفتح أولهما  
 ويكسر في لغة وبالكسر قرأ بعض النابيين ولم يؤت سعة من المال كما في المصباح (قوله وقد نضم) أي

والثناء قال راين لداتهن  
 مؤزرات \* وشرخ لدى  
 استار الهرام وفيها  
 احتمال وهو أن تكون  
 مصدرا وصف به ذكره  
 الشلوين وقوله في  
 التسهيل وريعا هل يذا  
 الاعلال اسماء كركة  
 وصفات كعدة فيه نظر  
 لان مقتضا وجود أقل  
 الجمع من النوعين أما  
 الاسماء فقد وجد رقة  
 وحشة وجهة عند  
 من جعلها اسما وأما  
 الصفات فلا يحفظ غير  
 لدة وقد أنكر سيمويه  
 محجمة صفة على حرفين  
 ثاني ما أن لا تكون  
 لبيان الهيئة نحو الوعدة  
 والوقف المقصود بهما  
 الهيئة فانه لا يحذف  
 منهما كما اقتضاه كلام  
 الكافية الثالث قد  
 ورد اعتمام فعلة شاذ  
 قالوا وزه وتراويزه بكسر  
 الواو حكاه أبو علي في  
 أماليه قال الجرمي ومن  
 العرب من يخرجها على  
 الاصل فيقول وعدة  
 وثبة ووجهة وذهب  
 المازني والمبرد والفارسي  
 الى أن وجهة اسم لا كان

المتوجه اليه فعلى هذا لا شذوذا في انما ت واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى أنه مصدر وهو ظاهر كلام سيمويه  
 ونسب الى المازني أيضا وعلى هذا فانما ت الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسخ لا يثبتا فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله اذ  
 لا يحفظ وجهه فلما قدم مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها الا حمله على مضارعه ولا مضارع والفعل المستعمل منه توجه واتجه  
 والمصدر الجاري عليه التوجه لحذف زوائده وقيل وجهه وزج الشلوين القول بأنه مصدر قال لان وجهه وجهة بمعنى واحد ولا يمكن أن  
 يقال في جهة انها اسم لو كان اذ لا يبقى للحذف وجه يال اربعر بما فحتمت عن هذا المصدر لفصحها في مضارعه نحو سعة وضعة وقد نضم قالوا

في الصلة صلة بالضم وهو شاذ \* الخامس زعا اعل بهذا الاعلال مصدر قول بالضم نحو وقح قمحة \* السادس فهم من تخصيص هذا الحذف  
بما فاؤه واو ان ما فاؤه لا حظ له في هذا الحذف الا ما شذ من قول بعضهم في مضارع يسري والاصل يسري وفي مضارع يشس يشس والاصل  
يشس انتهى ثم اشار الى النوع الثاني بقوله (وحذف هـ ز اقل استمر في مضارع وبنيتي منتصف) أي مما اطرده حذف هـ ز اقل من  
مضارعه واسمى فاعله ومفعوله وهما المراد بقوله وبنيتي منتصف فنقول أكرم بكرم فهو كرم ومكرم والاصل يؤكرم مؤكرم ومؤكرم  
الا انه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة اقل معها التلاخطة مع همزة ن في كلمة واحدة وحمل على ذي الهمزة اخواته  
واسما الفاعل والمفعول ولا يجوز ان يثبت هذه الهمزة على الاصل الا في ضرورة أو كلمة مستندرة فن الضرورة قوله \* فانه أهل لان يؤكروا  
\* والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤزبة بكسر النون أي كثيرة الارانب وقولهم كساء مؤزب اذا خلط صوفه بوبر الارانب هذا على القول  
بزيادة همزة أرنب وهو الاظهر \* تنبيه \* لو أبدلت همزة اقل هاء كقولهم في أراق هراق أو عينا كقولهم في أنهل الأبل عنهل لم تحذف  
لعدم مقتضى الحذف فنقول هراق بهريق فهو هريق وهراق وعنهل الأبل يعنيها فهو عنهل ٢٢٥ وهي معنلة انتهى \* ثم اشار الى

عين المصدر وان كانت في مضارع مكسورة (قوله وقع قحمة) الفتح والوافحة قلة الحياء كما في المصباح (قوله يسر  
يسر) كوعديعده أي لعب انغمار كما في المصباح (قوله وفي مضارع يشس) اعلم أن كلام من مضارع يشس بفتح  
فهزة مكسورة ومضارع يشس بفتحته فوحدة مكسورة جاء كيضع اطراد وكيضرب شذوذ كما في القاموس وأن  
كلام من المضارعين سمع فيه الحذف شذوذ كما في شرح علي باشا على التسهيل فيضع ضبط يشس في عبارة  
الشارح بالهزة وبالوحدة والظاهر أن سماع الحذف فيهما على لغة كسر عينهما والا كان شذوذ الحذف فيهما  
من وجهين كون المحذوف الياء وكون عينه مفتوحة (قوله وبنيت متصف) أي صيغتي الذات المتصف أي  
الصيغتين الذاتيتين على الذات المتصف بذلك المعنى على جهة القيام به والوقوع عليه سم (قوله اخوته) نحو  
نكرم وتكرم ويكرم (قوله كساء مؤنرب) بفتح النون كما في القاموس (قوله هذا) أي استندار قولهم أرض  
مؤرنة وكساء مؤنرب على القول الخ اما على القول باصالة همزة أنرب فلا يكون قولهم ذلك مستندرا (قوله أو  
عيناً) أي همزة (قوله بهريق) بفتح الهاء وكذا بهريق ومهراق (قوله استعملوا) ألفه للتثنية (قوله تاماً) هو  
وما بعده بدل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع حال فلا اشكال في نصب تاماً (قوله فان زاد الخ) محتمل زلالي وقوله  
وكذا يتبين الاتمام ان كان الخ محتمل زمكسور العين وقوله وان كان الفعل الخ محتمل زماض ولم يذكر محتمل زقوله  
عينه ولا مه الخ لوضوحه (قوله نحو أقررت) فلا يقال أقرت (قوله وشذا حسنت في أحسنت) حذف منه العين  
أو اللام ونقلت حركة العين إلى الفاء (قوله جازوا لوجهان الأولان فقط) أي الاتمام وحذف اللام مع نقل  
حركة العين وهي الكسرة إلى الفاء لكن العين هنا عين المضارع أو الأمر وفيما سبق عين الماضي (قوله من  
وقريقر) كوعديعده (قوله فالتخفيف) أي بحذف الهمزة مع نقل حركة العين وهي الفتح إلى الفاء  
(قوله لانه تخفيف مفتوح) تعليل لقوله فالتخفيف قليل وجوز في شرح الكافية أن يكون المفتوح من  
قار يقار إذا اجتمع ومنه القارة وهي الأكمة لاجتماعها (قوله وإلى الاطراد) أي اطراد الحذف في ظلمات ونحوه  
فهو ومقابل لقوله بل ذهب ابن عصفور الخ (قوله على ابن عصفور) أي وعلى سبويه أيضاً (قوله في اغضضن  
ان يقال غضن) بنون النسوة فيهما هذا هو الصواب واسقاطها محتمل لان الكلام في الفعل الاستندال نون

القاف ففعل ذلك  
بالمضموم احق بالحوار  
قال ولم اراه مفتولا اه  
فصل في الادغام  
يعني اللاتقي بالتصريف  
كما قيده في الكافية وهو  
لغة الادخال واصطلاحا  
الاثنيان بحرفين ساكن  
فمتحرك من مخرج  
واحد بلا فصل والادغام  
بالتشديد افتعال منه  
وهو لغة سيبويه وقال ابن  
عيسى الادغام بالتشديد  
من الفاظ البصريين  
والادغام بالتخفيف من  
الفاظ السكونيين  
ويكون الادغام  
في المتماثلين وفي  
المتقاربين وفي كلمة وفي  
كلمتين وهو باب متسع  
واقصر الناظم في هذا  
الفصل على ذكر ادغام  
المثلين في كلمة فقال (اول  
مثلين محركين في \* كلمة  
ادغم) اي يجب ادغام  
اول المثلين المتحركين  
بشروط وهي احدى عشر  
احدها ان يكونا في  
كلمة نحو شد ومول وجب  
اصلهن شدد بالفتح  
وملل بالكسر وجب  
بالضم فان كانا في كلمتين  
مثل جعل لك كان  
الادغام جائزا واجبا  
بشرطين ان لا يكونا  
همزتين نحو قرأ آية  
فان الادغام في مثله ردى  
وان لا يكون الحرف الذي  
قبلهما ساكنا غيرين نحو

النسوة كما قاله الشارح فيما مر (قوله فلك المفتوح) اي الذي هو اخف من فلك المكسور والذي هو اخف من  
فلك المضموم (قوله احق بالحوار) لانيه من مزيد الثقل  
فصل في الادغام (قوله اللاتقي بالتصريف) وهو ادغام المثلين في كلمة والاحترار به عن الادغام  
اللاتقي بالقراءة اعم (قوله وهو) اي الادغام لا بقيد اللاتقي بالتصريف حتى يرد ان التعريف اعم من  
المعرف (قوله لغة الادخال) يقال ادغمت اللعام في فم الفرس اي ادخلته (قوله الاثنيان الخ) ومعنى هذا ادغاما  
تخفاء الساكن عند المتحرك تخفاء الداخل في المدخول فيه (قوله من مخرج واحد) صفة لحرفين وخرج به  
الاخفاء لان الحرف الخفي ليس من مخرج ما بعده وقوله بلا فصل يظهر انه متعلق بالاثنيان وان المراد به دفعة  
واحدة بدل من تعريف كثير من الادغام بانه رفع السان بالحرفين رفعا واحدا ووضعهما كما كذلك وخرج به الفلك  
(قوله افتعال منه) فاصله ادغام فقلت التاعد الالوقوعها بعد الدال وادغمت الدال في الدال (قوله ويكون  
الادغام) اي لا بالقيد السابق (قوله وفي المتقاربين) اي باعتبار الاصل والافليس الا في المتماثلين لان  
المتقاربين لا يبدن قلب احدهما مما لا لاخر (قوله اول مثلين محركين) اما المثلان الساكن او لمما المتحرك  
ثانيهما فيجب ادغام اولهما بثلاثة شروط احدى هاتان لا يكون اول المثلين هاء ساكنة فان كان هاء ساكنة لم يدغم  
لان الوقف على الهاء منوى الشبوت وقد روى عن ورش ادغام ماله هاء ساكنة وهو ضعيف من جهة القياس  
والثاني ان لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ احد فان الادغام في ذلك ردى فلو كانت الهمزة متصلة  
بالفاء وجب الادغام نحو سأل والثالث ان لا يكون ممددة في الآخر ومبدلة من غير هادون لزوم فان كان اول  
المثلين ممددة في الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واقد لئلا يذهب المد بسبب الادغام بخلاف ما لو كان لينا  
فقط نحو اخشى ياسر واخشوا واقد افيدغم فان لم تكن في الآخر وجب الادغام نحو مغز واصله مغزوع على وزن  
مفعول واغتفر زوال المدة في هذه لقوة الادغام فيه وان كان ممددة مبدلة من غير هادون لزوم لم يجب الادغام  
بل يجوز ان لم يابس نحو انا ورياني وقف حمزة ويمتنع ان يابس نحو قول بالبناء للمفعول لانه لو ادغم لالتبس  
بقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدال لازما وجب الادغام كالمو بنيت من الوب على مثال ايلم تقول  
أوب بهمزة مضمومة وواو مشددة مضمومة اصله أوب بهمزتين مضمومة فساكنة ابدلت الثانية واوا  
وادغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك اول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظلت ورسول الحسن لان  
شرط الادغام تحرك المدغم فيه اه تصریح مع زيادة من الدماميني وقد ذكر هذا في الكافية فقال  
اول مثلين ادغم ان سكتنا \* وليس همزة نأت عن فاللينا  
وليس هاء ساكنة ولا ممددة اذ تختم \* او مبدلة لا بداله لم ياتزم  
(قوله نحو شهر رمضان) خذ العفو وأمر بالعرفع وسر اجاعن أمر ربهم ذكر رجاء البحر رهوا من خرى  
يومئذ (قوله لا يجوز ادغامه عند جهه والبصريين) لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلا  
ومقابل جهه ورهم ابوعمر وفاته منهم كما في الجمع عن ابي حيان وعبارته لم يجزه البصريون غير ابي عمرو وهو  
رأس في البصريين (قوله وتاولوه على اخفاء الحركة) اي فيكون تسميته ادغاما اقرب منه ومقتضاه ان اباعمر و  
لا يقرأ بالادغام المحض وليس كذلك بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره وقد نقل ابن الحاجب هذا التاويل عن  
الشاطبي وانه جمع به بين منع النجاة هذا الادغام ونحو يز القراء له ثم رد بان القراءة لا يمنعون من الادغام  
المحض بل كان الشاطبي نفسه يقرأ به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال والاولى الاخذ بقول القراء اذ ليس قول  
النجاة حجة الا عند اجتماعهم ولم يجمعوا على المنع ولا منهم ناقلون عن ثبت عصمته عن الغلط في مثله وهو رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ولشبهت القرآن قاترا وما نقله النجاة آحاد ولو سلم ان مثل ذلك ليس بمنع وتاويل القراء اعدل  
واكثر اه باختصار وعبارة الخاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر اذا كان ما قبل المدغم ساكنا صحيحا  
عسر الادغام ماله لكونه جعابا ليس ساكنين ليس اوله محرف علة وذلك نحو شهر رمضان وفيه طريقان  
صحيحان وطريقا المتقدمين ادغامه ادغاما صحيحا وطريقا كثر الماخرين اخفاءه بمعنى اخذ لاس حركته



وأجاز الفراء الثاني أن لا يتصدر نحو ددن قال المصنف في بعض كتبه إلا أن يكون أوله أثناء المضارع فتنضم بعده أو حركة نحو لا تيموا  
وتكاد تيموا انتهى ويجوز الادغام في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه نونان والثانية أصلية نحو تنابع ويؤتى به مرة الوصل فيقال أنا به وسياقي  
الكلام عليه ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره في الكافية وغيرها الثالث والرابع والخامس والسادس أن لا يكون في اسم على  
فعل بضم أوله وفتح ثانية كصنف جمع صفة وجمع جمع جدد وهي الطريق في الجبل أو فعل بضمين نحو ذال جمع ذلول بالمججمة ضد الصعوبة  
وجدد جمع جديد أو فعل بكسر أوله وفتح ثانية نحو كل جمع كلة ولم جمع لمة أو فعل بفتحين نحو باب وطل فكل هذه ممنوع ادغامها وإلى  
ذلك أشار بقوله (لا كمثل صنف وذال وكل وباب) وعلة امتناع الادغام في هذه الأمثلة الأربعة أن الثلاثة الأولى منها مخالفة للأفعال في  
الوزن والادغام فرع عن الاظهار يخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء ٢٢٧ دون ما لم يوازنه وأما الرابع فانه

وان كان موازنا للفعل إلا  
انه لم يدغم لطفته وليكون  
منها على فرعية الادغام  
في الاسماء حيث ادغم  
موازته في الافعال نحو رد  
فيه لم بذلك ضعف سبب  
الادغام فيه وقوته في  
الفعل \* تعبهات  
\* الأول \* يمنع الادغام  
أيضا فيما وازن أحده  
الأمثلة بصدوره لا يجملته  
نحو خشاء أعظم خلف  
الاذن ونحو ردان مثل  
سلطان بمعنى سلطان من  
الرد ونحو حبيبة جمع حب  
ونحو الدججان مصدر  
دجج بمعنى دب \* الثاني  
كان ينبغي أن يستثنى  
مثلا لهما ما يمنع فيه  
الادغام وهو فعل نحو باب  
لكونه مخالفا لوزن  
الافعال فلم يثبت من  
الرد مثل ابل قلت رد  
بالفعل ولعل عذره في  
عدم استثنائه أنه بناء لم

وهو المسمى بالر وم في الحقيقة مرتبة ثالثة لا ادغام ولا اظهار وليس المراد به الاخفاء المذكور في باب النون  
الساكنة والنون لان الجمع بين ساكنين أولهما صحيح لا يجوز الاوقاف المرصه لا وصلا وأجاب المخورون  
للادغام المحض باننا لنسلم أن الجمع بين الساكنين غير جائز بل هو غير مقبوس وما خرج عن القياس وثبت  
سماعه يقبل ويكون شاذا قياسا فقط ولا يمنع وقوعه في القرآن وبان الوصل هنا كالوقوف اذا لفرق بين  
الساكن للوقوف والساكن لا ادغام اه باختصار (قوله نحو ددن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال  
فيه ددى كفتي ودد كدم (قوله وسياقي الكلام عليه) أي في شرح قوله \* كذلك نحو تجلي واستمر \* (قوله  
جمع صفة) اسم لبهاء والصفة أيضا الظلة كاسقية غزى (قوله جمع حدة) بضم الجيم وتشديد الدال  
نصريح (قوله جمع كلة) هي بكسر الكاف وتشديد اللام السبعة الرقيق يخاط كالبيت يفتي به من البعوض  
ويسمى في عرفتنا الناموسية نصريح (قوله جمع لمة) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شعمة الاذن  
اه نصريح وعبارة المصباح الشعر يلم باللمنة كب أي يقرب اه (قوله نحو باب) هو موضع القلادة من  
المصدر وما يشد على صدر المراكب لمنع الرجل من الاسترخاء وما استدق من الرمل زكريا (قوله وطل) هو  
الشاخص من آثار الديار نصريح (قوله وتبع الفعل فيه الخ) الفعل مفعول مقدم ومفاعيل مؤخر (قوله وان  
كان موازنا للفعل) الواو والحاء (قوله وقوته في الفعل) أي لثقله بتركب مدله فاحتاج للتخفيف بالادغام  
بخلاف الاسم (قوله نحو خشاء) بمجمعات فانه موازن بصدوره لفعل بضم ففتح وفي الصحاح ما يخالف كلام  
الشارح كالوضع فانه قال الخشاء أصله الخشاء على فعلا فادغم فيه عليه المصريح (قوله ونحو ردان) من الرد  
فانه موازن بصدوره لفعل بضمين وقوله مثل سلطان بضم اللام في المصباح السلطان بضم اللام لا يتباع لفة  
(قوله ونحو حبيبة) بحاء مهملة وموحدين جمع حب بضم الحاء وهو الخابية كما في الدماغي فانه موازن بصدوره  
لفعل بكسر ففتح (قوله ونحو الدججان) بدال مهملة فيمين فانه موازن بصدوره لفعل بفتحين (قوله قلت ردأ  
ورد) بفتح الراء فيهما ولا يصح ضم راء أحدهما لان حركة المدغم لا تنقل لما قبله الا اذا كان ما قبله ساكنا كما يأتي  
وكان يكفي الاقتصار على أحدهما كما في عبارة المرادى (قوله بل هو) أي الفلأولى في هذا لان ابن كيسان فلك  
فيما هو على الوزن المتفق على أصالته في الفعل وهو رد بفتح فكسر ودد بفتح فضم فلا ز فل فيهما هو على  
الوزن المختلف في أصالته في الفعل وهو رد بضم فكسر بالاولى (قوله مدغم فيه) أي حرف مدغم في أول  
المثلين وهو مساو لقول الموضع أن لا يتصل أول المثلين بمدغم (قوله وهو الجاسوس) الضمير يرجع الى الجاس  
من جس الخبر وقال جماعة الجاسوس بالجيم صاحب خبر الشر والجاسوس بالحاء المهملة والناموس صاحب

يكثر في الكلام ولم يسمع في المضاعف وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل \* الثالث اعلم ان أوزان الثلاث التي يمكن فيها اجتماع مثليين  
متحركين لا تزيد على تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها وبقيت أربعة منها واحد مهمل ولا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين وثلاثة  
مستهملة وهي فعل نحو كفت وفعل نحو عضد وفعل نحو ذل فاذا ثبت من الرد مثل كفت أو عضد قلت رد أو ذل بالادغام لانهم موافقان  
لوزن الفعل وإساقى خفة فعل نحو باب هذا مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان فقال ردو ردو بالفل ووافقه الناطم في التسهيل في الاول  
دون الثاني واذا ثبت من الرد مثل ذل قلت ردو بالفل ومن رأى أن فعل أصل في الفعل ينبغي أن يدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفل  
بل هو في هذا أولى وعليه مشى في التسهيل انتهى السابع من الشروط أن لا يتصل بالاول المثلين مدغم فيه واليه أشار بقوله (ولا بكس)  
وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء اذا مسه أو من جس الخبر اذا خص عنه وهو الجاسوس وانما وجب الفل لانه لو ادغم المدغم فيه  
لالتقى ساكنان الثامن أن لا يعرض خبر يلى ثانيا ما واليه أشار بقوله (ولا كاخصص اي) لان الاصل اخصص بالساكن فقلت

نحو حركة الهمزة الى الساكن قبلها فلم يعتد بهم العروضة التاسعة أن لا يكون ما فيها من الحركات غير واليه أشار بقوله (ولا كهيل) وهذا نوعان أحدهما ما حصل فيه الالحاق بزائد قبل المثليين نحو هيل اذا كثرت لاله الا الله فان الياء فيه من يدة للالحاق بدحرج والاخر ما حصل فيه الالحاق باحد المثليين نحو جلب ٢٢٨ فان احدى ياءيه من يدة للالحاق بدحرج وانما المتعم في هذين النوعين لاستلزامه فوات

خير الثمير (قوله حركة الهمزة) أي من أبي (قوله كهيل) فعل ماضٍ ملحوق بدحرج وهو أحد الالفاظ المخوطة من المركبات كبسمل اذا قال بسم الله وسجمل اذا قال سبحان الله وحول ولا قوة الا بالله وجعل اذا قال حي على كذا وجعل اذا قال الحمد لله وجعل اذا قال جعلت فداك وطلبى اذا قال أطال الله بقاءك ودمع اذا قال دام الله عزك وحسب اذا قال حسبي الله والباب سماعي وقد أوسعنا الكلام فيه في آخر رسالتنا الكبرى على البسملة (قوله وهذا) أي ما المثليان فيه ملحوق بغيره المشار اليه بقوله كهيل (قوله نوعان) بل ثلاثة ثالثها ما حصل فيه الالحاق بأحد المثليين وغيره نحو واقعتس أي تأخر ورجع فانه ملحوق باحرف مجع والالحاق حصل فيه بالسين الثانية على المختار وبالهمزة والنون قاله المصريح (قوله ما قصده من الالحاق) هو موازنة الملحوق للملحق به (قوله في الل) بوزن فرح (قوله دبب) بدال مهملة فوحدتين قال شيخنا والبعض يابه ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح (قوله اذا نبت الشعر في جبينه) مثله في الصحاح وعبارة الفارسي في جبينه (قوله وصكك الفرس) جعله شيخنا متفلا عن المختار من باب دخل وتبعه البعض في هذا الضبط وقد راجعت المختار فلم أجده فيه صكك بالمعنى الذي ذكره الشارح وانما فيه ما نصه صكه ضربه وبابه ردومنه وقوله تعالى فصكت وجهها اه والذي في القاموس رجل أصله مضطرب الركبتي والعرويين وقد صكه كركب يارجل كملأت صكه كما اه وهو يفيد أن بابه فرح (قوله عرقوباه) العرقوب من الانسان عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة في رجليها بمنزلة الركبة في يديها قال الاصمعي كل ذي أربع عرقوباه في رجليه وركبته في يديه ومن القطاسا قها كذا في الصحاح وغيره (قوله وضبيت) بضاد مججمة فوحدتين بوزن فرح كما في القاموس وقوله ضبابها بكسر الضاد جمع ضب كما في القاموس (قوله وقطط) بقاف فطاءين مهملتين بوزن فرح وجاء بالادغام أيضا كذا في القاموس (قوله ولححت العين) بلام فخاء من مهملتين قال شيخنا السيد والبعض من فرح (قوله ولحخت) بلام فخاء من مهملتين ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس الامدغما (قوله ومشت) بيم فشيئين مججمة بوزن فرح كما في الصحاح والقاموس (قوله اذا شخص) قال البعض بضم الخاء وهو خطأ لان المضوم الخاء يعني بدن وضخم وهو لا يناسب هنا وأما شخص بغير هذا المعنى كالذي يعني ارتفع والذي يعني طلع فبفتح الخاء كنع كذا في القاموس (قوله في وظيفةها) الوظيفة بظاء مججمة ثم فاع مستدق الذراع والساق من الخيل والابل وقوله حجم أي شيء ذو حجم وقوله دون صلابه العظم أي ليس لهذا الشيء الشاخص صلابه العظم الصحيح هكذا تفيد عبارة الصحاح (قوله وعزرت) بعين مهملة فزايين مججمة - ين قال شيخنا وتبعه البعض يابه دخل والذي في القاموس العزوز الناقة الضيقة الاحليل والجمع عزوز وقد عزت كعدت عزوزا وعززا بالاكسر وعزرت ككرمت وأعزت وأعزرت اه (قوله كشذوذ ترك الاعلال في نحو اقود الخ) فيه نظر وان سكتوا عليه لان تصحيح العين في ذلك مطرد مستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألقاع عند تحركهما وانفتاح ما قبلهما كما مر في قول الناطم وصح عين فعل وفعل الخ (قوله رجل ضفف الحال) بضاد مججمة ففعا بوزن كنف من الضفف بفتحسين وهو الضيق والشددة والحاجة والذي في القاموس والصحاح رجل ضفف الحال بالادغام فليس ضفف في عبارة الشارح كليب حتى يتجه توقف البعض في شذوذ ذلك ضعف في قولهم رجل ضفف الحال بأنه كليب نعم يتجه التوقف في طعام قضض بقاف فضادين مججمة لانه كليب على ما في القاموس وعبار قضض الطعام يقض بالفتح وهو طعام قضض محركة ثم قال وقض المكان يقض بالفتح قضضا فهو وقض وقضض ككثف صار فيه القضاء كقض واستعقض اه وقوله صار فيه القضاء بفتحين أي الحصى الصغار كما في القاموس والصحاح (قوله ومحجب) بجاء مهملة فوحدتين على وزن اسم المفعول (قوله لازم تحريكه ما) صوابه تحريك ثانيهما كما عبر به الموضح

ما قصد من الالحاق العشر أن لا يكون مما شذت العرب في نكته اختيارا وهي الفاظ محفوظة لا يقاس عليها والى هذا أشار بقوله (وشذ في الل) ونحوه فك ينقل فقبل أي شذ الفل في ألفاظ منها قولهم الل السقاء اذا تغيرت رائحته وكذلك الأسنان اذا نبتت والاذن اذا رقت وقوله دبب الانسان اذا نبت الشعر في جبينه وصكك الفرس اذا اصطكت عرقوباه وضبيت الارض اذا كثرت ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جمودته ولححت العين ولحخت اذا التصقت بالرص ومشت الدابة اذا شخص في وظيفة حجم دون صلابه العظم وعزرت الناقة اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فشدوذ ترك الادغام في هذه الاعمال كشذوذ ترك الاعلال في نحو القود والحيد والصيد والحسكة والخونة مما سبق في موضعه فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات كما لا يقاس على شيء من تلك المعوجات وما ورد من ذلك في الشعر عد من الضم ورات كقول أبي التيجم الحمد لله الى الاجال \* (قوله نبيه) قد شذذ الفل أيضا في كلمات من الاسماء منها اقولهم رجل ضفف الحال ومحجب وحكي أبوزيد طعام قضض اذا كان فيه ييس (وحى) وعي ونحوهما بمعانيه ولاه ما أن لازم تحريكهما (افكك وأدغم دون حذر) في واحد

وغيره  
أبي التيجم الحمد لله الى الاجال \* (قوله نبيه) قد شذذ الفل أيضا في كلمات من الاسماء منها اقولهم رجل ضفف الحال ومحجب وحكي أبوزيد طعام قضض اذا كان فيه ييس (وحى) وعي ونحوهما بمعانيه ولاه ما أن لازم تحريكهما (افكك وأدغم دون حذر) في واحد

منها لوزوده في ادغم نظرا الى انه مماثلان في كلمة وحركة ثانيهما اللازمة وحقق ذلك الادغام لان دراجه في الضابط المتقدم ومن قل نظرا الى ادغم حركة الثاني كالعارضه لوجودها في الماضي دون المضارع والامر والعارض لا يمتد به غالباً ومن لم يجز الادغام في نحو ان يحيى ورأيت يحيى وما قوله وكانها بين النساء سبباً في شدة بينهما في فساد لا يقاس عليه خلافاً للفراء في تنبيهه في الفلأجود من الادغام وان كان قد منها فصحاء قرأه في المتواتر واصل الناظم أو ما الى ذلك بتقديم الفلأ من النظم انتهى (كذلك) يجوز الفلأ والادغام فيما اجتمع فيه تا آن اما في أوله أو وسطه (نحو تجلي واستمر) أما الاول فقال في شرح الكافية اذا ادغمت فيما اجتمع في أوله تا آن زدت همزة وصل تتوصل بها الى النطق بالناء المسكنة للادغام فقلت في تجلي تجلي هذا كلامه وقوله نظر لان تجلي فعل مضارع واجتلاب همزة وصل لا يكون في المضارع والذي ذكره غير من النحاء ان الفعل المفتوح يتأخر ان كان ماضياً نحو تتبع وتباعد ٢٢٩ جاز فيه الادغام واجتلاب همزة وصل فيقال اتبع

واتابع وان كان مضارع نحو تتذكر لم يجز فيه الادغام ان ابتدئ به لم يلزم من اجتلاب همزة وصل وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيف بحذف احدى التاءين وسياق في كلامه وار وصل بما قبله جاز ادغام بعد متحرك أولين في تكاد تميز ولا تميز والعدد الاحتياج في ذلك الى اجتلاب همزة وصل وأما الثاني وهو استمر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تا آن فهذا يجوز فيه الفلأ وهو قياس لبناء ما قبل المثلين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة أول المثلين الى الساكن فتقول ستر بطرح همزة وصل من أوله التحرك الساكن بحركة النقل تنبيهات الأول في اذا أثر الادغام في استمر صار

وغيره وكما سيعبر به في قوله وحركة ثانيهما اللازمة لان الازم تحريكه من نحو حي الباء الساكنة فقط لانه فعل ماض مبني على الفتح الظاهر اما الاولى فيجوز تحريكها على الفلأ واسكانها على الادغام (قوله كالعارضه) أي بجامع عدم اللزوم في جميع التصاريف (قوله والعارض لا يمتد به غالباً) أي فكذلك ما هو كالعارض (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الاعتماد بالعارض (قوله في نحو ان يحيى) مضارع أحيا ورأيت يحيى اسم فاعل أحيا ولان حركة الثانية في ما عارضه بعروض الناصب وهو ان ورأيت (قوله سبباً) أي قطعة مستطيلة من فضة وسدة البيت بضم السين بابه اه عني بزيادة وقوله فتعي ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية وهو خطأ لان الكلام في المثلين العارض تحريك ثانياً ما ونعي بفتح التاء مضارع عني عار عنهما لانه بناء تحتية فالهمزة عذرة التحريك بل هو بضم الفوقية وكسر العين المهملة مضارع أعيا كما قاله الدماميني وكسرة العين منقولة اليها من الياء الاولى عند ارادة ادغامها في الياء الثانية وأعييا يستعمل لازماً متعدياً ومن الاول ما هنا والشاهد في فتعي حيث ادغم اعتماداً بالحركة العارضة في البيت لأجل الروي مع أنها في غيره أيضاً عارضة لأجل الناصب (قوله لان تجلي الخ) عبارة التوضيح ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البري في الوصل نحو ولا تميزوا ولا تبرجن (قوله واجتلاب همزة وصل لا يكون في المضارع) قد يقال مرادهم أنها لا تكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء به كما في الماضي والامر والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشبه من غير سند كما سماع واستنباط من لغة العرب وقياس ليس في لغتهم ما ينافيه ونأهيك عن نقل الثقات عنه أنه قال طاعت الصحاح جميعاً فلم أستفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحاً قال يس ونص ابن الناظم على أن الناظم ذكر المسئلة في بعض كتبه على ما وافق الجمهور (قوله فيقال اتبع) أي بتشديد الفوقية والموحدة (قوله ونحوه) كاقنتل واكتتب (قوله وهو قياسه) فيه عندي نظر وان سكتوا عليه لانه يقتضي أن الادغام خلاف القياس وليس كذلك اتوفر ضابط الادغام فيه ولو قال وهو الاحسن لان مستقيماً (قوله لبناء ما قبل المثلين على السكون) أي فيجوز الادغام الى تكلف نقل حركة أول المثلين الى الساكن (قوله بفتح أوله) أي وثانيه وتشديد ثالثه مع كسره ولم يذكر الشارح ذلك لانه قد مر مشترك بين المضارعين (قوله ستارا) بكسر أوله وتشديد ثانيه (قوله بكسر فائه) وهي السين (قوله على أصل التقاء الساكنين) فليست الكسرة منقولة اذ لا كسرة في التاء المدغمة (قوله مبنية على ذلك) أي فان فتحت سين الماضي فتحت سين المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء على ما يقتضيه الحال فهي مكسورة في المضارع واسم الفاعل ومفتوحة في اسم المفعول وان كسرت سين الماضي وثاؤه كسرتا في الثلاثة وحيفتد يشبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله الشارح (قوله من الضابط المتقدم) أي ضابط وجوب الادغام المتقدم في قوله أول مثلين الخ (قوله قد يقتصر الخ) قد للتحقيق

اللفظ به كاللفظ بستر الذي وزنه فعل بتضعيف العين ولكن عتازان بالمضارع والمصدر لانك تقول في مضارع الذي أصله افتعل بستر بفتح أوله وأصله يستمر فتنقل وادغم وتقول في مضارع الذي وزنه فعل يستمر بضم أوله وتقول في مصدر الذي أصله افتعل ستارا وأصله استتار فلما أريد الادغام نقلت الحركة فطرحتم الهمزة وتقول في مصدر الذي وزنه فعل تستمر على وزن تفعيل الثاني يجوز في استمر ونحوه اذا ادغم وجه آخر وهو أن يقال ستر بكسر فائه وذلك ان الفاء ساكنة وحين قصد الادغام سكتت التاء الاولى فالتقي ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعاً لالفاء الكلمة فتقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك الا أن اسم الفاعل يشبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعاً لالفاء فيصير مشتركا كمنار فيحتاج الى قرينة التاء ما ذكره في هذا البيت كما مستثنى من الضابط المتقدم انتهى (وما يتأخر ان ابتدئ قد يقتصر فيه على تاكتين العبر) الاصل تبين بتأخر الاولى ناء المضارعة

والثانية تناقض فعل وعلة الحذف أنه لما نقل عليهم اجتماع المثاليين ولم يكن سبيل الى الادغام ما يؤدي اليه من اجتناب هزلة الوصل وهي لانه يكون في المضارع عدلوا الى التخفيف بحذف إحدى التاءين وهذا الحذف كثير جدا ومنه في القرآن مواضع كثيرة نحو تنزل الملائكة والروح لانكم آمنتم تأتلفي ﴿ تنبيهات ﴾ الاول \* من مذهب سيبويه والبصريين أن الحذف هو التاء الثانية لان الاستئصال بها حصل وقد صرح بذلك في شرح الكافية وقال في التسهيل والحذوفة هي الثانية لا الاولى خلافا لهشام يعني أن مذهب هشام ان الحذوفة هي الاولى ونقله غيره عن الكوفيين \* الثاني قد أورد شيئا مماثلة الى أن هذا الغما هو في المضارع الواقع في الآية مدعاه لانه الذي يتعذر فيه الادغام وأما الماضي نحو تتابع فلا يتعذر فيه الادغام وكذا المضارع الواقع في الوصل كما سبق بيانه \* الثالث قال في شرح الكافية وقد يفعل ذلك يعني التخفيف بالحذف بما تصدرفه نونان ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا وفي هذه القراءة دليل على أن الحذوفة من ثماي تنزل حين قال تنزل الغماهي ٢٣٠ الثانية لان الحذوفة من ثماي تنزل في قراءة المذكور الغماهي الثانية هذا كلامه قال الشارح

ومنه على الاظهر قوله تعالى كذلك نجى المؤمنين في قراة عاصم أصله فنجى ولذلك سكن آخره انتهى الحادى عشر من شروط وجوب الادغام أن لا يعرض سكون ثانى المثلين اما لاتصله بضمير رفع واما الجزم وشبهه وقد أشار الى الاول بقوله (وقل حيث مدغم فيه سكن \* لمكونه بضمير الرفع اقترن) لانه مذكر الادغام بذلك والمراد بضمير الرفع تاء الضمير ونا ونون الانات (نحو حلت ما حلته) وحللتنا والهندات حلان فالادغام في ذلك ونحوه لا يجب بل لا يجوز قال فى التسهيل والادغام قبل الضمير افعية قال سيديويه وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون ردنا ومرتنا وردت وهذه لغة ضعيفة كما أنهم

قدر والادغام قبل دخول النون والماء وأبقوا اللفظ على حاله  
وأشار إلى الثاني بقوله (وفي جزم وشبهه الجزم) والمراد به الوقف (تخييرا) أي بين الفل والادغام (فتى) أي تبس نحو لم يحل ولم يحل واحل  
وحل الفل لغة أهل الحجاز والادغام لغة تميم في تنبيهات \* الأول \* المراد بالتحخير استواء الوجهين في أصل الجواز لا استواءهما في الفصاحة  
لأن الفل لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالباً نحو أن تمسكهم حمة ومن يحل عليه غضبي واغضض من صوتك ولا تمنى رجاء على لغة تميم  
\* ومن يرتد في المائدة ومن يشاق الله في الحشر \* الثاني إذا دغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها وحكي  
الكسائي أنه سمع من عبد القيس اردوا غرض وأمرهم همزة الوصل ولم يحل ذلك أحد من البصريين الثالث إذا اتصل بالمدمغم فيه وأوجع نحو  
ردوا وباء مخاطبة نحو وردى أو نون نو كيد نحو وردن أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب لأن الفل حينئذ لم يبن على هذه العلامات فليس  
تحريكه يعارض \* الرابع التزم المدمغمون فتح المدمغم فيه

قبلها الغائبة نحو ردها ولم يرددها والتموا ضمة قبلها الغائبة نحو رده ولم يرددها لأن الهاء مخفية فلم يمتدوا بوجودها فكان الدال قد ذوا  
 الآف والواو وحكى الكوفيون ردها بالاضمة والكسر و رده بالفتح والكسر وذلك في المضموم الغاء وحكى ثعلب الأوجه الثلاثة قبل  
 الغائب وغلط في تجويزه الفتح وأما الكسر فالصحيح أنه لغة سمع الاخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر والتمزأ أكثرهم السا  
 قبل سا كن فقالوا رد القوم لأنها حركة التقاء السا كنين في الأصل ومنهم من يفتح وهم يتوأسد وحكى ابن حني الضم وقد روى بهن قوله  
 \* فغض الطرف انك من غير \* نعم الضم قليل قال في التسهيل في باب التقاء السا كنين ولا يضم قبل سا كن بل يكسر وقد يفتح هذا الف  
 فان لم يتصل الفعل بشئ مما ذكر ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد و فر و عض وهي لغة أسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد و  
 وعض وهي لغة كعب وغيره والاتباع لحركة الغاء نحو رد و فر و عض وهذا أكثر في كلامهم اهـ ٢٣١ (وفل أفعل في التجب التزم) ة

في شرح الكافية باجـ  
 وكأنه أراد جاع المر  
 لان المسموع الفل و  
 قوله

وقال نبي المسلمين تقدم  
 وأحبب اليها أن تكو  
 المقدما

والأفقد حكي عـ  
 الكسائي اجازة ادغام  
 (والتمز الادغام أيضا في  
 هلم) باجتماع كقائه في

شرح الكافية فلم يقل  
 فيه هلم - فتنبهنا  
 \* الاول في هذا البيت  
 استدراك على ما قبله أء

يستغنى من فعل الام  
 صيغتان لا تخبر فيهما  
 الاولى أفعل في التجب  
 فانه ملتمزم فكاه والثانية

هلم في لغة تميم فانه ملتمزم  
 ادغامه وقد سبق في باب  
 اسماء الافعال أن هلم عند  
 الجازيين اسم فعل بمعنى

أحضر وأقبل وعند بني  
 تميم فعل أمر وباعتبار هذا  
 اللغة ذكرها ههنا الثاني

ماسيا (قوله قبلها الغائبة) بقراءة هايا القصير على ارادة اللفظ المركب من الهاء والالف لان المجموع هو  
 ضمير الغائبة واضافته الى الغائبة من اضافة الدال للدول وهذا بخلاف قوله هاء الغائب فانه ياء (قوله ورده  
 بالفتح والكسر) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الدال وهو غائب يأتي على لغة الجازيين الذين يضمون هاء  
 الغائب وان وليت كسرة أو ياء سا كنه لا على لغة غيرهم لان غيرهم يكسر هاء بعدهما نين كما تقدم في باب الضمير  
 (قوله ر غلط في تجويزه الفتح) لوجه لتعليقه بعد حكاية الكوفيين له ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله  
 فالصحيح أنه لغة) أي في مضموم الغاء ومفتوحها بدليل قوله سمع الاخفش الخ (قوله فغض الطرف انك من  
 غير) قاله جرير وتمامه \* فلا كعبا بلغت ولا كلابا \* وغير يضم النون من قيس عيلان اهـ عني (قوله قال  
 في التسهيل الخ) استدلال بانكار المصنف الضم على قلته لان شأن ما يكره كثير الاطلاع مع وجوده أن يكون  
 قليلا (قوله مما ذكر) أي واو الجمع و ياء المحاطبة وفون التوكيد وهما الغائبة وهما الغائب (قوله مطلقا)  
 أي مضموم الغاء أو مكسورهما أو مفتوحهما وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب (قوله وفل أفعل) بكسر العين  
 تصريح (قوله اجازة ادغامه) فيقول أحب بزيد (قوله في هلم باجتماع) لثقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها  
 خلاف سبذ كره الشارح (قوله من فعل الامر) أي ولو صورة فدخل فعل التجب فصح استثنائه ومن فعل  
 الامر (قوله ذكرها هنا) أي على وجه استثنائها من فعل الامر (قوله التزموا أيضا) أي كما التزموا الادغام  
 (قوله فتح هلم) تخفيفا لثقلها بالتركيب ولم يجز وافي آخرها نحو ورد من الضم للاتباع والكسر على الأصل في  
 التخص من التقاء السا كنين (قوله هاء الغائب) مثلها بالاولى ها الغائبة (قوله لم يضم) أي تعال الضم  
 الهاء (قوله بل يفتح) هل يأتي هنا ما حكاها الجرعي عن بعض تميم من الكسر (قوله أن تكونها) اسم أن ضمير  
 الشأن محذوف (قوله وكسرهما قبل الياء) لم يقل وفتحها قبل الالف لجيشه على الأصل فيها فلم يحتاج للتنبيه عليه  
 (قوله واذا اتصل بها نون الاناث الخ) حاصل ما ذكره فيها حينئذ أربعة أقوال (قوله وقاية لفتح الميم) لان نون  
 النسوة تستدعي سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون لسكنت الميم (قوله  
 بكسر الميم) أي لمناسبة الياء بعدها وقوله وزيادة ياء سا كنه أي محافظة على ما تستدعيه نون النسوة من سا كن  
 قبلها (قوله وحكى عن بعضهم هلم بضم الميم) أي مع تشديد هاء ول ضمها اتباعا لضم اللام وهل مع زيادة نون  
 سا كنه قبل نون الاناث كما تقدم عن الفراء أولا الاقرب الاول فراجع (قوله اجمع نفسك اليها) هذا الغائب  
 استعما لها بمعنى أقبل والمناسب استعما لها بمعنى احضرها اجمع كذا الية (قوله تخفيفا) أي ونظرا الى أن أصل  
 لام قبل الادغام السكون كما في التصريح أي فالحذف للتخفيف وللتخص من التقاء السا كنين باعتبار  
 الأصل (قوله فخذت الهمزة) أي همزة الميم الذي هو أصل لم قبل الادغام (قوله ثم نقلت حركة الميم الاولى

التمزوا أيضا ففتح هلم وحكى الجرعي الفتح والكسر عن بعض تميم واذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلم لم يضم بل يفتح وكذا اذا اتصل بها سا كن  
 نحو هلم الر جى وقد تقدم أن يكونا عند تميم فعلا اتصلت بهما ضمائر الرفع البارزة فيقال هلموا وهلموا هلمى بضم الميم قبل الواو وكسرهما قبل  
 الياء واذا اتصل بها نون الاناث فالقياس هلمن وزعم الفراء أن السواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون سا كنه بعدها وقاية لفتح الميم ثم تدغم  
 النون سا كنه في نون الضمير وحكى عن أبي عمرو انه سمع هلمين يأنسوه بكسر الميم مشددة وزيادة ياء سا كنه قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم  
 هلمن بضم الميم وهو شاذ الثالث مذهب البصريين أن هلم مركبة من هال النون ومن لم يأتى هي قبل أمر من قولهم لم الله شعته أي جعه كأنه  
 قيل اجمع نفسك اليها فحذفت الفه تخفيفا وقال الخليل ركبنا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذا كانت همزة وصل وحذفت الالف  
 للتقاء السا كنه ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت ركان الفراء حركة من هل التي التزموا بمعنى اجمع فحذفت الهمزة



بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار لهم ونسب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين اقرب الى المصدر اب قال في البسيط ومنهم من يقول انها ليست مركبة انتهى **خاتمة** النون الساكنة ومنها التنوين \* اعلم ان النون الساكنة اربعة احكام \* اولها الادغام وهو بلاغته في اللام والراء وبغنة في حروف ٢٣٢ ينمو ما لم تكن مواصلتها في كلمة واحدة كالذئب واصنوان وانغار فان الفاء في ذلك لازم

والثاني الاظهار وهو في حروف الحلق الستة العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة بعد مخرج النون من مخرجها في الثالث القلب مما عند البدء ويستوى كونها في كلمة نحو انبثم أو كلمتين نحو ان بورك وموجب هذا القلب ان البدء بعدت من النون وشابهت اقرب الحروف اليها وهي الميم لان النون والميم حرفا غنة فلما بعدت عن البدء عكن ادغامها فيها ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن اظهارها فاجب التخفيف امرا آخر وهو قلبها ميم لانها اختفى في الغنة \* والرابع الاخفاء وذلك اذا اوليها شيء من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها اوائل هذا البيت ترى جارا عند قد ثوى زيد في ضنى كما ذاق طير صيد سوء شبا ظفر وانما اخفيت عن هذه الحروف لانها اقرب منها قربا متوسطا لان حروف الحلق بعدت منها فظهرت وحروف لم يرو

أى وأدغمت في الميم الثانية بعد تحريكها اختصاصا من الساكنين (قوله بالقاء حركتها على الساكن قبلها) أى ثم حذفها (قوله قال في البسيط الخ) بهذا يرد ادعاء بعضهم الاجماع على تركها وان كان تركها هو الاصح (قوله ما لم تكن مواصلتها الخ) أنت خبير بان هذا التقيد بالنسبة الى الياء والميم الواو دون النون ولهذا لم يثقل مواصلة النون للنون في كلمة لان ادغام احدى النونين في الاخرى واجب ولو كان اجتماعهما في كلمة واحدة نحو فن الله علينا واضافة مواصلتها من اضافة الميم الى فاعله أو مفعوله (قوله ويستوى) أى في القلب ومثله الاظهار والاختفاء كونها أى النون مع البدء وقوله أو كلمتين أو جملة الواو لان الاستواء انما يكون بين متعددين (قوله ان البدء بعدت من النون) أى في الصفة لان النون حرف لين اغن والباء حرف شديد مع أن مخرجيهما مختلفان وقوله وشابهت أى النون وكذا الضمير في بعدت وادغامها (قوله ولما قربت) أى النون من البدء وقوله بمشابهة الخ أى بسبب مشابهة النون الحرف القريب من البدء وهو الميم ليكون الميم والباء من مخرج واحد وجه المشابهة كما سلفه ان كلاما من النون والميم حرف اغن ويصح أن يكون قوله منها تمازجها كل من قربت والقريب (قوله لانها اختفى) أى لان النون أخت الميم في الغنة (قوله قد ثوى) بالمثلثة أى أقام وقوله زيد في ضنى حال من فاعل ثوى بتقدير قد ويحتمل غير ذلك وقوله كما ذاق راجع لقوله زيد في ضنى وقوله صيد سوء مفعول ذاق وقوله شبا ظفر يشين مجعمة مفتوحة فوحدة أى حدة ظفر الصائد من كلب وصقر ونحوها (قوله لان حروف الحلق الخ) عملة لقوله قربت منها قربا متوسطا (قوله وحروف لم يرو) من الرواية أو الرى أو الارواء لالروية والاركان حقه ان يكتب بالياء بدل الواو لانها واجعا وكاتبها تخل وحروف لم يرو هي حروف الادغام أهم من أن يكون بغنة أو لا واسقط منها النون لانه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولان وجوب ادغام النون الساكنة في النون في غاية الوضوح (قوله اكالم ما وعد به) لوقال اكالم ما استعان الله فيه لكان أوفق بما سلف في الخطبة (قوله وما يجمعه عنيت) الواو واللام والسين أو لطفه قصة على قصة وما موصولة واقعة على الالفاظ على ما هو الاقرب واللاق بقوله ونظم الخ وقوله أحصى الخ ونذكر ضمير ما باعتبار افظها أو لان المراد مجموع الالفاظ لانه المناسب لقوله يجمعه (قوله قد كمل) بثلاث الميم والكسر أضف اللغات والفتح أفصحها وأولى هذا السلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد والكمال والتمام بمعنى واحدة لغة كالتكميل والتميم وأما في اصطلاح علماء المعاني فالتكميل ويسمى بالاحتراس أيضا هو أن يؤتى في كلام يؤم بهم خلاف المقصود بما يدفعه كما في قوله

فسيق ديارك غير مفسدها \* ضوب الربيع ودعة تهمي

والتميم أن يؤتى في كلام لا يؤم بهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما فانكته كالما لغة في نحو ويطعمون الطعام على حبه أى مع حبه (قوله على حل المهمات) فيه إشارة الى أن قوله في الخطبة مقاصد النحو على حذف مضاف كما تقدم بسطه والمهمات جمع مهمات أو جمع مهمة فتقدير الموصوف على الاول الاحكام المهمات وعلى الثاني المسائل المهمات لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لما لا يعقل بالمطابق مع أن الاصح فيه الافراد كما أن الانصح في غيره المطابقة الا أن يقال لما حذف ضعف عن المراعاة وقوله اشتمل أى اشتمل الدال على المدلول والجملة يحتمل أن تكون في محل نصب صفة لنظاما وعليه اقتصر الشارح فيما يأتي لانه اقرب أوحالا أخرى أوفى محل رفع خبرا آخر لما وكذا جملة أحصى فافهم (قوله ويلزم بناؤه للفعول) أى وان كان بمعنى المبني للفاعل كما تفيد عبارة وانما يلزم ذلك اذا كان بمعنى اهتم أماعنا عنوامن باب قد بمعنى خضع وذلك

والثاني الاظهار وهو في حروف الحلق الستة العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة بعد مخرج النون من مخرجها في الثالث القلب مما عند البدء ويستوى كونها في كلمة نحو انبثم أو كلمتين نحو ان بورك وموجب هذا القلب ان البدء بعدت من النون وشابهت اقرب الحروف اليها وهي الميم لان النون والميم حرفا غنة فلما بعدت عن البدء عكن ادغامها فيها ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن اظهارها فاجب التخفيف امرا آخر وهو قلبها ميم لانها اختفى في الغنة \* والرابع الاخفاء وذلك اذا اوليها شيء من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها اوائل هذا البيت ترى جارا عند قد ثوى زيد في ضنى كما ذاق طير صيد سوء شبا ظفر وانما اخفيت عن هذه الحروف لانها اقرب منها قربا متوسطا لان حروف الحلق بعدت منها فظهرت وحروف لم يرو

قربت منها قربا شديدا فدغمت وهذه الخمسة عشر لم تعد بعد تيك ولم تقرب قرب هذه فاختفيت والاختفاء حال بين الاظهار والادغام والله سبحانه وتعالى أعلم \* ولما يسر الله له اكالم ما وعد به في الخطبة من قوله مقاصد النحو بها محويه أخبر بذلك فقال (وما يجمعه عنيت قد كمل \* نظما على حل المهمات اشتمل) يقال عنى بكذا أى اهتم به ويلزم بناؤه للفعول

وعنا

قربت منها قربا شديدا فدغمت وهذه الخمسة عشر لم تعد بعد تيك ولم تقرب قرب هذه فاختفيت والاختفاء حال بين الاظهار والادغام والله سبحانه وتعالى أعلم \* ولما يسر الله له اكالم ما وعد به في الخطبة من قوله مقاصد النحو بها محويه أخبر بذلك فقال (وما يجمعه عنيت قد كمل \* نظما على حل المهمات اشتمل) يقال عنى بكذا أى اهتم به ويلزم بناؤه للفعول

وعنا يعنون عتوة بمعنى أخذ الشيء قهراً أو صلحا وعنى من باب رمى بمعنى قصده وعناه كذا من باب رمى شفهله وعنى  
 من باب تعب أصابه مشقة فيما لبناء للفاعل كذا في المصباح (قوله وبنائه للفاعل) أي جمعا ولا كرمي برمي  
 عنابه كما في المصباح وقوله لغية أي قليلة (قوله وأنشد عليها) وجهه أن اسم الفاعل اغنايا صاغ من المبنى  
 للفاعل فولى اللغة المشهورة اغنايا قال أنا معنى بكذا (قوله حال) أي فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول أما على  
 كونه تمييزا فبإق على مصدر بته وقوله من الهاء في مجعته فيه عندى نظرا لما يلزم عليه من الفصل بين الحال  
 وصاحبها بإحذني وهو قد كمل وذلك ممنوع فينبغي جعله حالا من الضمير في كل ثم الحال هتاهم وطفة لما بعدهما  
 لانتهام كونه نظما من قوله وما مجعته عنيت لان الذي عني مجعته اللفية في النحو واللفية اغنايا تكون نظما  
 وكذا يقال في احتمال التمييز (قوله أو تمييز الخ) رجع هذان مجيء المصدر حالا مع كثرة معاني وقد ترجح  
 الحامية بانها أوفق بوصف نظما بالجلتين بعده لان الاشتغال على المهمات واحصاء خلاصة الكافية أليق  
 بالنظم بمعنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدري فتدبر (قوله من الكافية) أي من معانيها ومن تبه مضية حال من  
 الخلاصة أو ابتدائية متعلقة بأحصى والى هذا الثاني أشار الشارح بعدد بالخلاصة أشهر هذا النظم أعنى  
 اللفية (قوله أي جمع هذا النظم الخ) أشار به إلى أن أحصى فعل ماض ومن الكافية علمته والخلاصة مفعوله  
 قال جماعة ولا يجوز أن يكون أحصى أفعول تفضيل خبر مقدم والخلاصة مبتدأ مؤخر الان بناء أفعول التفضيل  
 من الر باعى شاذ على الصحيح ولتمكيد المحس له اذ الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست في الخلاصة كتاب  
 ضمير الشأن وضمير الفصل والقسم والتأنيب والنعمة الساكنين ونحوها كفاية ابن الحاجب تكاف  
 بارد ومجاوب بد كون أحصى فعلا استنادا لفعل الى ضمير النظم في قوله كما اقتضى والاقبال كما اقتضت ثم ان كانت  
 ال فى الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كان في الكلام مبالغة لان المقام مقام مدح والافتداف اللفية  
 كثير من زيد الكافية كما علم (قوله كما اقتضى) ما مصدرية والجار والمجرور وصفة مصدرية محذوف أي احصاء  
 كافتضائه الغنى بجامع حصول السرور والنفع بكل فان قلت مقتضى جمعه احصاء اللفية خلاصة الكافية  
 مشبها واقتضاءها الغنى مشبها به أن الاقتضاء أقوى من الاحصاء فوجه ذلك قلت وجهه أنه يلزم من اغنايتها  
 الطالبتين احصاؤها خلاصة الكافية والالم نغتهم لا احتياجهم حيث قد إلى ما في الكافية ولا يلزم من الاحصاء  
 الاغناء لاحتمال احتياجهم الى زيادة على خلاصة الكافية مع أن الكاف قد تأتي للمجرد التشرى بك بين شيئين  
 في أمر من غير اعتبار كون المشبهة أقوى كما في كل من زيد وعمر وكصاحبه (قوله أي أخذ غنى) المناسب  
 لتفسيره الاقتضاء بالاخذ أن يكون المراد بالغنى القدر الغنى كما يفيد قوله وهو أى الغنى كناية أي لغوية عما  
 جمع من المحاسن انظاهرة وعبر عنه بالمصدر مبالغة فان فسر الاقتضاء بالاستعانة لم يحتاج لذلك والغنى بالكسر  
 والقصر الاستعانة وبالكسر والمد الغنى وبالفصح والمد النفع وقوله بلا خصاصة أي فقر دفع به توهم تفضل  
 الفرق بين أزمة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بالالفقر ووجه التشبيه ظاهر  
 وقد قيل أنه لم يحسوب من الرزق وانما مدح هذا النظم باقتضائه الغنى بلا خصاصة لانها الصغرها تقبل الناس  
 علمها فيحصل لهم الغنى بما فيها والكافية لكبرها تقصر عنها هم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل الغنى  
 بمسائل العربية (قوله وعنه) أي بركنه وقوله في البدء والختام رد عليه أن المناسب لاقتضائه أو لا على مقابلة  
 زعمه الاتمام أن يقال في الختام كالبداية لأن بقدر قبل التعليل كما فعل ذلك في الابتداء (قوله ووجه معنى وإياه في  
 دار السلام) اعترض الشارح سابقا على تخصيص الناطم في الخطبة الدعاء بنفسه وبابن معطي بان الأولى  
 تعميم الدعاء فاعترض على الشارح هنا مثل ذلك (قوله فاجدا لله) أي فبسبب كمال هذا النظم على الوجه  
 المذكور الخ (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة مسلف في نظيره في الخطبة (قوله خيرني)  
 بدل من محمد لانتع له ولا عطف بيان لاختلاف محمد وخيرني تعريفات تذكيرا (قوله وآله) الأولى أن يراد  
 بهم تباعه كما تقدم بسطه (قوله القر) جمع أغرو وهو في الأصل الأبيض الجمية من الخيل في الكلام استعارة  
 قصر بحية أو تشبيهه بلسنغ ويحتمل أن يكون تلميحاً إلى ما وصف به نبينا صلى الله عليه وسلم أمته بقوله أنتم القر  
 المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء (قوله المنتخبين) أي المختارين (قوله الخيرة) بكسر الخاء المحمودة وفصح

وبناؤه للفاعل لغية  
 حكاه في البواقيت وأنشأ  
 عليها  
 عاب باخرها طوبى ل الشغل  
 ونظما حال من الهاء في  
 مجعته أو تمييز محمول عن  
 الفاعل واشتمل نعت لنظمه  
 وعلى جعل المهمات  
 متعلقا باشتمل ثم وصف  
 نظما بصفة أخرى فقال  
 (أحصى من الكافية  
 الخلاصة) أي جمع هذا  
 النظم من منظومة  
 المصنف المسماة بالكافية  
 الخالص الصافي مما يكدر  
 (كما اقتضى) أي أخذ  
 (غنى بلا خصاصة) تشويه  
 والخصاصة ضد الغنى  
 وهو كناية عما جمع من  
 المحاسن انظاهرة ثم قابل  
 بالشكر نعمه الانعام  
 وأردفه بالصلاة على  
 سيدنا محمد سيد الانام  
 وعلى آله وأصحابه الكرام  
 لاجرا جزاء ذلك ونمسه في  
 البدء والختم فقال رحمه  
 الله وجهني وإياه في دار  
 السلام (فاجدا لله مصليا  
 على محمد خيرني أرسلنا  
 وآله الغر الكرام البررة  
 وصحبه المنتخبين الخيرة)

القيمة وسكونها بمعنى الاختيار كافي المصداق فهو مصدر أو اسم مصدر على الخلاف وصف به مبالغة ولهذا التزم  
افراده وحيث كان المراد من الخيرة هذا المختارين قد ذكره بعد المنقحين تأكيداً لان المقام مقام مدح قال ابن  
غازي ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع خبر حكى القراء فوم خيرة برة اهـ (قوله أولاً وآخراً)  
ظرف عامله الاستقرار الذي هو متعلق الجار والمجرور قبله أو محذوف تقديره أقول ذلك أولاً وآخراً والله أعلم  
تم بعون الله تعالى ما قصده من حاشية نطقت بدقائق هذا الشرح وذكاته وكشفت النقاب عن وجوه  
مخدراته ومخباته وأوضحت من مكنونات أمره ما خفي على الواقفين وأبرزت من عرائس أبقاره  
ما احتجب عن العيون فهي جذرة بان ردعذب مناهل تحقيقاتها النظامون حقيقة بان تهدي بانوار  
شموس تدقيقها الخائرون ومع ذلك لم يبعها بشرط البراءة من كل عيب لان الانسان محل الخطأ والنسيان  
بلا ريب غير أن كثير الحسنيات عجز قليل السيئات فالحمد لله على ما أولاه والصلاة والسلام على نبيه  
الختام قال مؤلفها خاتمة المحققين وتمة المدققين كان النزاع من رقم هذه الحاشية فبحوة يوم الثلاثاء لأربع  
عشرة ليلة مضت من صفر سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها الفقير الى عقوم مولاه محمد  
ابن علي الصبان عامله ماولاهما يزيد الاحسان

يقول راجي غفران المساوي مصححه ابراهيم بن حسن الفيومي الزرباوي

بعد حمد مبدئ الأثام بفيض الاحسان يشهدوا من لواضع عز يزوره ورافع سماء المجد لمن انتصب لواجب  
جده ومؤكده شكره وصدق الابهال اليه أن يديم أكل الصلاة والسلام على من تم به عقد الفخار لخلقه  
فكان لهم به أنسقى انتظام سيدنا محمد نقطة دائرة الكائنات وسر الله المخصوص بأوفى الهبات وعلى آله  
ذوي الجلال الذي انخفضت الجبال لرفعة شأنه وأصحابه القائمين بنشر دعوته واسطاع أنوار برهانه فقدم بحمده  
تعالى طبع حاشية خاتمة المحققين ونهاية الفضلاء المدققين من سطعت أنوار تصحيحه في الخافقين وبرزت  
شموس عرفانه فاخرجت النسيرين العلامة المحقق والفهماء المدقق الشيخ محمد بن علي الصبان لازالت  
تتوالى على جده رحمة الكبير المنان على شرح الامام الفهامه والعلم الشهيبر العلامة صاحب التحقيق  
الشهيبره والتأليفات المفيدة المنيرة الشيخ نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الاشعري على متن  
الافية للامام ابن مالك رحم الله الجميع وأسكنهم المكان الرفيع وقد تحلت طرره هذه  
الحاشية بهذا الشرح الشريف وبعض تقريرات لاحداً كابر الفضلاء ذي الفضل  
المنيف العلامة الكبير والاستاذ الشهير الشيخ أحمد رافعي المالكي حفظه  
الله وأدام علاه على ذمة حضرة مصطفى أفندي فهمي وشريكه  
وحضرة السيد عبد العظيم الخشاب وذلك بالمطبعة العامة  
الشرفية التي مركزها شارع الخرتنقش بمصر المحروسة  
المجيه وذلك في أوائل شهر رجب من سنة ١٣٢٠ هجرية على صاحبها  
أفضل الصلاة وأتم  
التحية آمين آمين  
آمين

الحمد لله أولاً وآخراً باطنا  
وظاهراً وصلى الله على  
سيدنا محمد سيد المرسلين  
وعلى آله الطيبين  
الطاهرين وصحبه أجمعين  
صلاة وسلاماً دائماً  
متلازمين الى يوم الدين



فهرست الجزء الرابع من حاشية العلامة المصباح على شرح الاشعوني

صفحة	
٢	عوامل الجزم
٢٠	فضل لو
٢٧	أما ولو لا وما
٣٢	الاخبار بالذی والالف واللام
٣٨	العدد
٥٠	کم وکاین وکذا
٥٦	الحیث
٦٠	الثانی
٦٨	المقصود والمدود
٧١	کیفیة تنذیه المقصور والمدود وجمعهما تنحیجا
٧٦	جمع التکسیر
١٠٠	التصغیر
١١٥	النسب
١٣٣	الوقف
١٤٢	الامالة
١٥٣	التصریف
١٧٢	فصل فی زیادة همزة الوصل
١٨٣	الابدال
٢٠٤	فصل من لام فعلى اسمها الخ
٢٠٥	فصل ان یسکن السابق الخ
٢١٠	فصل لسا کن صح الخ
٢١٦	فصل ذواللین الخ
٢٢٣	فصل فی الاعلال بال حذف الخ
٢٢٦	فصل فی الادغام الخ

تمت الفهرست











